الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجيلالي ليابس– سيدي بلعباس–
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

الفلاحون الجزائريون وسياسة شركات القرض الفلاحي في بلديات شمال الجزائر 1893-1962

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب:
محمد شقرة

إشراف:
الأستاذ الدكتور: كريم ولد النبية

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	المؤسسة	الصفة
أ.د محمد مجاود	جامعة الجيلالي ليابس .سيدي بلعباس	رئيسا
أ.د كريم ولد النبية	جامعة الجيلالي ليابس .سيدي بلعباس	مشرفا ومقررا
أ.د دحو فغرور	جامعة أحمد بن بلة .وهران 1	مناقشا
أ.د عدة بن داهة	جامعة مصطفى اسطنبولي .معسكر	مناقشا
أ.د إبراهيم لونيسي	جامعة الجيلالي ليابس .سيدي بلعباس	مناقشا
د محمد علي الأمين حمداني	جامعة الحاج لخضر. باتنة 1	مناقشا

السنة الجامعية: 1439-1440هـ / 2018 – 2019م.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجيلالي ليابس– سيدي بلعباس–
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

الفلاحون الجزائريون وسياسة شركات القرض الفلاحي في بلديات شمال الجزائر 1893-1962

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب:
محمد شقرة

إشراف:
الأستاذ الدكتور: كريم ولد النبية

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	المؤسسة	الصفة
أ.د محمد مجاود	جامعة الجيلالي ليابس .سيدي بلعباس	رئيسا
أ.د كريم ولد النبية	جامعة الجيلالي ليابس .سيدي بلعباس	مشرفا ومقررا
أ.د دحو فغرور	جامعة أحمد بن بلة .وهران 1	مناقشا
أ.د عدة بن داهة	جامعة مصطفى اسطنبولي .معسكر	مناقشا
أ.د إبراهيم لونيسي	جامعة الجيلالي ليابس .سيدي بلعباس	مناقشا
د محمد علي الأمين حمداني	جامعة الحاج لخضر. باتنة 1	مناقشا

السنة الجامعية: 1439–1440هـ / 2018 – 2019م.

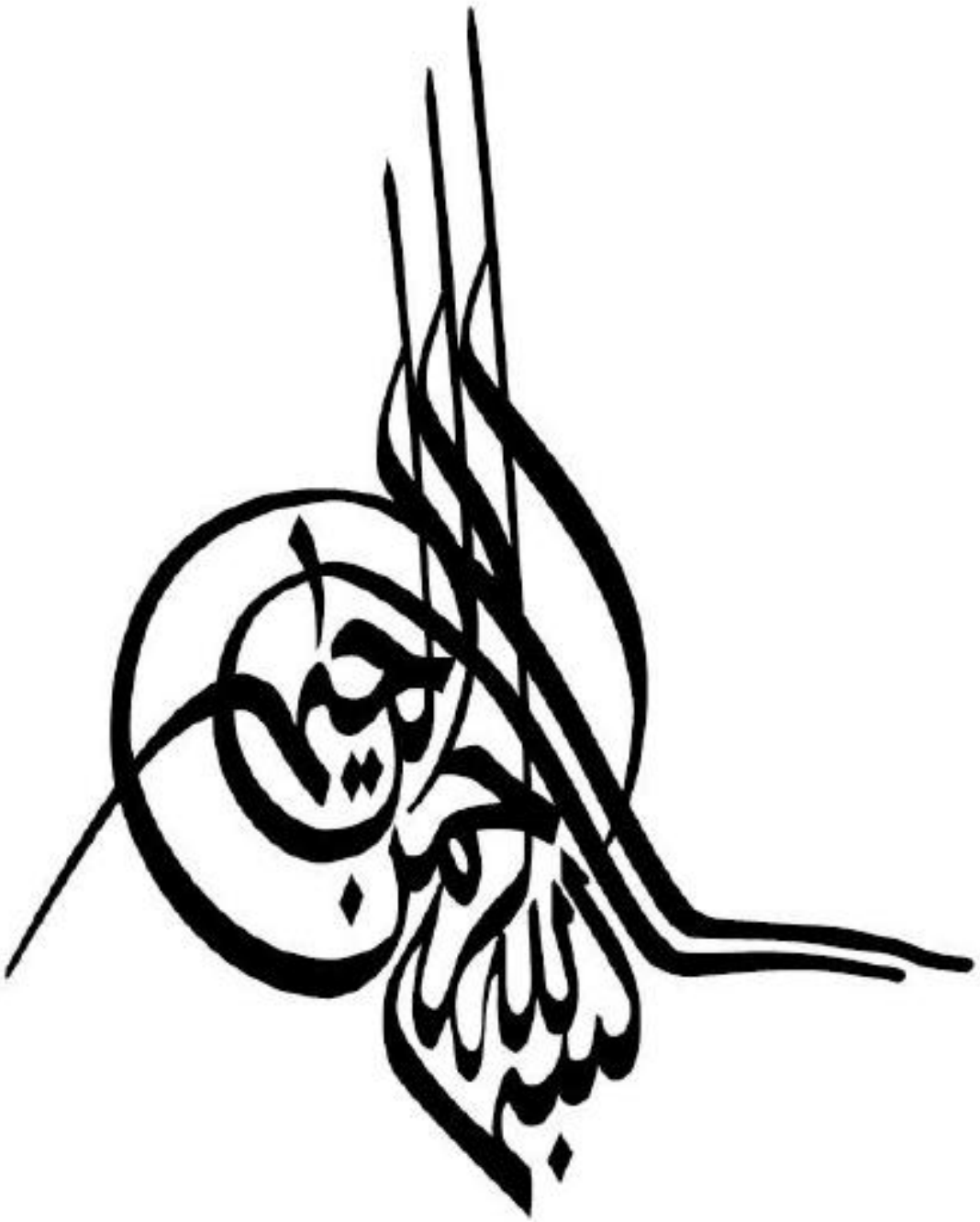
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى الذين جاهدوا في سبيل الدفاع عن الهوية والعرض والأرض

ووهبوا أنفسهم الزكية لينعم غيرهم بالحرية.

إلى والدتـــيَ الكريمتين أطال الله في عمرهما.

إلى روح والدي الطاهرة .

إلى زوجتي الغالية التي قاسمتني عناء هذا البحث.

إلى أفلاذ كبدي: فاطمة الزهراء، سراج الدين، ريحان، رقية.

إلى إخوتي وأخواتي حفظهم الله

إلى جميع الأصدقاء وأخص منهم رفقاء العلم: عز الدين زايدي، الحاج فاضل،

عبد القادر بن ستالة، يحي قط، عبد القادر ولد أحمد،

امحمد علالي، الطيب يوسفي.

شكر وتقدير

الحمد لله حق حمده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

الحمد لله العلي الكريم الذي وفقنا لإنجاز هذا البحث فهما وتوفيقا وتيسيرا

ثم نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور ولد النبية كريم الذي أغدق

علينا من فيض علمه ورافقني في درب هذا البحث تصويبا وتوجيها وتنويرا.

كما أتقدم بالشكر المسبق لأساتذتنا الكرام أعضاء لجنة المناقشة لقبول

تقييم وتقويم هذا العمل.

دليل المختصرات باللغة العربية

المصطلحات المختصرة	م.مخ
الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري	إ.د.ب.ج
البلديات الأهلية	ب.أ
البلديات المختلطة	ب.م
الشركات الأهلية للاحتياط	ش.أ.إ
الشركات الزراعية للاحتياط	ش.ز.إ
الصنددوق المحلي للتعاون الفلاحي	ص.م.ت.ف
الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي	ص.ج.ت.ف
الفرق الإدارية المختصة	ف.إ.م
الكنفدرالية العامة للشغل	ك.ع.ش
المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار	م.و.ن.إ
بلديات كاملة الصلاحيات	ب.ك.ص
□تحقيق	□تح
ترجمة	□تر
جبهة التحرير الوطني	ج.ت.و
حركة انتصار الحريات الديمقراطية	ح.إ.ح.د
ديوان المطبوعات الجامعية	د.م.ج
سيناتيس كونسيلت	س.ك
شركات النشاط التساهمي	ش.ن.ت
صندوق الحصول على الملكية والاستغلال الريفي	ص.ح.م.إ.ر
صندوق المال المشترك	ص.م.م
فرنك فرنسي	ف.ف
فروع التعاونيات الفلاحية لمخطط قسنطينة	ف.ت.ف.م.ق
قطاعات التحسينات الريفية	ق.ت.ر
قنطار	ق
مركز الأرشيف الوطني الجزائري	م.أ.و.ج
مليون فرنك	م.ف
هكتار	هك

دليل المختصرات باللغة الفرنسية

Archive Nationale D'outre-Mer	**A.N.O.M**
Annuaire Statistique De L'algérie	**A.S.A**
Archive de Wilaya De Constantine	**A.W.C**
Archive De Wilaya D'Oran	**A.W.O**
Caisse Algérienne De Credit Agricole Mutuel	**C.A.C.A.M**
Centre D'archives Nationale D'algérie	**C.A.N.A,**
Caisse D'accession À La Propriété Et À L'exploitation Rurales	**C.A.P.E.R**
Confidération Générale De L'agriculture	**C.G.A**
Confidération Générale Du Travail	**C.G.T**
Centre D'information Et D'étude	**C.I.E**
Communes Mixtes	**C.M**
Communes De Plein Exercice	**C.P.E**
Délegation Générale Du Gouvernement En Algérie	**D.G.G.A**
Front De Libération Nationale	**F.L.N**
Gouvernement Générale De L'algérie	**G.G.A**
Journal Officiel De L'Algérie	**J.O.A**
Ministre De L'algerie	**M.A**
Sociétés Agricoles De Prévoyance	**S.A.P**
Secteurs D'améliorations Rurales	**S.A.R**
Sections Administratives Spécialisées	**S.A.S**
Sections Cooperatives Agricoles Du Plan De Constantine.	**S.C.A.P.C.O**
Statistique Generale De L'algerie	**S.G.A**
Sociétés Indigènes De Prévoyance	**S.I.P**
Société Indigene de Prévoyance Artisanal	**S.I.P.A**

مقدمة

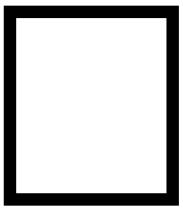

سيطر الإستعمار الإستيطاني الفرنسي في الجزائر على الأرض باعتبارها الهدف الأساسي الذي من خلاله يمكنه التحكم في المستعمرة وخيراتها وثرواتها، و بعد مرور أكثر من عشرين سنة على احتلاله إياها، لم تعد فكرة التخلي عن الجزائر أو احتلال جزء منها تستهوي السياسيين الفرنسيين بعد أن تمكن العسكريون من تقويض كيان الدولة الجزائرية بإنهاء مقاومة الأمير عبد القادر التي كانت في نظرنا حجر عثرة أمام توسعات الجيش الفرنسي، فالسيطرة على الأرض لا يعني بالضرورة إبادة كل الجزائريين، وتعويضهم بشعب جديد كما كانت تسعى إليه الإدارة الإستعمارية في بداية الاحتلال، لقد انتقلت السياسة الفرنسية في الجزائر إلى غاية أكبر، وهي جعل الشعب الجزائري في خدمة السلطة الجديدة، وأداة لتنفيذ سياساتها الجديدة.

حاولت الإدارة الاستعمارية خلق مؤسسات بديلة تتحكم بواسطتها في الشعب الجزائري، وتعمل بالتوازي مع التنظيم الإداري الجديد الذي بدأت تتضح معالمه بعد عام 1845 تبتغي منها محو كل ما يمتّ بصلة بالواقع الجزائري الذي كان موجوداً قبل 1830، وضرب عقيدة وهوية وتاريخ وعادات وتقاليد الشعب الجزائري، هوأحد الأهداف التي كانت إدارة الاحتلال تسعى للوصول إليها بعد الإستيلاء على الأرض على الأقل على المدى المتوسط، وهذا لن يتحقق إلا بإنشاء هيئات وتنظيمات جديدة قادرة أن تكون البديل "الأمثل" للتنظيمات والهياكل السابقة.

ركّز منظرو الاستعمار من السياسيين والعسكريين على شركات القرض الفلاحي التي بدأت في الظهور في نهاية الأربعينيات من القرن التاسع عشر، لترافق سياسة الإستيطان التي انتعشت خلال هذه الفترة، وتُعد **شركات القرض الفلاحي الاستعماري** أحد الأدوات التي استخدمتها الإدارة الاستعمارية لبسط سلطتها على الريف الجزائري وتأطيره سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وتسخير إمكاناته البشرية والاقتصادية في صالحها.

تكمن **أهمية الموضوع** الذي يعد جزءً من تاريخ الجزائر الإداري والاقتصادي والاجتماعي الذي لم يُعط حقه من الدراسة والبحث والتحليل، خاصة وأن له علاقة وطيدة بالأرض التي كانت محل صراع دائم بين الإدارة الاستعمارية والشعب الجزائري منذ بداية الإحتلال، هذا الشعب جُبل على حب الأرض، ويعد التخلي عنها بمثابة التخلي عن عرضه وشرفه.

جاءت **فكرة إختيارنا للموضوع** – بالتنسيق مع الأستاذ المشرف – والذي أردناه مكملا لموضوع مذكرة الماجستير، حتى نستطيع إيفاءه حقه، والتوسع فيه أكثر من خلال الوثائق التي تحصلنا عليها، والتي وسّعت أُفقنا أكثر في فهم الموضوع، وتسليط الضوء عليه من الجوانب الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

موضوع الأطروحة قيد الدراسة الموسوم بـــ: " **الفلاحون الجزائريون وسياسة شركات القرض الفلاحي في بلديات شمال الجزائر 1893-1962**" يتناول فترة هامة من تاريخ الإدارة الاستعمارية المحلية الفرنسية في الجزائر في جانبها الاقتصادي والاجتماعي، وانعكاساتها على الواقع السياسي للمجتمع الريفي الجزائري، خاصة وأنّها تُعالج مسألة إدارة الاستعمار الفرنسي له، وهو الذي يُعد المجتمع الأكبر والأهم طيلة فترة الاحتلال، والتأثير الذي تركته هذه الشركات على مصدر معيشته المتمثل في الزراعة.

تعود **أسباب إختيارنا لهذا الموضوع** إلى أسباب يمكن حصرها في:

- تحفيز الأستاذ المشرف للبحث في هذا التخصص باعتباره متخصصا في تاريخ الإدارة الاستعمارية المحلية الفرنسية في الجزائر 1830-1962، وله اطلاع واسع بالموضوع وأدوات البحث فيه، خاصة المصادر سواء كانت أرشيفية أو مؤلفات منشورة مختلفة.
- زيادة اهتمامي بموضوع البحث، وتوسع مداركي في فهمه أكثر بعد توظيفي كأستاذ مساعد بجامعة الحاج لخضر – باتنة 1، لما توفر لدي من أدوات مساعدة لهذه الدراسة، وخاصة المكتبة المركزية للجامعة التي تحوي مراجع هامة في تاريخ الجزائر المعاصر.
- الرغبة في مواصلة البحث في مجال القروض الفلاحية الاستعمارية في الجزائر، واستخلاص آثارها في تفكيك البنية الاقتصادية والاجتماعية لسكان الريف، باعتبار الموضوع قيد الدراسة هو تكملة لمذكرة الماجستير الموسومة بـــ: "**الجزائريون والشركات الأهلية للاحتياط 1893-1962**".
- الرغبة في كشف بعض الحقائق التاريخية المطروحة أمام البحث التاريخي، واستخلاص الزيف الذي اعترى الكتابات الاستعمارية التي تدعي بأنّها حققت نتائج باهرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، مما جعل سكان الريف يُقبلون على الانخراط فيها.
- نُدرة الدّراسات الوطنية المتخصصة في هذا المجال، وإن وجدت فهي في نظرنا دراسات سطحية لم ترق إلى مستوى البحث التاريخي المتخصص، ويعود ذلك إلى أن أغلب المؤرخين الجزائريين والباحثين في حقل التاريخ ركّزوا في أبحاثهم على التاريخ السياسي للجزائر، بالرغم من الارتباط الوثيق بين التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ويظهر ذلك جليا في الانعكاسات المترتبة عن السياسة الاقتصادية الاستعمارية في الجزائر ومآلاتها السياسية.

- إنتشار العديد من الدراسات الاستعمارية حال ظهور شركات القرض الفلاحي، والتي مجّدت بقوة ما قامت به الإدارة الاستعمارية من تدابير اقتصادية "لصالح الفلاحين الجزائريين" من أجل إخراجهم من براثن الفقر والعوز، وتناست بأنّ الذي أوصلهم إلى هذا الوضع هو الإدارة الفرنسية نفسها، وإن تكلمت عن فشل هذه المؤسسات فتعيده إلى الفلاح الجزائري الذي يجهل أساليب الاحتياط والتحسب للمستقبل.
- وجود بعض الدراسات الوطنية وباللغة الفرنسية لكنها تبقى ناقصة إلى حد ما، ليس من ناحية عدم نقدها للسياسة الاستعمارية، بل لأن معظم الباحثين فيها تأثروا فيما سبق بالإيديولوجية اليسارية والاشتراكية، وهو ما أصبغ على هذه الدراسات بطابع البعد عن الواقع الجزائري بالرغم من أهميتها المعرفية.
- إثراء المكتبة التاريخية الجزائرية بهذا البحث المتواضع الذي لم يُعط حقه من البحث والدراسة على الأقل باللغة العربية، ومن وجهة النظر الجزائرية البعيدة عن النظرة الاستعمارية الممجدة لهذه الشركات.
- فتح المجال أمام الباحثين في مجال تاريخ الجزائر لمواصلة البحث والتنقيب في هذا التخصص حتى يتسنى لنا معرفة معظم السياسات الاستعمارية للتحكم في الريف الجزائري بواسطة شركات القرض الفلاحي.

أما عن **الإشكالية المحورية** لهذا البحث، والتي رافقتنا طوال أطوار إنجازه، فتمحورت حول:

- **هل كانت شركات القرض الفلاحي في بلديات شمال الجزائر طوال فترة وجودها 1893-1962 حاجزاً مانعاً أمام انتشار فكرة الوعي الوطني، أم كان نشاطها التعسفي حافزاً انعكس هو الآخر على الحياة اليومية للفلاح وتداعياتها المختلفة في الأرياف الجزائرية؟ وبالتالي ظهر الإحساس "بالمصير المشترك" وانتصار فكرة استرجاع الأرض.**

إنطلاقا من هذه الاشكالية حددنا **فرضيات** إيجابية وأخرى سلبية كالتالي:

- تأسيس هذه الشركات للقروض الفلاحية كان الهدف الرئيسي منها التحكم في مصير الفلاحين الجزائريين، ومحاولة مغالطتهم بهذه القروض. بمعنى آخر، أمام الفلاّح الجزائري خياران اثنان: إما الخضوع إلى خطر القروض الربوية (L'usure) المسلطة عليهم قبل ذلك من قِبل المغامرين الأوروبيين

والجالية اليهودية بدرجة خاصة التي كانت تصل حتى 30% وأحيانا أكثر أو اللجوء إلى شركات القرض بنسبة لا تتجاوز 10%، وعليه يصبح تأسيسها مغالطة تاريخية.

- إستفاد بعض المنخرطين من قروض هذه الشركات، لكن كانوا مقربين من الإدارة الاستعمارية.
- إنخراط الفلاحين الجزائريين وإسهامهم في تمويلها، لم يكن بدافع اقتناع بل كانوا مرغمين على ذلك.
- الحركة المطلبية للوطنيين الجزائريين، ثُمّ مؤسسات الثورة التحريرية لم تتفطن لخطورة هذه الشركات إلا بعد مرور فترة زمنية طويلة نسبيا.

كما نعتقد أن **المنهج التاريخي**، هو المنهج المناسب لمثل هذه الدراسات حول العلاقة المتناقضة بين **الفلاحين الجزائريين والسياسة الاستعمارية**.

لهذا المنهج خصوصيات مميزة لدراسة الماضي الإنساني من كل الجوانب سواءً كانت وصفية أو كمية، ومادام أنّ للموضوع علاقة مباشرة **بالإحصائيات**، خاصة وأنّ المواضيع الاقتصادية يحتاج فيها الباحث إلى الأرقام والمعطيات الرقمية لفهم وتحليل النتائج والانعكاسات المختلفة. كما أن **المنهج التاريخي** يتناسب مع هذا الموضوع الذي يعتمد على جمع المعطيات المتوفرة من مصادرها المختلفة، سواءً كانت وثائق أرشيفية محفوظة أو منشورة أو مؤلفات، وانتقاء المفيد منها، ونقدها بشكل موضوعي، حتى لا نقع في إعادة صياغة تحليلات الدراسات الاستعمارية بأسلوب جديد فقط.

إنّ المنهج التاريخي سمح لنا بعد مرحلة الاختيار، التركيز على جمع المادة، نقدها و تركيبها في فصول ثم صياغة الموضوع بطريقة مرتبة، ومنظمة عن طريق الربط بين الأحداث التاريخية، والمعلومات المتوفرة لدينا بشكل منهجي حفاظا على الحقائق التاريخية ولو نسبيا.

أما فيما يخص **الحقل التاريخي للدراسة** المحددة زمانيا ما بين: 1893 إلى 1962 فهي في واقع الأمر فترة زمنية طويلة نوعا ما، ولكن لارتباط شركات القرض الفلاحي مع وجود النظام البلدي في شمال الجزائر هو الذي ظل يتحكم في الإطار الزماني و المكاني لهذه الدراسة، لم يكن بالإمكان أن نحصرها في غير هذه الفترة حتى لا نبخس الموضوع حقه من الدراسة، ويكون هناك تواصل بين الفترات التاريخية التي مرّت بها للعلاقة الوطيدة فيما بينها.

بهدف الدراسة الكرونولوجية لهذا الموضوع التاريخي، أنجزنا خطة رأينا أنّها تنسجم مع موضوع بحثنا إحتوت على مقدمة ومدخل، وخمسة فصول، وملاحق و منها فهارس.

ركزنا في المدخل على التنظيم الإداري للريف الجزائري في أواخر العهد العثماني، وانعكاساته على السكان، ثم تطرقنا إلى النظم الإدارية الاستعمارية، وعلاقتها بالمؤسسات المنبثقة عن هذا التنظيم الإداري الجديد، ومدى تحكمها في السكان الأصليين.

الفصل الأول الذي جاء مُعنونا بـــ: **شركات القرض الفلاحي وتحطيم العمل التعاوني التقليدي 1893-1919**، تعرضنا فيه إلى أهم مؤسسات القرض الفلاحي الاستعماري سواء التي أُنشئت لصالح المستوطنين حتى قبل 1893 مثل: القرض الفلاحي والعقاري الجزائري، والشركة الجزائرية، وشبابيك تسديد القروض، والقرض الليوني، ودورها في تدعيم السياسة الاستيطانية بفرعيها الرسمي والحر، بعدها جاءت شركات القرض الفلاحي التعاوني بعد عام 1870 بسبب الحاجة المتزايدة لتمويل المشاريع الفلاحية الاستيطانية التي ازدادت حركيتها بقوة بعد هذا التاريخ منها: صناديق القرض الفلاحي، والقروض التي كانت تمنحها للمستوطنين بمختلف الصيغ (قصير، متوسط، طويل)، والتي عرفت نشاطا كبيرا بعد عام 1900 من خلال التغيير الذي مس القوانين المسيرة لها لتذليل العقبات أمام المستوطنين للحصول على القروض بسهولة لتنمية مشاريعهم الفلاحية في الجزائر.

بعدها عرّجنا على مؤسسات القرض الفلاحي الاستعماري الخاصة بالجزائريين، ركّزنا فيها على أهم مؤسسة قرضية، وهي **الشركات الأهلية للاحتياط** ، والتي تُعد العمود الفقري لكل المؤسسات التي ظهرت بعدها، من حيث التمويل والتموين، ومنح القروض، وبقيت متواجدة إلى غاية الاستقلال بالرغم من تغيير اسمها إلى الشركات الزراعية للاحتياط سنة 1952، إضافة إلى شركات النشاط التساهمي والحرث التعاوني، والتي كانت متواجدة في الشرق الجزائري بصفة أكبر، وتوقف نشاطها لرفض الفلاحين الجزائريين الانضمام إليها، لأنها تحايلت عليهم لنهب ممتلكاتهم بحجة تأمينهم من الكوارث الطبيعية (صقيع، برد، جفاف، فيضانات ...).

الفصل الثاني يتناول: **تسلط الإدارة الاستعمارية والهيمنة على شركات القرض الفلاحي 1919-1954**، وتوسيع عملها خارج نطاق القروض الزراعية التقليدية النقدية والعينية لتشمل تخزين الحبوب، والتجارة فيها، أي تحويل شركات القرض الفلاحي إلى مؤسسات تجارية بواسطة ديوان القمح "للأهالي"، وفتح المجال أمام القروض الخاصة بتربية المواشي، ومن بين الشركات التي تم إنشاؤها وتعمل تحت تصرف الشركات الأهلية للاحتياط نذكر : **جْماعة الفلاّحة، صندوق المال المشترك لـــ (ش.أ.إ)، تعاونيات الأهالي**

للقمح، الشركات الأهلية للاحتياط لتربية المواشي، قطاعات التحسينات الريفية، ثم الشركات الزراعية للاحتياط، وكلها مؤسسات أرادت من خلالها الإدارة الاستعمارية السيطرة على مقدرات الجزائريين، وجعلها تحت تصرف المستوطنين، وخلخلة الوحدة والتضامن بين الفلاحين الجزائريين بمحاربة التعاون والتآلف الذي كان موجودا بينهم قبل الاحتلال.

الفصل الثالث جاء تحت عنوان: **شركات القرض الفلاحي واستراتيجية ضرب الثورة التحريرية 1954-1962**، يختلف نوعا ما عن الفصول الأخرى من حيث الفترة الزمنية التي عرفت إندلاع الثورة التحريرية، وتوسع نطاق العمليات العسكرية في معظم مناطق الوطن، فكانت سياسة الاستعمار تقتضي مجابهة الثورة بكل ما لديها من وسائل قمعية كانت أو إغرائية، فركزت على تطوير عمل شركات القرض الفلاحي، وخاصة (ق.ت.ر)، و(ش.ز.إ) هذه الأخيرة خلقت فروعا تابعة لها بواسطة "الخطط الإنمائية" التي استهدفت الريف الجزائري لمنع سكانه من الإنضمام إلى الثورة ودعمها، وتمويلها منها مخطط جاك سوستيل 1955، والذي نتج عنه تأسيس **صندوق الحصول على الملكية والاستغلال الريفي (C.A.P.E.R)** ثم مخطط ديغول الذي أقر إنشاء **دوائر الحماية والتجهيز الريفي** ، و **الفروع التعاونية لمخطط قسنطينة (S.C.A.P.C.O)**، والتي تعمل تحت السلطة غير المباشرة **للفرق الإدارية المختصة (S.A.S)**، التي سعت إلى تشكيل خلايا من الفلاحين الجزائريين يعملون كعملاء ومخبرين لصالح الاستعمار تدعمهم فروع شركات القرض الفلاحي بالأموال لإضعاف الثورة والقضاء عليها.

الفصل الرابع بعنوان: **المواقف الوطنية المختلفة من مظالم شركات القرض الفلاحي 1919-1954**، درسنا فيه بالتحليل مسألة رفض الحركة الوطنية بكل توجهاتها عمل هذه المؤسسات، بالرغم من اختلاف طرق وأساليب معالجة عمل هذه المؤسسات بين مطالب بإصلاحها وتمكين الفلاحين الجزاريين من تسييرها، ومطالب بإلغائها نهائيا.

فيما يخص الفصل الخامس فقد عنوناه بـــ: **الثورة الجزائرية في مواجهة خطر شركات القرض الفلاحي1954-1962**، ما يمكن قوله حول هذا الفصل هو أنّ الثورة التحريرية أرادت تحطيم كل المؤسسات الاستعمارية التي وجدت طيلة فترة الاحتلال ومن بينها شركات القرض الفلاحي، ومحاولتها خلق بديل لها لدعم الريف الجزائري، واستقطابه للانضمام إلى الثورة والالتفاف حولها، وبالتالي إفشال المشروع الاستعماري الفرنسي القائم على النهب والاستغلال، ومن ثم وضع استراتيجية مستقبلية واضحة المعالم لإعادة

بناء المؤسسات الجزائرية المختلفة كما ورد في بيان أول نوفمبر 1954، وباقي مواثيق الثورة كميثاق الصومام 20 أوت 1956، وميثاق طرابلس جوان 1962، رغم ما شاب هاذين الأخيرين من خلافات، وانتقادات من طرف بعض قادة الثورة .

أما **خاتمة البحث** فقد جاءت في شكل إستنتاجات رأيناها ضرورية لما توصلنا إليه من هذا البحث.

اعتمدنا في إنجاز بحثنا هذا على مجموعة من المصادر والمراجع نذكر منها:

الوثائق المحفوظة في **مركز الأرشيف الوطني بالجزائر العاصمة (Centre d'archives Nationale)** والذي يحتوي على وثائق هامة، كالتقارير، والمراسلات، والإحصائيات، والصحف المعاصرة للفترة المدروسة وغيرها ساعدتنا في إنجاز هذا البحث منها: الرصيد **(Direction de l'intérieur et beaux arts 1864-1975)** والتي تختص بـــ: أعمال الإدارة الاستعمارية في العمالات الثلاث خاصة انتخابات **الـــجْماعات**، ودور الحركة الوطنية فيها، ومراكز تخزين القمح وغيرها، لكن أهم رصيد إعتمدنا عليه هو:

("Fonds du gouvernement Général de l'algérie", Direction de l'économie 1863-1965) خاصة السلسلة: **(Sou-Série E 11-1)** حيث أفادتنا في الموضوع بشكل مباشر باعتبارها تتعلق بالقروض الفلاحية، وخاصة الشركات الزراعية للاحتياط، وقطاعات التحسينات الريفية في الفترة بين 1951و 1960 غير أن المشكل الذي واجهناه هو تركيزها على منطقة معينة من الجزائر وهي منطقة القبائل، وخاصة ناحية عين بسام وسيباو العليا والفروع التابعة لهما، وبالتالي لم نتمكن من الحصول على معلومات تخص هذه الشركات في المناطق الأخرى من عمالة الجزائر وباقي العمالات، كما تحصلنا على بعض الوثائق المتعلقة بتخزين القمح في دائرة سيدي بلعباس بعمالة وهران، وبعض القرارات الصادرة عن الحاكم العام التي تسمح بمنح قروض فلاحية من الـــ (ش.أ.إ) أو الصناديق الجهوية بعمالة وهران للفلاحين غير المنخرطين في (ش.أ.إ) 1931-1941.

تجدر الإشارة إلى أن الحصول على هذه الوثائق كان بعد إجراءات إدارية معقدة والتي أخذت منا جهدا ووقتا كبيرين، وهو ما يثبط من عزيمة الباحثين في إكمال مشاريعهم العلمية، وتجعل البعض منهم يتخلى عن فكرة التنقل إلى الأرشيف الوطني بالعاصمة.

فيما يخص **أرشيف ولاية الجزائر** فلم أستفد منه كثيرا نظراً لعدم وجود وثائق خاصة بالموضوع، باستثناء بعض الكتب التي اطلعت عليها وأسهمت في إنجاز هذا البحث، أما مصلحة **أرشيف ولاية وهران** فهي تضم وثائق هامة تخص الإدارة الاستعمارية، وتعاملها مع السكان المسلمين خاصة السلسلة I **(Affaires Musulmans)** التي تحوي العديد من التقارير الخاصة بمداولات مجالس **جْماعة الفلاحة** لبلدية زمورة المختلطة.

أما **أرشيف ولاية قسنطينة** فهو أرشيف منظم ومهيكل بشكل جيّد، ويوفر للباحث الراحة، ويسمح له بالاطلاع على الوثائق وفق ما هو مسموح به من إدارة الأرشيف الوطني بالعاصمة، لكن فيما يتعلق بموضوع الدراسة فلم أتحصل على وثائق تخدم الموضوع بشكل مباشر، باستثناء بعض التقارير والإحصائيات الخاصة بالشركات الأهلية للاحتياط للحرف، أما فيما يخص الجرائد فلا يسمح بالاطلاع عليها لقدمها خاصة جرائد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، لكننا إستفدنا من بعض الوثائق الحكومية وكذا المؤلفات.

أما فيما يتعلق **بالأرشيف الوطني لما وراء البحار (A.N.O.M)** بفرنسا فقد استفدنا كثيرا من وثائقه المحفوظة بطرق غير مباشرة. لقد أفادتنا كثيرا في توثيق هذا البحث وتأصيله من خلال التقارير والمراسلات والإحصائيات، وخاصة الرصيد الوزاري F80،وأيضا بعض السلسلات منها السلسلة H التي ترصد نشاطات (ش.أ.إ) لتربية المواشي وعلاقتها بالإدارة الاستعمارية، وكذا موضوع الدوار و **الـــجْماعة**، وغيرها...، كما اطلعنا على بعض الوثائق الخاصة بنشاطات الفرق الإدارية المختصة **(S.A.S)** في الولاية الخامسة وهران، والولاية السادسة الصحراء، وعملها على تجنيد العملاء، وبث الدعاية الكاذبة في أوساط سكان الريف لثنيهم من الانضمام إلى الثورة، كما تحصلنا على بعض بيانات جبهة التحرير الوطني في الولاية الخامسة وهران.

بالنسبة **للوثائق الأرشيفية المطبوعة والمنشورة**، فقد تحصلنا على العديد من التقارير التي أعدّها المسؤولون الإداريون لـــ (ش.أ.إ) إلى الحكومة العامة في الفترة الممتدة بين 1895 و 1914، وهي تقارير ترصد بالتفصيل وبالأرقام الوضعية الإدارية والمالية (منخرطين، قروض، إعانات، مساعدات، مناطق تواجدها...) سواءً في البلديات المختلطة أو كاملة الصلاحيات.

فيما يتعلق **بالصحف والمجلات** فقد تنوعت مصادرها مما مكننا من التوسع في بحثنا وفهمه أكثر، خاصة وأنّها تعرفنا على يوميات المسلمين الجزائريين سواء كانت الصحافة الاستعمارية أو الصحافة الجزائرية التابعة للحركة الوطنية، ونخص بالذكر: **مجلة الشهاب**، **المنتقد**، **الشريعة**، وغيرها للشيخ عبد الحميد بن باديس،

وجريدة **البصائر** لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وهي الجرائد المتخصصة في المواضيع الفكرية والإصلاحية إلا أنّها كانت تنتقد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها الشعب الجزائري، وتدعو الحكومة الاستعمارية إلى إصلاحها. إضافة إلى جريدة **الاقدام** التي نقلت آراء وأفكار الأمير خالد ومواقفه من السياسة الاستعمارية في الجزائر، وكذا جريدة **الجزائر الجديدة** المنبر الإعلامي للحزب الشيوعي الجزائري، والتي كانت تصدر باللغتين العربية والفرنسية، اعتمدنا على النسخة العربية للفترة الممتدة بين 1946 و1955 مكنتنا من معرفة مواقف الحزب الشيوعي الجزائري من نضال الفلاّحين الجزائريين في سبيل تحسين أوضاعهم وترقية زراعتهم وتطويرها، وموقف الحزب الشيوعي من شركات القرض الفلاحي، ودعواته المتتالية لإصلاحها وتحسين طرق تسييرها.

كما اعتمدنا على جريدة **الجزائر الحرة (L'Algérie Libre)** وجريدة **المغرب العربي**، وهما جريدتان تابعتان لحزب الشعب الجزائري، إحتوتا على مقالات هامة تنتقد بشدة الوضع المزري الذي كان يعاني منه سكان الريف، وكانتا تدعوانِ بقوة إلى إنهاء عمل شركات القرض الفلاحي، وتتهكمان من النواب الجزائريين للأحزاب الأخرى الذين يدافعون على بقائها، وخاصة الشيوعيين ونواب حزب البيان، مما جعلهما في مواجهة الإدارة الاستعمارية، وتعرقل توزيعهما أو إيقافهما نهائيا، بالإضافة إلى **جريدة المقاومة الجزائرية والمجاهد** لسان حال جبهة التحرير الوطني التي ترصد النشاطات السياسية والعسكرية للثورة التحريرية.

أما فيما يخص الصحافة الاستعمارية فقد اطلعنا على العديد من المقالات التي تخدم البحث، رغم أنها تمجد في معظمها الإجراءات التي قامت بها الإدارة الاستعمارية تجاه الفلاحين الجزائريين منها: **(La tribune Agricole), (La voix indigènes), (Aurès Nemencha), (Tiart Agricole), (L'écho de Bougie), (L'impartial), (Le progrès de Bel-Abbes)** وغيرها.

أما فيما يتعلق بالوثائق الحكومية المطبوعة والمنشورة فهي موجودة في دور الأرشيف، والمكتبات المختلفة، والمتاحف **كالمتحف الوطني للمجاهد بالعاصمة** ، و**المكتبة الوطنية بالحامة** ، و**مركز التوثيق التاريخي للعلوم الاجتماعية بوهران (C.D.E.S)**، وأغلبها باللغة الفرنسية منها : وثائق جزائرية **(Documents Algériens)**، ومسائل شمائل إفريقيا **(Question Nord-Africains)**، و **(Exposé de la situation Générale de l'Algérie)** و **(Journal officiel)** وغيرها، والتي ترصد الوضعية الاقتصادية والقانونية للجزائر خلال العهد

الاستعماري، وخاصة الفلاحية منها، وتعطي بعض المعطيات حول شركات القرض الفلاحي رغم تحيزها للإدارة الاستعمارية.

من المؤلفات التي عالجت موضوع القروض الفلاحية وتوسعت فيه، وكلها باللغة الأجنبية تطرقت إليه بنظرة استعمارية ضيقة، خاصة وأن أغلب المؤلفين هم من الفاعلين الإداريين والسياسيين الاستعماريين المؤيدين للمستوطنين بشدة، ويعتبرون تأسيس شركات القرض الفلاحي بمثابة إبداع فرنسي لصالح الفلاحين الجزائريين من أجل حل مشاكلهم الزراعية المختلفة لأنهم لا يفقهون في مسألة الاحتياط والتحسب للظروف الصعبة مما يجعلهم عرضة لمشاكل الفقر، والبؤس، والمجاعة، ومن بين هذه الدراسات ما كتبه : جوزيف لوكوك، روجي ريكاردو، فريدريك سيلنيت، راؤول ميسر شميت، جون ميرانت، بروند بول باسكيي وغيرهم..، وبعض المذكرات المعاصرة، وأغلبها من الحكام العامين الذين تولوا حكم الجزائر، ونخص بالذكر: جول كامبون، موريس فيوليت، جاك سوستيل وغيرهم..، تطرقت إلى مختلف الخطط والإجراءات الاقتصادية التي طبقها هؤلاء خلال فترة حكمهم للحفاظ على الوجود الاستعماري، وإرساء دعائمه في الجزائر.

أما المؤلفات باللغة العربية فهي قليلة جدا، وإن وجدت فمعلوماتها سطحية عن شركات القرض الفلاحي، خاصة وأن جلّ مؤلفيها من الفاعلين السياسيين في الحركة الوطنية الجزائرية، نذكر منها ما كتبه العنتري حول مجاعات قسنطينة في نهاية الحكم العثماني وبداية العهد الاستعماري ودورالقروض الربوية في انتشارها، وما كتبه فرحات عباس من النواب المسلمين باللغة الفرنسية، والذي تُرجمت مذكراته إلى اللغة العربية منها: ليل الاستعمار **(La nuit Coloniale)**.

فيما يخص مراجع البحث فقد قسمناها إلى قسمين : الأول الخاص باللغة العربية يضم العديد من الكتب والمقالات التي لها علاقة بالموضوع نذكر منها ما كتبه محمد قنانش ومحفوظ قداش حول أدبيات حزب نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري، ومؤلفات أبو القاسم سعد الله خاصة كتاب تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، وتاريخ الجزائر الثقافي، وكذا مؤلفات يحي بوعزيز حول الحركة الوطنية والمقاومة الشعبية والثورة التحريرية، بالإضافة إلى مؤلفات محمد العربي الزبيري، وضيف الله عقيلة، وعبد الحميد زوزو، وأحمد مهساس وغيرهم ..، تخصصت جلها في التاريخ السياسي للجزائر وأهملت الجانب الاقتصادي إلا في بعض الإشارات باستثناء ما كتبه كريم ولد النبية حول تاريخ الإدارة الاستعمارية المحلية الفرنسية في الجزائر 1830-1954 من خلال الوثائق الأرشيفية.

كما اعتمدنا على بعض الكتب المترجمة وذلك لمقارنتها بالكتب الأصلية حتى تتوضح لنا الرؤية أكثر، ولا نقع في فخ الترجمة البعيدة عن آراء وتوجهات المؤلف الأصلي، وهذا كله من أجل تيسير البحث، ونخص بالذكر ما كتبه : محفوظ قداش، وعدي الهواري، وشارل روبير أجيرون، وشارل ديغول وغيرهم.

أما فيما يتعلق بالمقالات الجديدة في معظمها لكنها عالجت الموضوع من بعض جوانبه، وعلاقته بالسياسة الاستعمارية المتخذة في الجزائر نذكر منها ما كتبه: ناصر الدين سعيدوني، يحي بوعزيز، ولد النبية كريم، العيد مطمر، توفيق دحماني وغيرهم...، كما اعتمدنا على بعض المذكرات الخاصة بالفاعلين السياسيين منها: مذكرات الرئيس علي كافي.

أما المراجع باللغة الأجنبية سواء كانت مؤلفات أو مقالات منها ما هو عام نذكر منها ما كتبه أجيرون، بن يامين ستورا، جيلبارميني، كزافي ياكونو وغيرهم ..، ومنها ما هو متخصص مثل كتابات عبد اللطيف بن أشنهو، أحمد هني، كلود كولو، وديمونتاس وغيرهم.

كما استعنا ببعض الملتقيات باللغتين: العربية كالملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، وباللغة الأجنبية أعمال الملتقيين: **(Congrés Coloniale Des Ingénieurs Agricole)**، و**(Congres Du Perfectionnement De L'agriculture Indigène)** اللذين تطرقا إلى موضوع التكوين الفلاحي في الجزائر، وتربية المواشي عند السكان الأصليين.

بالإضافة إلى بعض الأطروحات والرسائل الجامعية التي دعّمتنا في تنويع مصادر ومراجع هذا البحث بعد الاطلاع على بيبليوغرافيتها، أو الاستفادة من بعض المعلومات الواردة فيها منها:

- الجزائريون والإدارة المحلية الاستعمارية في عمالة وهران 1866/1947 للأستاذ الدكتور ولد النبية كريم.

- إستراتيجية الثورة في التصدي للمصالح الإدارية المتخصصة (S.A.S) 1955-1962 للدكتورة بية نجاة.

- نزول قوات الحلفاء وأثره على منطقة شمال إفريقيا للدكتور عز الدين زايدي.

إنّ أي بحث لا يخلو من صعوبات وهي متعددة نذكر منها:

- إنعدام المصادر التاريخية المتخصصة في الموضوع باللغة العربية ما عدا بعض الكتابات التي عاصرت الفترة قيد الدراسة لكنها عالجتها بشكل سطحي، مما حتّم علينا بذل مجهود إضافي من خلال ترجمة

كم هائل من الوثائق الأرشيفية سواء المحفوظة أو المنشورة، وأجزاء هامة من المؤلفات والمقالات الأجنبية أخذت منا وقتا كبيرا، وأخرت إنجاز هذا البحث.

- صعوبة الوصول إلى الوثائق الأرشيفية المتعلقة بموضوع الدراسة في دُور الأرشيف الجزائرية، وخاصة الأرشيف الوطني بالعاصمة، بسبب الإجراءات الإدارية المعقدة المرافقة لطلب السماح بالاطلاع على هذه الوثائق، والتي لا يسمح لنا بالاطلاع عليها في بعض الأحيان رغم عدم سريتها.
- المصادر التي تطرقت إلى موضوع شركات القرض الفلاحي هي مصادر فرنسية تكلمت عنها من وجهة النظر الاستعمارية، وركّزت على إيجابياتها، وتغاضت عن السلبيات الكبيرة التي اعترتها، مما جعلنا نتوقف كثيرا عند صياغة المعلومات وتركيبها خوفا من الوقوع في فخ تمجيد السياسة الاستعمارية دون قصد .
- الوثائق التي قمنا بترجمتها تختلف من حيث الفترة الزمنية عن بعضها البعض، وبالتالي فاللغة المكتوبة بها تتغير من حيث المصطلحات التي في بعض الأحيان لا نتوصل إلى ترجمتها إلا بصعوبة لعدم وجود مرادفات لها في المعاجم والقواميس المختلفة، كما أن مستوى الكُتاب المعاصرين للفترة المدروسة يختلف من كاتب إلى آخر باختلاف تخصص كل واحد منهم، فهناك الصحفيون والسياسيون، وهناك المتخصصون، وفي بعض الاحيان أصولهم أوروبية وليست فرنسية، لكن جُلهم من منظري الإدارة الاستعمارية وسياستها الاستيطانية.

إنّ هذه الدراسة ماهي إلا محاولة بسيطة منا للبحث في موضوع القروض الفلاحية خلال العهد الاستعماري الفرنسي في الجزائر، واستخلاص آثارها المختلفة على سكان الريف الجزائري، قد تكون فاتحة لدراسات جديدة متخصصة تتوصل إلى فهم استراتيجية الاستعمار بشكل أدق، وذلك بالإعتماد على مختلف الوثائق الأرشيفية التي لم تُفتح بعد خاصة فترة الثورة التحريرية 1954-1962.

المدخل

أولا: الريف الجزائري في أواخر العهد العثمانـــي.

ثانيا: التنظيم الإداري الاستعماري ومسألة التحكم في السكان الأصليين.

ثالثا: وسائل الإدارة الاستعمارية لإخضاع الجزائريين.

استفادت الإدارة الإستعمارية من التنظيمات الإدارية الموروثة عن الحكم العثماني فيما يخص تسيير الريف الجزائري من أجل مراقبته واستغلال إمكاناته البشرية والاقتصادية، خاصة وأن غالبية السكان يتمركزون في الريف، ومن ثم فالتحكم فيه يعني بالضرورة منع تواصل إندلاع الثوارات الشعبية ضدها وتجفيف منابعها. لقد أرادت الادارة الاستعمارية التكيف مع ماتركته السطة العثمانية من تنظيمات إدارية مع إحداث بعض التغييرات التي تمس بشكل مباشر بالبنية الاجتماعية والاقتصادية للسكان،وإحداث تنظيم إداري هجين أساسه الدُوار لزعزعة التركيبة الاجتماعية للقبائل المكونة له حتى تتمكن من بسط نفوذها عليه بواسطة الأدوات التي أنشأتها لتسيره، وهو ما لم يكن معمولا به خلال العهد العثماني.

أولا:الريف الجزائري في أواخر العهد العثماني

مَثّل سكان الريف [1] في الجزائر في نهاية العهد العثماني غالبية السكان بنسبة تصل إلى 95% ويمكن تصنيفهم إلى:

- سكان متعاونين مع السلطة المركزية العثمانية ممثلين في قبائل المخزن[2].
- سكان خاضعين للسلطة العثمانية ويعرفون بقبائل الرعية .
- سكان متحالفين مع السلطة.
- سكان ممتنعين أي ليست لهم علاقة مباشرة مع السلطة المركزية، ويقطنون المناطق النائية والجبلية.[3]

[1] قسّم حمدان بن عثمان خوجة سكان الريف إلى نوعين من السكّان وسمّاهم بالبدو، فالذين يسكنون في السهول هم العرب الحقيقيون أصلهم من الشرق وينحدرون من قبائل عربية، أما الذين يسكنون في الجبال أو الأماكن الوعرة فهم البرابرة الحقيقيون الذين تختلف لغتهم عن لغة العرب، كما قسّم سكان السهول إلى سكان الأماكن المنخفضة أو إلى أهل الصحراء الرملية، وأهل التل ساكني الجبال الصغيرة، والجميع من أصل عربي يعملون كلهم في الفلاحة، ومسكنهم الخيام المصنوعة من الوبر، وليس لهم مكان مستقر، ويتنقلون حيث يجدون المراعي لمواشيهم.
ينظر: خوجة (حمدان بن عثمان)، المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، 2006 ، ص 69.

[2] عبارة عن تجمعات سكانية متمايزة في أصولها مختلفة في أعراقها، فمنها من أقرها الأتراك بالأراضي التي وجدت عليها لتكون سندا لهم، ومنها من أعطيت لها الأرض لتستقر فيها، ومنهم من استقدموا كأفراد مغامرين أومتطوعين من جهات مختلفة، وبعضها كان يتكون من القبائل الممتنعة، أرغمت عن طريق القوة للدخول في طاعة العثمانيين الأتراك..وقد كانت السلطة العثمانية تستخدمها في فرض سلطتها على السكان، وجمع الضرائب، وفي الحفاظ على الأمن وغيرها. ينظر: سعيدوني (ناصر الدين) وبوعبدلي (الشيخ المهدي)، الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، ج 4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص ص105-107.

[3] المرجع السابق، ص105.

1- التنظيم الإداري:

لم يكن للأتراك الهيمنة المطلقة على المناطق الجبلية التي يصعب الوصول إليها مثل جرجرة، البابور، الونشريس، وكذا المناطق الصحراوية مثل المناطق السهلية والهضاب العليا [1]، ومع ذلك فقد حاول العثمانيون خلق إدارة محلية لتسيير الأرياف وجعلها تحت سلطتها ومراقبتها، فتم تقسيم البايلك [2] إلى مجموعة من الأوطان، ويضم كل وطن مجموعة من القبائل والأعراش والدواوير، وكان يعين على كل مجموعة من الأوطان أو وطن قائد.[3]

أ- التقسيم الإداري لريف البايلك:

يُعد الوطن بمثابة هيئة إدارية لتسيير الريف،وهويتشكل من مجموعة من القبائل، ويرأس كل واحدة منها قائد[4]، ويختلف عدد الأوطان من بايلك إلى آخر فكانت دار السلطان تضم 5 أوطان، وبايلك التيطري يضم 14 وطن، أما بايلك الغرب فيضم 40 وطناً وكذا بايلك الشرق [5]، ويتولى رئاسة الوطن أو مجموعة من الأوطان قائد يعين من طرف الداي في المناطق التابعة لدار السلطان كمتيجة والمناطق المحاذية للعاصمة، أما في الأوطان التابعة لبايلك التيطيري وبايلك الغرب وبايلك قسنطينة فيقترحه الباي على الداي الذي يكون له الرأي الأخير في التعيين[6]، وفي الغالب يكون من أصل تركي أو كورغلي، وفي بعض الأحيان من أصل عربي[7].

عربي[7].

ب- القبائل والأعراش :

تتشكل الأوطان من عدة قبائل يرأس كل قبيلة شيخ، والقبيلة تقسم إلى عدة فرق يرأس كل فرقة شيخ كذلك، وتتشكل الفرقة من عدة دواوير [8]، يقوم الشيوخ بدور الوسيط بين السكان والإدارة العثمانية ويتولون

---

[1]A.N.O.M, G.G.A, 10H 89, Le Douar en Communes Mixtes 1936, p6.

[2]البايلك:مقاطعة أو ولاية جزائرية خلال الحكم العثماني، وقد أبقى الاستعمار الفرنسي على هذا التقسيم عندما فرض التظيم الإداري الخاص به على الجزائر مع بعض التغييرات الخاصة بالبلديات والدوائر التي تتبع كل عمالة، إستنادا الى الغاية المرجوة من هذا التنظيم.

[3] شويتام (أرزقي)، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، 929-1246هـ، 1519-1830م، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009، ص53.

[4]A.N.O.M, G.G.A,10H 89, Le Douar en Communes Mixtes 1936, p6.

[5] شويتام (أرزقي)، المرجع السابق، ص ص53-54.

[6]A.N.O.M, G.G.A, 10H 89, Le Douar en Communes Mixtes 1936 , p7.

[7] شويتام (أرزقي)، المرجع السابق، ص54.

[8]A.N.O.M, G.G.A, 10H 89, Le Douar en Communes Mixtes 1936 , p7.

مهمة جمع الضرائب، وكان الشيوخ يختارون من ضمن الأسر الغنية التي لها مكانة روحية ودينية في المجتمع ولها تأثير على السكان [1]، ولم يكن الأتراك يشاورون السكان في اختيارهم للشيوخ والذين يقترحون من طرف القياد بعد موافقة الإدارة التركية[2].

تذكر المصادر الفرنسية أن الدواوير لم تكن بالعدد الكبير بل أنشئت فقط في المناطق الغنية والقريبة في معظمها من العاصمة، حيث احتفظت فيها بحاميات عسكرية صغيرة والتي لم تكن كافية لإخضاع القبائل التي تحت سلطتها فما بالك بالمناطق التي لم تكن تحت إدارتها المباشرة، وهذه الحاميات العسكرية وبمساعدة القياد وشيوخ القبائل والدواوير تستعمل فقط في جمع الضرائب المختلفة كالحكور والخراج، خاصة القبائل المناوئة، وساعدت هذه الإدارة الريفية الحكومة التركية على فرض سلطتها على القبائل المعارضة وبمساعدة قبائل المخزن الموالية للأتراك والتي أعطيت لها إمتيازات هامة من السلطة[3].

لقد استخدمت السلطة العثمانية هذا التنظيم الإداري الريفي في مهمة استخلاص الضرائب، أما قضية التسيير الداخلي فإن الأمور تركت للتنظيمات المحلية، والقوانين العرفية التي كانت تنظم العلاقات الاجتماعية العامة بين السكان[4]، وقد لاحظ هذا الأمر الفرنسيون خلال توسعاتهم في هذه المناطق عندما حاولوا استحداث استحداث تنظيمات إدارية بديلة فيها وإثارة التفرقة بين مختلف القبائل، حيث يذكر **أريغي دومينيك(Arrighi Dominique)** المساعد الإداري للبلدية المختلطة بلزمة بكورناي في تقريره إلى المدير العام للمصالح الخاصة "بالأهالي" أن: «...غزو العرب، وهيمنة الأتراك لم يستطع أن يغير من حياتهم البدائية، وهويتهم، والوضعية لم تتغير في فترة إحتلالنا لهذه المنطقة... »[5]، وهو ما يؤكد عدم قدرة الإدارة التركية على التحكم في هذه المناطق بصفة مطلقة، ولم تغير عاداتها وهويتها، وهذا الأمر ينطبق على الإدارة الفرنسية على اعتبار أن العثمانيين لم يكونوا مهتمين بهذه القضايا، خاصة وأنهم مسلمين لا يهمهم عادات وتقاليد الجزائريين بقدر ما يهمهم إخضاع سكان الأرياف لسلطتهم ولو بشكل غير مباشر، واستغلالهم في جمع الضرائب المختلفة خاصة في الفترة الأخيرة من حكمهم للجزائر التي كان يسودها وضع سياسي مضطرب نوعا ما،

[1] شويتام (أرزقي)، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، 929-1246هـ، 1519-1830م، ص ص55-56.

[2] A.N.O.M, G.G.A, 10H 89, Le Douar en Communes Mixtes 1936 , p7.

[3] Ibid, p6.

[4] شويتام (أرزقي)، المرجع السابق،57.

[5] A.N.O.M, G.G.A, 10H 89, Exposé sur Les Relations Entre Les Berberes et Les Arabes Dans C.M du Belzma, p2.

فكانوا مضطرين إلى فرض سلطانهم على هذه المناطق بقبضة من حديد، وهي المهمة التي كانت صعبة للغاية نتيجة الإضطرابات، والثورات الداخلية التي اندلعت في هذه الفترة، ومنها ثورة إبن الأحرش الدرقاوي[1].

2-الوضع الاقتصادي:

أ-المجال الزراعي:

ساعد تنوع التضاريس والمناخ وخصوبة التربة على وفرة معظم المحاصيل الزراعية، فكانت كمية كبيرة من القمح تنتجها سهول قسنطينة ومتيجة وعنابة ومعسكر والتيطري، وكذا تلمسان، وقد ذكرت المصادر أن القمح الجزائري كان من النوعية الجيدة ينافس المحاصيل الأوروبية، وخاصة الإيطالية، وقد اعتنى الفلاحون الجزائريون بزراعة الحبوب لكونها أساس معيشتهم، فلا نجد منطقة في السهول تخلو من هذه الزراعة مثل: سهول تلمسان، معسكر، وهران، الشلف، الهبرة، مليانة، متيجة، سطيف، قسنطينة وغيرها ...[2]

لكن هذا لا يعني أن الفلاح الجزائري كان يعيش في وضعية اجتماعية مزدهرة في أواخر العهد العثماني، وذلك نظرا لانتشار الكوارث الطبيعية، وخاصة الأوبئة والمجاعات والقحط والجراد والزلازل[3]،وعلى سبيل المثال أزمة القحط الحادة التي أصابت بايلك قسنطينة،والتي امتدت من 1804 إلى 1808، وكانت أشد وطأة في سنتي 1804 و1805 مما أدى إلى ارتفاع أسعار الحبوب نظرا لقلتها بحيث ارتفعت إرتفاعا فاحشا حتى بيع الصاع[4] الواحد من القمح بـــ 15 ريال، وصاع الشعير بـــ 7 ريال، و لم تعد الأسعار إلى مستواها الطبيعي إلا بحلول 1808 ولاحظ العنتري: «...أن أسعار باقي المواد الغذائية والحيوانية في رخصها، كما لاحظ أن اهتمام الأتراك بالفلاحة كان ضعيفا جدا، ولذلك لم يكن هناك رصيد كاف من الحبوب لمجابهة الأحداث الطارئة..»[5] والصعوبات التي قد تتعرض لها الجزائر في أي لحظة، لذلك فان ادعاء الفرنسيين بأن الجزائريين لا يتحسبون للظروف الصعبة يمكن أن نقيسه على الأتراك الذين حكموا الجزائر حيث لم يكن لهم إهتمام كبير بالجانب الزراعي.

---

[1] شويتام (أرزقي)،المرجع السابق، ص62.

[2] المرجع السابق، ص ص309-310.

[3] سعيدوني (ناصر الدين) وبوعبدلي (الشيخ المهدي)، الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، ج4، ص54.

[4] الصاع يساوي أربعة أمداد أي ما يعادل 2 كلغ و170 غ

[5] **صالح** (العنتري)، مجاعات قسنطينة، تح، تق: بونار رابح، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص13.

الجدول رقم (01): متوسط أسعار بعض المنتوجات الفلاحية في الجزائر في أواخر العهد العثماني

السلع	الأسعار (ف)
القمح	15
الشعير	3.5
الصوف	50.35
لحم البقر	18.35
خيل العمل	55.35
الحصان الأصيل	186.35
بقرة حلوب مع عجلها	46.35
الغنم	4-5.35
الماعز	2.50
الحمير	15.35

المصدر:

Duval (Jules), Réflexions sur La Politique de L'Empéreur en Algérie, Chalamel, Aine, Librairie, Editeur Commissionnaire pour L'Algérie et Létrager, Paris, Janivier, 1866, p61.

هذه الأسعار تبدو مرتفعة نوعا ما، كما أنها مسعّرة بالفرنك الفرنسي وهو يختلف في القيمة عن الريال، ذلك أن قيمة الريال في العهد التركي كانت مرتفعة، وأفضل من قيمة الفرنك الفرنسي، ومع ذلك فالأسعار أقل بكثير منها على العهد الفرنسي، وهو ما يفند أنّ وضعية الجزائر لم تكن بالقدر السيء كما تذكره المصادر الفرنسية لتبرير عملية غزوها للجزائر، وهو الوضع الذي يؤكد أن الفلاح الجزائري كان يعتمد في معيشته على الزراعة المعاشية الإستهلاكية في المناطق الريفية التي ينعدم فيها الربح التجاري، ويقتصر الفلاح أو الراعي على تلبية حاجاته الأساسة وإرضاء مطالب البايلك[1] بما يدفعه من ضرائب مختلفة.

ب–الثروة الحيوانية:

كانت الجزائر خلال العهد العثماني تتوفر على أعداد هامة من الحيوانات كالمواشي وغيرها، والتي تعد المصدر الأساس للعيش في المناطق السهبية، وخاصة الأغنام والماعز والأبقار والخيل والبغال والإبل وغيرها، وقد وفّرت هذه الحيوانات كميات كبيرة من الصوف والوبر والشعر التي تستخدم في صنع الخيام ونسج البرانس وغيرها[2]، وقد قدّرتها الإحصائيات الفرنسية في السنوات الأخيرة من العهد العثماني كما يلي:

[1] سعيدوني (ناصر الدين) وبوعبدلي (الشيخ المهدي)، المرجع السابق، ص ص55-56.

[2] المرجع السابق، ص ص60-61

الجدول رقم (02): تطور رؤوس الحيوانات في نهاية العهد العثماني

النوع	عدد الرؤوس
الأغنام	6.850.205
الماعز	3.384.902
الأبقار	1.031.738
الجمال	213.321
الخيول	131.035
الحمير	178.864
البغال	109.069

المرجع: سعيدوني (ناصر الدين) وبوعبدلي (الشيخ المهدي)، المرجع السابق، ص61.

لقد كانت الجزائر في أواخر العهد العثماني تمتلك ثروة لا بأس بها من الحيوانات، وخاصة المواشي المنتشرة في المناطق السهبية الرعوية، وهي المصدر الأساس لعيش سكان الريف مما يكذب ادّعاءات الاستعمار بأن سكان هذه المناطق كانوا يعيشون تحت طائلة الفقر والبؤس، فحتى الأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها هذه المناطق في أواخر الحكم العثماني لم تكن بمثل النكسات التي عرفتها الجزائر في السنوات الأولى من الاحتلال سواءً كانت عسكرية، أو طبيعية، أو سياسية، وحتى إدارية، انجرّ عنها وضع اجتماعي متردي وسيء باعتراف من أهلها وسياسييها، وخاصة الإمبراطور نابليون الثالث، وكذا تقرير اللجنة الإفريقية التي زارت الجزائر في سنة 1833، وكذا اللجنة البرلمانية برئاسة جول فيري بين 1892/04/19 و1892/06/04 التي قامت بتوثيق شهادات الجزائريين حول الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السيئة للغاية التي كانوا يعيشون فيها، مما جعلها تتعرض لحملة شرسة من طرف الصحافة الإستيطانية المحلية، ووضعت المستوطنين في موقف دفاعي[1]، على الرغم من أن النتائج التي صدرت عنها لم تكن في مستوى تطلعات الجزائريين، بل جاءت مخيّبة للغاية وفي صالح المستوطنين .

[1]Agéron (Charles-Robert), « Jules furry La Question Algérienne en 1892 (d'après quelques inédit) », Revue D'Histoire Moderne, T10, N°02, Paris, France, Avril-Juin, 1963, pp129-130.

3-تأثير الوضع السياسي على الريف الجزائري :

إنّ الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي مرّت بها الجزائر في أواخر العهد العثماني قد مهدت لها ثورة ابن الأحرش الدرقاوي[1] التي اندلعت في منطقة وادي الزهور في إقليم بايلك قسنطينة، وعليه فتكاثر الفتن وتعفن الأوضاع السياسية حالت بين الفلاحين وزراعة أراضيهم، مما نتج عنها قلة الحبوب في الأسواق وارتفاع الأسعار.[2]

دعت الحاجة الاقتصادية واضطراب الأوضاع السياسية وانتشار الكوارث الطبيعية المختلفة السلطات العثمانية في الجزائر إلى انتهاج أسلوب الاحتكار، ومحاولة خلق زراعة في أطراف البايلك بعد أن تضاءلت مداخيل الجهاد البحري[3] نظرا لكثرة الحملات الأوروبية على السواحل الجزائرية، وتراجع الأسطول البحري الجزائري، فتم إنشاء المطامير في مراكز الحاميات العسكرية، وأنشئت المطاحن الهوائية بالقرب من المدن وخصص جزء من المخازن القريبة من مرسى مدينة الجزائر لتخزين المواد المختلفة كالزيت والزبدة والحبوب، وقد قُدّر عددها من 08 إلى 10 مخازن[4].

ثانيا:التنظيم الإداري الاستعماري ومسألة التحكم في السكان الأصليين

خلال السنوات الأولى التي تلت الإحتلال لم تكن الأمور واضحة للإدارة الاستعمارية الجديدة، الحروب مستمرة أدت إلى منع الهجرة الأوروبية نحو الجزائر، وبالتالي لم تستطع السلطة الجديدة جذب وإغراء السكان إذا لم تتوفر لهم الحماية، مما جعلها تعتمد على ما تركه الأتراك والإبقاء على النظام والعادات السائدة

---

[1] محمد بن عبد الله الدرقاوي ويدعى ابن الأحرش كان قد سار إلى الحج، ويقال أنه اتصل بالانجليز وحرضوه على الثورة، فثار في قسنطينة، واتصل بالشريف الدرقاوي في نواحي وهران، وقد انضمت إليه قبائل تلك الناحية كأولاد عيدون، وابني مسلم، وابني خطاب وغيرهم، حاول معهم الإستلاء على قسنطينة بجيش قوامه حوالي 10 ألاف رجل مستغلا غياب الباي عثمان عن قسنطينة، فخرج إليه قائد الدار سي الحاج أحمد بلبيض على رأس حوالي 10000 مقاتل وانضم إليه سكان المدينة وتمكنوا من هزمه.

ينظر : العنتري (صالح)، مجاعات قسنطينة،، ص ص29-31.

[2] المصدر السابق، ص13.

[3] سعيدوني (ناصر الدين) وبوعبدلي (الشيخ المهدي)، المرجع السابق، ص 56.

[4] المرجع السابق، ص56.

في الجزائر[1]. التعايش بين شعبين مختلفين ومتعارضين في العادات والتقاليد والحضارة والأصل، خلق صعوبات كبيرة للتنظيم الإداري الفرنسي في الجزائر[2].

ابتداءً من 1840 توقف التردد وبدأ الاستيطان ينمو ولكن بخجل من خلال الامتيازات التي منحت لهم في بعض المناطق الريفية والمدن[3] التي تمكن الاحتلال من السيطرة عليها.

قبل صدور مرسوم 1834/07/22 الذي اعتبر الجزائر جزء ً من الممتلكات الفرنسية في إفريقيا [4]، حيث ظهرت العديد من الآراء المختلفة حول الجزائر بين معارض للاحتلال ومدافع عنه، وبين من يدعو إلى الاكتفاء بما تم السيطرة عليه، ناهيك عن اشتداد المقاومة وفرضها حصارا أمنيا كبيرا على القوات الفرنسية التي كانت تحاول التوسع خارج المناطق المحتلة (العاصمة، وهران، عنابة)، خاصة مقاومة الأمير عبد القادر والحاج أحمد باي، غير أن تمكن الإستعمار من إضعاف المقاومة جعله يقوم بوضع سياسة إدارية في الجزائر فظهرت مقترحات مختلفة، حيث أرادت فئة تطبيق التشريع الفرنسي في الجزائر، وفئة أخرى تطالب بتكييف تشريع خاص بالجزائر[5].

ظلت الجزائر بين 1830 و1845 خاضعة بصفة مطلقة للحكم العسكري، وفي 1845/04/15 تم إصدار مرسوم يقضي بإنشاء حكم مدني في المناطق التي توجد بها جاليات أوروبية، وهي العاصمة وهران وقسنطينة، وفي هذه المناطق توجد أراضي تخضع للحكم العسكري وأراضي مختلطة [6]، لذلك تم تقسيم الجزائر إلى ثلاث عمالات وهي : عمالة الجزائر في الوسط، وعمالة وهران في الغرب، وعمالة قسنطينة في الشرق، وهو التقسيم الذي كان سائدا في فترة الحكم العثماني في الجزائر[7].

أصبحت الجزائر إلى غاية نهاية الستينات من القرن التاسع عشر ميدانا لجميع الإختبارات والتجارب، نهاية النظام الملكي سنة 1848 جعل المستوطنين يتمتعون بكل ما لديهم من امتيازات وحقوق سياسية،

---

[1]Société D'Agriculture de Constantine, Rapport fait au Nom de La Commission Chargée D'examiner de la Projet de Loi sur L'impôt Foncier en Algérie , Imprimerie de L, Marle , Constantine, Alger, 1875, p01.

[2]Yver (Georges), « L'Algérie de 1830 à nos jours », Question Nord Africain, 1er Année, N°03, Librairie du Recueil, Paris, Juin 1935, p23.

[3]Société D'Agriculture de Constantine, Rapport fait au Nom de la Commission Chargée D'examiner de la Projet de Loi sur L'impôt Foncier en Algérie, p01.

[4]**بوحوش** (عمار)، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962،ط1، دار الغرب الاسلامي،الجزائر،1997، ص ص125-134.

[5]Yver (Georges), « L'Algérie de 1830 à nos jours », op-cit, p23.

[6] بوحوش (عمار)، المرجع السابق، ص ص133-134.

[7] ولد النبية (كريم)،الجزائريون والإدارة المحلية الاستعمارية في عمالة وهران 1947/1866،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ،جامعة سيدي بلعباس، السنة الجامعية 2006/2005، ص 99.

استبدلت سنة 1852 بالحكم العسكري، ليرجع النظام المدني بشكل محدود سنة 1858، وتعود السيطرة العسكرية مرة أخرى في 1860/11/24[1].

1- نظام العمالة:

بعد التغيير الذي حدث سنة 1848 في فرنسا[2] انتقلت السلطة المدنية التي انبثقت من مرسوم 1845 إلى السلطة العسكرية، وتقرر إلغاء نظام المقاطعات وإنشاء نظام العمالة يحكمها عامل العمالة (Préfet) أي ممثل فرنسا[3]، وقد أنشئت العمالات الثلاثة كما ذكرنا سابقا (العاصمة- وهران- قسنطينة) بدءا من 1845، لكن مرسوم 24-10-1870 أقر بإدماجها بالعمالات الفرنسية، وبهذا أصبحت العمالة في الجزائر تضم المناطق المدنية[4] والمناطق العسكرية، وقد توسعت المناطق المدنية على حساب المناطق العسكرية بين بين 1870-1902، وهو ما أدى بالإدارة الاستعمارية إلى إصدار قانون 24-12-1902 الذي حدد مناطق الشمال عن الجنوب، ووضع حدا لعمليات تمديد عمالات الشمال نحو الجنوب، وتأسست بموجبه المناطق الجنوبية وحدد وضعها القانوني العسكري. وحددت ميزانيتها بقانون 30-12-1902 وإدارتها بقانون 04-08-1904، فأصبحت المناطق الجنوبية خاضعة لسلطة الحاكم العام[5]، ووضعت تحت سلطة الجيش، لأن الإدارة كانت تعلم بأنه من الصعب تعميرها بالمهاجرين، ولكن هذا لايعني أن المناطق الشمالية في العمالات الثلاث كانت كلها خاضعة للحكم المدني، بل نجد العديد منها تخضع للحكم العسكري داخل هذه

---

[1] La Famine en Algérie et les Discours Officiels, 2ème Edition, Chez Louis Marle, Librairie Constantine, Alger, 1868, p03.

[2] ثورة شعبية وقعت في 1848/02/24 بفرنسا ضد نظام الملك لويس فليب، أدت إلى عزله، وتغيير نظام الحكم من ملكي إلى جمهوري، وقامت إثر ذلك الجمهورية الثانية، لكنها لم تؤد إلى تغيير الوضع في الجزائر، بل أدت إلى تكريس الهيمنة الاستعمارية، وتغيير النظم الإدارية بما يتوافق مع أهواء وتطلعات المستوطنين في الجزائر.

ينظر: **سعد الله** (أبو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، ط خ، دار البصائر، الجزائر، ص ص 312-313.

[3] **بوحوش** (عمار)، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ص 134.

[4] جاء في مشروع إعادة تنظيم الأحكام المتعلقة بالأشغال العامة في الجزائر في مادته الثالثة أن محافظي الجزائر، والأراضي المدنية، وقادة الأقاليم، والمناطق العسكرية لهم نفس الصفات التي يتمتع بها المحافظون في فرنسا. ينظر:

A.N.O.M, fonds Ministériels,F80/1708, Projet de Réorganisation de L'algérie, Dispositions Relatives Aux Travaux public , Paris, 07 Janvier 1881.

[5] كان جول فيري قد اقترح مشروعا لإصلاح الحكومة العامة حتى تستجيب لبعض انشغالات السكان الجزائريين، لكن هذا المشروع قوبل بالرفض من طرف بعض نواب مجلس الشيوخ من بينهم فليكس ديسوليي (Félix Dessoliers)، حيث انتقده واعتبره غير دستوري لأن المرسوم لا يمكن أن يأتي إلا من السلطة التنفيذية. ينظر :

A.N.O.M, fonds Ministériels,F80/1708, Consultation Constitutionnele , Apropos du Projet Ferry, Le petit Colon Algérien, 15ème Année, N° 5143, Lunidi 12 Décembre 1892, p01.

المناطق مثل: العريشة، لالة مغنية، أفلو وغيرها، التي كان يسكنها عدد معتبر من الجزائريين وبقي هذا النظام مرتبط بها إلى غاية 1923.

ومن المعروف أن العمالة في فرنسا معدل مساحتها لا يتجاوز 600 كلم^2، لكن مساحة العمالة في الجزائر تتجاوز العمالة الفرنسية بعشر إلى أربعة عشرة مرة، ونفس الملاحظة بالنسبة للسكان الذين يتجاوزون سبعة مرات عدد سكان العمالة الفرنسية فلماذا تطبق عليها نفس القوانين الإدماجية؟[1].

2- المجلس العام:

المجالس ظهرت في عهد الجمهورية الثانية، ونظمت فيما بعد في عهد الجمهورية الثالثة، ضمت في البداية أعضاء أوروبيين وجزائريين، ولكن طريقة المشاركة كانت مختلفة، الأعضاء الأوربيون يتم انتخابهم بالاقتراع العام المباشر وفق نص القانون أما الجزائريون فيتم تعينهم ويحملون صفة مساعد، وليس مستشار ويتم ذلك من قبل وزير الداخلية. مرسوم 23-09-1875 نظم المجالس العامة في العمالات حيث حدد عدد الممثلين المسلمين ب6 أعضاء فقط، وبعد صدور قانون 24-09-1908 أصبحوا ينتخبون، وكان في كل عمالة مجلسا عاما يحدد تشكيلته مرسوم 23-09-1875 ومرسوم 24-09-1908. أما مرسوم 06-02 المطبق لقانون 1919 فقد رفع من نسبة الأعضاء المسلمين إلى الربع، لكن هذه النسبة لم تغير من طريقة التسيير وهوية الأعضاء مادام التمييز السياسي على أسس عرقية ودينية ظل مستمرا[2]، وبالتالي هذا المجلس يعُد بمثابة برلمان صغير يتحكم فيه المستوطنون على مستوى كل عمالة وتمتد سلطاته في المناطق التابعة للمدنيين، والمناطق التابعة للعسكريين على مستوى العمالة[3].

3- استحداث الدائرة:

تم تقسيم كل عمالة إلى دوائر، يسيرها نائب حاكم العمالة أو رئيس الدائرة، لكن مهامه كانت محدودة جدا. بلغ عددها 14 دائرة سنة 1877، ثم ارتفعت إلى 17 دائرة سنة 1921، ثم إلى 20 دائرة سنة 1944[4].

---

[1] ولد النبيه (كريم)، الجزائريون والإدارة المحلية الاستعمارية في عمالة وهران 1866/1947، ص ص 100-102.

[2] المرجع السابق، ص 103.

[3] بوحوش (عمار)، المرجع السابق، ص 134.

[4] ولد النبيه (كريم)، المرجع السابق، ص 10

4- البلديات وأقسامها:

تم إقرار النظام البلدي في الجزائر بناءً على المرسوم الملكي الصادر في 1847/09/28، وباقتراح من وزير الحربية ورأي اللجان المختلفة تم السماح للحكومة في إقامة البلديات في الجزائر إذا اكتسبت المنطقة درجة التطور والتنظيم[1]، بمعنى المناطق التي وصل إليها العنصر الأوروبي، وقد أوضحت المادة الأولى من المرسوم المناطق التي يمكن إقامة فيها البلديات، حيث وصفتها بالمراكز السكانية التي اكتسبت درجة التطور اللازمة، بحيث يتم تحديد الحدود الخاصة بها بناءً على مقترحات الحاكم العام والمجلس الأعلى للإدارة، والتقرير النهائي يقدمه وزير الحربية للملك، وفيما يخص رؤساء البلديات ونوابهم فيتم تعيينهم في البلديات التي يفوق تعدادها السكاني 3.000 نسمة، وكذا في الدوائر الرئيسة والأقاليم من الدرجة الأولى من طرف الحاكم العام[2].

بعد ثورة 1848 حاولت السلطات الاستعمارية إستعمال أسلوب الإنتخاب والتخلص من أسلوب التعيين، لكن الجيش أحبط العملية من خلال تزوير الإنتخابات[3]، وتم إبعاد الجزائريين نهائيا بحجة أنهم ليسوا في مستوى المواطنة المدنية[4]، وهو ما يبين مدى الانحياز الفاضح لسلطة الاحتلال نحو المستوطنين، أي أن هذا التنظيم الإداري الجديد جاء في خدمة هذه الفئة، مما جعل الجزائريين ينددون بهذا النظام الذي لا يخدم إلا مصالح الأوروبيين في حين أن الجزائريين هم الذين يمولونه بجهدهم وعرقهم، خاصة وأن مسؤولي هذه البلديات لا يهتمون إطلاقا بهم وهم الغالبية المضطهدة[5].

الاختلالات التي حدثت داخل المجتمع الجزائري سببها هذا التنظيم البلدي الذي تم إقراره وبالقوة عليهم، فأصبح الجزائري تائها في بلده، عديم الفائدة لدى هذه السلطة المستبدة تستغله في جمع الضرائب، وفي خدمة "السادة الجدد".

---

[1] Bequet (M), L'Algérie 1848, Tableau Géographie et Statistique, Librairie L'hathetie et C[ie] , Paris, France, 1849, p74.

[2] Ibid, p75.

[3] بوحوش (عمار)، المرجع السابق، ص134.

[4] ولد النبية (كريم)، المرجع السابق، ص 107.

[5] بوعزيز (يحي)، «المجاعة بالجزائر أواخر الستينات من القرن 19، ومواقف وآراء الجزائريين من ادعاءات الفرنسيين حول أسبابها»، الأصالة، س5، ع33، الجزائر، ماي 1976، ص15.

أ-البلديات كاملة الصلاحيات:

قانون 1884/04/05 وضع القواعد الأساس لمبدأ تسيير هذا النوع من البلديات في الجزائر لها عمل مشابه للبلديات في فرنسا، وتؤكد الإدارة الإستعمارية على أنها المرحلة الاخيرة لاكتمال التنظيم الاداري في الجزائر[1]، لكن في حقيقة الأمر وضعيتها ليست مشابهة تماما للبلدية الفرنسية، وهذا ناتج عن التشريع الخاص بالجزائر الذي يعطيها هذا الاختلاف[2] هذا من جهة، ومن جهة أخرى وهو ما لم يشر إليه **ماكسيم شون**، أن هذا النظام وضع وطبق على تركيبة بشرية مختلفة في العادات والتقاليد، والأعراف، فالبلدية ذات الصلاحيات الكاملة مشكلة من أوروبيين من جنسيات مختلفة، ويهود، يتمتعون بجميع الحقوق السياسية والمدنية، كما هو معمول به في فرنسا، وجزائريين نُعتوا "بالأهالي"، تطبق عليهم إجراءات وقوانين تعسفية عنصرية، ويتميز هذا النوع من البلديات بثلاث خصائص:

- مقاطعة إدارية.
- وحدة إدارية.
- الطبيعة البشرية المكونة لها.[3]

الخاصية الأخيرة في نظرنا تجعلها مختلفة تماما عن البلدية الفرنسية. إلى غاية 1882/09/11 تم إحصاء 195 (ب.ك.ص)[4]، تسير هذه البلديات من مجلس بلدي مكون من رئيس البلدية الذي له نائب أو عدة نواب يمثلون السلطة الإدارية الفعلية، ومجلس له سلطة المداولات، لكن هذه المبادئ القانونية المذكورة في المادة 64 من نفس القانون لا تطبق بشكل كامل على البلديات في الجزائر فيما يخص تمثيل المسلمين[5].

القواعد الأساس لقانون 1884/04/05 تممت وعدّلت بموجب مرسوم 1884/04/07، هذا التشريع خصص جزء منه لتمثيل العناصر "الأجنبية" [6]، وهو ما جعله يتعرض لانتقادات كبيرة من المشرعين على اعتبار أن قانون 1884/04/05 أقصى نهائيا هذا التمثيل، إضافة إلى ذلك فمرسوم 1884/04/07 ألغى مرسوم 1866/12/27 الذي نظم في آخر المطاف تمثيل "الأجانب" في البلديات الجزائرية [7]، بمعنى أن

[1] G.G.A, Les Communes Mixtes et le Gouvernement des Indigènes En Algérie, Librairie Maritime et Coloniale, Paris, France, 1897, p07.
[2] Champ (Maxime), Les Communes en Algérie, Imprimerie Minerva, Alger, p36.
[3] Ibid, p36.
[4] Ibid, p34.
[5] Ibid, pp43-44.
[6] المقصود بالعناصر الأجنبية السكان الجزائريين الذين يقطنون في (ب.ك.م)، حيث اعتبرهم القانون أجانب في أرضهم التي اغتصبت منهم.
[7] Champ (Maxime), op-cit, p44

الجزائريين أصبحوا يخضعون لمرسوم 1884/04/07 بعد أن أقصاهم قانون 1884/04/05 فيما يخص تمثيلهم في مجالس هذه البلديات، وهذا لا يعني أن المرسوم المتمم للقانون قد أنصفهم بل أضفى على القانون الفرنسي الطابع العنصري باعتبارهم لا يتمتعون بالجنسية الفرنسية، وبالتالي ليس لهم حقوق المواطنة كبقية العناصر الأوروبية.

يتكون المجلس البلدي لـــ (ب.ك.ص) من 36 عضواً كأقصى حد و 10 أعضاء كأدنى عدد من الأوروبيين المنتخبين الخاضعين لقانون 1884/04/05، وذلك وفقا لتعداد السكان الأوروبيين، وكل من يتمتع بحقوق المواطنة الفرنسية، بما فيهم اليهود والجزائريين الذين حصلوا على الجنسية الفرنسية [1]، هؤلاء الذين تخلوا عن شخصيتهم الجزائرية، وهويتهم العربية والإسلامية. أما الأعضاء الجزائريين في المجلس البلدي لـــ (ب.ك.ص) عددهم لا يتعدى 6 أعضاء أي ربع المجلس [2]، ويتم تعيينهم من الحاكم العام لمدة 03 سنوات[3]، وهو ما يضفي على المجلس الطابع الاستعماري على اعتبار أن هؤلاء الأعضاء ليس لهم أي دور، كما أن تعيينهم يخضع لمقاييس خاصة أساسها الموالاة للسلطة الاستعمارية[4].

مرسوم 1914/01/13 وأيضا 1919/02/06 حدد أعضاء المجلس بـــ 04 أعضاء لتعداد سكاني من 100 إلى 1000 ساكن، وإذا تجاوز العدد الألف لا يتعدى أعضاء المجلس 12 عضو[5]، ولكن هذه العضوية والتي يمكن أن يحصل عليها الجزائري بواسطة الانتخاب تخضع لمعايير وشروط صعبة جدا لا يمكن أن تتوفر في أغلبهم[6]، وهذا ما يؤكد أن هذه الإدارة كانت تسعى لخلق فئة من الجزائريين خاضعة للسلطة الاستعمارية الفرنسية، وفي خدمة المستوطن وبدون حقوق مدنية وسياسية مسلوبة الهوية.

---

[1] Champ (Maxime), Les Communes en Algérie, pp 45-46.
[2] Ibid, p46.
[3] Agéron (Charles-robert), Les Algériens Musulmans et la France (1871-1919), Presses Universitaires de France, 108 , Boulevard Saint-germain , Paris , France, 1968, p135.
[4] ولد النبية (كريم)، المرجع السابق، ص ص 108-109.
[5] Champ (Maxime), op-cit, p47.
[6] الشروط الواجب توفرها في المنتخبين المسلمين (أهلية الترشح) والتي حددتها المادة 10 من مرسوم 1919/02/06:

1 -السن 25 سنة.
2 -الإقامة لمدة سنتين في البلدية.
3 -أن يكون الخرط في الجيش الفرنسي (البري أو البحري).
4 -أن تكون له ملكية عقارية.
5 -أن يكون موظف لدى الحكومة في العمالة أو البلدية أو مستفيد من منحة التقاعد.
6 -أن يكون عضو في الغرفة الفلاحية أو التجارية.
7 -أن يكون حائزا على شهادة ممنوحة من مدرسة حكومية، أو شهادة جامعية، أو شهادة في التعليم الابتدائي. =

الجدول رقم (03):إحصائيات عامة عن (ب.ك.ص)

السنة	عدد (ب.ك.ص)	المساحة (هك)	عدد السكان الأوروبيين	عدد السكانالجزائريين
1892	251	2.370.358	483.878	770.583
1911	271	2.484.002	668.243	1.074.599
1926	296	2.629.652	746.031	1.330.078

المصدر:.Champ (Maxime), op-cit, pp34-35

ما يمكن استخلاصه من هذا الجدول أن تعداد السكان الجزائريين في هذه البلديات ينفي عنها صفة البلدية الفرنسية، كاملة الصلاحيات، فبأي حق تعطى السلطة التنفيذية والتشريعية بصفة كاملة للأوروبيين؟ بالرغم من أن الجزائريين أكثر عدداً.

ب–البلديات المختلطة:

تعرفها الإدارة الاستعمارية على أنها مرحلة انتقالية بين النظام العسكري الذي بدأ مع الغزو،والبلدية الكاملة الصلاحيات التي تُعد في نظرهم احد أهم الانجازات الحضارة الجزائرية الجديدة المرتبطة بالاستيطان [1]، وتنقسم إلى:

ب– 1–البلديات المختلطة في المناطق العسكرية:

ظهرت في حدود سنة 1866، اختفت تدريجيا في شمال الجزائر نظرا لزيادة عدد الأوروبيين، وتحول معظمها إلى (ب.ك.ص)، لكن هذا لا يعني أن عدد السكان الأوروبيين تجاوز عدد الجزائريين، مما يؤكد بقاء الطابع التمييزي بين الفئتين، وبقيت (ب.م) في المناطق الصحراوية [2]، وصل عددها سنة 1882 إلى 06 بلديات، وبقيت في نفس العدد سنة 1892 لترتفع إلى 08 بلديات سنة 1911، ثم تنخفض بعد ذلك إلى 07 بلديات سنة 1926[3].

= 8–أن يكون حائزا على وسام شرفي فرنسي، أو شهادة تقدير، أو وسام أجنبي موافق عليه من قبل الحكومة الفرنسية.

9–أن يكون قد تحصل على مكافأة سواءً في المعارض، أو المسابقات الفلاحية أو الصناعية، أو في مسابقات المستثمرات الفلاحية الصغيرة.

كما يمكن الإشارة أنه بموجب مرسوم 1914/01/13 أضاف قاضي السّلم إلى هذه القائمة شرطا وهو أن يكون "الأهلي" لا يتمتع بعضوية في **جُماعة الدوار**، ينظر: Champ (Maxime), op-cit, pp47-48.

[1] G.G.A, Les Communes Mixtes et le Gouvernement des Indigènes En Algérie, p07.

[2] ولد النبية (كريم)، المرجع السابق، ص ص 108–109.

[3]Champ (Maxime), op-cit, pp34-35.

الجدول رقم (04): إحصائيات عامة عن (ب.م) في المناطق العسكرية

السنة	عدد (ب.م)	المساحة (هك)	عدد السكان الأوروبيين	عدد السكان الجزائريين
1892	06	5.778.797	4.149	78.763
1911	08	6.523.112	8.591	129.593
1926	07	42.570.078	4.179	265.612

المصدر: Champ (Maxime), op-cit, pp34-35.

وهو ما يؤكد عزوف الأوروبيين من الانتقال إلى العيش في هذه المناطق بالرغم من المساحة الشاسعة لهذه البلديات، إلا أن سلطات الاحتلال حولتها إلى (ب.م) بالرغم من التعداد السكاني الكبير للجزائريين القاطنين فيها، وهو ما يتنافى واقعيا مع الاسم المطلق عليها.

ب-2- البلديات المختلطة في المناطق المدنية:

بلغ عددها 77 بلدية سنة 1882، وانخفض العدد إلى 73 بلدية سنة 1892، لتتناقص إلى 47 بلدية سنة 1911، ثم تعاود الارتفاع إلى 78 بلدية سنة 1926[1]، وهو ما يبين أن تزايدها أو تناقصها تبعا لزيادة المساحة للمناطق المدنية، وتحول معظمها إلى (ب.ك.ص)، وكذا التعداد السكاني سواءً الأوروبي أو الجزائري، هذا الأخير يبقى هو الغالب سواءً في (ب.م) أو (ب.ك.ص).

الجدول رقم (05): (ب.م) في المناطق المدنية

السنة	عدد (ب.م)	المساحة (هك)	عدد السكانالأوروبيين	عدد السكانالجزائريين
1882	77	--	--	2.822.947
1892	73	10.484.695	41.950	2.324.184
1911	47	14.092.533	73.313	2.984.855
1926	78	18.119.513	64.549	3.285.703

المصدر:.Champ (Maxime), op-cit, pp34-35

[1] Champ (Maxime), op-cit, pp34-35.

ج–البلديات الأهلية:

كانت توجد بالمناطق العسكرية التي استقر بها الجزائريون، ويشرف على إدارتها ضباط الشؤون "الأهلية"، وبعد أن استقر بها عدد يسير من الأوروبيين تحولت إلى (ب.م) [1]، بلغ عددها 15 بلدية سنة 1882، ثم انخفض العدد إلى 11 بلدية سنة 1892، ليرتفع عددها مجدداً إلى 14 بلدية سنة 1911، ثم ينخفض العدد مرة أخرى إلى 05 بلديات سنة 1926[2].

الجدول رقم (06): إحصائيات عامة عن (ب.أ)

السنة	عدد (ب.أ)	المساحة (هك)	عدد السكان الأوروبيين	عدد السكان الجزائريين
1882	15	--	--	487.465
1892	11	29.249.524	947	403.533
1911	14	34.704.835	5.786	590.291
1926	05	--	582	266.479

المصدر: Champ (Maxime), op-cit, pp34-35.

ما يلاحظ من هذا الجدول فيما يخص (ب.أ) المساحة الشاسعة الخاصة بها، وتعدادها السكاني القليل جداً من الأوروبيين، فحتى وإن تحولت إلى (ب.م) يصعب تسييرها والتحكم فيها، الأمر الذي يجعلنا نتأكد أن الإدارة الاستعمارية كانت تسعى إلى إضفاء نظام مدني وتنظيم إداري هجين، وبقوانين تتعارض مع القوانين الفرنسية المنظمة للإدارة من أجل التحكم والسيطرة على الجزائريين بواسطة الأوروبيين الذين استوطنوا هذه الأرض.

د–الدُوّار وخلخلة البناء الإجتماعي للقبيلة:

كرست السياسة الاستعمارية الفرنسية المتبعة في الجزائر خاصة بعد صدور قانون **سيناتيس كونسيلت** تنظيما إداريا جديدا ألا وهو "الدوار" الذي يتشكل من مجموعة غير متجانسة من القبائل [3].

---

[1] بية (نجاة)، إستراتيجية الثورة في التصدي للمصالح الإدارية المتخصصة (S.A.S) 1955–1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، المدرسة العليا للأساتذة –بوزريعة–، الجزائر، السنة الجامعية 2014–2015، ص ص64–65.

[2] Champ (Maxime), op-cit, pp34-35.

[3] عدي (الهواري)، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830–1960، تر. جوزيف عبد الله، ط1، دار الحداثة، بيروت، لبنان، 1983، ص ص 60–61.

د-1-تعريف الدُوار:

عبارة عن تنظيم إداري يتشكل من مجموعة من السكان الأصليين تحتل أراضي في بعض الأحيان، ولكن بشكل محدد، يتشكل من عدة آلاف من السكان يمتلكون ميدانا ويتمتعون بمجلس بلدي [1]، وهو المفتاح الجديد للتقسيم الإداري والعقاري والاجتماعي الذي أراد الإمبراطور نابليون الثالث تسيير الشؤون الجزائرية [2]، كما يمكن اعتباره تجمعا عائليا من السكان الأصليين، وهو وليد تعاطفهم فيما بينهم، أو لوجود علاقات واهتمامات مشتركة بينهم، هذه العائلات جمعت خيامها في دائرة تضم من 8 إلى 10 خيم على الأكثر، وتتحرك على حسب المواسم ببطء من خلال رحلات قوافلهم من منطقة إلى أخرى بحثا عن الماء والكلأ لحيواناتهم[3].

لقد وقع مُعدّ هذا التقرير في تناقض من حيث المفهوم العام للدوار عندما ربط ذلك بسكان الخيام، فهؤلاء لم يكونوا مستقرين في مكان محدد كما ذكر في بداية التعريف، بل يعرفون بالبدو الرحل الذين يمتلكون قطعانا من المواشي يتنقلون من مكان إلى آخر بحثا عن الماء والكلأ لحياة مواشيهم .

عاد نابليون الثالث من رحلته إلى الجزائر بشعور كأنه ملك للعرب، لذلك فحسب رأيه فهو لا يزال يرغب في القيام بأية محاولة تجلب لهم الازدهار، وتقضي على مظاهر البؤس في أوساطهم، حيث كشف في رسالته الأخيرة إلى الحاكم العام بليسي في 1863/02/06 إنه: «لم نأت إلى الجزائر لقمع العرب أو سلبهم، ولكن لنجلب لهم فوائد حضارتنا ... الآن الشرط الأساس للمجتمع هو احترام كل فرد ...»[4]

أراد نابليون استغفال الجزائريين بأن الغرض من هذا التنظيم الإداري هو تطوير الإنتاج، وتحسين المستوى المعيشي للمجتمع الريفي وهو ما أكد عليه في زيارته الثانية للجزائر في 1865/05/05 بقوله: «... إنني أؤكد تأكيد جازما حقكم في ملكيتكم للأرض التي تستغلونها ... كما أريد رفاهيتكم ... »[5].

[1] A.N.O.M, G.G.A, 10H 89, Le Douar en Communes Mixtes 1936 , p4.

[2] لونسي (ابراهيم)، «الملكية العقارية في الجزائر من خلال جريدة المشر في ظل الحكم العسكري»، الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص146.

[3] A.N.O.M, G.G.A, 10H 89 ,Le Douar en Communes Mixtes 1936, p4.

[4] Ibid, p14.

[5] لونسي (ابراهيم)، المرجع السابق ، ص ص 146-148.

نصت المادة الأولى من قانون (**س.ك**) الصادر في 1863/04/22 على أن القبائل المالكة للأراضي لديها حق التمتع الدائم، وحقق هذا النص في نفس الوقت رغبات وآراء البعض في تفكيك القبيلة، وهو ما توضحه المادة الثانية من القانون، حيث تؤكد على :

- تعيين حدود أقاليم القبائل.[1]
- توزيعها حسب الدواوير ووضعية الأرض.
- وضع قانون للملكية الفردية بين أعضاء هذه الدواوير حيثما يكون هذا الإجراء مقبولا.

لقد أدى هذا القانون إلى تنظيم إداري جديد هو «**دوار الكومين**»[2]، وقد كان نابليون يهدف من خلال هذا التنظيم الإداري إلى :

- تكسير شوكة القبائل.
- القضاء على روح التضامن والتعاون التي يتميز بها سكان الريف.
- إخضاع السكان إخضاعاكليا.
- ترسيخ السلم والأمن باعتبارهم أصبحوا تحت المراقبة الشديدة للجيش والإدارة الاستعمارية[3].

تم ترسيم حدود القبائل تنفيذا لقانون **سيناتيس كونسيلت**، وتم دفع هذه العملية بفعالية من طرف السلطة العسكرية، و إلى غاية 1933 كان يوجد في شمال الجزائر 709 قبيلة تم ترسيمها تتشكل من 1196 دوار وهي العملية التي تم الانتهاء منها في عمالة قسنطينة، عكس عمالتي العاصمة ووهران[4].

[1] اللجان المكلفة بالإشراف على جميع مراحل تطبيق قانون س/ك يعينها الحاكم العام، تتشكل من رئيس اللجنة (ضابط سامي جنرال أو ما ينوب عنه)، ونائب الرئيس (محافظ أو مستشار أو من ينوب عنه)، مساعد (ضابط المكتب العربي أو من ينوب عنه) ويرافق هؤلاء أحد أعوان مصالح الدومين ومترجمين وأعوان من مصالح الطوبوغرافيا (مهندسين)، يساعدهم ممثلون عن القبائل والدواوير يتم تعيينهم من طرف أهلهم.

ينظر: بوراس (محمد) و ولد النبية (كريم)، «كراء أراضي البلدية التابعة لدوار مسار –منطقة سيدي بلعباس أثناء الفترة الاستعمارية – من خلال أرشيف بلدية بوخنفيس»، آفاق فكرية، المجلد الرابع،العدد الثامن، مارس 2018، ص218.

[2] A.N.O.M, G.G.A, 10H 89, Le Douar en Communes Mixtes 1936, pp 14-15.

[3] لونسي (ابراهيم)، «الملكية العقارية في الجزائر من خلال جريدة المشر في ظل الحكم العسكري»، الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، ص ص 146-148.

[4] A.N.O.M, G.G.A, 10H 89 ,Le Douar en Communes Mixtes 1936 , P19.

الجدول رقم (07) : المساحة العامة لشمال الجزائر والبلديات المختلطة والدواوير المشكلة لها وتعدادها السكاني سنة 1936

	شمال الجزائر	البلديات المختلطة	دواويرها	النسبة المئوية للمساحة وسكان دواوير ب.م فيما يتعلق بالمساحة العامة والمجموع الكلي للسكان	
				شمال الجزائر	ب.م
المساحة (هك)	20.868.877	18.160.729	17.619.578	%84	%97,02
السكان الأصليون (نسمة	4.988.342	3.477.605	3.382.834	%67,81	%97,27

المصدر: A.N.O.M, G.G.A, 10H 89, Le Douar en Communes Mixtes 1936, p3

د-2-تشكيلة الدوار:

حاول قانون 1919 تحقيق نوع من التوازن للدوار من خلال التقليل من تحكم المكاتب العربية فيه، وإعطاء صلاحيات واسعة للإدارة المدنية [1] التي جاءت مع الجمهورية الثالثة لسنة 1870، فقد حاولت تكريس هيمنة إدارة مؤسسة الجمهورية المنتخبة والتي تعمل على التحكم في لجنة البلدية المختلطة عن طريق القايد [2]، فبعد أن كانت المكاتب العربية هي المتحكم الأساس في الدوار بواسطة القياد والبشغوات أصبح القائد حلقة الوصل بين الدوار وإدارة البلدية التي يتحكم فيها العنصر الأوروبي، ويفرض سلطته على الدواوير من خلال القياد وأعوانهم بمعنى انتقلت السلطة على الدوار من هيئة قمعية تابعة للحكم العسكري وهي المكاتب العربية إلى سلطة أشد قمعا على الجزائريين في ظل الحكم المدني المتحكم فيه من طرف المستوطنين.

عملية ترسيم حدود القبائل تنفيذا لقانون **سيناتيس كونسيلت** أدى إلى ترسيم حدود 709 قبيلة تتشكل من 1196 دوار تنفيذا للمادة 02 من قانون 28 أفريل 1887 [3]، ومن هنا فعملية تحديد أراضي القبائل وتقسيمها إلى مجموعة من الدواوير غير المتجانسة كان الهدف منه إحلال الملكية الفردية مكان الملكية الجماعية وهذا ما لم يكن ممكنا بدون البدء في تحديد الأراضي وتفتيت القبائل [4].

[1] A.N.O.M, G.G.A, 10H 89 ,Le Douar en Communes Mixtes 1936 ,p.26

[2] Ibid, p6.

[3] Ibid , p19.

[4] عدي (الهواري)، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960، ص 71.

- **القايد في مهمة إخضاع السكان الجزائريين :**

يقول المارشال بيجو بخصوص القايد: «السياسة الجديدة ربما لا تزال تتطلب ذلك، إنه في الوظائف الثانوية لدينا العرب يديرهم العرب ... وترك الإدارة العليا للفرنسيين في المقاطعات والأقسام الفرعية ... هذه الضرورة لا تزال موجودة اليوم، نحن مضطرون لاستخدام وسطاء محليين لمراقبة وإدارة السكان المحليين في الريف...»[1].

يعين القائد من طرف الحاكم العام ويسلم إليه الختم مع برنوس أحمر دلالة على تفويض السلطة إليه [2]، ويعتبر القايد بالنسبة للسلطة الاستعمارية الفرنسية بمثابة رئيس "الأهالي"، كما كان يمثل الدوار داخل لجنة البلدية.

مرسوم 1919/02/06 قلص من صلاحيات القايد بالرغم من إدعاء الإدارة بأن القانون منح له سلطات واسعة، ووظائف ذات أهمية كبيرة عكس ما كان عليه في عهد الأتراك [3]، حيث جعله القانون في مواجهة مباشرة مع السكان تنفيذا لرغبة الإدارة الاستعمارية حتى لا تتصادم بصفة مباشرة معها، فربما المقصود من الصلاحيات الواسعة هو قيامه بتنفيذ إرادتها بقمع السكان وإخضاعهم من طرف بني جلدتهم . لكن فيما يخص عضويته في لجنة البلدية فقد سحبها منه القانون، وأعطاها سلطة القرار في الدوار الذي يعين فيه [4]، وهو ما يؤكد تقليص صلاحياته، حيث أصبحت الأوامر تأتيه من البلدية مباشرة لتطبيقها على السكان دون مشاركته في إبداء رأيه فيها بعد سحب عضويته من لجنة البلدية.

تعيين القايد يخضع لشروط صعبة حددها القرار الصادر في 1916/05/19 والتي من بينها:

- أن يتجاوز عمره 25 سنة .
- أن يحسن القراءة والكتابة بالفرنسية والعربية.
- أن يتمتع بلياقة بدنية جيدة حتى يتمكن من تقديم خدمة نشطة في المقام الأول.

[1] A.N.O.M, G.G.A, 10H 89, Le Douar en Communes Mixtes 1936,pp.26-27.

[2] مطمر (محمد العيد)، «التنظيم الإداري في العهد الإحتلال الفرنسي وأثره على الحالة الاجتماعية للسكان بمنطقة الأوراس»، مجلة العلوم الإنسانية، ع4، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2003، ص46.

[3] A.N.O.M, G.G.A, 10H 89, Le Douar en Communes Mixtes 1936, p27.

[4] Ibid, p27.

يتم إخضاع القيّاد لفترة تكوينية أقلها عام، وفي نهاية التكوين وبناءً على تقرير يعده الإداري وإبداء حاكم العمالة رأيه فيه يكون القرار النهائي من طرف الحاكم العام إما بقبول هذا التكوين أو إعادته أو فصله نهائيا [1]، بمعنى أن الإدارة الاستعمارية التي لها سلطة قرار التعيين لا تقبل أيا كان من أن يتولى هذه المهمة إلا إذا أبدى الولاء التام لها والعمل على خدمة مصالحها، وتطبيق أوامرها في الدوار بشكل كامل.

ينقسم القيّاد إلى خمسة أصناف، وتتراوح أجورهم ما بين 8000 ف.ف و 13.000 ف.ف[2].

لقد عمدت الإدارة على إعطائهم تحفيزات وأجور عالية حتى تضمن ولاءهم وخدمتهم لها، وتجعلهم أداة في يدها لقمع وإذلال السكان، كما كانت تتغاضى عن كل تصرف يبدر منهم اتجاه السكان كالعقوبات أو تلقي الرشاوي ما دام ذلك يضمن الاستقرار لها في الدوار. ويمكن للقايد أن يترقى إلى رتبة آغا بعد 30 سنة خدمة، كما يمكن أن يرقى الآغا إلى باش آغا بعد 03 سنوات أقدمية أو بدون شرط الأقدمية بالنسبة للضباط الذين تم ترقيتهم إلى ضباط كبار في رتبة جوقة الشرف[3]، وتتمثل مهام القايد في:

- الإشراف على جميع القضايا التي تخص الدوار، الاقتصادية منها، والاجتماعية، والتعليم الفرنسي والعربي، ومراقبة المناسبات الاجتماعية، والإشراف عليها كالأعراس والمناسبات المختلفة.
- متابعة أحوال الزوايا ورجالاتها ومراقبتهم .
- متابعة الوضع السياسي للدوار حتى لا تنفلت الأمور عن الإدارة الاستعمارية.
- الإشراف على سجلات الحالة المدنية [4] للدوار (تسجيل عقود الزواج، المواليد، الوفيات، الطلاق)، كما يضبط أسماء القادمين إلى الدوار.[5]

[1] A.N.O.M, G.G.A, 10H 89, Le Douar en Communes Mixtes 1936, p28.
[2] Ibid, p29.
[3] Ibid, p29-30.

[4] أول المحاولات لتثبيت مصلحة للحالة المدنية بالجزائر العاصمة كانت في عام 1838، ثم في عام 1848، حيث إن قانون العقوبات الاستعماري الأول ينص على نفس العقوبات المنصوص عليها في فرنسا بخصوص عدم التصريح بالولادات، وهذا للمواطنين الذين تديرهم السلطات الفرنسية بصفة مباشرة في بعض المدن الجزائرية، وقد أصبح للقياد دورا في هذه العملية، خاصة في الدواوير . ينظر:

Ouled-Ennebia (Karim) , « Lois Foncières et Etat civil en Algérie Coloniale », Revue D'histoire Magrebine, 37ème Année , N°137, Publications de la fondation Temimi pour la Recherche Scientifique et L'information , Tunis, Février 2010, p118.

[5] مطمر (محمد العيد)، «التنظيم الإداري في العهد الإحتلال الفرنسي وأثره على الحالة الاجتماعية للسكان بمنطقة الأوراس»، المرجع السابق، ص46.

– تسهيل عملية جمع الضرائب وتسجيلها والإشراف المباشر على السكان، بحيث يعمل كوسيط بين الدوار والإدارة الاستعمارية.[1]

- **الجْماعة واجهة الإدارة الاستعمارية للتحكم في السكان:**

الجْماعات سواءً في(ب.ك.ص) أو (ب.م) لم يكن لها دور مهم باعتبارها كانت معينة طبقا للقرار الصادر في 1884/04/05[2]، وكانت تعين من قبل حاكم العمالة [3]، وهي بمثابة نقابات عمالية تستدعى لحل المشاكل، والدفاع عن حقوق السكان وتهدئة الأوضاع [4]، لكن عملها كان محدودا جدا وليس له أهمية باعتبارها معينة، وهو ما يعني أن الإدارة لا تقبل إلا بمن يحمي مصالحها بعد استشارة القيّاد، لذلك فالجْماعات لم تكن مقبولة في غالبيتها من طرف السكان.

المرسوم الصادر في 1919/02/06 تنفيذا لقانون 1919/02/04 أعطى للسكان الحق في انتخاب **جْماعة الدوار**، بحيث نصت المادة 04 من المرسوم على أن في كل دوار في (ب.م) يتشكل مجلس جْماعة منتخب، ولكل جْماعة رئيس وأمين منتخب.

رئيس **الـــجْماعة** عضو في لجنة البلدية بحكم منصبه ولكن ليس له أية مسؤوليات إدارية [5]، وهو ما يبين محدودية المهام التي يقوم رئيس **الجـــْماعة**، خاصة وأن لا سلطة لديه داخل البلدية يمكن من خلالها فرض مطالب السكان على المجلس البلدي لتنفيذها، كما نصت المادة 10و11 من نفس المرسوم على انتخاب اللجنة الانتخابية التي تنتخب مجالس **الجْماعات** الجديدة، وقد أصدر الحاكم العام مرسومين ينظمان كيفية تطبيق المواد 7و10 و11 صدر في 1919/03/06[6].

ثالثا:وسائل الإدارة الاستعمارية لإخضاع الجزائريين:

أرادت سلطات الاحتلال قبل تأسيس «**المكاتب العربية**»خلق إدارة محلية تكون همزة وصل بين الإدارة الاستعمارية والجزائريين منذ الأيام الأولى للاحتلال نظرا لعدم كفاءة ضباط الإدارة الاستعمارية وقدرتهم على

[1]A.N.O.M, G.G.A, 10H 89, Le Douar en Communes Mixtes 1936,p27.
[2]Collot (Claude), Les Institution de L'Algérie Durant la Période Coloniale 1830-1962, Office des Publications Universitaire, Alger, p120.
[3]A.N.O.M, G.G.A, 10H 89, Le Douar en Communes Mixtes 1936, p29.
[4]Collot (Claude), op-cit, p120.
[5]A.N.O.M, G.G.A, 10H 89, Le Douar en Communes Mixtes 1936, p39.
[6]Ibid, p39.

متابعة كل القضايا التي تهم السكان الأصليين [1]، فمشكلة التحكم في الجزائريين مسألة لوحدها عقّدت التنظيم الإداري الذي كانت تسعى إليه السلطة الجديدة، فالسلطات الفرنسية لم تستطع إبادة السكان، ولا إجلاءهم لإفساح المكان للأوروبيين، لذلك استوجب التأقلم مع تواجدهم واستخدامهم في إنجاز المشروع الاستعماري الجديد الذي قامت به في إفريقيا الشمالية[2].

القبائل في الجزائر كانت لها قيادة تتولى إدارة شؤونها عن طريق الوراثة تتشكل في الغالب من المفتين، والقياد وغيرها، وهناك العديد من المؤسسات الدينية المتمثلة في الزوايا التي لها سلطة مباشرة وحتى خفية على السكان[3]، وهي السلطة التي كانت موجودة في العهد العثماني في الجزائر، وتستخدمها من القبائل الموالية لها والتي تعرف بقبائل المخزن في جمع الضرائب من السكان، ومن هنا فقد استفادت إدارة الاحتلال من هذه السلطة وحاولت التكيف معها وجعلها في خدمتها، وحتى لا تكتفي فقط بالمناطق التي تم السيطرة عليها وخاصة العاصمة، وتساعدها في مهمة التوسع خارجها.

لقد أدركت الإدارة الاستعمارية الفرنسية مدى الحاجة للسكان الجزائريين، وخاصة الموجودين في المناطق الداخلية والقبائل المتمركزة في السهول.

1-إعادة تفعيل منصب آغا العرب:

قررت السلطات الاستعمارية استعادة وظيفة آغا العرب من خلال الأمر الصادر في 1831/02/18 لاستخدامه في التوسع العسكري بعد أن كان **ديبورمون** ألغاها بحجة أن **حمدان بن أمين السّكة** الذي تولى هذه المهمة في بداية الاحتلال يتآمر على السلطة الاستعمارية[4]، وآغا العرب في الحقيقة هي وظيفة عثمانية قديمة قديمة كان يشغلها موظف سام يتولى مهمة متابعة الشؤون الإدارية بإقليم دار السلطان مركز السلطة الإدارية في الجزائر[5]، وفي 1831/03/10 صدر مرسوم آخر وضع تحت تصرف الاحتلال 12 عربي منهم 02 من القادة العرب لتوجيه الاستعمار الذي استعملهم في التواصل مع رؤساء القبائل والسلطة الجديدة.

---

[1] بية (نجاة)، إستراتيجية الثورة في التصدي للمصالح الإدارية المتخصصة (S.A.S) 1955-1962، المرجع السابق، ص36.

[2] Yver (Georges), « L'Algérie de 1830 à nos jours », op-cit, p24.

[3] Fougher (Victor), Les Bureaux Arabes en Algérie, Librairie International de L'agriculture et de la Colonisation, Paris , France , 1858, p10.

[4] Ibid, pp 10-12.

[5] Rinne (Louis), Les Royanne D'Alger sous le dernier Dey, Présentation de Abderahmane Rebhi, Edition Grand-Alger Livres (G.A.L), Alger, 2005, pp42-43.

2-الديوان العربي:

أحدث الدوق **روفيقو**(Rovigo) الحاكم العام سنة 1833 هيئة ادارية مكلفة بجمع المعلومات عن الجزائريين تعرف بالديوان العربي، كما صدر قرار آخر في 1834/11/10 حدد صلاحيات الآغا، ووُضع تحت التصرف المباشر للحكومة العامة، وتتمثل مهمته في :

- ضمان العلاقة بين القبائل وشرطة الأقاليم.
- تلقي الشكاوي .
- ضمان السلم العام تحت السيادة الفرنسية.
- تنفيذ أوامر الحاكم العام.[1]

وعلى إثر تحقيق لامورسير (Lamoricière)نوع من التقدم في هذه الوظيفة باعتباره مسؤولا عن الديوان العربي تم استدعاؤه لمهام أخرى في منطقة بجاية، وعيين مكانه خبير آخر في اللغة العربية، وعادات الجزائريين، وهو الضابط بليسي (Pelissier)الذي بقي مدة قصيرة في الديوان العربي.[2]

3-إدارة الشؤون العربية

صدر في 1837/04/22 مرسوم يلغي منصب آغا العرب، وتم خلق هيئة جديدة تعرف بـــ "إدارة الشؤون العربية" من طرف الحاكم العام داميريمون (Damrimone)[3] مهمتها :

- دراسة وتسهيل العلاقة مع القبائل في المناطق الداخلية للجزائر.
- جعلهم تحت سيطرتها من خلال احترام عاداتهم وتقاليدهم وحماية مصالحهم.
- تطبيق النظام عليهم وحفظ الأمن في أوساطهم.[4]

لكن هذه المهمة تبدو صعبة في ظل اشتداد المقاومة وتوسعها في غرب ووسط وشرق الجزائر، خاصة مقاومة الأمير عبد القادر، والحاج أحمد باي .

---

[1]Fougher (Victor), Les Bureaux Arabes en Algérie, Librairie International de L'agriculture et de la Colonisation , p12.

[2] بية (نجاة)، المرجع السابق، ص40.

[3] دحماني (توفيق)، «النظام المالي الاستعماري في الجزائر خلال القرن 19»، مجلة عصور ، الأعداد: 11/10/09/08، وهران، الجزائر، 2007/2006، ص21.

[4]Fougher (Victor), op-cit, p12.

تم إلغاء إدارة الشؤون العربية سنة 1839، ومنحت صلاحياتها إلى هيئة الأركان العامة ليعاد تشكيلها من طرف بيجو (Peugeot) في 1841/08/16، حيث كان من الضروري —وفق غلاة الاستعمار- خلال الأشهر الأولى، والسنوات التي تلت الاحتلال عندما واجه الجيش مواجهة وعداء شديد في كل خطوة خطاها خارج العاصمة بتنظيم جهوده [1] من خلال الهيئات العربية الموروثة عن السلطة العثمانية، والتي حاولت إدارة الاحتلال تطويرها حسب ما تقتضيه الظروف، وبإمكانيات ووسائل جديدة، وجعلها في خدمة مصالحها حفاظا على وجودها في الجزائر من خلال:

- تنظيمها وتطويرها للحصول على المعلومات وعن تضاريس الأراضي المراد التوسع على حسابها.
- المعرفة الدقيقة للتشكيلة الاجتماعية والسياسية للسكان.
- مراقبة القبائل العربية، وبناء علاقات معها.

أوكلت هذه المهمة لبعض الضباط الذين يحسنون اللغة العربية واللهجات المحلية، والذين تمكنوا بطريقة ما خلق علاقات خاصة وجديدة مع السكان[2].

4-المكاتب العربية:

الفترة الممتدة بين 1841 و 1847 مهمة جدا بالنسبة لسلطات الاحتلال الفرنسي نظرا لزيادة التوسع شرقا وغربا، والزيادة في عدد العملاء، وتراجع مقاومة الأمير عبد القادر جعل بيجو يقرر تأسيس "**المكاتب العربية**" بصفة رسمية [3]، فصدر القرار الوزاري في 1844/02/01 الذي يدعو إلى إنشاء هيكل منظم للتحكم في الجزائريين، وقد بينت تفاصيل هذه المؤسسة الجديدة، والأطر المنظمة لها المواد : 01، 02، 03، 04، 05 من هذا القرار[4].

[5] المكاتب العربية هي إحدى الآليات الأساس للتحكم في الجزائريين وربما أكثر من السلطة العسكرية تمارس السلطة على السكان الأصليين، وتشرف على جميع النواحي السياسية والدينية، والمالية، والعسكرية، والإدارية[6]، وتسهل عمل الجيش والغزو وتعزيز هيمنته [7]. وطبقا للمادة الأولى من القرار الوزاري تم خلق في

[1]Fougher (Victor), op-cit, p13.
[2]Ibid, p13.
[3] بوحوش (عمار)، المرجع السابق، ص133.
[4]Fougher (Victor), op-cit, p14-17.
[5] Yver (Georges), « Méthodes et Institutions de Colonisation, Les Bureaux Arabes », Annales, Economies, Sociétés, Civilisations, 10ème Année, N°04, France, 1955, p569.
[6]La Famine en Algérie et les Discours Officiels, p05.
[7] Yver (Georges), op-cit, p569.

كل قسم عسكري من الجزائر مديرية للشؤون العربية تحت السلطة المباشرة للضابط العسكري، وتتكون المكاتب العربية حسب ما تنص عليه المادة 02 من نفس القرار من فئتين:

- الفئة الأولى التي أنشئت في الدوائر الفرعية .
- الفئة الثانية التي أنشئت في النقاط الثانوية. وتتبع هذه المكاتب كل قسم عسكري[1].

تتشكل هذه المكاتب من مدير، وضابط مسؤول عن الصحة، وضابط مسؤول عن دفع المكافآت المالية، ومترجمان، وضابط صف، وخوجة (كاتب عربي)، ووكيل الضياف، وحاجبان (الشاوش)[2]، وتقوم بـــ:

- إعداد الرسائل والطلبات.
- مراقبة الأسواق.
- إعداد التقارير للحكومة العامة حول الأوضاع السياسية والإدارية للبلاد [3]، غير أن مهمتها الأساس تتمثل في :
  - جمع المعلومات التي تخدم الجيش الفرنسي، وتقوي سلطته ونفوذه على الجزائريين.
  - إحصاء الأراضي والمجاري المائية.
  - الحصول على معلومات دقيقة عن التنظيم السياسي والاجتماعي للقبائل.
  - تحديد نوعية المداخيل الخاصة بالقبائل لفرض الضرائب وجمعها.[4]

كان للمكاتب العربية خلال تلك الفترة مهمة محددة كوسيط بين القبائل والقيادة العسكرية، وتتألف من عناصر لهم دراسة وإلمام باللغة العربية والأعراف من أجل السيطرة على السكان، وتوجيههم أفضل من استخدام أعوان آخرين، وذلك لإبقاء السلطة الفرنسية على علم بنشاطاتهم [5]، حتى يسهل عليها إحداث الصراعات في أوساطهم، وتغيير عاداتهم بما يتوافق وإرادة سلطات الاحتلال الفرنسي، وهو ما أراد **بيجو** فعله، ولكن بتأنٍ وحذر حتى لا يلقى المقاومة الشديدة من طرف السكان، حيث يقول: «تغيير العادات دون المساس بالمؤسسات الأساس، وإحلال السلطة الفرنسية مكان السلطة التي كانت موجودة، دون إحداث أي قلق أو

[1] Fougher (Victor), op-cit, pp15-16.

[2] بوحوش (عمار)، المرجع السابق، ص ص 130-131.

[3] Fougher (Victor), opcit, p16.

[4] بوحوش (عمار)، المرجع السابق، ص ص 130-131.

[5] Fougher (Victor), opcit, p17.

اضطراب... وتغيير ذهنية القادة الجدد بواسطة نزاهة سياستنا وإدارتنا، وغزو شيئا فشيئا شعور المحكومين، بجعلهم يرون قادة فرنسا أصحاب السلطة العليا... »[1].

عرفت المكاتب العربية تنظيما جديدا بعد 1843 بداية مع تراجع مقاومة الأمير عبد القادر، حيث استطاع بيجو الاعتماد على بعض أتباع الأمير واستغلالهم للعمل ضمن هذه المكاتب، وإغرائهم بالإبقاء على مكانتهم وسلطتهم الروحية التي كانوا يتمتعون بها في السابق.

المناطق المحتلة تم تقسيمها إلى مناطق كبيرة عهدت إلى القادة العرب تعمل تحت سلطة الإدارة الفرنسية لتكون بمثابة نقطة ارتكاز في البلاد، وتقديم ممثلي العائلات الكبيرة ذات المكانة العالية، ويرأس هذه المنطقة الخليفة [2]، والتي تقسم بدورها إلى آغاليك التي يتحكم فيها مجموعة من القياد[3].

يبدو أن الإدارة الاستعمارية قد اقتنعت بأن التحكم في الجزائريين لن يكون إلا بالجزائريين أنفسهم، لكن مع الإبقاء على السلطة الفعلية في يد الإدارة الاستعمارية، لذلك سعت إلى خلق جيل من الجزائريين، خاصة في القرى والأرياف موال لها ويأتمر بأوامرها جعلته في مواجهة مباشرة مع بني جلدتهم. ففي التعليمة الصادرة في: 1844/09/17 عن الجنرال بيجو ذكر : «... من أجل إدارة العرب بشكل جيد علينا تسيير العرب بواسطة العرب في الوظائف الثانوية، وترك الإدارة العليا للفرنسيين في العمالات والدوائر ... إنها ضرورة لأن عدد الضباط الذين يعرفون اللغة العربية، والأعراف، والعلاقات الاجتماعية بين العرب قليل جدا، فلا يمكننا إعطاء هذه السلطات للفرنسيين في الوقت الحالي...»[4] .

كان بيجو يهدف إلى استخدام هؤلاء القياد وغيرهم مؤقتا في هذه المكاتب في انتظار تكوين عدد مهم من الأوروبيين في هذا المجال ليحلوا محلهم، أي أن استعمال العرب سيكون بصفة مؤقتة إلى غاية أن تتمكن

---

[1]Yver (Georges), « L'Algérie de 1830 à nos jours », Question Nord Africain, p26.

[2] الخلفاء أو الباش آغوات يمكنهم فرض غرامات تصل إلى 100 فرنك فرنسي عن الأخطاء أو الجرائم التالية التي أقرتها القوانين الفرنسية:

- العلاقة مع القبائل المعادية.
- بيع أو شراء أسلحة نارية .
- حيازة ممتلكات بشكل غير قانوني.
- سرقة الخيول أو الأسلحة التي تعود إلى الهيئات المحلية غير النظامية.
- سرقة الحبوب أو الماشية التابعة للحكومة العامة وغيرها .

ينظر: Ménerville (P), Dictionnaire de la Législation Algérienne, Code Annoté et manuel Raisonné des Lois , Ordonnances, Décrets, décisions et Arrêtés publiés au Bulletin officiel des Actes du Gouvernement, 1er Volume, 1830-1860, 2ème Edition , Librairie, Place du gouvernement, Alger, 1867, pp63-64.

[3]Fougher (Victor), opcit, p18.

[4]Ibid, p18.

الإدارة العليا للاحتلال الفرنسي من السيطرة التامة على القبائل الجزائرية المختلفة بعد القضاء على المقاومة وتجفيف منابعها . وعليه فالهدف المعلن من إنشاء المكاتب العربية الذي ذكرته الإدارة وهو إيجاد كل الوسائل لتسهيل اندماج السكان العرب مع الأوروبيين [1] يبقى مجرد مغالطات تريد من خلالها هذه الإدارة استقطاب الجزائريين، واستمالتهم للقبول بالأمر الواقع، غير أن الهدف الحقيقي هو جعل العرب في خدمة المحتل واستخدامه كأداة للتغلغل في المناطق المغلقة أمام الاستيطان كما نصت على ذلك التعليمة الصادرة في: 1864/07/07.[2]

إنّ المهمة الأساس للمكاتب العربية في واقع الأمر كانت بالأساس تتمثل في :

- ✓ – التمكين للاستعمار والعمل على إخضاع القبائل الجزائريين وبكل الوسائل الترغيبية والترهيبية.
- ✓ مراقبة الزوايا، والقادة الروحيين باعتبارهم الرافد الأساس للمقاومة المسلحة، وخلق طبقة منهم تتشكل من المخبرين والجواسيس تعتمد عليهم فرنسا في فرض رقابتها السياسية والعسكرية والفكرية لمنع قيام الثورة ضدها[3].
- ✓ مراقبة تحرك القبائل.
- ✓ مساعدة الجيس الاستعماري وقادته في تسيير شؤون الجزائريين والتحكم فيهم.
- ✓ استخدامهم في جمع الضرائب المختلفة [4]، وخاصة الضرائب العربية التي أبقت عليها الإدارة الاستعمارية، وجعلتها في خدمة الاستيطان الجديد بنوعيه الرسمي والحر والتي تشمل ضريبة الحكور، والزكاة، والعشور، وضريبة اللزمة [5]ن وهي الضرائب التي انعسكت على المستوى المعيشي للسكان

---

[1] La Famine en Algérie et les Discours Officiels, p06.

[2] Ibid, p06.

[3] بوعزيز (يحي)، «سياسة نابليون الثالث تجاه الجزائر من خلال أقواله، ورسائله، 1852–1870»، الثقافة، ع50، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، مارس–أفريل 1979، ص ص22–23.

[4] مجموع ما دفعه الجزائريون من ضرائب في نهاية 1887، بلغ 1.683.000 ف.ف موزعة كالآتي:

- عمالة الجزائر 473.000 ف
- عمالة وهران 407.000 ف
- عمالة قسنطينة 803.000ف.

ينظر: A.N.O.M, fonds Ministériels, F80/1708, Impôt Payé par les Indigènes ,1887.

[5] لمزيد من التفاصيل حول الضرائب العربية ينظر:

- Henni (Ahmed), La Colonisation Agraire et le sous Développement en Algérie, S.N.D.D, Alger 1982 , pp94- 99.
- ولد النبية (كريم)، الجزائريون والإدارة المحلية الاستعمارية في عمالة وهران 1866/1947، ص ص 147–156.
- محمد (شقرة)، الجزائريون والشركات الأهلية للاحتياط (1893–1962)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي ليابس–سيدي بلعباس–، السنة الجامعية 2013–2014، ص ص 18–20.

وأدت إلى تفكك المجتمع الريفي على الخصوص، وزادت في معاناته، فقد كان الجزائريون يدفعون أموالا طائلة للإدارة الاستعمارية التي تستخدم في جبايتها مختلف الطرق والوسائل ولو استدعى الأمر استخدام القوة والقضاء [1]، وكان للمكاتب العربية دور مهم في ذلك مما أدى إلى ارتفاع مختلف الإرادات المالية للسلطة الاستعمارية من هذه الضرائب.

الجدول رقم (08) : مجمل الضرائب العربية المحصلة سنة 1897

النوع	مبلغ الإرادات (ف.ف)
الحكور	477.777
الزكاة	2.516.118
العشور	2.074.086
اللزمة	947.929
الضريبة على الرؤوس	1.302.043
الدولة	709.102
المجموع	**8.027.055**

المصدر:

Rédacteurs en Chefs,La Revue De Statistique, Recueil Hebdomadaire De Document Economique, Commerciaux, Industriels, Agricoles, 1er Année, N°20, Paris, 18/09/1898, p460.

5-المكاتب الخيرية الإسلامية أو طوابير البؤس:

أصدر الجنيرال كلوزيل في 1830/12/07 قرارا كلّف من خلاله تسيير الممتلكات القديمة التي تخص المسلمين إلى أملاك الدولة [2] . المقصود هنا ممتلكات الأوقاف [3] التي كانت موجودة آنذاك وأصبحت تحت تصرف السلطة الاستعمارية، ويرجع ميرانت (Mirante) ذلك من أجل استخدام هذه الممتلكات فيما يخص التعليم العام والمساعدة العامة "للأهالي" [4]، ولكن ما حدث بعد هذا القرار في الجزائر يجعلنا نؤكد بأن الهدف منه كان الاستحواذ على هذه الممتلكات، واستغلالها في خدمة المستوطنة الناشئة . وفي 1840/03/07

[1]Henni (Ahmed), La Colonisation Agraire et le sous Développement en Algérie, p99.

[2]Mirante (Jean), La France Et les Œuvres Indigènes Algérie, Cahier des Centenaires de L'Algérie, Imprimerie, Apiglet, 8, Cie, Orléons, p32.

[3] تركزت الأوقاف في أواخر العهد العثماني بالقرب من المدن الكبرى، حتى أصبحت حسب بعض التقارير تغطي ثلاثة أرباع الأراضي الصالحة للزراعة بالمناطق الخاضعة مباشرة للبايلك، ونظرا للأحكام الشرعية المتعلقة بها، والمعاملات القانونية الخاضعة لها فإنها لم تكن تخضع لأية ضريبة أو رسم، ولا لأية مصادرة أو حجز من طرف الحكام .

ينظر: سعيدوني (ناصر الدين)، و بوعبدلي (الشيخ المهدي)، الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، ج4، ص53.

[4]Mirante (Jean), Op-cit, p32.

أصدر بيجو قرارا بتحويل هذه الممتلكات وجعلها تحت مراقبة مدير الداخلية، هذا المكتب أصبح تحت إشراف لجنة من المسلمين من خلال قرار كافينياك في 1842/05/01 والذي كانت تتبعه لجنة خيرية مكلفة بتوزيع "الصدقات"، والمنح والمساعدات والإعانات من كل الأشكال [1]. وهو ما يدل على تردي الأوضاع المعيشية للجزائريين بسبب الاستعمار [2] وسياسته رغم أنه يرجعها – أي الاستعمار- إلى الجفاف وارتفاع الأسعار وغيرها من الأسباب.

لكن إذا أحدثنا مقارنة بسيطة بين العصر التركي والعهد الفرنسي فيما يخص ارتفاع الأسعار نجد أن الإنسان الذي لم يدرك العصر التركي و لم يشاهد نشاطه الاقتصادي وما يتصل به من أمور المعاش يتسرب إليه الشك، ويسارع إلى تكذيب ذلك، مع أن ذلك حقيقة واقعة يشهد لها بالصحة رواتها الكثيرون، فالموظف في العصر التركي على سبيل المثال يقضي حاجات كثيرة بعدد قليل من النقود كمائة ريال مثلا، أما في العهد الفرنسي فقد ارتفعت الأسعار كثيرا، وصارت القدرة الشرائية لمائة ريال تركية لا تعادلها مئة فرنك فرنسية وإنما يعادلها ألف فرنك، وهذا دليل على ارتفاع الأسعار وغلائها.

لقد وقعت العديد من الأزمات الاقتصادية كنتيجة للجفاف،وسوء الاحوال المناخية، وانعدام الاستقرار السياسي، والتي أدت إلى وقوع مجاعات عديدة في العهد الفرنسي، ومن بينها مجاعة 1838 بقسنطينة نظرا للفتن والفوضى التي أحدثها الاحتلال الفرنسي لمدينة قسنطينة، بالإضافة إلى كثرة الأمطار والثلوج التي منعت الفلاحين من حراثة أراضيهم[3].

كان الفلاح الجزائري يقوم خلال السنوات ذات الإنتاج الجيّد بتخزين الحبوب في المطامير أين يتم استخراجها في أوقات الحاجة، خاصة في سنوات القحط [4]. لقد كانت وسيلة احتياط تمنع من وقوع الفاقة، لكن "الحرب"

---

[1] Mirante (Jean), La France Et les Œuvres Indigènes Algérie, p32.

[2] لقد كانت هذه المكاتب أحد أدوات إستتراف أموال الجزائريين بعد الاستيلاء على الأوقاف، والتي أصبحت تحت التصرف المباشر للحكومة الفرنسية، فبموجب قرار الحاكم العام بيجو الصادر في: 1843/10/20، والذي دُعم بالقرار الصادر في : 1843/11/28 تم تثبيت الإطار التأسيسي لهذه المكاتب تحت إشراف مدير الداخلية، ووضّح كيفية توزيع أموال أوقاف مكة والمدينة على فقراء المسلمين، وهو ما يؤكد أن هاته الأموال التي كانت تحت التصرف المباشر للهيئات الوقفية تمكنت الإدارة الاستعمارية من الاستحواذ عليها وبقوة القانون.

ينظر:

Aumerat, « Le Bureau de Bienfaisance Musulman », Revue Africaine, N°43, Offices Publications Universitaires, Alger, p195.

[3] العنتري (صالح)، مجاعات قسنطينة، تح، تق: بونار رابح، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص ص14-16.

[4] Rédacteurs en Chefs ,« Les Sociétés de Prévoyance en Algérie », Le Progrè de Bel-Abbes, 19ème Année, N°1515, Sidi-bel-Abbes, 13/10/1900, p01.

جاءت وأفسدت كل شيء، فالجنود الفرنسيين وصلوا إلى هذه المخازن واستولوا عليها [1]، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية المختلفة إلى أكثر من ثلاث مرّات بسبب الزيادة في الطلب سواءً من السكان أو من الجيش الفرنسي فارتفع سعر القمح من 50ف إلى 60ف للقنطار في حدود سنة 1865[2] بعد أن كان أقل من ذلك بكثير في نهاية الأربعينات من القرن 19 مثلما يبيّنه الجدول التالي:

الجدول رقم (09): أسعار القمح والشعير في بعض مدن الجزائر سنة 1849

المدن	القمح (ف/ق)	الشعير (ف/ق)
الجزائر	20	10
المدية	14	06
مليانة	13	06
الأصنام	13	05
سور الغزلان	17	07
قسنطينة	14	06
سطيف	16	18
وهران	13	05
مستغانم	13	06
معسكر	17	06
تلمسان	10	08
تنس	16	10
شرشال	23	08
قالمة	19	09

المصدر: رئاسة التحرير، المبشر، ع40، مطبعة الدولة، 06 جمادى الثانية 1256 هـ الموافق لـ: 1849/04/30، الجزائر، ص04.

إن الارتفاع الكبير في الأسعار يعدّ أحد الأسباب التي أدت إلى استفحال مجاعة 1867، بالإضافة إلى أسباب أخرى متعددة أقر بها الإمبراطور نابليون الثالث، وتتمثل في :

- الربا .
- الإجراءات والأعباء القانونية المرتفعة .
- الإيجار المرتفع .
- الضرائب المختلفة .
- الاستحواذ على أفضل الأراضي.

[1]Rédacteurs en Chefs ,« Les Sociétés de Prévoyance en Algérie », Le Progrè de Bel-Abbes, p01.
[2]Duval (Jules), Réflexions sur la Politique de L'Empéreur en Algérie, Chalamel, Aine, Librairie, Editeur Commissionnaire pour L'Algérie et Létrager, Paris, Janivier, 1866, p61.

- الحد من الأراضي الصالحة للزراعة والمراعي الخاصة بالمواشي[1].

فأين الإغاثة والمساعدة التي قدمتها **المكاتب الخيرية الإسلامية** التي أكّد ميرانت على نجاعتها في الحد من البؤس؟ أم هي كغيرها من المؤسسات الاستعمارية لم تؤد الدور المنوط بها وذهبت أموالها إلى غير مستحقيها.

لقد كان الاستيلاء على الأوقاف جريمة كبرى في نظرنا قام بها الاستعمار، حيث وسعت من دائرة الفقر في الجزائر لما كانت تقدمه من إعانات كبيرة للفقراء والمساكين، خاصة في السنوات الصعبة، وفترات الفاقة والجائحة تعمل من خلالها على إنقاذهم من مخالب المجاعة، وتحفظ كرامتهم.

وصل عدد المكاتب الخيرية التي أنشأتها سلطات الاحتلال الفرنسي سنة 1912 إلى 27 مكتب موزعة على العمالات الثلاث كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (10): المكاتب الخيرية الإسلامية سنة 1912

العمالة	المكاتب
الجزائر	الجزائر – بوفاريك – البليدة – بوسعادة – شرشال – المدية – مليانة – أورليونفيل- تنس .
وهران	وهران – معسكر – مغنية – مستغانم – غليزان – سيدي بلعباس – تيارت – تلمسان.
قسنطينة	قسنطينة – عنابة – سطيف – بسكرة – قالمة – سوق أهراس – فليبفيل – ميلة- بجاية

المصدر:

G.G.A, Exposé de la Situation Générale de L'Algérie en 1912, Imprimerie Administrative, Victor Heintz, Alger, 1913, p148.

استفادت هذه المكاتب من إعانات ميزانية الدولة بقيمة 230,910 ف تم من خلالها تقديم مساعدات إلى 10.652 عائلة سواءً كانت نقدية أو عينية قيمتها 249.417,59ف منها: 180.011,75 ف مساعدات نقدية و 69.405,84ف مساعدات عينية[2]، وهو مبلغ ضئيل جدا لا يمكن أن يسد رمق المحتاجين الذين يعيشون في معظمهم تحت عتبة الفقر فما بالك باحتياجاتهم الأخرى من مأوى، ورعاية طبية، وملابس، وغيرها . فإذا قسمنا مبلغ 249.417,59 ف على 10.652 عائلة تحصل كل عائلة على 23 ف، ونحن نعلم أن العائلات الجزائرية في ذلك الوقت يصل عدد أفرادها إلى 10 أفراد في غالب الأحيان أو أكثر.

ارتفع هذا المبلغ سنة 1915 (بداية الحرب العالمية الأولى) إلى 285.490ف من قبل ميزانية المستعمرة، كما تلقت هذه المكاتب التي بقيت في نفس العدد (27 مكتب) مساعدة نقدية وعينية قيمتها 358.634,76

[1] Duval (Jules), Réflexions sur la Politique de L'Empéreur en Algérie, p59.
[2] G.G.A, Exposé de la Situation Générale de L'Algérie en 1912, p148.

ف[1] منها 244.366,25 ف نقدية و 114.268,51 ف عينية لصالح 13.611 عائلة[2]، لكن تبقى هذه المساعدات قليلة جدا في ظل الزيادة الكبيرة في عدد الفقراء، زد على ذلك أن أغلب المؤن من المواد الغذائية المختلفة كانت تذهب إلى جبهات القتال لصالح الجنود الفرنسيين.

الحرب العالمية الأولى كانت لها آثار سلبية على الجزائر، ونتج عنها تقسيم اجتماعي جديد في أوساط الشعب الجزائري، فاحتياجات الحرب فرضت تسخير مختلف إمكانيات الجزائر عن طريق الشراء أو الاستيلاء "القانوني" على المنتجات الجزائرية.

الطلبات على الحبوب، الخمور، الفواكه، الخضر، الجلود، الأصواف تزايدت بسرعة، مما أدى إلى ارتفاع كمية الصادرات وتراجع الاستيراد بشكل كبير.

الفترة الممتدة من 1914-1918 ارتفعت فيها الأسعار بشكل ملحوظ بسبب ترك المستوطنين للأراضي، ومشاركتهم في الحرب حيث زادت بعض السلع والمواد عن 500% وهو الارتفاع انعكس بحدة على الوحدة الاجتماعية والاقتصادية للجزائريين[3].

[1] لم توضح التقارير الفرنسية الحكومية مصدر هذه الأموال والمساعدات، هل هي من ميزانية الحكومة أو مساعدات خاصة أو من طرف مؤسسات القرض المختلفة التي أنشأتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية، وخاصة (ش.أ.إ)، لكن غالب الظن أنها من أموال الأوقاف التي استولت عليها حكومة الاحتلال.

[2] G.G.A, Exposé de la Situation Générale de L'Algérie en 1915, Imprimerie Administrative, Victor Heintz, Alger, 1916, p549.

[3] Benachenho (Abdellatif), Formation du Sous-Développement en Algérie, Office des Publications, Abou Nouas, Hydra, Alger, 1976, p156.

الفصل الأول

شركات القرض الفلاحي وتحطيم العمل التعاوني التقليدي 1893- 1919

أحكم المستوطنون قبضتهم على الجزائر في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين مستغلين التنظيم الإداري الذي وضعته الإدارة الاستعمارية للمستعمرة للتسلط على الجزائريين، وفرض سلطتهم عليهم بواسطة الأدوات التي رافقت هذا التنظيم، والقوانين التنظيمية التي فرضت عليهم من أجل إخضاعهم، وتمكين المستوطنين من السيطرة على ممتلكاتهم وخاصة الأرض التي أصبحت تحت تصرفهم مكنتهم من تنفيذ مشاريعهم الزراعية المختلفة من أجل إرساء قواعد الإستيطان وتثبيت أركانه في الجزائر، ومستغلين في ذلك سكان الأرياف الذين أصبحوا تحت رحمتهم بواسطة شركات القرض الفلاحي التي بدأت تنمو بشكل سريع في هذه الفترة.

أولا: شركات القرض الفلاحي الاستعماري

الازدهار الزراعي وكذلك الصناعي والتجاري لا يمكن فصلهم عن بعضهم البعض، وهو يعتمد على الإمكانيات الاقتصادية، والتنظيمات الإدارية الموجودة في البلاد، ولكي تكون الحكومة على علم بالأسباب التي أدت إلى شلل الزراعة، كان عليها أن تقوم بجمع جميع المعلومات الضرورية، وإعداد التقارير، ومطالبة جميع الهيئات المعنية بذلك لموافاتها بجميع التفاضيل على الرغم من عدم كفايتها.[1]

خلال العقدين الأولين من الاحتلال الفرنسي للجزائر لم تكن هناك مؤسسات للقروض، نظرا لعدم وجود صناعة وزراعة متطورة ومزدهرة [2]، فالفئة الأوروبية التي استقرت في الجزائر طالبت بضرورة توفير احتياجاتها المالية، ولهذا كان من الضروري وضع القروض الضرورية اللازمة في متناول صغار ومتوسطي الدخل من المستوطنين الذين ليست لهم أي احتياطات، إما باللجوء إلى بنك الجزائر أو شبابيك الاحتياط[3]، وكأنّ باقي المستوطنين من باقي الملاك لهم احتياطات، مع أن جلّهم جاؤوا إلى الجزائر في وضعية بائسة تدعو إلى الشفقة، وتمكنوا من بناء إمبراطوريات مالية، وبدعم من الإدارة الاستعمارية على حساب أصحاب الأرض الحقيقيين.

حاولت الإدارة الاستعمارية إيجاد حلول لحل مشاكل المستوطنين المالية، لتطوير وتنمية استثماراتهم الفلاحية في الجزائر من خلال السماح لبنك الجزائر الذي أنشئ طبقا لقانون 1851/04/05، بمنح قروض

[1] Bertholon (César), Enquèté sur La Situation et les Besoins de L'agriculture Algérienne, Réponse aux Questions 146 et 148, Chez tous les Libraires, Alger 20/03/1868, p6.
[2] Lecoq (Joseph), Des Sociétés de Prévoyance de Secours et de Prêt Mutuel des Communes D'Algérie, A, Pedone, Editeur, Paris, France ,1903, p9
[3] Amicale des Anciens Elèves Des Ecoles D'agriculture D'algérie , L'œuvre Agricole Française en Algérie, 1830-1962, 2ème Edition, Edition Jacques Gandini, France, 2002, p49.

فلاحية لهم بموافقة مجلس النواب، وهو ما يعتبر خرقا للإطار القانوني الذي أنشئ لأجله بنك الجزائر [1]. هذا الإجراء لا يدعو إلى الغرابة في نظرنا ما دام الهدف هو إيجاد حل للمستوطنين وإغرائهم بتحفيزات مالية لإبقائهم في الجزائر من أجل إيجاد شعب بديل عن السكان الأصليين في الجزائر، وتمكينهم من السيطرة عليها. فمن الضروري توفير لهم كل ما يحتاجونه، وتسهيل عملية حصولهم على الأموال، حتى ولو كان ذلك يتعارض مع القانون.

أدى هذا الإجراء إلى إدخال البنوك في أزمات مالية اضطرها إلى اقتراض مبالغ جد معتبرة لسد العجز المالي الذي أصبحت تعاني منه نتيجة عدم قدرة المقترضين على الوفاء بديونهم، مما جعلهم يتخلون عن الممتلكات التي منحت لهم لصالح البنوك، وهو ما أجبر بنك الجزائر على الرجوع إلى نظامه القديم المتمثل في القروض الرهنية، والقروض التجارية وبصرامة أكبر[2].

1- القرض العقاري والفلاحي الجزائري:

هو مؤسسة بنكية تابعة للقرض العقاري الفرنسي، فتحت فرعا لها في الجزائر سنة 1860[3]، وتم السماح لها بالعمل في الجزائر بموجب مرسومي 11 و18 جانفي 1860، لكنه لم يستفد من هذا الامتياز إلى غاية 1880 أين أنشئ القرض العقاري والفلاحي الجزائري، وأصبح يتمتع بالاستقلالية الإدارية منافسا للقرض العقاري الفرنسي، وهذا بموجب قانون 1880/12/09.

القروض التي يمنحها تكون بشراكة مع القرض العقاري الفرنسي الذي يقوم بتمويله، وهذه القروض موجهة للعمالات، والبلديات والمؤسسات العمومية، والممتلكات العقارية للمستعمرة، ويجب أن تكون بضمانات رهنية مسبقة، وبآجال طويلة، وعلى دفعات وبفوائد تتراوح بين 5.5% و7%.[4]

ركّزت الإدارة الاستعمارية في كل جهودها على تطوير وتنمية حركة الاستيطان من خلال البحث عن بدائل للسياسة الزراعية التي كانت سائدة في الجزائر بما يضمن فوائد لصالح الأوروبيين، خاصة وأنها كانت المصدر الأساس للثروة في الجزائر [5]، وهو ما يسهل إقامتهم في الأراضي التي منحت لهم لتطوير وتنمية

[1] Lecoq (Joseph), des Sociétés de Prévoyance de Secours et de Prêt Mutuel des Communes D'Algérie, p24.
[2] Ibid, p25.
[3] Selnet (Frédérique), Colonisation Officielle et Crédit Agricole en Algérie, Imprimerie Minerva, Alger, p157.
[4] Lecoq (Joseph), op-cit, pp26-27.
[5] Yver (Georges), « L'Algérie de 1830 à nos jours », Question Nord Africain, p19.

مستثمراتهم الفلاحية، التي تم تدعيمها بالوسائل الحديثة من خلال تسهيل عمليات الحصول على القروض الفلاحية.

2-الشركة الجزائرية:

تأسست الشركة العامة الجزائرية سنة 1867 كمؤسسة للقرض وشركة عقارية في نفس الوقت وتوسعت أكثر سنة 1897[1]، وقامت بعمليات تمويل واسعة للمشاريع الاستيطانية مقابل حصولها على المساحات الواسعة من الأراضي الزراعية، لكنها أخلت بالتزاماتها لما تعهدت بإنفاق مبلغ مالي قدره 100 مليون فرنك في مشاريع عامة يستفيد منها السكان الجزائريين، وتقديم قرض للدولة بمبلغ قدره 100 مليون فرنك، حيث حصلت على 160 ألف هكتار من الأراضي، أغلبها (89.500هك) في منطقة سطيف، ولكنها لم تمنح سوى 75 مليون ف فقط في حدود سنة 1870، و لم تنفق سوى 27 م.ف فقط مما تعهدت بإنفاقه في المشاريع العامة[2].

حادت هذه الشركة عن الهدف الذي أسست من أجله، حيث أصبحت تقوم بعمليات صناعية، وتجارية، وبنكية في الجزائر، وتمنح قروض وقروض رهنية بعقود حقيقية مضمونة[3].

3- شبابيك تسديد القروض:

تعمل تحت إشراف المؤسسات البنكية، تنظيمها بسيط، تتشكل من سكان المنطقة التي أسست فيها هذه الشبابيك، حيث يقوم أصحابها بتأسيس شركات مجهولة الهوية ذات رأسمال ربعه يدفع للمؤسسة المعنية، وهذا الرأس المال يكون ملك لأهالي المنطقة والمناطق المجاورة، هذه المؤسسات تقبل التعامل مع أصحاب المصانع، ومزارعي المنطقة الذين يقدمون ضمانات كافية بالتسديد، في حين هذه المكاتب مصادرها قليلة، فتلجأ إلى مؤسسات القرض القوية للاقتراض بناءً على الضمانات المقدمة من طرق المقترضين.

يقوم بنك الجزائر تجاه هذه المكاتب بدور رقابي لضمان استرجاع الأموال المقترضة، فمكتب التسديد يقوم بالإمضاء الثاني المشترط من البنك للحصول على ضمانات تسديد المقترض المجهول، وهناك تجاوزات تحدث على مستوى هذه المكاتب نظرا لقلة المراقبة بحيث إذا كانت نسبة الفوائد 5% فإنه تضاف إليه 2% أو

[1] Lecoq (Joseph), op-cit, p27.

[2] بوعزيز (يحي)، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830-1954، د.م.ج، الجزائر، 2007، ص22.

[3] Lecoq (Joseph), op-cit, p27.

3% أو 4% أو أكثر حتى 8% [1]، وبالتالي فشبابيك تسديد القروض ما هي إلا وسيلة من وسائل إفقار الجزائريين، والاستيلاء على أموالهم بحجة عدم وجود مؤسسات للقرض الفلاحي.ظهرت في فترات اشتداد الأزمة الاقتصادية، وتعرضت الجزائر إلى مجاعة خطيرة سنة 1867، استغلها اليهود والمستوطنون للتربح، ومن ورائهم الإدارة للاستيلاء على أراضيهم نظرا لعدم تمكنهم من تسديد هذه القروض التي تراكمت وارتفعت بسبب الفوائد الربوية المفروضة عليها، فاليهود عن طريق هذه الشبابيك وتعاملاتهم المباشرة مع الجزائريين تمكنوا من تنمية ثرواتهم وأرباحهم عن طريق القروض التي كانوا يقدمونها للمنكوبين من المجاعة، بفوائد مرتفعة تتراوح ما بين 40% و 100% لمدة شهرين أو ثلاثة فقط من العام مما جعل الكثير من الجزائريين يفقدون أملاكهم ويتحولون إلى خماسين.[2]

4- القرض الليوني:

أقام فروعا له في الجزائر ووهران سنة 1878، ووكالات محلية في قسنطينة، وسكيكدة، وسيدي بلعباس يقوم بكل النشاطات البنكية [3]، يضمن تمويل المستوطنين الذين يمرون بظروف صعبة كما تزعم الإدارة الاستعمارية من أجل تلبية حاجياته الفلاحية العادية [4]، كما تتمثل مهمته في منح الفلاحين والمالكين، والمزارعين، أو التجمعات الفلاحية قروض لممارسة أعمالهم[5].

ثانيا: مؤسسات القرض التعاوني الفلاحي الاستعماري

كانت أول مبادرة لإنشاء بنك فلاحي في الجزائر سنة 1860 لكن هذه الفكرة لم تلق النجاح الموجود[6]، خاصة وأن بنك الجزائر نادرا ما يمنح قروضا للفلاحين، لأن مهمته الأساس منح قروض تجارية ذات أمد قصير لتغطية تعاملاته المالية المختلفة، على اعتبار أن التعاملات الفلاحية تحتاج إلى وقت طويل، فالفلاح لا يمكنه تسديد القرض إلا بعد جني المنتوج، وأعماله الفلاحية تخضع للظروف الطبيعية، فما بالك إذا كانت سنة جفاف[7].

---

[1] Lecoq (Joseph), op-cit, p28.

[2] بوعزيز (يحي)، «المجاعة بالجزائر أواخر عقد الستينات من القرن 19 ومواقف وآراء الجزائريين من ادعاءات الفرنسيين حول أسبابها»، المرجع السابق ، ص12.

[3] Lecoq, op-cit, p28.

[4] Selnet (Frédéric), Colonisation Officielle et Crédit Agricole en Algérie, p156.

[5] Amicale des anciens élèves, L'œuvre Agricole Française en Algérie, 1830-1962, p49.

[6] Selnet (Frédéric), op-cit, p157.

[7] Lecoq, op-cit, p30.

ولحل هذا الإشكال أصدرت الإدارة الاستعمارية قانون 1894/11/05 المعنون : "القانون المتعلق بإنشاء القرض الفلاحي"، ومن خلال المادة السابعة منه تكفل إنشاء شركات القرض الفلاحي في الجزائر، هذا القانون المندرج تحت تسمية الصناديق المحلية للقرض الفلاحي التعاوني لمؤسسات القرض الجديدة المحددة للخصائص التي يتبعها هذا القرض، هذه الشركات تؤسس إما بغالبية الأعضاء في نقابة عمالية متخصصة، أو لعدة نقابات، أو لجزء من أعضائها، الهدف منها تسهيل عمليات الصناعة الفلاحية[1].

1-صناديق القرض الفلاحي الاستعماري:

الصناديق الجهوية للقرض الفلاحي التعاوني جاءت لتنسيق عمل الصناديق المحلية في إطار قانون 08 جويلية 1901 المكمل لقانون 1894 نظرا لتواجد هؤلاء في مناطق متباعدة ومعزولة[2].

المصادر الضرورية لهذه الصناديق يمكن أن تحصل عليها بواسطة الأموال المودعة،والقروض المضمونة من قبل جميع المشتركين. في بداية الأمر هذه الفكرة لم تكن متقبلة على اعتبار أن المستوطنين لم تكن لهم علاقات فيما بينهم لضمان سير هذه العملية[3].

يبدو أن الكاتب لم يشر إلى قضية مهمة وهي أن جل المستوطنين لم تكن لهم علاقات فيما بينهم بسبب الاختلاف العرقي باعتبار أنهم من جنسيات مختلفة يصعب الاندماج فيما بينهم .

أول صندوق أنشأ بوهران في جانفي 1898 قبل صدور قانون 1901،، رأسماله قدر بـــ 2000 ف.ف، مشكل من مائة سهم بعشرين فرنك، الأعضاء المنتمين لنفس البلدية تربطهم مسؤولية التضامن اللامحدود. الصندوق كان يمنح قروضا للأعضاء من أجل الإنتاج الفلاحي فقط انطلاقا من ثلاثة أشهر إلى سنة قابلة للتجديد كل ثلاثة أشهر. القيمة القصوى للقرض تصل إلى 3000 ف.ف بفائدة تقدر بـــ 6%، هذه الصناديق تأخذ الأموال من القرض الليوني بفائدة حددت ما بين 4% إلى 4.5% .

تم تأسيس سنة 1901 صندوقين آخرين الأول بعين العرابة بوهران والثاني بجيجل بعمالة قسنطينة [4]، وقد وافقت الحكومة الفرنسية بضغط من المستوطنين[5] على إنشاء صندوق جهوي للقرض الفلاحي لتمويل المشاريع

---

[1] Selnet (Frédéric), op-cit, p157.
[2] Amicale des anciens élèves, op-cit, p50.
[3] Selnet(Frédéric), op-cit, pp158-159.
[4] Ibid, p159.

[5] خلال مؤتمر الفلاحين المستوطنين المنعقد بالجزائر في ديسمبر 1897 والمنظم من قبل الشركة الفلاحية بالجزائر طالب المؤتمرون بإنشاء بنك مركزي للقرض الفلاحي الذي يسمح له بالنشاط في كامل التراب الوطني، أي المناطق التي أصبحت تحت السيطرة الفرنسية.

ينظر: Selnet (Frédéric) , op-cit, p162.

المشاريع الفلاحية الاستيطانية الفرنسية في الجزائر برأس مال يقدر بـــ 3 مليون ف مقسمة إلى 3000 حصة مقدرة بـــ 100 فرنك لكل فلاح تمنح كقروض للذين يعتبرون كمشتركين غير ملزمين إلى غاية حيازتهم هذا المبلغ، والممول في البداية من خزينة الدولة عن طريق بنك الجزائر[1].

إنّ الضغط الذي مارسه المستوطنون على الإدارة الاستعمارية وجد تجاوبا كبيرا من خلال تلبية مطالبهم، والسماح لهم بالمشاركة في هذه الصناديق بدون تسبيقات مالية تدفع من قبلهم والتي تتكفل بها الدولة لامتصاص غضبهم، ومساعدتهم على تمويل استثماراتهم الفلاحية على حساب الجزائريين الذين يسهمون في تمويل هذه الصناديق من خلال الأعباء الضريبية الضخمة التي يدفعونها والتي تدخل إلى خزينة الدولة، أو بواسطة صندوق الودائع والرهن، والصندوق الوطني للتقاعد الذي تسهم(ش.أ.إ) في تمويله [2]، هذه الصناديق تسهم كل منها بمبلغ 5 مليون ف، يعني أن الصندوق يوضع تحت تصرفه مبلغ 10 م.ف تستغل كقروض قصيرة ومتوسطة المدى من 6 أشهر إلى 15 شهر، وكقروض عقارية[3].

2-أنواع القروض التي يستفيد منها المستوطنون:

يستفيد المستوطنون من قروض هامة لتطوير مستثمراتهم الفلاحية وهي:

أ-القرض قصير المدى:

يخص كل مزارع لا يملك الوسائل الكافية للقيام بشراء مواشي، أسمدة، بذور، ودفع مستحقات أشغال تهيئة الأرض، وتنقية المحاصيل. مدة القرض محدودة بالنسبة للزراعة، هذا النوع من التمويل يؤدي دورا هاما حيث يوفر الأموال اللازمة للاستثمار الفلاحي، كما يأتي لتلبية النفقات السنوية وتنظيم الخزينة، ويؤثر على استقرار الأسعار، وبالتالي لا يضطر الفلاح إلى تأجيل مشترياته، أو إلى بيع منتوجه في وقته المحدد، إلا أن هذا القرض يهدد خزينة المؤسسات البنكية إذ لا يمنح أي ضمان من الناحية التجارية، إذ لا يوجد أي مقابل للسلع

[1] Selnet (Frédéric) , op-cit, p162.

[2] قانون 1893/04/14 لم يوضح كيفية تسيير الأموال أو صرفها إذا تجاوزت 5 مليون ف، ومن أجل ذلك أصدرت الإدارة الاستعمارية قانون 1933/07/19 القاضي بتوحيد رأسمال جميع الـــ (ش.أ.إ)، حيث أوضحت المادة 06 من القانون أن القيمة المالية إذا تعدت 5 مليون ف توظف لمصلحة الدفاع الوطني، أو كفوائد للخزينة أو كمعاشات، هذه الأخيرة تضع أموالها في صندوق القرض الفلاحي الذي يمول المشاريع الاستيطانية، ومن هنا فالمستفيد الأول من هذه القوانين هو المستوطن. ينظر:

Messershmit (Raoul), Traité Juridique et Pratique du Crédit Mutuel et de la Coopération Agricoles en Algérie, ancienne Imprimerie, Alger, 1936, p419.

[3] Selnet (Frédéric), op-cit, p163.

المباعة[1]. لكن هذا النوع من القروض لم يكن مقبولا من بنك الجزائر الذي يضع شروط قد تبدو تعجيزية للقبول به، باعتباره يقتصر في عمومه على المستثمرات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة.

تمنح القروض بفائدة جد مخفضة، غير أن هذه الصيغة كانت مضرة للصناديق، إذ تؤثر سلبا على احتياطاتها المالية، وعلى فعاليتها، وكذا في استفادتها من القروض من المؤسسات البنكية.

تم استحداث الضمان من أجل القرض القصير لحل هذه المشكلة الذي يكون عادة بموجب كفالة أو سند، أو كفيل ضامن والذي عادة ما يكون مستحيلا .

القروض بموجب السند تكون عادة للمستوطن الرسمي [2]، وفي ظل الصعوبات الحقيقية المتعلقة بالضمان اللازم الذي يمنحه المستوطن من أجل الحصول على السلفة قصيرة المدى، حولت على شكل رهن عقاري [3]. من هذا يتبين أن الإدارة الاستعمارية تستخدم كل الطرق والوسائل لتذليل الصعوبات أمام المستوطنين لتمكينهم من القروض لتنمية زراعتهم على حساب الفلاحين الجزئريين .

ب-القرض متوسط المدى:

لم يذكر هذا النوع من القروض في قانون 1894/04/05 ولا في قانون 1901/07/08، وحتى قانون 1927/07/28 المؤسس للصندوق العقاري الفلاحي لم يشر صراحة لهذا النوع [4] إلا أن صناديق القرض كانت تمنح هذا النوع من القروض بناءً على طلبيات الفلاحين من خلال تقديم سلفات مالية ذات فترات أطول ليتسنى لهم التكفل بأعباء مستثمراتهم، وليتمكنوا من تسديد الديون خلال فترات أطول نظرا لعدم مقدرتهم على سداده لعدم كفاية المحصول.[5]

[1] Amicale des anciens élèves, op-cit, p50.

[2] لمزيد من التفاصيل حول الاستيطان الرسمي ينظر: -Yver (georges), « L'Algérie de 1830 à nos jours », op-cit, pp 14-15.

- Ernest (Mercier), L'algérie et les Questions Algériennes, Etude Historique, Statistique et Economique, Librairie Algérienne et Coloniale, Paris, 1883, p114.
- Plee (Léon), Abd-El-Kader, Nos Soldat, Nos Généraux, Les Guerres D'Afrique, Collection Georges Barba, Paris, 1866, p10.

[3] Selnet (Frédéric), op-cit, pp 169-172.

[4] Ibid, p173.

[5] Amicale des anciens élèves, op-cit, p50.

ج-القرض الطويل المدى:

جاء بناءً على عدم مقدرة القروض القصيرة والمتوسطة المدى على تلبية احتياجات الفلاحين المستوطنين، وكذا ضعف المحصول لتسديد الديون، مما يجعل الفلاح في حاجة دائمة إلى الأموال لتوسعة مستثمراته، والتي لا يمكن تسديدها في آجال قصيرة أو متوسطة المدى مما جعلهم يطالبون بمدة أطول لتسديد القرض[1]، ما يلاحظ أن الإدارة الاستعمارية تستجيب بسرعة لمتطلبات المستوطنين المتزايدة يوما بعد يوم، وهو ما يجعلهم يطالبون في كل مرة بالمزيد، ولو اقتضى الأمر استغلال أموال الجزائريين الموضوعة في صناديق الـــ (ش.أ.إ) التي رفضوا إنشاءها في البلديات الكاملة الصلاحيات، حتى لا يتساووا مع الجزائريين في الحقوق.

قانون 1894، وكذا 1901 حولا هذا النشاط إلى قرض طويل المدى لصناديق القرض الفلاحي، وبالتالي هذه الصيغة الجديدة كانت مبهمة وغير واضحة، مما جعل الصناديق لا تتوانى في عدم التعامل بها والاقتصار على القرض قصير المدى[2].

القرض الطويل المدى كان أقل أهمية لدى المستوطنين لأنه مكلف ونادر وغير مستحسن من بنك الجزائر، الذي لا يمنح هذا النوع من القروض إلا نادرا وبشروط معقدة ولا يستفيد منه إلا الخاصة، كأصحاب الامتيازات الكبيرة[3]، ومع تطور الحركة الجمعوية وظهور النقابات العمالية مع مطلع القرن 20 مصحوبة بتطور الصناعة الفلاحية، مما أدى بالمشرع الفرنسي إلى تنظيم هذا النوع من القروض في فرنسا بموجب قانون 1906/12/29، ومرسومي 05/30 و26 أوت 1907 الذي جعل من القرض الجماعي الطويل المدى شرط ضروري لتطور التعاونيات الفلاحية، ومن هنا بات تدخل الحكومة في هذا النوع مهم جدا خاصة وأن بنك الجزائر ومن ورائه صناديق التعاون الفلاحي لا يمكنها ضمان هكذا نوع من القروض، وبموجب قانون 1911/12/29 أصبحت الحكومة مسؤولة بصفة مباشرة على هذه القروض، والتي تقدم الطلبات إلى الصندوق الجهوي الذي يحصل على فائدة مقابل الموافقة على القرض الطويل المدى الذي تضمنه الحكومة[4].

المستوطن لا يهمل أي شيء من أجل تطوير وتنمية مستثمراته، وتحسين نوعية منتوجه، وهذا لن يتأتى إلا بتنمية رؤوس أمواله أو عن طريق القروض [5] التي يستفيد منها بسهولة تامة نتيجة تدخل الحكومة بصفة

[1] Amicale des anciens élèves, op-cit, p51.
[2] Selnet(Frédéric), op-cit, p173.
[3] Meynier (Gilbert), L'Algérie Révélée, La Guerre de 1914-1918 et Le Premier Quart du XX^{e} Siècle, Librairie droz, Genève, 1981, p121.
[4] Selnet (Frédéric), op-cit, pp173-174.
[5] Amicale des anciens élèves, op-cit, p51.

مباشرة لانقاذه من الإفلاس جراء السنوات العجاف التي مرت بها الجزائر، خاصة في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى. المشرّع الفرنسي بموجب قانون 1915/03/25 وضع في يد المستوطن القرض طويل المدى، حيث أصبح في متناوله وقد حدد في مرحلته الأولى بـــ: 8000ف.ف وبنسبة فائدة لا تتعدى 2%. هذا النوع من القروض يساعد المستوطن على الاستثمار في الأرض التي اغتصبها بموجب قوانين نزع الملكية من أصحابها الأصليين، ويضمن له تهيئتها وتوسعتها، كما وُضع هذا النوع من القروض تحت تصرف أبناء المستوطنين ليتسنى لهم الحصول على أراضي جديدة والعيش فيها دون ضغوطات، خاصة وأن مدة تحصيل القرض حددت بـــ 15 سنة[1].

هناك فئة أخرى من المستوطنين استفادت من القرض طويل المدى المخفف، وفي بعض الأحيان بدون فوائد بموجب قانون 1918/04/09، ومرسوم 1918/07/19[2]، والذي طبّق في الجزائر وفق مرسوم 1921/08/13، هذه الفئة تعرف بضحايا الحرب من الجنود والمدنيين والمصنفة كالآتي:

- قدماء الجنود والبحارة الحائزين على منحة المعطوبين المدفوعة من قبل الدولة جراء الحرب العالمية الأولى 1914-1918.
- الأرامل الحائزين على منحة مدفوعة من قبل الدولة، أو من قبل صندوق الاحتياط للبحارة الفرنسيين جراء وفاة أزواجهم بسبب الجروح أو الأمراض التي انتشرت ابتداءً من 1914/08/02.
- منح ذوي الحقوق مدفوعة من قبل صندوق الاحتياط للبحارة الفرنسيين جراء الحرب.[3]

تم استثناء الجزائريين المشاركين في الحرب العالمية الأولى مع الجيش الفرنسي من هذه الامتيازات الكبيرة، وهو ما يبين مدى التمييز في التعامل بين المواطنين الفرنسيين إذا اعتبرنا هذه الفئة من الجزائريين مواطنين فرنسيين حسب قوانين الدولة الفرنسية، لهم نفس الحقوق والواجبات كغيرهم من الفرنسيين سواءً المقيمين في فرنسا أو الجزائر، لكن سلطات الاحتلال آنذاك استخدمت المجندين الجزائريين كدروع بشرية في مواجهة

[1] Selnet (Frédéric), op-cit, pp182-183.

[2] التشريع الخاص بالقرض الزراعي والتعاوني المعمول به في فرنسا بموجب قانون 05 أوت 1920 كانت نصوصه تطبق في الجزائر، ولكن واقعيا غير قابل للتطبيق لأنه يخص فرنسا، لذلك صدر قانون 20 ديسمبر 1924 الذي أذن بتنظيم القرض الزراعي، ودعم بمجموعة من المراسيم منها مرسوم 26 نوفمبر 1925 الخاص بالقرض قصير المدى الذي حسم الأمر لإرضاء المزارعين المستوطنين.
ينظر: Rédacteurs en Chefs,« Colonies Française Pays de Protectorat et Pays de Mandat », Bulletin de Comité de L'afrique Française, 7ème Année, N°08, Paris, France , Aout 1927 , p325

[3] Selnet(Frédéric), op-cit, p185.

القوات الألمانية وحلفائها، و لم يكن يهمها حياتهم ولا استفادة أبنائهم من التعويضات التي تمنح للضحايا وذوي الحقوق كما هو الحال مع الجنود الفرنسيين.

الحد الأقصى لهذا القرض قدر بـــ 40.000 ف.ف، بالإضافة إلى المصاريف والتأمين التام لهذه الفئة، هذا الحد لم يكن مدرج في قانون: 1919/04/09، لكن مرسوم 1921/08/13 أدخل بعض التعديلات على النظام العام للقروض الفلاحية طويلة المدى، وبموجب قانون 1920/05/08 تم تطبيقه في الجزائر، وحددت نسبة الفائدة بنسبة 1%، وتخفيضات سنوية تصل إلى 0.5% لكل 100 ف.ف عن كل طفل[1].

نستنتج من خلال الإحصائيات التي تحصلنا عليها من المصادر الفرنسية الاهتمام البالغ من الإدارة الاستعمارية بفئة المستوطنين، وتمكينهم من الحصول على القروض بمختلف الصيغ للحفاظ على المكتسبات والأملاك التي تحصلوا عليها بمختلف الطرق وإبقاء سطوة هذه الفئة في الجزائر، وجعل الجزائريين تحت رحمتها وفي خدمتها.

الجدول رقم (11): تطور القرض الفلاحي التعاوني الاستعماري من 1905–1926.

السنة	عدد ص.ج لـــ: ت.ف	عدد ص.م. لـــ: ت.ف	عدد المشتركين	القروض قصيرة	المال المودع في ص.ج إلى غاية 12/31	احتياطات ص.ج إلى غاية 12/31	الأموال المودعة في حساب ص.ج	اقتطاعات ص.ج إلى غاية 12/31
1905	25	92	/	2.556.100	830.637	56.894	/	/
1913	41	259	16.241	4.702.600	2.010.262	896.217	4.882.999	/
1920	44	314	19.368	6.591.000	3.225.530	2.562.178	13.796.690	/
1923	39	313	20.108	17.485.200	6.259.005	3.144.324	20.885.199	10.748.270
1924	39	315	20.686	17.433.850	7.1659.664	4.757.527	24.246.724	20.268.897
1925	35	310	20.508	19.759.937	9.147.030	6.920.850	22.000.000	16.382.001
1926	35	316	21.194	21.094.044	13.675.741	9.117.462	35.000.000	30.694.017

المصدر: Selnet(Frédéric), op-cit, p166.

ما يلاحظ من خلال هذا الجدول الارتفاع الكبير في قيمة القروض قصيرة المدى التي ارتفعت من 2.556.100ف.ف سنة 1905 إلى 21.094.044ف.ف سنة 1926 التي يمنحها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي للفلاحين المستوطنين بالرغم من توازن عدد المشتركين والذي لم يرتفع بشكل كبير، حيث قدر عددهم بـــ 16.241 مشترك سنة 1913، وارتفع عددهم بعد 13 سنة إلى نحو 21.194، ما يؤكد الاهتمام الكبير الذي كانت توليه السلطات الاستعمارية لهذا النوع من القروض الموجه لدعم الأنشطة الاستيطانية الفلاحية في الجزائر . كما أن الأموال المودعة في الصناديق الجهوية من طرف الدولة مرتفعة جدا،

[1] Selnet(Frédéric), op-cit, p186.

حيث ارتفعت من 4.882.999ف.ف سنة 1913 إلى 35.000.000ف.ف سنة 1926 حتى تحافظ على الإمكانيات المالية لهذه الصناديق، وحمايتها من الإفلاس، خاصة وأن أغلب القروض لا تسترجع، وفيما يخص القروض الطويلة المدى من دون فائدة فقد ارتفعت من 400.000ف.ف سنة 1920 إلى 2.615.279ف.ف سنة 1926، والقروض الخاصة بالضحايا انتقلت من 1.131.205ف.ف سنة 1923 إلى 2.753.863ف.ف سنة 1926، أما القروض التي تحصلت عليها التعاونيات الفلاحية فقد ارتفعت من 614ف.ف سنة 1913 إلى 23.547.730ف.ف سنة 1926[1] وهي قروض في مجملها من دون فائدة سمحت للمستوطنين وتعاونياتهم في مواجهة السنوات الصعبة التي عرفتها الجزائر في فترة العشرينيات من القرض الماضي، خاصة الجفاف الذي مس الموسم الفلاحي سنة 1920-1921، وموجة الحر التي عرفتها الجزائر في جويلية 1924، والتي أثرت بشكل كبير على إنتاج الكروم[2].

كان لتدخل الإدارة الاستعمارية في تمويل المستوطنين بالقروض وبالصيغ المختلفة بشكل واضح وكبير، حيث استفادت هذه الفئة من تمويل ضخم لتنمية استثماراتها خاصة في مجال إنتاج الخمور، لذلك لم تتأثر هذه الفئة المستأسدة والمسلطة على رقاب الجزائريين من الظروف الطبيعية الصعبة التي مرت بها الجزائر في تلك الفترة، على عكس الجزائريين الذين عانوا من تبعات هذه الوضعية الطبيعية، حيث عمّت المجاعة والبؤس في صفوفهم رغم نفي السلطات الاستعمارية ذلك، لكن واقع الأمر غير ذلك، حيث تحدثت حكومة الاحتلال عن تدخلها من خلال البعثة البرلمانية التي زارت الجزائر سنة 1921 برئاسة البرلماني بيير تاتينجر (Pierre Tattinger) الذي أكد على إيلاء الحاكم العام ستيق (Steeg) كل الإجراءات اللازمة لمواجهة حالة البؤس والمجاعة من خلال المجهودات الكبيرة التي بذلت، والإعانات التي منحت للجزائريين في المناطق المتضررة من الأزمة[3].

واقع الحال يؤكد أن المستفيد الأكبر هو المستوطن وفقا للإحصائيات الرسمية للإدارة الاستعمارية، وخاصة في مجال إنتاج الخمور، مما جعلهم لا يتأثرون بهذه الظروف الصعبة التي تعرضت لها الجزائر في ذلك الوقت.

[1] Selnet (Frédéric), op-cit, p167.
[2] Ibid, pp189-200.
[3] Taittinger (Pierre), « La Situation Economique actuelle des Indigènes Algériens », L'impartial, 33eme Année, N°1949, Djidjelli, Alger, 19/05/1923, p01.

الجدول رقم (12): انتشار صناديق القرض الفلاحي الاستعماري في بلديات شمال الجزائر سنة 1906

العمالة	ص.ج.ت.ف	ص.م.ت.ف التابعة لها
الجزائر	الجزائر	عين بسام – لالمة – بير توتة – بومدفع – كارنو – كاستيليون – شرشال – الجزائر- ماركريا – لوتورنو – مارغيريت – بني مراد – مونتونوت – أورليونفيل – واد فودا – ريبيلي – روينة – الشلف.
	القليعة	القليعة – بيرارد .
	الدويرة	الدويرة – بابا حسن – الخرايسية.
	رويبة	شمال متيجة.
	بوفاريك	بوفاريك
	عزازقة	عزازقة
	دلس	دلس
	العفرون	العفرون – حمر العين – بورقيقة.
	ميرابو	ميرابو
	موزاية	موزاية
قسنطينة	قسنطينة	قسنطينة – عين مليلة – لوسي – ريجاس – ريفيسي – رواشد – روفاش. – سدراتة- زراية.
	جيجل	جيجل – الطاهير .
	سطيف	سطيف
	برج بوعريريج	برج بوعريريج
	جماباس	جماباس – كاستو – أورنيو – لوني
	عنابة	عنابة – موليس – دوزارفيل
وهران	وهران	وهران – عين العرابة – رحال – لافورير – لورسال – بليسي – بارموتي- سان لو – سان مور- كاسان – تلاغ – تيارت.
	تلمسان	تلمسان – ديسكارت.
	ساحل وهران	وهران - - بوسفر – العنصر.
	ريوسلادو	ريو سالادو .
	سيدي بلعباس	سيدي بلعباس – تابية – سيدي لحسن – تاسين.
	مستغانم	مستغانم – مزغران – ريفولي – نوسي – ليبان – عين تادلس – بوقيراط – بالفو – لاباسي- كاسان – أوريلي – بلاد تواريا.
	تيارت	تيارت – باريغو – بارادول – ترومبلي – تريزل.

المصدر: Trabut (L) et Marès (R), L'Algérie Agricole en 1906, Imprimerie Algérienne, Alger, p505.

يتبين من الجدول مدى الاهتمام البالغ الذي أولته السلطات الاستعمارية لهذه الصناديق وفروعها المختلفة، والموجودة في معظمها في البلديات الشمالية للجزائر،وفي المناطق الخصبة القريبة من الساحل، حتى تكون هذه الصناديق قريبة من المستثمرات الفلاحية الخاصة بالمستوطنين ليسهل عليهم الحصول على الدعم المالي اللازم لتنمية زراعاتهم، والتي ترتكز على الإنتاج الموجه بالأساس إلى التصدير، خاصة زراعة الكروم.

3-القرض الاستعماري في خدمة الزراعة الاستيطانية:

أ-زراعة الكروم:

قامت الإدارة الاستعمارية من أجل تطوير زراعة الكروم بتنظيم القرض الزراعي الخاص بها، ويظهر أن الحكومة العامة قد استغلت انتشار حشرة الفيلوكسيرا (Phylloxéra)التي أصابت المزارع الفرنسية وقامت بتوسيع هذا النوع من الزراعة في الجزائر، وكان البارون ثينارد (Thenard) قد قدم نصيحة للحاكم العام شانزي يدعوه فيها إلى دعم هذه الزراعة في الجزائر حتى يتمكن من السيطرة على الأسواق الفرنسية فيما يخص إنتاج النبيذ[1]. بنك الجزائر تحصل على دعم كبير من حكومة الاحتلال بمضاعفة رأس ماله شرط الإسهام في إقراض المزارعين بالأموال.

القرض العقاري والقرض الليوني تتبع بسرعة هذه الحركة [2]، وهذا ما يدل على الاهتمام الكبير من الإدارة بهذا النوع من الزراعة ورعايتها بواسطة المؤسسات القرضية التي أُنشِئت من أجل الاستثمار في هذا المجال، وبالتالي نمو زراعة الكروم بمرافقة من مؤسسات القرض المختلفة.

زادت زراعة الكروم من 1878 إلى 1903[3] بعشرة أضعاف، حيث ارتفعت المساحة الزراعية من 17.600 هك إلى 174.000 هك، وهي الزراعة التي تنتشر في المناطق الأكثر استيطانا [4]، لذلك قامت الإدارة الاستعمارية بالإعداد للقوانين الخاصة بالقرض لتسهيل المعاملات المالية وتسريعها للمستوطنين بداية من

[1] Fontatille (H) , « L'Algérie et le Statut Viticole », Questions Nord- Africaines , 1er Année, N°01, Librairie du Recueil Sirey , Paris, France, 25 Nouvembre 1934, p74.

[2] Barrère (Pierre), « Une Histoire du Vignoble Algérien », Cahier D'outre –Mer , 10ème Année , N°40, Paris, Octobre-Décembre, 1957, p374.

[3] تقلصت المساحات المزروعة من الكروم في فرنسا، وفقدت أكثر من 6.12.000 هكتار خلال الفترة الممتدة بين سنة 1875 إلى غاية 1890جراء مرض الفيلوكسيرا، حيث يذكر بن اشنهو أن مناطق بكاملها قد تعرضت للخراب بفرنسا وعكسيا ارتفعت المستوردات من الخمر (النبيذ) من 100 ألف هيكتولتر عام 1870 إلى 12 مليون و 658 ألف هيكتولتر عام 1888، ويعود ذلك إلى تشجع زراعة الكروم في الجزائر من طرف الحكومة العامة عن طريق تدعيم المزارعين المستوطنين بمختلف الوسائل والقروض لتطوير هذه الزراعة في الجزائر.

ينظر : عبد الرحمن (تندراري) و ولد النبية (كريم)، «بوادر أزمة الكروم وعلاقتها بشكل المشروع الاستعماري في عمالة وهران 1851-1914»، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، المجلد 03، ع06، ديسمبر 2017، ص68.

[4] Barrère (Pierre), « Une Histoire du Vignoble Algérien », op-cit, p374.

1900، حيث رأى المجلس الأعلى للحكومة بضرورة هذا القرض الذي سيساعد في تطوير الدخل فيما يخص الزراعة والتجارة[1].

مزارع الكروم تنتشر في الأراضي الأقدم بالنسبة للمستوطنة، ومع ذلك فقد واجهتها بعض الصعوبات الطبيعية، كالجفاف في سهول الشلف، والصقيع خلال فصل الربيع في عمالة قسنطينة وما جاورها. تأثرت هذه الزراعة سنة 1897 بسبب انتشار الفطريات، وحشرة الفيلوكسيرا ، وانخفاض الأسعار وتقلص القروض [2]، لكن الاستعمار لم يلغ هذا النوع من الزراعة أو قلص منها، بل زاد في الاستثمار فيها لما تُدره عليه من أرباح طائلة جراء تجارة الخمور، لذلك طور القرض الخاص بها، وقام بتوسيعها في السهول الداخلية للجزائر على حساب السكان الأصليين.

الخريطة الخاصة بزراعة الكروم تتغير بشكل متفاوت في العمالات الثلاثة:

- عمالة قسنطينة تتأثر بالفيلوكزيرا.
- زراعة الكروم تزداد في عمالة وهران بنسبة 60%.

تناقصت زراعة الكروم بعد 1903 بسبب الفيلوكزيرا، وأزمة الركود الاقتصادي التي عرفها العالم عامة وفرنسا خاصة، والتي بلغت حدتها سنة 1907، حيث تقلصت المساحة الزراعية إلى 154.000 هك، لتعاود الارتفاع سنة 1914 لتصل إلى 176.000 هك، 98% منها تنتشر في المناطق الساحلية، بعدها بدأت في التوسع في السهول الداخلية في العمالات الثلاثة.

تطلب هذا الإمتداد وسائل تقنية وحلول تجارية واختيار لأصناف العنب، الأصناف التي تحول إلى خمور تقوم الإدارة بتوفير وسائل النقل المختلفة لإيصالها إلى الموانئ وتصديرها إلى أوروبا، ومنافسة الخمور الإسبانية التي كانت أكثر رواجا في تلك الفترة [3]. كل ذلك أدى إلى الزيادة في الحركة التجارية التي بلغت 2.361.000 طن سنة 1905 بواقع 5.412 سفينة، وهي المعاملات التي تقوم بها الشركات المالية المختلفة، وخاصة بنك الجزائر، والقرض العقاري والزراعي، والقرض الليوني، والشركة الجزائرية وغيرها ...

[1] Donop, Lettre sur L'Algérie 1907-1908, Librairie Plon, Paris, France, p19.
[2] Barrère (Pierre), « Une Histoire du Vignoble Algérien », op-cit, p374.
[3] Ibid, p374.

حركة الأموال في بنك الجزائر على مستوى الصندوق وصلت 2.800.000.000 ف، وارتفعت الإقتطاعات إلى 800.000.000 ف، والقرض العقاري وصل إلى حدود المليار فرنك، والشركة الجزائرية تجاوزت 2.600.000.000 ف[1]، وهي الحركة التجارية والمالية التي كان لتجارة الخمور النصيب الأكبر فيها.

إنّ الادعاء بأنّ الجزائر كانت تعاني من أزمة اقتصادية في رأينا غير واقعي في بداية القرن العشرين، فالبؤس الذي طال البلاد آنذاك مسّ بشكل مباشر السكان الجزائريين، و لم تتأثر فئات المستوطنين بهذا الوضع لاستئثارها بالنصيب الأكبر من ثروات الجزائر ومداخيلها المختلفة خاصة من الضرائب العربية التي استخدمت لتنويع المصادر المالية للمستوطنين، ودعم مؤسساتهم المالية وخاصة شركات القرض، ماجعل الوضعية المالية للجزائر في حالة جيدة،فجميع الميزانيات لها فائض في الإيرادات، حيث بلغت 94 م.ف سنة 1905، أما النفقات فوصلت إلى 91 م.ف، مما ترك فائضا قيمته 3 م.ف[2].

ب-زراعة الحبوب:

لم تكن لزراعة الحبوب وخاصة القمح بنوعيه الصلب واللين [3] أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة للمستوطنين على الرغم من مكانتها في المجتمع الجزائري ولدى الفلاحين الجزائريين، وهي ضرورية في بعض مناطق الجزائر كمنطقة سطيف بسبب إرتفاعها عن مستوى سطح البحر وطبيعة مناخها، إنها تحتل مساحات واسعة وجيدة من الأراضي الصالحة للزراعة، والحال نفسه في بعض السهول الأخرى، كسهول الشلف التي تنتشر بها هذه الزراعة بصفة واسعة[4].

[1] Donop, Lettre sur L'Algérie 1907-1908, pp20-21.
[2] Ibid, p26.
[3] نشطت زراعة القمح اللين في الجزائر وتوسعت ابتداءً من 1851 خاصة وأنها من الزراعات الجديدة التي لم تكن تستهوي الفلاحين الجزائريين بشكل كبير، حيث بلغت المساحة المزروعة في ذلك الوقت 7.938 هك، ووصل الانتاج إلى 63.291 ق. ينظر:
Démentes (Victor) L'Algérie économique , T04, Imprimerie Algérienne, Alger , 1930, p78.
[4] Varlet (J), Les Céréales D'Algérie, Imprimerie Photograveur, Alger, 1900, p21.

الجدول رقم (13): زراعة القمح بنوعيه الصلب واللّين بالنسبة للأوروبيين (1878-1903)

السنة	القمح اللين		القمح الصلب	
	المساحة المزروعة (هك)	كمية المحصول (ق)	المساحة المزروعة (هك)	كمية المحصول (ق)
1878	96.671	730.950	105.422	619.098
1879	98.850	301.657	407.066	659.495
1880	112.457	1.021.824	119.792	917.217
1881	118.075	468.579	123.734	537.917
1882	134.519	1.228.240	137.324	913.203
1883	137.227	1.228.240	137.324	913.203
1884	144.234	917.930	146.913	858.311
1885	131.025	825.064	118.271	761.639
1886	135.415	850.846	115.678	803.370
1888	123.655	1.032.030	124.618	750.309
1903	167.291	1.158.245	156.564	1.103.088

المصدر: Trabut (L) et Marès (R), L'Algérie Agricole en 1906, p503.

حاول المستوطنون الرفع من مكانة زراعة الحبوب لديهم وجعلها من الزراعات المكثفة، وفي مناطق محدودة من السهول الداخلية حسب طبيعة الأراضي والقروض الخاصة بالمزارعين [1]، وتم التركيز على زراعة القمح بنوعيه خاصة اللّين منه. فمن خلال الجدول السابق يتبين أن المساحة الزراعية للقمح قد عرفت ارتفاعا ملحوظا من 1878 إلى غاية 1884، لتعاود الانخفاض سنتي 1885 و 1888، وربما يعود ذلك إلى الجفاف الذي أصاب الجزائر خلال تلك الفترة، وللتوسع الذي عرفته زراعة الكروم في المناطق الداخلية والتي تستهوي المستوطنين أكثر، لترتفع مجددا سنة 1903.

المستوطنون يسيطرون على حوالي 1.350.000 هك من الأراضي الزراعية تخصص منها 31.48% لزراعة الحبوب منها: 9.25%للقمح اللين و 9.18% للقمح الصلب و 8.88% للشعير، والنسب الباقية للحبوب الأخرى كالذرة، والشوفان وغيرها[2].

يعود اهتمام الأوروبيين بالحبوب إلى المردود المالي الذي تستخلصه منها، حيث بلغ المتوسط المالي للحبوب الأساس حوالي 240 م.ف سنة 1900 موزعة كالآتي:

[1] Varlet (J), Les Céréales D'Algérie, p21.
[2] Ibid, p24.

الجدول رقم (14): المتوسط المالي للحبوب سنة 1900

النوع	الكمية (ق)	القيمة المالية (م.ف)
القمح اللين	1.252.778	25
القمح الصلب	5.163.772	103
الشعير	8.794.357	104
الشوفان	469.760	7

المصدر: Varlet (J), Les Céréales D'Algérie, op-cit, p26.

كما أن هذه الزراعة غير مكلفة لهم بشكل كبير، وعملية الحصاد والدّرس –قبل إدخال الآلات الحديثة – تؤديها يد عاملة جزائرية بمتوسط راتب لا يزيد عن 14 م.ف يدفعها الأوربيون لهم[1].

هذه القيمة المالية قليلة جدا بالمقارنة مع الفوائد التي يحصل عليها الأوربيون من الحبوب، خاصة وأنّ معظم اليد العاملة من الخماسين الذين لا يحصلون على أجرة ثابتة نظير العمل عند المستوطنين.

تصدير الحبوب نحو فرنسا بشحن سنوي يتراوح بين 10 و12 م.ف دون احتساب المبالغ المالية التي تحصل عليها شركات السكك الحديدية التي تقوم بنقل المنتوج إلى الموانئ للتصدير[2].

اتخذت الإدارة الاستعمارية لأجل التقليل من خسائر المستوطنين جراء السنة الكارثية التي عرفتها الجزائر سنة 1898 إجراءات قالت بأنها لم تستثن أحدا سواء المستوطن أو الفلاح الجزائري، منها إلغاء الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية، كما تم اقتراح على الحكومة التدخل لدى مؤسسة السكك الحديدية لتخفيض أسعار النقل خاصة بالنسبة للزبائن القاطنين بعيدا عن الأسواق، والموانئ بغرض تحسين وضعيتهم[3].

لكن هذا الإجراء يستفيد منه المستوطن بخلاف الجزائري، على اعتبار أن التجار والمصدرين من المستوطنين، وبالتالي فوضعية الجزائريين تزداد سوءا عكس المستوطنين، فكل الوسائل والإمكانيات مسخرة لفائدتهم وتحت تصرفهم لإنقاذهم من الخسائر التي قد يتعرضون لها.

[1] Varlet (J), Les Céréales D'Algérie, p26.
[2] Ibid, p27.
[3] R, « La Question des Céréales devant la Chambre de Commerce de Bougie », L'écho de Bougie , 1er Année, N°82, Bougie, Dimanche 10 Décembre 1905, p01.

ثالثا: مظالم شركات القرض الفلاحي الاستعماري

أدركت المجتمعات المتطورة إلى أن المستقبل للتجمع والتعاون والتضامن لتلافي المشاكل الاجتماعية والاقتصاديةبين السكان، وبالتالي فالجزائر في نظر الاستعمار بلد جديد، ومجتمع فتي تتزايد نشاطات سكانه يوما بعد يوم، وخاصة في مجال الزراعة، مما استوجب إنشاء مجموعة من الشركات التعاونية في كل من العاصمة، ووهران، وقسنطينة في الفترة الممتدة بين 1874 و 1883، وذلك للدفاع عن المصالح الزراعية للمستوطنة الجديدة[1]، ولكن هذه الشركات كانت عبارة عن تجارب فردية، و لم يكن لها الإطار القانوني الذي ينظم عملها في الجزائر، مما جعل الإدارة الاستعمارية تُقنن عملها بموجب قانون 14 أفريل 1893.

1 - الشركات الأهلية للاحتياط :

كانت الشركات الأهلية للاحتياط تعمل في الجزائر بمبادرة فردية من بعض الشخصيات العسكرية كالنقيب لاباسي، والجنرال ليبرت، ثم وسعت نشاطها في بعض بلديات الجزائر في عهد الحاكم العام تيرمان، لكن لم يكن لها الإطار القانوني المنظم لعملها إلى غاية الموافقة على قانون 1893//04/14.

أ-تعريف الشركات الأهلية للاحتياط:

هي مؤسسات ذات منفعة عامة حسب المادة الأولى من المشروع التمهيدي لقانون 14-04-1893[2]، كانت تعمل بصفة مؤقتة لأن كل القرارات تصدر من طرف الحكام العامين عملاً بالقوانين الموجودة في تلك الفترة[3]، وقد جاءت هذه الشركات على أنقاض العديد من التجارب الفاشلة[4] التي تم استحداثها من قبل

[1] Marcel (Calvelli), Emile (Andre), Etat de la Propriété Rurale en Algérie, Imprimerie Victor Heintz, Alger, 1935, p101.

[2] Berseville , Rapport sur Les opérations des Sociétés Indigènes de Prévoyance, de Secours et de Prêts Mutuels Des Communes De L'Algerie pendant l'exercice,1895-1896, Giralt, Imprimeur du Gouvernement Général, Rue des Colons, 47, Alger, 1897, p39.

-يمكن الإطلاع أيضا على قانون 14 أفريل 1893 في:

- Bulltin Officiel du Gouvernement Général,T xxxIII^{e},33ème Année,Imprimerie Piere Fontana,Alger,1893.

[3] Lecoq (Joseph), op-cit, p75.

[4] قبل الغزو الفرنسي كان المزارعون يضعون حبوبهم في المطامير (حفر تحت الأرض)، مما جعل القوات العسكرية الفرنسية تستولي عليها بعد اكتشافها خلال مواجهتها للمقاومة، وهو ما أدى إلى اختفاء هذه المخازن في المناطق التي تم احتلالها. ينظر:

Rédacteurs enChefs,« Les Sociétés Indigènes de Prévoyance En Algérie », **L'impartial**, 19ème Année , N°931, 19/07/1908.

كمشاريع النقيب لاباسي (Lapasset) [1]، ومشاريع الجنرال ليبرت(Liébert) ، إلا أن هذه الشركات ماهي إلا أداة من أدوات السيطرة الاستعمارية للتأثير على الاقتصاد الجزائري تحت قناع تهيئة وتطوير القطاع الزراعي الريفي، وتحسين ظروف معيشة الفلاحين، وقد ظهرت بشكل رسمي بعد مصادقة الرئيس الفرنسي كارنو (Carnot)[2] في 14-04-1893 [3] بعد الدراسة والموافقة عليه من مجلسي النواب والشيوخ.

ب- دوافع المشروع:

إنّ الشّركات الأهلية للاحتياط التي كانت تعمل بصفة مؤقتة منذ قرابة العشرين سنة تمثل تحولاً هاماً في المخازن القديمة، ولها دور مزدوج كمؤسسة قرضية، وشركة تعاونية للمساعدة، وحسب التقرير الخاص بالوضعية العامة لعمل هذه الشركات لسنتي 1895-1896 أن القصد من وراء تأسيسها هو إرضاء المساهمين القاطنين في البلديات المختلطة، وليس تحقيق أرباح، وذلك من خلال تقديم قروض عينية أو نقدية ذات فوائد متواضعة في حالة الضائقة المالية. كما أن الغرض من تأسيسها دائما حسب التقرير هو تقديم مساعدات لتفادي الكوارث التي وقعت في السابق، وخاصة مجاعة 1867-1868، كما أنها تعمل على تفادي القروض المرتفعة الجماعية أو الخاصة، وستضمن من الناحية الاقتصادية النمو المعتدل دون الثراء العام[4].

وستعمل في النهاية من الناحية السياسية على تحقيق الهدوء في أوساط "الأهالي"، كما ستحافظ على المكانة الاقتصادية لرؤساء العائلات الكبيرة، وحسب التقرير دائما يكتسي هذا المشروع أهمية كبيرة في الحفاظ

---

[1] ولد لاباسي(Lapasset) بجزيرة سان مارتان، أصبح نقيب في أكاديمية سان سير، جاء إلى الجزائر سنة 1840، ساهم في عمليات الغزو، أين شارك في معركة جبل موزاية سنة 1841، وفي بعثات التموين بمليانة، وأيضا في سهول الشلف، شارك كذلك في الحرب ضد الأمير عبد القادر سنة 1844 تحت قيادة بيجو، وفي تلك الفترة تعلم اللغة العربية، عين كقائد لمكتب عرب تنس في 24-04-1846 بعد مقتل النقيب بياتريكس(Béatrix) كلف بتسيير المستوطنة التي أنشاها بالقرب من أورليونفيل(Orléans ville)، وهي المقاطعة التي أصبح قائدا لمكتب العرب المتواجد بها، وفي 05-03-1851 أصبح رئيس سرية، بعدها عين مدير جهوي للعلاقات مع العرب لإقليم الجزائر العاصمة في 21-01-1853، وفي 05-08-1854 عين قائدا لدائرة فليب فيل(Filipe ville)، ثم أصبح قائدا لمقاطعة سيدي بلعباس في 01-02-1860، بعدها نقل إلى مقاطعة مستغانم في 06-09-1861، بعدها غادر الجزائر حيث التحق بالجيش للدفاع عن مدينة ماتز، ثم استلم قيادة الكتيبة الثالثة للمدفعية في الجيش الإفريقي، شارك في الحملة العسكرية على منطقة القبائل، رقي إلى رتبة جنرال، وتوفي في مدينة تولوز في 16-09-1875.

ينظر:

- Faucon (Narssice), Le Livre D'or De L'Algérie, Histoire Politique, Militaire, Administrative, événements et fait principaux, biographie des Hommes Ayant Marqué dans L'armée, Les sciences, Les Lettres, de 1830-1889, T 1er , Biographiée, Challamel Et Cie, Editeurs, Librairie Algérienne et Coloniale, Paris, 1889, P 332.

[2] ماري فرانسوا سادي كارنو (Marie François Sadi Carnot) 1837 ــ 1894سياسي فرنسي، وهو الرئيس الرابع للجمهورية الفرنسية الثالثة من عام 1887 وحتى اغتياله عام1894.

[3] Berseville, (S.I.P), 1895-1896, p96.

[4] Ibid, P P39-40.

على المستعمرة، واستند معدوه على الأرقام المقدمة حول عمل (ش.أ.إ) بين 1886-1889 للتأكيد على ضرورة إعطائها الصفة القانونية للعمل في الجزائر.[1]

وعلى هذا الأساس تم تقديم مشروع القانون إلى غرفة النواب لدراسته بتاريخ: 06-05-1890 من طرف الحكومة برئاسة رئيس الجمهورية كارنو(Carnot)، وباقتراح من السادة: كونستون(Constans) وزير الداخلية الفرنسي، ودوفال(Develle) وزير الفلاحة، وروفيي(Rouvier) وزير المالية.[2] وهذا بعد تأكيد الحاكم العام ترمان على أهميتها من خلال الدراسة التي قدمها إلى الحكومة في باريس، بتأييد كل من وزيري الداخلية والمالية، كما دعم النائب شارل بورلي(Charles Bourlier) السلطات الفرنسية في باريس بتقرير شامل وموثق وقدمت نسخة منه إلى مجلس النواب باسم اللجنة المكلفة بدراسة مشروع القانون[3]. وقد صادق مجلس النواب على القانون بتاريخ 18-06-1892، وهو ماجعل الحكومة تضعه على مكتب مجلس الشيوخ في 23-06-1892، وفي 16-02-1893 سيناتور مقاطعة قسنطينة جورج لوزيو(Georges Lesueur) قدم تقريرا إلى مجلس الشيوخ يؤكد فيه على ضرورة الاعتراف ب(ش.أ.إ) كمؤسسات ذات منفعة عامة[4]. وفي 02-03-1893 دخل المشروع المرحلة الأخيرة قبل المصادقة عليه من خلال مناقشته في مجلس الشيوخ، الذي صادق عليه، وأعلن في النهاية اعترافه بذلك الأمر وفق قانون 14-04-1893[5].

وبمقتضى قانون 14-04-1893 اكتسبت(ش.أ.إ) وضعها القانوني والتنظيمي الموحد في المقاطعات الجزائرية(وهران، الجزائر، قسنطينة) [6]، وأكسبها قانون 07-12-1894 إطارا قانونيا كمنشآت للاحتياط وتقديم المساعدة، وقد حرص المنشور الصادر في: 29-01-1895 أن يعطي توضيحا

[1] Berseville, (S.I.P), 1895-1896, p41.
[2] Ibid., P39.
[3] Lecoq, op-cit, pp75-76.
[4] ذكر لوزيو في تقريره حول هذا المشروع نقطتين هامتين :
- الأولى تتعلق بمنع (ش.أ.إ) أن تشترك فيما بينها.
- الثانية تتعلق برئاسة مجلس الإدارة في بداية الأمر ذكر في المادة الثالثة بأن مهام رئاسة مجلس الإدارة تكون من صلاحيات رئيس البلدية أو الإداري بشكل إلزامي، وفي الصياغة الجديدة للقانون رئيس البلدية يكون غير ملزم بإدارة الشركة، وبالتالي تعود جميع الصلاحيات إلى الأعضاء المنتخبين بالتنسيق مع رئيس البلدية، والمقصود هنا الأعضاء الأوروبيين. ينظر:
Rédacteurs en Chefs,« Prévoyance Mutualité », **La Gazette Algérienne**, 9eme Année, N°20, 11/03/1893.
[5] Lecoq, p76.
[6] آندري بيرنيان وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: رابح اسطنبولي ومنصف عاشور، د.م.ج، الجزائر، 1984، ص 368.

للقانون الصادر سنة 1893 بالتأكيد على ضرورة أن تودع المساهمات عينا باعتبارها أكثر نفعا "للأهالي" من الأموال، وبالتالي ضرورة تقديم القروض في شكل كميات من الحبوب[1].

ج-التجارب التي سبقتها :

قبل تأسييس الشركات الأهلية للإحتياط،وتقنين عملها في جل بلديات الجزائر، وخاصة البلديات المختلطةكانت هناك بعض التجارب الفردية مهدت لتقنين عمل هذه المؤسسة القرضية الجديدة منها:

ج-1-مخازن الاحتياط للنقيب لاباسي:

كان للاباسي نزعة للسيطرة على الأرض أين كان يأسف لعدم تفكيره في البداية العيش كفلاح له ملكية، إلى حد تمنيه إلى أن يصبح فلاحاً كبيراً، وليس عسكرياً، و لم يكن سعيداً على حد قوله إلا في مزرعته التي استولى عليها بعد مجيئه إلى الجزائر، حيث كتب يقول:« أحب كثيرا الأشجار، أعرف تقريبا كل أشجاري، أتوقف لمدة خمسة دقائق أمام كل واحدة منها، غرستهم وأعرف مشاكلهم، أمام كل واحدة منها أمر وأمر، وأحسب نموهم منذ الزيارة الفارطة...»[2]. وبالتالي فنحن أمام شخصية تسلطية محبة للتملك ومصادرة أراضي الجزائريين، فلذلك كانت له مشاريع في هذا الصدد الهدف من ورائها بناء إمبراطورية استعمارية أساسها الأرض والزراعة الجزائرية. لذلك شرع في تنفيذ سياسته بعد مجيئه إلى الجزائر، حيث عمل على تغيير الطرق الفلاحية باستخدام المكاتب العربية، خاصة وأنه كان يقدم نفسه اشتراكياً يعمل على تنفيذ سياسة إجتماعية يستفيد منها الجميع مستوطنون، و "أهالي"[3].

غير أن واقع الحال يثبت عكس ذلك فقد فكر بحل مشكلة المستعمرة العربية بإنشاء قرية استيطانية، فاستعان بالنجارين، والبنّائين، والعمال اليدويين، وبدأوا في البداية باستخدام الوسائل المتاحة لهم في البلد، وأنشأوا مايشبه الأكواخ التي استبدلت بمساكن ملائمة فيما بعد، ومنحت لهم أراضي، وأبقاراً، وبعض القطعان من الماشية، وآليات فلاحيه وحبوب، كما تم توظيف النساء في الأعمال الزراعية، والخياطة، وأنشأت دار للأطفال، وعند بلوغهم سنا معينة يشتغلون في الفلاحة، والأعمال اليدوية أو الرعي، كما تم بناء إسطبل عام للحيوانات، وزريبة للمواشي وعيادة لمعالجة المرضى. وهذا كله من أجل تثبيت المستوطنين الجدد في

[1]Ageron (Ch-R), Les Algériens Musulmans et la France (1871-1919), T02, presses universitaires de France, 108, Boulevard Saint-germain, Paris, France, 1968, p 861.
[2]YACONO (Xavier), Les Bureaux Arabas et L'Evolution Des Genres De Vie Indigènes Dans L'ouest Du Tell Algérois (Dahra, Chélif, Ouarsenis, Sersou), Edition Larose, Paris, 1953, p134.
[3] Ibid, P135.

الجزائر، وتحفيز البقية للمجيء إليها، والاستقرار فيها على حساب" الأهالي"، ومن هنا تم إنشاء قرية مونتونوت(Montenotte) في جنوب تنس سنة 1849، وقد استحسن المستوطنون هذا المشروع[1].

بعد إنجاز هذه القرية، وباعتباره عسكري بدأ يفكر في كيفية السيطرة على أرزاق الجزائريين، فقرر اعتماد مشروع عرف بإسمه للسيطرة على مخازن"الأهالي".

يقول النقيب لاباسي :« كل عام في فترة الحرث فقراء القبائل يأتون ويلحون، ويتوسلون لاقتراض البذور، وفي أغلب الأحيان الإدارة لا تستجيب لطلبهم، وفي الفترة الأخيرة السلطة الفرنسية "المعروفة بعدالتها وتأثيرها" أقنعت ميسوري الحال من المزارعين بإقراض المحتاجين من"الأهالي" لكن عند حدوث سنة جفاف أو قحط يصبح كل من الغني والفقير في حاجة ماسة إلى المؤونة، مما يضطرهم اللجوء إلى مخازنهم لإخراج ما في باطنها، وأكل جذور النباتات، وأرجل البقر، وكل مايوجد في باطن الأرض مما تسبب لهم بعض الأمراض، ونظرا لهذين الأمرين الضروريين:

1 - إقراض البذور للفقراء.

2 - التموين لسنوات الحاجة.

بحثنا عن الوسائل التي تمكننا من التصدي – كما هو الحال في فرنسا- إلى إنشاء مخازن إحتياط للأهالي...»[2].

يدعي النقيب لاباسي عدم أخذ "الأهالي" الحيطة والتحسب للظروف الصعبة، ويدعمه في ذلك بورديو بقوله: "إعمل كما لو أنك تعيش للأبد، وتصرف كما لو كنت تموت في هذه اللحظة، وهو المثل الذي له جانب من التناقض في نظره لأنه يمجد الاحتياط من جهة، والخضوع للأجل من جهة أخرى ..." [3]، فلو كان الأمر كذلك فلماذا وجدت تلك المخازن قبل مجيء هؤلاء المنظرين بل حتى قبل الوجود الاستعماري؟ ومن أوصل الجزائريين إلى هذه الوضعية المزرية وحالة البؤس؟

أليست السياسة الاستعمارية القائمة على القمع والنهب والاستغلال، ثم ما الهدف من وراء تركيزه على هذه المخازن؟

[1]YACONO (Xavier), Les Bureaux Arabas et L'Evolution Des Genres De Vie Indigènes Dans L'ouest Du Tell Algérois (Dahra, Chélif, Ouarsenis, Sersou), P135.

[2] Lecoq, op-cit, P38.

[3] Bourdieu (Pierre), « La Société Traditionelle, Attitude à L'égard du Temps et Conduite Economique », Sociologie des Travail, 5ème Année, N°01, Janvier – Mars, France, 1963, p27.

ج-2- أهداف إنشائها:

لقد ركز لاباسي على إنشاء مخازن تتواجد ضمن المجال الدفاعي للمدن أو المراكز الفرنسية التي تدير شؤون القبائل والتي يسيرها القياد كما هو الحال في المستوطنة التي أنشأها، تحت مراقبة ضباط المكاتب العربية، كل قبيلة مكلفة ببناء مخازنها، وهو ماكان معمولاً به أيضاً في الصحراء والمناطق السهبية، أين السكان يقومون بحفر مطاميرهم[1] تحسبا لسنوات الجفاف، ولكي تمون هذه المخازن إستبدلت الاشتراكات التطوعية بضريبة على كل مساحة مزروعة من طرف"الأهالي"تقدر ب 25 كلغ من القمح أو 50 كلغ من الشعير قابلة للزيادة أو النقصان حسب السنة أو نوعية المحصول كما يمكن إلغاؤها في حالة الجفاف[2]. يتضح من خلال هذه الضريبة أن هذه المخازن جاءت لخدمة الاقتصاد الفرنسي، والسياسة التوسعية الاستيطانية، فلو كانت في صالح "الأهالي" لما فرضت هذه الضريبة، ولَتمّ الإبقاء على هذه المخازن في أماكن إقامتهم، مع تطويرها ليستفيد منها جميع"الأهالي"دون الحاجة إلى فرض ضرائب.

وفيما يخص نسبة الفائدة على القرض فكانت كالآتي:

على كل قنطار من الشعير أو القمح يتم إرجاعه بزيادة نصف قنطار، وتفسر الإدارة الاستعمارية هذه الزيادة بأنها ليست ربا، وتستدل على ذلك بأن المقرض العادي الذي يقرض البذور للفلاح مع بداية كل موسم فلاحي يشترط أن يتقاسم المحصول مع المقترض[3] .

غير أن الشيء الذي غاب عن لاباسي أو أراد من خلاله التحايل على الفلاحين، ماهو الحال إذا افترضنا أن السنة الزراعية جاءت سيئة؟ هل يتم إعادة القرض بالفائدة المتفق عليها؟ خاصة وأن المقرض العادي يتفق مع المقترض على أن العملية مشتركة في حالة الربح والخسارة باستثناء المرابين من اليهود، وفي هذه الحالة لاتكون المعاملات ربوية، غير أن في مشروع لاباسي المقترض يقوم برد القرض والفائدة في الحالتين معا.

ج-3-نتائج عملها:

عملية إقراض البذور كانت تتم تحت إشراف لجان إستشارية، وفي حالة المحصول العادي الحبوب لا تمنح إلا للزرع، وفي حالة الجفاف تمنح مساعدات للعائلات الأكثر تضرراً.

[1] المطمورة حفرة تحت الأرض تخبأ فيها الحبوب لوقت الحاجة.

[2] Lecoq, op-cit, pp38-39.

[3] Ibid, p39.

حاول لاباسي من خلال مشروعه مخازن الاحتياط وضع يده على محصول "الأهالي" وذلك لاستغلاله في تموين الجيش في حالة اندلاع حرب أوروبية، وبالتالي وضع حاجز قوي يستخدم في حالة الحرب، كما أن القبيلة التي ترفض الولاء للسلطات الاستعمارية تصادر مخازنها لحساب الدولة، وبالتالي يصبح الفلاح الجزائري مجبر على الخضوع لهذا الوضع. إضافة إلى ذلك فهذه المخازن تصبح مصدرا لتموين وحدات الجيش في حالة اندلاع ثورة مسلحة ضد الاحتلال، خاصة أنه في هذه الظروف تصبح عملية التموين صعبة جدا إن لم تكن مستحيلة، وعليه تصبح هذه المخازن من أعظم مصادر التموين[1].

إن سياسة استغلال"الأهالي" ونهب محاصيلهم، ولد تذمرا كبيرا لدى المساهمين على قلتهم بعد اكتشافهم أهداف الإدارة الاستعمارية من وراء إنشاء هذه المخازن، وهو ما أدى بهم إلى العزوف على تقديم المساهمات[2]، مما أثار مخاوف زوال هذه المخازن والعودة إلى المخازن القديمة التي تساهم في تموين المقاومة المسلحة، وقد وصل بالفلاحين الجزائريين إلى رفضها لأنها في النهاية عبارة عن ممارسة الغرض منها تحويل جزء من الهبات، والصدقات المقدمة للزوايا،ورؤساء الزوايا الدينية، ومع بداية 1852 اختفى هذا النوع من المخازن[3].

د-الجنرال ليبرت وإحياء مشروع لاباسي:

إن محاولة الاستعمار الإبقاء على المستوى المعيشي للفلاحين الجزائريين في أدنى مستوياته، وذلك بإضعاف التشكيلة الاجتماعية لهم، وخلخلتها، باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير تبقي الفلاح الجزائري في مستوى معين من الفقر والبؤس، ومواجهة الأخطار السياسية الناتجة عن انتشار الفكر الاشتراكي في وجه الرأسمالية المتبناة من طرف المستوطنين.

عمدت الإدارة الاستعمارية في الجزائر على تثبيت الفلاحين في الأراضي التي لم تتم مصادرتها، أو المرحلون إليها من أجل ضمان توزيع المنتوج الاجتماعي بحيث يكون ملائماً للمستوطنين، فاهتزاز المكانة الاجتماعية"للأهالي"واندثارها سينتج عنها أخطار وأزمات على الحياة الاقتصادية، والاجتماعية للمهجرين الجدد إلى الجزائر، وبالتالي تأثر المستوطنة[4].

[1] Lecoq, op-cit, P P 40-41.
[2] Ibid, P42.
[3] Henni (Ahmed), La Colonisation Agraire et Le Sous-développement en Algérie, P110.
[4] Ibid, p109.

حاول الجنرال ليبرت[1] إعادة بعث مشروع لاباسي، واستغل مجاعة 1867-1869 التي حصدت قرابة نصف مليون جزائري كضحية للبؤس، والمرض، والجفاف[2].

الجنرال ليبرت قائد ناحية مليانة، قام بإنشاء شركات القرض والمساعدة التعاونية[3]، وقد قام بإعداد قوانين منظمة لعمل هذه الشركات في مقاطعة مليانة، وشرشال، وثنية الحد، وقد سارع في تطبيق مشروعه من دون أي ترخيص رسمي من الحاكم العام بداية من15-08-1867، وقد بدأت هذه الهيئات نشاطها بشكل رسمي في 31-08-1869 بعد موافقة الحاكم العام المارشال ماكماهون.

الشركة مكونة من أعضاء جزائريين يشاركون بمبلغ قدره 1 فرنك أي مايعادل 6 كلغ من الشعير[4]، القروض العينية لا يمكن أن تتعدى 5 صاع من الشعير أو 3 صاع من القمح، أما القروض النقدية فلا تتعدى 250 فرنك[5]، الشركات لا تعني إلا عدد قليل من الفلاحين، تكلف **الجـمْاعة** من كل قبيلة بجمع الاشتراكات، وطلبات القروض، والفصل فيها. هذا النوع من المعاملات يقوي شوكة أعيان القبائل، وبالتالي إبقاء مظاهر السيادة والتعالي التي كانت موجودة قبل الاحتلال[6].القروض العينية تسدد بعد جني المحصول، أما النقدية فتسدد بعد 6 أشهر كحد أدنى، وسنة كحد أقصى، أما نسبة الفائدة فتقدر ب5% بالنسبة للقروض النقدية أما العينية فقرْوي[7] لكل صاع من القمح أو الشعير.

---

[1] ولد الجنرال ليبرت(Liébert) في 17-07-1810، تطوع في الجيش الفرنسي في 13-03-1831، قدم إلى الجزائر العاصمة في 12-09-1833 كرقيب مكلف بالمئونة، إنضم إلى الكتيبة الثالثة للمدفعية الخفيفة بعد تشكيلها سنة 1834 في متيجة، رقي إلى رتبة رقيب أول في 1835، ثم إلى رتبة مساعد 1837، ثم ملازم سنة 1838. أشرف على أعمال طرق الساحل وشارك في حصار مدينة مليانة سنة 1841، رقي إلى رتبة ملازم أول في الكتيبة الثالثة للمدفعية الخفيفة لإفريقيا، رقي إلى رتبة مقدم سنة 1853، ثم إلى عقيد في مقاطعة قسنطينة في 25-07-1864، وأصبح قائدا أعلى للفيلق الشرفي للمتطوعين الأجانب. وتولى إدارة مليانة بين 1866-1870، ثم ارتقى إلى رتبة جنرال في 26-03-1870، سجن بعد معركة سيدان في سبتمبر 1870، وفي 1873 أصبح قائدا للفرقة العسكرية بقسنطينة شارك في القضاء على مقاومة بوشوشة في الجنوب الشرقي للجزائر.

ينظر: -Foucon (Narcisse), Le Livre D'or De L'Algérie, Histoire Politique, Militaire, Administrative, événements et fait principaux, biographie des Hommes Ayant Marqué dans L'armée, Les Sciences, Les Lettres, de 1830-1889, pp361-394.

[2] Soualeh (Mohammed), La Société Indigène de L'Afrique Du Nord (Algérie, Tunisie, Maroc, Sahara), 3ème Partie, Vers L'avenir- L'action De La France et L'evolution Des Indigènes, La Typo-Litho & Jules Carbonel Éditeurs, Alger, p356.

[3] Mirante (Jean), La France et Les Œuvres Indigènes Algérie, P27.

[4] Henni(Ahmed), op-cit, P110.

[5] Lecoq, op-cit, P45.

[6] Henni(Ahmed), op-cit, P110.

[7] القرْوي يعادل 13 كلغ من القمح أو الشعير.

عمل هذه الشركات لم يتطور بسبب اندلاع الحرب الفرنسية البروسية سنة 1870[1]، وكذا مقاومة محمد المقراني في الشرق الجزائري، وأيضا لعدم تقبل الجزء الأكبر من الفلاحين الجزائريين لها خاصة وأن السلطة الاستعمارية حاولت الاقتباس من التعاملات التقليدية الموجودة في فرنسا من أجل توجيه ومراقبة الأهالي من الفلاحين، وأيضا توظيفها لفائدتها.

وبالتالي استغلال كل سياسة اقتصادية واجتماعية تجاه الفلاحين لصالحها[2].

عادت هذه الشركات إلى النشاط سنة 1874، وأعطيت تعليمات إلى السلطة العسكرية بإنشاء مؤسسات جديدة حيث أنشئت واحدة في بوغاري (Boughari) سنة 1874، وأخرى في المدية سنة 1875، وفي أورليونفيل (Orliansville) التابعة لفرع العاصمة سنة 1876. غير أن هذه الشركات لم تلعب الدور المنوط بها، ويبرر المدافعون عنها أن جزءاً كبيراً من القادة العسكريين لم يقوموا بتفعيلها[3]، إلاأن السبب الرئيسي يعود إلى السياسة الخفية للإدارة الاستعمارية التي تعمل على تأطير الفلاحين سياسيا، ومراقبة مصادرهم، وغلق المنافذ إلى مجالات التكوين، والتوزيع غير العادل للثروة، وأخيرا المحافظة وتوزيع البؤس عليهم حتى يبقى مستواهم متدنياً، ويصبح مجهودهم العملي قابلاً للبيع بثمن زهيد، وبالتالي لايكلفهم الكثير[4].

ه- إعادة هيكلة مشروع ليبرت:

نظراً للفشل الذريع لهذه الشركات قام ترمان (Tirman)[5] بعد تعيينه حاكم عام على الجزائر سنة 1881 بمحاولة جديدة لتطويرها، وتنظيمها، أين وضع كل سلطاته لتوسيعها خدمة للمصالح الاستعمارية في المستوطنة.

---

[1] حرب جرت بين بروسيا بقيادة بسمارك، وفرنسا بقيادة الإمبراطور نابليون الثالث سنة 1870 انتهت بانتصار بروسيا بعد معركة سيدان في سبتمبر 1870 وأسر الإمبراطور نابليون الثالث، مما أدى إلى تحقيق الوحدة الألمانية، وتغيير النظام في فرنسا بتأسيس حكومة الدفاع الوطني لإنقاذ فرنسا، وكان لها تأثير على الجزائر من خلال تغيير النظام من عسكري إلى مدني وصدور مراسيم 24-10-1870 التي منحت ليهود الجزائر الجنسية الفرنسية.

[2] Henni, op-cit, p111.

[3] Lecoq, op-cit, p47.

[4] Henni, op-cit, p111.

[5] ترمان(Tirman) دكتور في الحقوق ولد في ميزيار أرادون(Mézières Ardennes) في 29-07-1837 عين كمستشار بمقاطعة ميزيار، ثم ثم أمين عام عليها سنة 1870، ثم كلف من قبل حكومة الدفاع الوطني لإدارة المحافظة. شارك في صد الهجوم البروسي خلال حرب 1870، فر إلى بلجيكا بعد دخول القوات البروسية إلى المقاطعة. بعد انتخابات المجلس الوطني وبإجماع من النواب عينه رئيس الجمهورية الفرنسية تيار(Thiers) كمحافظ، وفي 1873 عينه الوزير بروغلي(Broglie) كمحافظ على بوي دودوم(Puy-de-Dôme)، ثم استدعي إلى مقاطعة بوش دي رون(Bouches-du-Rhône). و في ديسمبر 1877 أصبح مستشارا للدولة، ثم عهد إليه قومبيطا(Gambetta) الحكومة العامة في الجزائر في 26-11-1881، أين مكث في منصبه لمدة ثماني سنوات، عرف بدعمه للمستوطنين، والقسوة مع الأهالي، وكان له دور في إنشاء الحالة المدنية، وإصدار قانون الأهالي. **ينظر:** - Foucon (Narcisse), op-cit, P P537-539.

ومن المعروف أن ترمان كان له دور في إرساء دعائم النظام المدني في الجزائر القائم على إعطاء سلطات واسعة للمستوطنين على حساب"الأهالي" مع وضعه سياسة صارمة اتجاههم، لضمان الاستقرار التام.[1]

كما اهتم بالمحاصيل المادية للمستعمرة، وكان له جهود معتبرة في دعم المستوطنين من خلال إنشاء صندوق خاص بالمستعمرة لتموين عملية الاستيطان، والمشاريع الاستيطانية، والتي تخص الجالية الفرنسية في الجزائر فقط مايعرف(مشروع الخمسين مليون فرنك)، وانتهج نظام نقل الملكية العقارية وضمها لأملاك الدولة، كما ساهم في إنشاء القرض الفلاحي لتطوير المستعمرة[2].

وعلى هذا الأساس قام بتعميم هذه الشركات في جميع البلديات المختلطة بموجب مراسلته المؤرخة في 29 ماي 1884، التي يؤكد فيها على ضرورة إنشاء شركات احتياط هدفها أخذ كمية من الحبوب ووضعها في المخازن من أجل استغلالها في السنوات العجاف. والقدرة على تحويل جزء من هذه الاشتراكات إلى أموال قابلة للاستعمال تودع في صناديق خاصة من محاصيل المشاركين في جميع البلديات المختلطة[3]. وقد وصل عدد هذه الشركات الاحتياطية إلى غاية 31-12-1886 نحو 44 شركة، ثم ارتفعت إلى 61 شركة سنة 1889، أما عدد المساهمين فقدر ب60293 سنة 1886، ثم ارتفع إلى 133520 سنة 1889، أما رأس مالها فقد بلغ 1698322 فرنك في نهاية 1888، ثم إلى 3129168 فرنك سنة 1889[4]. إلا أن هذه الشركات لم تكن لها فعالية في مساعدة ودعم الفلاحين الجزائريين البسطاء مادام الهدف من ورائها خدمة المستوطن، ودعم وتطوير المستوطنة، وامتناع الفئة الغالبة منهم على تقديم مساهماتهم بسبب الفائدة الربوية المفروضة على القروض، وهو ماصرح به الإداري المدني فارني بقوله:«من أخطر الاعتبارات أن تترك لهذه الشركات طابع الهيئة الخيرية المستمدة من الدين الإسلامي، القرآن يحرم القرض الربوي، هذا الاعتراض وجه إلينا من طرف أعيان قبيلة الشْرِيعة لأولاد سيدي دحو، حيث أبدوا ريبتهم الكبيرة التي منعتهم من الانخراط في مجلس الفرع، فكان ردنا أن الشَريعة الإسلامية تمنع استغلال المسلم لأخيه المسلم، إلا أنها تعتبر الصدقة من الأعمال المحببة، وأضفنا رؤوس أموال شركاتنا ليست ملكا لأحد منكم، الأرباح التي تجنيها ليست لأحد منكم كذلك، وإنما للفقراء من الناس الذين هم في حالة عسر، والتي قوانينكم تأمركم بمساعدتهم، أنظروا كم أن الفائدة ضئيلة جدا مقارنة بالفائدة التي يأخذها منكم اليهود، هذه الفائدة إنما موجهة لتغطية مصاريف الإدارة، أما الباقي فيوجه إلى

[1] Foucon (Narcisse), op-cit, P P538-539.
[2] Ibid., pp538-539.
[3] Mirante (Jean), op-cit, P27.
[4] Berseville, (S.I.P), 1895-1896, P41.

المساكين، إذ يمكنكم اعتبار هذه الفائدة التي تتركونها للشركة كشكل من أشكال الزكاة، أو كصدقة يقتطعها الرسول من أموالكم، ومن هنا جاءت فكرة نسبة الفائدة...»[1].

و- تشكيلة الشركات الأهلية للإحتياط:

جاء في الباب الثاني من المشروع التمهيدي المقدم إلى غرفة النواب في: 06-05-1890 «إن تنظيم هذه الشركات يعتمد أساسا على تنظيم البلديات المختلطة الشركة تقسم إلى عدة فروع التي تتشكل منها البلدية المختلطة (عروش، دواوير...) كل فرع من هذه الفروع له مجلس من المساهمين يرأسه ممثل "الأهالي"، يتشكل من ثمانية أعضاء على الأقل المماثل "**جْـمَّاعة الدوار**"[2] والموضح في المادة الخامسة من الأمرية في 20-05-1868. قرار تعيين الأعضاء يكون باقتراح من الإداري، وهو بيد عامل العمالة أو ب في الدوائر الكبيرة للعمالة، أما الدوائر الصغيرة فتكون من مهام رؤسائها، ولتفادي أي نوع من الفوضى-في غياب الحق الانتخابي "للأهالي"- فيتم تفويض تعيين أعضاء مجلس المساهمين للموظفين الإداريين.

يشكل مجلس إدارة (ش.أ.إ) في مقر البلدية المختلطة تحت رئاسة الإداري بحضور أمين عام البلدية المختلطة، الأمين، نواب الأهالي للفروع البلدية، أعضاء المجلس، قابض المساهمات بصفته قابض بلدي، أمين المال، الرؤساء، الأعضاء، أمناء المجالس الإدارية ومجالس فرعية، نشاطاتهم مجانية ماعدا أمناء المال فيخصص لهم راتب»[3].

تم اعتماد هذا الباب في قانون 14-04-1893 مع بعض التغيرات الطفيفة فيما يخص تشكيلة (ش.أ.إ) حيث أقرت المادة الثالثة من القانون أن كل شركة تسير من قبل مجلس مشكل من أعضاء من "الأهالي" عددهم يوافق عدد الفروع (عضو من كل فرع) ولا يكون بأي حال من الأحوال أقل من ستة أعضاء، رئيس المجلس يعينه حاكم العمالة بعد اقتراح قائمة من ثلاثة أعضاء مقدمة من المجلس البلدي للبلدية ذات الصلاحيات الكاملة، ومن اللجنة البلدية بالنسبة للبلدية المختلطة، ولحاكم العمالة صلاحية عزله، ومهام أمين المال من

---

[1] Lecoq, op-cit, P P 71-72.

[2] كل دوار يوجد فيه مجلس **الجْماعات** لمناقشة جميع القضايا المتعلقة بالفلاحة التي تهم الدوار، والتي لها علاقة بالشركة، هذا النوع من المجلس يرأسه نائب "الأهالي"، فيما إذا كانت هناك قضية ذات منفعة عامة لها صلة بالشركة، تتم مناقشتها من طرف مجلس الشركة المشكل من نائب "الأهالي"، والإداري كرئيس،وباقي الاعضاء هذا المجلس ينعقد عادة في نهاية كل موسم فلاحي من أجل مراجعة الحسابات، واتخاذ الإجراءات المناسبة لوضعية الموسم الفلاحي القادم، لكن تبقى كل الإجراءات التي يتخذها المجلس تصب في مصلحة الإدارة الاستعمارية والمستوطنين، مادام أعضاء مجلس **الجْماعة** معينين من طرفها . ينظر:

De Samie (Emile), « Société Indigène de Prévoyance», L'indépendant de Mascara, 9ème Année, N°838, 26/06/1892, p 1.

[3] Berseville, (S.I.P), 1895-1896, P P 43-44.

صلاحيات قابض البلدية، وعلى مستوى فروع الشركة التمثيل يكون من طرف "**الجْمَاعة**" وكل المهام الإدارية مجانية ماعدا أمين المال، وأمين المجلس الإداري أو ممثل "**الجْمَاعة**" والحسومات والمنح يحددها الحاكم العام باقتراح من حكام العمالات أو المقاطعات أو القادة العسكريين[1].

ومن هنا يتبين أن أعضاء اللجنة المسيرة لهذه الشركات طبيعتها استعمارية مادام مجلسها الإداري يعين من طرف حاكم العمالة من ثلاثة أعضاء تقدمها اللجنة التابعة للبلدية المختلطة، ومنهم الحاكم الإداري، وهؤلاء الثلاثة يعينون رئيسا من بينهم وغالبا ما يكون الحاكم الإداري الذي أصبح رئيسا رسميا لها بعد صدور مرسوم 1938. وبالتالي يصعب التحكم ومراقبة أعمالها وطبيعة المستفيدين منها، كما أن أمين المال والأمين يتلقون في الغالب منحة من تسيير (ش.أ.إ) مما يجعل العديد منهم يتصرفون فيها وكأنها"ملكيات خاصة"بعيدة عن السلطة الإدارية، خاصة وأن المساهمين ليس لهم الحق في الاطلاع على التقارير المالية لأعمالها، ويتبين ذلك من التقارير حول نشاط هذه المؤسسات الذي يشير إلى المبالغة في التكاليف الإدارية[2].

ي- مصادرها المالية:

أموال (ش.أ.إ) تكون إما عينية أو نقدية، وللشركة صندوق خاص ومخازن هذه الأخيرة يجب أن تكون صالحة لتخزين الحبوب، وقريبة من المساهم[3]، لذلك استوجب استبدال المطامير بمخازن جديدة تكون مبنية بالاسمنت المسلح[4]، ويمكن لها امتلاك عقارات وتجهيزات، أو عتاد فلاحي، كما تقبل الهبات العينية أو النقدية من الخواص، وكذا إعانات من الدولة، ومن المقاطعات والبلديات، والشركات الفلاحية. وتوضع الأموال في صندوق الودائع[5]. وقد تدخلت الحكومة العامة وألحت على مديرية المالية، وإدارة صندوق الرهن والودائع للحصول على حسابات جارية لصالح (ش.أ.إ) سواء على مستوى الخزينة أو صندوق الرهن لدفع الأموال التي بحوزتها. وقد لقي هذا المقترح قبول من وزير المالية بشرط الاعتراف بهذه الشركات كمؤسسات ذات منفعة عامة[6].

---

[1] Estoublon(Robert) et Léfbure(Adolphe), Code de L'Algérie Annote, Recueil Chronologique Des Lois, Ordonnances, Décrets, Arrêtés, Circulaires…, Formant la Législation Algérienne avec les travaux Préparatoires Et L'indication De La Jurisprudence suivi D'une Table De Concordance, T1 1830-1895, Adolphe Jourdan, Libraire-éditeur, Alger, P960.

[2] Henni (Ahmed), op-cit, P P111-114.

[3] Berseville,(S.I.P), 1895-1896, P44.

[4] Soualeh(Mohammed), La Société Indigène de L'Afrique Du Nord (Algérie, Tunisie, Maroc, Sahara), P359.

[5] Berseville,, (S.I.P), 1895-1896, P94.

[6] Ibid., P41.

تتشكل (ش.أ.إ) بالانخراط الحر من"الأهالي"(مزارعون، خماسون، عمال فلاحيون...) والذين يلتزمون بدفع اشتراك سنوي نقدي أو عيني حسب رغبة المساهم، ومجمل هذه الاشتراكات تمثل الرأسمال الاجتماعي للشركة، ولا أحد من المساهمين يستطيع الحيازة على قسمة منه، والذي يعتبر ملك للشركة وليس للمساهمين[1].

هذا لايعني وضع رؤوس أموال معتبرة تحت تصرف الأهالي، الذين لايعرفون كيفية استغلالها- على رأي أصحاب فكرة إنشائها- والذين يتهمون"الأهالي"بالكسل وبالتالي لا يستطيعون مقاومة تلك " الإغراءات المالية"[2]. وهو مايؤكد أن إنشاء (ش.أ.إ) كان بغرض تأطير الفلاحين ومراقبتهم، وتوزيع الفقر والبؤس عليهم بشكل "عادل"، ويتجلى ذلك من خلال قائمة المشاركين التي تنجز انطلاقا من قوائم دافعي الضرائب، مما يستبعد غير الخاضعين للضريبة، وبهذا الشكل يلجأ"الأهالي"بشكل إجباري للعمل في المزارع الاستيطانية، والمصانع الفرنسية.

قائمة المقترضين يعدّها القايد بطلب من رئيس الشركة، ويقوم القايد بإعداد تقرير إيجابي أو سلبي على كل طلب، ويحيل هذه القائمة إلى الخزينة للتنفيذ إذا رأى أن عدد المقترضين لايفوق الإمكانيات المتوفرة. المشترك لا يتعامل إلا معه، ويمكن أن يلغي رأيه الايجابي على طلب قرض أو دفع منحة، وهو ما يوضح علاقة التبعية السياسية بين القايد والفلاح. أما الحصول على القرض فربما يأتي بعد جهد جهيد، وإذلال كبير، وهو مايعبر عنه ميشال لوني (Michel Launy) بقوله:« هذا الفلاح المتعجرف قاسي الرأس يستطيع أن ينتظر طويلا، قبل أن يتحصل على قرض للزرع، الفلاح الذي يتصرف بشكل سيئ أثناء الانتخابات سيجد نفسه مطالب حالا بمبلغ الاستدانة لـــ (ش.أ.إ) »[3].

يتبين أن هذه الشركات تشتغل بشكل لا ديمقراطي على جميع الأصعدة، فعلى مستوى الانخراط كل فلاح مسجل يجب عليه أن يشارك فيها، الريفيون الفقراء الذين لايملكون أراضي اعتبروا أن هذا الانخراط كنوع من الضغط الجبائي الإضافي، حيث يوضح مسيا (Maissiat) بقوله:« من المؤكد أن مال (ش.أ.إ) ينخفض في عدة مناطق إذا كانت الاشتراكات غير مصحوبة بإجراءات الجباية الضريبية»، إضافة إلى ذلك فالمساهمات النقدية محددة من طرف مجلس الإدارة بناءا على المحاصيل الزراعية فالسنوات جيدة المحصول هي مرادفة لضغوطات ضريبية إضافية على الفلاحين، أما بالنسبة للقروض فتخضع لشروط قاسية تؤدي إلى إقصاء الفقراء.

[1] Mirante(Jean), op-cit, P P27-28.
[2] Lecoq, op-cit, P72.
[3] Henni, op-cit, pp111-114.

يؤكد على ذلك ميسيا دائما:« هؤلاء الذين باستطاعتهم الاستفادة من ضمان قابل للتسديد ومعلوم، يستفيدون لوحدهم من القروض، نصل هكذا إلى هذا التناقض المتمثل في إنشاء صندوق جماعي ممول من قبل الكل، لكنه موجه لإرضاء وتلبية الحاجيات الأكثر يسراً، والفقراء مع أنهم مجبرين على المساهمة إلا أنهم مقصيون من الاستفادة من امتيازات (ش.أ.إ) » هذا يعني أنها ساهمت في تدعيم نظام نزع الملكية من الفلاحين من خلال وضع الأموال في يد كبار المالكين العقاريين، والأعيان، هذا النظام لوحظ بشكل واضح من قبل المراقبين لعمل هذه الشركات[1].

أما فيما يخص عملية تخزين الحبوب فتدعي الإدارة الاستعمارية أنها وجدت الطريقة المثلى لإعادة الاعتبار للتضامن والتكافل بين الجزائريين وتنظيمه على اعتبار أنه كان موجودا وبطرق عشوائية، ويذكر محمد صوالح أحد الكتاب المتأثرين بالسياسة الاستعمارية أن (ش.أ.إ)كانت موجودة قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر في شكل جمعيات أو هيئات خيرية، حيث كانوا يقومون بتخزين الحبوب (العشور)، وتوزيعها على المحتاجين خلال سنوات القحط، وهذه الجمعيات موجودة ومعهودة لدى الناس في بلد ذو مناخ متقلب، وشعب ليس متعوداً على الادخار[2]. غير أن هذا الكلام تعوزه الدقة باعتبار أن الفلاح الجزائري متمسك بتعاليم الشريعة الإسلامية ولا يتأخر في أداء العشور في وقتها، مصداقا لقوله تعالى: «**وَآتُوا حَقّه و يَوْمَ حِصَادِهِ** »[3]. كما أن العشور لا تخزن في المطامير، بل مازاد عن الحاجة بعد توزيع العشور يخزن ليوم الحاجة.

عملية تخزين الحبوب من الطرق التي اعتمدها المصريون والصينيون، والعرب، وبالتالي الادخار كان معروفا لدى الجزائريين، وهو مايؤكد عليه جوزيف لوكوك بنفسه رغم نفيه وجوده في العديد من المرات، وهو ما أوقعه في تناقض كبير حيث يذكر:

«الرواد القدماء لاحظوا أهمية هذه المخازن، التي تقي الفقراء، والتي كانت مدعمة من الخيرين المسلمين، وهذه المخازن كانت تخلق نوعاً من التكافل الاجتماعي بطريقة فردية...»[4]. وهو ما يدحض فكرة أن الجزائري لايفكر في المستقبل، ويكتفي بما هو موجود. وكان يستغلها في المؤونة، وجزء يوجه إلى الفقراء حسب نص القرآن وهو مايعرف بالزكاة[5].

[1] Benachenho (Abdellatif), Formation du Sous-développement en Algérie, P224.
[2] Soualeh (Mohammed), op-cit, P356.
[3] الأنعام، الآية 141.
[4] Lecoq, op-cit, P38.
[5] Ibid., pp36-37.

حاولت الإدارة الاستعمارية الحفاظ على هذه المخازن وتطويرها، وذلك ببناء مخازن من الاسمنت بطريقة جد محكمة تكون في منأً عن الرطوبة والحشرات، وأنشأت في أغلب الدواوير التابعة للبلديات المختلطة، ويقوم الفلاح بوضع مساهماته العينية فيها، «وعندما يحين وقت الحرث يأتي للبحث عن التزود الإضافي الذي يحتاجه لتوزيع زراعته وهنا يتلقى"المسكين"بعض الأكيال مجانا من القمح والشعير الضروريين،وعند انتهاء موسم الحصاد يعيد الفلاحون الكميات المقترضة بزيادة مادية...»[1].مايمكن إستنتاجه من هذا القول التناقض الصارخ الذي وقع فيه الكاتب، فمن جهة يؤكد أن الفلاح يتحصل على أكيال من الحبوب لتوسيع زراعته مجانا،ومن جهة أخرى يصفه "بالمسكين"ممعنى ذلك أن الفلاح قد وصل إلى قدر كافٍ من الاكتفاء وبالتالي يسعى فقط إلى تطوير زراعته، ومادام يتحصل على هذه الأكيال مجانا فكيف به يردها في نهاية كل موسم وبزيادة تقدر:5%.

كما أن التقرير الخاص بالوضعية العامة (ش.أ.إ) لموسم 1895-1896 ينتقد هذه المخازن التي تم انشاؤها وأعطى مثال عن بلدية مكرة المختلطة[2] التي لم تعط النتائج المرجوة منها نظرا لصغر المخازن، والبناء غير الملائم للوضعية المناخية الصعبة في المنطقة، وكذا الرطوبة وتسرب المياه إليها، وبالتالي فطريقة بنائها لم تكن مجدية حتى ولو استخدمت أفضل المواد[3]. كما سعت الإدارة الاستعمارية من وراء إنشاء هذه المخازن لتموين كتائب الجيش لمواصلة الحرب على الجزائريين بسبب الظروف الصعبة التي كان يعاني منها، لاشتداد المقاومة، وضعف وسائل الاتصال، والتعب، وقساوة المناخ.

6 – أهداف استحداثها:

جاء في المادة الأولى من قانون 14-04-1893 أن (ش.أ.إ) هدفها:

- مد يد العون بإعانات مؤقتة للفلاحين"الأهالي"[4] والمزارعين الفقراء، المتضررين من جراء الأمراض أو الحوادث، والسماح لهم بالمحافظة على فلاحتهم وتطويرها، وتحسين وزيادة آلياتهم، ومواشيهم من خلال قروض عينية أو نقدية للفلاح أو الخماس.

[1] Mirante, op-cit, P28.
[2] Berseville, (S.I.P), 1895-1896, p15.
[3] Lecoq, op-cit, P37.
[4] على الرغم من إدعاء الإدارة الاستعمارية بأنها وجدت الوصفة السحرية لحل مشاكل الفلاحين الجزائريين، إلا أن هناك من يعتبر أن ما أنجز لصالحهم كان نتيجة غياب مفهوم الاحتياط لديهم، واعتبروا ذلك بمثابة المساواة بين "الأهلي"، والفلاح الفرنسي المثقف الذكي في نظرهم الذي لديه الحس العائلي عكس الجزائري، وفي ظل هذه المساواة غير المبررة حسبهم دائما يمنح هذا القانون أرامل "الأهالي" الذين هم تحت كفالته، ولأولاده منحة ثابتة على حساب الدولة الفرنسية، وهو ما يعتبر في رأيهم إستنزاف جديد لخزينة الدولة .
ينظر :
Delpech (Julien), Rapport Etabli au Nom du XVII Groupe du Syndicat Commercial Algérien sur le projet de loi concernant Les Responsabilités des Accidents dont sont Victimes des Ouvriers dans leurs Travail en Algérie, Imprimerie Oriental pièrre Fontana, Alger 1906, p9.

- بإمكانها الموافقة على توظيف العشر من أموالها، ومنحها كقروض للشركات الأخرى للاحتياط في حالة أزمة.
- وضع تأمينات جماعية ضد الحرائق، البرد، الجفاف، الحوادث المختلفة، ويمنع الشراكة فيما بينها.[1]
- تقديم خدمات"للأهالي"لصد المجاعة، والتي كانت لها آثار وخيمة في الماضي، وتعمل على تفادي اللجوء إلى القروض الجماعية أو الخاصة المرتفعة، وستضمن من الناحية الاقتصادية النمو المعتدل دون ثراء عام[2].
- وسيلة في حالة ارتفاع الأسعار للتخفيف من أضرار المضاربة بالأسهم المالية وغيرها، ومن الرّبا، وتعمل على تطوير"التضامن والتعاون"التي ليست لدى "الأهالي" وخاصة من القبائل التي تسودها الأنانية[3] كما يدعي أصحاب هذه المبادرة.
- الوقوف في وجه المرابين خاصة بعد الشكاوي والتظلمات المقدمة من الجزائريين الذين اضطروا إلى الاقتراض بنسب فوائد مرتفعة لمواجهة رداءة المحاصيل الزراعية وانخفاضها.[4]

هذه الأهداف تبقى ظاهرية في مجملها حاولت الإدارة الاستعمارية من خلالها استمالة"البؤساء"من الفلاحين الجزائريين، وإغرائهم للانضمام إليها، والمساهمة في نموها وتطورها، غير إن ما كانت ترمي إليه السلطات الاستعمارية من إنشائها هو:

– تأطير الفلاحين سياسيا واقتصاديا، ومراقبة مصادرهم المالية العينية أو النقدية[5]، وتوزيع الدخل الاجتماعي، والحفاظ على البؤس في أوساطهم بشكل متوازن بإبقاء مستواهم المعيشي منخفض، حتى تبقى اليد العاملة الزراعية رخيصة، وهكذا لا يمكن المطالبة بشروط للحصول على عمل.[6]

[1] Estoublon(Robert) et Lefbure(Adolphe), op-cit, P P 957-960.
[2] Berseville,, (S.I.P), 1895-1896, P40.
[3]Champ (Maxime), La Commune Mixte D'Algérie, Deuxièmes édition revue et augmentée, Éditions P.& G. Soubiron, Alger, 1933, p265.
[4]Ageron (Ch-R), Les Algériens Musulmans et la France (1871-1919), T01, presses universitaires de France, 108, Boulevard Saint-germain, Paris, France, 1968, P P 383-385.
[5] Henni, op-cit, P111.

[6]**ولد النبية** (كريم)، المرجع السابق، ص 202.

- التحكم في المحاصيل الزراعية للفلاحين ومراقبتها، من أجل التحسب لأي مقاومة طويلة[1]، وبالتالي يصبح من السهل استغلالها في عمليات تموين الجيش الفرنسي.
- تقليص إنفاق الحكومة على الأهالي بالاعتماد على هذه المؤسسات في التموين[2]، وكأن السلطات الاستعمارية تخصص اعتمادات مالية للنهوض بالحياة الاقتصادية والاجتماعية"للأهالي" بالرغم من أن العكس هو الصحيح حيث أن الجزء الأكبر من ميزانية "المستعمرة"تأتي من الأعباء الضريبية المفروضة على "الأهالي" وكذا من أموال (ش.أ.إ).
- هي وسيلة اقتصادية للسيطرة على فلاحي الأرياف، وإحصائهم، كما هي أيضا الوسيلة التي تسمح للمستوطنين القيام بادخارات لدى المساعدات العامة، وتقوم بتموين الأعيان الموالين للسلطات الاستعمارية من (القياد وأعوانهم)، ومن هنا الحكومة الاستيطانية أصبحت تملك هيئة قمعية تحافظ على البؤس، فهذه الشركات تمول أكثر أعمال المستوطنين عبر صندوق الودائع أكثر مما تساعد المساهمين[3].

من هنا أصبح في حوزة السلطة الاستعمارية مؤسسة تعسفية ذات ربح وافر دون مصاريف كبيرة. إن (ش.أ.إ) كانت رمزا من رموز الاستعمار داخل البلديات.[4]

7- انتشارها في بلديات شمال الجزائر:

يذكر جوزيف لوكوك (Joseph Lecoq) أن الفترة التي سبقت تأسيس الشركات الأهلية للاحتياط خاصة الموسم الفلاحي 1891-1892، عرفت فترة جفاف وقحط أصاب أغلب مناطق الجزائر، مما زاد من معاناة "الأهالي البؤساء"على حد وصفه، كما وقعت في بداية 1893 برودة شديدة نتيجة الصقيع الذي قضى على مساحات شاسعة من زراعات"الأهالي" وهو ماجعل(ش.أ.إ) التي أصبحت تعمل في إطار قانوني بعد صدور قانون 14-04-1893 تعدل عن استرجاع قدر كبير من الاشتراكات، وتساهم حسب رأيه دائما في حل قدر كبير من مشاكل "الأهالي"بإقراضهم ثلاثة ملايين فرنك[5]. هذه الفكرة دعمها كذلك جول كامبون(Jules Cambon) حاكم عام الجزائر خلال تلك الفترة، حيث أكد على أن هذه الشركات ستعمل على القضاء التدريجي للفقر والبؤس، وآثار الرّبا المستفحل في أوساط "الأهالي"وستتصدى للكوارث الطبيعية

[1] Henni, op-cit, P110.
[2] Lecoq (Joseph), op-cit, P P 40-41.
[3] Henni, op-cit, P114.
[4] **ولد النبية** (كريم)، المرجع السابق، ص204.
[5] Lecoq, op-cit, P86.

وخاصة الجفاف والصقيع الذي أصاب الجزائر في بداية عهده، وبالتالي ستقدم خدمة "عظيمة للأهالي" وستعلمهم الاحتياط والتحسب للسنوات الصعبة.[1]

ويتنبأ موريس كولان (Maurice Colin) بمستقبل واعد لهذه الشركات الاحتياطية، من خلال ما لاحظه في البلدية المختلطة لمعسكر حيث يقول:« خلال الموسم الفلاحي 1900-1901 إداري البلدية المختلطة بمعسكر تحمّل العناء، وقام بجلسة مع رؤساء"الأهالي" للدواوير، وعرض عليهم العديد من المحاريث الفرنسية، وشرح لهم ايجابياتها وتفوقها على المحاريث العربية، أين صرّح بأن الشركات التي يرأسها (S.I.P) ستمنح قروض نقدية للمزارعين "الأهالي"الراغبين في القيام بهذه التجربة، وقبل بداية الموسم الفلاحي قامت إدارة مجلس الشركة بوضع تحت تصرف 359 مشارك قرض يسمح لكل واحد منهم الحيازة على محراث مع جميع مستلزماته مرفقة ب 3 قناطير من الشعير مما سمح بزيادة المساحة المحروثة بـــ5 ألاف هكتار، وهو ماأدى إلى ارتفاع المحصول إلى 130 كلغ شعير في الهكتار الواحد، مما زاد في عدد الطلبات إلى 875 طلب في الموسم الموالي»[2]، و يؤكد بعض غلاة الإستعمار أن هذه الشركات أدت إلى تحسين الوضعية الزراعية للأهالي من خلال مساعدتهم في اختيار أحسن البذور لزراعة أراضيهم مما انعكس على الانتاج الذي تطور بشكل ملحوظ، مما جعلهم يقبلون على الانخراط فيها خاصة و أنها تمنح لهم قروض عينية بفوائد مخففة تقلل من مشكلة الرّبا و تساهم في تحسين الانتاج.[3] ويوافق جون ميرانت (Jean Mirante) هذا الرأي بل يزيد عليه بأن النتائج المتحصل عليها فاقت كل التوقعات، ويمكن قياسها من خلال فارق أرقام الإحصائيات من 1886 وما بعدها. ففي سنة 1886 كانت هناك 44 شركة برأسمال يقدر بـــ 1.698.322 فرنك فرنسي[4]، وارتفع عددها إلى 78 شركة في نهاية 1897 برأس مال قدره: 3.227.509 ف.ف[5]، ليزداد عددها وأموالها بعد ذلك دون أن ينعكس إيجابا على المشتركين.

[1] Cambon (Jules), Le Gouvernement Général de L'Algérie (1891-1897)), Librairie, Ad, Jourdan, Jules Carbonal, 04 Place du gouvernement, Alger, 1918. P284.

[2] Lecoq, op-cit, P P89-90.

[3] Dimontes (Victor), Situation Economique Des Indigènes, Bulletin Du Comité de L'Afrique française Organe du Comuté du Maroc, N° 1, 8eme Année, Paris, Janvier 1908, p25.

[4] Mirante (Jean), op-cit, p29.

[5] Lacanaud (E), L'Algérie au Poit-de vue de L'économie Sociale, Imprimerie Giart, Alger, 1900, p68.

الجدول رقم (15): الوضعية العامة ل(ش.أ.إ) إلى غاية 30–09–1896

الموسم الفلاحي	1895–1896
عدد الشركات	77
عدد المساهمين	243.199الف
المال الموجود في الصندوق	3088383.95 فرنك
قيمة الحبوب في المخازن	613410.33 فرنك
القروض النقدية	1818246.17 فرنك
القروض العينية	179748.10 فرنك
الاشتراكات غير المسترجعة	134182.53 فرنك
رأس المال	5803971.08 فرنك

المصدر: Berseville, (S.I.P), 1895-1896, P P 1-2.

فلو كان هذا صحيحا فلماذا تقوم المكاتب الخيرية الإسلامية بتخصيص مبالغ مالية على ضآلتها للتقليل من حدة البؤس والفقر الذي يعاني منه جل الجزائريين في تلك الفترة؟، كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (16): بيان بالمنح السنوية المخصصة للمكاتب الخيرية الإسلامية بين: 1890–1896

السنة	المبلغ (ف.ف)
1890	50.000
1891	50.000
1892	50.000
1893	60.000
1894	60.000
1895	65.000
1896	60.000
المجموع	**395.000**

المصدر: **Aumerat,** « Le Bureau de Bienfaisance Musulman », **Revue Africain** , N°44, Office Publications Universitaires, Alger, p70.

ما يلاحظ في الجدول يتنافى مع "التهليل" الذي رفعه غلاة الاستعمار وعلى رأسهم الحاكم العام جول كامبون، وكذا جون ميرانت، وهو مايؤكد عليه شارل روبير أجيرون، ويبين مدى التطور البطيء الذي عرفته هذه الشركات، وهو مايلاحظ في عدد الشركاء الذي ارتفع من 60293 سنة 1866 إلى 243199 سنة 1896 كما أن رأس المال انتقل من 1698322 فرنك سنة 1888 إلى 5808971 فرنك سنة 1896[1]، والتي تشتمل على رؤوس الأموال الموجودة في الصندوق، والمعارة وقيمة الحبوب في المخازن أو المعارة، ومبلغ

[1]Ageron (Ch-R) Les Algériens Musulmans et la France (1871-1919), T02, P P861-862.

المساهمات المقبوضة أو المبرمج استرجاعها، والتي كانت تتم نقدا رغم أن القانون الخاص بها يؤكد على أن المساهمات تكون عينا. كما أن هذه الشركات في بداياتها كانت مقتصرة على البلديات المختلطة، ورأس مالها ضعيف جدا (23.80 فرنك للفرد)، و لم تكن تتلقى أي مساعدة من ميزانية الدولة، أو قروض من البنوك، وهو مايجعلها عاجزة على تقديم قروض ضئيلة ولآجال قصيرة للشركاء القادرين على الوفاء بديونهم.[1]

كما عرفت هذه الشركات تعثراً كبيرا بسبب سخط الجزائريين منها، خاصة وأن أغلب المستفيدين كانوا من الأغنياء في البلديات المختلطة، وهو ماأكد عليه رئيس المندوبية القبائلية " آيت مهدي"سنة 1899 بقوله: «الأغنياء يستحوذون على الاستفادة من تلك المؤسسة القادرين على الدفع، أما الفقراء والخماسون فان مصيرهم في يد المرابين...»، وعليه فأغلب القروض كانت تذهب إلى رؤساء العشائر، وأعوان الإدارة الاستعمارية من القياد والباش آغات، مما أدى إلى انتقال عدوى الرشوة داخل هذه الشركات للحصول على القروض[2]. وبالتالي فإن الذين هم في حاجة ماسة إلى قروض ومساعدات يتم إقصاؤهم من الاستفادة من أموال هذه الشركات المرؤوسة من إداري مدني تابع للسلطة الاستعمارية الذي يتحكم في تسييرها بالطرق التي يريدها، لذلك يستغل هذه السلطة لقمع الفقراء من سكان الأرياف، ومجازاة الأكثر طاعة والأكثر سخاءاً من الأعيان وأصحاب النفوذ، ويستخدم « القايد وأعوانه» في تنفيذ هذه السياسة التعسفية. ومن هنا أصبحت هذه الشركات مستعملة من قبل البعض لتلبية مصالحهم الخاصة.[3]

حاولت الإدارة الاستعمارية التغيير من إستراتيجية عمل هذه الشركات بعد الشكاوي الكثيرة، ورفض الجزائريين المساهمة فيها، بالتركيز على إعارة العتاد الفلاحي باعتبارها أفضل من منح القروض حسب رأيهم، وبدأت التجربة من بلدية معسكر المختلطة كما ذكرنا سالفا، خاصة وأن منطقة معسكر تأسست فيها 5 شركات احتياطية في كل من:

- " كاشيرو" تأسست في07-12-1894.
- فرندة المختلطة تأسست في07-12-1894.
- معسكر المختلطة، وسعيدة المختلطة، و "دوبلينو" نشأت في 05-08-1898[4].

[1]Ageron (Ch-R) Les Algériens Musulmans et la France (1871-1919), T02, P P861-862.
[2] Ibid., p863.
[3] Benachenho (Abdellatif), Formation du Sous-développement en Algérie, P 224.
[4] **بن داهة** (عدة)، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، ج1، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص272.

وصل عدد هذه الشركات سنة 1903 إلى 157 شركة[1]، ليرتفع عددها إلى 176 شركة عام 1906 [2]، ليصل العدد إلى 211 شركة سنة 1914 [3]، وهو مايبين التطور البطيء لهذه الشركات عكس ما يدعيه مؤسسوها، وعدد كبير من غلاة الاستعمار من الكتاب والمؤرخين.

يذكر شارل روبير أجير ون أن عدد (ش.أ.إ) في البلديات كاملة الصلاحيات (C.P.E) ضئيل جدا، ويعود ذلك إلى المعارضة الشديدة للمستوطنين، ورفض الحاكم العام ريفوال (Revoil) إنشائها في هذه البلديات، وهو مايؤكد التأثير الكبير للمستوطنين في سلطة القرار مادام غالبيتهم يستفيدون من القروض المخففة، وفي كثير من الأحيان بدون فوائد، كما أنهم لم يقبلوا باستفادة"الأهالي"من القروض في البلديات التي هي تحت سلطتهم بصفة مطلقة شعورا منهم بالتعالي والتفوق، واعتبارهم الجزائريين مجرد أهالي وخدما عندهم" [4]، لكن هذا الطرح يتناقض مع ماتذكره التقارير الخاصة بالوضعية العامة لـ(ش.أ.إ) حيث يتبين أن عدد هذه الشركات كبير في البلديات الكاملة الصلاحيات عكس ما يذكره شارل روبير أجيرون، وربما يعود ذلك إلى الاستفادة الكبيرة التي يتلقاها المستوطنون من أموالها.

الجدول رقم (17): الوضعية العامة ل(ش.أ.إ) إلى غاية 31-12-1914.

العمالة والدائرة	عدد الشركات			عدد المساهمين			رأس المال إلى غاية31-12-1914
	ب/ك/ص	ب/ م	المجموع	ب/ك/ص	ب/م	المجموع	
الجزائر ودوائرها	31	24	55	21899	141236	163125	7520487.08ف .ف
وهران ودوائرها	46	21	67	9309	78736	88045	6979721.29ف.ف
قسنطينة ودوائرها	41	34	75	12208	202742	214950	10809663.27ف.ف
منطقة الجنوب		14	14		88469	88469	2154053.35ف.ف
المجموع	118	93	211	43416	511183	554589	27663925.03ف.ف

المصدر: Leon (Perier) (S.I.P), 1913-1914, P07

[1] Varnier (S.I.P), 1902-1903, p06.
[2] Varnier (S.I.P), 1905-1906, p06.
[3] Leon (Perier) (S.I.P), 1913-1914, p07.
[4] Ageron (Ch-R),op-cit, P864.

الملاحظ أن رأسمال هذه الشركات قد ارتفع بشكل كبير لكنه لم ينعكس إيجابا على الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للمساهمين من سكان الأرياف، حيث بلغ 8777864.73ف.ف سنة 1900 [1]، ليرتفع إلى 15208897.05ف.ف سنة 1906 [2]، ليصل إلى 27463925.03ف.ف سنة 1914 [3].

ومن هنا يتبين أن التقارير التي تتطرق إلى الوضعية المالية ل(ش.أ.إ) تقدم أرقاما ضخمة عن رأسمالها وتتحدث عن القروض العينية، والنقدية بصفة مطلقة، ولا تتكلم في معظمها عن عدد الجزائريين المستفيدين منها بالتفصيل، سواء كانوا فلاحين صغاراً أو خماسين، وهو مايجعل تأثيرها الاقتصادي والاجتماعي قليل إن لم يكن منعدماً.

الجدول رقم (18): الوضعية المالية ل(ش.أ.إ) إلى غاية 31-06-1906.

العمالة والدائرة	الأموال القابلة للاستعمال		الأموال الموظفة		المساهمات الواجب إسترجاعها
	الأموال في الصندوق	قيمة الحبوب في المخازن	السلف النقدية المسبقة	قيمة السلف المسبقة من الحبوب	
الجزائر ودوائرها	2312352.03ف	49700.97ف	1580563.99ف	11813.41ف	38977.80ف
وهران ودوائرها	2087407.31ف	1106147.92ف	282003.09ف	34304.14ف	161238.31ف
قسنطينة ودوائرها	4253842.62ف	327125.2ف	2215877.76ف	/	115270.31ف
منطقة الجنوب	706158.31ف	/	356677.41ف	/	5964.31ف
المجموع العام	9359760.12ف	1188561.15ف	4435122.25ف	49117.55ف	1776335.08ف
	10548321.27ف		4448239.80ف		
	15208897.05ف				

المصدر: Varnier (S.I.P), 1905-1906, P08 .

يتضح من خلال هذا الجدول أن الأموال الموظفة تبقى محدودة 4448239.80ف مقارنة بالمجموع العام 15208897.05ف، أما الأموال المتبقية سواء الموضوعة في الصندوق، أو قيمة الحبوب في المخازن والتي تبلغ

[1] Varnier (S.I.P), 1899-1900, P45.
[2] Varnier (S.I.P), 1905-1906, P08.
[3] Leon (Perier) (S.I.P), 1913-1914, P07.

قيمتها 10548321.27ف لايعرف في أي مجال تصرف، وتبقى الوضعية على حالها في مختلف التقارير التي يعدها رؤساء هذه الشركات من خلال ارتفاع رأسمالها، وتضخم الأموال غير المستعملة كقروض ومساعدات لصالح المساهمين. وهو ماينفي الطابع التعاوني التضامني على خلاف مايذكره جون ميرانت بأنها ساهمت في خلق نوع من التضامن، وهو ما استحسنه "الأهالي"مما جعل الإدارة تعمل على توسيع نشاطها بسبب النتائج " المذهلة"[1]. ويبدو أن جون ميرانت كان يتحدث عن الإدارة هي التي جنت هذه المردودية من خلال النتائج التي فاقت كل التوقعات حسب رأيه.

وقد نبّه أحمد توفيق المدني إلى أمر مهم جدا وهو أن (ش.أ.إ) قد ازداد عددها، وأن أعضاءها بلغوا حوالي نصف مليون مشترك، وأن رأسمالها بلغ حوالي ثمانين مليون فرنك، وهو رقم يتعارض عما ذكره ميرانت[2]. وهو مايطرح فكرة التلاعب في الأرقام التي تعدها الإدارة الاستعمارية.

8-الآثار المترتبة عن أعمالها:

أ- إستفحال ظاهرة الرّبا:

يعود نمو رأسمال (ش.أ.إ) إلى الفائدة التي على المقترض أو المستفيد أن يدفعها وهي 5%، وهنا يدخل التعامل المخالف للشريعة الإسلامية باعتباره تعاملاً بالربا، ولعل المشتركين كانوا يجهلون القواعد الشرعية أو كانوا مضطرين إلى الاقتراض، وقد يكون الاشتراك نفسه ودفع الحصص مفروضا من السلطات الاستعمارية[3]. هذه الأموال التي هي في حقيقة الأمر تحت تصرف أمين المال والموضوعة في صندوق الودائع تساهم في تمويل أعمال المستوطنين أكثر مما تساعد الفلاحين المساهمين، أما النشاط الخيري للشركة فلا وجود له أصلا، وقد أكد على ذلك أحمد هني بأن (ش.أ.إ) أصبحت وسيلة اقتصادية للسيطرة على الفلاحين، كما هي في نفس الوقت وسيلة تسمح للمستوطنين القيام بادخارات لدى المساعدات العامة، وتقوم بتموين الأعيان[4].فهذه الشركات قد حادت عن مهمتها الأساسية وهي تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للفلاح، حيث أصبحت شيئا فشيئا نوعاً من الصناديق القرضية للفلاحين عوض خزائن احتياطية[5] تأسست بغرض محاربة الرّبا لكنها على العكس من ذلك زادت في استفحالها، فعلى سبيل المثال كان الفلاح يبيع قمحه من 20 إلى 22

[1] Mirante, op-cit, P31.

[2] **سعد الله** (ابو القاسم)، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج5، ط6، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص ص 206-207.

[3] نفسه، ص 206.

[4] Henni, op-cit, P114.

[5] **بير نيان** (أندري) وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، ص 410.

فرنك للقنطار عند الحصاد، وكان عليه أن يشتريه عند بداية موسم الحرث ب25 الى30 فرنك للقنطار، مع العلم أنه يدفع الاشتراك لشركة الاحتياط، ويسدد القرض عند الحصاد ويستلف منها عند الحرث، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الفائدة من 5% المحددة في القانون المنظم لأعمالها إلى 50% أو أكثر[1]. بالإضافة إلى استفحال خطر الرّبا ظهرت مشكلة أخرى زادت من مأساة الفلاح الجزائري وهي الصعوبة في الحصول على قرض من هذه المؤسسة التي يساهم فيها باشتراك سنوي، مما يجبره على التقرب والتذلل للمسؤولين عليها لعله يحصل على قرض، وهذا لن يتأتى إلا بدفع رشوة، ويستدل بويان على ذلك من خلال الاستنتاج الآتي:« من أجل الحصول على 100فرنك يدفع الفلاح 2 فرنك لرئيس الفرع، و2 فرنك لأمين المال، و5 فرنك للقايد، و2 فرنك لأمين مجلس الإدارة، و5 فرنك للضامن للقرض، و5 فرنك فائدة قانونية...»[2]. يتبين أن هناك تواطؤ من السلطات الاستعمارية مع القياد وأعوانهم، وبالتالي المتضرر الوحيد هو الفلاح الذي لاحول له ولا قوة.

يزعم شارل روبير أجرون أن (ش.أ.إ) لقيت نجاحا معتبرا في منطقة القبائل في بلدياتها المختلطة بسبب تقبل سكانها للتعاملات الربوية، واستند في ذلك إلى ارتفاع عدد المنخرطين رغم ضعف المساهمة، ففي بلدية جرجرة المختلطة رأسمالها لم يتجاوز 13.36 فرنك للفرد، كما اشتكى سكانها من ضعف المبالغ الممنوحة كقروض.[3]

إنّ هذا الأمر يدعو إلى التساؤل، فإذا كانت هذه الشركات قد نجحت في هذه المنطقة فلماذا يشتكي سكانها من ضعف القروض الممنوحة؟ ولماذا لم تحقق النتائج المرجوة منها مادام عدد المشتركين فيها مرتفعا؟ فمسألة تقبل سكان القبائل للقروض الربوية تبقى تعوزها الدقة مادامت لاتوجد وثائق تؤكد على ذلك، وهو مايبينه الكاتب بنفسه:« لقد كتب الكثير عما يقوم به المرابون في منطقة القبائل بالاقتراض من (ش.أ.إ) بنسب فوائد تقدر ب 5%، ليقرضوها بنسبة 30% ولكن لم يرد هذا في أي وثيقة»[4]. فربما هذا الطرح يدخل في إطار التفرقة القبلية التي عرفت إذكاءاً كبيرا من طرف الاستعمار، لفصل منطقة القبائل عن شخصيتها وجذورها الإسلامية من خلال الترويج لهذه المسألة، وعليه مايمكن استخلاصه أن الشركات الأهلية للاحتياط لم تستطع محاربة الرّبا، غير أن المؤرخين الفرنسيين يبررون ذلك بأن القروض كانت قليلة من جهة، ومن جهة أخرى الإداريون كانوا مجبرين على استعجال المقترضين لتسديد القروض مما يجعلهم يتوجهون إلى المرابين[5]،

[1] Ageron, op-cit, P866.
[2] Henni, op-cit, P115.
[3] Ageron, op-cit, P865.
[4] Ibid., p865.
[5] Champ(Maxime), La Commune Mixte d'Algérie,, P 266.

وهو ماحرم الفلاح من الاستفادة من أموالها نظرا لعجزه عن تسديد ماعليه من ديون[1]، وهذا إبعادا عن الاتهامات التي وجهت إليها بالمساهمة في استفحال ظاهرة الرّبا.

أدى انتشار وزيادة ظاهرة الرّبا إلى تفاقم الوضعية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وانهيارها، وذلك بارتفاع عدد الدائنين الذين تمكنوا من مصادرة أراضي العاجزين عن الدفع، وهو ما يعد فشلا ذريعا لسياسة جول كامبون باعتبار أن عمل هذه الشركات أصبح لا جدوى منه، خاصة وأن فترة نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين عرفت كوارث وأزمات طبيعية وعلى رأسها الجفاف مما أدى إلى استتراف أموال(ش.أ.إ).

ب-انتشار البؤس:

ذكر برنيان وغيره نقلا عن جريدة المستقل (L'independant)، وهي جريدة معروفة بدفاعها عن المستوطنين أنّها نشرت بتاريخ بتاريخ 08-09-1908 عن الوضع المزري في عمالة قسنطينةحيث كتبت:«.. ما المستقبل، إنها ظلمة البؤس في معاش الأهالي، فالحيرة تبدوا معالمها بينة، ورغم المساعدة فان المجاعة ستزحف على البلاد العربية في هذا الخريف، وسيؤول الخماس "التعيس"الذي تضغط عليه الحاجة إلى القوت إلى الخروج من كوخه "الحقير" لإبتزاز المعمرين...»[2] ومن هنا يظهر أن هؤلاء المستوطنين لا يهمهم تحسين معيشة الجزائريين، بل الحفاظ على ممتلكاتهم وأرواحهم، وهو دليل قاطع على أن(ش.أ.إ) تأسست بغرض دعم المستوطنين والحفاظ على ممتلكاتهم في المقام الأول.هذا الوضع لم يتوقف عند هذا الحد بل ازاداد تفاقماً أكثر مع اندلاع الحرب العالمية الأولى 1914-1918 فتقلصت التجارة بين الجزائر وفرنسا بفعل تسخير السفن لصالح الجيش الفرنسي، وارتفعت أسعار المواد الغذائية، وتقهقرت القدرة الشرائية، فأصدرت السلطات الاستعمارية قرارا مفاده تأجيل استخلاص الديون، فتعطلت فعالية (ش.أ.إ) وصناديق القرض الفلاحي، ولكن هذا القرار أبطل سنة 1916، وأفرغت مخازن (ش.أ.إ) من مدخراتها ووجهت أغلبها إلى جبهات القتال فظهرت بوادر المجاعة مع نهاية الحرب.

بعد الحرب العالمية الأولى شهدت الحياة الريفية في الجزائر تقهقرا كبيرا[3] نظرا للواقع السلبي الذي أفرزته الحرب على السكان، والذين يشتغلون أغلبهم في الفلاحة، فلم تعد لهم مدخرات من الحبوب بسبب الإستيلاء

[1] Bronde (Paul Pasquier), La Coopération et Les Fellahs Algériens, Imprimerie, F, Michand, Alger, 1938, P 83.

[2] **بير نيان** (أندري) وآخرون، المرجع السابق، ص 411.

[3] Benachenho (Abdelatif). op-cit. P 221

عليها، أو لحالة الجفاف ونقص الأموال، و زاد من آثارها عدم إكتراث الإدارة الإستعمارية بهذا الوضع، فعادت المجاعة من جديد[1] رغم نفي الحكومة وقوعها «إن الجزائر لم تعان قط نقصاً في المواد الغذائية الضرورية للسكان»، و لم يكن الرأي العام الجزائري متفقا مع وجهة النظر الفرنسية، بحيث كان المنتخبون المسلمون يتلقون الرسائل التي تطالب بضرورة التدخل العاجل لحل مشكلة الغذاء، فارتفعت أصوات عديدة منددة بالمجاعة، و من بينها جريدة "الإقدام"التي نشرت قائمة بأسماء "الأهالي"الذين ماتوا جوعاً في أورليونفيل وعنونت الموضوع « لقد دخلت المجاعة عندنا»، و أشارت جريدة الوقت (Le temps) الصادرة بتاريخ 1920/09/05 إلى « أن وضعية الأهالي مؤلمة ويمكن القول فعلا أن هناك من يموتون جوعا»[2] .

إن (ش.أ.إ) التي تم إنشاؤها لمساعدة الفلاح الجزائري، ورفع الغبن عنه كما تدعي الإدارة الإستعمارية، لم تعمل على الرفع من مستواه المعيشي و التخفيف من حدة البؤس، و تفادي المجاعة، بالرغم من استنزافها لأموال ومدخرات المساهمين كاشتراكات وقروض، بل على الأكثر من ذلك فقد وضعت هذه الشركات برنامجا خاصا احتفظت فيه بالأولوية في الإستفادة من أموالها لقدماء المحاربين، ثم المجندين طوعيا في الجيش الفرنسي، و أخيرا المدعوين لأداء الخدمة العسكرية الإجبارية، و للإحتياطيين الذين استجابوا للنداء والعمل تحت راية المستعمر خلال الحرب[3].

رابعا: شركات النشاط التساهمي والحرث التعاوني

تنظيم التأمين التعاوني ضد الكوارث الطبيعية وخاصة البَرَد، والصقيع جاء طبقا لقانون 04 جويلية 1900 الذي أسس لما يعرف بشركات التأمين التعاوني، وتم تطبيقه في الجزائر بموجب مرسوم 29 أوت 1904، حيث تم تأسيس شركتين للتأمين الزراعي هما "سطيفيان" (Sétifienne)، و"التضامن الزراعي" (Solidarité Agricole) بعمالة قسنطينة[4]، ويبدو أن الإدارة الاستعمارية ركّزت على هذه العمالة لأنها تستحوذ على أراضي شاسعة وخصبة، وبها مراكز استيطانية كبيرة، لذلك أرادت إدخال الفلاحين الجزائريين في هذا التنظيم الجديد فتم استحداث شركات النشاط التساهمي كتجربة أولى في عمالة قسنطينة.

---

[1] **بير نيان** (أندري) و آخرون، المرجع السابق، ص ص 418-419

[2] **قداش** (محفوظ)، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، 1919-1939، ج1، ترجمة أمحمد بن البار، دار الأمة، الجزائر، 2011.، ص ص 24-28.

[3] **بن داهة** (عدة)، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)،ص279.

[4] Rédacteurs En Chefs, « L'assurance Mutuel Agricole Contre la Grêle en Algérie », Le Musée Social, N°05, Paris, Mai, Sans Date, p150.

1-تعريف شركات النشاط التساهمي:

عبارة عن هيئة اجتماعية واقتصادية، ومبادرة شخصية للمساعدات الاجتماعية تخص الفلاحين الجزائريين.[1] صاحب فكرة إنشائها آق فاليي (Eug Valliet) نائب حاكم البلدية المختلطة فج مزالة لعمالة قسنطينة،تم اعتمادها لأجل مصلحة الجزائريين حسب ادعائهم خصيصا لمواجهة الفاقة. [2] وتسعى إلى تأمين الفلاحين الصغار من أضرار البرد والصقيع[3]، وبالتالي هذه الشركة لها مهمة مزدوجة :

الأولى: حماية الفلاح الجزائري من الإفلاس الكلي جراء الكوارث الطبيعية.

الثانية: تعويد الفلاح على الاعتماد على مصادره الخاصة.[4]

2-أصل شركات النشاط التساهمي:

انبثقت شركات النشاط التساهمي مباشرة عن "التويزة" لكنها تختلف حسب بروند في الهدف، فالتويزة تسعى إلى إنقاذ محصول فردي، أما الشركة فتهدف إلى تأمين محاصيل الشركاء جزئيا أو كليا [5]، لكن بروند لم يذكر لنا بأن التويزة هي عمل تعاوني اجتماعي اختياري ومجاني، عكس شركات النشاط التساهمي التي يساهم فيها الفلاح للحصول على تأمين في حالة حدوث جائحة. تقوم الدواوير التابعة للبلدية بتخصيص أراضي أو أراضي تابعة لأملاك الدولة لأعمال تساهمية، أو تؤجر لهم بأسعار بسيطة، لكن هذه العملية اصطدمت بمشكلة عدم وجود أراضي تابعة للبلديات، أوبسبب كراء معظم الأراضي لأجل طويل المدى[6].

أول شركة تم إنشاءها بمركز البلدية المختلطة لفج مزالة بمبادرة من آق فاليي في سنة 1901 لصغار الفلاحين بالاعتماد على وسائلهم وعتادهم الخاص، وطلب من الشركاء الالتزام بنظام الشركة،كما يمكن للإدارة المساعدة في تهيئة الأراضي الجماعية من خلال التمويل بالوسائل الضرورية المختلفة، العينية والمالية في حالة عدم وجودها لدى الفلاحين. المحاصيل المحصل عليها تستغل لتعويض بعض الخسائر وتسديد القروض العينية إن وجدت وفي النهاية تسمح بخلق رأس مال جماعي يستعمل لتسديد منح الضمان[7].

---

[1] Mirante (Jean), op-cit, P24.
[2] Ricardot (Roger), La Mutualité, Agricole chez des Indigènes D'Algérie, Les Presse Modernes, 96 Galerie Beaujolois, Royol, Paris, France, P53.
[3] Bronde (Paul Passkiez), La Coopération et Les Fellahs Algérien, P86.
[4] Ricardot (Roger), op-cit, P53.
[5] Bronde (Paul Passkiez), op-cit, P86.
[6] Ibid, P86.
[7] Ricardot (Roger), op-cit, PP 53-54.

لقد استحدثت الإدارة الاستعمارية ممثلة في النائب فالي هيئة جديدة لنهب أموال الجزائريين واستغلالهم، وذلك لما تحصل عليه من أموال جراء كراء الأراضي والعتاد، وإقراضهم للحبوب أو الأموال، إضافة إلى عملية تأمين المحاصيل الزراعية، وفي النهاية تستفيد من أموال طائلة وبطريقة قانونية. أما الهدف الأساس المتوخى من هذه الهيئات هو القضاء على العمل الجماعي التعاوني لدى الجزائريين المستوحى من التويزة، وبذلك فـــ (ش.ن.ت) لا علاقة لها بالتويزة لا من حيث الفكرة، ولامن حيث طريقة العمل.كما أن الإدارة الاستعمارية لا تصرف أموال في إنشاء هذه الشركات، لأن الحبوب والأموال والعتاد موجودة من خلال مساهمات الفلاحين الجزائريين في (ش.أ.إ)، وعليه فالمستفيد الأول والأخير هو الإدارة، ومن ورائها المستوطنين إذا علمنا بأن الأراضي المخصصة للكراء قليلة فيمكن للخواص كراء أراضيهم لهذه الشركات، وهذه الأراضي في معظمها تحت سلطة المستوطنين.

هلّل فاليي لمبادرته وأعطاها زخما كبيرا في بلديتي فج مزالة ورواشد بعمالة قسنطينة، إذ لم تتطلب تكلفة كبيرة في إنشائها، لكن ما يعاب عليها الثمن المفروض على الوسائل التي تقوم الشركة بكرائها للفلاحين خلال المدة المحددة لاستغلالها من قبل الشركة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (19): العتاد الفلاحي المستغل من (ش.ن.ت) حسب المدة

الأعمال والأشغال	المدة
- الحدث	يومين
- استصلاح الأراضي	نصف يوم
- الحصاد	يوم
- جمع المحصول	يوم
- النقل	نصف يوم
- الدرس	نصف يوم

المصدر: Ricardot (Roger), La Mutualité, Agricole chez des Indigènes D'Algérie, PP 54.

يتضح من خلال الجدول أن المدة المحددة في عملية تأجير العتاد الفلاحي غير كافية خاصة وأن عملية استصلاح الأراضي والحرث والحصاد، قد تستغرق مدة طويلة، فيضطر الفلاح إلى تجاوزها بيوم أو يومين، وبالتالي تزيد التكاليف والأعباء المترتبة عن الأشغال، وقد يتعرض إلى الخسارة مما يجعله رهين لدى هذه الشركة التي تستغله كخمّاس لاستعادة أموالها منه التي هي في الأصل أمواله التي نهبت منه بواسطة هذه الهيئة.

كانت الإدارة الاستعمارية تنتظر نتائج ملموسة من (ش.ن.ت) خاصة في مجال التأمين الذي لم يكن موجودا لدى الفلاحين الجزائريين حسب المنظرين لهذه المبادرات، وخاصة فالي فتم تدعيمها من خلال الصندوق المركزي لإعادة تأمين الشركات الفلاحية التساهمية في شمال إفريقيا، وتمت الاستعانة بـــ (ش.أ.إ)، للاستفادة منها في مجال التأمين نظرا لأن القوانين المنظمة لها تضمن التأمين الجماعي لمنخرطيها، لكن يبقى دورها محدود، إضافة إلى أن (ش.ن.ت) في البداية كانت مستقلة عن (ش.أ.إ) إلى أن تدخل الحاكم العام جونار[1]، فقام بجمع أعضاء (ش.ن.ت) في (ش.ا.ا) لتحقيق التأمين الجماعي للمنخرطين . ومن هنا أصبح لزاما على أعضاء (ش.ن.ت) الانضمام إلى (ش.أ.إ)، وهو ما كان تسعى إليه الإدارة الاستعمارية للحصول على مصادر مالية جديدة من الفلاحين الجزائريين . هذا الضمان الذي ترمي إليه الشركة يشمل كل الكوارث التي يمكن أن تتعرض لها المزروعات وعليها تصبح الشركة أكثر ثراءا [2]. لكن في واقع الأمر تدخل (ش.ن.ت) بواسطة (ش.أ.إ) تبدو غير كافية خاصة وأننا نعلم من يستفيد منها، أما الإدارة فقد اكتفت بالتجاهل كعادتها مما زاد من معاناة الفلاحين الجزائريين الذين لم ترحمهم السنوات الصعبة بسبب سوء الأحوال الجوية والجفاف في الفترة الممتدة بين 1904-1909، مما أدى إلى استتراف الأموال الموجودة لدى الـــ (ش.أ.إ)، وكان ذلك وضعا كارثيا على المجتمع الريفي [3]، ويبدو أن (ش.ن.ت) لم تؤد الدور المنوط بها في تأمين الفلاحين من هذه الكوارث التي عصفت في إقليم قسنطينة.

3-وظيفتها ونشاطاتها:

حاول فالي في سنة 1904 توسيع نشاط (ش.ن.ت) حيث عرضها على المجلس الأعلى لقسنطينة بتاريخ 1903/10/09، حيث صادق عليها بالإجماع،كما وافقت الغرفة الفلاحية بقسنطينة بتاريخ 1903/11/12 على تعميمها بكامل مقاطعة قسنطينة،فقامت البلديات المختلطة بإنشاء هذه الشركات، وهو ما جعل هذا المشروع يلقى التأييد من إداريي البلديات المختلطة في عمالة قسنطينة[4].

[1] شارل جونار (Charles Jonnart) : ولد في فليتشين سنة 1857 ، سياسي ودبلوماسي فرنسي، عين حاكما عاما على الجزائر في: 5 ماي 1903 إلى غاية: 22 ماي 1911، ثم أصبح عضوًا في أكاديمية اللغة الفرنسية في: 19 أفريل 1923، وأكاديمية العلوم الأخلاقية والسياسية الفرنسية، أنتخب نائباً في البرلمان الفرنسي، تولى منصب وزير وكذا سفير عدة مرات، توفي في 30 سبتمبر 1927 .

[2] Ricardot (Roger), La Mutualité, Agricole chez des Indigènes D'Algérie, P55.

[3] آندري بيرنيان وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، ص411.

[4] Ricardot (Roger), op-cit, P55.

طرح ريكاردو (Ricardot) نائب رئيس بلدية سوق أهراس المختلطة في عمالة قسنطينة في كتاباته حول "التويزة" سنة 1909 طرق انسجام تويزة "الأهالي" مع الهدف الجديد المتبع من طرف (ش.ن.ت) والذي يتمثل في التأمين كما اقترح لضمان حسن سير هذه الهيئة أن تكون المساحات المقترحة للزراعة قريبة من نقاط تجمع السكان، لأن المسافة تمثل عائقا كبيرا، وعليه يجب أن يكون لكل دوار شركة لنشاطه التساهمي،كما طالب بإدخال الحرث التحضيري والمحراث الفرنسي لضمان مردود وافر [1]. فمن الضروري بذل مجهود كبير لتطوير إنتاج الحبوب في الجزائر وهذا لن يتأتى إلا بالانتقال من الزراعة التي تعتمد على التجربة والملاحظة إلى الزراعة التي تعتمد على النظريات العلمية [2]. اختيار البذور شرط أساسي لنجاح العملية ويستحسن أن يحضر رئيس البلدية المختلطة أو من يمثله، ويبرر بروند نجاح "التويزة" في العشاء الجيد الذي يجازى به العمال يوم العمل الشاق، لذلك على (ش.ن.ت) إيجاد بديل ودافع مشجع لكسب "الأهالي" [3].

يبدو مما ذكره بروند أن الهدف الأساس من إنشاء هذه المؤسسة هو القضاء وبصفة نهائية على التكافل الاجتماعي لدى الفلاحين الجزائريين، وإنهاء سبل التعاون والاجتماع بينهم . (ش.ن.ت) التي تسير بشكل جيد لا تتطلب أكثر من ثلاثة أيام عمل في السنة، رئيس الفلاحة المكلف بالتسيير التقني قد يقدم خدمات إذا ما تمكنت الشركة من جلبه وتوظيفه، حضور المعيين يوم العمل ضروري، وإلا فالعقوبة واجبة في حق الغائبين، حيث يمنعون من الاستفادة من القرض والإعانة [4]. وهنا يظهر الفرق بينها وبين التويزة التي هي عمل جماعي إرادي لا يدفع صاحبه أي مبلغ مالي ولا يجازى العامل بأجر، أما (ش.ن.ت) فهي عمل إجباري يساهم فيه صاحبه بمبلغ مالي جراء كراء الأرض والعتاد الفلاحي، وكذا القروض التي يحصل عليها، لذلك يتعرض صاحبه للعقوبة في حالة الإخلال بالاتفاق المبرم بينه وبين الإدارة، إذا فالإدارة الاستعمارية استوحت كل مشاريعها من أفكار وعادات الجزائريين وجعلتها في خدمتها، و لم تقم بتطويرها بل استحدثت هذه المؤسسات للمسحها نهائيا من أذهان الجزائريين.

[1] Bronde (Paul Passkiez), op-cit, P88.
[2] Violette (Maurice), L'algérie vivra – T-elle, Libraire Félix alcan 108, Boulevard Saint-Germain, Paris, 1931, pp46-47.
[3] Brande (Paul Passkiez), op-cit, P89.
[4] Ibid, p89.

4- طرق تسييرها:

يتكون مجلس الإدارة لـــ (ش.ن.ت) مبدئيا من رؤساء القبائل، ويحدد الخدمات الواجب تقديمها من طرف كل منخرط، الخدمات تكون مادية وليست نقدية عكس ما هو عليه في (ش.أ.إ)، الكاتب موظف بالبلدية المختلطة وهو أجير لدى الشركة يقوم بالمهمة الإدارية. المنشور الولائي لعمالة قسنطينة المؤرخ في 1911/06/03 يوصي بسجلين :

- دفتر يومي تسجل فيه عمليات الشركة .
- دفتر المداخيل والمدفوعات تدون فيه العمليات المالية.

الأموال الحرة تودع في صندوق القرض التساهمي أو لدى قابض الضرائب. من الناحية القانونية (ش.ن.ت) تنضوي تحت النظام المزدوج،قانون 21 مارس 1884 الخاص بالنقابات، وكذا المرسوم المؤرخ في 23 أوت 1904 الذي ينظم تأمينات الشركات الفلاحية في الجزائر وبالتالي عبارة عن خليط مكون من الشركاء الفلاحين والنقابيين[1].

يتضح من خلال هيئة تسيير (ش.ن.ت) الهدف المرجو من إنشائها وهو خدمة المصالح الفرنسية في الجزائر عن طريق الحصول على مصادر مالية جديدة بالاحتيال على الفلاحين الجزائريين، خاصة وأن معظمهم يعانون من الجهل والأمية التي استفحلت بشكل رهيب خلال الحقبة الاستعمارية. فرؤساء القبائل معينون من قبل الإدارة من أعوانها وأذنابها من القيادِ ونُوابهم، ومجلس الشركة مسير من قبل إداري فرنسي موظف في البلدية المختلطة يأخذ أجرته من مساهمات الفلاحين، فالإدعاء بأن أعضاء هذه الشركة من النقابيين هو مدعاة للسخرية، اللهم إلا إذا كان هؤلاء النقابيين من المستوطنين، فنحن نعلم أن القوانين المنظمة لعمل هذه المؤسسات وغيرها تقوم بتعيين الجزائريين بعد غربلتهم من طرف القياد، فما هي الصفة النقابية التي يحملونها؟ فالجزائريون في نظر السلطات الاستعمارية "أهالي" "همج" لا يُساسون إلا بالقوة ممنوعين من الترشح والانتخاب. يبدو أن الإدارة الاستعمارية قد وجدت ضالتها في الجزائر من خلال المؤسسات لنهب أموال الجزائريين بكل الطرق والوسائل الممكنة.

[1] Brande (Paul Passkiez), op-cit, p90.

5-نتائج عملها:

يدعي ريكاردو روجي أن الأفكار الخلاقة للإدارة الاستعمارية قد لقيت نجاحا باهرا حيث استطاعت الإدارة وبكل فخر جعل الأهالي ينتقلون من الجمعيات البدائية إلى الجمعيات المتطورة ولو بصعوبة حيث يقول : «عندما تتعارض الأعراف مع القوانين فإن الغلبة تكون للأعراف لذا يجب العمل بحذر، بالفعل عندما نتعجل الأمور، ولا نغتنم الوقت والفرص فإننا نسير نحو الفشل .... »[1]، فانتشار فكرة العمل التعاوني الفرنسي في الجزائر هو في حد ذاته نجاح حسب روجيه حتى ولو لم تلق القبول من الجزائريين، وفشلت فشلا ذريعا ميدانيا، وتعرضت للإفلاس والحل في نهاية الأمر، وهو ما حدث لـــ (ش.ن.ت) وغيرها من شركات القرض الفلاحي، فبعد أكثر من ثلاثين سنة من ظهورها لم يبق إلا القليل منها كشركة العلمة وشركة أم البواقي بعمالة قسنطينة، وشركة تابلاط بعمالة الجزائر [2]. ورغم هذا الفشل إلا أن بروند يرى أنها حققت نجاحا باهرا خلال فترة تواجدها، ويعيد أسباب فشلها إلى صعوبات ميدانية وإدارية وإلى "الأهالي" خاصة، وتتمثل في:

أ -**طبيعة الأرض** :

أول مشكل يطرح في الجزائر، فالأراضي الجيدة نادرة و (ش.ن.ت) تفضل استغلال أراضي أملاك الدولة أو البلدية، لكن في عمومها هي أراضي سيئة لا تصلح إلا للرعي، أو المسير أو الغابات، فهي غير مؤهلة للفلاحة، وإن وجدت أراضي جيدة فهي أراضي مؤجرة، وعليه لم يبق للشركة من سبيل إلا اللجوء للخواص[3]، والذي لم يحددهم بروند الذين هم في الأصل معظمهم من المستوطنين الذين استحوذوا على أجود الأراضي، لكن هذا يكلف الكثير ويثقل المصاريف العامة وتتقلص الفائدة المرجوة [4].

أصبح ارتباط الزراعة بالمستوطنين بشكل مباشر خاصة وأنهم استحوذوا على أفضل الأراضي وأجودها فتمكنوا من خلق ملكيات كبيرة،تسيرها مجموعة من الشركات مثل شركة جينوفاز (Genevase) والشركة العامة في الشرق الجزائري وخاصة منطقة سطيف وعنابة وقسنطينة، لذلك فقد حاولت شركات النشاط التساهمي كراء الأراضي منها لاستغلالها بواسطة المنخرطين فيها من الفلاحين الجزائريين لعدم وجود أراضي صالحة للزراعة.

وقد أورد بن آشنهو أن القوانين العقارية الاستعمارية قد أدت إلى ارتفاع بيع الجزائريين لأراضيهم لصالح الأوروبيين، نظرا للوضعية المؤلمة التي وضع فيها المزارع الجزائري نتيجة تجزئة أرضه، ووقوعها بالقرب من

[1] Ricardot (Roger), op-cit, P48.
[2] Bronde (Paul Passkiez), op-cit, pp91-92.
[3] Ibid, p93.
[4] Ibid, p93.

المستثمرات الاستيطانية، بالإضافة إلى الضغوطات الجبائية المصاحبة لها، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الرّبا الذي وجد المساحة الملائمة لتطوره[1] بسبب تحكم المرابين والسماسرة اليهود والمستوطنين وبعض "الجزائريين" في هذه العملية، وبالتالي فقد وجدت (ش.ن.ت) نفسها مجبرة بفعل تحكم الإدارة الفرنسية في تسييرها إلى الدخول في عملية كراء الأراضي بالأسعار التي يفرضها السماسرة، وبالتالي زادت مداخيل المستوطنين واستفحل البؤس في أوساط الفلاحين الجزائريين.

الفلاحون الذي ظلوا يرفضون بيع أراضيهم لجأوا إلى رهنها، وعجزوا عن تسديد ديونهم الثقيلة فلم يستطيعوا الإفلات من عملية اغتصاب ممتلكاتهم[2]. المشكل الثاني الذي أدى إلى فشل (ش.ن.ت) حسب بروند دائما هو المناخ بسبب تذبذب سقوط الأمطار في الجزائر خاصة في مناطق الهضاب العليا [3].

ب -**المسيرون الإداريون:**

بخلاف التويزة التي هي خدمات تطوعية مجانية فإن (ش.ن.ت) هي أعمال مجانية [4] في ظاهرها إذا ما استثنينا عملية كراء الأرض والعتاد الفلاحي، والقروض بخلفية الإكراه، تتكون من أعضاء (ش.أ.إ) فإن بعض الإرغام خلال تكوينها مثل ما يحدث عند إنشاء (ش.أ.إ)، حيث يسجل "الأهالي" تلقائيا كمساهمين، كما أن الإكراه يفرض كذلك خلال الأشغال [5]، حيث يتعرض كل متغيب للعقوبة، كما أن منح سلطة تسيير (ش.ن.ت) لرؤساء "الأهالي" وخاصة القياد فتكون النتيجة مؤسفة لأنهم يأخذون جزء كبير من الفوائد لصالحهم. فالحل في نظر بروند هو توكيل رؤساء مثقفين ليسوا تقنيين فحسب بل نزهاء أصحاب ضمير لهم معرفة جيدة "بالأهالي"[6].

إن هذا الحل الذي اهتدى إليه بروند لا يمكن أن يطبق على أرض الواقع فالإدارة فرنسية، والقايد جزائري الأصل فرنسي المبادئ والأخلاق والتوجهات، والإداري الذي يتكلم عنه بروند صاحب الضمير هو في الأصل أوروبي، وطن في الجزائر بقوة من رعاع المجتمع جاء إلى الجزائر بنية تكوين الثروة باعتبارها جنة موعودة وعدتهم بها السلطات الاستعمارية الفرنسية عشية الاحتلال. فهذه المؤسسة التي أنشئت بنية إنقاذ الجزائريين من البؤس إذا وافقنا الإدارة الاستعمارية في ذلك لا يمكن أن يتحقق لها النجاح بهذه السلطة.

---

[1] Benachenho (Abdellatif), op-cit, p221.

[2] مهديد (ابراهيم)، القطاع الوهراني ما بين 1850و1919، دراسة حول المجتمع الجزائري، الثقافة والهوية الوطنية، منشورات دار الأديب، وهران، 2006، ص82.

[3] Bronde , op-cit, p93.

[4] Ibid, p93.

[5] Ibid, p93.

[6] Ibid, p94.

ج- الفلاحون الجزائريون:

يصفهم الفرنسيون بالأهالي، ويتهمونهم بأنهم السبب الرئيسي في فشل (ش.ن.ت) بسبب الكسل واللامبالاة[1]، ويكتب فول هوفن (Vollohoven) : « ... أن العمل الذي يعنى بشكل أفضل، والذي يشرف فهو بالنسبة للعربي ليس له أي معنى... وهو يقدم عمل لا طائل له منه إلا التعب.. » ويعفي القبائلي من هذه الصفة باعتبارهم يعملون بجد في نظره، فهم متحضرون منذ القدم ولكن الفلاحة ليست من أولياتهم [2]. كما ينعت آرتور يونغ (Arthuryoung) العرب بأنهم أكثر بدائية، ويصفهم بالتخلف، يعملون على تدمير الأراضي الزراعية الخصبة بجهلهم لتقنيات العمل الزراعي وتعنتهم، ورفضهم للعمل بها واكتسابها من الفرنسيين المتحضرين حيث يقول : « أعط الأرض غير المستصلحة ولدورات متجددة ومتواصلة ستتحول الأرض إلى جنة ...» ويقصد هنا الفرنسي أو الأوروبي، ثم يضيف «وأعط الجنة لفترة قصيرة ستحول قريبا إلى أرض جرداء» ويقصد هنا الفلاح الجزائري الذي يوصف مرة "بالأهلي"، ومرة بالعربي المختلف عن القبائلي [3] ليس له صفة المواطنة ويتساءل آرتور يونغ وبسخرية هل فهمنا الآن الأثر الكارثي لنمط زراعة العربي بتعامله البدائي؟ [4]، قد نتفق مع آرتور في أن الجزائري يجهل التقنيات الزراعية الحديثة في ذلك الوقت، ولكن من المتسبب في ذلك ؟ أليس سلطات الاحتلال التي منعت الجزائريين من التعلم، وجففت كل منابع العلم والمعرفة التي كانوا يتواصلون فيها، ألم يكن أغلب الجزائريين متعلمين عشية الاحتلال، وبشاهدة الفرنسيين أنفسهم. الأمر الثاني يخص الأرض، ألم يقم الاحتلال بالاستيلاء على أخصب الأراضي [5] ومنحها "للسيد الجديد" الذي حولها إلى "جنة" في نظره، وطرد أصحابها إلى الجبال والهضاب، والصحاري التي هي في الأصل أراضي جرداء غير صالحة للزراعة التي كانت "جنة"، كما يذكر آرتور يونغ، وتحولت إلى أراضي جرداء. إن هذه المقاربة تبدو غير صحيحة ما دام الهدف المنشود هو إقامة إمبراطورية استعمارية فرنسية في الجزائر على حساب الجزائريين، وبعد ذلك يتهمون بالكسل والتخلف. ومن هنا فالفشل الذي لحق (ش.ن.ت) حسبهم دائما يعود

---

[1] Bronde, op-cit, p95.

[2] Ricardot (Roger), op-cit, pp33-34.

[3] يدعي منظرو الاستعمار أن الأخطاء التي ارتكبت في حق الجزائريين تعود إلى جهل الفرنسيين بالأجناس التي تسكن الجزائر منذ دخوله إليها عام 1830. ينظر:

A.N.O.M, fonds Ministériels, F80/1708, « Arabes et Kabyles », Akhbar, 44ème Année N°7978,1882.

[4] Démentes (Victor), L'Algérie Agricole, suivie de quelques renseignements sur des Produits de la Steppe et des Forêts, Librairie, Larose, Paris, France, p110.

[5] ارتفعت المساحة المملوكة للأوروبيين في دائرة قسنطينة إلى حوالي 20.751 هك بين 1908-1910 بعد أن كانت تقدر بـ 12.000 هك في حدود 1899، وهي المساحة التي اعتبرتها الإدارة قليلة، ولا تلبي احتياجات المستوطنين، لذلك استوجب الرفع منها لدعم السياسة الاستيطانية في العمالة، خاصة وأن هذه المنطقة تزخر بأراضي خصبة يمكن بواسطتها تطويروتنمية المستوطنة الاستعمارية في الجزائر. **ينظر:**

Aynard (Raymond), L'œuvre Française en Algérie , Corbeil Imprimerie , Paris, France, 1912, p288.

إلى عدم فهم الفلاح الجزائري لفوائد التأمين. فالفلاح الذي يقوم لمدة ثلاثة أيام بعمل شاق على أرض لا يملكها ماذا سيحصل في مقابل ذلك؟ لا شيء في غالب الأحيان، فلا يعرف (ش.ن.ت) إلا في السنة التي يدمر فيها محصوله، ويشير بروند إلى قضية هامة وهي عدم التأثر والاهتمام من طرف الفلاحين، وجْمَاعات الدواوير تجاه هذا النشاط التعاوني [1]، وهو ما يعود في نظرنا إلى الرفض التام لهذه المؤسسات وعدم الثقة فيما تقدمه الإدارة الاستعمارية من مبادرات، وكذا الطابع الاستغلالي لها، خاصة وأن أغلب أعضائها أجبروا على الانخراط فيها باعتبارهم أعضاء في (ش.أ.إ)،ومنعوا من الانسحاب منها بخلاف ما تنص عليه القوانين المنظمة لها .

هكذا لقد تمكنت الإدارة الاستعمارية من خلال شركات القرض الفلاحي المختلفة التي أسستها خلال هذه الفترة من وضع سلطتها المباشرة على ممتلكات الفلاحين، وإدخال سكان الريف تحت سيطرتها، وذلك بمراقبتهم وإحصاء أرزاقهم من أجل تمكين المستوطنين منها، وجعلهم أدوات لتثبيت أركان المستوطنة الناشئة، ووسائل لتحطيم مؤسساتهم التعاونية السابقة التي كانت تحميهم من البؤس والفقر.

[1] Bronde, op-cit, p96.

الفصل الثاني

تسلط الإدارة الاستعمارية والهيمنة
على شركات القرض الفلاحي
1919– 1954

تأثرت القوى الكبرى المتحكمة في العالم، وخاصة فرنسا وبريطانيا وغيرها من الدول من مخلفات الحرب العالمية الأولى، وانعكست بشكل مباشر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لمستعمراتها، ووصل الحد مبلغه أن انتشر الفقر بشكل ملحوظ، والذي تحول بسرعة إلى مجاعة رهيبة عانت منها شعوب المستعمرات، ومن بينها الجزائر. فبدل أن تقوم الإدارة الاستعمارية بإيجاد حلول إستعجالية للتخفيف منها، واقتراح مشاريع إقتصادية أكثر فعالية لمنع الوقوع في براثنها مرة أخرى، راحت تستثمر في شركات القرض الفلاحي التي أسستها من قبل لتعويض خسائر الحرب، وتعويض المستوطين وتحسين مستواهم المعيشي على حساب أصحاب الحق، حيث عمدت إلى إعادة هيكلة المؤسسات السابقة وخاصة (ش.أ.إ)، وخلق مؤسسات مكملة لها تُمول من صناديقها ومخازنها بهدف الهيمنة المباشرة على الفلاحين الجزائرين، واستخدامهم كأدوات لتنمية المشاريع الإستيطانية في الجزائر، فظهرت العديد من الشركات القرضية عقب الحرب تسلطت على الفلاحين،وحاربت مؤسساتهم التعاونية التقليدية.

أولا: جْماعة الفلَّاحة البديل الاستعماري للتويزة:

1-تعريف جْماعة الفلاّحة:

عبارة عن جمعيات تعاونية ذات طابع مدني، أسستها الإدارة الاستعمارية في المناطق التي ترى فيها الحاجة إلى ذلك[1]، ويمكنها أن تتلاءم مع المتطلبات الفلاحية لكل منطقة [2]، تتكون من صغار المزارعين من 20 إلى 50 مزارع تابعة لـــ (ش.أ.إ) ببلدياتها المختلطة [3]، ومن مقاصدها أنها تسمح بالعمل للفلاحين والمزارعين الذين لا يملكون أي شيء، والذين ظلت الإدارة الاستعمارية تصفهم "بالمزارعين المفلسين"، وهي مغالطة لأن إفلاسهم لم يأت نتيجة منافسة اقتصادية، بل جاء نتيجة سياسة إستعمارية مبرمجة على النهب والاستغلال [4]، كما لها دور تعليمي بحيث تسمح بتسهيل استعمال أدوات متطورة ومراقبة الطرق الزراعية من خلال تعليم الفلاح كيفية التعامل مع الأرض[5].

يذكر بول باسكي بروند أن "**جْماعة الفلاّحة** " **(Djemâat-el-Fellaha)** ما هي إلا "التويزة" المستمرة – التويزة ما هي إلا تجمع عدة فلاحين أو عمال في يوم معلوم إستثنائي لتقديم المساعدة لأي كان

[1] ولد النبية (كريم)، «الشركات الأهلية للاحتياط في الجزائر 1893-1962»، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، ع6، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، جوان 2013، ص82.

[2] Ricardot (Roger), La Mutualité, Agricole chez des indigènes d'Algérie, p59.

[3] Champ (Maxime), La commune mixte d'Algérie, p271.

[4] ولد النبية (كريم)، المرجع السابق، ص82.

[5] Ricardot (Roger), op-cit, p60.

لتفادي الخسارة – أما "**جْماعة الفلاّحة**" تجمعهم بصفة مستمرة للعمل الجماعي فتمكنهم من تحقيق فوائد إضافية، بهذه الغاية تضع تحت تصرفهم عتاداً عصرياً و قطيع غنم تطبيقا لهذا المبدأ (التويزة)، الفلاح المنعزل الفقير عموما لا يستطيع الحصول على وسائل إستثمار متطورة لتحسين وضعه عندما ينظم إلى تجمع مزارعين صغار يشتركون في 50 إلى 100 هكتار[1].

غير أن واقع الأمر غير الذي ذكره هذا الكاتب، فالتويزة ما هي إلا عمل جماعي يقدمه مجموعة من العمال أو الفلاحين لمساعدة شخص ما في يوم ما دون الحصول على أجر، أي عمل تعاوني بغرض تقديم مساعدة حتى يتفادى الخسارة، لكن حقيقة الأمر أن "**جْماعة الفلاّحة** " تضم المزارعين و الخماسين الذين يعملون بطريقة " لاطاش " يضاف إليهم الفلاحون الصغار الذين يملكون قطعة أرض زراعية غير صالحة، وتفتقد إلى أبسط وسائل الإستغلال الزراعي، والذين ضلت الإدارة الإستعمارية تصفهم "بالمزارعين المفلسين "، و هي مغالطة، لأن إفلاسهم لم يأت نتيجة منافسة اقتصادية، بل جاء نتيجة سياسة إستعمارية مبرمجة قائمة على النهب و الإستغلال[2] كان لها دورا في تدهور وضعية المزارعين، و أوصلتهم إلى درجة الإفلاس، و هو ما ينفي كذلك طابع "التويزة" عنها كما يدعي بول باسكي.

2-أصل الجْماعة:

أصل جْماعة الفلّاحة تعود إلى الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، حيث أنشئت الـــجْماعات الفلاحية الأولى سنة 1919، وادعت الإدارة الاستعمارية بأنها تحاول إسعاف الفلاحين الذين يعانون من سنوات كارثية.[3]

صاحب فكرة **جْماعة الفلّاحة** هو السيد رولان (M.Rolland) مفتش التعليم الفلاحي الذي قام بإنشاء الجمعيات الفلاحية "للأهالي" أو ما يسمى بجْماعة الفلّاحة، وقد قام بإعداد تقرير موثق وقدمه إلى الحاكم العام السيد ليتون (Lutand) فيما يخص إنشاء هيئة كفيلة بتدريب الفلاح "الأهلي" في مجال التطور

[1] Bronde (Paul Pasquier), La Coopération et Les Fellahs Algériens,P 82.

[2] **ولد النبيه** (كريم)، نفسه، ص 82.

[3] Bronde, op-cit, p99.

التقني الزراعي الذي وصلت إليه فرنسا [1]-حسب إدعائه-، وكأن الجزائريين لا يعرفون ممارسة الزراعة بالرغم من أن غالبية المجتمع الجزائري مزارعون.

في إطار سياسة التفرقة العرقية التي عملت على إذكائها الإدارة الاستعمارية لاحظ رولان أن الفلاح العربي أكثر بدائية من الفلاح القبائلي بحيث يعتمد في عمله الفلاحي على الجانب العقائدي دون مراعاة الجوانب الأخرى،ولا يعتني بمواشيه أين يطبق حسب رأيه دائما مبدأ "اللي خلقك يرزقك" [2]وهو إيحاء بتبرير الكسل وعدم العمل، كما أن ادعائه أن العربي ينطلق من الجانب العقائدي هو دليل -حسب رأيه - دائما أن القبائلي يهمل هذا المبدأ، وكأنه ليس بمسلم مثله مثل الفلاح العربي، وهو دليل قاطع أن الإدارة الاستعمارية حاولت منذ الدخول الاستعماري إلى الجزائر فصل منطقة القبائل عن الجزائر وحضارتها الإسلامية تمهيدا لتقسمها وبالتالي البقاء في الجزائر إلى الأبد.

يذكر رولان أنه أصيب بالدهشة أمام الخسائر المعتبرة التي تنتج عن الاستغلال السيئ للأرض من طرف الفلاحين الجزائريين، وأعطى مثال على ذلك خلال سنة 1917، حيث قام الفلاحون بزراعة 2.200.000 هكتار من الحبوب أين قدر المنتوج بـــ 11 مليون قنطار، في المقابل قام المستوطنون بحرث 800.000 هكتار أين حصلوا على منتوج يقدر بـــ 6 مليون قنطار[3]، لكنه لم يحدد المناطق التي كان يستغلها الفلاحين الجزائريين وكذا المستوطنون من حيث نوع التربة، ووفرة المياه والمناخ، وكذا الوسائل التي يمتلكها كل فلاح، فليس بالضرورة امتلاك أكبر مساحة من الأرض تعطيك منتوج كبير والعكس، ونحن نعلم أن السلطات الاستعمارية وفي إطار تشجيع سياسة الاستيطان وردع المقاومين، قامت بالإستلاء على أج ود الأراضي وأخصبها، ومنحتها لهذه الفئة التي سلطت على رقاب الجزائريين،فحتى تكون المقارنة عادلة يجب أن تتوفر نفس الظروف وبنفس الأدوات حتى تكون النتائج متفاوتة، وبالتالي يمكن الحكم على مدى كفاءة وتفاني الفلاح الجزائري وإخلاصه في عمله.

3-علاقتها بالشركات الأهلية للاحتياط:

الفلاحون المنضوون تحت هيئة "**جْماعة الفلاّحة**" قد يكونون في معظمهم أعضاء في (ش.أ.إ)، والتي لها دور في تسييرها، مجلس الإدارة يتكون من بعض المزارعين الأوروبيين والجزائريين، القوانين تنص على تساوي

[1] Ricardot (Roger), op-cit, p58.
[2] Ibid, p58.
[3] Ibid, p58.

أعضاء مجلس الإدارة، رئيس البلدية المختلطة أو نائبه يترأس المجلس الاداري، القانون الخاص و دفتر الشروط يخضعان لمصادقة الجمعيات العامة[1]، و هو ما يبين الطابع الاستعماري العنصري لهذه الهيئة ما دام مجلس الإدارة متحكم فيه من طرف الأوروبيين، و الشركاء يتشكلون من عدة أصناف:

1 -الذين لا يملكون أي شيء، و يعملون على أراضي البلدية، وضعت تحت تصرف " **جْماعة الفلاّحة**" أو على أراضي استأجرت من قبل الخواص، تعطيهم "**جْماعة الفلاّحة** " قطيع غنم والعتاد اللازم و هم يكونون خماسة[2] الشركة.[3] وهؤلاء الخماسة انتزعت منهم أراضيهم سواء بتعاملات حرة، أو عن طريق الرّبا، أو بالوسائل الممنوحة عن طريق التجارة أو القرض. يشير بويان إلى أنه في سنة 1900 المرابون الأوروبيون و الجزائريون يبقون على مدينهم كخماسين في أراضيهم، كما يؤكد وليد (Woualid) : « عندما استحوذ الأهالي بأنفسهم على الأملاك الطائلة أو المرابين الإسرائيليين، بقيت الفلاحة محافظة على نفس المنهج المعتاد الملاك القدماء لم يطردوا، و لكن بقوا محافظين على الأرض تحت صفة مغايرة، عوض أن يكونوا ملاكاً فإنهم يستغلون أراضي الغير كخمّاسين»[4] .

2 -الفلاّحون الفقراء الذين يملكون بعض الهكتارات من الأراضي يتحصلون على أراضي إضافية للكراء، و قطيع غنم و عتاد فلاحي.

3 -بالنسبة للفلاحين الأثرياء تخصص لهم تسبيقات لاستصلاح أراضيهم.[5]

و من هنا يتضح بأن هذه الجمعيات تدخل في إطار الإستراتيجية الإستعمارية العامة المتمثلة في تشكيل مؤسسات في خدمة المستوطن هدفها تأطير الفلاحين الجزائريين بدون أرض داخل تنظيم إداري محلي مكمل لعمل مراكز التكوين المهني[6]، التي سعت إلى تأهيل الفلاح الجزائري كما تقول الإدارة الإستعمارية. و الدليل

---

[1] Bronde, op-cit, P 103.

[2] الخماسة نظام ظهر خلال العهد الإستعماري، و إذا انطلقنا من تعريف قضائي لها فهو عقد دائم مصدره دين يستوجب على الخماس دفعه إلى "سيده" . الغرض منه زراعة أرض التي يتعهد الخماس القيام بالأعمال الفلاحية اللازمة فيها، بداية من الحرث إلى نهاية موسم الحصاد، بوسائل و دواب يمنحها إياه "سيده"، و توزيع الثمار أو الغلة بين الأطراف بنسب تحدد مسبقا، و هي عموما محددة بالخمس للخماس، و أربعة أخماس للمالك، و مع مرور الوقت يصبح الخماس بمثابة عبد للمالك، خاصة و أنه لا يبيع جهد عمله بكامل حريته، إذا بقي من سنة إلى أخرى مشدود إلى نفس المالك بروابط شخصية بسبب عدم القدرة على تسديد الديون نتيجة للمدخول الضئيل الذي يعود إليه.

ينظر: Benachenho. Op-cit. P P 228-229.

[3] Bronde, op-cit, P 103.

[4] Benachenho. op-cit. P 228.

[5] Bronde, op-cit, P 103.

[6] ولد النبيه (كريم)، نفسه، ص 82.

على ذلك أن هؤلاء الأثرياء والذين هم في الغالب من المستوطنين يتحصلون على كل ما يحتاجونه من بذور وأسمدة، وعتاد عن طريق (ش.أ.إ)، بحيث تكون " **جْماعة الفلاّحة** " كوسيط بينها و بين الشركاء[1].

و بالرغم من تأكيد جون ميرانت على أن (ش.أ.إ) ساهمت في تمويل "**جْماعة الفلاّحة**"، و البحث في الكيفيات التي تجلب القروض لتعاونيات تربية المواشي، و مضاعفة تدعيمها للمحاريث الفرنسية في الدواوير باعتبارها الأفضل و الأكثر تطورا من المحاريث العربية البدائية[2]، إلا أن مآلها كان الخسران المبين.[3]

4-أعضاء جْماعة الفلَّاحة:

المشترك في جْماعة الفلَّاحة لا بد أن يكون عضوا في (ش.أ.إ) [4].وهو التناقض بعينه، فكيف من جهة أعضاؤها هم من المزارعين العاطلين والذين لا يملكون أي شيء، ومن جهة أخرى يكونوا منخرطين في (ش.أ.إ)، فمعنى ذلك أن هؤلاء الفلاحين المتسبب في عوزهم وفقرهم هم الإدارة الاستعمارية التي استولت على ممتلكاتهم بواسطة (ش.أ.إ) بسبب عجزهم عن تسديد القروض.وبالتالي جْماعة الفلَّاحة هي وسيلة من وسائل الإفقار والتحكم في رقاب الفلاحين الجزائريين ما داموا رهائن لـــ ((ش.أ.إ) التي لن تسمح لهم بالثراء والخروج عن طاعة السيد الجديد وهو المستوطن، ما داموا منخرطين فيها يدفعون ما عليهم من قروض وفوائد.

وقد قسم رولان أعضاء جْماعة الفلَّاحة إلى ثلاثة أقسام:

1-الخماسون: ويصبحون خماسين لدى جْماعة الفلَّاحة.

2- الفلاحون الذين يمتلكون بعض الهكتارات ويحتاجون إلى تأجير أراضي.

3-الفلاحون الذين يمتلكون مساحات معتبرة من الأراضي، ويحتاجون إلى العتاد والدواب والبذور [5] تخصص لهم تسبيقات لاستصلاح أراضيهم،وفي الخلاصة يصبح تحت تصرف الشركاء كل ما يحتاجون إليه (أرض-بذور-أسمدة...) للحصول على مردود جيد. تسبيقات هذه المواد تكفلها الشركة عن طريق قروض من الشركات الأهلية للاحتياط، الشركاء يتحصلون على السيولة النقدية. بل جماعات الفلاحة المستفيدة من قروض من(ش.أ.إ) تشتري بنفسها البذور والأسمدة، الغنم، العتاد، وتسلمهم للمعنيين، فهذه طريقة اقتراض

[1] Bronde, op-cit, P 103.
[2] Mirante op-cit, P 28.
[3] Bronde, op-cit, P 115.
[4] Ibid, p58.
[5] Ricardot (Roger),op-cit, p60.

على درجتين، نقدا بالدرجة الأولى، ماديا بالدرجة الثانية [1]، وعليه يصبح المشترك تحت سلطة الإدارة الاستعمارية بواسطة الهيئات الأولى مباشرة وهي جْماعة الفلَّاحة،والثانية بطريقة غير مباشرة وهي (ش.أ.إ) فإذا استطاع أن يتخلص من الأولى لا يستطيع أن يتخلص من الثانية التي يبقى رهينا لسلطتها.

5-أموال جماعة الفلاّحة:

لابد أن يكون كل مشترك عضوا في الشركات الأهلية للاحتياط، حيث يلجأ إليها لطلب القرض، ويتطلب عليه أن يعيده في نهاية كل سنة قابلة للتجديد [2]، وهذه المبالغ المقرضة للمشترك لا تمنح له مباشرة وإنما تعطى لمحاسب الشركة الذي يتمثل في أمين البلدية المختلطة أو الممرن (المعلم الفلاحي) الذي بدوره يضعها في صندوق جْماعة الفلَّاحة، مجلس الإدارة هو الذي يقوم بشراء المستلزمات:العتاد الآلي، والحيواني، والأسمدة، والبذور اللازمة، ويقسم الكل حسب النوع بين المشتركين الذين يستلمون حصصهم تحت مراقبة رئيس الفلاحة.كل مساهم يتلقى دفعات التي تتناسب ومصادره، وإلى رصيده المدون على سجل خاص، وفي حالة ما إذا أعطى رصيد المشترك جميع الدفعات الممنوحة، فسيمتلك هذا العتاد.[3]

تحسم جْماعة الفلَّاحة من أسعار المحاصيل حصة لتسدد بها المصاريف العامة، تعوض تدريجيا التسبيقات المستلمة، وأخيرا تؤسس احتياط مالي يسمح لها بتغطية ديون الشركاء المتوفين، وإعطاء جوائز تشجيعية أو إنشاء خدمات ذات منفعة عامة [4]، ولكن كيف ستتمكن **جْماعة الفلَّاحة** من استعادة هذه السلف؟ هنا ستدخل الأعمال التي يمارسها الفلاحون الجزائريون.

فيما يخص الخماسين الذين يعتبرون من مشتركي الفئة الأولى، أين الشركة ستتعامل معهم كما يفعل الفلاح تجاه الخماس[5]، هذا الأخير هو المعمر للأرض الذي يعمل في أرض ما مقابل خمس المنتوج [6]. وهكذا يجد يجد الخماس عمله مثمن من خلال حصته في المنتوج حسب رولان. والباقي يدخل إلى الشركة، أما فيما يخص الفئة الثانية والثالثة فإن الشركة ستتعامل معهم من خلال عقود الجمعية الفلاحية الممارسة في تلك المنطقة.

[1] Bronde, op-cit, p103.
[2] Ricardot (Roger),op-cit, p60.
[3] Ibid, p61.
[4] Bronde, op-cit, p105.
[5] Ricardot (Roger),op-cit, p60.
[6] Démentes (victor), L'Algérie Agricole, suivie de quelques renseignements sur des Produits de la Steppe et des Forêts, p109.

يقول رولان: "الأهلي "الذي يمتلك قطعة أرض ويفتقر إلى دابة حرث فإنه يبحث عن شريك الذي يوفر له هذه الدابة، وهكذا تتشكل الشراكة الفلاحية:

كل مشترك لديه خماس من أجل الحرث، والحصاد، والدّرس.

البذور تكون مقسمة بالتساوي، وبالتالي المنتوج يقسم إلى حصتين متساويتين بعدما يتحصل الخماسون على خمسهم، المشترك الذي يكون في حالة ميسورة يستطيع أن يقدم البذور التي يسترجعها من المحصول، ويتقاسمون التبن، وكل مشترك يغذي دابته، والعشور تدفع بالتساوي ..."[1]

نستنتج مما سبق أن الإدارة الاستعمارية هدفها تحصيل الضرائب والقروض بشتى الطرق، لتطوير المستعمرة، وتحسين ظروف معيشة المستوطنين، من خلال هذه المؤسسة الجديدة التي استخدمتها حتى يتحصل على ما تبقى لدى الجزائريين من ممتلكات، وليس إسعافهم، وتحسين ظروف معيشتهم. فكيف العشور تقسم بالتساوي بين المشترك، والشركة رغم أن العشور ضريبة شرعية إسلامية، وفرنسا دولة مسيحية علمانية لا علاقة لها بالإسلام، بل جاءت إلى الجزائر من اجل محاربته والقضاء عليه،خاصة وأن هذه الأخيرة كانت دارا للجهاد خلال العهد العثماني .

حالة أخرى يتطرق إليها رولان: "صاحب الأرض يفتقد إلى الدواب والبذور، في هذه الحالة الشريك يساهم بزوج من الدواب والبذور،هذه الأخيرة تعاد إليه عند جني المحصول، علف الدواب ستكون على عاتق مالك الدواب، وفي هذه الحالة الشروط تكون كالآتي:

المنتوج يقسم إلى ثلاثة أجزاء بعد اقتطاع حصة الخماس، الثلث لصاحب الأرض، وثلثين لصاحب الدواب والبذور، العشور على عاتق الشريكين من حصتيهما، وهذا ما نسميه بالشركة، ففي بعض المناطق الدواب تقدر (بالرجل): الثور الواحد له الحق في عشر المحصول من كل عشرة هكتارات محروثة، وللثورين الخمس، ويدعي رولان أن الشراكة التي تمنحها جْماعة الفلَّاحة تكون بأقل الشروط التي يتعامل بها "الأهالي" فيما بينهم[2]، لكنه نسي أو تناسى بأن الجزائريين لا يتعاملون بالفوائد الربوية، والربح والخسارة يتحملها الطرفان، عكس جْماعة الفلَّاحة، فالخسارة يتحملها الجزائري، إضافة إلى رده للقرض مع الفوائد المترتبة عنه.

[1] Ricardot (Roger),op-cit, p61.
[2] Ibid, p62.

إنّ هذه السياسة التي طبقتها فرنسا تجاه الجزائريين الضعفاء قد انتقدها موريس فيوليت باعتبارها لا تؤدي إلى ازدهار ورقي الفلاحة، خاصة وأنها تعتمد على "أهالي" ضعفاء حسب وصفه، لا يحصلون قوتهم اليومي، ويعيشون عيشة بائسة.[1]

6-أهم تجاربها حسب العمالات:

أ-جْماعة الفلَّاحة لزمورة في عمالة وهران:

جْماعة الفلَّاحة لزمورة في عمالة وهران أنشئت في دوار عمامرة في : 1921/10/21، وفقا للتقرير المقدم إلى الحاكم العام من طرف السيد فروليك رئيس البلدية المختلطة، ورئيس جْماعة الفلَّاحة . كانت هذه الشركة تَعدُّ 21 عضوا، وظائف أمين المال يسيرها المدير العام للقرض العقاري لغليزان، ومجلس الإدارة يضم عدة معمرين[2].يتضح أن الهدف الأساس من تأسيس هذه الجماعة هو خدمة الستوطنين بالدرجة الأولى.

قام رئيس بلدية زمورة المختلطة، ورئيس جْماعة الفلَّاحة في نفس الوقت بإعداد تقرير حول الوضعية المالية لجْماعة الفلَّاحة إلى غاية 1922/09/01 وهو ما بينه الجدول التالي:

الجدول رقم (20): الوضعية المالية لجْماعة الفلَّاحة بدوار عمامرة بزمورة إلى غاية 1922/09/01

رأسمال أولي	10.5000.00 فرنك
الرصيد	11.52.14.19 فرنك
الأرباح المحققة	10.214.19 فرنك

المصدر:

A.W.O, Sous série I B, N°4482, I19, Rapport, présenter par M.Vrolyk, Administrateur De La Commune Mixte de Zemoura.

وبعد المداولات تم الموافقة على إعطاء :

1 منحة بقيمة 400.000 فرنك لرئيس المزارعين.

2 منحة بقيمة 267.000 فرنك للخماسة.

3 مساعدة بقيمة 25.000 فرنك لضحية أزمة.[3]

[1] Violette (maurice), L'algérie vivra – T-elle, p58.
[2] Bronde, op-cit, pp 111-112.
[3] A.W.O, Sous série I B, N°4482, I19, Rapport, présenter par M.Vrolyk , Administrateur De La Commune Mixte de Zemoura.

تم تقسيم الجماعة إلى مجموعتين:

الأولى تضم الخماسة تمركزوا في ميدان يسع 130 هـــ في دوار معيرش تم شراؤها من قائد دوار العمامرة بمعدل سنوي قيمته 30 فرنك للهكتار الواحد، الثانية تضم ملاكين صغار مدانين من بلاد الحاسي التي تدعي السلطات الفرنسية في زمورة أنها استرجعتها بعد أن كادت تباع. اقترحت عليهم جْماعة الفلَّاحة الشراكة بالنصف في المصاريف والأرباح[1].

ما يلاحظ من خلال هذا المقترح أن المستفيد الأول في هذه الشراكة هي جْماعة الفلَّاحة، ومن ورائها الإدارة الاستعمارية باعتبارها لا تتحمل المصاريف الكلية التي هي في الأصل من اشتراكات المساهمين في (ش.أ.إ)، كما أن الأرباح تقسم مناصفة والخسائر يتحملها الشريك، ورغم ذلك الإدارة الاستعمارية تتشدق بأنها وجدت الحل السحري والمناسب في نظرها لحل مشكلة البؤس التي يعاني منها الفلاح الجزائري، ودائما وحسب إدعاءات الإدارة الاستعمارية فقد حققت جْماعة الفلَّاحة نتائج مهمة على ضآلتها من خلال فائدة صافية قدرها 10.000 فرنك،مما أدى إلى ارتفاع عدد منخرطي جْماعة الفلَّاحة لزمورة إلى ما يقارب 400 شخص، هذا العدد أخذ بعين الاعتبار عائلات الشركاء [2]،وهو ما يبيّن التحايل الذي تقوم به إدارة الجماعة للرفع من عدد المنخرطين باعتبارها تحصي الفلاحين وعائلاتهم لإضفاء المصداقية على فكرتها، وبالرغم من الدعاية التي حضيت بها من مؤسسها رولان [3]،إلا أنه تم حلها في 15 جويلية 1931، ويرجع مُنظروا الاستعمار وعلى رأسهم بروند فشلها الى الأسباب الطبيعية كالجليد والشهيلي، وتعرض المحاصيل الزراعية إلى الأرانب المتوحشة[4]، غير أن السبب الحقيقي لفشلها يعود إلى التحكم المباشر لرئيس الفلاحة، وكذا المستوطنين في الشركاء، إضافة إلى ضعف الإعانات المالية، وعدم تقبل جل الفلاحين الجزائريين لهذه الفكرة التي زادت في استغلالهم، واستولت على ما تبقى لديهم من اموال مما جعلهم ينفرون منها، ويرفضون الانخراط فيها، وفي الأخير ينسحبون من العضوية فيها.

[1] Bronde, op-cit, p112.
[2] Ibid, p112.
[3] Ricardot (Roger), op-cit, p63.
[4] Bronde, op-cit, p113.

الجدولرقم (21) وضعية المشاركين (جْمَاعة الفلاّحة دوار عمامرة) إلى غاية 1923/10/15

اسم المشارك	الدين	القرض	رصيدالمدين	رصيدالمقرض	ملاحظات
منورعبد القادر	5337,95 ف	5337,95 ف	5337,95 ف	5337,95 ف	انسحب
منوربن عودة	1162,35 ف	1162,35 ف	1162,35 ف	1162,35 ف	//
منوراحمد	3324,85 ف	3324,85 ف	3324,85 ف	3324,85 ف	//
بن عيشة محمد	3201,10 ف	1318,90 ف	1882,20 ف	1882,20 ف	//
عيمورأحمد	3244,20 ف	3244,20 ف	3244,20 ف	3244,20 ف	//

المصدر:

A.W.O, Sous série I, Boite N° 4482, I 19, Tableau de répartition de la récolte entre la djemâtElfellaha et ses associes.

ب-جْماعة الفلَّاحة لتابلاط في عمالة الجزائر:

أنشئت جْماعة الفلَّاحة لتابلاط في 13 جوان 1919 في ضاحية بني سليمان، وهي منطقة تمتد من البويرة إلى البرواقية على مساحة 1000 كلم2، أراضيها جديدة لكن كمية التساقط غيركافية. قامت جْماعة الفلَّاحة لتابلاط باستصلاح 6000 هكتار،ولإنجاح العملية قامت إدارة الجماعة بما يلي:

- إدخال المحراث الفرنسي، والحرث التحضيري.
- تنظيف الأراضي غير المزروعة (البور) من الأعشاب الضارة.
- علاج الحيوانات في فصل الشتاء .
- إلغاء الكراء الربوي.
- إنشاء وحدة لتصليح الآلات الفلاحية.[1]

نوّه رولان بهذه المبادرة التعاونية حسب رأيه لأنها زاوجت بين العادات المحلية، والممارسات الحديثة التي تشملها الشراكة الفلاحية، والتي ترمي إلى تحقيق هدفين في نظره:

- تمكين "الأهالي" من العيش من عملهم.
- الاستفادة من هذا النشاط لإكسابهم المبادئ العلمية الفلاحية .[2]

[1] Bronde, op-cit, p108.
[2] Ricardot (Roger), op-cit, p63.

اقرضت (ش.أ.إ جْماعة الفلَّاحة لتابلاط مبلغا ماليا قدره 100.000 فرنك، حيث قامت الجماعة بكراء الأراضي للملاكين الكبار. الخماسون الذين يعملون لدى هؤلاء يحصلون على خمسهم المعتاد من الأرباح، تسدّد جْماعة الفلَّاحة الكراء، وتمثل حصة رئيس الفلاحة 3% .

حملة 1920/1919 كانت كارثية[1]، ويرجعها أصحاب الفكرة دائما إلى: الظروف الطبيعية، وعدم تحكم "الأهالي" في التقنيات الزراعية، مما جعل الجماعة لا تعتمدها، وتركت الى غاية الموسم الفلاحي 1923/1922، حيث يعطي بروند مثال على (الإخوة فراشي) الأربعة الذين أنقذتهم جْماعة الفلَّاحة من البؤس خلال سنة 1921 وأنهوا دفع التسبيقات التي استفادوا منها فأصبحوا يملكون 04 ثيران حرث ومحراث عربي، ومحراث فرنسي[2]، غير أن هذه النتائج تبقى متواضعة في نظر رولان، رغم تمكنها من مساعدة "الأهالي" وإنقاذهم من الفاقة، وبعض المخاطر، إذ لم تقابل بتعليم فلاحي متطور وراقي على غرار ما هو معمول به في فرنسا لتطوير الفلاحة، وتحسين الإنتاج، وهذا ما ننتظره من جْماعة الفلَّاحة[3].

روّجت الإدارة الاستعمارية لهذه الشركة وهللت للعمل الذي تقوم به تجاه الفلاحين البؤساء الجزائريين، ونوّهت بالوسائل المتطورة المستعملة في عملية الحرث، وعملية الإصلاح السريع لها وفي وقت قصير في حالة العطب من خلال وحدة تصليح العتاد الفلاحي التي تم إنشاؤها للقيام بهذا الغرض في منطقة بني سليمان، ويشير بروند الى أن الكثير من الفلاحين استفادوا من مزايا جْماعة الفلَّاحة، لكنه لم يعطي إحصائيات رسمية حول ذلك، لكن عدد المنخرطين فيها تقلص بشكل كبير، ويرجعه إلى انسحاب الكثير منهم بعد تحسن وضعيتهم المادية[4].

غير أننا إذا قمنا بإجراء مقارنة بسيطة بما استفادت منه **جْماعة الفلاّحة لتابلاط** من قروض مالية لم تتجاوز 100 ألف فرنك، معظمها من مساهمات الفلاحين في (ش.أ.إ)، وعما استفاد منه بعض المزارعين الأوروبيين، والجزائريين الموالين لهم غير الأعضاء في (ش.أ.إ)، نتأكد من أن فشل هذه المؤسسة يعود للإدارة نفسها التي تقوم باستغلال الفلاحين الجزائريين، وإهانتهم، والتعامل معهم بعنصرية مقيتة، خاصة وأن هذه الفترة شهدت أزمات طبيعية خطيرة، كالجفاف، والحرارة الشديدة، ثم الأزمة الاقتصادية لسنة 1929. ففي تقرير للجنة عمالة الجزائر، ووفقا لتعليمة الحاكم العام المؤرخة في 1931/08/03، تمّ اقتراح سلف لصالح

[1] Bronde, op-cit, pp108-109
[2] Ibid, p109.
[3] Ricardot (Roger),op-cit, p63.
[4] Bronde, op-cit, p109.

المزارعين الأوروبيين، والجزائريين الذين لا ينتمون إلى شركة احتياط المقيمين في مناطق سبق تعرضها للجفاف أو الصقيع، مما أثر على محصولهم الذي لم يسمح لهم بتغطية تكاليف الحرث والحصاد.[1]

الجدول رقم (22) السلف المقترحة من طرف إدارة عمالة الجزائر لبعض المزارعين الأوروبيين والجزائريين1931

أسماء البلديات أو المراكز	عدد المزارعين القابلين للمساعدة	مبلغ السلف المقترحة بالفرنك
هاردي	19	307.000
إيقو	21	320.000
سرسو	05	95.000
كافينياك	12	140.000
العطاف	02	25.000
فسول بنيان	37	4.000
عين بوسيف	37	4.000
سواقي (ماسكراي)	12	125.000

المصدر: C.A.N.A, G.G.A, Sous-Série E11-1/782, Rapport a la commission départementale1931.

هذه القروض لا تتجاوز نسبة الفائدة عليها 01%، فكيف لا تفشل كل المؤسسات التي أنشئت للفلاحين الجزائريين، والأموال تذهب إلى المستوطنين ومن والاهم، وبفوائد مخففة !

لا ندري كيف يستطيع هذا الفلاح الانسحاب بسهولة من هذه الشركة المرهون لديها بصفته خماسا، ونحن نعلم أن الإدارة الاستعمارية الفرنسية لا تترك أي منافذ يستطيع منها الفلاح الخروج بسهولة، والانسحاب من هذه الشركات دون دفع ما عليه من قروض وفوائد، كما أن هذه الفئة من الفلاحين لا تستطيع الحفاظ على بقائها أصلا في ظل الظروف الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر، فهذا النوع من الشراكة زاد في استغلال هؤلاء البؤساء، ومع ذلك تتهم الإدارة الاستعمارية الشركاء الجزائريين أنهم السبب في فشلها، وتنكرهم لها بعد أن تحسنت وضعيتهم الاجتماعية .

يذكر بروند أن من بين 40 فلاح تعاقبوا على **جْماعة الفلَّاحة**، عشرة منهم فقط على ما يبدودفعوا ما عليهم للقارض الربوي[2]، ومن هنا نستنتج أن سبب فشل هذه الشركة هو الإدارة الفرنسية في حد ذاتها من خلال الممارسات الاستغلالية للفلاح الجزائري، والتعاملات الربوية المنفرة له والتي تمنعه الخروج من دائرة

[1] C.A.N.A, G.G.A, Sous-Série E11-1/782, Rapport a la commission départementale.1931
[2] Bronde, op-cit, p110.

البؤس، إضافة إلى عدم ثقة الجزائريين أصلا في هذه الإدارة التي تعمل على إفقارهم، والاستيلاء على ما بحوزتهم من ممتلكات إن وجدت أصلا، والقضاء على كل أشكال التعاون والتضامن لديهم . وبالرغم من حل جْماعة الفلَّاحة لتابلاط سنة 1936 إلا أن الإدارة استفادت منها بشكل كبير من خلال المداخيل التي استحوذت عليها بفعل الاشتراكات التي حصلت عليها من طرف الشركاء، لكن بروند يعيد ذلك إلى التسيير المحكم لرئيسها ورئيس البلدية المختلطة لتابلاط في نفس الوقت جدارجي (Gederger) وكذا رئيس الفلاحة تيكسيي (Texcier)[1].

ج- عمالة قسطينة :

ج-1/ جْماعة الفلَّاحة للعلمة:

تم إنشاء **جْماعة الفلَّاحة** للعلمة التابعة إداريا لدائرة سطيف بعمالة قسنطينة بموافقة الحاكم العام جونار في سبتمبر 1918 في دوار أولاد صابور بالبلدية المختلطة سانت آرنور (العلمة) [2]. ضمت هذه الجماعة 30 فلاحا وتم كراء 900 هـــ من أراضي البلدية، فقسمت على قطع بـــ 60 هـــ للواحدة، كل قطعة تزرع من قبل فلاحين اثنين شركاء، وتخصص لهم محراث أوروبي مزدوج، أربعة ثيران وبغلين. كان من المفروض انطلاق عمل جْماعة الفلَّاحة للعلمة خلال 1917 لكنها تأخرت إلى غاية السنة الموالية، ويعود ذلك كما يقول بروند إلى تعارض قوانين (ش.أ.إ) مع منح القروض للشركات الأخرى،كما اعتبر بورداس (Bourdes) حاكم قسنطينة أن الوقت لم يكن مناسبا[3].

قامت (ش.أ.إ) بمنح قروض خاصة للشركاء وتم إقراض جْماعة الفلَّاحة من مال الدواوير المشترك، قيمته 70.000 فرنك. تأسست هذه الجماعة رسميا في شهر أوت 1918 قبل فترة الحرث، تم اعتماد هذه الطريقة في عملية استغلال الأراضي: نصف الأراضي تزرع والنصف الآخر يخصص للحرث التحضيري،الـــ 10 أعضاء الذين يكونون مجلس الإدارة مقسمون إلى 05 من "الأهالي" و 05 من الأوروبيين[4]، رئيس الجماعة هو رئيس البلدية المختلطة،وأمين المال شارلي لوفي (Charler Levy)، فشلت هذه الجماعة فشلا ذريعا بسبب تعطل عمل (ش.أ.إ) منذ اندلاع الحرب العالمية الأولى والتجاهل التام للإدارة، كما أن سنة 1917 كانت كارثية بكل المقاييس في الريف القسنطيني، حيث جاء في تقرير للمندوبيات المالية بأن الوضعية صعبة

[1] Bronde, op-cit, p110.
[2] Ricardot (Roger), op-cit, p63.
[3] Bronde, op-cit, p106.
[4] Ibid, p106.

جدا "فالأهالي" لم يجدوا ما يأكلون بالنظر إلى أنه لا قمح ولا شعير [1]. كما ذكرت جريدة (La dépêche de Constantine): "أنّ البؤس شمل الجزء الأكبر من العمالة، فالسكان "الأهالي" يسقطون يوما بعد يوم في الجوع، لقد حدث الضرر والاضطراب في الدواوير..." [2]، كما أنه خلال هذه الفترة عرفت الأسعار ارتفاعا كبيرا، حيث وصل سعر الشعير 35 فرنك للقنطار، والقمح بين 70 و80 فرنك للقنطار[3]. ومن هنا يبدو أن الإدارة الاستعمارية من خلال استحداثها لجْماعة الفلّاحة في هذه الفترة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الأولى كان الغرض منه تعويض الخسائر التي لحقتها جراء الحرب، وبالتالي هي نوع من التحايل الجديد على الجزائريين لاستنزافهم وإبقائهم في دائرة البؤس، خاصة وأن الفاقة قد شملت جل العائلات الجزائرية حتى الميسورة منها.

المحاصيل كانت ضعيفة جدا، ويرجعها براوند إلى الظروف المناخية، والإدارة السيئة للشركة، إضافة إلى الصراع الذي حدث بين جْماعة الدوار والشركة بحجة أن الجْماعة تستغل أراضي البلدية عن طريق الكراء وتفوت عليها فرصة الإستفادة منها. وفي النهاية حُلّت الجْماعة بعد اقتحام ما يربو عن 30 فلاحا للأراضي التي تم كراؤها من الجْماعة وقاموا بحرثها، وكان ذلك في 27 أكتوبر 1927[4].

ج-2-جْماعة الفلّاحة ريرة:

أنشئت خلال عام 1920 في البلدية المختلطة ريرة في عمالة قسنطينة، لم تنجح التجربة نظرا للظروف الطبيعية الصعبة، وهو ما تسبب في إفلاسها، لذلك اقترح رئيس البلدية تحويلها إلى مركز تعليمي مهني يكون يد عاملة فلاحية، وقد تم حلها في 24 نوفمبر 1932 من طرف مجلس الإدارة[5].

ج-3-جْماعة الفلّاحة لأم البواقي:

استحدثت عقب الحرب العالمية الأولى في دوار مدفون ببلدية أم البواقي المختلطة، تعرضت للفشل والإفلاس، وترجع الإدارة الإستعمارية ذلك إلى ارتفاع أسعار القمح والجفاف والبرد، وكذا الصراعات القبلية بين أهالي المنطقة[6].

[1] Délégation financière algérienne assemblée plénière, 4 avril 1917, p215.
[2] La dépêche de Constantine, 08 Mars 1915.
[3] Conseil Général du département de Constantine, session 17 Avril 1917.
[4] Bronde, op-cit, p107.
[5] Ibid, p111.
[6] Ibid, p115.

يفسر ديمونتيس (Démentes) فشل هذا النوع من الشراكة إلى التركيبة الاجتماعية القبلية التي تبقى في نظره هشة نظرا لطابعها البدائي، ويمكن أن تتعرض للاهتزاز في أي لحظة في حالة حدوث خلاف [1]. في سنة 1930 لم يبق من الشركاء إلا 08،وخلال اجتماع مجلس الإدارة ليوم 22 جوان 1932 تقرر حل جْماعة الفلّاحة لأم البواقي، فورث مركز التربية المهنية لـــكوربات (Courobert) العتاد والمال الذي تملكه الجْماعة[2].

7- التكوين التقني للفلاحين الجزائريين:

حاولت السلطات الإستعمارية نقل التقنيات الفلاحية الموجودة في أوروبا إلى الفلاح الجزائري، ويدعي أصحاب فكرة تعليم الأهالي أن الغرض منها المساهمة في زيادة منتوجه عند الأزمة، و هذا لن يتأتى إلا بتكوينهم تكوينا متخصصا، ونشر التقنيات الزراعية في أوساطهم، و إمدادهم بالوسائل الضرورية لتطبيقها في الميدان، وفي الأخير التنسيق بين (ش.أ.إ) وجماعة الفلاحة من أجل تنظيم و تنمية منتوج "الأهالي"[3] .

إنّ مسألة تطوير التقنيات الفلاحية للجزائريين من خلال إلغاء مصاريف البلديات في التعليم العام للجزائريين، وصرفها في التعليم الفلاحي جاءت بطلب من المستوطنين، و إلحاحهم لفرض هذا النوع من التعليم التطبيقي في أوساط "الأهالي" في أواخر القرن التاسع عشر[4]، و هو أمر منطقي على اعتبار أن المستوطنين كانوا يحتكرون الأراضي الزراعية، وهدفهم كذلك احتكار اليد العاملة الرخيصة التي وفّرتها الإدارة الإستعمارية[5]، لكنها تحتاج إلى تأهيل و تدريب حتى تسهم في تنمية و تطوير المستثمرات الفلاحية للمستوطنين.

بالرغم من محاولة جول فيري وكذا جون مير إعطاء تكوين نظري "للأهالي" بهدف تكوين نخبة جزائرية متشبعة بالثقافة الفرنسية[6]، إلا أن المستوطنين أفشلوا هذه الفكرة، وانتصروا على جون مير بعد تأسيس مجلس المفوضيات المالية بداية من القرن العشرين باستغلالهم لميزانية الجزائر وفقا لمصالحهم الاقتصادية[7].

---

[1] Dementes (victor), l'Algérie Agricole, suivie de quelques renseignements sur des produits de la steppe et des forêts, p108.
[2] Bronde, op-cit, p115.
[3] Champ, op-cit, P 270.
[4] حلوش (عبد القادر)، «الكولون الفرنسيون و التعليم الفلاحي في الجزائر»، مجلة عصور، مخبر البحث التاريخي – مصادر و تراجم –، العدد 02، 02، جامعة وهران، ديسمبر 2002، ص 56.
[5] ولد النبيه (كريم)، الجزائريون و الإدارة المحلية الإستعمارية في عمالة وهران، 1947/1866، ص 237.
[6] حلوش (عبد القادر)، المرجع السابق، ص 56.
[7] ولد النبيه (كريم)، المرجع السابق، ص 237.

التعليم الفلاحي المتخصص يعطى في مراكز متخصصة أو في شركات زراعية "أهلية" المعروفة بـــ: **"جْماعة الفلاّحة"**، و هذه المراكز عبارة عن مزرعة بكامل ملحقاتها، و أراضيها الزراعية المأخوذة من أملاك البلدية[1]، وتمنح تعليماً تطبيقياً منظماً في المزرعة المستغلة أو الدواوير.

يأتي المزارعون إلى المزرعة لاستكمال التربص لمدة 15 يوم، ويتدربون خلالها على الطرق الزراعية المعتمدة في فرنسا منها الحرث الأولي (تقليب الأرض)، كيفية وضع و استخدام الأسمدة، اختيار البذور، استعمال الآلات الفلاحية، تقديم العلاج للمواشي. هذا التعليم يكون تحت إشراف رئيس فلاحي الذي يختار من بين التلاميذ القدامى للمدارس الفلاحية، وفي الدواوير رؤساء المزارعين يقومون بإعطاء دروس تطبيقية "للأهالي"، و توجيه مجهوداتهم، كما يراقب هؤلاء في نفس الوقت العمل، و تسديد قروض (ش.أ.إ)، ويقدمون في نفس الوقت للإدارة المعلومات التي تسمح لها بمعرفة الوضعية الإقتصادية الدقيقة للمزارعين، و التي تكون عاملاً أساسياً لجباية الضريبية[2] و من هنا يتضح أن فكرة تعليم الفلاحين الجزائريين الغرض منها في الأساس إحصائهم،ومعرفة وضعيتهم الاقتصادية ومدى تسديدهم للقروض الممنوحة لهم من (ش.أ.إ) من جهة، ومن جهة أخرى إعطائهم تكويناً قاعدياً خدمة للمصالح الفلاحية للمستوطنين، و ليس كما يرى بول باسكيي أن هذا التعليم الهدف منه تقديم خدمات قيمة للفلاح الجزائري، و محاولة ترسيخ حب الأرض في الأذهان و بعض المبادئ البسيطة، لكنها عقلانية في الفلاحة[3] .

عمل (ش.أ.إ) و المراكز التعليمية مكملة لبعضها البعض عمدت إلى محاولة تطوير و تكثيف زراعة الحبوب لدى الفلاحين[4]، لذلك استحدث الحاكم العام موريس فيوليت (Maurice Violette)[5] منافسات منافسات بين المزارعين سواء الجزائريين أو صغار المعمرين، و متوسطي الدخل، و التي أقرت من خلال التعليمة التي أصدرها في 25 أوت 1925، وهذا بهدف تنمية و تطوير زراعة الحبوب في الجزائر حتى تكون في منأى من المجاعة لذلك أمر بتأسيس في كل بلدية مجموعة جوائز تعطى في المسابقات منها:

---

[1] لم يذكر ماكسيم شون (Maxime Champ) أن هذه الأراضي حصل عليها المستوطنون بفعل عمليات نزع الملكية و مصادرة الأراضي، و هو ما يبين النظرة الاستعمارية الضيقة لأغلب المؤرخين، و التي تتبنى الطرح الاستعماري دون موضوعية.

[2] Champ, op-cit, P P 270-271.

[3] Bronde, op-cit, P P 101-102.

[4] Champ, op-cit, P 272.

[5] موريس فيوليت (Maurice Violette) حاكم عام على الجزائر بين 1925 و 1927، عضو بارز في الحزب الإشتراكي الفرنسي، صار نائبا نائبا مجلس الشيوخ بعد استقالته من منصب الحاكم العام، عرف عنه اهتمامه بشؤون الجزائر (المستعمرة)، كان شديد الحرص على بقاء الجزائر تابعة لفرنسا لذلك اقترح مشروح إصلاحي سنة 1931، عرف باسمه، تبناه فيما بعد صديقه ليون بلوم رئيس وزراء فرنسا، هذا المشروع جعله خبيرا في شؤون المستعمرة، و لشرح أفكاره و الدفاع عن مشروعه ألف كتابا بعنوان L'algérie vivra – T-elle أو هل ستعيش الجزائر ؟.

- جائزة استعمال الأسمدة قيمتها 500 فرنك للفلاح الذي يكون قد أحسن استعمال الأسمدة.
- جائزة تنظيف المحاصيل قيمتها 500 فرنك للفلاح الذي يكون قد بذل أكبر مجهود في تنظيف أرضه، و أزال النباتات الطفيلية.
- جائزة المردودية تمنح للفلاح الجزائري، و الفلاح الأوروبي الذين يستثمرون بالطريقة الأوروبية، ويتحصلون على أحسن مردود سنوي سواء بالنسبة للقمح أو الشعير.[1]

مصاريف هذه المسابقات تصل إلى 7000 فرنك أو أكثر في كل بلدية مختلطة تتحملها ميزانية (المستعمرة) بمشاركة أموال الدواوير بمبلغ 2000 فرنك، و حسب ماكسيم شون فإن هذه المسابقات قد لقيت تجاوبا و اهتماما من الفلاحين الجزائريين دون أن يذكر النتائج المتوصل إليها[2]، غير أن صاحب الفكرة موريس فيوليت كان له رأي آخر، حيث يؤكد أن هذه المسابقات لم تنجح إلا في بعض البلديات بمقاطعة وهران، ويفسر أسباب فشلها إلى المديريات الفلاحية التي لم تعط لها الأهمية، إضافة إلى أن كبار المعمرين لا يهتمون إلا بالمواطن التي ازدهروا بها، وأهملوا هذا المشروع الذي يهدف إلى إعادة التجارب الناجحة في مناطق أخرى غير تلك التي ازدهرت فيها المستعمرة الكبرى، و يقارن من جهة أخرى مدى التجاوب الواسع بهذه المسابقات التي تنظم في كل أرجاء فرنسا، حتى وصل بهم الأمر إلى اختيار أحسن سنبلة قمح[3].

ثانيا:تكريس الهيمنة الاستعمارية على أموال شركات القرض الفلاحي

كان لكل شركة إحتياط حساب خاص بها مسير من طرف أمين المال، وبالتالي فمعظم الشركات لم تكن تحت المراقبة المباشرة للسلطة المالية للحكومة العامة، فتم إقرار مشروع موحد للمال المشترك للـــ (ش.أ.إ) ظاهره خدمة الفلاحين المنخرطين فيها والمساهمين في تمويلها، وباطنة التحكم بشكل مباشر في أموالها من السلطة المركزية لاستغلالها في تنفيذ المشاريع الإستطانية، ودعم المستوطنين في ظل ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية.

[1] Violette (Maurice), op-cit, P P 49-50.
[2] Champ(Maxime), op-cit, P 273.
[3] Violette, op-cit, P P 54-56.

1- صندوق المال المشترك للشركات الأهلية للاحتياط.

أ- تعريف صندوق المال المشترك:

عبارة عن مؤسسة عمومية تحظى بالطابع المدني والاستقلالية المالية، بخلاف (ش.أ.إ)، التي تعتبر مؤسسة ذات منفعة عامة. انبثق صندوق المال المشترك عن سلطة إدارية وليس عن مبادرة شخصية،تدار أمواله حسب قواعد المحاسبة العمومية التي تتضمن أيضا استعمال أشكال ميزانيات مختلفة [1]. صدر بموجب قانون 19جويلية 1933 الذي نص على إنشاء (ص.م.م) للشركات الأهلية للاحتياط، والتعاون والقروض التعاونية للجزائر[2].

ب- مراحل تأسيسه:

قدمت فدرالية النواب المسلمين الجزائريين لمقاطعة قسنطينة مقترحات إلى لجنة الشيوخ بمجلس الشيوخ الفرنسي برئاسة موريس فيوليت خلال زيارتها إلى قسنطينة بتاريخ: 17 أفريل1931،تتضمن مطالب تخص تحسين ظروف الفلاح الجزائري الذي يعاني من البؤس الحاد في هذه الفترة بسبب الجفاف، وغياب عقود الملكية والجهل، وكذلك فشل (ش.أ.إ) في تحسين ظروفه الاقتصادية والاجتماعية لضعف مصادرها، فطالبت الحكومة الاستعمارية من خلال هذه اللجنة بضرورة أن يكون القانون قيد الدراسة الخاص بإنشاء رأس مال مشترك لجميع (ش.أ.إ) يتماشى وتطلعات الفلاح الجزائري[3].

هذه الملاحظات لم تؤخذ بعين الاعتبار لاصطدامها باعتراضات المستوطنين حول هذا المشروع، وكذا تحكم الإدارة الاستعمارية في القوانين المنظمة له خلال المناقشات البرلمانية التي انبثق عنها إنشاء هذا الصندوق.

طرح هذا المشروع لأول مرة في غرفة النواب من طرف النائب تارديو (Tardieu) بتاريخ: 1930/03/27، ودعّم بتقرير من النائب ريتشي (Ricci) بتاريخ: 1930/11/28[4].

تم تبني هذا المشروع من دون مناقشة بتاريخ: 1931/03/30 وصدر في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية في: 1931/03/31. بعد ذلك عرض المشروع على مجلس الشيوخ الفرنسي بتاريخ: 1931/11/24، وفقا

[1] Ricardot (Roger), op-cit, p78.
[2] Messershmit (Raoul), Traité juridique et pratique du crédit mutuel et de la coopération agricoles en Algérie, p417.
[3] Sisban (chérif), Note sur des réformes désirée par la fédération des Elus des indigènes du département Constantine, p 6
[4] Ricardot (Roger),op-cit, p77.

للتقرير المُعد من طرف السيناتور لوبلان (Loublane) بتاريخ: 1931/06/21، بعد موافقة لجنة المالية للمجلس برئاسة النائب فوركاد (Fourcade) بتاريخ: 1932/07/12[1].

وافق مجلس الشيوخ الفرنسي على مشروع القانون بصفة مستعجلة ومن دون مناقشة، وهو ما يؤكد أن الإدارة الاستعمارية الفرنسية لم يكن يهمها من خلال هذا الاستعجال رفع الغبن، والإسراع في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للفلاحين الجزائريين، بل الطريقة المثلى للحصول على مصادر مالية جديدة تكون تحت سلطتها المباشرة وخدمة للمستوطنين للحفاظ على إمبراطوريتها في الجزائر، خاصة وأن العالم خلال هذه الفترة كان يرزح تحت وطأة أزمة اقتصادية عالمية خطيرة، وهو ما جعل السلطات الاستعمارية تستبق وصولها إلى الجزائر بالاعتماد على إمكانيات ومصادر الجزائريين دون الاهتمام بمشاكلهم وحياتهم البائسة.

قام مجلس الشيوخ الفرنسي بإحداث تغييرات طفيفة على مشروع القانون تمثلت في:

- تحديد بدقة تشكيلة المجلس أو اللجنة المكلفة بتسيير هذا الصندوق، والتي تكون فرنسية بطبيعة الحال.
- ضبط الكيفية التي تستعمل فيها مصادر (ص.م.م).
- تعيين المساهمات الإجبارية التي تدفع لـــ (ص.م.م) عن طريق (ش.أ.إ)[2].

أعيد مشروع القانون بعد ذلك إلى غرفة النواب للمداولات بتاريخ: 1932/11/22 اعتمادا على التقرير الذي أعده النائب باراس (Barès) بتاريخ: 1932/12/22، وصودق عليه بالإجماع في: 1933/02/27، ليعرض على مجلس الشيوخ للمداولات في: 1933/04/11 وفقا لتقرير النائب لوبلان بتاريخ: 1933/06/20، لتتم المصادقة عليه بالإجماع في: 1933/06/23، ويتم إقراره من طرف الحكومة الفرنسية في: 1933/07/19[3].

ج-أهداف الصندوق:

يهدف (ص.م.م) لـــ (ش.أ.إ) استنادا للمادة 03 من قانون 1933/07/19 إلى:

- تسهيل عمليات القروض أو الإسعاف، والإعانات التي تقوم بها (ش.أ.إ).
- منح إعانات مسبقة قابلة للتسديد لهذه الشركات وإعطائها إعانات خاصة.

[1] Ricardot (Roger),op-cit, p78.
[2] Ibid, p78.
[3] Ibid, p78.

- تحديد السلف تتم تحت مسؤوليتها الخاصة، مع وجود ضمانات مساعدة من إحدى أو بعض الشركات[1].

د-المصادر المالية للصندوق :

حسب المادة 03 من قانون 1933/07/19 فإن مصادر (ص.م.م) لـــ (ش.أ.إ) تتكون من:

أ-عائدات وفوائد الممتلكات التي بحوزة (ص.م.م) .
ب-سلفات مسبقة قابلة للتسديد، وإعانات مقدمة من الميزانية العامة، وأيضا الهبات والتركات الممنوحة من قبل الخواص والأعيان.
ج-المساهمات المأخوذة من المخزون الفعلي لاحتياط "الأهالي"، وأيضا الاشتراكات المدفوعة من قبل المنخرطين، وكل المصادر التي تسمح بها القوانين والأطر[2].
يتم الاعتماد على مساهمات الـــ (ش.أ.إ) بتمويل الصندوق، وبالتالي تستطيع (ش.أ.إ) الفقيرة بفضل تدخل (ص.م.م) الحصول على تسبيقات مالية، وهو ما لم يكن موجودا في السابق، حيث لم يكن لـــ (ش.أ.إ) موارد أخرى غير اللجوء إلى الـــ (ش.أ.إ) أخرى للاقتراض. وهذه العملية صعبة لأن الشركات الغنية لا تقرض وإن أقرضت جارتها فيكون ذلك استثناءً.

إنّ الهدف الأساس من إنشاء الإدارة الاستعمارية لـــ (ص.م.م) لـــ (ش.أ.إ) غير المعلن عنه في قانون 1933/07/19 يتمثل في:

- توحيد رأسمال الـــ (ش.أ.إ) في رصيد واحد وهو رصيد المال المشترك.
- المراقبة الدقيقة لأموال الـــ (ش.أ.إ) في كامل المقاطعات والدوائر الجزائرية.
- المعرفة المسبقة للأموال التي تخرج كقروض، والتي يتم استعادتها من خلال النظام المحاسباتي المعمول به لإحصاء هذه الأموال.
- إيجاد آلية جديدة لتمويل المشاريع الفرنسية التي تدرجها في إطار المصلحة العامة لبناء المستوطنة، خاصة وأن الأموال توضع في حساب جاري للصندوق لدى الخزينة العمومية إلى أن يصل إلى 5 مليون

[1] Messershmit (Raoul), op-cit, p418
[2] Ibid, p418.

فرنك، فإن تعدى هذا المبلغ ستوظف الأموال لمصلحة الدفاع الوطني أو كفوائد للخزينة أو كمعاشات[1].

يتبين لنا أن (ص.م.م) لم يؤسس لتحسين وضعية الفلاح الجزائري بل لخدمة السلطات الاستعمارية الفرنسية، ومن ورائها المستوطنين، فظروف تأسيسه تزامنت مع الأزمة الاقتصادية العالمية، وبوادر اندلاع الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى الرخصة القانونية – إن صح التعبير – التي أعطاها للإدارة للتصرف في أموال الصندوق إذا تعدى 5 مليون فرنك، وهو ما يوضحه الجدول التالي حول الوضعية العامة لـــ (ش.أ.إ) التي تعدت أموالها 88.411.483,60 فرنك[2].

الجدول رقم (23): الوضعية العامة لـــ (ش.أ.إ) إلى غاية: 1935/12/31

العمالة	عدد الشركات	عدد المشتركين	المال الموجود في الصندوق
الجزائر	58	172.442	20.595.768,52 ف
وهران	85	95.437	29.544.423,75 ف
قسنطينة	78	250.703	38.271.291,33 ف
المجموع	**221**	**518.582**	**88.411.483,60 ف**

المصدر:

G.G.A, exposé de la situation Générale de l'Algérie en 1935, Imprimerie solal, Alger, 1936, p180

المفارقة في هذا الجدول تظهر في الأرقام الواردة فيه فيما يخص عدد الشركات الموجودة في عمالة وهران،والتي تتجاوز ما هو موجود في عمالتي العاصمة وقسنطينة، في حين عدد المشتركين في العمالتين يفوق ما هو موجود في عمالة وهران، وكذا رأس المال، وعليه يتأكد أن الإدارة الاستعمارية يهمها فقط الحصول على الأموال دون اعتبارات أخرى، والتي أصبح جلهاآنذاك توظف في :

- دعم الجيش الفرنسي الذي كان يتأهب لخوض حرب أوروبية.
- دفع معاشات قدماءالمحاربين الفرنسيين.
- توفيرالأموال للمستوطنين لتمويل مشاريعهم المختلفة في الجزائر.

لقد أصبح الفلاح الجزائري أداة لتوفير المال للمستوطنين في الجزائر وبكل الطرق، حيث يقوم بتزويد ميزانية المستعمرة بما يؤديه من ضرائب مختلفة في المقطعات والبلديات، وبما يقدمه من مساهمات في شركات

[1] Messershmit (Raoul), op-cit, p420.
[2] G.G.A, exposé de la situation Générale de l'Algérie en 1935, p180.

القرض الفلاحي المختلفة التي أنشئت باسمه، وكذا الفوائد المترتبة عن القروض، فانخفضت عوائده، وآلت إلى النقصان، وزادت حاجة الإدارة الاستعمارية والمستوطنين إليها[1].

تعد سنة 1936 من أصعب السنوات على سلطات الاحتلال الفرنسي، نظرا للظروف الدولية التي كانت تنذر باندلاع حرب عالمية جديدة، بسبب ظهور الحركات الراديكالية العالمية وخاصة النازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا، والتي شكلت محورا فيما بينها ضد القوى التي تدعي "التحضر والديمقراطية"، وعلى رأسها فرنسا وبريطانيا، إضافة إلى الظروف الداخلية المتمثلة في حالة الغليان في أوساط العمال والفلاحين، وبعض الفئات الأوروبية استدعى تدخل الشرطة لقمعها، كما هو الحال في سيدي بلعباس في 1936/06/14، ومستغانم في شهر أوت من نفس السنة[2]. الأمر الذي جعل حكومة الجبهة الشعبية الاشتراكية التي وصلت إلى الحكم في فرنسا في ماي 1936 تحاول اتخاذ مجموعة من التدابير تراها في صالح الجزائريين لتهدئة الأوضاع، حيث وعدتهم خلال الحملة الانتخابية بتطبيق جميع القوانين الاجتماعية الفرنسية، مع إمكانية إرسال لجنة في المستقبل منبثقة عن اللجنة الجزائرية لغرفة النواب لإعداد سلسلة من القوانين الخاصة بهم، وتطبيقها ميدانيا نذكر منها:

أ-مرسوم 1936/07/19 الخاص بمحاربة الربا، حيث يتم مراقبة الفائدة الربوية من طرف : قاضي السّلم، قابض الاشتراكات المختلفة، قابض السجلات، كاتب العدلية، ويتمثل دورهم في مراقبة الدفع الحقيقي للجزائريين، لكن هذا النص يقلل من الربا ولا يقضي عليها.

ب-مرسوم 1936/08/01 الذي ينص على تحسين أجر العامل الفلاحي من خلال نشر جدول للحد المتوسط للأجور في البلديات[3].

كما قامت الحكومة العامة بإصدار قرار: 1935/12/06 الذي يحدد في مادته الأولى كيفية تسيير (ص.م.م) لـــ (ش.أ.إ) مبلغ الـــ 50 مليون فرنك المقتطع من صندوق القروض الفلاحية لفائدة المزارعين الجزائريين وفقا للشروط التالية:

[1] آندري بيرنيان وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، ص ص، 412-413.

[2] P.E.V, chronique Algérien, Question Nord Africain, N°7, 25 décembre 1936, p64.

[3] Ibid, pp 66-67.

- كل طلب دعم سيتكفل (ص.م.م) بالتنسيق مع الـــ (ش.أ.إ)، التي سيقوم رئيسها بجميع المفاوضات، والقيام بجميع التحقيقات في هذا الأمر، فإذا تمت الموافقة على الطلب بين المُقرض والمُقترض سيتم إرساله إلى مجلس إدارة الصندوق المدعو للموافقة على الدعم المقترح في غضون شهر .
- الملفات المرفقة بإشعار إيجابي من الـــ (ش.أ.إ) يجب أن تتضمن الضمان من الشركة وفقاللشروط المحددة بالنصوص المنظمة لعمل (ش.أ.إ).

عندما تتم الموافقة نهائيا على الدعم من قبل (ص.م.م) يتم منح القروض على دفعات عن طريق الـــ (ش.أ.إ) طبقا للمادة 02 من قرار 1936/12/06[1].

إنّ عمليات الدعم التي استحدثتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر بواسطة (ص.م.م) أصبحت أكثر تعقيدا من السابق، وجعلت من (ش.أ.إ) بمثابة بريد يقوم بنقل الطلبات إلى إدارة الصندوق التي تقوم بدراستها والموافقة عليها أو رفضها، وفي النهاية القرض يذهب إلى غير مستحقيه على اعتبار أن هذه الملفات تمر في بداية الأمر على مجلس إدارة (ش.أ.إ) التي تقوم بغربلتها بعد إبداء **القايد** رأيه فيها، ومن مِن الفلاحين الذي يمكنه الحصول على القرض، كما أن الضمان الذي تمنحه الـــ (ش.أ.إ) للحصول على القروض من (ص.م.م) يعدشرطا تعجيزيا ما دام أغلب الفلاحين الجزائريين لا يملكون شيئا بعد أن استحوذت سلطات الاحتلال على كل ما لديهم من أرزاق بواسطة هذه المؤسسات القرضية التي أسستها.

هـــ-تنظيمه الإداري:

نصت المادة 05 من قانون 1933/07/19 على أنّ مجلس الإدارة المكلف بتسيير صندوق المال المشترك يتكون مما يلي:

-الرئيس:

هو الأمين العام لدى الحكومة أو من يمثله، المستشار لدى الحكومة، النائب العام لدى الحكومة العامة.

-الأعضاء:

- المفتش العام للمالية، رئيس البعثة الجزائرية.

[1] Messershmit (Raoul), op-cit, pp420-421.

- مدير المصالح المالية لدى الحكومة العامة.
- مدير أعمال (مصالح) "الأهالي" لدى الحكومة العامة.
- مدير المناطق الجنوبية لدى الحكومة العامة.
- عضوان من "الأهالي" من مفوضية العرب للمفوضيات المالية المعينة من قبل زملائهم، وعضو من "الأهالي" الممثل للوفد القبائلي المعين من قبل زملائهم في المفوضية.
- الأمناء العامون الثلاث لأعمال "الأهالي" لعملات الجزائر.
- ثلاث رؤساء لـــ (ش.أ.إ) (واحد من كل عمالة) معين من قبل الحكومة العامة.[1]

الملاحظ من هيكل تسيير (ص.م.م) هو استحواذ الإدارة الاستعمارية على تركيبته الأساسة الإدارية والمالية، باستثناء العضوية الرمزية لبعض الجزائريين الذين قسموا إلى عرب وقبائل إذكاءً للنعرات الجهوية التي شجعتها سلطات الاحتلال في إطار سياسة "فرق تسد" للقضاء على اللحمة الاجتماعية والعمل التعاوني، والتكافل بين مختلف طبقات المجتمع الجزائري الذي تجمعه رابطة الدين أكثر من أي روابط أخرى.

إضافة إلى ذلك فالجزائريين المنتمون إلى هيكل تسيير (ص.م.م) معينين وليسوا منتخبين، وعليه فمن يصل إلى هذا المنصب فقط من ترضى عنه الإدارة الاستعمارية أو ما يعرف بـــ "بني وي وي" .

ثالثا:تحكم المستوطنيين في مخازن الاحتياط

إنتقلت الإدارة الاستعمارية الى مرحلة جديدة لإحكام قبضتها بشكل مباشر على شركات القرض الفلاحي،وذلك بتحويلها إلى تعاونيات تجارية وهو مايتنافى مع القانون المؤسس لها الذي يعتبرها شركة قرضية تمنح قروض نقدية أو عينية للفلاحين الجزائريين المخرطين فيها.

1:تعاونيات "الأهالي" للقمح.

أ-تعريف التعاونيات:

عبارة عن مؤسسة عامة يحظى بالصفة المدنية، والاستقلالية المالية أنشا بموجب قانون 1936/08/15، يعمل تحت رقابة وزارة المالية والفلاحة، ومدير هذا الديوان يعين أو يعزل بموجب مرسوم من قبل وزير الفلاحة، وميزانية هذا الديوان تخضع لموافقة وزير الفلاحة كذلك[2].

[1] Messershmit (Raoul), op-cit, pp420.
[2] G.G.A, Office national interprofessionnel de blé, texte officiel de la loi du 15 aout 1936, Etienne Chiron, éditeur, Paris, France, 1936, p1.

ب-تسييرها الإداري:

يسير هذا الديوان من قبل مجلس مركزي مكون من 51 عضو، و29 ممثل لمنتجي القمح بصفة دائمة، و11 عضو معين من قبل المجلس الدائم لرؤساء الغرف الفلاحية [1]، وقد حدّد الحاكم العام بموجب مرسوم 1938/12/29 الشروط الأهلية للأعضاء المنتخبين الجزائريين في الغرف الفلاحية، حيث تكون الأهلية محصورة في أعضاء الـــ (ش.أ.إ)[2]، ما يدل على أن عضوية الجزائريين في هذا الديوان لن تخرج عن دائرة سيطرة الإدارة الإستعمارية حتى يبقى هذا الديوان تحت سلطتها المباشرة، و18 من قبل تعاونيات القمح الخاضعة للمادة 02 من مرسوم 08 أوت 1936، و06 الآخرين التابعين للمقاطعات ذات الإنتاج الصغير، هؤلاء الأعضاء يتم تعيينهم لمدة 03 سنوات، ويساعد هذا المجلس لجان خاصة في مختلف العمالات حيث لهم كلمة الفصل في إمكانية إحداث أو تسهيل أو إنشاء تعاونيات جديدة للقمح في أي منطقة إن استدعت الضرورة، والتدخل في أي أمر طارئ يتعلق بنشاط أو مجال نشاط هذه التعاونيات.[3]

التعاونيات التي أنشئت بعد 01 جانفي 1936 يجب أن تعتمد من قبل لجنة العمالة، المجلس المركزي سيكون له دور الحكم في أي خلاف يحدث، وهذه التعاونيات يمكنها تعديل نظامها الأساس وأن تقبل كمتعاون كل منتج للقمح[4].

لقد أرادت الإدارة الاستعمارية من خلال استحداثها لهذا الصندوق تحويل التعاونيات الزراعية الموجودة، ومن بينها (ش.أ.إ) كوكالات تجارية لبيع القمح بالرغم من أن القانون الأساس المنظم لعملها لا ينص على العمل التجاري بل العمل التعاوني الموجه في الأصل لصالح الفلاحين الجزائريين، وهو ما يؤكد على

---

[1] الأعضاء المعينون في الغرف الفلاحية كممثلين للجزائرين كلهم من أتباع الإدارة الاستعمارية والذين يخدمون مصالحها، ولا يسمح للمعارضين من الحصول على العضوية فيها، وهؤلاء الأعضاء أغلبهم من القيّاد والآغاوات وغيرهم، كما تؤكده المراسلة المؤرخة في: 1938/04/04 الخاصة بتجديد الغرف الفلاحية للعمالات الثلاثة (العاصمة، وهران، قسنطينة)، وكذا منطقة الجنوب، حيث تمكن كل من الباش آغا بن شريف بن أحمد بحاسي بحبح، والقايد ساعد بن عبد الله عن الجلفة، والقايد بن عمارة سليمان عن غرداية الحصول على عضوية الغرفة الفلاحية للجزائر العاصمة، كما تمكن كل من سي العربي بن الدين آغا جيريفيل، وجلول محمد ولد الحاج جلول آغا فخري بمشرية، وحمو زايد تاجر بعين الصفراء الحصول على عضوية الغرفة الفلاحية لعمالة وهران، وبالنسبة للغرفة الفلاحية لعمالة قسنطينة، فقد أصبح كل من سي بوعزيز بن قانة شيخ العرب والباش آغا سي عبد العزيز سي اسماعيل، ومسرالي محمد الصغير، واسماعيل الطيب ولد سياح أعضاءً فيها.

ينظر: A.N.O.M, G.G1.A, 14H40, Renouvelement du chambre agriculture des circonscriptions de la série Paire.

[2] A.N.O.M, G.G1.A, Série H, 14H40, Renseignement sur la situation politique en Oranie 1939.

[3] G.G.A, Office national interprofessionnel de blé, texte officiel de la loi du 15 aout 1936, pp1-3

[4] Ibid, pp1-3

أن الإدارة لم يكن يهمها حماية الفلاح الجزائري من البؤس، وتحسين وضعيته الاجتماعية، بل ايجاد أدوات جديدة للسيطرة عليه واستنزافه.

ج- علاقتها بالشركات الأهلية للاحتياط:

طبقا للمادة 21 من القانون يمكن لـــ (ش.أ.إ) أن تحل محل التعاونيات الخاصة بالحبوب في حالة عدم وجودها، وتقوم ببيع الحبوب اللازمة وذلك بالتزامها الدقيق بتعليمات لجنة المقاطعة، وفيما يخص المزارعين الذين ليسوا متعاونين مع أي تعاونية يمكن أن ينخرطوا فيها بشرط الالتزام بقانونها الأساس، وعلى كل منتج أن يتوجه إلى أي تعاونية حسب اختياره، لكن ليس له الحق في الانتماء إلى عدة تعاونيات [1]. هذا الأمر ينطبق على المنتجين الأوروبيين وليس الجزائريين المنخرطين بصفة إجبارية في (ش.أ.إ)، كما أن التعاونيات الخاصة بالمستوطنين غير متواجدة في البلديات المختلطة، نتيجة رفضهم التواجد في المحيط الذي يقطن فيه الجزائريين بكثرة، وهو ما يؤكد عنصرية هذه التنظيمات، وعدم اعترافها بالمساواة بين الجزائريين والأوروبيين في كل شيء باستثناء الاستفادة المادية حيث نجد أن (ش.أ.إ) منتشرة وبقوة في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة، أما التعاونيات الزراعية للمستوطنين فلا تتواجد في البلديات المختلطة والمناطق العسكرية في الجنوب، لذلك سمح القانون المنظم لعمل ديوان القمح بتأهيل (ش.أ.إ) كتعاونيات للقمح في البلديات المختلطة [2]، حيث لا وجود لتعاونيات الحبوب الخاصة بالمستوطنين حتى يستفيد هؤلاء من مصادرها العينية سواءً المنتجين أو التجار وحتى المستهلكين.

خلال الموسم الفلاحي 1936-1937 بعض الشركات تمكنت من تطبيق أحكام هذا القانون، وبيع إنتاج أعضائها، خاصة وأن الجزء الأكبر من الفلاحين الجزائريين كان قد باع إنتاجه من القمح، وبالتالي لم تستفد منه هذه التعاونيات[3]. يبدو أن الجزائريين أصبحوا لا يثقون في أي مؤسسة استعمارية باعتبارها تتحايل عليهم للسطوة على ممتلكاتهم، ومع ذلك فقد تم اتخاذ جميع الترتيبات لإغراء الفلاحين الجزائريين والدعاية "لمزايا" هذا القانون . ولذلك شرع في إعداد برنامج خاص لبناء المخازن والدكاكين لاستقبال المنتوج من القمح [4]، للإسراع في عملية تجميع القمح وتخزينه في مخازن تحت سلطة الإدارة الاستعمارية، واحتكار عملية البيع وبالأسعار التي تخدمها.

[1] G.G.A, Office national interprofessionnel de blé, texte officiel de la loi du 15 aout 1936, p11.
[2] Ibid, p3.
[3] G.G.A, exposé de la situation de l'algérie en 1936, ancienne imprimerie, Alger, 1937, p 182.
[4] Ibid, p182.

الجدول رقم (24): مخازن ودكاكين القمح في عمالة الجزائر سنة1937

الدوائر	الهيئات المكلفة بالبناء		السعة بالقناطير للمقرات المقترحة للبناء				اماكن البناء	
	ش.أ.إ	التعاونيات	ش.أ.إ		التعاونيات		دكاكين	مخازن
			دكاكين	مخازن	دكاكين	مخازن		
الجزائر	عين بسام-أومال تابلاط-سيدي عيسى ميلوت-باليسترو بوسعادة-مينارفيل	البويرة	23000	45.000			أومال -تابلاط سيدي عيسى -ماجينو ميلوت -باليسترو بوسعادة -ميرونفيل	عين بسام
المدية	البرواقية -الشلالة عين بوسيف -بوغاري		25.000	30.000		30.000	ريبال -عين بوسيف عين وسارة -بوغاري لوتورنو	البرواقية
مليانة	براز جندل ثنية الحد السرسو	إفرفيل	25.000	60.000		60.000	بومدفع -دوبيري روينة -لافيجري ثنية الحد	إيفرفيل فيالار
أورليونفيل	الشلف تنس	أورليونفيل	15.000	70.000		20.000	شارن-بني يهدل بول روبارت شاسيرو	أورليونفيل تنس
تيزي وزو	تيزي وزو-جرجرة فورناسيونال-عزازقة آزفون-مزران-دلس		24.000	10.000			سوق الجمعة-فور ناسيونال قدحية-بني دوالة-ياكوران بور تقيدون-تيغزيرت-دلس	تيزي وزو
			112.000	**205.000**		**110.000**		

المصدر: Bronde, op-cit, p136.

الجدول رقم (25): مخازن ودكاكين القمح في عمالة وهران سنة1937

الدوائر	الهيئات المكلفة بالبناء		السعة بالقناطير للمقرات المقترحة للبناء				اماكن البناء	
	ش.أ.إ	التعاونيات	ش.أ.إ		التعاونيات		دكاكين	مخازن
			دكاكين	مخازن	دكاكين	مخازن		
معسكر	سعيدة– معسكر كاشيرو–فرندة	سعيدة – معاليف معسكر –فرندة مولان	16.000	60.000	15.000	117.500	خلف الله–سعيدة تيارزفيل–يوزاس لودي تاخمارت	سعيدة–باليكاو معسكر –فرندة
مستغانم	تيارت–جبل ناظور عمي موسى –رونو كاسان–لامينا–زمورة	تيارت–عين كرمان غليزان	30.000	80.000		117.750	تريزل–مدريسة–عمي موسى رونو – كاسان –زمورة	تيارت عين كرمان غليزان–مونتغومري
وهران	سانت لوسيان عين تموشنت	وهران عين تموشنت	5.000	30.000		95.000	سانت لوسيان	وهران عين تموشنت
سيدي بلعباس	تلاغ سيدي بلعباس	تلاغ سيدي بلعباس	15.000	40.000		105.000	بارتلوت–سليسن بوردو	تلاغ سيدي بلعباس
تلمسان	ندرومة –سبدو رمشي–مغنية	تلمسان	20.000	20.000		60.000	ندرومة–عين تالوت مونتنياك–مغنية	تلمسان
			86.000	**230.000**	**15.000**	**195.250**		

المصدر: Bronde, op-cit, p137.

الجدول رقم (26): مخازن ودكاكين القمح في عمالة قسنطينة سنة 1937

الدوائر	الهيئات المكلفة بالبناء		السعة بالقناطير للمقرات المقترحة للبناء				اماكن البناء	
	ش.أ.ا	التعاونيات	ش.أ.إ		التعاونيات		دكاكين	مخازن
			دكاكين	مخازن	دكاكين	مخازن		
باتنة	بريكة –بلزمة عين القصر –عين التوتة الأوراس	باتنة	35.000	25.000		20.000	بريكة – كورناي ماكماهون–المعذر تافرانت–مدينة تيفلافل	باتنة
عنابة	القالة – إيدوغ							
بجاية	واد مرسى –أقبو							
قسنطينة	أم البواقي–سدراتة خنشلة–مسكيانة– مورسوت–تبسة فج مزالة–ميلة	قسنطينة–كانروبات وادي العثمانية	40.000	160.000		90.000	سدراتة–خنشلة–مسكيانة عين البيضة–مورسوت الشريعة–صبايحية–ميلة	قسنطينة– كانروبات تبسة–وادي العثمانية
قالمة	سوق أهراس–الصافية واد شارف	سوق أهراس–قالمة	8.000	3.000		50.000	قومبيطة–واد موغراس	سوق أهراس قالمة
فليبفيل (سكيكدة)	جماباس	فليبفيل	15.000			100.000	روبيرتسو–زرداساس ركنية	فليبفيل
سطيف	المسيلة	عين تاسرة	5.000			40.000	المسيلة	عين تاسرة
			103.000	**215.000**		**300.000**		

المصدر: Bronde, op-cit, p138.

لم تنتظر الإدارة الاستعمارية حتى تتمكن من انجاز هذه المخازن للشروع في تطبيق هذا القانون على (ش.أ.إ)، فقد رخصت لهذه المؤسسات تأجير المساحات المتوفرة لديها في المناطق التي تعمل فيها [1]، مايؤكد أيضا أن سلطات الاحتلال لم يكن يشغلها وجود هذه المخازن، بقدر ما يهمها كيفية الحصول على القمح وبثمن بخس من هذه المؤسسات أو من الفلاحين الجزائريين، وإعادة بيعه لهم بأثمان مرتفعة في موسم الحرث،بالإضافة إلى ذلك فقد مكن هذا القانون المستوطنين من وضع يدهم على منتوج الفلاحين الجزائريين، خاصة وأن القانون المنظم لعمل (ش.أ.إ) لا يسمح للمستوطنين بالانضمام إليها، أو الاستفادة من المساهمات الموضوعة تحت تصرفها.

وجدت الإدارة الاستعمارية صيغة قانونية تسمح للمستوطنين بالاستفادة من الاشتراكات الموضوعة في (ش.أ.إ) من خلال المرسوم الصادر في: 30 أكتوبر 1935 الذي وضع الشروط التي يمكن للمستوطنين الحصول على القروض وكذا الفلاحين الجزائريين بعد دمج (ش.أ.إ) في صندوق المال المشترك، وكذلك صدور القانون المتعلق بديوان القمح، ومما لا شك فيه فقد استغلت الإدارة الاستعمارية الارتفاع المحسوس في انتاج الحبوب للموسم الفلاحي 1935-1936 الذي بلغ 5.075.914 ق من القمح الصلب و3.027.362 ق من القمح اللين، وكان نصيب الفلاحين الجزائريين من الانتاج 3.089.175 ق من القمح الصلب و481.987ق من القمح اللين لجعل هذه المادة الاستراتيجية تحت سلطتها [2]. فأصبح بإمكان المستوطنين الحصول على القمح الخاص بالجزائريين بواسطة تعاونياتهم الزراعية التي تقوم بشراء المنتوج من (ش.أ.إ) و إعادة بيعه للجزائريين بالأسعار التي تناسبهم –أي المستوطنين–، لذلك يبدو أن الإدارة الاستعمارية ومن أجل تنفيذ هذا المشروع الاستعماري رفعت من عدد (ش.أ.إ) كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (27): عدد الشركات الأهلية للاحتياط سنة 1936

العمالة	عدد الشركات
الجزائر	61
وهران	85
قسنطينة	87
المجموع	**234**

المصدر: G.G.A, exposé de la situation de l'algérie en 1936, p181

[1] G.G.A, exposé de la situation de l'algérie en 1936, p182.
[2] G.G.A, A.S.A , Imprimerie Minerva , Alger , 1936, p681.

يبدو أن الإدارة الاستعمارية أرادت من استحداثها لهذا الديوان أن تضع تحت سلطتها المباشرة هذه المادة الأساسية من خلال مراكز التخزين المختلفة التي أصبحت تحت المسؤولية المباشرة للمستوطنين بواسطة النقابات، والشركات والمؤسسات التي يشرفون عليها، ومن هنا أصبحت (ش.أ.إ) تحت تصرفهم، باستحواذهم على مواردها المختلفة، وخاصة القمح، وذلك بشرائه بثمن زهيد ثم إعادة بيعه أو إقراضه للفلاحين الجزائريين بأسعار مرتفعة، وإجبارهم على دفع الديون المترتبة عليهم، خاصة وأن مراكز التخزين المختلفة تقوم بشراء الحبوب من الفلاحين، والمؤسسات التعاونية الأوروبية، و (ش.أ.إ) لتقوم بإعادة بيعها في مواسم الحرث، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (28): وضعية تسديد القروض الخاصة بالزرع بمركز التخزين بسيدي بلعباس بعمالة وهران في نهاية جوان 1937

الدائرة	الأوروبيون				المسلمون				المجموع العام
	وهران	سيدي بلعباس	معسكر	المجموع	وهران	سيدي بلعباس	معسكر	المجموع	
القيمة (ف)	55.468	110.364	326.509,50	498.337,50	273.949,39	818.453,10	1.894.007,50	2.986.409,99	3.478.747,49
نسبة التسديد (%)	08	16,90	12,05	12,14	29,14	55,02	38,43	40,69	30,58

المصدر:

C.A.N.A, G.G.A, Sous-Série E11-1/908, Etat Des rembourssements des Prêt de semences effectués au 30/06/1937.

يتضح من خلال الجدول أن نسب تسديد الأوروبيين للقروض ضئيلة جدا لا تتجاوز 12,14%، بخلاف الفلاحين الجزائريين التي فاقت 40,69%، وهو مايدل على أن الجزائريين يجبرون على تسديد القروض، وفي بعض الأحيان تستخدم العدالة لإرغامهم على رد تلك الأموال والفوائد الخاصة بها، عكس المستوطنين الذين تقدم لهم التسهيلات والضمانات المختلفة، وفي أغلب الأحيان لا يسددوا ديونهم بحجة السنوات الصعبة، فتقوم الإدارة بواسطة المؤسسات التعاونية بالتسديد في مكانهم للحفاظ على ممتلكاتهم.

الجدول رقم (29): وضعية تخزين القمح بسيدي بلعباس بعمالة وهران إلى غاية 1936/08/15.

المكان	أسماء ملاك المحلات	عدد الدكاكين والمخازن المستأجرة	السعة الإجمالية		القمح الحر الموجود إلى غاية 1936/08/15		المجموع	القمح المخزن الموجود إلى غاية 1936/08/15	
			قمح حر	قمح مخزن	اللين	الصلب		اللين	الصلب
سيدي بلعباس	الشركة الجزائرية	01	25.000	--	17.429.61	--	17.429.61	--	--
//	النقابة الجزائرية	11	--	14.094	--	--	--	14.094	--
//	//	01	--	40.186	--	--	--	40.186	--
//	//	01	--	15.660	--	--	--	15.660	--
//	//	01	--	13.369	--	--	--	13.369	--
//	//	01	--	40	--	--	--	40	--
تلمسان	النقابة الجزائرية لتلمسان	08	--	7.313	--	--	--	7.313	--
//	//	03	--	4.896	--	--	--	4.896	--
بني صاف	الشركة الجزائرية للمخازن والدكاكين التعاونية	09	--	9.449	--	--	--	9.449	--
المجموع		36	**25.000**	**104.992**	**17.429.61**	--	**17.429.61**	**104.992**	--

المصدر:

C.A.N.A, G.G.A, Boite IBA/AFM.032, N°2125, Centre de stockage du Blé (Division D'Oran Place de Sidi Bel-Abes) 1936.

د– الصعوبات التي واجهتها:

إن هذا الإجراء الجديد لم يحل مشاكل الفلاحين الجزائريين المالية بل زاد في تعقيدها، خاصة وأن مادة القمح أصبحت تحت السلطة المباشرة للمستوطنين، وهو ما وقفت عليه الوفود المالية في جلستها المنعقدة في: 1937/06/19، حيث طالبت بـــ:

- إصلاح أوضاع الفلاحين الجزائريين للحد من ظاهرة البؤس .
- وقف تمليك الأوروبيين للأراضي الزراعية، خاصة وأنهم أصبحوا يشكلون خطرا كبيرا على البلاد. [1]

[1] Rédacteurs en Chefs ,« Le Paysannat Indigène », La voix Indigène, N°409, Algérie , 29/06/1937, p02.

- إعادة توطين الفلاحين المحرومين.
- حماية الفلاح من نفسه، وذلك بالتغيير من عاداته وطبائعه " السيئة" التي أدت إلى تضييع أرضه وأرض آبائه وأجداده.
- ضرورة تنفيذ الإجراءات التي تتخذها الإدارة الفرنسية لصالح الفلاحين، وتفعيلها بسرعة بعد تبليغ الفلاحين بها، وهو ما صرّح به الحاكم العام لوبو (Lebeau) بأنه يولي اهتماما كاملا لتحقيق آمال وتطلعات الفلاحين الجزائريين.[1]

بقي الاستعمار وفيا لأطروحاته بأن الفلاح الجزائري لا يعرف كيف يقيم وضعه الحقيقي حسب الخسائر التي يتعرض لها، فنعمة التقدم التي جاءت بها المدنية الفرنسية زادت في تكريس البؤس لديه، لعدم الاستثمار فيها بشكل إيجابي[2].

غير أن هذه الإجراءات التي هللت لها الإدارة خدمت المستوطنين أكثر، وجعلتهم يضعون أيديهم على مؤسسات القرض الفلاحي الخاصة بالجزائريين، ويستفيدون منها بشكل مباشر من خلال القوانين التي صدرت بشأنها، فلو افترضنا أن هذه التغييرات التي طرأت على نظام القروض الخاص بالفلاحين الجزائريين بعد استحداث (ص.م.م)، ثم دعمه بديوان **"الأهالي"** للقمح قد انعكست بشكل إيجابي على حالتهم الاقتصادية والاجتماعية فلماذا تعقد هذه الاجتماعات؟ ولماذا تقوم البلديات بطلب قروض من الإدارة للفلاحين الجزائريين؟ فكان الأولى أن يستفيد الفلاح من مؤسسته القرضية، وينميها، ويجعلها مستقلة عن الإدارة لا تابعة لها.

[1] Rédacteurs en Chefs ,« Le Paysannat Indigène », La voix Indigène, p02.
[2] Rédacteurs en Chefs ,« au Secours des Indigènes, Les prêt aux indigènes », La Voix Indigène , N°528, Algérie , 02/01/1941, p02.

الجدول رقم (30): ملخص القروض التي طلبتها البلديات في عمالة وهران مع التزامها بضمان 50% منها إلى غاية: 1935/10/31

المقاطعة	البلديات	الكميات المعبر عنها بالقنطار	
		قمح صلب	قمح ليّن
وهران	تاريقو	91	01
	فالمي	40	35
	عين تمشونت (ب.ك.ص)	40	35
معسكر	عين الحجر	203	53
	فرانشتي	189	84
	فرندة (ب.ك.ص)	487	160
	معسكر (ب.ك.ص)	175	25
	واد تارية	113	325
	باليكاو	225	45
مستغانم	مونتوقولفي	100	45
	مستغانم	21	21
	سان إيمي	11	12
سيدي بلعباس	بودانس	50	67
	بوخنيفيس	30	67
	سيدي بلعباس	155	110
	ترمان	358	245
تلمسان	تلمسان	100	10
المجموع		**2388**	**1340**

المصدر:

C.A.N.A, G.G.A, Sous-Série E11-1/908, Prêt de semences de Blés Aux indigènes, Prêt accordés Avec La garantie des communes ,1935.

لكن هذه القروض الخاصة بالزرع، والتي دُعّمت بالقروض التي تمنحها الـــ (ش.أ.إ) بعد الموافقة عليها من (ص.م.م) لم يكن لها تأثير على المستوى المعيشي للفلاحين ويعود ذلك إلى:

– منحها لغير مستحقيها، خاصة وأن جل الفلاحين الجزائريين ليست لهم أراضي زراعية، وإن وجدت فهي غير صالحة للزراعة.

– تحكم المستوطنين في معظم هذه القروض، وهو ما يظهر في استفادة (ب.ك.ص) منها وبكميات كبيرة كفرندة، ومعسكر.

– عدم مقدرة الفلاحين على إرجاع هذه القروض.

– ضعف القروض المخصصة للزرع المقدمة من (ش.أ.إ) كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (31): الكمية الموزعة من القمح كبذور المقدمة من (ش.أ.إ) بلدية حمو بوتليليس بعمالة وهران في: 1935/10/31

التاريخ	إدارة التوزيع	كمية القمح بالقنطار		
		صلب	ليّن	المجموع
1935/11/19	وهران	92	--	92
1935/11/12	وهران	--	63	63

المصدر: . C.A.N.A, G.G.A, Département D'Oran, Sous-Série E11-1/908, Blés pour semences aux Indigènes 1935

هذه الكميات غير كافية للوصول إلى مردود فلاحي جيد في منطقة تتميز بالجفاف وبتذبذب سقوط الأمطار، ناهيك عن عدم معرفة المستفيدين منها وعددهم، إضافة إلى وجود صعوبات كبيرة تعرقلهم في بيع منتوجهم بعد موسم الحصاد، وهو ما يضر بإمداد الفلاحين بالقمح في موسم الحرث بسبب احتكار التجار اليهود، والمستوطنين للمنتوج بعد شرائه من أصحابه بأثمان بخسة، لذلك فسّرت الإدارة الاستعمارية احتكار التعاونيات الفلاحية و(ش.أ.إ) عملية شراء المنتوج من الفلاحين [1] بعد استحداث ديوان "الأهالي" للقمح الهدف من ورائه حماية المنتج والمستهلك من جشع هؤلاء التجار، لكن الحقيقة غير ذلك فقد أدخلت الفلاحين الجزائريين في شجع جديد يحتكره المستوطنون بواسطة الإدارة الاستعمارية من خلال هذا الديوان،و من الصعوبات التي اعترضت تعاونيات القمح بصفة عامة و الـــ (ش.أ.إ) بصفة خاصة كذلك البحث عن المقرات لتخزين الكميات الضخمة من الحبوب التي اشترتها نظرا لعدم اكتمال عمليات بناء المخازن الجديدة التي انطلقت في انجازها ، أما التعاونيات الأوروبية فقد استطاعت في عدة مناطق استغلال المخازن التي كانت موجودة مسبقا مما جعل (ش.أ.إ) تضطر لكراء مخازن من الخواص، و هو حل مؤقت باعتبار أن هذه المخازن

[1] Rédacteurs en Chefs ,« Cominiqué de la préfectures » , La voix indigènes, N°409, Algérie , 29/06/1937, p02.

التي تم كراؤها بأسعار باهظة الثمن[1]، و يبدو أن هذه المخازن في معظمها ملك للمستوطنين و هو ما لم يعترف به بول باسكي .و من هنا يتبين أن هذه التعاونيات ما هي إلا أداة إحصاء جديدة للجزائريين، و مراقبة منتجاتهم، و الاستيلاء عليها لتحقيق أرباح طائلة ما داموا ملزمين ببيع محاصيلهم ، و يمكن أن نتوقع الفائدة المستخلصة من هذه العملية:

1 -الشراء المباشر بعد عملية الحصاد بثمن منخفض، ثم بيعها بأثمان مرتفعة في فصل الخريف.

2 -تفادي انخفاض أسعار الحبوب في حالة الوفرة الكبيرة باعتبار المحاصيل أصبحت في حوزة الـــ (ش.أ.إ)[2]، ومحتكرة من ديوان القمح الذي يعمل على اعادة بيعها للفلاحين بالأسعار التي يريدها.

الجدول رقم: (32) السعة الإجمالية للمخازن ومقرات (ش.أ.إ) (بالقنطار)

العمالة	مخزن	دكان	المجموع
الجزائر	205.000	112.000	317.000
قسنطينة	215.000	103.000	318.000
وهران	230.000	86.000	316.000
المجموع العام	**65.000**	**301.000**	**951.000**

المصدر: Bronde, op-cit,P 130.

تمويل بناء و كراء هذه المخازن يأتي من ثلاثة مصادر مختلفة:

1 -في حدود 36.67 % من تسبيق الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي.

2 -في حدود 33.33 % من إعانات.

3 -في حدد 30 % مساهمات المعنيين أنفسهم أي المنخرطين في (ش.أ.إ) من تسبيق من المال المشترك.

تقدر المصاريف الإجمالية بـــ 60 مليون فرنك منها 28412500 تتحملها (ش.أ.إ)[3]، و عليه فالمستفيد الأكبر هم المستوطنون باعتبار أن أغلب الأموال تأتي من (ش.أ.إ) التي يودع فيها المساهمون **"الأهالي"** اشتراكاتهم، وبالتالي يجعلهم في منأى من الحاجة إلى الحبوب التي أصبحت متوفرة بشكل كاف و تحت تصرفهم.

[1] Bronde, P P 127-128.
[2] Henni op-cit, P 118.
[3] Ibid, P 131.

رابعا:شركات القرض الفلاحي تستهدف مواشي الجزائريين

تعد تربية الأغنام بالنسبة للجزائريين مورد هام، حيث يمتلكون حوالي 10/9 من القطيع الذي وصل عدده سنة 1914 حوالي 9 مليون رأس، هذا العدد انخفض في الفترة الممتدة من 1916 إلى 1945[1]،نتيجة الجفاف وظروف الحربين العالميتين الأولى والثانية .

منطقة الهضاب العليا من أكثر المناطق استقطابا لتربية الأغنام ذات المناخ شبه الجاف، والمتوفرة على مساحات واسعة للرعي، وهي مناطق تنخفض فيها زراعة المحاصيل المكثفة كالكروم والخضروات وغيرها لصالح زراعة الحبوب وتربية المواشي[2].

قطيع الجزائر من المواشي يشغل حوالي 17 مليون هكتار للرعي، ومعظم مالكي المواشي من العرب يستغلون معظم الهضاب والمرتفعات، وأغلبهم يعيش في الخيام، وليس لديهم مأوى ثابت ولا موارد غذائية لمواشيهم. نظام تساقط الأمطار ودرجة الحرارة يتحكمان في تربية المواشي[3].

الجدول رقم (33): عدد الخيام الخاصة بالبدو الرحل قبل الحرب العالمية الأولى

نوع المسكن	عدد الساكنين	المساحة بالهكتار
الخيام	1.200.000	13.000.000

المصدر:

Bernard (augustin)et Doutté (Edmond), « L'habitation des indigènes de L'algérie », Annales de géographie, T26, N°141, Paris, France, 1917, p220

هذه الإحصائيات تبقى تقريبية في مناطق يصعب الوصول إليها، إضافة إلى عدم استقرار سكانها بصفة دائمة، وترحالهم المستمر بحثا عن الماء والكلأ لمواشيهم، وفي حالة الشتاء القارص والجفاف الطويل يؤدي إلى تناقص مواشيهم بنسب تصل في بعض الأحيان إلى 30%، وفي حالة هطول أمطار غزيرة ودرجة حرارة معتدلة يسمح ذلك بزيادة عددية معتبرة في المواشي. كما يمتلك مربي المواشي العديد من الحيوانات الأخرى المساعدة لهم في حرفة الرعي وتربية المواشي، وكذا التنقل من مكان إلى آخر كالخيول، والبغال، والحمير وغيرها ..[4].

[1] Rédacteurs en Chefs ,«Les Produits D'algerie», Document Pour La Classe Moyens Audio-Visuel, N°14, paris, 28 mars 1957, p7.
[2] Isnard (Hilbert), « Agriculture Européenne Et Agriculture Indigène (Etude Comparé De L'heur Structure Régionale) » ,Cahiers D'outre –Mer , 12eme année, N°46, Paris, Avril-juin, 1959, p147.
[3] Tronette (G), « D'elevage Indigene En Algerie », Congres Du Perfectionnement De L'agriculture Indigène, Organisé Par L'union Coloniale, Paris, France, 30 Juin -1er Juillet 1931, p33.
[4] Ibid, p33.

1-الادارة الاستعمارية ومسألة المواشي:

راهن منظرو الاستعمار، وسلطات الاحتلال الفرنسي على جعل الجزائر - في نظرهم- مستعمرة ذات قيمة متميزة بين باقي المستعمرات الفرنسية، وهي السياسة التي تم تنفيذها منذ قرن، وتم تحقيقها ببطء من وجهة نظرهم دائما. أجيال من المستوطنين نجحوا رغم صعوبة التربة [1] الجزائرية[2]. فالاستعمار يحاول وبكل قوة بسط هيمنته على الجزائر والممتلكات التي تزخر بها، فبعد الاستيلاء على الأرض حاول التحكم في باقي أموال الجزائريين، ومن بينها المواشي التي أصبحت تستقطب اهتمام العديد من المستوطنين نظرا للفوائد المالية والغذائية التي تأتي من الاستثمار فيها،زد على ذلك فالجزائريون وخاصة البدو الرحل كما ذكرنا سابقا يمتلكون عدد لا بأس به من الحيوانات المختلفة، وعلى رأسها المواشي ذات السلالة الجيدة والقيمة العالية ولحومها رائجة في الأسواق الفرنسية وحتى الأوروبية.

الجدول رقم (34): الحيوانات حسب الأنواع لسنة 1930 موزعة كالآتي:

النوع	عدد الرؤوس
الخيول	114.452
الحمير	273.525
البغال	104.949
الأبقار	761.163
الأغنام	5.225.993
الماعز	2.850.692
الجمال	172.459
المجموع	**9.513.233**

المصدر:

Tronette (G),« D'elevage Indigene En Algerie »,Congres Du Perfectionnement De L'agriculture Indigène, p33.

[1] ادعى الاستعمار الفرنسي بأن التربة في شمال إفريقيا عامة والجزائر خاصة لديها خصائص لا تسمح باستخدام المخططات الزراعية من أجل تطوير نوعية المنتوجات الزراعية والزيادة فيها، فلو كان هذا صحيحا، فلماذا استولت على أجودها والتي لها خصائص جيدة تسمح بزراعة أي نوع من المحاصيل ؟

ينظر:

- Benchetrit (Maurice), « Les Sols D'algérie », Revue De Giographie Alpine, T44, N°04, France, 1956, p750.

[2] Fédération Nationale Des Ingénieurs Agricole, « Les Enseignement D'un Congrés»,Congrés Coloniale des Ingéneurs Agricole, Paris, France, 26/10/1931, p15.

أحصت الإدارة الاستعمارية سنة 1931 حوالي 55 ألف مالك زراعي صغير ، و700 ألف خمّاس، و450 ألف عامل في القطاع الزراعي يعيشون في 9 مليون هكتار من الأراضي[1]. هذه الإدارة لم تحدد نوعية الأراضي التي تحت تصرف هؤلاء الفلاحين البؤساء، حيث أكثريتهم لا يملكون أراضي ومأوى ثابت خاصة وأن معظمهم خمّاسين وعمال زراعيون، فكيف تكون تحت تصرفهم هذه المساحة؟ غالب الظّن أن هذه المساحة فقيرة في معظمها لا تصلح للزراعة أو أراضي رعوية. كما أحصت حوالي 300 مزارع أوروبي.

الإدارة في صراع ضد الطبيعة على رأي روبيرت تينوا (Robert Tinthoi) فيما يخص تربية المواشي، خاصة وأنها التربية الوحيدة الموجودة في المناطق السهبية شبه الجافة والقاحلة، فقد عمدت الى إنشاء ملاجئ تأوي المواشي وخلق نقاط للمياه، وتم إنشاء القرض التعاوني الخاص بقطعان الماشية وأصبح االمربي بعد عدة سنوات مالك للقطيع . الإدارة تشجع على إنشاء قطعان صغيرة للعائلات أو الرعاة تشرف عليها فرق خاصة بتربية المواشي وهي تابعة لـــ (ش.أ.إ) [2]. كأن هذا المربي لم يكن يعرف تربية المواشي وليس له ميول إليها، يبدو أن الأمر الذي كانت تهدف إليه الإدارة الاستعمارية هو خلق مؤسسة للقرض خاصة بالمواشي حتى تصبح هذه الثروة الهائلة والمهمة تحت مراقبتها وتصرفها، فتستطيع من خلالها المعرفة الدقيقة لهؤلاء المربين وبالتالي يكونون تحت أعينها، خاصة وأن جلّهم من البدو الرحل الذين يتنقلون من مكان إلى آخر.

حذّر موريس فيوليت من البؤس الأسود الذي أصبحت تعاني منه منطقة شمال إفريقيا، والذي يزداد باستمرار منذ 1921[3]، زادته الأزمة الاقتصادية العالمية التي مست الجزائر كذلك بين 1930 و1934[4]، والتي أدت إلى انخفاض في التحصيل الجبائي إلى 19.000.000 ف، وهو ما جعل المجلس الجزائري يقرر تخفيض الضرائب على القطاع الفلاحي إلى 8.700.000 ف[5]، إضافة إلى ذلك فقد اتخذت الإدارة الاستعمارية اتخاذ إجراءات أخرى رأتها استعجالية لمعالجة آثارها على فرنسا بالاعتماد على الخمور والحبوب الجزائرية، هذا الركود

[1] Robert (Tinthoi), « Evolution Reconte De L'economie Algerienne », Annales De Geographie, T51, n°287, Paris, France, 1942, p203.
[2] Ibid, p205.
[3] Marie (M) et Mouton (Renée), « L'Algérie devant le parlement français de 1935 à 1938 », Revue Française De Science Politique , 12ème année , N°4, Paris, France, pp94-95.
[4] قامت الإدارة الاستعمارية بسبب الأزمة الاقتصادية بالتشديد على القروض البنكية، والتقليل من حركة رؤوس الأموال بسبب المأساة التي عرفتها الزراعة في الجزائر رغم الزيادة في انتاج القمح والشعير خلال سنة 1934، وهو ما انعكس على الأسعار التي انخفضت بشكل كبير وأثرت بشكل مباشر على المنتجين الجزائريين والأوروبيين على حد سواء.
ينظر:
Rédacteurs En Chefs « Questions Algériennes, Les Raisons d'un décret », Bulletin de comité de l'Afrique française, N°11, Paris, France, Nouvembre 1934, p649.
[5] M (C), « La session extrat ordinaire des assemblées Algérienne », Bulletin du comité de l'Afrique française, N°10 , Paris, France , Décembre 1934, p205.

الاقتصادي العالمي فرض على المزارع حضر البيع الحر لمنتجاته الزراعية [1]، الأمر الذي ينطبق كذلك على المواشي باستحداث القرض الخاص بهم والتابع لـــ (ش.أ.إ) معناه أن فرنسا تعاني من أزمة خطيرة تستوجب عليها الاعتماد على مصادر أخرى توضع تحت تصرفها للتقليل من خطرها، بالإضافة إلى ذلك فمختلف المنتوجات الزراعية في انخفاض مستمر أو في تذبذب، لذلك فالإدارة أصبحت تسعى إلى إيجاد بدائل لحل هذه المشكلة الاقتصادية، أو على الأقل التخفيف من وطأتها، ومن هنا فالبديل الجاهز على ما يبدو هو قطاع الماشية الذي لم يكن محل اهتمامها في السابق.

الجدول رقم (35): إنتاج الحبوب في الجزائر نهاية 1927

الحبوب	الكمية بالقنطار
القمح الصلب	6.012.251
القمح اللين	1.696.169
الشعير	7.523.410
الشوفان	1.539.561
الشيلم (الجودر)	13.105
الذرة	61.105
المجموع	**16.846.252**

المصدر:

R, (F), « Les résultats agricole de 1927 en Algérie », Mercure Africain, 9eme année, N°235, Imprimerie, G chary, Alger, 28/07/1928, p1173.

فيما يخص الإحصائيات الخاصة بالحيوانات لسنة 1930 إذا قارناها بإحصائيات 1927،نلاحظ أنها مرتفعة نوعا ما رغم الجفاف فيما يخص الأغنام والماعز وكذا الجمال، بمعنى أنها لم تتأثر بالأزمة الاقتصادية بشكل مباشر.

[1]Robert (Tinthoi), « Evolution Reconte De L'economie Algerienne », Annales De Geographie, p195.

الجدول رقم (36): عدد رؤوس الحيوانات نهاية 1927

النوع	عدد الرؤوس
الخيول	161.620
الأبقار	849.482
الأغنام	5.083.191
البغال	163.798
الحمير	274.610
الماعز	2.651.998
الجمال	154.709

المصدر: R, (F), « Les résultats agricole de 1927 en Algérie », p1175

ما يؤكد ما ذكرناه سابقا هو تحذير النائب بول كوتولي (Paul Coutoli) من مغبة تأثير الأزمة الاقتصادية، حيث طالب بضرورة التدخل الفوري من الإدارة لانقاذ الاستيطان في العمالات الثلاثة، وهي الأزمة التي لا تستثني أحداً سواءً أوروبيين أو جزائريين [1]، ربما يقصد بول كوتولي في قوله هذا الأوروبيين الذين واجهوا مشاكل خطيرة بسبب الأزمة الاقتصادية التي مست قطاع الخمور بشكل مباشر، باعتبار جلهم يستثمر في هذا المجال، لذلك طالب الإدارة الفرنسية بانقاذهم وإيجاد بدائل اقتصادية لهم. أما فيما يخص الجزائريين فهم أصلا يعانون من الأزمة منذ الاحتلال، فالأمر الوحيد الذي لم يصلوا إليه فقط حتى الآن هو التوزيع العادل للبؤس فيما بينهم، وبالتالي ما حذر منه فيوليت [2] لم يكن مبالغ فيه فهو يريد إبقاء الجزائر فرنسية من خلال إيجاد حلول للسكان الأصليين حتى لا يقوموا بالثورة في ظل الأفكار التحررية المنتشرة في تلك الفترة، الأمر الذي لم يفهمه المتطرفون من النواب الفرنسيين والمستوطنين، وأعمتهم عنصريتهم على التفكير في إيجاد حلول للجزائريين حتى تبقى الجزائر تابعة لهم وحكرا عليهم، و لم ينتبهوا إلى المحيط الإقليمي والخارجي الذي انتشرت فيه مختلف الأفكار التي تدعوا إلى الانعتاق والتحرر من ربقة الاستعمار . فربما الاحتفالات بالذكرى المئوية

[1] Marie (M) et Mouton (Renée), « L'Algérie devant le parlement français de 1935 à 1938 »,p101.

[2] أدان بيير روكس فريسينغ (Pière Roux-Freissing) سيناتور وهران بشدة خطاب موريس فيوليت الذي اتهم فيه المستوطنين والإدارة الاستعمارية لأنهم السبب في انتشار الأفكار التحررية، والمستغلة من طرف بعض الجمعيات السياسية مثل حزب نجم شمال إفريقيا، حيث اقترح وضع حد لهذه الدعاية ... هذا الهجوم دعم بقوة من سيناتور العاصمة ديروكس (Duroux)، واعتبر ما يثار في الفترة الأخيرة من إيحاءات مدعاة للوقاحة، من خلال رفع شعار الدفاع عن السكان الأصليين، أما فيما يخص سيناتور قسنطينة بول كوتولي فقد دعم أقوال فيوليت، وأعطى صورة سوداوية عن الوضع في الجزائر، وأن فرنسا إن لم تضح من أجل مصالح المواطنين الأصليين الساخطين عن الوضع في الجزائر سيتم استغلالهم من قبل العلماء و"المتطرفين "،

ينظر :

Marie (M) et Mouton (Renée), op-cit, pp 99-100

لاحتلال الجزائر وما تم تداوله من نشاطات مختلفة أرادت فرنسا من خلالها أن تبين للعالم مدى تحكمها في الجزائر أرضا وشعبا، جعلهم يعتقدون بأن الجزائريين لا يحضرون لهم المفاجآت من خلال الثورة ضدهم وضد إدارتهم، ومؤسساتها المختلفة التي طوقت رقابهم، ومن بينها (ش.أ.إ) التي يتباهى غلاة الاستعمار بأنها نظمت للسكان الأصليين القرض الفلاحي، وهو النظام الذي لم يكن موجودا في الجزائر، فالفرنسيون — في اعتقادهم- جلبوا هذا النظام للجزائر ووضعوا حداً للصراعات الداخلية بين الجماعات "الأهلية"، ونشروا السلم والأمن في أوساطها[1]. كما تمكنت هذه المؤسسة —حسبهم دائما- من وضع حد لاستغلال المرابين للفلاحين الجزائريين، وأنقذتهم من مخالبهم، وأطرتهم تحت سلطتها[2] .

حمل موريس فيوليت مديرية الزراعة الشلل الذي تعاني منه الزراعة، بسماحها بتطوير الأملاك الصغيرة والمتوسطة لذلك طالب بخلق قرض زراعي يشجع الحركة التعاونية بإشراك السكان الأصليين فيها، وهو ما يمثل من وجهة نظره جهدا كبيرا يستوجب على الإدارة القيام به لمساعدة الفلاحين الجزائريين على تحسين وضعيتهم الاجتماعية البائسة، ويضيف بقوله : "يجب ألا نخاف من الاستيطان الكبير، ولكن يجب أن يراقب ويقيد الأوليغارشية[3] الاقتصادية، أيا كان الدور المجيد الذي أدته لا يمكن التفكير في السيطرة على البلد سياسيا واقتصاديا دون الاهتمام بسكانه الأصليين...."[4].

تم استحداث أربعة مشاريع وتجارب خاصة بالقرض التعاوني لقطعان الماشية في أربعة بلديات مختلطة [5]، سنتطرق إلى أحد هذه النماذج في بلدية سيدي عيسى المختلطة.

2- القرض التعاوني لقطعان الماشية لبلدية سيدي عيسى المختلطة:

تحتل منطقة سيدي عيسى الجزء الشرقي القريب من الوسط للهضاب العليا الجزائرية، في هذه المنطقة شبه الصحراوية حتى بداية القرن التاسع عشر كانت حرفة الرعي النشاط الوحيد للسكان، خاصة من طرف البدو الرحل، ومع التطور الحضاري —على رأي غلاة الاستعمار- اكتسب المزارعون والمربون للماشية الشعور

[1] Marie (M) et Mouton (Renée), « L'Algérie devant le parlement français de 1935 à 1938 », p101.
[2] Robert (Tinthoi), op-cit, p203.
[3] نظام سياسي تكون فيه معظم القوى في أيدي عدد قليل من الأفراد كبعض العائلات، أو جزء صغير من السكان، وعادة ما تكون الطبقة الاجتماعية أو الطائفة مشكلة لهذا النظام، مصدر قوتهم الثروة، التقاليد، القوة العسكرية...الخ.
[4] Violette (Maurice), L'Algérie vivra –T-elle , p7.
[5] Robert (Tinthoi), op-cit, p205.

بقيمة الأرض وتوجهوا نحو تطويرها وإعطاء قيمة لها دون إهمال تربية الأغنام [1]. هذا التقرير يتناقض مع شهادة موريس فيوليت أمام مجلس الشيوخ الفرنسي التي أبدى فيها عدم ارتياحه من الوضعية الاجتماعية والاقتصادية التي آل إليها الجزائريون، والتي تظهر في معاناة العمال والفلاحين وغيرهم، والذين اخترقوا من الحضارة الفرنسية[2].

كانت منطقة سيدي عيسى تستحوذ على حوالي 160 ألف رأس من الأغنام خلال سنة 1935 برأس مال يقدر بـــ 15 مليون فرنك فرنسي[3] . يبدو أن اختيار بلدية سيدي عيسى المختلطة لتنظيم القرض التعاوني الخاص بتربية المواشي لم يكن اعتباطيا من الإدارة الاستعمارية في ظل التراجع الرهيب لعدد رؤوس الماشية خلال هذه الفترة في الجزائر، فبعد أن كان يقدر بـــ 14 مليون رأس سنة 1914 تراجع العدد إلى 7 مليون رأس بين 1916 و1925 وإلى 6.067.000 رأس بين 1936 و 1945،و ترجع الإدارة الاستعمارية هذا الانخفاض إلى كثرة الإستغلال ونوعية الأرض [4] . لكن في اعتقادنا يعود السبب الرئيسي لهذا التراجع إلى الاستهلاك الواسع للحوم خلال فترة الحرب العالمية الأولى باعتبار أن الجزائر كانت الممون الرئيسي للقوات الفرنسية من هذه المادة الاستراتيجية، إضافة إلى الجفاف الذي عم الجزائر في فترة العشرينات من القرن العشرين.

تدّعي الإدارة الإستعمارية بأنها وجدت الوصفة المناسبة لمعالجة مشاكل تربية المواشي من خلال القرض التعاوني لقطعان الماشية التابع لـــ (ش.أ.إ)، خاصة وأن مربي الماشية لم يكن لديهم مؤسسات قرضية يلجأون إليها بعد أن أغلقت كل المؤسسات المالية شبابيكها سوى اللجوء إلى المقرض المحلي، أو بيع جزء من أغنامهم لمواجهة الظروف الصعبة التي يعانون منها. هناك نوعان من المقرضين المحليين الأوروبيين واليهود الذين يطالبون بنسب فائدة مرتفعة جداً هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك عدد من الفلاحين المقتدرين ماديا يجدون في ممارسة الإقراض مصدرا هاما من مصادر الدخل دون أية فوائد حسب ما تقتضيه تعاليم الدين الإسلامي[5].

[1]A.N.O.M, G.G.A, 10H 89, Organisation Du Crédit Agricole Indigène, Le Warrantage Des Troupeaux D'ovins Dans La Région Hauts-Plateaux (Sidi Aissa) 1935, p1.

[2] Marie (M) et Mouton (Renée), op-cit, p94.

[3]A.N.O.M, G.G.A, 10H 89, Organisation Du Crédit Agricole Indigène, 1935, p1.

[4] Rédacteurs en Chefs ,«Les Produits D'algérie», op-cit, pp7-8.

[5]A.N.O.M, G.G.A, 10H 89, Organisation Du Crédit Agricole Indigène, 1935. p2.

يتضح أن الإدارة الاستعمارية تريد أن تسيطر على عملية القروض في الجزائر الخاصة بالسكان الأصليين، وسحبها من تحت مسؤولية المقرضين المحليين، سواً كانوا أوربيين أو يهود أو مسلمين، حتى تتمكن في التحكم في الفوائد المالية المترتبة عليها وبشكل قانوني، نظرا لما تدره من أموال طائلة على أصحابها نتيجة الفوائد الربوية المرتفعة، بخلاف القروض الإسلامية التي تريد محاربتها في إطار التضييق على أحكام الشريعة الإسلامية، لأنها تشجع على العمل الخيري التعاوني، وتسهم في تثبيت الأخوة والوحدة بين الجزائريين، وهو ما لا ترييده سلطات الاحتلال الفرنسي.

إنّ إنشاء (ش.أ.إ)، وتطوير عملها ليشمل قروض قطعان الماشية ما هو في الحقيقة إلا التمكين لهذه الإدارة من وضع يدها على كل ما يمتلكه الجزائريين من أموال سواءً كانت نقدية أو عينية وجعلها في خدمة هذه السلطة، ولأجل تحسين المستوى المعيشي للمستوطنين .

أ-طرق تسييره:

تنظيم ومعالجة القرض الزراعي القصير المدى الخاص بقطعان الأغنام صعب جدا نظرا لحداثته وعدم وجود قوانين واضحة تحدد العمل به، فهذه المذكرة التي أعدّتها الإدارة لا يمكنها أن تكون الإطار القانوني للقرض، كما أن المادة 2071 من القانون المدني التي تنص على :

- التعهد هو العقد الذي يعطي المدين بموجبه الدائن شيئا لضمان دينه، وهو تطبيق شائع لدى الجزائريين.

قانون 1898/07/18 الذي أنشأ القرض الزراعي قلب رأسا على عقب كل ما هو تقليدي، فلم يعد المدين يتخلى على تعهد الرّهن الذي يمكن أن يبقى في حوزته [1]، لكن هذا الضمان يمكن أن يكون في العقارات أو الأموال وحتى الحبوب وغيرها، لكن من الصعب استحداثه أو حتى إيجاده في القروض الخاصة بقطعان الماشية. وبالرغم من توسيع نطاق القرض الزراعي بموجب قانون 1906/04/30 حيث يمكن لأي مزارع أن يقترض أو يستثمر في المنتجات الزراعية أو الصناعية لمزرعته وملكيته غير المنقولة [2]، إلا أن الإشكال الذي بقي مطروحا و لم يستطع القانون إيجاد حل نهائي له الممثل في قطيع الأغنام هل تعد من الأموال المنقولة أو غير المنقولة المعنية

[1] A.N.O.M, G.G.A, 10H 89, Organisation du crédit agricole indigène, 1935, p3.
[2] Ibid, p4.

بالقروض؟ فالمادة 524 من القانون المدني توضح أن : الاشياء التي وضعها صاحب الصندوق [1] غير المنقولة حسب الوجهة وعلى رأس القائمة نجد :

أ/ الحيوانات التي تستعمل في الحرث، والتي تستغل مباشرة من طرف الصندوق.
ب/ الحيوانات الملحقة الموجهة للاستهلاك، والأعلاف والأسمدة المخصصة للأرض.
ج/ الحيوانات التي تعتبر كوسيلة عمل لا غنى عنها وضرورية لبعض الاستثمارات.[2]

إنّ استحداث الإدارة الاستعمارية للقرض الزراعي الخاص بقطعان الماشية اصطدم بالقانون المنظم للقروض الزراعية، فإذا كان قطيع الأغنام من المنقولات فإن القرض والضمان ممكن، أما إذا كان من غير المنقولات فإن العملية غير ممكنة ولا يمكن تحقيقها[3]

ب- أهميته الإقتصادية:

حاولت الإدارة الاستعمارية إيجاد حلول لتثبيت هذا النوع من القروض الجديدة باعتبارها تحقق لها فوائد مالية كبيرة، إضافة إلى ذلك فجزء كبير من الشعب الجزائري يمارس مهنة الرعي وتربية المواشي بعيد عن سيطرتها، كما أن معظم المستوطنين المشتغلين في القطاع الفلاحي لا يمارسون هذه الحرفة، ويركزون على الزراعة النقدية المدرة لهم لأرباح طائلة وفي وقت قصير . إلا أن بقاء هذا العدد الهائل من قطعان الأغنام بعيدا عن سيطرة سلطات الاحتلال الفرنسي، يجعل عدد غير يسير من الجزائريين بعيدين عن أعينها غير مؤطرين ومحصين، خاصة إذا علمنا أن أغلب الممارسين لهذه الحرفة من البدو الرحل غير المستقرين في مكان محدد، وهو ما يصعب على الإدارة الاستعمارية السيطرة عليهم، والاستفادة من أموالهم.

ركّزت سلطات الاحتلال الفرنسي على منطقة سيدي عيسى لإنشاء القرض الخاص بقطعان الماشية بسبب وضعها الخاص، فالأراضي الرعوية أراضي عروش لا يمكن احتجازها لملاك الأغنام، إضافة إلى أن عدد لا يستهان به من زوجات الفلاحين الأثرياء يمتلكون قطعان هائلة من الأغنام [4]، ونحن نعلم أن الأراضي التي ليست لها وثائق مثل أراضي العروش يمكن للإدارة التصرف فيها وفق قوانين الحجز ونزع الملكية التي وضعتها

[1] المقصود بالصندوق هنا في هذا المقام، الصناديق الجهوية للقرض الفلاحي الاستعماري الخاصة بالمستوطنين.
[2] A.N.O.M, G.G.A, 10H 89, Organisation du crédit agricole indigène, 1935, p4.
[3] Ibid, p5.
[4] Ibid, 1935, p5.

مع الفترة الأولى للاحتلال، وعلى رأسها قانون 1851/04/26، وقانون 1851/06/16 وقانون 1863، وكذا قانون وارني في 1873/07/26 وغيرها[1].

لقد اهتدى معدّوا هذه المذكرة الخاصة بالقرض التعاوني لقطعان الأغنام لمنطقة سيدي عيسى إلى فكرة أن القطيع المتجول من منطقة لأخرى لأجل الرعي يعد في هذه الحالة من المنقولات، إضافة إلى ذلك فيمكن **للقايد** باعتباره عضو في مجلس إدارة الدوارأن يعطي للإدارة الاستعمارية كل الضمانات اللازمة والضرورية، فهو بمثابة رئيس "الأهالي" [2]، إذا فقد استطاعت الإدارة جعل **القايد** بمثابة الضامن للقرض، والوسيط الرئيسي بين المقرض الذي هو الصندوق والمقترض، وعليه يمكن للصندوق من استرداد أمواله والفوائد المترتبة عنه من المقترض وبسهولة تامة، وفي حالة العجز عن التسديد، يتم الاستلاء على الأغنام بواسطة الضامن الذي هو **القايد**، ومن هنا أصبح لسلطة الاحتلال مدخول جديد لم يكن تحت إدارتها بعد إنشائها للقرض التعاوني الخاص بقطعان الماشية، تسيره الشركات الأهلية للاحتياط، ومن خلاله تمكنت من المعرفة الدقيقة للأموال المتبقية لدى الجزائريين، والوجهة التي تذهب إليها، كما استطاعت إعداد قوائم خاصة بالبدو الرحل و بالتالي إحصائهم في سجلات رسمية لدى إدارة (ش.أ.إ).

خامسا:قطاعات التحسينات الريفية وتحطيم البناء الاجتماعي للفلاحين

1- تعريف قطاعات التحسينات الريفية:

عبارة عن هيئات فرعية متخصصة تعرف بقطاعات التحسينات الريفية **(Secteurs d'améliorations Rurales)**، أنشئت من طرف الحاكم العام إيف شاتينيو **(Chataigneau Yves)**[3] في 1946/04/18[4] في شكل تعاونيات تعمل تحت إطار (ش.أ.إ)، تتكون من أراضي تابعة للبلدية أو للدولة، أو أراضي تم شراؤها،

[1] للتفصيل أكثر ينظر: محمد (شقرة)، الجزائريون والشركات الأهلية للاحتياط، 1893-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي اليابس – سيدي بلعباس، 2013-2014، ص ص14-16.

[2] A.N.O.M, G.G.A, 10H 89, Organisation Du Crédit Agricole Indigène, 1935, p5

[3] إيف شاتينيو (Yves Chataigneau) حاكم عام على الجزائر بين 1944/09/08 و 1948/02/11، في عهده ارتكبت مجازر 1945/05/08، وتم حل حركة أحباب البيان و الحرية، و اعتقال و سجن زعماء الحركة الوطنية و على رأسهم مصالي الحاج، و فرحات عباس، وصدر في عهده قرار العفو العام في: 1946/03/09، كما وضع "دستور" خاص بالجزائر في : 1947/09/20 و الذي رفضته أغلب أطياف الحركة الوطنية.

[4] **بن داهة** (عدة)، المرجع السابق، ص 290.

وكذلك من ملكيات الفلاحين المشاركين، ويلتزم المنخرطون فيها بغية تحسين مردودهم الفلاحي بالانضباط الذي يفرضه نظام هذه المؤسسات[1].

2- علاقتها بالشركات الأهلية للاحتياط :

يقوم رئيس (ش.أ.إ) و بمساعدة العامل التقني، و بالتنسيق مع رؤساء البلديات، و باستشارة اللجان الزراعية للبلديات بإعداد تقسيم نظري أو مخطط قابل للتجسيد من الـــ (ش.أ.إ) إلى مناطق اقتصادية صغيرة تعرف بـــ: (ق.ت.ر)، ويقوم الرئيس باختيار المناطق حسب الظروف حتى يضمن لها النجاح والتي من بينها:

- المساحة المخصصة لـــ (ق.ت.ر).
- القدرة الإنتاجية للأراضي.
- نتائج الإنجازات الفلاحية التي هي قيد العمل و المدرجة في (ق.ت.ر).
- الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للفلاحين.
- الوضعية القانونية للأراضي التي تستغل في انجاز هذا المشروع، سواء كانت أراضي حكومية أو بلدية. المنشور المؤرخ في: 1945/09/05 تحت رقم: 4680 أشار إلى إحصاء عام للأراضي الحكومية والبلدية، حيث تبين أن جزءاً هاماً منها غير مستغل أو خصص للرعي، لذلك قامت (ش.أ.إ) بوضع خطة لإعادة تموقع الفلاحين ضمن الأراضي التي تحت تصرفها سواء كانت للدولة أو للبلدية، ضمن الشروط المحددة بموجب المواد 111، 112، 113، 114 لأمريه 1943/04/13[2]، أو ضمن الأراضي

---

[1] **زوزو** (عبد الحميد)، محطات في تاريخ الجزائر دراسات في تاريخ الحركة الوطنية و الثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)، دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر، 2004، ص 330.

[2] أمرية 13 أفريل المتممة و المعدلة للتشريع التطبيقي في الجزائر لأملاك الدولة و للأملاك العمومية الوطنية، الباب الخامس يخص الفلاحة "الأهلية" من المادة 111 إلى المادة 114 :

المادة 111 : التجارب الفلاحية "الأهلية" التي ستنجز في الجزائر بواسطة (ش.أ.إ)، و المراكز الريفية المتخصصة، بواسطة أراضي تابعة للدولة أو للجزائر، ما عدا تلك التي ثمن بيعها مخصص لميزانية فرنسا، أو أراضي عسكرية.

المادة 112: الهياكل المذكورة آنفا يتوجب عليها الالتزام بضمان و تهيئة الأراضي للغرض الذي من أجله منحت لها.

المادة 113: قرارات الحاكم العام للجزائر ستحدد طبيعة كل تجربة الواجب انجازها و كيفيات استغلال تلك الأراضي المحددة.

المادة 114: يكلف "الأهالي" باستغلال جزء من تلك الأراضي في شكل عملية استئجار ممنوح من (ش.أ.إ) أو المركز الريفي المتخصص، بثمن أولي، و يحمل المستأجر بتطبيق كل الالتزامات بموجب العقد القابل للإلغاء بمجرد الإخلال بأحد شرطه و الذي لا يجب أن يتجاوز 18 سنة.

ينظر: Rédacteurs en Chefs ,«Paysannat Musulman» (S.A.R), Document Algériens, Série Economiques N° 13, 01 Juin 1946, P 156

التي بحوزة (ش.أ.إ) سواء كانت بلدية أو حكومية، التي لا تكفي لانجاز أو إقامة المشاريع الخاصة بـــ (ق.ت.ر)، لذلك استوجب عليها البحث عن مصادر للحصول على الأراضي سواء بواسطة السلفات أو بإعانات.

الشركات الأهلية للإحتياط لا يمكنها الحيازة على عقارات إلا إذا كان ضروريا لانجاز عمل ما، فكل حيازة لا يمكن الإعتراف بها إلا إذا أثبتت أنها ستستغل لأغراض محددة كإعادة تموقع الفلاحين، أو إنشاء مزارع، و هذا الشرط يمكن أن يكون معلناً عنه في قرار تكليف، وكل عقد ممضى بين الجماعات المحلية و (ش.أ.إ)، للجنة الزراعية البلدية أن تتحقق من تطبيقه[1]، و من هنا يتضح أن (ق.ت.ر) أصبحت وسيلة من وسائل السيطرة على الأراضي ومراقبة و توجيه نشاطات الفلاحين لاتختلف عن (ش.أ.إ) إلا في الاسم [2].

3- طرق تسييرها:

لم تستطع (ق.ت.ر) أن تتواجد في الأراضي الخاصة، و بالتالي هناك فرضية إقناع المالكين، أو الذين أعيد تموقعهم في (ش.أ.إ) المتواجدة ضمن نطاق (ق.ت.ر)، بايجابيات هذه الأخيرة لما توفره لهم من وسائل و آليات وطرق حديثة للزراعة، و هنا يظهر الدور التعليمي و التكويني للعامل التقني، و يتوجب على رئيس (ش.أ.إ)، ورئيس البلدية، ولجنة الزراعة الريفية توجيه منخرطيها إلى الأشكال العادية للقرض والتعاون، و توضع تحت تصرفهم وسائل الإنتاج المناسبة، و تعليمهم طرق الفلاحة التي تسمح لهم برفع مردود الأراضي داخل المناطق المختارة. و من أجل الزيادة في الإنتاج و تطويره يتوجب على (ق.ت.ر) القيام بما يلي:

- تطبيق المخطط الزراعي، و تقديم المخططات و الوسائل اللازمة للفلاحة .
- تقديم القروض النقدية و العينية.
- استعمال الوسائل الحديثة[3] التي يتم شراؤها من خلال السلف التي تمنحها (ش.أ.إ)، و من الإعانات الممنوحة من الزراعات الريفية[4].

[1] Rédacteurs en Chefs ,«Paysannat Musulman» (S.A.R), Document Algériens, P 149.

[2] **بن داهة** (عدة)، المرجع السابق، ص 294.

[3] Rédacteurs en Chefs ,«Paysannat Musulman (S.A.R)», op-cit , p 150.

[4] Rédacteurs en Chefs ,«Les (S.A.R) (Bilan 01er décembre 1947)», Documents algériens, Série Economiques, N° 39, 15/12/1947, P P 118-119.

العمليات الحسابية لـــ (ق.ت.ر) تتواجد ضمن حسابات الـــ (ش.أ.إ)، و التي تنجز من قبل العون المحاسب لكل وحدة معينة، فالمركزية الحسابية تسمح بمتابعة المسار المالي لـــ (ق.ت.ر)، و بالتالي الوصول إلى الهدف المنشود، و ذلك بالمراقبة الدقيقة لأنشطتها.

الانخراط في (ق.ت.ر) يكون بواسطة عقد ملزم للطرفين، حيث يتحتم على المنخرط أن يخضع أرضه للمخطط الفلاحي، و إلى الطرق الزراعية المفروضة من قبل (ق.ت.ر)، و ضرورة تعيين عدد أيام العمل المناسبة و التي تتوافق مع القطع الأرضية المزروعة، و الالتزام بتسليم المحاصيل، و الامتثال إلى لجنة التسيير، و في استئجاره للأرض من (ق.ت.ر)، يلزم المستأجر[1] بدفع مبلغ ثالث كإيجار محدد من قبل (ش.أ.إ)، و باقتراح من لجنة تسيير (ق.ت.ر)، و هذا الإيجار لا يفوق قيمته 50 كغ من القمح الصلب للهكتار، يدفع في نهاية شهر سبتمبر من كل سنة و في حالة وجود سنوات رديئة لأسباب طبيعية (الجراد، الفيضانات، الشهيلي ...) مجلس إدارة الـــ (ش.أ.إ) و باقتراح من (ق.ت.ر) يتم تخفيض مبلغ الإيجار أو إلغاؤه إذا كانت الظروف جد صعبة. كما يلتزم المزارع بشكل دقيق في المخطط الزراعي، و إتباع توجيهات العامل التقني لـــ (ش.أ.إ)، و في حالة وفاة المستأجر يلغى العقد نهائيا[2].

أما فيما يخص مجلس الإدارة، فيلتزم بوضع تحت تصرف المشاركين الوسائل الزراعية اللازمة، وبالمساعدة المعنوية للمشترك، و تعليمه الطرق الزراعية الحديثة عن طريق العامل التقني، كما يلتزم مجلس الإدارة لـــ (ق.ت.ر) بجعل المشتركين يستفيدون من أرباح الإنجازات الإجتماعية و الإقتصادية التي تدخل في حدودها، و تلتزم الـــ (ش.أ.إ) بتوفير كل المستلزمات التي يحتاجها المزارع، كما يمكن لها أن تمنح له قروضاً متوسطة المدى لشراء الوسائل الفلاحية الضرورية (عتاد فلاحي، بذور، أسمدة، مواشي ...) مع إبرام عقد فلاحي عليها[3]. و من هنا يتضح أن (ق.ت.ر) وسيلة لمراقبة الفلاحين باستمرار تفرض عليهم نوعاً من المنتوج، وأداةً للسيطرة على أرزاقهم و ممتلكاتهم، لذلك ترددوا في الانخراط فيها[4].

---

[1] العقد المبرم بين المؤجر و (ق.ت.ر) يحتوي على 18 مادة تخص الشروط الواجب الالتزام بها من طرف المزارع و الحقوق التي يتحصل عليها نظير الانخراط في (ق.ت.ر).

ينظر: (S.A.R),Documents Algériens, P 154.

[2] Ibid., P 154.

[3] Ibid, P 151-155.

[4] تابتي (حياة)، الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية للقطاع الوهراني 1929-1954، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر،، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص 231.

تسير (ق.ت.ر) من طرف رئيس المجلس للمقاطعة المعنية، بالإضافة إلى أربع ممثلين من أعضائها، وقرارات هذه اللجنة تخضع لموافقة مجلس إدارة الـــ (ش.أ.إ)، و العامل التقني لهذه الأخيرة مسؤول عن سير الـــ (ق.ت.ر)، و دوره لدى اللجنة بمثابة المستشار التقني، و هذه اللجنة مهمتها تتمثل فيما يلي:

- تحديد أنواع المزروعات الواجب القيام بها في (ق.ت.ر) .
- تحديد باقتراح من العامل التقني أو رئيس لجنة الزراعة الريفية كل قطعة فلاحية، ورزنامة الأنشطة الفلاحية.
- ضمان الصيانة، و إصلاح العتاد المشترك لـــ (ق.ت.ر) أو الذي وفرته (ش.أ.إ)[1].
- تسيير الجزء المشترك للمستثمرة.
- اتخاذ كل المبادرات من أجل تحسين القطاع الفلاحي، وتحسين النمو الإقتصادي والإجتماعي للمنخرطين.

أما اللجنة الزراعية الريفية فدورها استشاري محض، ولا تخضع لمجلس إدارة (ش.أ.إ)، ولا إلى لجنة تسيير (ق.ت.ر)، غير أن دورها يكمن في تقديم اقتراحات حول الأعمال والأنشطة التي يتوجب القيام بها.

4-مصادر تمويلها:

النفقات المتخذة في الأشغال ذات "المنفعة العامة" تكون مغطاة من ميزانية الجزائر[2]، أما الأعمال الأخرى فيجب أن تكون ممولة على شكل سلفات مسبقة بعيدة الآجال من قبل (ش.أ.إ)، والأموال الموجهة لنشاطات (ق.ت.ر) ستدخل في إطار مصادر (ش.أ.إ) التي تتحصل عليها حسب قدراتها القانونية، وفي الشروط المحددة. ولتجاوز صعوبات الانطلاق يمكن لبعض (ق.ت.ر) تجاوزها من خلال الاستفادة من إمدادات مالية مسبقة بطلب مبرر قانوني من لجنة التسيير موافق عليها من قبل مجلس إدارة (ش.أ.إ)[3].

و لإنجاح هذا المشروع يجب توفير الظروف الملائمة من إمكانيات و وسائل مختلفة و على رأسها الأراضي، و ذلك بتحديد المناطق الأساسية و طبيعتها الفلاحية (حبوب، أشجار مثمرة، رعي ...)[4]، وهذا لا يكون إلا من خلال المعرفة الدقيقة للوسط الفيزيائي و البشري الذي يستجيب للمخطط العام[5]، والبحث عن

---

[1] (S.A.R), Documents Algériens, P 151.

[2] المقصود هنا بميزانية الجزائر الأموال التي تأتي عن طريق الاقتطاعات الضريبية المفروضة على الجزائريين، و كذا مساهماتهم في (ش.أ.إ) و(ق.ت.ر)، و بالتالي فالمستفيد الوحيد هو المستوطن باعتباره لا يدفع شيئا.

[3] (S.A.R), Documents Algériens., P P 151-152.

[4] Les (S.A.R), Documents Algériens, P 118.

[5] (S.A.R) Documents Algériens, P 153.

مصادر المياه خاصة المناطق التي تعاني من التذبذب في سقوط الأمطار، لذلك وجب التركيز على المياه الجوفية و توفير المعدات والآلات الفلاحية من خلال السلف التي تمنح من (ش.أ.إ)، و إعانات أموال الزراعة الريفية، التي يستفيد منها المنخرطون في (ق.ت.ر) للحصول على العتاد الفلاحي[1].

الجدول رقم (37) مجمل العتاد الفلاحي لـــ (ق.ت.ر) سنة 1947.

نوع العتاد	العدد
جرارات من أنواع مختلفة	21
محاريث خفيفة ذات سكة واحدة	08
محاريث ثقيلة	21
محاريث عادية	1054
المحاريث التي تجرها الحيوانات	267
الآلات الخاصة بتسوية التربة	513
الحيوانات الخاصة بالحرث (بغال، حمير ...)	1645

المصدر: Les (S.A.R), Documents Algériens, P P 118-119.

5ـــ – أهداف إنشائها:

- تحسين ظروف سكان الريف بإعادة تموقعهم في الأراضي.
- القضاء على الطرق التقليدية في الزراعة الريفية.[2]
- تطوير الرعي لتحسين وترقية تربية المواشي.
- مواجهة النـــزوح الريفي ومساعدة الفلاحين على تسويق منتجاتهم.
- الرفع من مدا خيل العمال المزارعين وتحسين مستواهم المعيشي.
- محاولة تحديث القطاع الريفي، و تجميع الفلاحين في مؤسسات مستقلة ذاتيا نوعا ما.[3]
- تهدئة الوضع العام بعد مجازر 08 ماي 1945 .

[1] Les (S.A.R), Documents Algériens, P P 118-119.
[2] Ibid, P 117.
[3] تابتي (حياة)، المرجع السابق، ص 230.

6-نشاطاتها الزراعية:

أشار غيلاتي (Guelleti) في تقريره إلى المجلس الاقتصادي الفرنسي أن : "الاتحاد الجزائري لـــ (ش.أ.إ) تنظيم دفاعي بنّاء أهدافه تحدد من خلال القوانين الأساسة لـــ (ش.أ.إ)، يسعى للدفاع عن المصالح العامة المعنوية والاجتماعية والاقتصادية في إطار حماية عن الزراعة الجزائرية، لكن هذه الشركات تبقى وسيلة عمل محدودة من حيث القرض، غير أن إنشاء (ق.ت.ر)، وربطها مع (ش.أ.إ) أسهم في تنمية الزراعة الإسلامية"[1].

يبدو أن غيلاتي يعيش في واقع آخر غير الواقع الجزائري في ذلك الوقت، فإذا كانت الـــ (ش.أ.إ) تدافع عن مصالح الفلاحين الجزائريين فلماذا دُعمت بهذه المؤسسة القرضية الجديدة؟ إلا إذا كانت الإدارة الاستعمارية تسعى إلى نهب آخر ما تبقى لدى الجزائريين من ممتلكات إن وجدت أصلا، وبوسائل جديدة.

6-أ-قطاعات التحسينات الريفية للحبوب:

تُغطي ما مجموعه 261.505 هـــ، وتضم أكثر من 10 آلاف فلاح، الأراضي التي تمت زراعتها ذات طبيعة متنوعة، وهي في الغالب أراضي ملك أو أراضي مملوكة من طرف البلدية أو أراضي الدولة.

البداية كانت بتحضير التربة بواسطة الجرارات، كان من الضروري الحصول على المعدات الثقيلة من جرارات، ومحاريث ثقيلة، وغيرها ... [2]، إضافة إلى ذلك استخدام الأسمدة المتاحة للفلاحين تحت شكل من أشكال قروض الحملة الزراعية. يقوم مدير المركز الزراعي بتقديم نصائح وإرشادات للفلاحين حول الأراضي التي سبق النظر فيها، واعتُبرت غير صالحة لزراعة الحبوب [3]. المواد الصغيرة التي تم الحصول عليها مكلفة جدا وخاصة الأسمدة، نظرا لقلتها وارتفاع الفوائد الربوية المترتبة عنها. العديد من الأراضي تزرع بدون تهيئة مما أدى إلى انخفاض الغلة، كما أنّ مشكلة السكن لم تحل أيضا.

المحصول حسب الإدارة ارتفع بثلاث مرات، إلا أنّ الحصول على هذه النتيجة أو الرفع منها يكون عن طريق الزراعة المنتظمة، وخاصة الزراعة التحضيرية لكن في كثير من الأحيان الفلاح يعتمد فقط على المناخ

[1]Journal officiel de La République française, N°01, Paris France, 29/01/1953, p13.
[2]Rédacteurs en Chefs ,« Les Secteurs d'améliorations rurales En Algérie », L'agronomie Tropicale, T3, N°03-04, Mars-Avril, 1948, p512.
[3]Journal officiel de La République française, N°01, p13.

للحصول على مردود جيد [1]، كما أنّ الأراضي التي بحوزة الفلاحين الجزائريين صغيرة لا تزيد مساحتها عن 13,1 هــ، وهي أراضي في معظمها فقيرة لا قيمة لها محصولها منخفض في غالب الأحيان [2].

تجربة (ق.ت.ر) للحبوب فشلت على الرغم من ادعاء الاستعمار بنجاحها، وإن تكلم عن الفشل فيعيده إلى جهل الجزائريين بالطرق الزراعية. وللاستدلال على"نجاح" تجربة (ق.ت.ر) للحبوب ركّزت الإدارة الاستعمارية على نموذج منطقة أولاد ميمون في مقاطعة تلمسان.

الجدول رقم (38): (ق.ت.ر) للحبوب بمنطقة أولاد ميمون بتلمسان سنة 1947

المنطقة	كمية القمح قبل إنشاء (ق.ت.ر)	بعد إنشاء (ق.ت.ر)	كمية الشعير قبل إنشاء (ق.ت.ر)	بعد إنشاء (ق.ت.ر)	كمية الشوفان قبل إنشاء (ق.ت.ر)	بعد إنشاء (ق.ت.ر)
أولاد ميمون	4 ق	8 ق	12,5 ق	5 ق	10 ق	2 ق

المصدر: Les (S.A.R), Documents Algériens, P 120.

لكن جل المناطق التي طبقت هذه التجربة لم تنجح وفشلت فشلا ذريعا، وعلى سبيل المثال (ق.ت.ر) تاملاحت حيث سجل الهكتار الواحد 3,5 قنطار من القمح الصلب و5 قنطار من القمح اللين، وفي بوشقيف 2,5 قنطار في الهكتار من القمح الصلب. وترجع الإدارة الاستعمارية فشلها إلى :

- الإنطلاق المتأخر لعملية الحرث .
- الجفاف الحاد [3].

إنّ الإدارة الاستعمارية الفرنسية التي رحبت بهذه المبادرة، ووصفتها بالفريدة من نوعها فشلت في تحويل الفلاح إلى مزارع حقيقي يهتم بأرضه ومتعلق بها كما تشير دائما في تقاريرها المختلفة، [4]كأنّ الفلاح هو الذي أهمل أرضه وتخلى عنها و لم يعطها كل وقته لاستغلالها. قد نتفق مع الإدارة في عدم تحكمه في الطرق الزراعية الحديثة بسبب إهمال الاستعمار لسياسة التكوين الخاصة بالفلاحين الجزائريين، أمّا عدم تعلقة بأرضه فهذه من المغالطات التي اختلقتها هذه الإدارة، فإذا كان هذا الطرح صحيحا فلماذا لم يتوقف الجزائريون عن المقاومة بمختلف أشكالها منذ الاحتلال ؟ أليس من أجل أرضه التي هي جزء من عقيدته وكينونته.

[1] Journal officiel de La République française, N°01, p13.
[2] Rédacteurs en Chefs,« Les produit d'Algérie »,Documents pour la Classe Moyens Audio-Visuels,p7.
[3] Les (S.A.R), Documents Algériens, p117.
[4] Journal officiel de La République française, N°10, France, 05/07/1955, p344.

6–ب– قطاعات التحسينات الريفية لتربية المواشي:

تُعد منطقة الهضاب العليا مختصة بشكل أساسي في تربية المواشي وخاصة الأغنام، وهي المورد الأساس لقرابة 500 ألف من الرعاة وعائلاتهم، بل هي جزء من حياة السكان المسلمين الجزائريين [1]. ونظرا لزيادة وتطور الملكية الخاصة المصاحبة بالاستيلاء على الأراضي قبل 1940 حدث اختلال في التوازن لدى القبائل والأعراش،وأدى ذلك إلى انخفاض عدد الرعاة المصاحبين لقطعان الماشية[2].

كان عدد القطيع من الأغنام حوالي 9 مليون رأس سنة 1914، وانخفض إلى حوالي 7 مليون رأس بين 1916 و 1925، وتُرجعه التقارير الفرنسية إلى نوعية الأراضي وكثرة الاستغلال [3]، لكن هذه التقارير تجاهلت عن سياسة النهب والاستغلال المفرط لهذه الثروة من طرف سلطات الاحتلال خلال فترة الحربين العالميتين، وحاجة الجيش إلى اللحوم التي تأتي من الجزائر، مما جعل الرّعاة يتركون هذه الحرفة التي لم تصبح ذات فائدة كبيرة.

تذكر المصادر الفرنسية أنه قبل إنشاء أول (ق.ت.ر) لتربية المواشي وصلت الخسائر التي تكبدها أصحاب المواشي بسبب المخاطر الطبيعية إلى 10% على الأقل كل 05 سنوات، وازداد هذا الانخفاض في السنوات الكارثية ومنها سنة 1945 التي انخفض فيها العدد ما بين 40 و 50%، أي أنّ الجزائر خسرت حوالي 06 مليون رأس في سنة واحدة بقيمة 30 مليون فرنك، وبالتالي الرّعاة وعائلاتهم أصبحوا في حاجة ماسة للمساعدة من الحكومة[4].

إنّ المتسبب في هذه الوضعية هي الإدارة الاستعمارية التي أنشأت مؤسسات قرضية مختلفة، وأقرت قوانين تعسفية، مكنتها من وضع سلطتها على أرزاق الجزائريين،ومن بينها المواشي التي كانت المتنفس الوحيد الذي بقي لدى سكان الهضاب العليا يقتاتون منه بكرامة، فهذه المنطقة لم تكن ذات أولوية بالنسبة للمستوطنين لأنها أراضي لا تصلح للزراعة، لكنها تُدر على سلطات الاحتلال الفرنسي مداخيل ضخمة من صادرات اللحوم، والأصواف والجلود نحو فرنسا وأوروبا.

[1]Journal officiel de La République française, N°01, p14.
[2] Germaine Tillion, « Dans l'Aurès le Drama Des Civilisations Archaiques », Annales Economie, Sociétés Civilisation, 12ème année , N°03, Paris, 1957, p393.
[3]Rédacteurs En Chefs, « Les produit d'Algérie » , op-cit, pp7-8.
[4] Journal officiel de La République française, N°01, p14.

الجدول رقم (39): تطور رؤوس الحيوانات بالآلاف

السنة	البقر	الخيول	البغال	الأغنام	الأرانب	الحمير
1939	886	205	221	6.400.000	3.252.000	221
1947	901	205	222	3.145.000	3.527.000	222

المصدر: Journal Offichel de La République française, N°10, 05/07/1955, p 345.

يتبين من خلال الجدول مدى الانخفاض الحاد لقطيع الأغنام ويعود ذلك إلى الاستغلال المفرط والسنوات الكارثية بسبب الجفاف خلال فترة الأربعينيات، وخاصة سنة 1945 كما ذكرنا سابقا.

إبتداءً من سنة 1947 قامت الإدارة الاستعمارية بإعادة هيكلة قطاع المواشي تحت وصاية (ق.ت.ر) لتربية المواشي،بالتركيز على الإجراءات التالية:

- ❖ تجهيز المناطق التي تتواجد فيها الأغنام بهدف حمايتها من الجوع والعطش، والبرد والمرض[1].
- ❖ إعادة تنشيط المراعي وخلق نقاط للمياه، واختيار نوع السلالة الجيدة للزيادة في عدد رؤوس الأغنام.
- ❖ منح القروض لأصحاب المواشي من أجل تجنب بيع القطعان.[2]

تم توفير المعدات في المناطق التي تتواجد فيها الأغنام من طرف إدارة (ق.ت.ر) لتربية المواشي، وقد ركّزت على أربعة نقاط أساسية وهي:

- الاستخدام الأفضل للدورات، ومضاعفة نقاط المياه، تخزين احتياطي من الأعلاف، إقامة الحظائر والمخازن التي تم إنشاءها لهذا الغرض، وتقوم (ق.ت.ر) بتمويلها بواسطة صناديق التأمين من خلال المساهمات السنوية للفلاحين نقدا أو عينا[3]. بمعنى أن الدولة لا تخسر شيئا، بل كل الأموال الموجودة لدى (ق.ت.ر) هي من اشتراكات الفلاحين، وهو ما يدحض فكرة أن هذه المؤسسات جاءت لإنقاذ أصحاب المواشي بصفة خاصة والفلاحين بصفة عامة.
- إنشاء شبكة جديدة من نقاط المياه.
- مكافحة الأمراض الحيوانية بخلق مراكز بيطرية.
- بناء حظائر للأغنام لحمايتها من البرد.

[1] Journal officiel de La République Française, N°01, p14.
[2] Rédacteur en chef « Les Secteurs D'améliorations Rurales En Algérie », L'agronomie Tropicale, p512.
[3] Journal officiel de La République Française, N°01, p14.

القروض الممنوحة لأصحاب المواشي من طرف (ق.ت.ر) يمكن تسديدها في غضون 05 سنوات[1]،ولتأهيل المراعي وتحسين نوعيتها تم وضع مساحات كبيرة محمية لمدة ثلاث سنوات إلى 05 سنوات، وغُرس فيها كل أنواع النباتات الرعوية كأشجار العناب، والأكاسيا، إضافة إلى إنتاج العلف من النوع الجيد وتخزينه في المخازن الخاصة بذلك بعد تجفيفه، وتنتج في المحيط القريب من نقاط المياه[2].

قامت الإدارة الاستعمارية بإنشاء 41 (ق.ت.ر) للمواشي تقع كلها في المناطق الشمالية من الجزائر، وتغطي مساحة 5.337.741 هـــ، وتضم 6.980 مربي مستفيد من قروض الأغنام، و 44.107 مربي مستفيد من المرافق المختلفة لـــ (ق.ت.ر) للمواشي [3]، وقد ادعت الإدارة الاستعمارية بارتفاع عدد رؤوس المواشي بين 1949و1951 بفضل الظروف المناخية المناسبة، وجهود المنتجين بمساعدة ودعم مختلف المصالح الحكومية العامة وخاصة (ق.ت.ر)، حيث ارتفع عدد الأغنام من 4.541.000 سنة 1949 إلى 5.318.000 سنة 1951[4].

يبقى عدد المستفيدين من (ق.ت.ر) لتربية المواشي قليل جدا مقارنة بعدد المربين الذي ناهز 500 ألف مربي، ما يؤكد زهد أصحاب المواشي في هذه المؤسسات وعدم الانخراط فيها نظرا لـــ:

- القروض التي تمنحها تتعارض مع تعاليم الشريعة الإسلامية.
- القروض الممنوحة هي في الأصل مساهمات الفلاحين في الشركات الأهلية للاحتياط، وبالتالي المستفيد الأول منها هي الإدارة الاستعمارية باعتبارها لا تخسر شيئاً، فالمال الجزائري موضوع في صناديق هذه المؤسسات القرضية، يعاد منحه له كقرض ربوي، هذا القرض لا يستفيد منه كل من وضع طلب لذلك، بل من ترضى عنه هذه الإدارة بعد موافقة **القايد** وإعطاء رأيه في المُقترض، أي أن القرض لمن استطاع إليه سبيلا.

[1]Journal officiel de La République Française, N°01, p14.
[2] Rédacteur en chef , « Les Secteurs d'améliorations rurales En Algérie », L'agronomie Tropicale, p513.
[3] Ibid, p513.
[4] Rédacteur en chef , « La Production Animale de l'algérie », L'algérie Agricole Et Viticole, 30ème Année, N°1212, 21/06/1951, p01.

6-ج- قطاعات التحسينات الريفية للأشجار المثمرة:

أُنشئت (ق.ت.ر) للأشجار المثمرة من أجل تطوير واستحداث بساتين جديدة في المناطق شبه الجافة[1]، وتخص زراعة أشجار العنب والزيتون وغيرها [2]، وذلك باتباع مناهج وأساليب جديدة، فيتم تحسين البساتين الموجودة عن طريق تهيئة الأراضي، وإنشاء مصدات حجرية لتفادي انجراف التربة بسبب فيضان مياه الأمطار. المعدات الفلاحية وخاصة الميكانيكية منها الموجودة لدى (ق.ت.ر) متاحة للفلاحين، هذه الأخيرة تقوم بمنحهم مكافآت تشجيعية نظير قيامهم بهذا العمل، ويتم تحفيز المزارع الجديدة من قبل (ق.ت.ر) التي تمكنت من الدخول في الإنتاج من خلال تقديم الشتلات .الفلاح يتحمل النفقات وعليه أن يسدد القروض في غضون 3 أو 5 سنوات[3] . ضم قطاع الأشجار المثمرة 5 (ق.ت.ر) على مساحة 10.883 هك لـــ 1.126 فلاح[4].

7- تعثر تجربة قطاعات التحسينات الريفية:

لاحظت لجنة الدراسات وتنسيق خطط تحديث شمال إفريقيا في تقريرها أنه تم تخصيص أكثر من 2.600.000 هك لزراعة القمح في أوساط المسلمين بمتوسط عائد 4.8 قنطار في الهكتار في السنة العادية، لذلك اقترحت وضع خطة ثانية[5] لتحديث قطاع الحبوب لدى الفلاح الجزائري ابتداءً من سنة 1951، وهو ما يؤكد فشل التجارب السابقة. هذه الخطة تركز على الفلاحين الذين يجب أن تكون جهودهم قادرة على الرقي بزراعة الحبوب بوتيرة مثالية عن طريق الرفع من عدد (ق.ت.ر) إلى أكثر من 150 مؤسسة، وتحسين وضعية (ق.ت.ر) الموجودة في الميدان[6].

[1]Journal officiel de La République française, op-cit, p14.
[2] Rédacteur en chef , « Les (S.A.R), bilan », 01/12/1947, Documents Algériens, pp 121-122.
[3]Journal officiel de La République française, op-cit, p14.
[4] Rédacteur en chef ,« Les Secteurs D'améliorations Rurales En Algérie », L'agronomie Tropicale, p512.
[5]Morin (Georges), « Perspectives Economiques Algériens », Cahier Reconstruction, 10ème année, N°21-22, Paris, France, Juin-Juillet, 1955, p40.
[6] Ibid, p40.

الجدول رقم (40): عدد وأهمية (ق.ت.ر) إلى غاية 1951

السنة	1946	1947	1948	1949	1950	1951	المجموع
العدد	12	70	21	19	26	40	**158**
المساحة المستغلة (هـــ)	726.000	4.893.000	2.220.480	2.275.000	4.427.000	4.461.000	**12.696.480**
الفلاحون والرعاة المهتمون (رؤساء العائلات)	7.100	48.617	17.000	16.500	22.733	20.350	**132.500**

المصدر:.Journal officiel de La République française, N°01, p14

تبقى هذه مجرد أرقام لم تتحقق في معظمها ميدانيا نظرا لصعوبة تنفيذها على أراضي غير صالحة للزراعة، ولغياب الإرادة من الإدارة الاستعمارية لتحسين وضعية الفلاح الجزائري والأخذ بيده لتطوير زراعته وتنميتها، وبالتالي الرفع من دخله الذي سينعكس على الدخل الاستعماري. كما أن معظم الفلاحين الجزائريين لم تكن لديهم الرغبة في الانضمام إلى أي مؤسسة قرضية استعمارية تدعي أنها تخدم مصالحهم، فكل المؤسسات السابقة جعلت نصب عينيها ما يمتلك هؤلاء من أموال للاستحواذ عليها، وجعل الفلاح الجزائري رهينة لديها، وعليه فكل "إصلاح" لا يدرس قضية الأرض، وإعادتها لأصحابها من أجل استغلالها، وبالتالي التخلص من الوضعية البائسة التي أوصلتهم إليها هذه الإدارة وأذنابها، لا يمكن الانتظار منها أي شيء، اللهمّ إلاّ الهالة الإعلامية التي تنشرها في الأوساط الرسمية الفرنسية، وخاصة المستوطنين الذين يرفضون أي مشاريع باسم الجزائريين لا تنعكس عليهم بشكل مباشر.

الجدول رقم (41): توزيع (ق.ت.ر) حسب النوع إلى غاية 1951

النوع	العدد	المساحة المغطاة (هك)	الفلاحون والرعاة المهتمون
الحبوب	65	725.000	40.500
الأشجار المثمرة	29	471.000	20.000
المواشي	61	11.500.000	72.000
الواحات	03	480	--
المجموع	**158**	**12.696.480**	**132.500**

المصدر:.Journal officiel de La République française, N°01, p14

ما يؤاخذ على (ق.ت.ر) أنها مؤسسة قرضية لم تكن لها الامكانيات اللازمة، فأغلب الأموال كانت تتحصل عليها في شكل قروض من (ش.أ.إ) أو (ش.ز.إ) بعد صدور قانون 1952/08/28، والتي تستغل في:

- شراء معدات فلاحية مختلفة.
- دفع رواتب العمال .
- صيانة العتاد الموجود.
- تطوير المسالك والطرق .

أي أن الفلاح لم يستفد من هذه الأموال لتحسين وضعية الأرض التي تموضعه فيها، وفي نهاية المطاف سيقوم برد تلك القروض دون أن يحقق أي ازدهار لصالح زراعته، وما يؤيد ما ذكرناه سابقا المذكرة التي أرسلها رئيس الـــ (ش.أ.إ) لعين بسام بعمالة الجزائر فيما يخص نشاط (ق.ت.ر) بالمقاطعة، حيث طالبهم باستخدام الإعانات الممنوحة لهم من أجل بناء مساكن والحصول على معدات، بذور، منح مكافآت للمرنين، إنشاء مواقع لصيانة العتاد، دفع أجور رئيس الزراعة، الحارس وغيرها...، ويتم خصم هذه المبالغ من الحسابات المعنية لـــ (ق.ت.ر)[1].

إنّ الفلاح قد أصبح يدفع الاشتراك في (ش.أ.إ)، ثم تُستغل أمواله في نشاطات لا طائل منها، وفي النهاية يجب عليه أن يعيد القرض، والفوائد المترتبة عليه على الرغم من الفشل الذريع الذي لحق مستثمرته، ومنه يبقى رهين لدى هذه المؤسسة الجديدة التي تُكبله بالقروض فلا يستطيع الوفاء بها في نهاية المطاف لصالح المؤسسة.
المبالغ التي تستخدم في شراء المعدات الفلاحية وصيانتها ضخمة جدا، فقد بلغت فواتير شراء معدات الجر والسحب وغيرها من التجهيزات الفلاحية لفروع (ش.ز.إ) لعين بسام 11.272.211 ف.ف وفقا للتقرير الذي أعده المفتش العام للشركة فرناند مارتن (Fernand Martin)[2].
الأرقام الموجودة في الجدول التالي ستبين مدى التكاليف المرتفعة التي استخدمت في هذا المجال على حساب الدعم الحقيقي للفلاحين لتطوير زراعتهم وتحسين مستواهم المعيشي.

[1] C.A.N.A, G.G.A, Sous-Série E11-1/715, Section Autres Produits, Activités au titre des S.A.R Subvention-comptabilisation.
[2] C.A.N.A, G.G.A , Sous-Série E11-1/757, Rapport Sur D'activité Et La Situation Financière Des Diverses de la S.A.P D'Ain Bessem, p17

الجدول رقم (42): بيان بالسلف الخاصة لشراء معدات جماعية لـــ (ق.ت.ر) بفروع (ش.ز.إ) لعين بسام

السنة	نوع السلف	المدة	المبلغ (فرنك)
1947	إنشاء (ق.ت.ر) واد بردي	05 سنوات	1.000.000
1948	شراء تجهيزات فردية	05 سنوات	334.000
1948	إنشاء (ق.ت.ر) سيدي خليفة	05 سنوات	800.000
1949	شراء عتاد جماعي	05 سنوات	1.800.000
1950	تغيير جرار أونسالد (Anselde)	05 سنوات	400.000
1950	تغيير جرار أونسالد (Anselde)	05 سنوات	110.000
1950	شراء عتاد ميكانيكي	05 سنوات	1.425.000
1953	شراء تجهيز جماعي	05 سنوات	119.458
1953	شراء تجهيز جماعي	10 سنوات	7.764.000
1953	إصلاح جرار كلتراك Cletrac	05 سنوات	740.000
1953	شراء عتاد جماعي	05 سنوات	1.761.000
المجموع			17.200.322

المصدر:

C.A.N.A, G.G.A, Sous-Série E11-1/757, Rapport sur d'activité et la situation financière des diverses de la S.A.P D'Ain Bessem, p17.

هذه الأموال المرصودة والموجهة لشراء أو إصلاح عتاد جماعي أو إنشاء (ق.ت.ر) جديدة لم نتحصل على دليل أنها استغلت في هذا المجال، خاصة وأن المجالس الإدارة لـــ (ش.ز.إ) مُتحكم فيها من طرف الإدارة وأعوانها.

سادسا: مشروع إعادة تنظيم الشركات الأهلية للإحتياط

في إطار الدعاية التي كانت تقوم بها الإدارة الاستعمارية لهذه الشركات وعدت بتعيين بعض الجزائريين في مجالس إدارتها بعد أن يعاد النظر في تنظيمها[1].

قدّمت الحكومة العامة مقترحات لإعادة تنظيم هذه المؤسسة القرضية من أجل إغراء الفلاحين الجزائريين بالمساهمة في تنمية رأس مالها للحفاظ عليها، خاصة وأنها أصبحت مصدرا هاما لتمويل المشاريع الاستطانية، وادّعت الإدارة أن هذه الإجراءات ستركز على تبني المبادئ الديمقراطية من خلال انتخاب الممثلين في مجالس

[1] **عز الدين** (زايدي)، نزول قوات الحلفاء وأثره على منطقة شمال إفريقيا، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي اليابس-سيدي بلعباس، السنة الجامعية 2014-2015، ص372.

التسيير، كما سيتم توضيح الأهداف التعليمية والاجتماعية لـــ (ش.أ.إ)، وذلك للوصول إلى توفير صندوق اجتماعي للفلاحين[1].

الحقيقة أن (ش.أ.إ) كانت تمثل رمزا من رموز الاستعمار لذلك أرادت الإدارة الاستعمارية الاستثمار فيها، وتحويلها إلى وسيلة اقتصادية في يدها بشكل مباشر للتحكم في الريف الجزائري [2]، وما دام الجزائريون قد زهدوا في الانخراط فيها، ووضع أموالهم في صناديقها تعمدت الإدارة الاستعمارية الإعلان عن هذا المشروع بما يستفيد الفلاّح الجزائري منه حتى لا تفشل في الحفاظ عليها.

أكد المشروع المقترح لإعادة هيكلة الـــ (ش.أ.إ) على أن تولي رئاسة هذا التنظيم سيكون مفتوحا للأعيان المسلمين[3]، أو الفنيين الزراعيين، كما يشمل هذا المشروع المقترح أيضا إعادة تنظيم الـــ (ش.أ.إ) ماليا، لذلك تم اقتراح دمج الإدارة، والتنظيم، والخدمات المختلفة في وحدة واحدة حتى تتمكن من تشغيل أنشطتها بسهولة، وهذا من أجل:

- إحداث تجانس بين مختلف الأنشطة والتنسيق فيما بينها.
- تحقيق التوازن فيما بينها.
- تكييف المصالح مع بعضها البعض للتقليل من العقبات، وتسهيل وتسريع عملها[4].

1-التنظيم الإداري المقترح:

اقترح المشروع المنظم لعمل الـــ (ش.أ.إ) إدخال بعض التعديلات على الهيكل القديم، حيث تم اقتراح تنظيم هذه الهيئات مركزيا وفق ثلاثة أقسام توجه نشاط هذه المؤسسة وتضمن عملها بشكل سلس من خلال التخفيف من الإجراءات الإدارية السابقة والمعقدة، وتتشكل هذه الأقسام من:

1/ القسم الإداري وينبني على:

أ -القوانين واللوائح التنظيمية لهذه المؤسسة.

ب -العاملين وهم: العامل التقني، والمحاسب، والإداري.

---

[1] A.N.O.M, G.G.A, 12 H 16 Organisation des études entreprises pour la réforme des S.I.P 1945, p02.

[2] **عز الدين** (زايدي)، نزول قوات الحلفاء وأثره على منطقة شمال إفريقيا، المرجع السابق، ص371.

[3] المقصود بالأعيان المسلمين، القيّاد، والباش أغوات، ورؤساء الجْماعات، وهم جلهم من تعيين الإدارة الاستعمارية، ومن الساهرين على حماية مصالحها، ويتلقون في سبيل ذلك امتيازات كبيرة وقروض هامة من هذه الشركات. ينظر:

[4] A.N.O.M, G.G.A, 12 H 16 Organisation des études entreprises pour la réforme des S.I.P 1945, p02.

ج- قسم الدعاوي ويتشكل من: المشترك أو المساهم، مجلس الفرع، ومجلس الإدارة، والرئاسة، الجمعية العامة.

د- الفرع النقابي للشركة.

2/ الفرع التقني: ويرتكز على ما يلي:

أ -المعلومات من خلال المعرفة بالموارد والوسائل المتاحة لـــ (ش.ا.إ) لجعلها في الخدمة.

ب -التعليم التقني، المعرفة بالأساليب العلمية، وتأهيل اليد العاملة حتى تستطيع الاستعمال الجيد للعتاد الفلاحي الحديث.

ج- تثمين قيمة الأرض.

د-تطوير وسائل تخزين، الحفظ، وتحويل المنتوجات وبيعها.

3/ الفرع المالي:

صندوق المال المشترك لـــ (ش.أ.إ) سوف تكون مهمته الأساسية في هذا الفرع تمويل عمليات الـــ (ش.أ.إ)، ومن ناحية أخرى الحسابات المختلفة تكون مركزية تتبع العمليات التي تقوم بها الـــ (ش.أ.إ) من أجل تقييم النتائج التي تم الحصول عليها[1].

لكن هذه الإصلاحات لن تتحقق واقعيا بسبب سياسة التمييز بين الجزائريين والمستوطنين في حقوق المواطنة، فإذا تم السماح بانتخاب ممثلي الجزائريين في الـــ (ش.أ.إ) فسيكون مقتصرا فقط على الذين تشملهم أمرية 1944/03/07 التي تنص صراحة على منح الجنسية الفرنسية لبعض الجزائريين [2]، وبالتالي ستبقى الأمور تراوح مكانها، وسيظل الفلاّح الجزائري رهين هذه الفئة الموالية للاستعمار التي لها الحق في الترشح والانتخاب

[1] A.N.O.M, G.G.A, 12 H 16, Organisation des études entreprise pour la réforme des S.I.P 1945, p02.

[2] تنص المادة الثالثة من قانون منح المواطنة لبعض الجزائريين على أن الفئات الآتية سيعتبر أصحابها مواطنين فرنسيين، ويوضعون على نفس سجل المصوتين غير المسلمين من المواطنين الذكور والبالغين 21 سنة أو أكثر وهم: قدماء المحاربين، وحملة إحدى الدرجات الآتية: دبلوم التعليم العالي، بكالوريا التعليم الثانوي، الأهلية العليا، الأهلية الابتدائية، أهلية الدراسات الابتدائية العليا، شهادة الدراسات الثانوية، شهادة التخرج من المدرسة الوطنية الكبرى، أو من مدرسة وطنية للتعليم المهني وغيرها، الموظفون المدنيون أو المتصرفون الذين توظفهم الدولة، والولايات والبلديات أو المصالح المعتمدة الحائزون على مناصب دائمة بمقتضى تنظيمات سيحددها القانون فيما بعد، أعضاء الغرف الفلاحية والتجارية، والباشا غوات، والأغوات، والقيّاد الذين تولو وظائفهم لمدة 03 سنوات على الأقل، ولم يكونوا قد عزلوا منها، الأشخاص المنتخبون أو الذين كانوا قد انتخبوا كنواب في المجالس المالية أو مستشارين بلديين في (ب.ك.ص)، أو رؤساء الجْماعة ....، حملة الميداليات العسكرية، وحملة ميداليات العمل، وأعضاء مجالس اتحاد العمال في الاتحادات العمالية، أعضاء مجالس التوثيق، والوكلاء الشرعيون، أعضاء المجالس الإدارية لعمال وفلاحيي (ش.أ.إ).

ينظر: **سعد الله** (أبو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ط خ، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص274.

الذي لن يخرج عن الفئات المصنفة في أمرية ديغول (De gaulle)، وعليه فالإصلاح الحقيقي يجب أن يمس جوهر هذه الشركات حتى تتمكن من آداء مهامها على أكمل وجه، وتكون في خدمة الفلاحين الحقيقيين.

الجدول رقم (43): الناخبون المسجلون في القوائم الانتخابية إلى غاية 11 ديسمبر 1945

العمالة	المواطنون			غير مواطنين	المجموع العام
	الأوروبيون	المسلمون	المجموع		
الجزائر	185.222	24.000	209.222	460.826	670.048
وهران	169.576	20.000	189.576	294.830	484.406
قسنطينة	87.026	16.000	103.026	585.322	688.348
المجموع	441.824	60.000	501.824	1.340.978	1.842.802

المصدر: A.N.O.M, G.G.A, 12H16, Liste d'election au 31/12/1945

2–إنشاء الشركات الزراعية للاحتياط:

تحولت الشركات الأهلية للاحتياط (S.I.P) بموجب مرسوم 1952/08/28 إلى الشركات الزراعية للاحتياط (S.A.P)[1] بناءً على القرار رقم:039-52 [2].

نص القانون الأساسي لـــ (ش.ز.إ) بما صدر عنه من مراسيم على تعديل قانون المشاركة وجعلها حرة بدلا من الحالة الإجبارية في دفع الإشتراكات من طرف الفلاحين التي كانت سائدة في تجربة (ش.أ.إ)، وكذلك جعل تعيين رئيس (ش.ز.إ) تتم عن طريق الانتخاب من طرف أعضاء المجلس[3].

أرادت الإدارة من خلال هذا التعديل التكيف مع القانون الخاص للجزائر الصادر في 1947/09/20 الذي يؤكد على طريقة الانتخاب بدل التعيين، ولكنه بقي تعديلا شكليا لأنّ الانتخابات كلها مزورة فلا يمكن أن يصل إلى سلطة تسيير هذه الشركات إلا الذين ترضى عنهم الإدارة من أعضاء مجالس الـــجْماعات [4]، وبمقتضى هذا القانون دائما خرجت هذه الشركات من تحفظها التقليدي، حيث فتحت الأبواب أمام الجزائريين للعمل فيها كإطارات عكس ما كان معمولا به في (ش.أ.إ) التي كان العمل فيها محصورا على الفرنسيين فقط، ولعل الدافع الكبير من هذا الانفتاح في (ش.ز.إ) هو:

[1] Henni (Ahmed), La colonisation et le sous-développement en algérie , p112.

[2] C.A.N.A, Ministre de l'algérie, Sous-Série E11-1/715, S.A.P- Arrêté du 12/12/1960-Approbation des status des S.A.P.

[3] بهلول (محمد بن بلقاسم حسن)، القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر (تحديده ونظام دمجه في الثورة الجزائرية)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص ص241-242.

[4] C.A.N.A, G.G.A, Sous-Série E11-1/715, S.A.P de la région d'Ain Bessem, Election des sections Territoriaux Juillet 1954.

- التقرب أكثر من الجزائريين والانفتاح عليهم.
- خلق الثقة بين المؤسسة وبين المنخرطين[1].
- الدفع بالفلاحين الجزائريين بالمساهمة فيها بقوة .
- الزيادة في أعدادها خاصة في البلديات التي يقطن فيها الجزائريون بكثرة.
- الرفع من قدراتها المالية وتوسيع نشاطاتها .

يذكر بهلول محمد بن بلقاسم حسن أن هذا التغيير الذي عرفته هذه المؤسسة قد أدى إلى ارتفاع معدل الإطارات الجزائرية العاملة فيها إلى 95% وارتفع عدد الممرنين إلى 700 ممرن أغلبهم جزائريون خلال فترة الخمسينات[2]. لا ندري من أين جاء بهلول بهذا الرقم، فالوثائق التي تحصلنا عليها تنفي كل ما ذكره [3]، وتؤكد على الحقيقة المرة التي بقيت سائدة فيها رغم تغيير اسمها ويعود ذلك إلى:

- التزوير الذي طال انتخابات مجالسها الإدارة.
- عدم وجود كفاءات جزائرية متخصصة في هذا المجال لغياب التكوين نظرا لمنعهم من التعليم.
- رفض الإدارة ومن ورائها المستوطنين تحكم الجزائريين في هذه المؤسسات حتى تبقى تحت دائرة مراقبتهم وسلطتهم.
- ولوج الجزائريين المنخرطين في مجالسها وهياكلها الإدارية المختلفة ستعود بالفائدة عليهم، وبالتالي سيتجنبون سلطة الإدارة الفرنسية، وستتمتع بنوع من الاستقلالية المالية والإدارية، وهو ما ترفضه الإدارة الاستعمارية.

إنّ القول بأنّ هذه الشركات قد عرفت تغييرا حقيقيا مدعاة للسخرية، فحتى الجزائريون الموجودون في مجالسها الإدارية وهيئاتها التنفيذية، والمستفيدين من أموالها هم من المقربين من الإدارة يتمتعون بمكانة كبيرة لديها نظرا للخدمات التي يقدمونها لها حتى تبقى متحكمة في الريف الجزائري، خاصة مع اندلاع الثورة والانفلات الأمني الذي نتج عنها، فكل التغييرات التي طرأت على (ش.أ.إ) أدت إلى نفور الجزائريين منها بعد اكتشافهم حقيقتها مما انعكس على عددها الذي انخفض بشكل محسوس مع ثبات عدد منخرطيها تقريبا.

[1] بهلول (محمد بن بلقاسم حسن)، القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر (تحديده ونظام دمجه في الثورة الجزائرية)، ص242.

[2] المرجع السابق، ص242.

[3] C.A.N.A, G.G.A, Sous-Série E11-1/715, Relevé des Restes, a recouvrer Echus et exigibles dus par des Sociétaires à fin Octobre 1955.

الشكل البياني رقم (01):عدد الـ (ش.أ.إ) بين 1900 و 1951

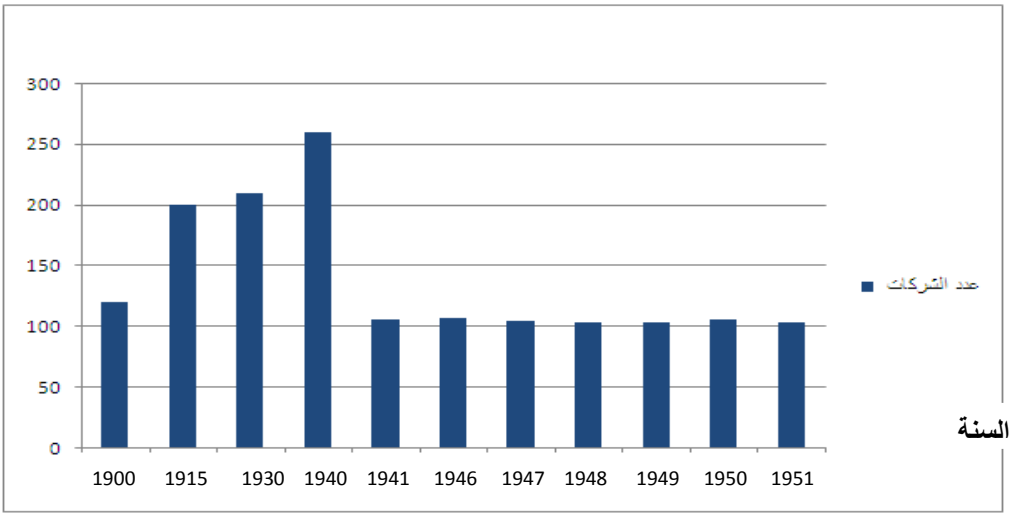

المصدر: A.S.A, Nouvelle Série 4ème Volume ancienne imprimerie, Alger, 1951, p210.

ورغم ارتفاع عددها مع بداية الثورة إلا أنها لم تنعكس ميدانيا على الفلاح الجزائري وبقيت وفية لتقاليدها السابقة، وهو خدمة الإدارة الفرنسية أكثر من أي وقت مضى.

الجدول رقم (44): عدد (ش.ز.إ) بين 1953و 1955

السنة	العدد
1953	175
1954	200
1955	215

المصدر: Germas (s), Economie Algérienne, Nouvelle Edition, Alger, 1955, p167.

استخدمت الإدارة الإستعمارية شركات القرض الفلاحي خلال هذه الفترة للزيادة في التسلط على سكان الريف والاستفادة من المصادر الاقتصادية المتبقية لديهم على قلتها، وجعلهم أداة في خدمة الحركة الاستيطانية، ووضعتهم تحت الرقابة الشديدة حتى تمنعهم من الثورة عليها، مما ولّد الكره والرفض لهذه المؤسسات من طرف السكان، والتي أسست لخدمتهم ظاهريا إلا أنها نهبت أموالهم وممتلكاتهم واغتصبت أراضيهم، لكنها أيقظت الشعور الوطني لديهم، ورفعت من فكرة الوعي بمقاومة الاستعمار واستعادة الأرض.

الفصل الثالث

شركات القرض الفلاحي
واستراتيجية ضرب الثورة التحريرية
1962 – 1954

إنّ اندلاع الثورة التحريرية جعل الإدارة الاستعمارية تتبنى إستراتيجية جديدة لإبقاء هيمنتها على الجزائر خاصة وأن الوسائل القمعية لا تكفي لإنهاء الثورة ووأدها في بدايتها، وعليه فقد أقدمت الإدارة الإستعمارية على إعادة بعث وتطوير الوسائل والأدوات التي استخدمتها للتحكم في رقاب الجزائريين، وخاصة الفلاحين، ومن بين هذه الوسائل شركات القرض الفلاحي التي أعادت إحياءها وخاصة (ق.ت.ر) و(ش.ز.إ) والفروع المكملة لهذه الأخيرة بهدف إنشاء خلايا من العملاء لمنع الثورة من التوسع والانتشار في أوساط الريف الجزائري.

أولا: السياسة الفلاحية الاستعمارية لمواجهة الثورة الجزائرية

أبدى جورج موران (George morin) إمتعاضه من الوضعية البائسة التي يعاني منها الشعب الجزائري، والتي أدت إلى انعدام الأمن والاستقرار على جزء كبير من أراضي الجزائر، والتي أرجعها إلى أسباب سياسية منها :

- الإفلات من العقاب نظير تزوير الانتخابات لسنوات عديدة[1].
- اهتزاز مكانة البلد بسبب الأحداث المأساوية.[2]

كما تم نشر تقرير حول وضعية الجزائر في بداية الثورة، والتي تم حصرها في التخلف[3]، الذي أدى إلى الزيادة في نسب البطالة التي ميزت الاقتصاد الجزائري[4]، وحالة الفقر والجوع نتيجة أعمال "الشغب"- على رأي جورج موران- التي اندلعت عام 1945، لذلك فالعمليات العسكرية التي عرفتها الجزائر في 01 نوفمبر 1954 خاصة في منطقة الأوراس لأول مرة كانت بسبب المشاكل الإقتصادية والإجتماعية، وهي المنطقة التي تواتر عليها حصاد ضعيف لبضع سنوات، و لم تتدخل السلطات العامة في المسألة الاقتصادية، ثم انتقلت إلى منطقة القبائل حيث لم تتمكن العديد من العائلات من العيش إلا بصعوبة[5].

[1] اشتهر الحاكم العام إيدموند نايجلان بتزوير الانتخابات في الجزائر. للمزيد من المعلومات ينظر: قداش (محفوظ)، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، 1951-1989، ج2، تر: بن البار (امحمد)، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص ص 1065-1070.

[2] Morin (Georges), « Perspectives Economiques Algériens », Cahier Reconstruction, 10ème année, N°21-22, p39.

[3] Rédacteurs en Chefs, « Pour comprendre le problème Algérien », Cahier Reconstruction, N°55, Paris, Avril, 1955, p10.

[4] Alin (cotta), « Les Perspectives Déconales Du Développement Economique de l'Algérie et le plan Constantine », Revue Economique, v10, N°6, Paris, 1959, p915.

[5] Morin (Jeorges), « Perspectives Economiques Algériens », op-cit, p39.

لكن في ظل هذه الصعوبات التي لم يعترف بها الاستعمار إلا بعد اندلاع الثورة،ما هي الحلول التي تم اقتراحها لمواجهة هذه المشاكل خاصة في المناطق الريفية؟ فيما يخص حماية التربة، وإعادة توزيع الأراضي، وتوفير المياه، ودعم الفلاحين بالقروض والعتاد الزراعي. فمن الضروري لفهم المشكلة الجزائرية حسب معدي تقرير:"من أجل فهم المشكلة الجزائرية"، جمع المعلومات الاقتصادية الأساسة من التقارير الرسمية لإيجاد الحلول المناسبة لها [1].

إلا أن السؤال المطروح هل هذه التقارير ذات مصداقية فيما يخص الاستنتاجات التي توصلت إليها حول الأوضاع الجزائرية والمرفقة بالإحصائيات والأرقام التي أعدتها الإدارة؟

المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي اجتمع في 1955/01/26 بناءً على اقتراح من نقابة العمال (C.G.T)، تناول الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر الذي وصفه بالسيئ يستوجب إيجاد حلول عاجلة، وهو أمر معقد يستلزم دراسته بشكل دقيق، وبتعاون جميع الأطراف المعنية حتى يتم اختيار الحلول الملائمة[2].

إنّ الحاجة إلى تحسين الوضع الاقتصادي للجزائر أمر ضروري، ولا يمكن إحداث توازن في معيشة السكان إلا من خلال بذل جهد كبير وذلك بـــ:

- حمايةالتربة وإعادة إسكان الذين تضرروا من الاحتلال.
- إعادة تنظيم الأراضي وتحديث طرق الزراعة للزيادة في المردودية.
- التقليل من الواردات الصناعية من الخارج من خلال تطوير الصناعة، وهذا يفترض –حسب معدي هذا التقرير دائما – تعاون جميع الجزائريين وبدون تحفظ، وتحقيق السلام لتنفيذه في الميدان[3].

1-القطاع الريفي:

وفقا للتقرير الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي فإن عدد السكان الناشطين في الريف يقدر عددهم بـــ: 2.150.000 نسمة منهم: 300.000 هاجروا إلى فرنسا، وبقي في الريف 1.850.000 موزعون كالآتي:

- 630.000 مالك لأنشطة زراعية صغيرة ومتوسطة.
- 170.000 خماس.

[1] Rédacteurs en Chefs, « Pour comprendre le problème Algérien », cahier reconstruction, N°55, p11.
[2] Journal officiel de La république Française, N°10, 05/07/1955, p326.
[3] Rédacteurs en Chefs, « pour comprendre le problème Algérien », op-cit, p15.

- 230.000 راعي.
- 170.000 عامل زراعي دائم. أي أن 1.200.000 يعملون بانتظام في القطاع الزراعي[1].

يتجلى من خلال هذه الإحصائيات أن القطاع الريفي لا يعاني من مشاكل عويصة تستدعي تدخل سلطات الاحتلال، فربما تريد الإدارة الاستعمارية بنشرها لهذه الأرقام تحجيم العمل الثوري وتقزيمه نظرا لتوسع نشاطه مع حلول 1955 رغم الصعوبات الكبيرة التي واجهته.

يقول ج.أوفيد (G.Oved): "في ظل هذه الظروف يبدو أن إجراءً عميقا ومتنوعا يجب اتخاذه بشأن الزراعة "الأهلية"، وذلك بزيادة مردود الهكتار الواحد من الأراضي التي بحوزة الفلاح الجزائري، مما يسهم في الرفع من الدخل الوطني، خاصة وأن أغلبية السكان الأصليين يمارسون النشاط الزراعي"[2]، والتي تُشغّل 80% من القوى العاملة المسلمة، و 12% من العمال الأوروبيين. غير أن الصعوبة التي ستواجهها زيادة إلى حالة اللا استقرار في أن معظمها تقع على سفوح جبال الأطلس التلي، وهي أراضي لديها ما يكفي من الأمطار عكس الأراضي الواقعة في الهضاب العليا وشمال الصحراء التي تعاني من الجفاف، وبالتالي ضعف المردود من الحبوب المزروعة سواءً الشعير أو القمح بنوعيه الصلب أو اللين، نظرا لتذبذب سقوط الأمطار.[3]

الجدول رقم (45): متوسط درجة الحرارة وكمية الأمطار في بعض مناطق الجزائر بين 1935–1949

المنطقة	الارتفاع عن مستوى سطح البحر (م)	درجة الحرارة	عدد أيام الأمطار	كمية الأمطار (مم)
الجزائر	59	°19	105	709
عنابة	20	°18	102	750
وهران	35	°17.5	58	364
سطيف	1021	°13.4	87	458
بوغاري	610	°16.8	69	338
جيريفيل	1305	°14.2	55	259
الأغواط	765	°18.2	42	146

المصدر:

Verrière (L) et Olivier (Roland) , « L'économie Algérienne –Sastructure Son Evolution de 1950 à 1955 », Etudes et Conjoncture , Institut De La Statistique Et Des Etudes Economiques, 12ème Année, N°2, France, p205.

[1]Journal officiel de La république Française, N°10, p344
[2]Morin (Georges), « perspectives économiques Algériens », op-cit, p40.
[3] Journal officiel de La république Française, N°10, p344.

نلاحظ من خلال الجدول أن كميات الأمطار مرتفعة في بعض المناطق الساحلية كالعاصمة وعنابة، وفي بعض المناطق الداخلية كسطيف، وهي مناطق تمتاز بخصوبة أراضيها، والتي يسيطر عليها المستوطنون وشركاتهم الزراعية المختلفة، فالإستيطان الأوروبي أولى أهمية كبيرة لهذه المناطق نظرا لارتفاعها على مستوى سطح البحر، ومناخها الملائم، وسهولها الواسعة الصالحة للزراعة، وهو الحال نفسه كذلك في بعض السهول الأخرى كسهول الشلف التي تنتشر فيها الزراعة بصفة واسعة[1].

ارتبط هذا النوع من الزراعة بالنظام الرأسمالي المدعوم بشكل مباشر بالاستيطان منذ الاحتلال. خلال سنة 1940 كان هناك حوالي 25 ألف أوروبي يستحوذون على 2.700.000 هك[2]، خاصة وأن الزراعة الجزائرية تغطي أكثر من 10 مليون هكتار ولا تزرع بانتظام، لذلك حاولت الإدارة الاستعمارية الرفع منها [3] في الفترة السنوات التي سبقت اندلاع الثورة الجزائرية، خاصة الفترة التي أعقبت مجازر 1945/05/08.

الجدول رقم (46): المساحة المستغلة من الأوروبيين والمسلمين في نهاية 1955

المستغل	العدد	المساحة (هكتار)
المسلمين	630.732	7.349.166
الأوروبيين	22.037	2.728.666
المجموع	652.769	10.077.832

المصدر: Journal officiel de La république Française, N°10, p344

هذه الإحصائيات تركز أساسا على الاستغلال الحقيقي للأرض ولا تأخذ بعين الاعتبار قيمتها [4]، ومن هنا فالمردود يختلف من منطقة لأخرى، حيث نجد المناطق ذات الأراضي الخصبة المتحكم فيها من طرف المستوطنين ذات منتوج جيد، والعكس بالنسبة للأراضي التي يستغلها الجزائريون.

[1]Varlet (J), Les Céréales D'Algérie, Imprimerie Photo Graveur , Alger, 1900, pp19-20.
[2] Lacoste (Yeves) et Parent (André), « Quelques Donnes Du Problème Algérien », La Pense, Revue Du Rationalisme Moderne, Arts- Sciences, Philosophie, nouvelle série N°67 , Paris, France, Mai-Juin, 1956, p16.
[3]Journal officiel de La République Française, N°01, Paris, France, 29/01/1953, p14.
[4] Rédacteurs en Chefs, « Pour Comprendre Le Problème Algérien », op-cit, p13.

الشكل البياني رقم (02): كمية الإنتاج الزراعي من الحبوب لسنة 1953.

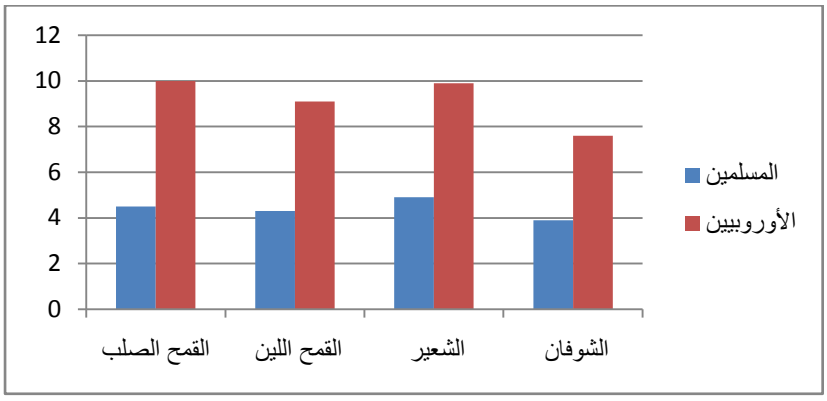

الوحدة: مليون قنطار

المصدر: Journal Officiel de La République Française, N°10, p344

نستنتج من خلال التمثيل البياني أن الحبوب المزروعة من القمح بنوعيه اللين و الصلب والشعير بالنسبة للمسلمين إنتاجها غير منتظم وضعيف في أغلب الأحيان، باعتبارها تزرع في المناطق الجنوبية للأطلس التلي أي الهضاب العليا بسبب تذبذب الأمطار وفقر التربة [1]، والعكس بالنسبة للأوروبيين الذين يستحوذون على أجود الأراضي، مما انعكس على الإنتاج كما يوضحه التمثيل البياني السابق، وعليه فكل "إصلاح" لا يأخذ هذا المشكل بعين الاعتبار لا يمكن أن يصل إلى نتائج إيجابية لصالح المسلمين، ناهيك أنه جاء في وقت متأخر مع اندلاع الثورة، وهي القضية التي لم تعد تهم الثوار، بل همهم الأساس هو الاستقلال واستعادة الأرض من المغتصبين.

التعايش بين الجزائريين والأوروبيين مختلف تماما، لا يمكن الوصول إليه وتحقيقه في مجال الزراعة لاختلاف الوسائل والمعدات، وهو ما أثر على الإنتاج ونوعيته، فالزراعة الأوروبية مجهزة بالوسائل الحديثة تضم بعض المسلمين الجزائريين الموالين للإدارة الاستعمارية تحصي حوالي 50 ألف منخرط في صناديق القروض التعاونية[2].

[1] Journal Officiel de La République Française, N°10,p344.
[2] Ibid, p344.

2- محاولة تفعيل عمل قطاعات التحسينات الريفية:

تعد البنية التحتية لبلد ما عنصر أساس في حياته الاقتصادية، والإطار الرئيسي والتنظيمي للرقي بهذه الحياة، بالنسبة للجزائر في خضم الصعوبات [1] التي أصبحت تشكل عائقا أمام المشاريع والسياسات الاستعمارية، في ظل توسع نطاق الثورة وعملها على إجهاض وتحطيم كل المؤسسات الاستعمارية، والتحذير من عواقبه الإنخراط فيه.

القطاع الزراعي يدخل ضمن المخططات الاستعمارية، حيث أشارت معظم التقارير بضرورة تطوير البنية التحتية له بواسطة استحداث حواجز مائية صغيرة، وشق الطرق الريفية في المناطق التي تدخل ضمن عمل صندوق الحصول على الملكية والإستغلال الريفي (C.A.P.E.R)، وتوسيع نطاق تواجد (ق.ت.ر)، غير أن الملاحظ أن السمات الرئيسة للحكم والتوزيع السكاني وتركز الأوروبيين، وكذا البنية التحتية في الجزائر مقتصرة إلى حد كبير على المناطق التلية الشرقية والغربية وعلى السواحل التي تضم المراكز الإستطانية الكبيرة[2].

الجدول رقم (47): تطور السكان في المناطق الحضرية في العمالات الثلاثة

السنوات / المناطق	1931	1936	1948	1954
الجزائر	470	515	704	823
وهران	419	497	628	722
قسنطينة	359	419	506	600
المجموع	1.248.000	1.131.000	1.838.000	2.145.000

المصدر: Journal officiel de La République française, N°10, p328.

هذه الإحصائيات تدل على أن أغلب المستوطنين يقطنون في المناطق الشمالية التي تتوفر على شروط العيش المريح، حيث اعترفت الإدارة بصعوبة حل هذه المشاكل نظرا لوجود حوالي مليون أوروبي [3]، يعيش جلهم في وضع اجتماعي واقتصادي جيد، لكن في المقابل يضغطون على الإدارة الاستعمارية من أجل إيجاد حل نهائي للمشكلة الأمنية التي أصبحت تتفاقم يوما بعد يوم. هناك مشكلة اقتصادية مؤلمة اعترف بها الاستعمار، فكيف يستطيع السكان الأصليين العيش في تربة رديئة، وبإمكانيات محدودة؟.

[1]Torin (Jean) et François (R), « aspecte de L'infrastructure Economique de l'Algérie », Méditerranée, 3ème Année, N°3, France, 1962, p53.
[2]Ibid, p54.
[3]Morin (Jeorges), « Perspectives Economiques Algériens », op-cit, p39.

الركود الاقتصادي الذي يميز الوضع في الجزائر تحت حكم الحاكم العام روجي ليونار (Léonard)[1] جعل المستوطنين يضغطون عليه للتصرف بسرعة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، هذا الأخير لا يمكن اتخاذ أي إجراء فيه بدون نفقات كبيرة في ظل محدودية موارد ميزانية الجزائر كما تقول الإدارة الاستعمارية [2]. وهي الموارد التي تذهب في معظمها لتحديث المشاريع الاستيطانية، أو إلى الوحدات العسكرية بحجة استتباب الأمن، غير أن الإحصائيات الرسمية الفرنسية تناقض مع ما ذكره جورج موران فيما يخص ميزانية الجزائر، حيث أن الدخل الإجمالي للإنتاج الفلاحي فقط في نهاية 1955 قدر بحوالي 200 مليار فرنك فرنسي [3]. فأين ذهبت هذه الأموال؟ ولماذا لم تُستغل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسكان الجزائريين؟ ولماذا بقوا يعانون من التهميش ؟

الجدول رقم (48): الدخل الإجمالي للإنتاج الزراعي لسنة 1955

الإنتاج النباتي	القيمة (مليار فرنك)	الإنتاج الحيواني	القيمة (مليار فرنك)
الحبوب	51.1	اللحوم	21.5
الخضر الجافة	1.6		
الخضروات	16.5	الصوف	1.7
الكروم	50.7		
الأشجار المثمرة	20.9	الحليب ومشتقاته	17.8
الزراعة الصناعية	3.7	الدواجن والبيض	10.5
المجموع العام للإنتاج الحيواني والنباتي		196 مليار فرنك	

المصدر Rédacteur en Chefs,« pour comprendre le problème Algérien », op-cit, p13.

إدعت الإدارة الاستعمارية أنها تسعى إلى إحداث توازن بين النمو السكاني والاقتصادي في الجزائر، وهذا لن يتحقق إلا بمشاركة الفلاحين الجزائريين، وذلك بمساعدتهم في حل جميع المشاكل التي تواجههم في الميدان عن طريق تحديث القطاع الزراعي الذي سينعكس إيجابا على سكان الريف، ففي المجال التقني يجب إرشاد

[1] روجي ليونار : ولد بتاريخ 27 افريل 1898 متحصل على ليسانس في الحقوق من المدرسة العليا للعلوم السياسية لمقاطعة جيراند 1938، ثم رئيس قسم المنازعات في الديوان الرئاسي لكنه عزل من مهامه من قبل حكومة فيشي، وفي سنة 1940 دخل في اتصال مع قوات المقاومة بقيادة الجنرال ديغول، عين مستشارا للدولة سنة 1944، ثم مديرا عاما للشرطة ابتداء من يوم 09 ماي1947 ، ثم عين حاكما عاما للجزائر بتاريخ 11 افريل 1951. ينظر:

هاشمي (كوثر)، الحاكم العام جاك سوستال و الثورة الجزائرية (1955-1962)، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ العام، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، السنة الجامعية2017/2016،ص25.

[2]Morin (Jeorges),op-cit, p39.

[3]Ibid, p39.

الفلاح إلى الوسائل التقنية الحديثة للرفع من الإنتاج، والتي أثبتت فعاليتها في القطاع المتقدم. ولإنجاز هذا العمل عمدت الإدارة الاستعمارية إلى إعادة إحياء (ق.ت.ر) [1]، هذه المؤسسات التي أثبتت فشلها في السابق، وتحاول الإدارة بعثها من جديد لمواجهة المشاكل الزراعية التي يعاني منها الريف الجزائري، وهو الأمر الذي يدعو إلى الغرابة، فالمؤسسة التي أثبتت محدوديتها قبل اندلاع الثورة وفي خضم وضع أمني مستقر، هل من الممكن أن تنجح في وقت اشتداد العمل الثوري في جل أرياف الجزائر؟ يبدو أن الإدارة تحاول إغراء الجزائريين من سكان الأرياف للانخراط في هذه المؤسسة القرضية للحيلولة دون انضمامهم إلى الثورة والانخراط في صفوف جيش التحرير الوطني.

كانت (ق.ت.ر) تمتلك 418 جرارا، قامت بحرث 120 ألف هك خلال الموسم الفلاحي 1953-1954، ووصل الإنتاج الزراعي إلى 250 ألف قنطار من الحبوب، وفيما يخص تربية المواشي تم تهيئة أكثر من 1300 نقطة ماء، بالإضافة إلى مخزونات من الأعلاف وأدوية لمكافحة الأمراض الحيوانية المختلفة[2].

اعترفت الإدارة الإستعمارية بفشل سياسة القروض المخصصة للفلاحين الجزائريين بواسطة شركات القرض المختلفة ومنها (ق.ت.ر)، لذلك طالب المجلس الاقتصادي الاجتماعي بضرورة إعداد خطة يمكن من خلالها تحسين الزراعة التقليدية عن طريف التغلب على نقص المعرفة الزراعية لدى السكان، وتوفير الوسائل التقنية المناسبة، والإعتماد على القروض الزراعية التي يجب إغراء الفلاحين وتحفيزهم لتقبلها، خاصة وأن النظام الإسلامي يمنع تطبيق القروض الزراعية التي تتطلب بعض الضمانات القانونية التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية[3].

مشكلة الإدارة الاستعمارية أنها بقيت مصرة على أخطائها السابقة فيما يخص القروض الزراعية الخاصة بالفلاحين الجزائريين منذ ظهورها بشكل قانوني في 1893/04/14.

ثانيا: جاك سوستيل في مهمة تطويق الريف الجزائري

اعترف جاك سوستيل بأنّ الوضع في الجزائر أصبح أكثر خطورة، فلا يمكن لفرنسا أن تسمح لنفسها بارتكاب أخطاء جديدة مهما كانت التدابير التي سوف تتخذها سواءً كانت سياسية أو اقتصادية، ستبقى

[1]Morin (Jeorges), « Perspectives Economiques Algériens », p40.
[2] Ibid, p40.
[3]Journal officiel de La République française, N°10 ,p344.

المشكلة السكانية دوما مثيرة للقلق[1]، فالنمو السكاني المتزايد حسب الإدارة الاستعمارية لم يقابله نمو اقتصادي مناسب، بل الإنتاج الزراعي لا يزال ثابتا إلى حد كبير، إضافة إلى ذلك ارتفاع نسب البطالة نظرا للتروح الريفي وانتشار البيوت القصديرية[2].

التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي أصبحت من أولويات الإدارة الاستعمارية بسبب الثورة التحريرية وتداعياتها على المجتمع الجزائري وكذا المستوطنين، لا يمكن الوصول إليها إلا من خلال الأهداف التالية :

1 -تجنب إنخفاض استهلاك الفرد الذي هو ضعيف جدا، وذلك بالزيادة في الإنتاج لمواكبة الزيادة السكانية التي تتراوح بين 2.5% و 3%.

2 -تغطية الاحتياجات الحيوية، وتقليل المستوى بين معيشة الجزائري والفرنسي.

3 -ضمان الإنعاش الاقتصادي، وخاصة الزراعي منه باعتباره مهم للغاية[3].

4 -كسب ود السكان وإغرائهم وإنهاء القلق لديهم بمساعدتهم بطرق ووسائل ذات فائدة وفعّالة من أجل ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي.

5 -جعل الميزانية والمنشآت الكبيرة والتكنولوجيا الحديثة في خدمتهم وليس في خدمة الأقلية الأوروبية فقط، وبذل مجهود أكبر لصالح الفلاحين الجزائريين، وإنقاذهم من البؤس الذي لا يزال كبيرا جداً، وبالتالي قطع العلاقة بينهم وبين "الفلاقة" في الريف ومنعهم من الانضمام إليهم[4].

بقيت وضعية الزراعة الجزائرية متدهورة جدا رغم السياسات الاستعمارية نظرا للوضع الأمني المتدهور بسبب الثورة، والعراقيل التي تلقتها من طرف المستوطنين الذي يحتكرون معظم الأراضي الزراعية الجيدة، ورفضهم التام للسياسة الجديدة التي تدعو إلى الإدماج التي جاء بها جاك سوستيل، والتي سعى من خلالها إلى عصرنة زراعة الجزائريين والرفع من قيمة القروض التي تمنحها شركات القرض الفلاحي، والتكثيف من مجهوداتها [5]، كما أكد على ضرورة تدعيم وتقوية القرض الفلاحي، وإعادة تنظيم القوانين العقارية التي تعرقل

[1]Morin (Jeorges), op-cit, p40.
[2]Journal officiel de La République française, N°10,p328.
[3]Rédacteurs en Chefs, « Pour Comprendre Le Problème Algérien », op-cit, p15.
[4] Morin (Jeorges),op-cit, p40.
[5] هاشمي (كوثر)، الحاكم العام جاك سوستال و الثورة الجزائرية (1955-1962)، ص 130.

نمو الاستثمار الفلاحي من خلال وضع قانون جديد أكثر مرونة [1]، وإعادة إحياء المشاريع والاستثمارات الخاصة بـــ (ق.ت.ر)،و ضخ المبالغ المالية التي تم اقتراحها في السابق والتي تخص :

- المعدات الخاصة بأشغال التحسين، ومعدات فردية للفلاحين بقيمة 8000 فرنك.
- تحديث المعدات الخاصة بـــ (ق.ت.ر)، والمزارع الفردية، وإعادة إعمال المزارع، وشراء الجرارات والآلات الفلاحية، وتجديد المزارع بمبلغ 100 ألف فرنك .
- الرفع من قيمة القرض الزراعي من طرف (ش.ز.إ)، بالتنسيق والتعاون مع التعاونيات الزراعية الخاصة بالمستوطنين، وتطوير الاستثمارات الفردية بمبلغ 12 ألف فرنك.
- تحسين وضعية الإرشاد الفلاحي، وإنشاء المختبرات الفلاحية والمزارع النموذجية وغيرها بمبلغ 2500ف.
- تطوير سياسة التكوين الزراعي تحت إشراف المعهد الزراعي الجزائري، والزيادة في عدد المدارس الزراعية الجهوية، وتحسين الوضعية التعليمية في المدارس الزراعية الموجودة رُصد لها مبلغ 3000 فرنك[2].

هذه القيمة المالية تبقى ضئيلة جدا ولا يمكنها أن تحقق أبسط متطلبات الفلاحين وتلبية احتياجاتهم في هذه الظروف، فالمبلغ الإجمالي المرصود لا يتجاوز 125 ألف فرنك، كما يرى جاك سوستيل أن النمو الديموغرافي الكبير صعّب من عملية الحصول على أراضي جديدة لإسكان العائلات فيها، والمتوافدة من المناطق التي تعاني من حالة اللا استقرار[3].

[1]Soustelle (Jacques), Aimée et sauffrante Algérie, librairie Plon, Paris, France, 1956, p75
[2]Journal officiel de La République française, N°1, p21.
[3]Soustelle (Jacques), op-cit , pp 75-76.

الجدول رقم (49): الأراضي المزروعة في العمالات من الحبوب الشتوية لسنة 1955 بالآلاف الهكتارات.

العمالة	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الشوفان	المجموع
الجزائر	318	96	251	16	681
وهران	430	278	381	99	1.188
قسنطينة	747	121	723	14	1.605
إقليم الجنوب	40	4	42	/	86
المجموع	1.535	499	1.397	129	3.560

المصدر:

Verrière (L) et Olivier (Roland) , « L'économie Algérienne –Sa Structure Son Evolution de 1950 à 1955 », Etudes et Conjoncture, p225.

يتبين من خلال الجدول أن المساحة الزراعية المخصصة للحبوب تبقى متواضعة، وهي المساحة المحتكرة في مجملها من المستوطنين وهو ما يؤكد الصعوبة التي واجهها سوستيل للحصول على أراضي ومنحها للفلاحين الجزائريين، بالرغم من إقراره لعملية توزيع أراضي لهؤلاء،والتي تؤخذ سواءً من الممتلكات العامة أو الخاصة، وإعادة إسكان الفلاحين وتزويدهم بالوسائل الزراعية الضرورية، وحل مشكلة الري بتزويد الأراضي بالمياه الصالحة للسقي، وهذا بتحميل الملاك جزءً من الأعباء ووضع مخطط يركز على :

- تسوية الأراضي ووضع قنوات للري.
- وضع برنامج لإنشاء سدود جديدة .
- استبدال نظام الخماسة بنظام المؤاكرة أي كراء الأراضي للفلاحين الصغار.[1]

غير أن هذه الإستراتيجية التي أراد من خلالها سوستيل تطويق الريف الجزائري وعزله عن الثورة واجهتها صعوبات جمة، ولقيت كسابقتها الفشل الذريع لتأخرها من جهة، وصعوبة تنفيذها على أرض الواقع لرفض السكان لهاوعرقلتها من طرف المستوطنين من جهة اخرى باعتبارها تقتضي إيجاد أراضي جديدة للفلاحين الجزائريين، والتي ستؤخذ من ممتلكات المستوطنين، وهو ما يتعارض مع إرادتهم الرامية إلى إبقاء الجزائريين تحت رحمتهم. لكن هذا لا يعني أن سوستيل جاء لإنقاذ الجزائريين من حالة البؤس بل كان هدفه استعادة هيبة فرنسا وإعادة وبسط سيطرتها على المناطق الأكثر نشاطا ثوريا، وخاصة منطقة الشرق الجزائري بواسطة تبني سياسة إغرائية كما ذكرنا سابقا، وأخرى قمعية تركز بالأساس على الحصار العسكري لهذه

[1]Soustelle (Jacques), Aimée et sauffrante Algérie , pp75-76.

المناطق، إلا أن المستوطنين لم يكن يهمهم من هذه السياسة سوى إستتباب الأمن والقضاء على الثوة في أسرع وقت ممكن حفاظا على سلطتهم ومكانتهم .

ما يؤيد فكرة أن سوستيل لم يكن يرمي إلى حماية الفلاح الجزائري واستعادة كرامته في أرضه التي اغتصبت، والاستفادة من أموال مؤسساته، الأموال التي تم اقتراحها كقروض من طرف (ش.ز.إ) التي تمتلك موارد مالية كبيرة بسبب مساهمات المنخرطين فيها والفوائد المترتبة عن القروض الممنوحة لهم، والتي لا تذهب إليهم وهو ما يفند التهويل الإعلامي الكبير الذي قام به سوستيل للقبول بمشروعه الخاص بتحسين وتطوير الريف الجزائري، كما أن الأموال الموجودة لدى صناديق (ش.ز.إ) تختلف من شركة إلى أخرى حسب موقعها ومشتركيها والمقاطعة التابعة لها، وعدد الفلاحين الفرنسيين الموجودين فيها، والدعم الذي تتلقاه من السلطة الاستعمارية.

الجدول رقم (50): الوضعية المالية لـــ (ش.ز.إ) بسيباو العليا إلى غاية 1955/09/25

السنة	عدد المساهمين	المال في الصندوق (ف)
1950	20.033	3.405
1951	82.335	7.855
1952	61.263	9.215
1953	41.691	5.377
1954	85.697	13.689
1955	--	--
المجموع	**291.019**	**39.541**

المصدر:

C.A.N.A, G.G.A Sous-Série E11-1/715, S.A.P De la Région Du Haut Sebaou, Section ''Crédit'', Situation financière au 25/09/1955

الوضعية المالية لـــ (ش.ز.إ) بناحية سيباو العليا، والفروع التابعة لها ضعيفة جدا بالمقارنة بعدد المنخرطين فيها، ويعود ذلك ربما إلى القروض التي منحتها و لم يتم استردادها، أو عدم دفع المنخرطين للاشتراكات المترتبة عنهم، وعجزهم عن رد القروض والفوائد المترتبة عنها بسبب الفقر وظروف الثورة، كما يمكن أن تكون هاته الأموال قد منحت للمستوطنين وبعض الجزائريين الموالين للإدارة، وهو ما توضحه الوضعية المالية لـــ (ش.ز.إ) بناحية عين بسام.

الجدول رقم (51): كشف المبالغ بالفرنك والمراد تحصيلها من المساهمين بـــ (ش.ز.إ) ناحية عين بسام نهاية أكتوبر 1955

الاسم واللقب	المهنة	(ش.ز.إ) المنطقة	قسم القروض			قسم الحبوب	المجموع
			حملة الحرث والحصاد	الحرث	البذور	الدفع عند التسليم	
بومزراق	رئيس الجْماعة	كدية	--	--	508.140	--	507.140
آندري بيير	مزارع	بارت فيل	--	--	--	164.717	164.714
بيكي آندري	رئيس قطاع	واد بردي	1.200.000	--	--	--	1.200.000
بن قراح بوعلام	مزارع	عين حازم	--	--	166.925	--	166.925
بن قراح ساعد	مزارع	عين حازم	--	--	--	--	--
بن تونس عبد الرحمان	نائب وباش آغا	واد بردي	496.470	--	--	--	496.470
بن تونس بلقاسم	قايد	مثنان	266.607	--	--	--	266.607
بن تونس الحسين	مستشار	عين تيزيرت	790.000	494.940	1.710.681	--	2.995.621
بن تونس مناد	نائب في المجلس الجزائري	عين بسام	--	--	--	1.347.037	1.347.037
براهيمي أحمد	باش آغا	بيرغبالو	--	--	696.850	--	690.850
براهيمي لخضر	ابن نائب برلماني	ليفرانس	137.300	--	957.300	1.838.371	2.932.921
براهيمي تومي	قايد	بيرغبالو	--	--	558.409	--	558.409
شلالي بوقراح	رئيس الجْماعة	واد بردي	30.000	63.604	732.956	--	826.560
داب عبد القادر	رئيس الجْماعة	عين بسام	65.000	--	605.839	--	670.839
داب العيد بن محمد	رئيس قطاع	عين بسام	25.000	--	366.007	--	391.007
قونون مكسيم	رئيس قطاع	بارت فيل	--	--	824.320	--	824.320
حركات حسين	رئيس الجْماعة	عين تيزيرت	209.500	--	--	15.591	225.091

المصدر:

C.A.N.A, G.G.A , Sous-Série E11-1/715, Relevé des Restes , A Recouvrer Echus Et Exigibles Dus Par Des Sociétaires A Fin Octobre 1955.

مبالغ ضخمة تحصل عليها المساهمون غير الحقيقيين من أصحاب المسؤوليات في الإدارة الاستعمارية في هيئاتها المختلفة: **كالقيّاد، الباش آغاوات، رؤساء القطاعات والــجْماعات، البرلمانيين وأبنائهم، وبعض المزارعين الكبار، والمسؤولين الأوروبيين،** والملاحظ أيضا وجود بعض المستفيدين من عائلة واحدة. فعن أي

إصلاح زراعي يتكلم سوستيل الذي سينفذ لصالح الطبقة المحرومة، وشركات القرض الفلاحي متحكم فيها من هؤلاء الرأسماليين؟ اللهم إلا إذا أراد أن يزيد في عددها لتشمل معظم الأرياف الجزائرية في المناطق الساخنة بسبب العمل الثوري النشيط، وذلك للرفع من عدد المنخرطين فيها [1] للزيادة في الأموال المودعة في صناديقها، ومن ثمّ استغلالهم في العمل لدى المؤسسات الإدارية والأمنية كمخبرين وعملاء لمواجهة الثوار مقابل منحهم بعض الفرنكات لسد رمقهم وحاجيات عائلاتهم.

الزراعة أصبحت من بين أهم اهتمامات سلطات الاحتلال الفرنسي في بداية الثورة من أجل مواجهتها في بدايتها وتطويقها، وعزل سكان الريف عنها، إذ لابد من اتخاذ الوسائل الأساسية لمنع سكان الريف من الانضمام إليها ودعمها بما يمتلكه من وسائل على قلتها، وذلك بإيجاد آليات ذات فعالية تحول دون تمكين الثوار من استغلال سكان الريف من دعمهم بالأدوات التي بحوزتهم، والتي لم تعد تحت مراقبة الدوائر الأمنية

[1] المستفيدون من أموال الـــ (ش.ز.إ) لإقليم عين بسام أغلبهم من المسؤولين الذين وصلوا إلى مناصب المسؤولية في (ش.ز.إ) خلال انتخابات المجالس القطاعية الإقليمية التي جرت خلال شهر جويلية 1954، وعلى ما يبدو أن الإدارة الفرنسية قد بذلت كل جهودها، ووفرت إمكانيات كبيرة حتى يصل هؤلاء إلى هذه المناصب، حتى تبقى هاته المؤسسة في خدمتها .

انتخابات مجالس القطاعات الإقليمية لـــ (ش.ز.إ) ناحية عين بسّام في جويلية 1954

	قطاع رقم 02	قطاع رقم 03	قطاع رقم 04	قطاع رقم 05	قطاع رقم 09	قطاع رقم 11
الدوائر أو المراكز	عين بسام كدية حوش	ميهوب مغراوة	عين حازم عين تيزيريت لابارك	سيدي خليفة عين بسام (ب.ك.ص) بارت فيل	مثنان سوفلات	واد بردي
التاريخ	1954/07/08 1954/07/16 1954/07/16	1954/07/08 1954/07/16 1954/07/16	1954/07/10 1954/07/16 1954/07/16	1954/07/10 1954/07/16 1954/07/16	1954/07/12 1954/07/16 1954/07/16	1954/07/13 1954/07/16 1954/07/16
الأعضاء	– داب العيد بن محمد (رئيس) – تواتي بوزيد بن الشيخ (نائب الرئيس) – داب علي بن يحي (الأمين)	– زبراش أحمد بن علي (رئيس) – سفير أحمد بن العربي (نائب الرئيس) – العيدي أحمد بن عيسى (الأمين)	–بن تونس مناد بن علي (رئيس) – حركات الحسين بن الهادي (نائب الرئيس) – أقران صالح (الأمين)	– قونون ماكسيم (رئيس). – مطاري أحمد بن السعيد (نائب الرئيس) – بوعمرية مناد بن الطيب (الأمين)	– بن تونس مخفي المدعو محمد (رئيس) – مزيان عامر بن بلقاسم (نائب الرئيس) – جيلالي عيسى بن شباشي (الأمين)	– بيكي إيميل (رئيس) – حماش محمد بن حموش (نائب الرئيس) – هوام بوجمعة بن عامر (الأمين)

للمزيد من التفاصيل حول هذه الانتخابات وأعضاء القطاعات المترتبة عنها ينظر:

C.A.N.A,G.G.A, Sous-Série E11-1/715, S.A.P de la Région d'Ain Bessem, Election de Conseils des Secteurs Territoriaux Juillet 1954

الفرنسية، فتعيين سوستيل باعتباره خبير ا بشؤون الأجناس ونفسياتهم كان من أجل تحقيق هذا الهدف، لكن على مايبدو أن الأمور قد خرجت من تحت سلطته نظرًا لـــ:

- إتساع الفجوة بين سلطات الاحتلال الفرنسي وسكان الريف بسبب السياسات العنصرية المطبقة تجاههم طيلة فترة الاحتلال.
- نفور الجزائريين وعدم تقبلهم أي إجراء من طرف سلطات الاحتلال لمعرفتهم المسبقة بحقيقتها وأهدافها.
- رفض المستوطنين لكل إصلاح لايأخذ بعين الاعتبار حماية مصالحهم التي اكتسبوها في الجزائر عن طريق السلب والنهب والإستغلال.
- عدم قبول المستوطنين لسوستيل منذ تعيينه، ورفض كل ماجاء به من مشاريع حتى ولو كانت في صالحهم، فالإصلاح الوحيد في نظرهم هو قمع الحركة الثورية ووأدها في بدايتها حتى لاتتوسع أكثر.

إضافة إلى ذلك فالزراعة المعاشية لم تكن من اهتمامات الإدارة الفرنسية والمستوطنين لأنها لاتحقق لهم أرباحا من ورائها، وهو ما انعكس على المساحة المزروعة التي بقيت منخفضة و لم تتجاوز 3مليون هك كمساحة صالحة للزراعة والواقعة كلها في شمال الجزائر.

الجدول رقم (52): توزيع الأراضي وفق إستغلال المساحات لسنة 1955

نوع الأراضي	شمال الجزائر (العملات الثلاثة)
المساحة الإجمالية بالآلاف (هك)	20.964
أراضي غير منتجة	5.568
أراضي منتجة	15.396
أراضي عشبية كثيرة النباتات	5.618
استغلال الغابات	2.853
البراري الطبيعية	31
الكروم	399
الأشجار المثمرة	204
أراضي صالحة للزراعة	/
أراضي مزروعة	3.797
أراضي غير مزروعة (راحة)	2.512

المصدر: Rédacteurs en Chefs, « Pour Comprendre Le Problème Algérien », op-cit, p13.

يتضح من خلال الأرقام الواردة في الجدول أن توزيع الأراضي المستغلة في شمال الجزائر تبقى ضعيفة مقارنة بالمساحة الصالحة للزراعة التي في حدود 3 مليون هكتار، تحتلها الأملاك العامة، والغابات، والبلديات، والأملاك الخاصة.[1] -أي أراضي تحت تصرف المستوطنين-،وعلى الرغم من ضعف الاستغلال الزراعي لهذه المساحة في المناطق الشمالية في العمالات الثلاثة، إلا أن الدخل الإجمالي للإنتاج الزراعي لسنة 1955 كان مرتفعا نوعا ما لكنه لم ينعكس على المستوى المعيشي للجزائريين عامة وسكان الريف خاصة رغم التدابير التي استحدثها سوستيل وباركتها الإدارة الاستعمارية في باريس في وسائل الإعلام المختلفة وحاولت إقناع المستوطنين بها.

كان سوستيل يرى في سياسته الجديدة التي جاء بها إلى الجزائر أنها تخدم الجميع أوروبيين ومسلمين، وستسهم في تحقيق الأمن في ظل التعايش السلمي فيما بينهم، و هي إرادة الحكومة من خلال إدارتها لهذا الوضع من أجل وضع حد نهائي لهذا التمرد الذي هو هدف الجميع وللصالح العام [2]،وللوصول إلى مبتغاه أراد سوستيل إشراك الطبقة السياسية "المعتدلة"، خاصة قادة الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وجمعية العلماء الجزائريين المسلمين، والحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية [3]، بغرض الحصول على المعلومات حول الحركة الثورية الجديدة، وموقفهم منها ومما يجري في الجزائر، كما ناقش مع القادة السياسيين الجزائريين المخطط الأمني الفرنسي [4] للقضاء على الثورة من باب الترهيب، والتأكيد لهذه الأحزاب مدى قوة فرنسا وباستطاعتها القضاء على أي عمل عسكري ضدها وفي فترة وجيزة.

[1] Tronette (G), « D'elevage Indigene En Algerie », Congres Du Perfectionnement De L'agriculture Indigène, p33.

[2] Soustelle(Jacques), op-cit, pp 271-272.

[3] اتهمت السلطات الاستعمارية الفرنسية (ح.إ.ح.د) بالتسبب في العمليات العسكرية التي حدثت ليلة الفاتح من نوفمبر1954، لذلك قررت حل الحركة وكل التنظيمات التابعة لها بموجب مرسوم صدر بتاريخ: 1954/11/05. للمزيد من التفاصيل:

ينظر: Journal Officiel de La République française , 07/11/1954.

[4] Soustelle(Jacques), op-cit, p 104.

جرت في بداية عهدته انتخابات المجالس المحلية، حيث سُمح لهذه التنظيمات السياسية المشاركة فيها باستثناء (ح.إ.ح.د) باعتبارها تعرضت للحل، وقد تحصل (إ.د.ب.ج) على بعض المجالس كقسنطينة [1] وتراجع دور الحزب الشيوعي[2]، وقد كان تنظيم هذه الإنتخابات في ظل هذه الظروف حتى يبين سوستيل للرأي العام الجزائري والفرنسي مدى قوة فرنسا، ونجاعة السياسة التي يطبقها في الجزائر، إلا أن هجومات الشمال القسنطيني 20أوت1955 حطمت كل مشاريعه في الجزائر، وأدت إلى تراجع شعبيته في الأوساط السياسية الفرنسية، والدوائر الحكومية.

ثالثا: مخطط لاكوست لانقاذ شركات القرض الفلاحي

ظهر خلاف حاد بين المسؤولين الفرنسيين في حكومة غي مولي الاشتراكية حول طرق ووسائل معالجة المسألة الجزائرية مع التنامي الكبير للنشاط الثوري، وقد نتج ذلك عن انقسام الحكومة على نفسها إلى تيارين:

- تيار لا يريد التفاوض ومناقشة مسألة الجزائر الفرنسية، يدعو إلى الزيادة في القوات العسكرية ومنح الجيش صلاحيات واسعة وسلطات مطلقة للقضاء على الثورة ويتزعم هذا الجناح الوزير المقيم روبير لاكوست (Robert Lacoste)[3]، وبورجيس مونوري (Bourgès Mounoury) [4] وغيرهم.

[1] قام فرحات عباس بجولة في منطقة الغرب الجزائري، بدأها في مدينة تيارت في 26 فيفري 1955 بمناسبة الذكرى الـ 12 لتأسيس حزب (إ.د.ب.ج)، ثم تنقل إلى كل من غليزان، مستغانم، معسكر، سيدي بلعباس، وهران، ساندوني، سيق، ثم تلمسان بين 12 مارس و 02 أفريل 1955، قام خلالها بالدعاية لحزبه في المنطقة، ولدى مروره بوهران التقى بحاكم العمالة الذي كان مهتما وقلقا بالإعداد والتحضير للانتخابات الإقليمية المقرر إجراؤها في 17 أفريل 1955، حيث طلب من فرحات عباس أن يقدم مرشحيه في الحزب في كل الدوائر الانتخابية، حتى يضمن الشرعية لهذه الانتخابات حتى ولو لم يكن يهمه فوز مرشحي حزب البيان. ينظر:

A.N.O.M, G.G1.A, 11H67, Rapport Mensuel sur l'activité Politique Dans Le Département D'oran Mois de Mars 1955

[2] Soustelle, op-cit, pp102-103.

[3] **روبير لاكوست**: ولد في 05 جويلية 1898 بأزرت دوروني (Azerat Dordogne) بفرنسا، وتوفي عام 1989، تولى وزارة الانتاج الصناعي في حكومة ديغول المؤقتة، نائب عن الحزب الاشتراكي لعهدتين، وزيرا للصناعة حتى 1950، عين وزيرا للمالية في عهد حكومة غي مولي، ثم وزير مقيم في الجزائر في 10 فيفري 1956 خلفا لجاك سوستيل، ينظر: بية (نجاة) المرجع السابق، ص185.

[4] **بورجيس مونوري**: ولد بتاريخ 09 اوت 1914 بمدينة لويسانت (Luisant) تقلد العديد من المناصب السياسية المهمة،عين وزيرا للدفاع في حكومة ماندیس فرانس من 20 جانفي الى 23 فيفري 1955 ثم وزيرا للداخلية في حكومة ادغار فور من 23 فيفري الى 01 ديسمبر1955 ،ومرة اخرى وزيرا للدفاع في حكومة غي مولي من01 فيفري 1956 الى 13 جوان1957 ،ثم رئيسا لمجلس الزراء في حكومة فليكس غيار 16 نوفمبر 1957الى 14 ماي 1958، كان من المعارضين لفكرة التخلي عن المستعمرات الفرنسية في شمال افريقيا،كما كان من المعارضيين لعودة الجنرال ديغول الى السلطة سنة 1958 ، ينظر: هاشمي (كوثر)، الحاكم العام جاك سوستال و الثورة الجزائرية (1955-1962)،ص 71.

- تيار يؤيد فكرة التفاوض مع قادة الثورة ويدعو إلى إنهاء الحرب التي أرهقت الاقتصاد الفرنسي وكلّفت الحكومة خسائر ضخمة ويتزعم هذا التيار منديس فرانس (Mendès France) [1]، وقاستوف ديفر (Gustave Defferre)[2].

قام غي مولي في: 1956/02/10 بتعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما في الجزائر خلفا لجاك سوستيل، وبالتالي وقعت الجزائر تحت سلطة متعصبة وعنيفة مدعومة من الجيش الذي أعطيت له صلاحيات واسعة للقضاء على الثورة.

عاد لاكوست إلى سياسة سلفه سوستيل التي تدعو إلى إدماج الجزائر في فرنسا، رغم أنه كان من أشد المعارضين لها قبل وصوله إلى الحكم، نظرا لفشله في تمرير أطروحته التي تدعو إلى إدخال "إصلاحات" سياسية وإدارية واجتماعية واقتصادية بمجرد توليه السلطة كوزير مقيم في الجزائر[3].

إنّ أكبر معضلة واجهت قادة الاحتلال الفرنسي في تلك الفترة هي كيفية التحكم في الريف الجزائري باعتباره الرافد الأساس والداعم الكبير للثورة وقادة جيش التحرير الوطني، فكل السياسات التي طبقت لم تجدي نفعا سواء كانت قمعية أو إغرائية لرفض السكان التفاعل معها، وكذا لعدم تقبل المستوطنين لها لأنها تمسهم بشكل مباشر.

1-صندوق الحصول على الملكية والاستغلال الريفي:

قرر روبير لاكوست إعادة توزيع الأراضي الفلاحية على الجزائريين، وتم تحديد الملكيات الفردية الخاصة بـــ50 هك مع إمكانية الزيادة في ذلك إلى 20 هك لكل فرد وريث من العائلة، كما حُددت ملكيات الشركات ذات الأسهم الكبرى بـــ 1000 هك، وكنتيجة لذلك إستحدث هيئة جديدة تحت اسم صندوق الحصول على الملكية والاستغلال الريفي (Caisse d'accession à la propriété et l'exploitation Rural).

---

[1] **منديس فرانس** : ولد في مدينة باريس في01 /11/ 1907 من أسرة يهودية ذات أصول برتغالية، متحصل على شهادة الدكتوراه في القانون من جامعة باريس، و على إجازة في العلوم السياسية من المدرسة الحرة للعلوم السياسية .ويتفق أغلب الفرنسيو ن على اعتبار مانديس فرانس من المراجع المهمة في تاريخ السياسة الفرنسية والتي جعلت منهجه السياسي فلسفة تحتل حيزا معتبرا في الفكر السياسي الفرنسي في العصر الحديث، كان على رأس الحكومة الفرنسية عندما اندلعت الثورة، مات بباريس في 18 أكتوبر 1982.

ينظر:

Geard (Jean-Louis), Dictionnaire Historique Et Biographique De La Guèrre d'Algérie, Edition Crurutchet, Paris, 2000,p140.

[2] ضيف الله (عقيلة)، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962،ط1،البصائر الجديدة للنشر والتوزيع،الجزائر،2013،ص ص251-252.

[3] المرجع السابق، ص ص 253-254.

أ-تعريف الصندوق:

عبارة عن هيئة عقارية [1] ريفية تنشط في المجال الزراعي على الخصوص يقوم بشراء الأراضي الزراعية من أصحابها الأوروبيين بصيغة التراضي، وتوزيعها على الفلاحين الجزائريين. أنشئ بموجب القرار رقم 291/52 الصادر في 1956/03/26، ويضمن للمستفيد منه التأطير التقني عن طريق الممرنين الفلاحيين، وإنشاء تعاونيات والقيام بمهام التسويق، ومنح تسهيلات عن طريق قروض.[2]

ب-أهداف الصندوق :

- ✓ تطوير الإنتاج الزراعي أو على الأقل بعض المنتوجات الزراعيةالأساسية ذات الإستهلاك الواسع من السكان الجزائريين.
- ✓ منح قروض زراعية لتحسين مستوى دخل الفلاحين.
- ✓ توفير فرص العمل للفلاحين الذين جردوا من ملكياتهم.
- ✓ تحقيق منتوج زراعي دائم ومتوازن على المدى البعيد للسكان.
- ✓ وسيلة لتطوير المجتمع الريفي.
- ✓ مساعدة الطبقة الفقيرة، ومدها بالوسائل الزراعية، والقروض المختلفة.
- ✓ توجيه الفلاحة نحو الزراعة الأكثر إنتاجا ومنفعة.

المساحة الزراعية تختلف حسب نوعية الأراضي والمزروعات. المساحة الزراعية المقدرة بـــ 35 هك يجب أن تضمن منتوج صافي بنحو 3500 ف. ج بالنسبة للحبوب في المناطق الخصبة، وما بين 4 إلى10هك في المناطق المسطحة، وبمعدل هكتار في الواحات، و قيمة القروض التي تمنح للمستفيدين من الصندوق حددت بـــ 15 ألف ف قابلة للتسديد على 25 قسط سنوي[3]. وفي المقابل القروض التي يتحصل عليها المستوطنون تأتي من الدعم الذي تكفله الدولة لمختلف التعاونيات الزراعية، والصناديق الجهوية والمحلية، أما فروع الـــ (ش.ز.إ) الخاصة بالفلاح الجزائري فتأتي من المساهمات السنوية المفروضة عليه سواءً حقق فائضا في الانتاج أم لم يحقق، في هذه الحالة يدخل في دائرة الفقر، والتبعية للاستعمار من خلال نزع ملكية أرضه فيصير خماسا عند

[1] D.G.G.A, Plan de Constantine 1959-1963, Rapport Général, Juin 1960, p216.

[2] Ibid, p218.

[3] Ibid, pp188, 218.

المستوطن، حتى وإن ادّعت الإدارة الاستعمارية إلغاءها لهذه المهنة المهينة واستبدالها بنظام المؤاكرة الذي انتهى بذهاب صاحبه سوستيل.

الجدول رقم (53): وضعية القروض طويلة الأجل المسترجعة نقدا (فرنك)

السنة	الأموال المسترجعة نقدا		المجموع
	التعاونيات	(ش.ز.إ)	
1945-1936	98.983.149	5.335.093	104.318.242
1949-1946	24.552.447	6.165.690	30.718.137
1950	7.556.083	838.441	8.388.524
1951	9.021.674	1.533.968	10.555.642
1952	128.295.424	1.959.121	129.454.545
1953	28.413.065	1.742.552	30.155.617
1954	42.231.147	4.309.486	46.540.633
1955	66.118.852	4.940.656	71.059.508
1956	98.554.370	6.819.944	105.374.314
1957	196.537.512	2.275.249	198.812.761

المصدر:

C.A.C.A.M, Rapport sur la production Agricole Algérienne et sur L'activité des institutions de Crédit Mutuel et Coopération Agricoles D'Algérie en 1959, Imprimerie Central, Bone, 1960, p83.

الملاحظ من خلال الجدول أن الأموال المسترجعة لم تكن بالقيمة الكبيرة في هذه الفترة عكس القروض الممنوحة للمستوطنين، أما فيما يخص الجزائريين فالقروض توقفت سنة 1952 وبقي الفلاح يدفع ما عليه من ديون وفوائدها التي فاقت 40 مليون فرنك، وهو ما يبين أن الإدارة الاستعمارية وبواسطة شركات القرض تعمل على استرجاع تلك القروض وبصرامة كبيرة عكس المستوطنين، الأمر الذي أفشل كل السياسات التي اقترحتها سلطات الاحتلال "لتهدئة" الأوضاع، وهو ما أثر سلبا على الإنتاج الفلاحي للموسم 1957 على الرغم من الحماية التي وفرتها القيادة العسكرية الفرنسية لإنجاح موسم الحصاد الذي لم يحقق ما كان مرجوا منه[1]، فالغلات تختلف من منطقة إلى أخرى من حيث النوعية والكمية، وقد أرجعتها سلطات الاحتلال إلى :

- الأعمال التي يقوم بها الثوار ضد المستثمرات الفلاحية، كالتخريب وتهديد العمال الزراعيين بضرورة عدم العمل عند المستوطنين.
- عدم ملاءمة المناخ خلال هذه الفترة (الجفاف).

[1] C.A.N.A, N°J132, « La situation Agricole » La Tribune Agricole, 50ème Année, Nouvelle série, N°1011, Alger, 02 Aout 1957, p01.

- العديد من الأراضي لم تتلق الحراثة التحضيرية.

كل ذلك أدى إلى ضعف الانتاج الفلاحي بالنسبة للحبوب، وخاصة القمح اللّين والشعير والشوفان، وبالنسبة للخمور فالوضع خطير جدا حسب الإدارة نظرا لكثرة العمليات التخريبية ضدها، حيث انخفض الانتاج من 1.300.000 هكتو لتر سنة 1956 إلى حوالي 700.000 هكتو لتر سنة 1957[1]

ج- نتائج أعماله:

كان من المفروض أن يستفيد من الصندوق بين 15 إلى 20 ألف عائلة جزائرية لكن واجهته صعوبات عديدة منها:

- رفض أصحاب الأملاك الزراعية الكبرى الرضوح للهيئة الجديدة وعلى رأسها الشركة الجزائرية التي أُرغمت على التخلي على جزء من ملكيتها في جويلية 1956، حيث جُردت من 66 ألف هك، وعُوضت بمبلغ قدره 758 ف للهكتار، وهو مبلغ ضخم، يدل على استحواذ هذه الشركة على أغلب الأراضي الزراعية الخصبة، وصعوبة تقبلها لهذا الأمر دون الحصول على تعويض مالي مناسب، وهو ما كان لها ذلك في نهاية المطاف.
- صعوبة النهوض بالزراعة الجزائرية لاعتبارات نفسية وبشرية، وفي خضم أوضاع أمنية غير مستقرة يصعب تنفيذ أي مشروع زراعي دون التعرض لخطر الفشل.
- الانهيار الاقتصادي الكبير الذي تعاني منه حكومة الاحتلال الفرنسي.
- عدم وجود رصيد مالي كاف لدى سكان الريف يمكنهم من خلاله المساهمة في تمويل (ص.ح.م.إ.ر) (C.A.P.E.R) من أجل الحصول على قروض لتنفيذ السياسة الزراعية الجديدة.
- رفض أغلب السكان الانخراط في المشاريع الاستعمارية الجديدة رغم التهديدات التي تستخدمها الحكومة الفرنسية بواسطة الفرق الإدارية المختصة (S.A.S).
- صعوبة تحديد الأراضي الفلاحية في مختلف المقاطعات.[2]
- تمركز أغلب سكان الريف في المناطق الوعرة غير الصالحة للزراعة بفعل سياسة التهجير والنفي التي انتهجتها السلطات الاستعمارية.

[1] C.A.N.A, N°J132, « La situation Agricole » La Tribune Agricole, p01.
[2] Plan de Constantine, p204.

- الرفض الذي واجهه لاكوست وسياسته من كبار المسؤولين السياسيين الفرنسيين الرافضين لأطروحات حكومة غي مولي المبنية على أساس: "ضمان لكل رجل وامرأة في الجزائر الحرية والاستقلال الحقيقي" من خلال التوسع الاقتصادي، والتنظيم الإداري والسياسي المعبر عنه في إطار احترام (الشخصية الجزائرية) ضمن المجتمعين من طرف الديمقراطية الفرنسية.[1]

كل هذه الصعوبات كان لها انعكاس سلبي على (ص.ح.م.إ.ر)، وعلى الإنتاج الزراعي للفلاحين الجزائريين الذي لم يكن بالمستوى الكبير الذي تنتظره سلطات الاحتلال من هذه الهيئة الجديدة، كما يوضحه الجدول التالي حول إنتاج الشعير لسنة 1956 بالرغم من أنها لم تكن سنة جافة، وهو ما يدل على عدم تمكن سكان الريف وبواسطة هذه الهيئة من الرفع من هذه المادة الحيوية لمواشيهم بالمقارنة مع الفلاحين الأوروبيين.

الجدول رقم (54): الإنتاج الرئيسي من الشعير لسنة 1956

المقاطعة	المساحة (ألف هك)			الإنتاج (ألف قنطار)		
	الأوروبيين	المسلمين	المجموع	الأوروبيين	المسلمين	المجموع
العاصمة	04	06	10	65	63	128
أرمال	01	77	78	16	687	703
المدية	02	60	62	30	360	690
أورليونفيل	09	85	94	150	620	770
تيزي وزو	01	27	28	08	187	195
وهران	20	40	60	225	275	500
مستغانم	13	92	105	144	645	789
سعيدة	03	15	18	35	133	168
تيارت	17	110	127	180	480	660
تلمسان	05	43	48	60	295	355
قسنطينة	10	260	270	160	1850	2010
باتنة	05	115	120	450	540	590
عنابة	03	65	68	35	495	530
بجاية	--	73	73	04	490	494
سطيف	12	156	168	115	1280	1425
المجموع	105	1224	1329	1307	8700	10.007

المصدر:

S.G.A, Tableaux de l'économie, Tiré surpresses de l'imprimerie Baconier, Alger, 1958, p68.

[1] Rédacteurs en Chefs,« Pour Comprendre le Problème Algériens »,_op-cit, p22.

يتبين للوهلة الأولى إذا قارنا ما بين الإنتاج الزراعي من الشعير بين الأوروبيين والمسلمين أن إنتاج الجزائريين يتفوق على الأوروبيين بكثير من خلال الأرقام الواردة فيها، لكن إذا تمعنا جيّدا يمكن أن نستخلص ما يلي:

- زراعة الشعير لا تستهوي الأوروبيين باعتبارهم لا يملكون قطعانا من الماشية عكس الجزائريين.
- أغلب سكان الريف الجزائريين يقطنون في الأراضي الفقيرة، وبالتالي يقومون بزراعة الشعير، كما أنهم يشتغلون في الرعي وتربية المواشي، وهي المادة التي تستغل كعلف لمواشيهم، وحتى لغذائهم.

الأمر الذي يطرح مدى جدّية الإدارة الفرنسية من إنشائها لهذه المؤسسة في هذه الفترة بالذات خصوصا مع الرفض المطلق للمستوطنين الانخراط في العملية، ومساعدة الإدارة في إنجاحها وعملهم على إفشالها، مما أبقى الأمور تراوح مكانها، وزادت إستفادة هؤلاء من القروض بمختلف الصيغ عكس الفلاحين الجزائريين الذين أُستْغِلوا في نظرنا كواجهة للعمل تحت سلطة الجيش الفرنسي لتقديم المعلومات حول الثورة، وأماكن انتشارها في الريف الجزائري من خلال هذا الصندوق.

2- مصير الصندوق:

كان مصير صندوق الحصول على الملكية والاستغلال الريفي (C.A.P.E.R) كسابقيه من المؤسسات القرضية، فمن خلال البيان التفصيلي للسلف طويلة المدى للشركات التعاونية الفرنسية، والفروع التعاونية لـــ (ش.ز.إ) نلاحظ انعدام هذه القروض بالنسبة للفلاحين الجزائريين عكس المستوطنين، أي أن السياسة التفضيلية في الاستفادة من القروض لا تزال قائمة بالرغم من الوسائل التي أُستُحدِثت، وهللّت لها الإدارة الاستعمارية باعتبارها ستمكن الجزائريين من الرقي بمستواهم المعيشي.

الجدول رقم (55): وضعية السلف طويلة المدى للشركات التعاونية إلى غاية 1957/12/31

الرصيد إلى غاية 12/31 للسنوات	العدد		السلف طويلة الأجل للتعاونيات الزراعية	السلف طويلة الأجل لفروع (ش.ز.إ)	المجموع
	التعاونيات	(ش.ز.إ)	السلف الممنوحة		
1945-1935	142	183	128.989.749	16.237.365	145.227.114
1959-1946	30	15	58.549.039	27.490.276	86.039.315
1950	10	13	20.117.673	24.415.785	44.533.458
1951	21	--	277.701.499	--	277.701.499
1952	23	2	226.489.913	2.107.285	223.597.198
1953	17	--	213.345.680	--	213345.680
1954	21	--	362.047.372	--	362.047.372
1955	40	--	484.072.857	--	484.072.857
1956	40	--	350.263.066	--	350.263.066
1957	11	--	158.613.800	--	158.613.800

المصدر:

C.A.C.A.M, Rapport sur la Production Agricole algérienne et sur L'activité des Institutions de Crédit Mutuel et Coopération Agricoles D'Algérie en 1959, p83.

يتبين من خلال الأرقام الواردة في الجدول الارتفاع الكبير في عدد التعاونيات الزراعية الخاصة بالمستوطنين، وكذا القروض الضخمة طويلة الأجل التي يتحصلون عليها والتي تجاوزت 350.000.000 ف سنة 1956 في ذروةاشتداد الثورة التحريرية، وبالمقابل توقف إنشاء (ش.ز.إ) الخاصة بالفلاحين الجزائريين بعد 1952، وكذا القروض طويلة الأجل والتي تناقصت إلى 2.107.285ف لتتوقف بعد ذلك، ما يدل على أن هاته المؤسسات تركز على القروض قصيرة الأجل، بالإضافة إلى أن سلطات الاحتلال تولي اهتماما كبيرا بالفلاح المستوطن أكثر من الفلاح الجزائري الذي بقى في الدّركات الدنيا من اهتماماتها، والدليل على ما تحصل عليه من أموال في شكل قروض كما يوضحه الجدول، وتبقى عملية استرجاعها صعبة المنال في ظل ارتفاع نسبة الفائدة إلى 4.5%، وهو ما أفشل العملية برمتها، وأدى إلى عدم نجاحها.

رابعا: استراتيجية ديغول لاحتواء الريف الجزائري

لقد تنامت الخلافات في الأوساط الفرنسية السياسية والعسكرية، وذلك بالرفض لسياسة الوزير المقيم في الجزائر روبير لاكوست من أغلب زملائه في الجزائر، وهو ما جعل ماناديس فرانس يترك الحكومة [1]، وهو ما

[1] Rédacteurs en Chefs ,« Pour comprendre le Problème Algériens »,op-cit, p22.

يؤكد ذروة الخلافات في الدوائر الفرنسية العليا في باريس، وتأثر الجزائر بها بشكل مباشر، مما أدى إلى ظهور العديد من الأصوات المنادية بضرورة إجراء تغييرات جذرية تخص :

- الإدارة.
- احترام المواطن المسلم.
- إحداث إصلاحات داخل الجزائر التي من شأنها استقطاب "الوطنيين المعتدلين" لاستعادة الثقة في فرنسا.
- استئناف الحوار[1] بمباشرة الاتصال مجددا مع قادة الثورة.

تعتبر هذه السياسة الجديدة مناورة سياسية استعمارية تريد من خلالها كسر شوكة الثورة التحريرية المتصاعدة، واستمالة الشعب الجزائري وإغرائه "بإصلاحات" سياسية واقتصادية واجتماعية تؤدي إلى تحسين ظروفه والتقليل من معاناته وخاصة سكان الريف.

أرادت السلطات الاستعمارية تدارك الأمور بسرعة عبر إعلانها العديد من المخططات الاقتصادية لاحتواء المشاكل المتنامية، والتي باتت قاب قوسين أو أدنى من الإفلات من بين أيديها، وذلك من خلال استقطاب سكان الريف بواسطة مجموعة من التدابير من بينها:

1-دوائر الحماية والتجهيز الريفي:

ركّز مشروع قسنطينة على ما يعرف بمشروع تطوير وتهيئة الريف الجزائري، ويتعلق الأمر باستحداث القرض الخاص بنفقات العتاد المحلي الريفي، والذي يمثل القاعدة الأساسة مع ضرورة منح قروض أخرى لسكان الريف في مجالات من أجل:

- تحسين وضع التجمعات السكانية.
- إنشاء المعابر لفك العزلة على المناطق المعزولة.

الهدف من هذا الإجراء هو إنشاء قرى ريفية محلية تتوفر فيها الحياة الجماعية مزودة بوسائل العيش وصنّفت إلى ثلاثة أصناف في ربيع 1959 وهي:

[1] Rédacteurs en Chefs ,« Pour comprendre le Problème Algériens », op-cit, p22.

- تجمعات قابلة للاستمرار في نفس المكان.
- تجمعات غير قابلة للاستمرار يستوجب إعادتها إلى أماكنها الأصلية.
- تجمعات لا يمكن أن يتحقق فيها العيش بصفة عادية إلا إذا قُسّم السكان على المنشآت القديمة، والمنشآت الجديدة[1]، الهدف منها:
  - إحداث تغيير في النظام الاجتماعي للمجتمع الريفي.
  - التغيير في ثقافته البدائية وبالتالي جعله في خدمة السلطة الاستعمارية.
  - فرض رقابة مباشرة عليه من طرف الإدارة الاستعمارية بالاستعانة بمكاتب الفرق الإدارية المختصة لمنعه من الانضمام إلى الثورة.

نتيجة لذلك تم إقرار برنامج الألف قرية ضمن مخطط قسنطينة في جوان 1959،والذي يهدف إلى:

- ضمان المسكن الدائم للعائلات المُجمّعة من خلال إنشاء قرى ريفية.
- خلق العتاد الجماعي الضروري للحياة داخل التجمعات السكانية كالمدارس، المراكز الصحية، التزود بالمياه، وضروريات العيش المختلفة.

كانت الإدارة الاستعمارية ترغب من خلال تجميع أفراد الشعب في مجمعات سكنية جديدة إلى:

- فصلهم عن مواردهم الطبيعية (الفلاحة وتربية المواشي).
- إغراقهم في البؤس والفقر[2]، وهو ما يسهل على (ف.إ.م) عملها في المجال الإداري والطبي والتمدرس، والأنشطة النسوية من إنتشار فروعها خلاياها بشكل كبير من جهة، وفصل السكان وإبعادهم عن الثورة التحريرية من جهة أخرى.[3]

تشمل هذه التجمعات في المتوسط من 120 إلى 150 عائلة أي ما يعادل من 800 إلى 1000 فرد، المرافق العادية لوحدة سكانية تشمل 10.000 ساكن بمثابة بلدية ريفية كبيرة، والمتوسط بين 5.000 و7.000 ساكن، وتضم :

- من 1.200 إلى 1.500 مسكن.

[1]Plan de Constantine, pp182-183.

[2] المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير ولاية سيدي بلعباس، 1983/04/30.

[3]بية (نجاة)، إستراتيجية الثورة في التصدي للمصالح الإدارية المتخصصة (S.A.S) 1955-1962، المرجع السابق، ص219.

- أكثر من 20 قسم دراسي .
- مساكن للمعلمين.
- مقر للبلدية، قاعة علاج، مركز بريد مزود بقاعة هاتفية.
- من 3 إلى 5 ممرنين فلاحيين يقومون بتأطير وتكوين الفلاحين في 05 إلى 10 دواوير المشكلين للبلدية[1].

يبقى هذا العدد من المكونين الفلاحيين قليل جدا في الظروف العادية حيث الأمن والاستقرار فما بالك في الظروف الاستثنائية التي كانت تعيشها الجزائر آنذاك.

الجدول رقم (56): تكاليف العتاد الجماعي الخاص بالبلديات الريفية

النوع	العدد	القيمة المالية (ف.ج)
السكن	1.200 إلى 1.500 عائلة	3.500.000
المدارس	20 قسم + 10 مساكن	900.000
مقر البلدية	01	50.000
قاعة العلاج	01	50.000
مركز بريدي مزود بغرفة هاتفية	01	100.000
الممرنين الفلاحيين	05	200.000
التهيئة العمرانية	--	200.000

المصدر: Plan de Constantine, p184.

أرادت الإدارة الاستعمارية من خلال عملية تجديد الريف الجزائري ضمن مخطط قسنطينة إلى :

- تكوين فئة جديدة تابعة للإستعمار.
- خلق نخبة محلية تستعملها كقوة ثالثة في الوقت المناسب.
- إبعاد سكان الريف عن جيش التحرير الوطني.
- السعي إلى تحقيق إنجاز اقتصادي واجتماعي خاص بسكان الريف وبصفة دائمة، وجعله تحت مراقبة المصالح الاستعمارية، وخاصة (ف.إ.م)[2] لإحداث العداء بينهم وبين جيش التحرير الوطني وجبهته.

مخطط التجديد الريفي سيكلف في حدود 5 م.ف بما يعادل 500 ف لكل ساكن، أما بالنسبة للجزائر قاطبة فتكون التكلفة في حدود 2 مليار ف[3]، لكن السؤال المطروح كيف يمكن للسلطات الاستعمارية توفير

[1] Plan de Constantine, p184.

[2] بية (نجاة) المرجع السابق، ص222.

[3] Plan de Constantine, p185.

هذا المبلغ؟ في ظل الظروف التي تمر بها جراء العمليات العسكرية المتواصلة والانهيار الاقتصادي وإفلاس الخزينة.

الإدارة الاستعمارية لن تقوم بضخ هذه المبالغ من خزينة الدولة، فالعملية تكون إما عن طريق قروض تمنحها البنوك يتم تحصيلها من السكان، أو من طرف (ش.ز.إ) عن طريق المساهمات المفروضة على المنخرطين، أو من خلال الضرائب المفروضة عليهم والتي تقوم مكاتب (ف.إ.م) بتحصيلها من قبل ضباطها، فإما يأتي الشخص المفروض عليه الضريبة إلى المصلحة لدفعها، أو يتولى المكتب مهمة إرسال كشوف الضرائب للدواوير ويقوم بتحصيل الضريبة، كما أوجدت (ف.إ.م) طريقة تُرغم بها السكان على دفع الضرائب في حالة تأخرهم أو لديهم متأخرات لم تدفع بعد، من خلال دفع المبلغ المستحق على أقساط، وذلك بتسديد عشر المبلغ المستحق عن كل شهر[1].

لم يكن يهم الإدارة الاستعمارية تحسين مستوى معيشة السكان الذين يعانون ظروفا صعبة، بل إيجاد وسائل واقعية تمنعهم من الانخراط في الثورة، بالإضافة إلى ذلك فاستراتيجية الإدارة لتجديد الريف مرحلية ضمن المخطط العام لمشروع قسنطينة الذي سوف يُنجز في غضون 5 سنوات تعمل الإدارة من خلال ذلك على ربح الوقت، وإيجاد آليات فعالة لدعم المشروع وقبوله من السكان، وتوفير الأموال الخاصة به لتنفيذه ميدانيا من أجل تحقيق الهدف المتوخى منه.

هذا البرنامج يمكن أن يمتد إلى 10 سنوات حتى تتمكن الحكومة الفرنسية من توفير هذه المبالغ، والتي يتحملها السكان كما ذكرنا آنفا، رغم إدعائها أنها تتحمل جزءً منها من خلال القروض التي تجلبها [2]، ونحن نعلم كيفية الحصول عليها ومن يتحملها.

الإدارة الاستعمارية كانت تريد خلق بلديات ريفية تحوي تجمعات سكانية، ومن خلالها تقوم البلدية بإنشاء مختلف المرافق التي تقوم عليها بواسطة السكان القاطنين فيها تحت مراقبة (ف.إ.م)، لكل 10 ألاف ساكن قطاع إداري متخصص (S.A.S).[3]

[1] بية (نجاة) المرجع السابق، ص223.

[2] Plan de Constantine, p185.

[3] Ibid, p 185.

الجدول رقم (57): نفقات العتاد المحلي بالمليون فرنك جديد

الأنشطة	1959	1960	1961	1962	1963	المجموع
عتاد بلدي	--	16	35	45	60	156
سكن ريفي	30	45	50	50	50	225
التهيئة العمرانية المحلية	64	50	65	80	95	354
محطات ضخ المياه (صغيرة)	14	41	55	60	65	235
أشغال فلاحية	--	21	30	40	50	141
أنشطة مختلفة	57	73	78	83	73	364
المجموع	165	246	313	358	393	1475

المصدر: Plan de Constantine, p186.

هذه الأرقام تبقى مجرد آفاق للمستقبل، لا يمكن أن تُطبق وُتنفذ في الميدان لغياب الأموال، وحالة اللأمن في معظم ربوع التراب الوطني، وخاصة المناطق الشمالية والريفية منها، كما أن هذه المخططات التنموية في الريف الجزائري أعلنت بالتوازي مع مشروع شال العسكري القمعي، فكيف يمكن تطبيقه في وقت اشتدت فيه العمليات العسكرية الاستعمارية بقوة وكثافة ؟

من هنا فالسياسة الزراعية في مخطط قسنطينة تعرضت لانتقادات شديدة، واعتُبرت أقل وضوحا من التنمية الصناعية[1] التي أصبحت ترتكز على البترول بعد اكتشافه، ومحاولة السلطات الاستعمارية التأسيس لقاعدة صناعية جديدة في المناطق التي توجد بها هذه المادة الطاقوية الحيوية.

إنّ تنفيذ الموارد المخصصة لتنمية الريف يجب أن تتوافق – في نظرهم – مع الضروريات التالية:

- إعطاء الأولوية للقطاع التقليدي، وخاصة زراعة الحبوب.
- استبدال المحاصيل الواسعة بالمحاصيل المكثفة.
- القيام بها في المناطق التي تخضع لسلطة قيادة واحدة [2] أي المناطق التي تم فيها استحداث بلديات ريفية جديدة، ومُتحكم فيها بصفة كلية من الإدارة الاستعمارية، وتحت مراقبة (ف.إ.م)، وشرع فيها تطبيق مخطط التجديد الريفي برعاية دوائر الحماية والتجهيز الريفي التي أشارت سلطات الاحتلال

[1] Allin (Cotta), « Les Perspectives Déconnales Du Développement Economique de L'Algérie et le Plan de Constantine », Revue Economique, p930.
[2] Ibid, p931.

بضرورة أن تسير هذه البلديات بطريقة لامركزية، بحيث تعطى الصلاحيات لنائب المحافظ التدخل في تسيير الأشغال والإنجازات التي يتم إنجازها في كل سنة[1].

يتضح من خلال هذه الإجراءات أن الإدارة الاستعمارية تريد وضع رقابتها وسلطتها بشكل مباشر على هذه البلديات والمؤسسات الموجودة فيها، وليس منحها سلطة تسيير خاصة بها، وتدعي الإدارة بأنها تريد بواسطة هذا الإجراء الحصول على تجمعات سكانية محلية يشترك مجهودها مع مجهود الحكومة[2].

2-تطوير عمل الممرنين الفلاحيين:

أرادت الإدارة الاستعمارية تحسين وضعية الممرنين الفلاحيين التابعين لمؤسسات القرض الفلاحي، وعلى رأسها المؤسسة الأم أي (ش.ز.إ) والفروع التابعة، وخاصة (ق.ت.ر) ثم (ف.ت.ف.م.ق) ابتداءً من عام 1958 بعد الموافقة على قانون الإطار الذي حدد عدد المناطق ذات الاستقلالية، تكون لها إدارة مسؤولة أمام هيئة منتخبة، وهذا ما يشكل إحدى التعديلات الهامة لقانون الإطار، هذه المناطق تكون مشكلة من عدة مقاطعات من أجل تسهيل عملية التقسيم [3] وانتشار المؤسسات القرضية المختلفة، وتحسين ظروف عمل مسؤوليها، وكذا الممرنين التابعين لها.

تقوم (ش.ز.إ) في الجزائر بتقديم المساعدات المادية فيما يخص قروض التعاون الفلاحي وغيرها، وذلك من خلال تحسين وضعية المناطق المحسنة ريفيا التي تنتشر فيها (ق.ت.ر)، هذه الأخيرة وبواسطة الإعانات المالية المباشرة تعمل على تطوير العتاد الفلاحي الموجه للمستثمرات ذات الطابع العائلي، وبالتالي تحسين مستوى معيشة الفلاحين. في كل ناحية هناك ممرن تابع لـــ (ش.ز.إ) يقوم بتقديم النصائح والإرشادات للفلاحين، ومربي المواشي.

[1] Plan de Constantine, p187.
[2] Ibid, p187.
[3] Rédacteurs en Chefs,« De Nouveaux Départements Seraient Crées En Algérie », Tiart Agricole , 27ème Année, N°1747, Algérie , 21/02/1958, p1.

المكونون الموظفون بموجب عقد معتمد من (ش.أ.إ) يستفيدون من الامتيازات المالية الآتية:

- الراتب يتراوح ما بين 53.000 ف و 95.000 ف للحاملين للشهادات العليا من مدرسة جهوية أو الخبراء الفلاحيين الذين لهم شهادات فلاحية.
- الحاملين لشهادة البكالوريا يتراوح الراتب بين 41.500 ف و 66.000 ف[1]

هذه الأجور تُدفع من أموال (ش.زإ) لهؤلاء الموظفين الأوروبيين من اشتراكات الفلاحين التي في الأصل تخصص لدعم زراعتهم وتطويرها، أما العمال الفلاحيين التابعين لـــ (ش.ز.إ) فأغلبهم يعملون بعقود مؤقتة وبأجور منخفضة حسب العمل اليومي المؤدى من طرفهم، على الرغم من إدعاء الإدارة الاستعمارية بأنها قد قامت بتحسين أجورهم من خلال رفع الأجر الأدنى اليومي المضمون بموجب القرار المؤرخ في 1958/01/25 والصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 1958/01/28 من طرف وزارة الجزائر التي قررت رفع الأجر الأدنى اليومي المضمون، والمنحة اليومية بنسبة 4,85%، كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (58): الأجر الأدنى المضمون حسب المناطق

الأجر حسب المناطق	الأجر الأدنى اليومي المضمون	التعويض اليومي الموافق له
المنطقة الأولى	362 ف	189 ف
المنطقة الثانية	332 ف	172 ف
المنطقة الثالثة	290 ف	172 ف

المصدر:

Rédacteurs en Chefs,« Les Nouveaux Salaires Agricole en Algérie », Tiart Agricole, 27ème Année, N°1446, Algérie, 14/02/1958, p01.

الأجور تتفاوت بين العمال الفلاحيين حسب الفئات العمرية بداية من 1958/02/01 كما هو مبين في الجدول التالي:

[1] Rédacteurs en Chefs, «L'Algérie à La Recherche De Moniteur D'amélioration Rurale » Tiart Agricole, p1.

الجدول رقم (59): متوسط الأجور حسب الفئات

الأجور حسب المناطق	العمال فوق 18 سنة	من 15 إلى 18 سنة (تخفيض 20%)	أقل من 15 سنة (تخفيض 50%)	عمال ذوو طاقات وكفاءات محدودة (تخفيض 30%)
المنطقة الأولى	551 ف	441 ف	276 ف	386 ف
المنطقة الثانية	504 ف	404 ف	252 ف	353 ف
المنطقة الثالثة	462 ف	370 ف	231 ف	324 ف

المصدر: Rédacteurs En Chefs, « Les Nouveaux Salaires Agricole en Algérie », Tiart Agricole, p01.

يتضح من الجدول التمييز الطبقي بين مختلف العمال من جهة، والاستغلال الفاضح للأطفال، والشباب للعمل في القطاع الزراعي وبأجور زهيدة من جهة أخرى، وهو ما يتعارض مع الإجراءات التي اتخذتها سلطات الاحتلال منذ مجيء الحاكم سوستيل لصالح الأطفال من سكان الأرياف في مجال التعليم، والذي دعا إلى ضرورة ولوجهم المدارس لتحسين مستواهم التعليمي والقضاء على الأمية بينهم.

الموظفون في (ش.ز.إ) تختلف عقودهم بين الفرنسيين والجزائريين، فالموظفون الفرنسيون يعملون بعقود دائمة في الغالب، أما الجزائريون فيعملون بعقود مؤقتة وبأجور أقل من نظرائهم الفرنسيين على الرغم من أن الأموال الموجودة في صناديقها هي من اشتراكات الفلاحين الجزائريين، فالإدارة تقوم بسرقة هذه الأموال بطريقة قانونية بحجة أن العامل الجزائري لا يحسن التسيير، وليس له القدرات اللازمة للعمل في إدارتها ومصالحها المختلفة.

التقرير المتعلق بتوظيف الأموال، والتنظيم الداخلي لـــ (ش.ز.إ) بمقاطعة عين بسام بعمالة الجزائر، والمُعد من طرف جول بينواست (Benoist Julles) يؤكد هذه المفارقة في تحديد سلم الأجور، حيث أن العمال الزراعيون التابعون لـــ (ق.ت.ر) بعين بسام أجرهم اليومي يتراوح بين 440 ف بالنسبة للعمال المختصين في تهيئة الأراضي وتنظيفها، و 700 ف بالنسبة للميكانيكي ومساعده [1]، وعليه فأجورهم الشهرية تتراوح بين 13.200ف و21.000 ف، أما فيما يخص المناصب النوعية المحتكرة من طرف الفرنسيين فأجور أصحابها مرتفعة جدا، فعلى سبيل المثال في نفس الشركة الخاصة بعين بسام الأجر الصافي للمحاسب ستروك

[1] C.A.N.A, M.A, Sous-Série E11-1/757, Relative aux disponibilités et l'organisation intérieur de la S.A.P de la région d'ain Bessem (Département D'Algérie), p08.

(Strouk) بلغ 87.928ف [1]، وهو ما يدل على الفرق الكبير في الأجور بين العمال، واستحواذ الفرنسيين على المناصب العليا لـــ (ق.ت.ر) أو (ش.ز.إ)، كما يؤكده الجدول التالي:

الجدول رقم (60): أجور عمال (ق.ت.ر) لـــ (ش.ز.إ) بعين بسام سنة 1957

الاسم واللقب	الوظيفة	الأجر اليومي (ف)
بوشريط أحمد	مساعد ميكانيكي	700
بنوار رمضان	مساعد ميكانيكي	500
عرابي لونيس	مساعد ميكانيكي	570
غرغاري أحمد	مساعد ميكانيكي	570
لعراشي مناد	حارس	440
سيلا محاد الطاهر	عامل زراعي	440
مرزوق ساعد	حارس	440
فرج عبد القادر	حارس	470
فرج مناد	حارس	300
فرج محمد	عامل زراعي	440
أوكيل موسى	عامل زراعي	440
قاسم الطاهر	عامل زراعي	440
بوعمرية دحمان	عامل زراعي	440
نعمان محمد	عامل زراعي	440

المصدر: C.A.N.A, M.A, Sous-Série E11-1/757, S.A.P de la Région d'Ain Bessem, Personnel du S.A.R, 1957.

يتراوح الأجر الشهري بين 9.000 ف و21.000 ف، ويختلف من عامل إلى آخر حسب الوظيفة، والمنح العائلية، والأقدمية لكنه يبقى أجر ضعيف نوعا ما مقارنة بالعمال الفرنسيين، وبعض الجزائريين الموالين للإدارة الاستعمارية. كما نلاحظ من خلال الجدول وجود عمال من عائلة واحدة، وهو ما يؤيد فرضية أن إدارة الشركة لا توظف في هذه المؤسسات إلا من ترضى عنهم، ومن يخدم المصالح الفرنسية في خضم تصاعد واشتداد الثورة التحريرية، وربما قد يكون جُلهم يشتغلون كعملاء يقدمون معلومات عن الثوار، على الرغم من عدم وجود أدلة بحوزتنا تثبت ذلك.

[1] C.A.N.A, M.A, Sous-Série E11-1/757, Relative aux disponibilités et l'organisation intérieur de la S.A.P de la région d'ain Bessem (Département D'Algérie , p08.

الجدول رقم (61): أجور العمال الفرنسيين في (ش.ز.إ) لعين بسام سنة 1956

أسماء العمال	الأجر القاعدي (ف)	المنح العائلية (ف)	المجموع (ف)
ريباس	41.750	--	41.750
صفاح	33.000	7.200	40.200
ألموند	33.000	--	33.000
السيدة فيري	30.000	--	30.000
السيدة دازين	25.000	--	25.000
حركات	24.000	14.400	38.400
إلبات	45.000	--	45.000
تيمزي	12.712	7.624	20.336
بيتام	20.000	--	20.000
شربي	30.000	9.600	39.600
قويزي	16.000	9.600	25.600
كانرون	35.000	4.800	39.800

المصدر:

C.A.N.A, M.A, Sous-Série E11-1/757, Relative aux Disponibilités et L'organisation Intérieure de la Fd'ain Bessem (Département D'Algérie), p08.

يتجلى الفارق الكبير بين الجدولين من حيث الأجور بين عمال (ش.ز.إ) لعين بسام بين الفرنسيين والجزائريين، بالرغم من أن الشركة لا تخص الفرنسيين بل الجزائريين، يبدو أن هذه المؤسسات أصبحت وسيلة للقضاء على البطالة في أوساطهم.

الوظائف العليا تبقى حكرا على الفرنسيين سواءً الرؤساء، أو المهندسين الزراعيين وحتى الممرنين، وتمنح لهم امتيازات كبيرة من حيث الراتب، المسكن، وسيلة النقل والحماية، وغيرها ... ومن بين هذه الوظائف نذكر:

أ– مدير الشركة الزراعية للإحتياط:

يُوظف بموجب عقد وفقا لقانون الوظيف العمومي من بين الحاملين لشهادة من المدرسة الوطنية للزراعة، أو من بين المترشحين المتحصلين على شهادة معادلة تحدد مستواهم العلمي، ولديهم 05 سنوات خبرة مهنية في القطاع الزراعي أو الإداري. يتراوح راتبه بين 80.000 ف و 200.000 ف في الشهر[1].

[1] Rédacteurs en Chefs, « L'Algérie Offre Des Possibilités D'emploi Que Beaucoup D'entre Nous Ignorent », Aurès Nemencha, 4ème Année , N°34, Algérie, 1960, p02.

تلتزم الـــ (ش.ز.إ) بتوفير مسكن له [1]، وهذا استنادا للقرار الصادر في 1959/06/18 الذي يحدد شروط وكيفية توظيف رؤساء الـــ (ش.ز.إ) على أساس الشهادة أو الخبرة الطويلة[2].

ب-مهندس المصالح الزراعية:

يُوظف عن طريق عقد عمل من بين الحاملين لشهادة من المدرسة الوطنية للزراعة أو ما يعادلها، أو شهادة ممنوحة من المصالح الزراعية، يتراوح راتبه بين 80.000ف و200.000ف في الشهر دون احتساب المنح والتعويضات المختلفة.

ج-مهندس الأشغال الزراعية:

يتم توظيفه عن طريق مسابقة تنظم في كل سنة، أو عن طريق نظام التعاقد في حالة عدم وجود مناصب شاغرة، ويسمح بالمشاركة في مسابقة التوظيف أو التوظيف عن طريق التعاقد المترشحين الحائزين على الشهادات التالية:

- شهادة من المدرسة الوطنية للزراعة أو ما يعادلها .
- بكالوريا في التعليم الثانوي أو شهادة معادلة.

يتراوح الراتب بين 75.000 ف و 165.000ف دون احتساب المنح والتعويضات.

ويضاف إلى هؤلاء العمال، التقنيون التابعون لصندوق الحصول على الملكية والاستغلال الريفي (C.A.P.E.R) حيث أن مهمتهم الأساسية في نظر الإدارة تحقيق الإصلاح الزراعي وتطويره في الجزائر[3].

كما يستفيد هؤلاء العمال من امتيازات أخرى منها:

- تأمين مسكن من قبل (ش.ز.إ) يتواجد بمنطقة تموضع (ق.ت.ر).
- وسيلة نقل تابعة لخدمات (ش.ز.إ) .

المترشحون لوظيفة ممرن فلاحي في (ق.ت.ر) تتراوح أعمارهم بين 18 و40 سنة، ولهم شهادة في الميدان الفلاحي، أو متحصلين على شهادة البكالوريا، وفي حالة عدم وجود هذه الشروط يقبل أي مترشح أجرى دروس تكميلية في المجال الزراعي أو له شهادة التعليم الابتدائي، بالإضافة إلى معارف تطبيقية في الزراعة،

[1]Rédacteurs en Chefs, « L'Algérie Offre Des Possibilités D'emploi Que Beaucoup D'entre Nous Ignorent », Aurès Nemencha , p02.
[2] Plan de Constantine, p205.
[3]Rédacteurs en Chefs, « L'Algérie Offre Des Possibilités D'emploi Que Beaucoup D'entre Nous Ignorent », op-cit,p02.

ويخضع هؤلاء المترشحون لتكوين قصير المدى في مركز تكويني لإطارات الفلاحة، بالإضافة إلى تكوين لغوي (العربية، الدارجة، القبائلية) حتى يتمكنوا من التواصل مع الفلاحين المسلمين.[1]

نستنتج من خلال الشروط المذكورة أن وظيفة الممرن الفلاحي تبقى حكرا على الأوروبيين، ولا يمكن للجزائريين بلوغها حتى تبقى السلطات الاستعمارية متحكمة في الميدان الفلاحي، ويبقى الفلاح الجزائري تحت رحمتهم، وأداة طيّعة في أيديهم يوجهوها كيفما يشاؤون.

الجدول رقم (62): عدد الممرنين الفلاحيين الفعليين والمتوقعين بين 1958 و1964

السنوات	العدد
1958	261
1959	450
1960	950
1961	1450
1962	1950
1963	2450
1964	2950

المصدر: Plan de Constantine, p205.

3-الفروع التعاونية الفلاحية لمخطط قسنطينة:

ظهرت (ف.ت.ف.م.ق) (S.C.A.P.C.O) بموجب القرار الصادر في 18 جوان 1959، والذي دعم بالأمر المؤرخ في 1959/08/12 تحت رقم: 59009 من المندوب العام للحكومة العامة[2].

يشير هذا الأمر في مادته الأولى إلى أن (ش.ز.إ) المشرف المباشر عن هذه الفروع، حيث يمكن لها أن تخلق فروع تعاونية في المناطق الموجودة فيها [3]،وعليه فهذه الفروع تمول بشكل مباشر من طرف المنخرطين في (ش.ز.إ) بمعنى الحكومة لا تتدخل في تمويلها، بل في تسييرها كما تنص على ذلك المادة 03 من القرار الذي يحدد كيفية إنشاء هذه الفروع، حيث تكون بمبادرة بمجموعة من أعضاء (ش.ز.إ) بعد موافقة الإدارة المسؤولة عنها والتي لها سلطة الإشراف، ويتم خلق هذه الفروع بعد المداولات من المجلس المسير لـــ (ش.ز.إ).

[1] Rédacteurs en Chefs, « L'Algérie à La Recherche De Moniteurs D'amélioration Rurale », Tiart Agricole, p01.
[2] D.G.G.A , Recueil Des Actes Administratifs , Loi Décrets, Arretes, Décisions, Circulaire, Avis, Information et Annonces, 2ème année, N° 72, Alger, 04/09/1959, p2083.
[3] Ibid, p2084.

المداولات تحدد الموقع، وعدد الفروع، وأسماء الأعضاء، ونوعية الأرض، والوسائل الموجودة تحت تصرف البلدية التي يمكن استخدامها في تنشيط الفرع التعاوني.

أ- أعضاء الفرع التعاوني:

اللجنة التنيذية للفرع التعاوني تتكون من :

- مدير (ش.ز.إ).
- 03 تقنيين معينين من قبل رئيس الدائرة .
- رئيس لجنة الإدارة، ويتم انتخابه من قبل اللجنة لمدة سنة من بين 05 ممثلين للأعضاء.
- رئيس الدائرة أو من يمثله .
- رئيس(ف.إ.م) الذي قد يحضر اجتماعات الإدارة.
- مراقب القطاع الزراعي أو البلدي وتكون له صفة استشارية في اللجنة.

كل الملاحظات والآراء التي يتم التطرق إليها ومناقشتها من طرف اللجنة و تقدم إلى ممثلي الإدارة، وفي حال رفض اللجنة الامتثال للإشعارات المقدمة من طرف الإدارة تُحال المسألة إلى مجلس إدارة (ش.ز.إ) [1].

تبدو الأمور محسومة في هذه المؤسسة القرضية الجديدة كسابقاتها من المؤسسات الاستعمارية من خلال السيطرة الكلية للإدارة على هيكل التسيير المشكل لهذا الفرع، بالإضافة إلى وجود ممثلي (ف.إ.م) فيها،يعني أنها أصبحت مؤسسة للتجسس والتخابر على الجزائريين، واستقطابهم فيها للعمل كعملاء للاستعمار، بمعنى الاستفادة المادية للمنخرطين فيها تبقى ضئيلة جدا في ظل الظروف الصعبة التي كانت تمر بها الجزائر، وكذا لقلة مواردها المالية على اعتبار أن المساهمين فيها هم من منخرطي (ش.ز.إ)، وأغلبهم انسحب منها وانضم إلى الثورة، أو هُجّر إلى المناطق الحدودية، أو التجأ إلى تونس أو المغرب، أو يعاني من الفقر والبؤس ويقيم في المحتشدات التي أنشأها الاستعمار، وبالتالي فلا يمكنه من دفع مساهماته .

كما أن الثورة كانت قد حذّرت الجزائريين من مغبة الانخراط والعمل في المؤسسات الاستعمارية الجديدة المقترحة ضمن مخطط قسنطينة، بمعنى هذه الفروع قد ولدت ميّتة . فهذه المؤسسات تدخل ضمن السياسة الجديدة التي ترمي إلى التهدئة الظاهرية إن صح التعبير من خلال:

[1] D.G.G.A , Recueil Des Actes Administratifs , Loi Décrets, Arretes, Décisions, Circulaire, Avis, Information et Annonces, p2084.

- إنشاء البلديات الريفية [1] للإسراع في تشكيل القوة الجديدة التي تهدف سلطات الاحتلال الفرنسي خلقها لمواجهة (ج.ت.و).
- تقوية وجود العملاء فيها وحتى في هياكل التسيير المختلفة سواء في البلديات أو المؤسسات القرضية المختلفة.
- الزيادة في عدد الأطفال المتمدرسين لتكوين جيل مثقف ثقافة فرنسية.
- تكوين مجموعات "الدفاع المخازنية"، والزيادة في عدد الحركى.[2]

ب-أهداف الفرع التعاوني:

جاء في المادة 02 من القرار 59009 أن (ف.ت.ف.م.ق)تهدف إلى :

- مساعدة وتوجيه أعضائها في تنفيذ الأعمال العامة وتطويرها من خلال الأراضي التي يمتلكونها أو المؤجرة لهم للاستخدام الفردي أو الجماعي، والأراضي التي تم تخصيصها لإعادة التوطين، وتم ضمها للملكية الريفية.
- مساعدة أعضائها في تحسين منتجاتهم الزراعية المختلفة .
- قبول أي إجراء يسمح بتطور الزراعة التقليدية. [3].

تتلقى هذه الفروع المساعدات المالية والتقنية من (ش.ز.إ) لضمان المراقبة والاستخدام السليم للمعدات، وضمان المنفعة المتبادلة، وذلك من خلال القروض التي يمنحها الصندوق المركزي لـــ (ش.ز.إ) [4] .

لقد تراجع عدد (ش.ز.إ) من 93 إلى 78 مؤسسة، وتم تبرير ذلك حتى يتناسب مع مناطق التدخل المحددة في 76 دائرة[5]، وبالتالي فهذه المؤسسات الجديدة لم تكن تتوفر على الآلات والعتاد الزراعي باعتبارها تعمل تحت الإشراف المباشر لـــ (ش.ز.إ)، كما أن العمل فيها لم يكن يشترط أن يكون جماعيا بل يمكن أن يكون في إطار العائلة الواحدة، ومن هنا يمكن استخلاص الأهداف الحقيقة من إنشاء (ف.ت.ف.م.ق)، والتي تتمثل في:

[1] Mievre (Jacques), « Note sur l'Algérie 1957», Cahier de la Méditerranée, N°26,France, 1983, p83.
[2] Ibid, p83.
[3] D.G.G.A , Recueil Des Actes Administratifs , Loi, Décrets, Arretes, Décisions, Circulaire, Avis, Information et Annonces, pp 2083-2084.
[4] Ibid, p2084.
[5] Plan de Constantine, pp 184-204.

- إبعاد سكان الريف عن الثورة .
- القضاء على العمل التعاوني والوحدة فيما بينهم أي إنهاء العلاقات الاجتماعية بين السكان، وجعلهم بعيدين عن العمل الثوري.
- إحصائهم ومراقبتهم عن كثب بواسطة هذه الفروع.
- التمكين للعملاء من الانتشار في أوساطهم بسهولة .
- بث الخوف والرعب في أوساطهم من طرف (ف.إ.م) في حالة ربط علاقة مباشرة مع الثورة.
- إدخالهم ضمن السياسة الاستعمارية الجديدة التي تهدف إلى خلق قوة ثالثة من العملاء لمواجهة(ج.ت.و) في الوقت المناسب.

غير أن هذه الفروع لم تحقق أي نجاح،بالرغم من الدعاية الاستعمارية الكبيرة لها، ولمختلف المشاريع التي رافقت مخطط قسنطينة، والذي أرادت بواسطته الإدارة تطويق رقاب الفلاحين الجزائريين، وجعلهم تحت أعينها.

العمليات المالية لـــ (ف.ت.ف.م.ق) تتميز بالبيروقراطية لوجودها تحت الوصاية المباشرة لـــ (ش.ز.إ)، حيث أن تكاليف التشغيل والعمل موضوع الاهتمام الخاص بالفرع التعاوني تقررها اللجنة التنفيذية لـــ (ش.ز.إ)، وفي حالة حاجة الفرع التعاوني لاعتماد مالي خاص يتقدم بطلب إلى الصندوق المركزي لـــ (ش.ز.إ)، ويتم استرداد القرض عن ضمان خاص بواسطة المساهمة الخاصة التي وضعتها لجنة إدارة الفرع التعاوني، والعمليات المالية الخاصة بالفرع التعاوني تتم في حسابات خاصة فتحت في حساب الـــ (ش.ز.إ) [1].

بمعنى أن الفرع التعاوني ليس له اعتمادات مالية خاصة، ولا يحظى بالاستقلالية، ومن هنا فالعمليات التي يقوم بها الفرع التعاوني لا يمكنها من تحقيق النجاح في وجود هذه الإجراءات المعقدة، ولوجود سلطة تسيير تخضع مباشرة لـــ (ش.ز.إ) المسيرة كذلك من الإدارة، وهو ما يفند أنها جاءت لتسهيل العمل الزراعي الريفي، والتحسين من وضعية السكان وتطوير الزراعة التقليدية . كما أن الإدارة الاستعمارية أصبحت تركز على النشاطات الاقتصادية الأخرى، كالصناعة والتجارة، والبناء، والخدمات وغيرها.. للرفع من مستواها منذ 1956 . المؤشرات الاقتصادية التي وضعتها الإدارة الاستعمارية على المدى المتوسط إلى غاية 1966 تدل

[1] D.G.G.A , Recueil des actes administratifs , loi Décrets, Arretes, Décisions, Circulaire, Avis, Information et Annonces, p2084.

على تراجع القطاع الزراعي على حساب القطاعات الأخرى [1]. وبالتالي فالهدف من إنشاء هذه المؤسسات القرضية الفلاحية هو إبعاد سكان الريف عن الثورة وجعلهم في خدمة الاستعمار وخلق العداء بينهم وبين (ج.ت.و)، وجيشها.

الشكل البياني رقم (03): التقديرات الاقتصادية الجزائرية لسنة 1954 و1966

أ-تقديرات 1954: **ب-تقديرات 1966:**

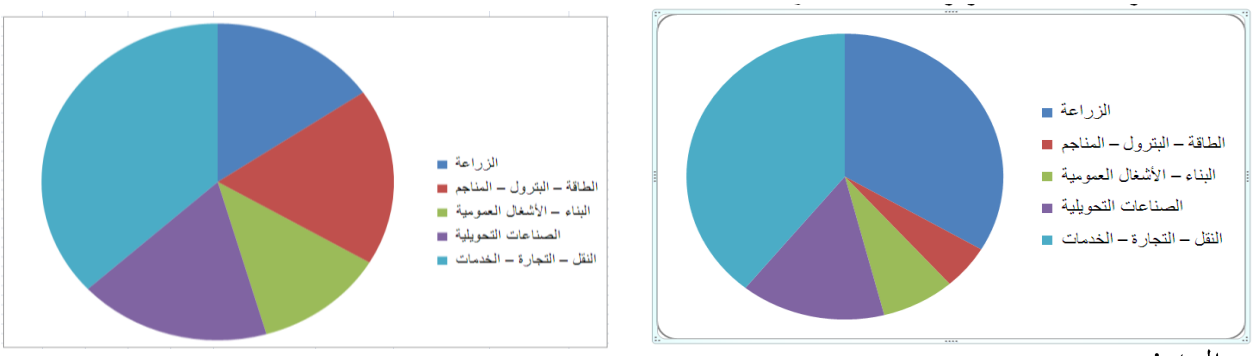

المصدر:

Allin (Cotta), « Les Perspectives Déconnales Du Développement Economique de L'Algérie et le Plan de Constantine », p916

النمو الاقتصادي مرتبط بشكل أساسي بنمو وتطور الأنشطة الانتاجية غير الزراعية التي تزداد أهميتها، لذلك فالتوظيف في القطاع الزراعي لن يتغير وسوف يظل يساوي 660 ألف مسلم و 33 ألف أوروبي على الأكثر، وعليه سترتفع أيام العمل في القطاع الزراعي لتقلص اليد العاملة فيه [2] لصالح القطاعات الأخرى، وهو ما يتنافى مع ما طرحته الإدارة الإستعمارية في مشروع قسنطينة الذي يؤكد على الزيادة في الانتاج الزراعي وعدد العمال وتحسين وضعيتهم المعيشية، والرفع من القدرات المالية لشركات القرض الفلاحي وضبط عملها والزيادة في عددها في كل البلديات الريفية ليسهل على الفلاح الجزائري الحصول على الدعم، لكن بقي ذلك في نظرنا مجرد حلم بعيد عن الواقع المؤلم صعب التنفيذ في وضع أمني متدهور، فهذه المؤسسات بقيت تتلقى المساهمات من المشتركين دون إقراضهم بالأموال لإنجاح مواسمهم الزراعية، وقد تكون قد ذهبت أموالها إلى جهات أخرى تعمل لمصلحة سلطات الاحتلال الفرنسي.

[1] Allin (Cotta), « Les Perspectives Déconnales Du Développement Economique de L'Algérie et le plan de Constantine », p916
[2] Ibid, pp 916-917.

الجدول رقم (63): بيان باقي مساهمات فروع (ش.ز.إ) لآزفون بعمالة الجزائر إلى غاية 1959/12/31

البلديات	المبلغ الأولي الصافي	المبالغ المسترجعة إلى غاية 1958/12/31	باقي المبالغ إلى غاية 1958/12/31
أباش	99.115	--	99.115
آيت بوسليمان	16.235	--	16.235
آيت شافعة	53.095	--	53.095
آيت لرزال	22.555	--	22.555
بونعمان	31.355	--	31.355
ألما–قشتوم	32.660	--	32.660
تامزيوان	71.490	--	71.490
إيلداسن	57.549	--	57.549
تيغرين	35.715	--	35.715

المصدر: C.A.N.A, M.A, Sous-Série E11-1/715, S.A.P Azefoun, Etat des Restes à Recouvrer sur Cotisation au 31/12/1959.

يبدو من خلال الجدول أن المساهمات قليلة، كما أنها لم تُستغل خلال هذه الفترة لدعم الفلاحين في هذه المنطقة لتطوير منتوجهم الفلاحي.

تلقت (ش.ز.إ) والفروع التابعة لها خلال هذه الفترة مساعدات ضخمة من أجل بناء مخازن للحبوب، وتتكون من الأموال الآتية من الميزانية الهائلة للجزائر، وأموال مساعدات مشروع مارشال [1]، والمخصص جزء منها لصندوق الجزائر كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (64): أهم السلف طويلة الأجل الممنوحة لـــ (ش.أ.إ) من ميزانية الجزائر، ومساعدات مشروع مارشال

طبيعة السلف	الرصيد إلى غاية 1958/12/31		السلف الممنوحة في سنة 1959		عمليات الاسترجاع لسنة 1959	الرصيد إلى غاية 1959/12/31	
	العدد	المبلغ (ف)	العدد	المبلغ (ف)	المبلغ (ف)	العدد	المبلغ (ف)
السلف طويلة الأجل الخاصة بـــ (ش.ز.إ)	64	104.075.833	03	23.466.500	6.860.168	67	120.682.165

المصدر:

C.A.C.A.M, Rapport sur la Production Agricole Algérienne Et Sur L'activité Des Institutions De Crédit Mutuel Et Coopération Agricoles D'algérie En 1959, p84

[1] مشروع مارشال: مشروع إقتصادي ينسب إلى وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية جورج مارشال قيمته أكثر من 12 مليار دولار استفادت منه الدول المتضررة من الحرب العالمية الثانية، وخاصة دول أوروبا الغربية واليابان، ومن بينها فرنسا في جوان 1947، ويبدو أن الجزائر قد استفادت من هذا المشروع باعتبارها مستعمرة فرنسية.

غير أن تنفيذ هذا البرنامج الضخم الذي يدخل ضمن مخطط قسنطينة، والمخصصة أمواله لبناء مخازن خاصة بالحبوب تابعة لـــ (ش.ز.إ) بقي مرهون بتحسن الأوضاع الأمنية، فلا يمكن انجاز أي مشروع جديد والوضع الأمني غير مستقر، غير أن ذلك لم يُثن الإدارة الاستعمارية على المُضي في مشاريعها الرامية إلى الزيادة في هذه المؤسسات القرضية، والفروع التابعة لها للحفاظ على المكاسب المادية التي تأتي منها، ولإيجاد تمويل بديل عن الدعم الذي يأتي من خزينة الدولة لتمويل نشاطاتها المختلفة في الجزائر، ولفرض حصار على الثورة وتقويضها بواسطة المنخرطين في هذه المؤسسات الذين يعمل جلهم ضد الثورة.[1]

ج- العوائق التي اعترضته:

لم تتمكن الإدارة الإستعمارية من تنفيذ هذا المخطط على أرض الواقع وبقي في معظمه مجرد أرقام، حيث لم يستفد منه الفلاحون الجزائريون بصفة كبيرة. كما أن من الوجهة العملية الوسائل المسخرة لهذا المشروع مكلفة للغاية، والجزائر في حالة من اللاأمن، والسلطة الاستعمارية على حافة الانهيار الاقتصادي. فمصادر التمويل تبقى شحيحة، و كل هذه المقترحات تبقى صعبة التجسيد رغم الإغراءات والأساليب التي أقرها ديغول لإستمالة الجزائريين. فهذه الأجهزة لم تعرف تطورا كبيرا، و استخدمت أموالها في تنمية الإقتصاد الأوروبي، حيث كانت تمنح القروض لكبار الملاك الأوروبيين.

من الملاحظ أيضا أن الأعباء المالية المترتبة عن إنشاء "(ف.ت.ف.م.ق)" (S.C.A.P.C.O)، و التابعة لـ: (ش.ز.إ) مكلفة للغاية، و من هنا يتضح أن هذه المشاريع هدفها سياسي أكثر منه اجتماعي و اقتصادي

[1] وافقت الإدارة الاستعمارية على النظام الأساسي لـــ (ش.ز.إ) في البلديات التالية :
- الـــ (ش.ز.إ)، الونشريس بيموليير.
- الـــ (ش.ز.إ) عزازقة .
- الـــ (ش.ز.إ) ندرومة .
- الـــ (ش.ز.إ) كاشيرو بباليكاو.
- الـــ (ش.ز.إ) جيريفيل
- الـــ (ش.ز.إ) جندل بمليانة.
- الـــ (ش.ز.إ) باليسترو.
- الـــ (ش.ز.إ) بني صاف.
- الـــ (ش.ز.إ) كاسان.

ينظر: C.A.N.A, M.A, Sous-Série E11-1/715, S.A.P Arrêté du 12/12/1960-Approbation Des Statuts Des S.A.P.

الغرض منه لفت الرأي العام الداخلي و الخارجي بأن السلطات الإستعمارية تقوم بواجبها تجاه الشعب الجزائري. هذه الأعباء يتحملها الشعب الجزائري كاقتطاعات ضريبية أو مساهمات لإنجاح هذا المخطط الممنوع عليه من تسييره بحجة عدم درايته بالطرق و الوسائل الزراعية الحديثة، و هو ما يعود بالنفع العام على المستوطنين و أعوانهم كعمال أو مستفيدين.

الجدول رقم (65) أعباء التشغيل المتوقعة على عاتق ميزانية (ش.ز.إ) بالمليون فرنك جديد

السنوات	1959	1960	1964
عمال (ش.ز.إ) (S.A.P)	0.6	2.4	2.5
الممرنين الفلاحيين	2.2	5.9	35
المجموع	**2.8**	**8.3**	**37.5**

المصدر: Plan de Constantine, P 210.

الجدول رقم: (66) الأعباء المتوقعة عن إقامة (ش.ز.إ) و الممرنين الفلاحيين بالمليون فرنك جديد

السنوات	1959	1960	1961	1962	1963	المجموع
أراضي و مكاتب (ش.ز.إ)	0.4	2.8	3.1	1.9	1.9	10.1
سكنات للإطارات و الميكانيكيين	0.2	1.2	1.3	1	1	4.7
حظائر و ورشات (ش.ز.إ)	2	0.5	11.4	15.8	12.5	40.4
سكنات خاصة بـــ 2500 ممرن فلاحي	1.1	6.6	15	24	24	70.4
المجموع العـــــــــام	1.9	11.1	30.8	42.7	39.4	125.9

المصدر: Plan de Constantine, P 209.

يتضح من خلال هذين الجدولين الأعباء الضخمة المترتبة عن إعادة هيكلة و تنشيط الـــ (ش.ز.إ)، والسؤال المطروح كيف يمكن للسلطات الاستعمارية أن توفر تلك المبالغ في ظل ظروف الحرب؟ و من المستفيد منها ؟ يبدوا أن هذه المؤسسات قد أصبحت وسيلة للقضاء على البطالة في أوساط المستوطنين، وإسعافهم و تحسين ظروفهم المعيشية على حساب الجزائريين.

و من الصعوبات الميدانية التي واجهها هذا المشروع:

- عدم وضوح الملكية العقارية.
- صعوبة تحديد الأراضي الفلاحية التي يقطنها الجزائريون.
- تجزئة الأراضي إلى أجزاء صغيرة، و تقسيم الأجزاء إلى قطع يصعب إستغلالها بشكل لائق .[1]

[1] Plan de Constantine, pp 211-212.

- صعوبة التسوية العقارية الفردية لطول الإجراءات الإدارية رغم صدور الأمرية رقم 59-41 بتاريخ: 1959/01/03[1].

لم تكن هذه الصعوبات وحدها التي أفشلت هذا المشروع[2] بل عدم تقبل معظم الجزائريين له مما صعب مهمة التغلغل في الوسط الريفي الجزائري، كما فشلت سياسة إعادة توزيع الأراضي رغم الإمكانيات المادية والبشرية المسخرة لإنجاح هذا المشروع الذي قاطعه الجزائريون، إضافة إلى حالة اللا أمن التي كانت تشهدها الجزائر، و عدم تمكن السلطات الإستعمارية من التحكم في الوضع العام الذي يزداد تدهورا.

كما أدت سياسة تجميع سكان الأرياف في المحتشدات و التجمعات، دورا في فشل هذه المشاريع الزراعية، باعتبارها قضت على كل الفرص الممكنة لإدماج قطاع واسع من الشعب الجزائري في السياسة الزراعية الفرنسية التي تضمنتها هذه المشاريع. وعلى الرغم من كل هذه الصعوبات إلا أن الإدارة الاستعمارية واصلت الاستثمار في شركات القرض الفلاحي المختلفة وخاصة (ش.ز.إ) حتى بعد وصول مفاوضات الاستقلال مرحلتها النهائية والإعلان عن وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 إذ كانت الإدارة الاستعمارية قد وضعت مخططا للقروض التي ستقدمها (ش.ز.إ) للموسم الفلاحي 1962-1963 في العديد من البلديات الريفية منها بعض بلديات دائرة تيارت، والتي استفاد منها العديد من المستوطنين كما يوضحه الجدول التالي:

[1] الأمر 59-41 الصادر بتاريخ 1959/01/03 المتضمن إنشاء نظام عقاري جديد يطبق في بعض المناطق المسماة "محيطات التحديث العقاري" في العمالات الجزائرية، قد صدر في الوقت الذي بدأت فيه المفاوضات الأولية بشأن تقرير المصير، و أن ذلك يدفعنا إلى التساؤل هل أن المقصود فعلا هو إصلاح منظومة التشريع العقاري في الجزائر أم القصد منه حماية الملكيات العقارية للمعمرين في حال استقلال الجزائر؟ لو كان فعلا المقصود هو إصلاح منظومة التشريع العقاري في الجزائر لكان من المفروض أن تطبق القوانين الجديدة على كامل الأراضي الجزائرية دون الاقتصار على بعض المحيطات في العملات الجزائرية، و التي تعني وقتها منطقة الشمال، و استثناء عمالتي الساورة و الواحات، و التي تعني وقتها منطقة الصحراء الجزائرية التي أراد الاستعمار فصلها عن الجزائر قانونا و واقعا.

ينظر:

فارح (رشيد)، التشريعات العقارية الإستعمارية أثناء الثورة التحريرية (إصلاح أم حماية وضعيات ؟)، الملتقى الوطني الأول و الثاني حول العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي 1830، 1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007، ص 256.

[2] Plan de Constantine, P P 211-212.

الجدول رقم (67) : بيان القروض المخصصة لحملة نوفمبر 1962

الفئات	الأوروبيين	الجزائريين
أقل من 10.000 فرنك	2	46
10.000 إلى 25.000	8	9
من 25.000 إلى 50.000	17	12
من 50.000 إلى 100.000	16	05
من 100.000 إلى 250.000	05	/
350.000	01	/
غير محددة	33	48

المصدر: **Poncet** (Jean), «Quelques problèmes de l'Agriculture Algérienne vue à Travers D'exemple Du Département de Tiart », Tiers Monde, T5, N°18, Paris , France, 1964, p214.

نستنتج مما سبق أن الإدارة الاستعمارية ابتغت من خلال شركات القرض الفلاحي، والفروع التابعة لها التي أنشئت خلال الثورة التحريرية، والتي تعمل بالتوازي مع المؤسسات الاستعمارية الأخرى وعلى رأسها (ف.إ.م) وضع سكان الريف تحت السلطة المباشرة لها، لمنعهم من الانضمام إلى الثورة ودعمها، حتى تتمكن من القضاء عليها وهذه السياسة باءت بالفشل ككل السياسات الأخرى رغم سياسة القمع المرافقة لها.

الفصل الرابع

المواقف الوطنية المختلفة من مظالم شركات القرض الفلاحي 1919-1954

شهدت فترة العشرينات من القرن الماضي أحداثا سياسية هامة، إذ كان لنتائج الحرب العالمية الأولى تأثيرا واضحا على المشهد السياسي الجزائري، فمن جهة تطور الوعي السياسي لدى الجزائريين، وتجسد ذلك في ميلاد أحزاب وجمعيات ذات توجهات ومطالب مختلفة، بعد إقرار فرنسا لقانون "الإصلاحات السياسية" سنة 1919، ومن جهة أخرى فقد سعت فرنسا لإبقاء سيطرتها على الجزائر بكل قوة حتى ولو اضطرت إلى تقديم بعض التدابير لصالح الجزائريين لاستمالتهم نحو سياستها الجديدة، وكسب الرأي العام العالمي في ظل التغيرات التي شهدها العالم عقب الحرب.

أولا: حركة الأمير خالد

حاول معظم المؤرخين الفرنسيين إرجاع ظهور الحركة الوطنية إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى 1914-1918، و ربطوا ذلك بحركة الأمير خالد[1]، و هم في ذلك يطبقون على تاريخ الجزائر خلال العهد الاستعماري المقاييس المعتمدة في الغرب الاستعماري الذي لا علاقة له بواقعنا، أمّا معظم المؤرخين الجزائريين فيعتقدون أن الحركة الوطنية ولدت مع البدايات الأولى للغزو عندما تحركت جموع الشعب الجزائري لتتصدى لقوات الاحتلال بكل الوسائل.[2] وتبلورت أكثر مع بداية القرن العشرين مع بروز العمل السياسي كبديل عن العمل المسلح، لكنها عرفت طفرة نوعية مع الأمير خالد بداية من 1913 عندما قاد حركة الشباب الجزائري[3].

1-الأمير خالد في مواجهة مظالم الاستعمار:

إتخذ الأمير خالد من جريدة **الإقدام** كوسيلة إعلامية لفضح ممارسات الاستعمار، وتنور الرأي العام الجزائري وحتى الفرنسي بخطورة الوضع في الجزائر عقب الحرب العالمية الأولى،والذي ميزه انتشار المجاعة

---

[1] يعتبر شارل روبير أجيرون أن الأمير خالد بمثابة الابن الأصغر للأمير عبد القادر، كما يعتقد أن الأمير خالد مؤسس الحركة الوطنية الجزائرية التي بدأت مع انتشار نشاطه السياسي، و تجلى ذلك بعد الحرب العالمية الأولى من خلال إقرار السلطات الفرنسية لقانون 1919 الذي يمنح حق الجنسية الفرنسية لبعض الجزائريين المتشبعين بالثقافة الفرنسية، و بالتالي وضع شروط تعجيزية أمام الجزائريين الراغبين في الإندماج في المجتمع الفرنسي حسب رأيه دائما، و هو ما يبين أن الإدارة الفرنسية لا تريد أن يتحصل كامل الجزائريين على حق المواطنة باعتبارهم يشكلون غالبية المجتمع (5 مليون جزائري)، و من جهة أخرى السلطات الفرنسية لا تريد القضاء على نظام الحكم القديم الممثل في سلطة الإداريين في البلديات المختلطة لإبقاء سلطتها على الجزائريين، و هو ما جعل الأمير خالد يوجه له انتقادات كبيرة.

ينظر:

Ageron (Charles Robert), « Une Politique Algérienne Libérale Sous La III^e République (1912-1919) », Revue D'histoire Moderne et Contemporaine , Tome VI , Presse Universitaires de France , Département des périodiques, 1. Place Paul-Painlevé, Paris, Avril-Juin 1959, pp146-147 .

[2] **الزبيري** (محمد العربي)، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 1999، ص ص 9-10.

[3] **بن خليف** (عبد الوهاب)، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط1، دار طليطلة، الجزائر، 2009، ص 99.

واستفحالها في ربوع التراب الوطني، رغم نفي الاستعمار الفرنسي ذلك بواسطة وسائله الإعلامية المختلفة، وكذا المسؤولين المحليين، وإن تكلموا عليها فيحددونها في مناطق معينة، ويقللون من خطورتها . فقد نشرت جريدة الإقدام مقالا نقلا عن جريدة ليكودالجي (échod'Alger) عن حال سكان نواحي مستغانم بسبب إنتشار الجوع، وطالبت الوالي العام بالتدخل لدى السلطات في باريس لصرف الضرر عن السكان، وتقديم المساعدات للمعوزين.

حاول الوالي العام التقليل من الخطب في خطابه أمام النيابات المالية، حيث أكد أن في الجزائر حوالي 70 ألف محتاج وعدد سكان الجزائر 7 ملايين و هو عدد قليل، ولو صحّت لكان فقيرا واحدا في كل مئة ساكن[1]. هذا يعني أن الجزائر في وضع اقتصادي واجتماعي مستقر، فإذا كان هناك فقيرا واحدا في كل 100 ساكن فلا يمكن أن نتحدث عن البؤس والجوع. فالجزائري معروف بكرامته وعدم اعتماده على غيره، فهذا الفقير ألا يمكن مساعدته من الـــ 99 ميسوري الحال،وهذا دليل على عدم اهتمام الإدارة الاستعمارية بمصير الجزائريين بخلاف المستوطنين الذين تعرضوا إلى الضرر في هذه الفترة إستوجب تدخل سلطات الاحتلال بشكل مباشر لرفع الغبن عنهم جراء النقص الفادح في المنتوج لسنة 1920 بسبب الجفاف. وفي هذا الصدد أُجريت محاضرة هامة استدعي فيها جميع الأطراف المعنيين في: 1920/08/25 لمعاينة الوضع من أجل تسهيل عملية الزرع، وقد أخذ الحاكم العام بالمقترحات المتبناة من خلال أمريته الصادرةفي: 1920/09/07 تحت رقم: 4381 حول كيفية توزيع حبوب الزرع اللازمة والممنوحة من مؤسسات القرض الفلاحي [2]. حيث تم منح عمالة قسنطينة مبلغا قيمته 174.812 ف لتأمين عملية البذر، وعمالة العاصمة خصص لها مبلغا قدره 8.113.667 ف، أما عمالة وهران فرُصد لها مبلغا قيمته 673.681 ف [3]، وهي قروض ميسرة للمستوطنين لحل مشاكلهم الزراعية، وضمان عملية الحرث في أحسن الظروف، وهو ما مكّنهم من تجاوز أزماتهم الفلاحية بسبب الجفاف وتفاديهم للمجاعة، بخلاف الجزائريين الذين وصلوا إلى الدركات السفلى من الفقر خلال هذه الفترة في معظم مناطق الوطن، وهو ما أكدت عليه جريدة الإقدام:فقد تعجب أحد الفرنسيين المتقاعدين من قول بعض الجرائد أن لا مجاعة بالقطر، وتحاول إثبات ذلك بالدليل : ".... أن الوطن في سعد وإسعاد مادياً وأدبياً، وإني أناشدها الله إشهادا للحق أن تسمع مني شهادة أُأديها في هذا الشأن، وهو أني رأيت قوافل من المتسولين بثنية الحد .... تروح وتغدو بالأزقة على صناديق القمامات الموضوعة أمام دور الأوروبيين

[1] هلول، «المجاعة»، الإقدام، س1، ع17، الجزائر، 1920/01/04، ص01.
[2] Selnet (Frédéric), Colonisation Officielle Et Crédit Agricole En Algérie, op-cit, p189.
[3] Ibid, pp 190-193.

كالكلاب الجائعة، لعلها تجد ما تسدّ بها الرمق، وكثيرا ما رأيتها تكدّد العظام العفنة وفتات الخبز اليابس الموضوع بها"[1]

يبدو أن هذا الشاهد لم يكن يعلم أن هذه الجريدة محقة في قولها بعدم وجود مجاعة لأنها أصلا لا تتكلم عن الجزائريين فهي لا تعتبرهم من بني البشر، بل تتحدث عن المستوطنين الذين لا يمكنهم أن يتعرضوا لهذه الجائحة والحكومة توفر لهم كل ما يحتاجونه لرغد الحياة، أما السكان الأصليين فهم في نظرها خدما لصالح هذه الطغمة، فلا يمكن أن ننتظر من هذه الجريدة أن ترأف لحالهم، أو على الأقل تقول الحقيقة حول وضعيتهم المزرية. غير أن هذا لم يثن الأمير خالد من فضح إدارة الاستعمار، ونقل وضعية الجزائريين الصعبة، وخاصة الفلاحين منهم التي تدعو للقلق بسبب الأسعار المرتفعة، والتجارة الكاسدة، وقلة الحبوب وتعطل أسباب الحياة مع حلول فصل الشتاء، وحالة الضّنك والمجاعة في تفاقم، لذلك دعى أصحاب القلوب الرحيمة لإغاثة هؤلاء، والتبرع بما عندهم لإعانتهم. كما دعى الجزائريين إلى تأسيس جمعيات خيرية في المدن والقرى والبوادي لجمع التبرعات من أموال وحبوب وتوزيعها على الضعفاء والمساكين[2].

2-فضح ادعاءات الاستعمار:

عمّت المجاعة ربوع الوطن تقريبا، وهو ما جعل الاستعمار يعترف بانتشارها على مضض، وحاولت الإدارة الاستعمارية إستمالة الرأي العام الجزائري من خلال البعثة البرلمانية التي جاءت إلى الجزائر للوقوف على آثار المجاعة التي ضربت البلاد سنتي 1919و1920، والخطة التي أعدتها الحكومة العامة برئاسة الحاكم العام ستيق(Steeg) لمواجهتها، وقد نوّهت البعثة البرلمانية برئاسة بيير تاتينجر (Pierre Tattinger) بالمجهودات المبذولة في الأماكن التي تعاني من البؤس من حيث الإعانات الكبيرة -حسب قولها-، والتي لا تزال متواصلة، إضافة إلى التحضيرات الخاصة بالمواسم الفلاحية المقبلة لتلافي آثار هذه المجاعة[3].

يمكن القول أن هذه الإجراءات ما هي إلا ذر للرماد في العيون إن صحّ التعبير ما دامت الإدارة الاستعمارية لم تذهب إلى مكمن الداء، وهو عدم وجود أراضي صالحة للزراعة أصلا ملك للمزارعين الجزائريين يمكنهم من خلالها مواجهة هذه الآفة التي انتشرت بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة، فالأراضي الأكثر خصوبة والقابلة للإستصلاح والتي قابل سكانها الاستعمار بالمواجهة والمقاومة تم الاستلاء عليها، حوالي ¾ من الأراضي

[1] رئاسة التحرير،«المسألة الأهلية والصحف الفرنسية في ثنية الحد، عن "لي نوفيل"»، الإقدام، س1، ع19، الجزائر، 1920/01/18، ص02.
[2] الأمير خالد، «المجاعة ودواؤها»، الإقدام، س1، ع9، الجزائر، 1920/11/05، ص01.
[3] Tattinger (Pierre), « La Situation Economique Actuelle Des Indigènes Algériens » L'inpartial , 33ème Année, N°1649, Djijelli, 19/05/1923, p01.

أصبحت ملك للمستوطنين، وتحول أصحابها الأصليين إلى خماسين، وعليه أصبح أغلب الفلاحين الجزائريين خاصة المقاومين منهم بلا أراضي [1]. فآفة المجاعة وإن أرجعتها الإدارة الاستعمارية إلى الجفاف والسنوات الرديئة، يمكن الأخذ بها لو كان الجزائريون يمتلكون أراضي صالحة للزراعة، ضف إلى ذلك فالسؤال الذي يطرح لماذا هذه المجاعة لم تصب المستوطنين؟

إنّ الإجراءات التي تكلمت عنها البعثة البرلمانية لم تنقذ الجزائريين من خطر المجاعة وعواقبها، ما دامت جل المساعدات تذهب إلى المستوطنين، أما الجزائريون فلم يحصلوا إلا على الفتات المهين لكرامتهم.

لقد إستفحلت ظاهرة الفقر والبؤس بشكل كبير زادها ارتفاع الأسعار بشكل ملحوظ خاصة في فترة الحرب بسبب ترك المستوطنين للعمل في الأرض ومشاركتهم في الحرب، حيث زادت أسعار بعض الآلات والمعدات الفلاحية عن 500% كالمحاريث والأسمدة وغيرها، أمّا آلات الحصاد فقد ارتفعت إلى أكثر من 166% وهو الارتفاع الذي انعكس سلبا على الجزائريين [2]، فارتفاع أسعار هذه المعدات معناه ارتفاع أسعار الحبوب والمواد الغذائية المختلفة بشكل كبير، حيث تجاوز سعر 1 كلغ من الخبز 1,5 ف، و 1 كلغ من السميد 1,80ف، والأجير الجزائري يربح من 3 إلى 4 ف من جني العنب بعد أن يعمل 12 ساعة في اليوم، وبعض العمال لا يطلبون إلا الخبز الضروري لأولادهم[3]، كما أن العمل في جني العنب هو عمل موسمي، وبالتالي باقي الأشهر يبقى الأجير الجزائري بدون عمل، فمن أين له أن يضمن قوت عياله ؟ونقلا عن جريدة الإقدام "...أن من يتجول في دواخل البلاد يرى ما يقطّع الأفئدة والأكباد من زمرة التعساء صُفُر الوجوه، نحلاء الأجسام السالكين الطرقات في فاقة زائدة، والجائع الملهوف لا يخشى القوانين ولا العواقب ويرتكب الأهوال.. "، وللتأكيد على ذلك استدلت جريدة الإقدام بمقال منشور في جريدة ليكودالجي التي تطرقت إلى فضائع الفاقة في زمورة[4]، حيث ذكرت: " أنه في 1920/08/09 توجه رجل وزوجته للبحث عن العمل وتركا 7 أولاد تتراوح أعمارهم بين 5 و20 سنة، فلما آلمهم الجوع طبخوا بعض الحشائش البرية فتألموا منها وماتوا رغم

[1] Lacoste (Yeves) et Parent (André), « Quelques Donnes Du Probleme Algerien », La Pensé, Revue Du Rationalisme Moderne, Arts- Sciences, Philosophie , p23.

[2] Benachenho (Abdelatif), Formation du Sous-Developpement En Algerie, pp156-157.

[3] أبو الحق،«القانون الأهلي والتموين»، الإقدام، س1، ع2، الجزائر، 06 ذو القعدة 1339، ص01.

[4] تعتبر بلدية زمورة المختلطة إحدى البلديات التي انشات فيها الإدارة الاستعمارية **جماعة الفلاّحة** من أجل تعويد كما تدعي الفلاحين الجزائريين العمل التعاوني كبديل عن التويزة للقضاء على البؤس والفقر في أوساطهم، لكن على ما يبدو أن هذه **الجماعة** كان همها فقط الاستحواذ على أرزاق أعضائها.

نقلهم للمستشفى الأهلي...[1]، والمتوفون هم من عائلة مرابطية محمد من دوار هباشة..." [2] وفي منطقة الأصنام وبشهادة جريدة الإقدام دائما اجتمع جمع غفير من الفقراء الذين أذاقتهم المجاعة مرارتها للسؤال عن الغذاء وقت الغداء والعشاء، الأمر الذي جعل محافظ المدينة وبعض الخيرين من المسلمين وحتى الفرنسيين من سكان البلد يهرعون لإنقاذهم من مخالب الفاقة التي أحاطت بهم قبل أن تجتمع عليهم مصيبة البرد لتضاف إلى مصيبة الجوع[3].

تبقى هذه الإجراءات غير كافية باعتبارها مؤقتة ولا تحمي الجزائريين من المجاعة مستقبلا، فالمطلوب من هذه الإدارة أن تهيئ أسباب العمل لهؤلاء المساكين لقطع دابر المجاعة وبشكل نهائي.[4]

ثانيا:الاستقلاليون في مجابهة شركات القرض الفلاحي

مثّل هذا التيار حزب نجم شمال إفريقيا الذي أنشئ في مارس 1926 من طرف مهاجري المغرب العربي أغلبيتهم من الجزائريين.[5] و تجدر الإشارة هنا إلى أن للأمير خالد دوراً كبيراً في ظهور هذا الحزب، من خلال النشاط الذي قام به في أوساط العمّال المهاجرين، حيث نشر فكرة تأسيس "جمعية النجم الشمال الإفريقي" في منطقة ليبوش دي رون (Les boches du Rhône)، لكنه تعرض للتضييق من طرف حاكمها فاضطر إلى مغادرتها. فأغلب العمال يؤكدون بأن النجم من تأسيس الأمير خالد، ويربطون ظهوره بنشاطاته و تحركاته الحثيثة.[6] لذلك تم تعيينه رئيسا شرفيا له، و لكن شيئا فشيئا فقد النجم أعضاءه التونسيين و المغاربة، و أصبح حزبا جزائريا خالصا، و كان هدفه هو الدفاع عن المصالح المادية و المعنوية لسكان إفريقيا الشمالية، و كان معظم منخرطيه من العمال، و الجنود السابقين، و الطلبة الذين كانوا يعيشون في فرنسا[7].

---

[1] إن سياسة التفرقة بين الجزائريين والمستوطنين، تتأكد من خلال القوانين المطبقة على الجزائريين في كل المجالات حتى العلاج لا يمكن الجزائري أن يعالج في المستشفيات الخاصة بالمستوطنين، حيث الرعاية الجيّدة، وتوفر كل المستلزمات الطبية والضرورية، عكس الجزائريين الذين يعالجون في المستشفيات الأهلية التي تفتقر للوسائل الطبية، مما يجعلهم عرضة لخطر الموت كما حدث لعائلة بلدية زمورة التي ذكرتها جريدة الإقدام.

[2] أبو الحق، المصدر السابق، ص01.

[3] بلقاسم درماجي، «الفقر والفقراء بالأصنام»، الإقدام، س1، ع6، الجزائر، 1920/11/15، ص2.

[4] أبو الحق، المصدر السابق، ص01.

[5] سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ط.خ، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص 372.

[6] **زوزو** (عبد الحميد)، دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، ص 55.

[7] سعد الله (أبو القاسم)، المرجع السابق، ص 372.

1-السياسة الفلاحية في برنامج حزب نجم شمال إفريقيا:

لقد ركّز هذا التيار كل جهوده في محاربة الاستعمار، و الدفاع عن حقوق المستضعفين من العمال، والفلاحين، و كان همه الأول و الأوحد هو استعادة كرامة الإنسان الجزائري، و القضاء على البؤس. لذلك كانت مطالبه واضحة لاقت القبول من معظم فئات الشعب الجزائري، و ما دامت الأرض هي الهدف الأساسي للوجود الاستعماري فقد عمل كل ما في وسعه لاستعادتها، أو على الأقل القيام بإصلاحات يستفيد منها جموع الشعب الجزائري، خاصة سكان الريف الذين يمثلون الأغلبية.

كان رئيسه مصالي الحاج[1] لا يترك أي فرصة إلا و يدلي دلوه فيها. فخلال مؤتمر بروكسل[2] الذي انعقد بين 10 و 14فيفري 1927 طالب فيه مصالي الحاج بضرورة :

- توسيع القروض الفلاحية على صغار الفلاحين .
- مصادرة كبريات الملكيات الفلاحية التي استولى عليها الإقطاعيون و عملاء الإمبريالية، والمستوطنون، والشركات الرأسمالية الخاصة، و إرجاعها إلى الفلاحين المضطهدين[3].

كما طالب خلال هذا المؤتمر بإرجاع الأراضي المحتكرة، و الغابات من الدولة الفرنسية إلى الدولة الجزائرية، وتطبيق القوانين الإجتماعية، و التوسيع في السلفيات الفلاحية لصغار الفلاحين. و تعكس هذا المطلب مدى اهتمام حزب نجم شمال إفريقيا بالوضعية الاقتصادية والإجتماعية السيئة للفلاحين الجزائريين ومحاولة تحسينها،

---

[1] ولد سنة 1898 بتلمسان، و لم تساعده الظروف على التعليم إلا بصورة محدودة، شارك في الحرب العالمية الأولى في صفوف الجيش الفرنسي، ثم عاد إلى الجزائر سنة 1921، و نتيجة للبطالة المتفشية في الزائر في ذلك الوقت عاد إلى فرنسا سنة 1923، حيث عمل في عدد من مصانع باريس، كما عمل بائعا متجولا في الشوارع، و كان يحضر باستمرار لتلقي الدروس في معهد الدراسات الشرقية، كما استطاع الحضور في عدة محاضرات في جامعة بوردو، ربط علاقات بالطبقات العاملة الفرنسية، انضم إلى الحزب الشيوعي، و قد أفاد من خدمته في الخلايا الشيوعية الباريسية التي أكسبته ميراناً و تجربة في التنظيم ساعداه فيما بعد عندما شرع في تنظيم الحركة الوطنية الجزائرية.

ينظر :

بوالصفصاف (عبد الكريم)، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، و علاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى، 1931-1945، المؤسسة الوطنية للإتصال و النشر و الإشهار، الجزائر، 1996، ص 225.

[2] عاصمة بلجيكا عقد فيها مؤتمر ضد الإمبريالية بين 10 و 14 فيفري 1927، و شارك فيه حزب جم شمال إفريقيا بقيادة رئيسه مصالي الحاج و ركز فيه المؤتمرون على ضرورة محاربة الاستعمار بكل أشكاله.

[3] Collot (Claude) – Henry (Jean Robert) , le Mouvement National Algérien Texte 1912-1954, Office des Publications Universitaires, 29 , Rue Abou Nouas , Alger , P 53.

وهي وضعية كانت في صالح الأقلية الأوروبية المحتكرة لمصالح الاقتصاد ولا سيما الأرض المورد الأساسي والوحيد للجزائريين .[1]

يعد برنامج الحزب أكثر وضوحا لسنة 1933 فيما يخص المطالب السياسية، و الاجتماعية، والاقتصادية[2]. هذا الوضوح يعود إلى التغيير في إيديولوجية الحزب الذي كان أكثر ارتباطا بالحركة الشيوعية[3] في السابق[4] .

و يؤكد مصالي الحاج على ذلك في مذكراته حيث يقول : « إن هذا البرنامج سيعتبر من الآن فصاعدا على أنه ميثاق وطني يربط بين مجموع السكان المسلمين الجزائريين»، هذا البرنامج تم عرضه بصفة واسعة و شرحه والتعليق عليه في جريدة الأمة[5] التي كانت ترسل إلى الجزائر منذ 1932.[6] و تمثلت قرارات القسم الأول فيما يخص الفلاحة في النقاط التالية :

- توسيع القرض الفلاحي لصغار الفلاحين .
- تنظيم الري تنظيما عادلا .
- تنمية وسائل المواصلات .
- تقديم إعانات غير قابلة للتعويض لضحايا المجاعات الدورية.

أما القرارات التي تضمنها القسم الثاني الخاصة بتنظيم البلاد اجتماعيا و اقتصاديا بعد الإستقلال فقد نصت على ما يلي :

---

[1] زوزو (عبد الحميد)، دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939، ص ص 71-72 .

[2] تابتي (حياة)، الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية للقطاع الوهراني 1929-1954، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، ص 244.

[3] الشيوعية إيديولوجية اجتماعية و سياسية و اقتصادية تهدف إلى تأسيس مجتمع اشتراكي خال من الطبقية مبني على الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج، تبنتها روسيا بعد نجاح الثورة البلشفية بزعامة فلاديمير سنة 1917.

[4] **زوزو** (عبد الحميد) المرجع السابق، ص 73.

[5] جريدة الأمة صدرت بالفرنسية في أكتوبر 1930 بفرنسا، و كان مصالي الحاج هو المدير السياسي لها، جاء ميلادها في الذكرى المئوية للإحتلال الفرنسي للجزائر، و استمر صدورها المتعثر إلى اية 1939

ينظر:

سعد الله (أبو القاسم) تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، ط6، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 368.

[6] مصالي (أحمد الحاج)، مذكرات مصالي الحاج 1898، 1938 الفكر السياسي الجزائري 1830-1962، ترجمة محمد المعراجي، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار، الجزائر، 2006، ص 158.

- إرجاع جميع الأملاك للدولة الجزائرية كالبنوك، و المناجم، و السكك الحديدية، و المصالح العامة التي استولى عليها المحتلون.
- تأميم كبريات الأملاك التي استولى عليها الإقطاعيون و المستوطنون و الجمعيات المالية، وتوزيعها على عمال الأراضي، مع احترام الأملاك الصغيرة و المتوسطة، و إرجاع الأراضي والغابات التي استولت عليها الحكومة الفرنسية إلى الدولة الجزائرية.
- إعانة فورية للفلاحين بتخصيص مبالغ كقروض بدون فائدة لشراء آلات الحرث، البذور، والأسمدة.
- تنظيم الري و إصلاح طرق المواصلات[1].

2- تصدي حزب الشعب الجزائري لشركات القرض الفلاحي:

تواصل اهتمام التيار الإستقلالي بالميدان الإقتصادي و خاصة الفلاحي منه، فبعدما ناضل نجم شمال إفريقيا، ودافع عن حقوق الفلاحين الجزائريين جاء دور " حزب الشعب الجزائري" الذي تأسس في 11 مارس 1937 بعد حل نجم شمال إفريقيا في جانفي 1937 من طرف حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا[2]، و قد تمثلت مطالبه الإقتصادية فيما يلي:

- تخفيض الضرائب والديون على الفلاحين .
- توسيع القروض على الفلاحين و صغار الملاك .
- إلغاء الإستيطان و تثبيت السكان الأصليين في أراضيهم بتسهيل الوسائل لإستغلالها.[3]

إنّ المتتبع لنشاط حزب الشعب الجزائري يتضح له أن المسألة الفلاحية قد شكلت إحدى أهم النقاط الأساسية في برنامجه[4]، الأمر الذي أكد عليه مصالي الحاج بقوله :

« في تصريحاتنا أعطينا مكانا هاما للمشاكل الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية، و كنا نرغب في إيصال سكاننا إلى ميدان الكفاح كل يوم من أجل المطالب الآجلة المتعلقة بالعمل و الأجور و البطالة،

[1] قنانش (محمد)، الحركة الإستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939، الشركة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 1982، ص ص 57-58.

[2] تابتي (حياة)، المرجع السابق ص 24.

[3] Collot (Claude) – Henry (Jean Robert), op-cit, P P 114-115.

[4] تابتي (حياة)، المرجع السابق ص 246.

والقوانين الإجتماعية ...»[1]. و مما يؤكد هذا الإهتمام المقترحات المصادق عليها من قبل المؤتمر العام لحزب الشعب الجزائري المنعقد يومي 23و 24 أوت 1938 بباريس و المتمثلة فيما يلي :

- إلغاء الإستيلاء على الأراضي .
- منع الرّبا[2].
- التوزيع العادل للأراضي الفلاحية المتواجدة تحت سيطرة أملاك الدولة على شكل ممتلكات عائلية غير قابلة للإسترجاع، و إعفائها من الضرائب لمدة 10 سنوات .
- توسيع القرض الفلاحي على جميع ملاك الأراضي بدون تمييز، و بدون أي اعتبارات أو شروط مسبقة.
- الرفع من حصص الإعانات المالية للأموال العامة لـــ (ش.أ.إ) حسب احتياجات المزارعين .
- منح تسيير (ش.أ.إ) إلى لجان منتخبة و الموضوعة تحت رئاسة رئيس "**الَجْمَاعَة**"[3] .
- منح العمال المزارعين الحق النقابي .
- المراجعة الفورية لأجور العمال الزراعيين، و رفعها إلى حد الأجور التي تدفع في فرنسا على الأعمال المماثلة .
- إحداث مجالس قضائية في المراكز الفلاحية للبث في الخلافات بين أرباب العمل و مستخدميهم، و القضاء على طريقة المساومة المعمول بها في الجزائر[4] .

أما فيما يخص تربية المواشي فقد خرج المؤتمر بالتوصيات التالية:

- التخفيف من قسوة قانون الغابات تجاه مربي الماشية .
- حق المرور في المناطق التي اعتبرتها الدولة ممنوعة عليهم .
- تشجيع تربية الماشية بتقديم منح و تنظيم مسابقات و إقامة معارض دورية.

---

[1] مصالي (الحاج)، مذكرات مصالي الحاج 1898، 1938 الفكر السياسي الجزائري 1830-1962، ص 225.

[2] قنانش (محمد)، و **قداش** (محفوظ)، حزب الشعب الجزائري 1937-1939 وثائق و شهادات لدراسة الحركة الوطنية الجزائرية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 36.

[3] Collot (Claude) – Henry (Jean Robert) , op-cit , P 135.

[4] أصدرت حكومة الجبهة الشعبية العديد من المراسيم الخاصة بالجزائر منها، مرسوم 1936/07/19 الخاص بمكافحة الرّبا، حيث اعتبرت أن أي عمل يتضمن فائدة لابد أن يؤشر من قبل الموظفين الآتيين : قاضي السلم، قابض الإشتراكات المختلفة، قابض التسجيلات، كاتب العدلية . و دورهم فقط لملاحظة الدفع الحقيقي "للأهالي" غير أن هذا النص لا يمكنه القضاء النهائي على الرّبا، لأنه يتكلم عن "الأهالي"و ليس المستوطنين المستفيدين من عمليات الرّبا، إضافة إلى عدم وجود وسائل حقيقية لمراقبتها و محاربتها . كما صدر مرسوم 1936/08/01 الذي ينص على أجر العامل الفلاحي من خلال نشر جدول للحد المتوسط العادي للأجور في البلديات، غير أن ذلك يبقى مجرد إعلان غير قابل للتنفيذ .

ينظر : P.E.V. Chronique Algérienne, Question Nord Africaines, N° 7, 25/12/1936, P P : 66-67

- تخفيض الضرائب التي ترهق كاهل مربي الماشية، و تعيين طبيب بيطري في كل مركز فلاحي يكون من جملة مهامه نشر التوصيات الواقية للماشية من الأمراض.[1]

واصل حزب الشعب الجزائري نضاله ضد السياسة الإستعمارية رغم التضييق و الضغط تبعا للتعليمة التي أصدرها الحاكم العام إلى حكام العمالات الثلاثة، وإلى كل المسؤولين الإداريين المتواجدين عبر مختلف وقرى الجزائر لإبلاغه بأي تحركات يقوم بها أعضاء هذه الحركة "المنحلة" [2]، إلا أنه قام بمظاهرة كبيرة في 14 جويلية 1937 تحت العلم الجزائري مميزا نفسه عن مظاهرة الجبهة الشعبية التي نظمت في نفس الوقت[3]، و هو ما جعل السلطات الإستعمارية تحاربه و تسعى للقضاء عليه لأنه يحاول أن يساوي بين الجزائريين و الأوروبيين في جميع المسائل[4]، بل على الأكثر من ذلك فقد أصبحت مطالبه أكثر جرأة من التشكيلات السياسية الأخرى، فكانت الإجراءات القمعية الوسيلة الوحيدة لإيقافه، فتم اعتقال زعماء الحزب و على رأسهم مصالي الحاج في 1937/08/27.[5]

مع مطلع 1939 تم إطلاق سراح مصالي الحاج فقام الحزب بنشاط مكثف واغتنم فرصة عيد العمال و نظم مظاهرة كبيرة بالعاصمة حمل فيها المتظاهرون من أنصاره العلم الوطني، ولافتات كتبت عليها شعارات مختلفة مثل : "الأرض للفلاح، و البرلمان الجزائري، و احترموا الإسلام، و اللغة العربية لغتنا" و هو ما أدى بالسلطات الإستعمارية إلى اعتقال مصالي الحاج مرة أخرى، وأصدرت قرارا في 1939/09/29 بحل الحزب، و إغلاق صحيفة البرلمان الجزائري و كذا جريدة الأمة[6].

حاولت السلطات الإستعمارية مع اندلاع الحرب العالمية الثانية استقطاب الجزائريين إلى الحرب التي لم تكن في حقيقة الأمر تعني لهم الشيء الكثير لا من قريب ولا من بعيد ما دام أنهم خاضعين لترسانة من القوانين الردعية التي تعاقبهم على عدم تلبية نداء فرنسا [7] هذا من جهة، ومن جهة أخرى عمدت إلى اضطهاد زعماء حزب الشعب الجزائري بعد صدور القرار بحله كما ذكرنا سابقا، حيث قرر الجنرال نوقيس قائد القوات

---

[1] تابتي (حياة)، المرجع السابق، ص ص 246-247.

[2] A.W.O, Boite N°2260, Bulletin de Renseignement sur L'activité Des Enciens éléments de L'ENA en Date du 30/04/1937, portant transcriptions suivantes : N°3094, 2ème S.C.R , Dossier P.P.A.

[3] سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3 ط.خ، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص 144.

[4] تابتي (حياة)، المرجع السابق، ص247.

[5] سعد الله (أبو القاسم)، المرجع السابق، ص ص 144-145.

[6] بوعزيز (يحي)، سياسة التسلط الإستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830 -1954، ص 88 .

[7] A.W.O, Boite N° 2661, Coupure du Journal l'echo d'oran du 03 Janvier 1940.

الفرنسية في شمال إفريقيا سجن أعضاء حزب الشعب و على رأسهم مصالي الحاج، و بومدين معروف، وخليفة بن عمار، و مفدي زكريا، و الشاذلي المكي، ومحمد خيضر و غيرهم، و قد عملت حكومة فيشي[1] بنفس الإجراء بعد فشلها في استقطاب مصالي و أنصاره[2].

بالرغم من كل هذه الضغوطات فقد واصل الحزب نضاله، و اتخذ من المطالب الاقتصادية نقطة أساسية في برنامجه بهدف معالجة الأوضاع السيئة للجزائريين و تحسينها، من خلال التقليل من تزايد نفوذ المستوطنين. وهذا ما يبين أن الحزب لم يكن حزبا سياسيا فقط، فمثلما أدرج مطالب سياسية في برنامجه لم يهمل المطالب الإقتصادية خاصة الفلاحية منها، و الإجتماعية أيضا[3] .

نظرا للتضييق الشديد الذي عانى منه الحزب و مناضليه خلال الحرب العالمية الثانية، فقد خفت نشاطاته و دخل في العمل السري، وعمل على فضح الممارسات الإستعمارية، وساهم في تأليب الجزائريين ضد الإستعمار، و طالبهم بعدم الإمتثال لأوامره، و ذلك برفض الانضمام إلى الجيش الفرنسي لمواجهة النازية، وبالتالي قلت مطالبه الاقتصادية خلال هذه الفترة لكنها لم تهمل.

3- حزب الشعب الجزائري يستهدف العمل النقابي:

حاول حزب الشعب الجزائري استحداث تنظيم نقابي في أواخر الحرب العالمية الثانية، وعلى ما يبدو في سنة 1944، وكانت البداية بتأطير التجار والحرفيين الذين كانوا مؤطريين من طرف الادارة الاستعمارية ونقاباتها[4]، ومع بداية 1947 انضمت العديد من المهن تحت إطار نقابي، فظهرت نقابة الخبازين برئاسة أحمد ريجاني، والبقّالين يقودها عمّار مسعودي وغيرها.

---

[1] حكومة فيشي حكومة فرنسية موالية لألمانيا النازية بقيادة الماريشال بيتان، تشكلت في أثناء الحرب العالمية الثانية بعد أن اقتحمت القوات الألمانية الأراضي الفرنسية عبر هولندا وبلجيكا بقيادة الجنرال غورديان في أيار/مايو 1940م، وهي منسوبة إلى مدينة فيشي (منتجع في جنوبي فرنسا)، واستمرت حتى عام1944م.

[2] سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ص 180.

[3] تابتي (حياة)، المرجع السابق، ص 247.

[4] لم تترك الإدارة الاستعمارية أي قطاع اقتصادي يدر عليها مداخيل كبيرة من خلال استغلال أموال الجزائريين إلا واستولت عليه عن طريق التحايل بواسطة مؤسسات أنشأتها لذلك الغرض، ومنها: (ش.أ.إ.ح) التي أسستها من أجل تطوير الأعمال الحرفية بتمويل من الـــ (ش.أ.إ) من أجل تموين بعض المؤسسات كالمستشفيات ومراكز الطفولة والأمومة بالوسائل التي تحتاجها (أغطية، أفرشة، بطانيات، وغيرها ...) وللتدليل على ذلك ما خصصته مداولات المجلس الإداري لـــ (ش.أ.إ.ح) بقسنطينة بتاريخ: 01 أفريل 1950، حيث خصصت 1.723.090 كميزانية لصالح هذه المؤسسة ممولة في الغالب من (ش.أ.إ) ينظر :
A.W.C, Boite N° 50, Extrait de La Délibiration Du Conseil D'administration De La S.I.P.A de Constantine du 01 Avril 1950.

تمكن حزب الشعب، الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية من تأسيس تسع نقابات سرية، حتى أنه فكّر في إنشاء اتحاد للعمال الجزائريين، لكنه لم يتمكن من ذلك بسبب الظروف والوضع الصعب الذي مر به الحزب نتيجة القمع خلال مجازر 8 ماي 1945، وكذا لتواجد نقابة (C.G.T)[1] واحتكارها للعمل النقابي في الجزائر آنذاك.

فيما يخص الفلّاحين الذين مارسوا النشاط السياسي داخل الحزب كان عددهم قليل مقارنة بالفئات الأخرى، ورغم ذلك فأغلبهم يعدون من أفضل الرجال وأعلمهم بمعاناة الشعب الجزائري، الكثير منهم مرّ على المدرسة الفرنسية وحصل على شهادة في نهاية الدراسة [2]. يبدو أن بن يمين ستورا لا يعرف أن الفلّاح الجزائري قد صقل واشتد عوده بسبب سوء المعيشة والبؤس والفقر والجهل المنتشر في أوساطه، كما أن غالبية الشعب الجزائري ركنوا إلى الريف بسبب القمع، والاستغلال وسياسة الطرد التي طبقتها سلطات الاحتلال الفرنسي على القبائل الثائرة. فهذا الوضع أعطى للفلّاح الجزائري قوة التحمل والصبر، ومكّنه من معرفة سياسة الاستعمار أكثر من غيره، بالإضافة إلى ذلك فالفلاح الجزائري متمسك جدا بأرضه، و لم يتخل عنها بإرادته، بل أُنتزعت منه انتزاعاً. فالعدد القليل من أعضاء حزب الشعب الجزائري من هذه الفئة هم من الإطارات القيادية التي درست في المدارس الحرة أو في المدارس الفرنسية، أما المنخرطين في هذا الاتجاه فالفلاحين يمثلون أحد دعائمه، ما دامت قياداته الأساسية من سكان الريف، وبالتالي الباقي يسهل تأطيره.

أراد حزب الشعب الجزائري مواجهة احتكار ((ك.ع.ش)) التي كانت تضم 35.750 منخرط من جميع الفئات العمالية من بينهم 43 ألف مسلم.

حاول الحزب استخدام (ك.ع.ش) لصالحه من خلال تأطير العمال الجزائريين المنضويين تحت هذا التنظيم النقابي [3]، بعد اتهامه بممارسة العنف من طرف السلطات الاستعمارية، حيث أصدر في عام 1947 تعليمات إلى أعضائه بالانضمام إلى (ك.ع.ش) للتعرف على طرق ووسائل العمل النقابي، والنظام الاجتماعي، واستقطاب جزء من النقابيين الجزائريين دون الاعتراف بذلك علنا [4]. لكن هذا التحرك نحو تأسيس عمل نقابي لم يكن له صدى في أوساط الفلاحين كما في الفئات العمالية الأخرى، وربما يعود ذلك إلى ضعف تغلغل

[1] Ageron (Charles Robert), «Vers Syndicalisme National En Algerie (1946-1956) », Revue d'histoire Moderne Et Contemporaine, T36, N°3, France, Juillet-Septembre, France, 1989, pp455-456.
[2] Stora (Benjamin), «Faiblesse Paysanne Du Mouvement Nationaliste Algerien Avant 1954 », Revue d'histoire, N°12, Octobre-Décembre, France, 1986, p61.
[3] Ageron (Charles Robert), «Vers Syndicalisme National En Algérie (1946-1956) », op-cit, p456.
[4] Ibid, p457.

إطاراته داخل المجتمع الريفي، خاصة وأن الأرقام تبيّن تمثيل الفلاحين في هذا التنظيم السياسي 8.5 %من المزارعين قبل 1939، وانخفضت النسبة إلى 5.7% سنة 1953ما يبين أن هذا الاتجاه يتكون في الغالب من سكان المدن[1]، لكن الشعب الجزائري 90% من سكانه يعيشون في الريف أغلبهم من الملاك الصغار والعمال الزراعيين والرعاة، والخمّاسين يعيشون حياة البؤس يتملكهم الغضب يقومون في بعض الأحيان بانتفاضات رفضا لهذا الوضع[2]، وهو ما يفند أطروحة عدم انضواء الفلاحين تحت هذا التنظيم السياسي، فربما تعاطف أغلبيتهم معه دون الانخراط بشكل قانوني في صفوفه جعل بن يمين ستورا يقلل من عضويتهم في هذا الحزب اعتمادا على الأرقام.

4- صراع حزب الشعب الجزائري مع الكنفدرالية العامة للشغل:

قام حزب الشعب الجزائري في بداية 1952 بإنشاء لجنة عمالية مكلفة بتفعيل النضال الاجتماعي، ودعا العمال الجزائريين إلى الانضمام إليها والانسحاب من الكنفدرالية العامة للشغل (C.G.T) باعتبارها لا تخدم مصالحهم ولا تدافع عنهم، ولا تعمل على صيانة حقوقهم، وقد أوكلت المهمة للنقابي عيسات إيدير[3]. سعت هذه اللجنة إلى تقديم الدعم لكل العمال الجزائريين خاصة الذين يقومون باحتجاجات وإضرابات للمطالبة بحقوقهم الاجتماعية وتحسين وضعيتهم ومساعدتهم في مقاومة استفزازات الشرطة الفرنسية.

تدخلت حركة الانتصار من خلال ممثليها المنتخبين حيث طالبت بما يلي:

- تنظيم ساعات العمل الزراعية، وتقاضي أجر العمل الإضافي.
- الراحة الأسبوعية للعمال الزراعيين[4].

قامت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية بالدعاية السياسية لهذه المطالب الاجتماعية في أوساط العمال والفلاحين، وبالرغم من أن طبقة الفلاحين لم تكن ممثلة بشكل كبير في هذا التنظيم السياسي، فهناك عدد قليل من أصحاب الأملاك الكبيرة يمثلون 0.8%، الملاك الذين يستغلون أقل من 10 هكتارات يمثلون

[1]Stora (Benjamin), «Faiblesse Paysanne Du Mouvement Nationaliste Algérien avant 1954 », p60.
[2]Ayache (Albert), « Essai Sur La Vie Syndicale En Algerie, L'annee Du Centenaire (1930) », Le Mouvement social, N°78, Les Editions ouvrière, Paris, France, p96.
[3]ولد في 17 فيفري 1915 بمنطقة القبائل، مناضل في الكونفديرالية العامة للشغل، ومسؤول اللجنة النقابية لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، انخرط في (ح.ت.و) بعد اندلاع الثورة التحريرية، وكان عضوا مؤسسا للاتحاد العام للعمال الجزائريين وتولى رئاسته، استشهد في 26 جويلية 1956 بالمستشفى العسكري بسبب التعذيب الشديد، وقد أعلن الأمن الفرنسي بأنه مات منتحرا. **ينظر:**
خلوفي (بغداد)، الحركة العمالية الجزائرية ونشاطها أثناء الثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أحمد بن بلة، وهران1، السنة الجامعية 2014-2015، ص61.
[4]Ageron (Charles Robert), «Vers Syndicalisme National En Algérie(1946-1956) »,op-cit, pp 457-458.

2.3%، والعمال الزراعيون يمثلون 2.7%، وهو ما يبين بوضوح الفروق الاجتماعية الكبيرة في الريف حيث البؤس، التفكك الاجتماعي، عدم المساواة[1].

يبدو أن الفقر والبؤس بين الفلاحين الجزائريين يحتاج إلى عدل أكبر حتى لا تظهر هذه الفروقات كما يذكر ستورا، وبالتالي تستطيع الإدارة الاستعمارية أن تتحدث عن المساواة بين الفلاحين الجزائريين ما داموا في دركة واحدة من الفقر.

وفقا للتعليمات التي صدرت في نوفمبر 1952 من حركة الانتصار إلى مختلف العمال، وذلك بالتنديد بالممارسات الكولونيالية في مختلف المواقع وأماكن العمل، وذلك من خلال:

- التنديد بالاستيلاء على الوظائف الأساسة من طرف القلة المحتلة.
- فضح الفروقات الكبيرة في الرواتب بين الجزائريين والمستوطنين.
- إظهار الأرستقراطية من جانب واحد، والتي تتجنب (ك.ع.ش) الخوض فيها.

العمال النشطاء في حركة الانتصار كانوا يقومون بشجب التمييز العنصري في أماكن العمل، ودعوا إلى العديد من المظاهرات والإضرابات، وعلى سبيل المثال ما كتبته جريدة " **الجزائر الحرة**" فيما يخص الإضراب الذي قام به العمال الزراعيون في منطقة عين تموشنت في 1952/08/19، حيث لم تتدخل (ك.ع.ش) واقتصر عملها على تقديم دفاتر من الملاحظات حول المطالب[2] دون التدخل لدى الإدارة لحلها وإعطاء الحقوق لأصحابها.

5–نواب حركة انتصار الحريات الديقراطية والمسألة الفلاحية:

مما لا شك فيه أن (ح.إ.ح.د) قد تفطنت إلى أن أغلب قياداتها ومنخرطيها بعيدين ميدانيا عن الفلاحين بالرغم من أنهم يناضلون من أجل إصلاح أوضاعهم، وأن هدفها الأسمى هو تغييرها نحو الأفضل، ولن يكون ذلك إلا بإنهاء الوجود الاستعماري واستعادة أرضهم، واستغلالها فيما يفيدهم وعائلتهم. لذلك وكنتيجة لقبول الحزب بالمشاركة في الانتخابات التي تنظمها الإدارة الاستعمارية رغم ما يشوبها من شبهات فقد شارك الحزب في انتخابات **الـــجْماعات** التي جرت في العديد من الدواوير بين 15 نوفمبر و 15 ديسمبر 1947[3].

---

[1] Stora (Benjamin), «Faiblesse Paysanne Du Mouvement Nationaliste Algérien avant 1954 », op-cit, p67.

[2] Ageron (Charles Robert), op-cit, p458.

[3] جاءت هذه الانتخابات بعد صدور قانون الجزائر الخاص في 1947/09/20، وقد تأجلت في بعض الدواوير إلى نهاية ديسمبر 1947 بسبب الحوادث التي اعترضتها، ويعود ذلك إلى رفض الجزائريين لهذه الانتخابات التي لا يخرج منها إلا من يمثل الإدارة الاستعمارية.

ينظر : C.A.N.A, G.G.A, Boite I.B.A/H.B.M 020, N°1255/I.B.A 02 Note D'ensemble Sur Les Elections Djemâa,1947.

الجدول رقم (68): النتائج التي تحصلت عليها التشكيلات السياسية في انتخابات الجــْماعات

العمالة	ح.إ.ح.د	إ.د.ب.ج	مختلطي الجنسية	الحزب الشيوعي	المستقلين
العاصمة	%18,93	%5.21	%4.72	%2.24	%68,15
وهران	%1.52	%11.35	%0.58	%2,94	%85,05
قسنطينة	%8,49	%13,31	%5,99	%3,12	%69,06
منطقة الجنوب	%6,35	%17,20	--	03	%73,45
الجزائر	%9,60	%11,10	%3,90	%2,79	%72,61

المصدر:

C.A.N.A, G.G.A, , Boite I.B.A/H.B.M 020, N°1255/I.B.A 02,
Note d'ensemble Sur Les Elections Djemâa , 1947

هذه الأرقام تدل على الخلل الواضح بسبب التزوير الفاضح الذي عرفته هذه الانتخابات، وهو ما يبين التقدم الكبير في النتائج لصالح المستقلين أتباع الإدارة الاستعمارية عن باقي الأحزاب، ويظهر ذلك جليا إذا فصّلنا في نتائجها حسب العمالات كما تبينه النتائج العامة لها في مقاطعة تلمسان بعمالة وهران. فأكثر من نصف المسجلين في الانتخابات لم يشاركوا فيها وقاطعوها لعلمهم المسبق بنتائجها.

الجدول رقم (69): انتخابات الجْماعة بمقاطعة تلمسان

المسجلون	37364
المصوتون	18379
الأصوات المعبر عنها	18307

المصدر:

C.A.N.A, G.G.A, , Boite I.B.A/H.B.M 020, N°1255/I.B.A 02 Elections Djemâa Arrondissement Telemcen,1947

وجاءت النتائج[1] كالآتي:

[1] النتائج المرصودة في الجدول تدل على تخبط الإدارة الاستعمارية وذلك من خلال الأرقام المتباينة بين الأحزاب، وعدد المقاعد بحيث نلاحظ التقارب الكبير في عدد المصوتين بين الحزب الشيوعي، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، في حين الفارق كبير في عدد المقاعد بينهما، كما أن عدد مقاعد ح.إ.ح.د أكبر من عدد مقاعد الحزب الشيوعي، في حين عدد الصوتين في الحزب الشيوعي أكبر .

الجدول رقم (70): عدد المقاعد المحصل عليها للأحزاب في انتخابات الجْماعة

الحزب	عدد الأصوات	عدد المقاعد
الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري	1726	40
الحزب الشيوعي	1621	16
المستقلون	13023	443
الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية	1230	23

المصدر:

C.A.N.A, G.G.A, Boite I.B.A/H.B.M 020, N°1255/I.B.A 02 Elections Djemâa Arrondissement Telemcen,1947

دعت ح.إ.ح.د الفلاحين إلى ضرورة الانخراط في صفوفها لمواجهة التعفن السائد في كنفيدرالية الفلاحين، ونظرا للتمييز الاستعماري الذي يسودها، حيث أن السبيل الوحيد في نظر قادتها هو اتباع الحركة لإيصال الرسالة إلى أعضاء النقابة بأنهم أشخاص يدّعون الدفاع عن مصالح الفلاحين، ولكنهم همهم تحقيق مصالحهم الشخصية[1]، وانتقد أحمد بودة [2] النائب عن حركة الانتصار في بيان ألقاه بالمجلس الجزائري الحالة المزرية التي يعاني منها السواد الأعظم من الشعب الجزائري الذي تمثله أقلية في المجلس الجزائري، هذا السواد الذي تتحكم فيه فئة متغطرسة من المستوطنين لا تصلح للحكم،وتعبث بخيرات الجزائر وتستأثر بها غير آبهة بمعاناتهم[3]، واستدل بالحديث النبوي الشريف في قول الرسول صلى الله عليه وسلم: «إذا وُسّد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة »، كما انتقد البعض من زملائه في المجلس من الأحزاب الأخرى التي ترجع فكرة الضمان الاجتماعي إلى الثورة الفرنسية ودعاهم إلى العودة إلى الإسلام وقراءته بشكل متأن باعتباره سباقا إلى حل كل المشاكل الاجتماعية، وخاصة ما فرضه الله على الأغنياء من الزكاة، والصدقات المختلفة على الفقراء باعتباره حق لهم، وليس إذلالا لهم كما تفعل الإدارة الاستعمارية من خلال قوانينها الاجتماعية التي يشيد ويتشدق بها البعض ويدعو إلى تطبيقها. كما ذكّر النواب بأن الجزائر قبل الاحتلال كانت لها أنظمتها الاجتماعية المختلفة، وخيراتها التي تزيد بكثير عن حاجات الطبقات الاجتماعية الضعيفة، ولّما جاء الاستعمار وباسم الحضارة والتمدن ألغى كل هذه الأنظمة واستبدلها بما يخدم مصالحه ومصالح أبنائه من المستوطنين وأتباعهم، فقام بـــ:

- فرض الضرائب الباهضة.

[1] C.A.N.A,N°J-147-06 , « Ce Que Le President Guelati Ali Apporte Aux Societaire Des S.A.P » , L'Algérie libre , N°115, Algérie 25/06/1954, P3.

[2] ينظر الملحق رقم: 01 ، ص375

[3] م.أ.و.ج رقم: JA74، « نص البيان الذي ألقاه النائب الوطني السيد أحمد بودة في المجلس الجزائري حول الأمن الاجتماعي في الإسلام »، المغرب العربي، ع45، الجزائر، 08 رجب 1368، ص01.

- اغتصاب الزكاة والعشور، وإنفاقها على الجيش والشرطة والمصالح الاستعمارية.
- استحوذ على الأوقاف والأحباس بغير حق، ووزعها على المستوطنين، وجعل البقية من الأموال تحت تصرف الحكومة العامة.
- تجريد الجزائريين من أراضيهم الخصبة وأملاكهم الواسعة وأموالهم الطائلة.
- أصبح 95% من الجزائريين يعانون من الفقر، و30% شحاذين لا مأوى ولا ملجأ لهم.

في المقابل خيرات أرضه من الحبوب الغذائية تكتظ بها خزائن الاستعمار [1] الذي يقوم بتوزيعها كمساعدات أو قروض بفوائد ميسرة على المستوطنين في سنوات الأزمة، أو للرفع من منتوج أراضيهم التي اغتصبوها. فهذا الصندوق الجزائري للقرض التعاوني والذي يضم 22 صندوقا جهويا يوزع 27382 قرضا بواسطة صناديقه المحلية البالغ عددها 176 صندوق بقيمة 48846000 ف.ف سنة 1951 مقارنة بـــ: 26843 قرض في عام 1950 بقيمة 45976000 ف.ف خصصت جلها لتطوير زراعة الكروم التي زادت بـــ 14 ألف هك، وكذا زراعة الحمضيات التي ارتفعت إلى 28661 هك[2]، أي أن الاستعمار يركز على الزراعة التجارية التي تدر عليه أرباحا طائلة، فأين الضمان الاجتماعي الذي يهلل له بعض النواب؟

وجّه أحمد بودة نقدا لاذعا للإدارة الاستعمارية والنواب من مختلف الأطياف السياسية، وحذرهم من مغبة الانفجار الوشيك[3] نتيجة الغضب الذي يتملك الإنسان الجزائري الذي يلتحف الكهوف من البرد وأصواف بلاده يتبختر بها أبناء المستعمرين، وميزانية الجزائر من أضخم الميزانيات، وهو من أتعس وأشقى سكان الكرة الأرضية[4].

ما يؤكد صحة كلام بودة الإنتاج الفلاحي الوفير من الحبوب في بداية الخمسينيات وخاصة سنة 1954 كما يوضحه الجدول التالي:

---

[1] م.أ.و.ج رقم: JA74، « نص البيان الذي ألقاه النائب الوطني السيد أحمد بودة في المجلس الجزائري حول الأمن الاجتماعي في الإسلام »، المغرب العربي، ص03.

[2] Rédacteurs en Chefs, « Les Caisses Du Crédit Agricole Mutuel d'Algérie », L'Algérie Agricole et Viticole, 30eme Année, N°1212, Alger, 21 Juin 1951, p01.

[3] لم تكن الإدارة الاستعمارية تهتم بالتقارير التي ترصدها الأحزاب السياسية وخاصة حركة الانتصار حول الوضعية النفسية للسكان الجزائريين، وكانت تعتمد على تقاريرها الأمنية، حيث جاء في التقرير الشهري لنشاط المسلمين في عمالة وهران على أن هناك ركود كبير في النشاط السياسي للأحزاب "المتطرفة"، وأن الحالة النفسية للسكان لا تدعو إلى القلق رغم صعوبة الأوضاع، وحالة الخوف التي تتملك العناصر الأوروبية من السكان المسلمين جرّاء الأحداث التي وقعت في 03 ماي 1953 بين السكان الأوروبيين والمسلمين في بعض الأحياء والتي تبددت بسرعة وهو ما أسعدنا كثيرا. ينظر: A.N.O.M, G.G1,.A,11 H 67, Rapport Mensuel Sur L'activité Politique Musulmane Dans Le Départements D'Oran Mois D'Avril Mai 1953.

[4] م.أ.و.ج رقم: JA74، « نص البيان الذي ألقاه النائب الوطني السيد أحمد بودة في المجلس الجزائري حول الأمن الاجتماعي في الإسلام »، المصدر السابق، ص03.

الجدول رقم (71): إنتاج الحبوب بين 1951-1954

السنة	الانتاج (قنطار)
1951	15627870
1952	23774010
1953	19380130
1954	24512000

المرجع: بولوفة (عبد القادر الجيلالي)، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية 1939-1954 في عمالة وهران، ط 1، دار الألمعية، الجزائر، 2011، ص260.

وهو ما انعكس إيجابا على الوضع المالي للمؤسسات الفلاحية الكبرى، لكن هذه المادة بقيت مفقودة لدى الجزائريين الذين عانوا من نقص الغذاء والمجاعة[1]، لذلك فقد طالب أحمد بودة من النواب بـــ:

- التأكد الميداني من الحالة المزرية التي يعيشها الشعب الجزائري، وإزالة الغشاء عن أبصارهم التي لا ترى إلا التقارير والأرقام الاستعمارية.
- التجرد من التعصبات العنصرية والأغراض الشخصية الاستعمارية حتى يتمكنوا من رؤية الحقيقة المؤلمة على وجهها الصحيح.
- المسألة إنسانية قبل كل شيء، والإنسانية لاتفرق بين الأجناس والألوان، والقوي والضعيف في التمتع بالحقوق الإنسانية.

كما طالبهم بدعم كفاح الشعب الجزائري المتواصل منذ دخول الاستعمار الذي جرده من حقوقه المادية، وهذا من أجل استعادة تلك الحقوق المهضومة، واعتبر ذلك واجبا لا يجوز التخلي عنه حتى يحكم الله بينه وبين الاستعمار الفرنسي، وهذا لا يعني حسبه دائما التخلي عن الضمان الاجتماعي باعتباره مشروع خيري لا يجب إهماله سواءً من المجلس أو من غيره [2]، وهو بمثابة تهديد ضمني للإدارة الاستعمارية وأعوانها بأن التغيير الجذري والثورة على الوضع آتية لا محالة وفي أقرب وقت فلا تفرحوا بسكون وخمول الجزائري لأن ثورته إذا اندلعت لن تتوقف، وستأتي على كل أركان الدولة الاستعمارية ومؤسساتها، وكأني بأحمد بودة يستشرف الوضع المستقبلي للجزائر من خلال معرفته بما يجري في الواقع عكس بقية النواب المستفيدين من الامتيازات التي يمنحها لهم الاستعمار نظير سكوتهم عن الوضع المزري للشعب الجزائري، أو من خلال الدفاع عن الإجراءات التي

[1] بولوفة (عبد القادر الجيلالي)، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية 1939-1954 في عمالة وهران، ص260.

[2] م.أ.و.ج رقم:JA74، المصدر السابق، ص03.

تقوم بها السلطة الاستعمارية، ولكنهم يتهمونه بأنه لا يحسن استخدامها وتنفيذها لجهله بالطرق والوسائل الحديثة خاصة في الميدان الفلاحي باعتباره عصب حياة السكان المسلمين الجزائريين، والذين تتهمهم الإدارة الاستعمارية بالتكاسل وعدم مواكبة التطور العلمي في الميدان الزراعي، الأمر الذي نفته حركة الانتصار واتهمت الاستعمار بأنه هو المتسبب في تجهيل الجزائريين في مختلف الميادين والأنشطة الاقتصادية. حيث جاء في مقال نشرته جريدة الجزائر الحرة (L'Algérie libre) حول قائمة الناجحين في المسابقة التي نظمتها المدرسة الوطنية للزراعة بالجزائر (Maison carrée)[1] وعددهم 48 ناجح كلهم فرنسيون، ولا يوجد جزائري مسلم واحد، وقد ادعت الإدارة الاستعمارية أن الشباب الجزائري لا يحبذ العمل في الميدان الزراعي ويحتقره، ولا يريد معرفة الطرق العلمية في المسائل الزراعية، لكن المقال يذهب إلى أبعد من ذلك ويبيّن على أن الشباب الجزائري من أكبر المتمسكين بالأرض في الماضي كما في الحاضر، ويستدل صاحبه بالدراسات الفرنسية التي توثق ذلك وعلى رأسهم المؤرخ ستيفان غزال (S.Gsell) الذي تطرق إلى أهمية الزراعة في الجزائر والتطور الذي عرفته في عهد ماسينيسا في كتابه التاريخ القديم لإفريقا الشمالية " Histoire ancienne de L'Afrique du nord"، لذلك فقد خلص إلى أن غياب الشباب الجزائري عن هذه المسابقة وغيرها من المسابقات والوظائف إلى أسباب متعددة منها:

- النظام الاستعماري الذي يتحكم في الجزائر هو سبب هذه الحالة المؤسفة التي وصلت إليها البلاد.
- عمليات المصادرة التي تعرضت لها أراضي الجزائريين والتي منحت للعنصر الأوروبي بعد أن وُطّن بها.
- سياسة التمييز العنصري في تكوين الإطارات الزراعية ومختلف الأنشطة الأخرى، حيث طُرد الجزائري ومُنع منها بشكل ممنهج.
- نظريا يتم السماح للشباب الجزائري حاليا بالتقدم إلى هذه المسابقات، ولكن واقعيا لا يمكنه المشاركة فيها لعدم استيفائه الشروط الخاصة بها نظرا لتدني مستواه العلمي الذي يبقى حكرا على الأوروبيين[2].

[1] للمزيد من التفاصيل حول المدارس الزراعية التي أنشأتها السلطات الاستعمارية ونشاطاتها المختلفة، والصور الخاصة بها .

ينظر: Amicale Les Anciens Elèves Des Ecole D'agricultures D'Algérie, L'œuvre Agricole Française en Algérie 1830-1962, pp75-88.

[2] C.A.N.A, N°J147-06, « Pour Quoi Pas D'élèves Musulmans Algériens à L'école Nationale D'agriculture D'algérie? », L'Algérie libre, N°122, Algérie, 27 Aout 1954, p02.

إن سياسة التكوين التمييزية قد انعكست بشكل مباشر عل الزراعة في الجزائر قبيل اندلاع الثورة التحريرية بين الفلاحين الجزائريين والأوروبيين، نظرا للطرق التقنية الحديثة التي يستخدمها الفلاح الأوروبي والتقليدية التي يستعملها الفلاح الجزائري، فقد كانت قيمة الإنتاج مختلفة إذ بلغ معدل الإنتاج المادي في الهكتار الواحد عند الأوروبي 34000 ف مقابل 6400 ف بالنسبة للفلاح الجزائري، بالرغم من أن 88% من سكان الأرياف يشتغلون في الزراعة في عام 1954 حسب الإحصائيات الفرنسية.[1]

الشكل البياني رقم (04): توزيع نسب اليد العاملة الجزائرية والأوروبية حسب القطاعات

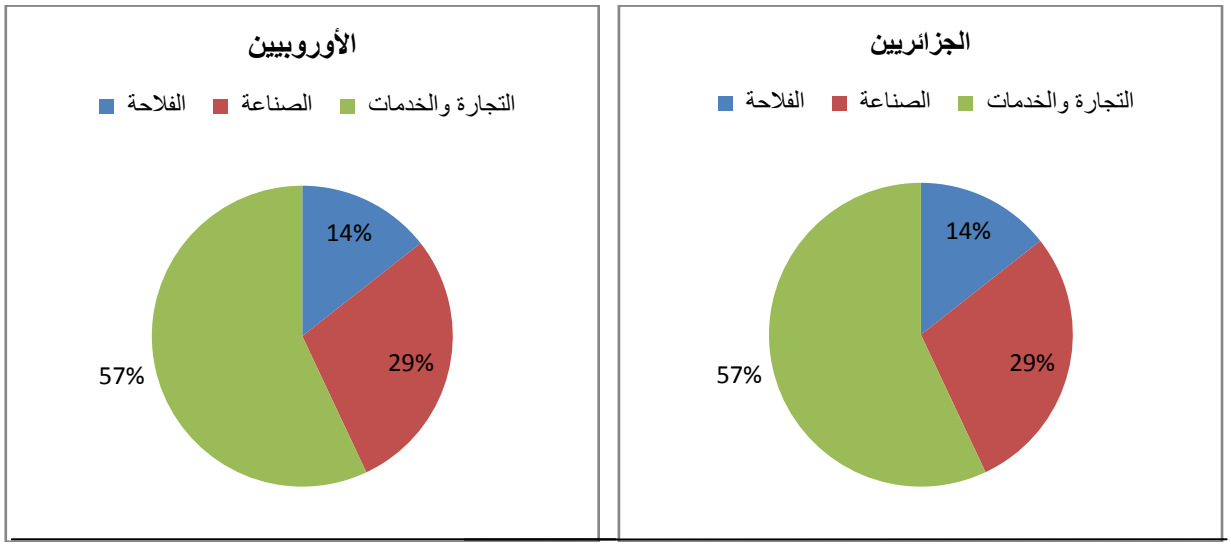

المرجع: بولوفة (عبد القادر الجيلالي)، المرجع السابق، ص 259.

وهو ما يدل على الإهمال التام من مسؤولي الإدارة الاستعمارية للفلاحين الجزائريين من أجل الرفع من مردود أراضيهم –غير الصالحة أصلا للزراعة– فلو كان لديهم عتاد متطور (جرارات – محاريث – حاصدات)، وأسمدة ومنحتهم الإدارة الاستعمارية المساعدة الكافية و لم تتاجر معهم، ولو أن البنوك ومؤسسات القرض الفلاحي منحتهم القروض المطلوبة، والضمانات الكافية، و لم تتركهم تحت رحمة المرابين وسماسرة (ش.ز.إ) في هذه الحالة كل الأراضي القابلة للزراعة كانت مزروعة، والمنتوج جد مرتفع ويلبي حاجيات البلاد[2] التي يزداد وضعها سوءً كما وصفه البيان الذي أعده أحمد بودة إلى المجلس الجزائري، وهو ما جعل مصالي الحاج يوجه نداءً إلى الأمم المتحدة بعد أن استنفذ جميع السبل لحل المسألة الجزائرية، وتمكين الشعب الجزائري من استرجاع حقوقه المهضومة بعد أن ذكّرهم بالتدمير الذي لحق بالدولة الجزائرية جرّاء السياسة

[1] بولوفة (عبد القادر الجيلالي)، المرجع السابق، ص ص 258-259.

[2] C.A.N.A N°J147-06 « Ce Que Le Président Guelati Ali Apporte Aux Sociétaires Des S.A.P », L'Algérie libre, p3.

الإجرامية التي طبقها الاستعمار منذ الاحتلال، وأنشأ مؤسسات بديلة عن المؤسسات الجزائرية التي كانت موجودة قبل الاحتلال، حيث قامت بعمليات اختلاس ونهب واحتكار [1] لم يشهد التاريخ مثلها من قبل وعاث في الأرض فسادا، حيث قضى على الحرث والنسل، ومن بين هذه المؤسسات شركات القرض الفلاحي المختلفة التي أنشئت كبديل عن المؤسسات التعاونية التي كانت موجودة من قبل، والتي كانت مصدرا لحياة معظم السكان الفقراء الذين لم يكونوا في حاجة إلى مساعدة من الدولة الجزائرية آنذاك.

ثالثا: الحزب الشيوعي الجزائري

تأسس الحزب الشيوعي الفرنسي نهاية 1920، وانضم إليه العديد من الجزائريين، وعلى رأسهم الحاج علي عبد القادر ومصالي الحاج اللذين غيرا أفكارهما فيما بعد، ترأسا حزب نجم شمال إفريقيا، وقد قرّر الحزب الشيوعي الفرنسي إنشاء فدرالية جزائرية تعمل تحت تصرفه [2]، وعمل على خلق تحالفات بين الشيوعيين الأوروبيين وزملائهم من الجزائريين وكذا في المستعمرات الفرنسية الأخرى تتوسع نشاطاته، وقطع الطريق أمام الأحزاب الوطنية في الأقطار المغاربية الثلاثة [3]، ومن الشخصيات البارزة في الحزب الشيوعي الفرنسي التي تم تحويلها إلى الفدرالية الجزائرية للحزب الشيوعي نذكر "عمر بوخرط، وعمار أوزقان".

قدّم المرشحون الشيوعيون للانتخابات المحلية التي جرت في أكتوبر 1934 برنامجا يخص العمال والفلاحين من أجل استقطاب الناخبين للتصويت عليهم تمثل ما يلي :

- توقيف المصادرات والاعفاء من الضرائب .
- إلغاء الديون عن الفلاحين، وتقديم الإعانات لهم في الضيق والأزمات.
- تقديم تعويض في حالة تدني أسعار بيع الحبوب .
- إعادة النظر في طريقة تسيير (ش.ز.إ)
- إعادة النظر في نظام الخماسة.
- إلغاء قانون الغابات[4].

[1] م.أ.و.ج رقم:JA74، «نداء الزعيم مصالي الحاج إلى الأمم المتحدة »، المغرب العربي، ع45، الجزائر، 08 رجب 1368، ص4.

[2] بن خليف (عبد الوهاب)، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط1، ص69.

[3] بوحوش (عمار)، تاريخ الجزائر السياسي من البداية ولغاية 1962، ص280.

[4] Collot (Claude), Henry (Jean Robert), op-cit, p55.

– درس الحزب الشيوعي الجزائري الذي تأسس بصفة رسمية خلال مؤتمره الذي انعقد أيام 17 و18 أكتوبر 1936 وضعية الفلاحين المزرية بسبب تسلط كبار المستوطنين، واستحواذهم على الملايين من الهكتارات من الأراضي الخصبة، لذلك قدّم برنامجا طالب فيه:

– إعادة تثمين المنتجات الفلاحية.

– حماية الفلاح من المرابين.

– تنظيم عمل (ش.أ.إ) بما يضمن استفادتهم من مختلف القروض لترقية زراعتهم.[1]

1–الحزب الشيوعي الجزائري والعمل النقابي:

عقد الحزب الشيوعي الجزائري مؤتمره الأول بالعاصمة في 21 جويلية 1945، حيث تغير اسمه إلى "أصدقاء الحرية" فكان برنامجه الفلاحي كما يلي:

– مساعدة الفلاح والخماس من خلال التنظيم الديمقراطي لإدارة (ش.أ.إ).

– منح قروض عينية، وإعانات مالية للمزارعين.

تدعيم الفلاحين بالمواشي، والوسائل الفلاحية (محاريث، وسائل الري، أسمدة ...إلخ)[2]

ركّزت الحركات الشيوعية منذ تأسيسها على العمل النقابي من أجل تأطير فئات واسعة من المجتمع للانخراط فيها، وعلى رأسها فئة العمال والفلاحين، باعتبارهما أكبر طبقات المجتمع. فالفلاح الجزائري ومن خلال الحزب الشيوعي الذي لم يتعرض للتضييق بسبب مجازر 1945/05/08 قد نشط في اتحاد نقابة الفلاحين الصغار[3]، فلم يترك ممثلي هذا الحزب أي فرصة أو سانحة إلا وعملوا بواسطتها على استقطاب الفلاحين الجزائريين للانضمام إليها باعتبارها الملاذ الوحيد لاسترداد حقوقهم المسلوبة والدفاع عن مصالحهم لدى سلطات الاحتلال.

[1] Collot (Claude), Henry (Jean Robert), op-cit, pp 85-88.

[2] Ibid, p211.

[3] زار وزير الفلاحة الفرنسي الجزائر في جوان 1945 من أجل تأسيس الكنفدرالية العامة للفلاحة (C.G.A) وبعد 08 أشهر تجسد هذا التنظيم، وكان ذلك في 17 فيفري 1946، وقد حاولت تأطير المنخرطين في (ش.أ.إ) للانظمام إلى صفوفها حتى تتمكن الإدارة الاستعمارية من وضع سلطتها بشكل مطلق على هذه المؤسسة القرضية، ينظر:

Rédacteurs En Chefs, « La Confideration Generale De L'agriculture En Algerie », Documents Algériens, Série économique, N°16 , 15 Juin 1946 , p62.

وجهت نقابة (ك.ع.ش) (C.G.T)، والنواب الشيوعيين الجزائريين في المجلس الفرنسي اهتماماتهم لخدمة الفلاح الجزائري، فطالبوا:

- تثبيت الأجر الأدنى في حدوث 5300 ف لعمال الفلاحة في الشهر، خاصة وأن عددهم يصل إلى 800 ألف عامل يعمل غالبيتهم في ظروف قاسية وبأجر لا يزيد 80 ف،وفي بعض الأحيان لا يتجاوز 85 ف.
- ضرورة الاستفادة من التأمين الاجتماعي كغيرهم من العمال الفرنسيين سواءً العاملين في الجزائر أو في فرنسا[1].

الفلاح الجزائري حسب نواب الحزب الشيوعي لا يمكنه من بلوغ هذه التطلعات، والاستفادة من هذه الحقوق إلا إذا انضم في نقابة الفلاحين، فبقاؤهم غير مهيكلين ومنظمين تحت إطار تنظيم نقابي قوي وفعّال يؤدي إلى بقاء هذا الاستغلال الوحشي لهم، ويزيد من حرمانهم من الحقوق الاجتماعية، كالإعانات العائلية، والتعويض عن الخسائر، والراحة السنوية[2].

راسلت نقابة الاتحاد الجزائري للفلاحين الصغار الحاكم العام حول المظالم التي قد تترتب عن تطبيق القانون الذي أصدرته الحكومة العامة بتاريخ 1946/06/14، حيث كان رد الحكومة العامة بواسطة الرسالة التي وجهها الحاكم العام إلى ممثلي النقابة كرد توضيحي غير مقنع لهم جاء فيها ما يلي:

"تفضلتم في رسالتكم المؤرخة في 1946/08/16 بإلفات نظري إلى بعض عواقب تطبيق القانون الذي أصدرته في 1946/06/14 على الفلّاحة الصغار فيما يخص جمع الحبوب في موسمي 1947/1946 . إنّكم تعلمون خصوصا عن الأسباب التي تمنع من تسليم قنطارين جبرا من الحبوب كتسبيق لكل فلاح زرع هكتار من الأرض الذي تنص عليه المادة 09 من القانون ... الفلّاحة الصّغار الذين يعجزون عن تسليم هذا المقدار من الحبوب، إنّني أتشرف بإعلامكم أنّ حالة الفلّاحة الصّغار تجاه التشريع المشار إليه لم يخف علي، وقد أرسلت أوامر خصوصية إلى السادة مسؤولي المقاطعات بتوزيع الغرامات المذكورة بالعدل والإنصاف، ولهذا فالأحواز (كومين) التي تكون أكثريتها من الفلاحين الصغار، أو التي غلتها قليلة قد أعفيت من تسليم الحبوب الإجباري، أو يخفف عنها هذا التسليم، وزيادة على ذلك فقد دعيت سلطات البلدية المكلفة بتطبيق المغارم إلى

[1] رئاسة التحرير، «سلفيات الحرث، فوائد عمل الفلاحين»، الجزائر الجديدة، س1، ع6، الجزائر، ديسمبر 1946، ص2.
[2] المصدر السابق، ص2.

الأخذ بعين الاعتبار كمية الحبوب الموجودة عند كل فلاح، وألاّ يأخذوا الغرامة إلا من الفلاحين المنتجين الذين يزيدوا محصول غلتهم عما يحتاجونه من غذاء عائلاتهم وحماسيهم، وعلف دوابهم وزريعتهم [1]، وبهذا ستتبين لكم أن مصالح الفلاحين الصغار الشرعية استفادت من عناية إدارتي حسب ما تقتضيه الظروف"[2].

يتبين من هذا الرد الذي جاء عاما، وغير موثق بقوانين تُلزم السلطات المحلية على تنفيذه، أن الإدارة الاستعمارية ماضية في استغلال الجزائريين وبكل الطرق والوسائل الممكنة، فلا يهمها إفقارهم أو معاناتهم من البؤس بل الهدف هو تحصيل ما لديهم من حبوب على قلتها، وإصدار مختلف القوانين الجائرة من أجل ذلك،وإلزامهم بالاستجابة إليها ومعاقبتهم في حال رفضها.

إنّ إجبار الفلاح الجزائري على دفع غرامة تقدر بقنطارين من الحبوب عن كل هكتار من الأرض القابلة للزرع يجعلنا نتساءل عن دور (ش.أ.إ) كمؤسسة قرضية مهمتها منح القروض لهؤلاء الفلاحين المعوزين، فإذا كان هذا الفلاح يستطيع دفع غرامة قنطارين من الحبوب كتسبيق، فلماذا يلجأ لـــ (ش.أ.إ) ؟ أم أن هذه المؤسسة ليس لديها مخزون من الحبوب الذي يمكن قد يكون نفذ جراء متطلبات الحرب العالمية الثانية، ثم إذا كان هذا الفلاح لديه هذه الكمية من الحبوب فلماذا ينخرط أصلا في هذه الهيئة؟ من المؤكد أن الإدارة الاستعمارية أصبحت تلجأ إلى مختلف الطرق وتتحايل على الفلاحين الجزائريين للحصول على الأموال سواءً كانت نقدية أو عينية، لتدارك الخسائر التي تعرضت لها جراء الحرب وكذا المواسم الفلاحية الرديئة، والمطالب المتزايدة للمستوطنين من الحبوب.

وحتى لا يتأثر الفلّاحة من التطبيق التعسفي لهذا القانون، وبالنظر إلى عدم اقتناع نقابة الفلاحين الصغار برد الحكومة العامة ممثلة في مدير الزراعة، طالبت الفلّاحة أن يتوجهوا إلى المكاتب المحلية للنقابة لتوجيههم ومساعدتهم على المطالبة بتطبيق عادل ومنصف لقانون 1946/06/14[3]، وهذا للتخفيف من وطأة تطبيقه عليهم من السلطات المحلية الاستعمارية.

[1] الزريعة مشتقة من كلمة زرع أي بذر، وهو مصطلح متداول في عموم سكان الريف الجزائري آنذاك والمقصود به البذور الخاصة بالحرث.

[2] رئاسة التحرير،«تنبيه من نقابة الفلّاحة الصغار»، الجزائر الجديدة، س1، ع2، الجزائر، أوت 1946، ص7.

[3] المصدر السابق، ص7.

2-المطالبة بإصلاح الشركات الأهلية للاحتياط:

طالبت نقابة الفلاحين الصغار ومن خلال الحزب الشيوعي الجزائري من الشركات الأهلية للاحتياط تقديم الإعانات المالية للفلاحية الصغار بتحسين مستواهم المعيشي وتنمية مردود أرضيهم الفلاحية، حيث حدد اتحاد نقابات الفلاحين الصغار لعموم الفلاحين الجزائريين عن أنواع السلفيات التي بإمكانهم طلبها من خزائن الشركات الأهلية للاحتياط (S.I.P) وهي:

أولا: قروض قصيرة الأجل مخصصة لشراء البذور وللحصاد، وشراء الأسمدة وعلف الحيوانات، ولإصلاح الآلات الفلاحية وغير ذلك.

ثانيا: قروض متوسطة الأجل تخصص لشراء الآلات الصغيرة، والحيوانات المخصصة لحرث، وكذا الكسب..[1]

ثالثا: قروض طويلة الأجل لشراء الأراضي وتحسينها، كحفر الآبار وغرس الأشجار وغيرها.[2]

هذه المطالب لم تولي لها الإدارة الاستعمارية أدنى اهتمام بالرغم من أنها مطالب عامة لم ترق إلى ضرورة الإلغاء النهائي لهذه المؤسسة، أو على الأقل الإصلاح العميق لها حتى تكون في خدمة المشتركين فيها.

أكد رشيد دالي باي مدى الاهتمام الذي يوليه الحزب الشيوعي الجزائري فيما يخص الفلاحين، والذي اعتبرها قضية وطنية تحتل الأولوية حيث تعهد خلال زيارة قام بها إلى جنوب عمالة قسنطينة، وبعد استماعه لانشغالات الفلاحين أن الحزب سيبلغ مطالبهم إلى السلطات المعنية، ويعمل على متابعتها وتنفيذها على أرض الواقع والتي من بينها:

- توفير الماء لهذه الناحية.
- منع حفر الآبار إلا للذين هم بحاجة إليه من الملّاكين الصغار.
- تقديم سلفيات للفلاحين من أجل حفر الآبار بفوائد قليلة متوسطة وطويلة المدى من الـــ (ش.أ.إ)[3].

ما يمكن قوله هو أنّ الحزب الشيوعي ومن خلال نقابة الفلاحين الصغار حاول تبليغ انشغالات الفلاحين إلى سلطات الاحتلال دون البحث عن آليات لتفعيلها، وربما يعود ذلك إلى الظروف التي كانت تمر بها الجزائر

[1] رئاسة التحرير، «إعلان نقابة الفلاحين الصغار لجميع الفلاحين»، الجزائر الجديدة، س2، ع16، الجزائر، أكتوبر 1947، ص2.

[2] المصدر السابق، ص2.

[3] رئاسة التحرير، «زيارة كاتب الحزب الشيوعي الجزائري رشيد دالي باي للتراب العسكري»، الجزائر الجديدة، س16، ع13، الجزائر، أكتوبر 1947، ص ص1-3.

بسبب مجازر 08 ماي وتداعياتها، وبالتالي فهو من جهة يريد حفظ ماء وجهه أمام الجزائريين، ومن جهة أخرى الإبقاء على تواجده في الساحة السياسية حتى لا يتعرض للحل والتضييق كغيره من التنظيمات السياسية الموجودة في الجزائر آنذاك، بالإضافة إلى ذلك فقادة هذا الحزب أرادوا الانتشار في أوساط الشعب الجزائري وكسب المزيد من المنخرطين، خاصة وأنهم الوحيدين الذين بقوا ينشطون في الساحة السياسية مستغلين غياب التيار الاستقلالي خاصة من أجل التوسع في عمق الشعب الجزائري الرافض في معظمه لهذا التيار بسبب إديولجيته ومواقفه المتعارضة مع طموحاته.

3-الحزب الشيوعي يستهدف الطبقة الكادحة:

حاول الحزب الشيوعي خلال مساره النضالي استمالة الطبقة الكادحة وتأطيرها في مؤسساته المختلفة، وعلى رأسها طبقة الفلاحين التي تعاني من الفقر و البؤس وكذا الجهل، ومن أجل كسب تأييدها استخدم مناضلوا هذا الحزب كل جهودهم للدفاع عن حقوقهم المهضومة لدى سلطات الاحتلال الفرنسي منها الضرائب التي كانت ترهق كاهلهم وتجعلهم يتخبطون في ظلام الصعوبات المالية الشديدة بسبب الطرق الإدارية العقيمة التي تسير عليها الإدارة الاستعمارية.

ارتفعت قيمة الضريبة في سنة 1946 إلى ما يفوق ألف فرنك عن كل ذكر بالغ في العائلة، أما الضرائب المفروضة عن المنتوجات الفلاحية فقد زادت إلى حد الإفراد على كل فلاح مهما كان فقيرا، والتي تفرض بصفة ارتجالية وحسب رغبة القايد [1]، وقد كان الحاكم العام الفرنسي موريس فيوليت قد حذّر من استمرار هذه الوضعية وطالب السلطات الفرنسية بإصلاح أوضاع المسلمين للحفاظ على فرنسية الجزائر، حيث دعا إلى القضاء على الجوع في أوساط السكان من خلال توزيع الآلاف من قناطير الطحين والسميد، والتقليل من قيمة الضرائب التي يدفعها السكان [2]. لكن الإدارة الاستعمارية لم تأخذ بمقترحات أحد منظري الاستعمار والجزائر الفرنسية، وزادت في احتقار الشعب الجزائري وإذلاله، فارتفعت حالة البؤس خلال الحرب العالمية الثانية والفترة التي أعقبتها، باعتراف حُكام : سيدي عيسى، بوسعادة، المسيلة، تبسة، خنشلة، وغيرهم . هذه الوضعية الخطيرة أرجعها الحزب الشيوعي الجزائري إلى الحرب وسنوات الجفاف المتتالية التي تسببت في موت الماشية، وإلى سوء توزيع البذور، وذلك بإعطاء الفلاح كمية قليلة من البذور تتراوح بين 10 و40 كلغ من

[1] رئاسة التحرير، «الغرامات والفلاحين»، الجزائر الجديدة، س3، ع26، الجزائر، أوت 1948، ص ص 1-3.

[2] Marie (M) et Mouton (Renée), « L'Algerie Devant Le Parlement De 1935 à 1938 », Revue Française De Science Politique, p95.

قمح أو شعير، بينما يستفيد الإداريين وأعوانهم من 100 إلى 200 قنطار[1]. وقد زاد حالة اللا عدالة في الاستفادة من البذور بين الفلاحين الجزائريين والمستوطنين وكذا الإداريين وأعوانهم التقلص الرهيب في المساحة الزراعية المخصصة لزراعة الشعير بين عام 1936 و1946 وفق إحصائيات الحكومة العامة إلى أكثر من نصف مليون هكتار، مما جعل أكثر من 100 ألف فلاح يهجر أرضه في نواحي الجلفة، وخنشلة، وتبسة، الأمر الذي أصبح يهدد الزراعة بالخطر، لذلك فقد طالب الحزب الشيوعي بضرورة اتخاذ إجراءات استعجالية لإنقاذ الفلاح الجزائري ترتكز على :

أ -تأجيل تسديد القروض الهزيلة التي قدمت للفلاحين عام 1946.

ب ضرورة تقديم قروض جديدة تمكن الفلاحين من تحسين حالتهم .

ت ضرورة إعطاء البذور اللازمة من قمح وشعير للموسم الفلاحي 1947-1948.

ث مساعدة وتشجيع الحملة الزراعية لا سيما وأن الفلاحين الصغار والمتوسطين على أهبة الاستعداد للعمل لا تنقصهم غير المساعدة الفعالة[2].

يتجلى من خلال المطالب التي ذكرناها آنفا أن الحزب الشيوعي الجزائري لا يزال وفيا لمبادئه المتمثلة في المساواة بين الجزائريين والمستوطنين، و لم يذهب إلى مكمن الداء، فالفلّاح الجزائري لا يحتاج للقرض الربوي، بل في حاجة إلى إنهاء هذا القرض، وليس في حاجة إلى المرافقة الزراعية والاستفادة من البذور، بل في حاجة إلى استعادة أرضه التي سلبت منه، وإلى تسيير المؤسسات القرضية التي أنشئت باسمه لنهبه واستغلاله . فالطرق العلاجية التي نادى بها الحزب الشيوعي الجزائري تبقي الفلاح الجزائري تحت رحمة إدارة الاحتلال ولاتحرره من قبضتها وجبروت أبنائها .

بقي الحزب الشيوعي الجزائري متمسكا بأفكاره وتوجهاته على الرغم من الانتقادات التي طالته من التشكيلات السياسية الأخرى وأثر ذلك على عدد منخرطيه، خاصة من طبقة العمال والفلاحين التي يناضل من أجل تحسين وضعيتهما الاقتصادية والاجتماعية، ولا يزال يرفض استخدام القوة ضد فرنسا، ويرفض الانفصال عنها، ويعتبر الدول التي انفصلت عن الوطن الأم مآلها الزوال، وفي نظره فرنسا هي الدولة الأم للجزائر، والثورة ضدها يعني انهيار الجزائر ووقوعها في أيدي قوى أخرى. [3] وبالتالي فأي "إصلاح" تشهده

[1] حداد، «لتجنب المجاعة في الجزائر أعطوا الزريعة»، الجزائر الجديدة، س2، ع16، الجزائر، أكتوبر 1947، ص3.

[2] المصدر السابق، ص3.

[3] بوعزيز (يحي)، الإديولوجيات السياسية للحركة الوطنية من خلال ثلاثة وثائق جزائرية، د.م.ج، الجزائر، 1980، ص10.

الجزائر يجب ألا يستثني أحدًا من الضعفاء سواءً كانوا جزائريين أو مستوطنين أو يهود، حيث يؤكد دائما على أن الإصلاح الزراعي العميق يستدعي إعطاء الأرض لمن يخدمها من الفلاحين الحقيقيين دون استثناء ويعني ذلك:

أولا: أن يوزع على من ليس له أرض :

1 -الأراضي التي يجب انتزاعها من مساعدي العدو الفاشي، ومن محتكري الانتاج والتموين.
2 -الأملاك الحكومية الكبيرة، وأملاك بعض البلديات.
3 -الأملاك الكبيرة التي تتجاوز الـ 100 هكتار والتي اشتراها غير الفلاحين منذ عام 1940 .
4 -أملاك الشركات الكبرى مثل: الشركة الجزائرية، والشركة السويسرية.
5 -إستعمال الأراضي التي أخصبها السقي حسب قانون مارتان (Martin).

ثانيا: اتخاذ إجراءات جريئة وعادلة فيما يخص سقي الأراضي، توزيع البذور والأسمدة والمحاريث والقرط [1]، ومنح قروض للفلاحين والمستوطنين الصغار المحتاجين[2].

إنّ دفاع الحزب الشيوعي الجزائري على كل الفئات آنذاك، كان يمكن أن نجد له مبررًا لو أن هذه الفئات لها نفس الحقوق السياسية، فالمستوطنين على اختلاف أصولهم هم فرنسيين في الأصل، واليهود حصلوا على الجنسية الفرنسية بموجب قانون كريميو لسنة 1870، أما الجزائريين فتعتبرهم الإدارة الفرنسية "أهالي" يعانون من الظلم والاضطهاد والتعسف طبقا لقانون الأهالي[3] الذي هو نتيجة من نتائج سياسة إخضاع الجزائريين حين أصبح الرأي السائد أنه لا لزوم اعتبار الجزائريين كفرنسيين، بل على العكس سياسة الإخضاع هي التي ينبغي أن تفرض عليهم[4]، وحتى وإن تم إلغاء هذا القانون سنة 1944 فلم يكن في حقيقة الأمر إلا إلغاءً إداريًا وليس واقعيًا، خاصة وأن قانون الجزائرالخاص الصادر في 1947/09/20 أبقى الأمور تقريبا على حالها، فكيف

[1] القرط: هو القصب الناتج عن عملية الدرس بعد الحصاد سواء بالنسبة للقمح أو الشعير، ويستخدم كعلف للحيوانات.

[2] رئاسة التحرير،«في سبيل الحرية والأرض والقوت»، الجزائر الجديدة، س1، ع2، الجزائر، أوت 1946، ص5.

3 قانون الأهالي: مجموعة من القوانين الاستثنائية فرضت على الشعب الجزائري بمقتضى قوانين 29 أوت و11 سبتمبر 1874، أي منذ ظهور مرسوم ينظم اقضاء الجنائي الخاص بالجزائريين، والذي أخضعهم إلى المخالفات الخاصة، ثم عممت وجمعت هذه المخالفات في قانون 28 جوان 1881 عندما اتسعت الأراضي المدنية على حساب الأراضي التي تخضع إلى الحكم العسكري. **ينظر:**

- ولد النبية (كريم)، «سياسة الإخضاع وقوانين الأنديجينا من خلال أرشيف الإدارة الاستعمارية في الجزائر»، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع2، ديسمبر 2011، ص61.

[4] المرجع السابق، ص61.

يطالب هذا الحزب بالمساواة والتوزيع العادل للأراضي بين الفلاحين على اختلاف جنسياتهم؟ إضافة إلى ذلك فتعداد سكان الجزائر يعطي الأحقية للجزائريين على حساب باقي الفئات الأخرى، وبالتالي فمقاربة هذا الحزب تدعو إلى الاستغراب.

الجدول رقم (72): تعداد سكان الجزئر إلى غاية 1948/10/31

	الأوروبيين	المسلمين	المجموع
سكان البلديات	922.272	7.679.078	8.601.350
السكان المُحصَون على حدى	51.457	28.978	80.435
مجموع السكان	**973.729**	**7.708.056**	**8.681.785**

المصدر:

Verrière (L) et Olivier (Roland), « L'économie Algérienne –Sa Structure Son Evolution De 1950 à 1955 », Etudes et Conjoncture , Institut De La Statistique Et Des Etudes Economiques, P26.

4–إهتمامات نواب الحزب الشيوعي بقضايا الفلاحين :

حاول نواب الحزب الشيوعي الجزائري بعد صدور قانون الجزائر الخاص في 1947/09/20 انتهاج سياسة جديدة ترتكز على الاهتمام بالقضايا الأساسة للجزائريين، وإبلاغها إلى السلطات الاستعمارية مستغلين المنابر المختلفة التي وصلوا إليها، كالمجالس المحلية أو أو المجلس الجزائري، ومن بين هذه القضايا المشاكل التي يعاني منها الفلاح الجزائري.

طالب نائب وهران الشيوعي كيميل لايار من وزير الداخلية الفرنسي تقديم تعويض للفلاحين من عرش بني زهرة العزايل في دائرة سبدو، والتي قامت الحكومة باغتصاب أراضهم بحجة بناء خزان للماء في سد بني بهدل مقابل تعويضات تافهة لا تعادل ما تم أخذه منهم، حيث ناد هذا النائب بتعويض الفلاحين بأراضي تعادل قيمة أراضيهم، وذكّر الوزير بأنه قدم عريضة باسم الفلاحين إلى الوالي العام، و لم يتلق أي جواب[1].

نظرا للأزمة الخانقة التي عانى منها الفلاحين خلال هذه الفترة، وضعف القروض الفلاحية الممنوحة لهم، بالرغم من أن (ش.أ.إ) وجدت من أجل مساعدة صغار الفلاحين ومتوسطي الدخل، والتي حادت عن الهدف الذي أنشأت من أجله، لذلك رافع نواب الحزب الشيوعي الجزائري من أجل إصلاحها وإعادة هيكلتها من خلال:

- انتخاب أعضائها بالطرق الديمقراطية.

[1] رئاسة التحرير، «نواب مخلصين لوعودهم، الدفاع عن الفلاحين»، الجزائر الجديدة، س3، ع26، الجزائر، أوت 1948، ص2.

- أن لا تكون في خدمة الإدارة التي تستخدمها للضغط على الفلاحين الذين لا يرضخون لأوامرها.

وعلى سبيل المثال حاكم بلدية سرسو المختلطة بمقاطعة تلمسان الذي رفض منح قروض للفلاحين من الـــ (ش.أ.إ) الذين رفضوا الخضوع لأوامره، ولا لأعضاء **الجـــْماعة** الذين انتخبوا بطريقة ديمقراطية، بينما قام بمنح مبالغ كبيرة لغير المحتاجين من أعوانه فأصبحت الـــ (ش.أ.إ) وسيلة ثراء بعض التجار، كما أصبحت هذه المؤسسة في خدمة شركات التأمين مثلما حصل في ثنية الحد بعمالة الجزائر، حيث أجبر الوكيل التقني لـــ (ش.أ.إ) على شراء ضمانتين من شركات التأمين لأن زوجته وكيلة لإحدى تلك الشركات، مما جعل الحزب الشيوعي يطالب بمعاقبة هذا الوكيل وتقديمه للمحاكمة، لأن القانون لا يجيز تقديم ضمانة واحدة من كل فلاح يطلب قرض.

لم تعد الـــ (ش.أ.إ) في نواحي السرسو والشلالة تشتري القمح بنفسها من الفلاحين، بل بواسطة التجار المرخص لهم[1]، وهم في الغالب من المستوطنين أو من أعوان الإدارة الاستعمارية، حيث يقومون بشراء القمح من الفلاحين بثمن بخس، وبأقل من السعر المحدد له، ليزيدوا الفلاحين الصغار فقرا. ولإصلاح هذا الوضع طالب نواب الحزب الشيوعي الجزائري من الفلاحين والمنتجين الصغار ضرورة التكتل تحت نقابات عمالية تدافع عن حقوقهم للتخلص من سيطرة الإدارة وأعوانها، أو تأسيس لجان في كل دوار أو دائرة أو بلدية مختلطة تناضل من أجل :

1 - تحديد الهيئات الإدارية للـــ (ش.أ.إ)
2 - إبطال التفضيل في المعاملات، وحماية الحكام وأعوانهم.
3 - الحصول على القروض بصفة عادلة .[2]

المتتبع لنضال الحزب الشيوعي من أجل إصلاح أحوال الفلاحين الجزائريين يستنتج مايلي:

أ - إستخدامه للمنابر السياسية والإعلامية لإيصال وجهة نظره إلى سلطات الاحتلال.
ب - فشله في الوصول إلى إصلاح جذري لأحوال الجزائريين عامة والفلاحين خاصة، لبقائه متمسكا بأفكاره القديمة التي لا تخرج عن دائرة السلطة الأم وهي فرنسا.

[1] رئاسة التحرير، «الفلاحون يكافحون لأخذ حقوقهم من جمعيات التدخير (لاسيب)»، الجزائر الجديدة، س4، ع34، الجزائر، أفريل 1949، ص1.
[2] المصدر السابق، ص01.

ت - عدم إقتناع وثقة أغلبية الجزائريين في نواب هذا الحزب، واعتبارهم تابعين للإدارة الاستعمارية.

غير أنه لا يمكننا في هذا المقام أن نبخس هذا الحزب ونوابه حقهم، حيث دافعوا عن حقوق الفلّاحين الجزائريين بالوسائل الموجودة لديهم دون التخلي عن أفكارهم، فكانوا لا يتركون أية فرصة لإيصال مشاكلهم إلى الإدارة الاستعمارية لحلها، وإلى الفلّاحين الجزائريين لتعبئتهم وتأطيرهم في صفوفه، ولحل مشاكلهم المتراكمة حسب قدراتهم.

كشف الحزب الشيوعي عن برنامجه الانتخابي لانتخابات المجلس الوطني الفرنسي في: 17 جوان 1951 عن المقترحات التالية التي تخص الميدان الزراعي:

- إقامة إصلاح زراعي عميق يضع حدا لاستغلال الفلاحين الجزائريين.
- إعطاء الأرض لمن يخدمها.
- توزيع أراضي الشركات الاستعمارية والمستوطنين الكبار، وأملاك كبار الإقطاعيين الخائنين للقضية الوطنية أو الذين تظهر خيانتهم في الكفاح التحرري [1]، وأراضي الدومين، والأراضي المشاعة على الفلاحين من مختلف الأصول المحتاجين والمجردين من الأراضي والذين لا يملكون ما يسد حاجاتهم.

وفيما يخص الفلاحين والخمّاسين وصغار المعمرين إقترح الآتي:

- تحويل النفقات العائلية للخمّاسين .
- إعفاء الفلاحين الذين يملكون أقل من 5 هكتارات من الغرامات العقارية، وتعيين أسعار للقمح تتناسب مع حال الفلاح.
- إقراض الفلاحين بالأموال والحبوب لآجال طويلة ومتوسطة من الـــ (ش.أ.إ) والتي طالب بجعلها مسيرة بطريقة ديمقراطية، ويشارك الفلّاحين في إدارتها[2].

تبقى هذه المقترحات مجرد أحلام في نظرنا لا يمكن تحقيقها في وجود سلطة احتلال تعمل بكل الطرق للتمكين للمستوطنين والاستحواذ على أفضل ما تمتلكه الجزائر من خيرات، غير آبهة بمعاناة الفلاحين الجزائريين، إضافة إلى ذلك فالحزب الشيوعي الجزائري برنامجه مستوحى من فلسفة النظام الاشتراكي الذي

[1] المقصود بالخائنين للقضية الوطنية حسب الحزب الشيوعي المتعاطفين مع الحركة النازية، أو الذين انظموا إليها خلال الحرب العالمية الثانية، وكذا الموالين لحكومة فيشي برئاسة المرشال بيتان.

[2] رئاسة التحرير،«البرنامج الانتخابي للحزب الشيوعي الجزائري»، الجزائر الجديدة، س6، ع57، الجزائر، جوان 1951، ص4.

يدعوا إلى الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج بمعنى تحكم الدولة في الثروة، وتقوم بتوزيعها على مواطنيها بالعدل والإنصاف، وهو نظام يتعارض مع النظام الاستعماري المطبق في الجزائر، والمستوحى من النظام الرأسمالي، وهو في الأصل تحكم عصابة من حثالة المجتمع الأوروبي الذين وُطّنوا هذه الأرض في الثروة بواسطة الشركات الرأسمالية التي استحوذت على أحسن الأراضي الجزائرية المغتصبة من أصحابها، ومنحت لها كل الوسائل من عتاد وقروض بصيغ ميسرة لتنمية استثماراتها فيها.

رابعا:مسألة القرض الفلاحي في برنامج النواب المسلمين الجزائريين

النخبة الليبرالية إنبثقت عن الانقسام الذي وقع في صفوف جماعة النخبة، وكان ذلك خلال عام 1919 جراء الإنتخابات المحلية، نظرا للتنافس الكبير بين زعيم التيار الاندماجي الدكتور ابن توهامي، والأمير خالد الذي كان يطالب بالمساواة دون التخلي عن الهوية الجزائرية العربية والإسلامية، وقد خسر دعاة الاندماج هذه الإنتخابات بسبب الضغوط الاستعمارية التي لا تريد وصول الجزائريين على اختلاف مشاربهم إلى مناصب المسؤولية مهما كان نوعها وقيمتها، وكذا عدم تقبل الجزائريين لأطروحاتهم السياسية التي تدعو إلى الاندماج والتجنيس، خاصة وأن اليبراليين كانوا ينادون بضرورة التعاون مع فرنسا مؤمنين بالثقافة الفرنسية.

بعد تعيين الحاكم العام موريس فيوليت حاكما عاما على الجزائر أصبحت الفرصة سانحة أمامهم لطرح أفكارهم وتوجهاتهم، ظنا منهم أن الحاكم العام الجديد يؤيدهم ويدعمهم [1] باعتباره من أكثر المنادين بضرورة الاستعانة بالجزائرين المتشبعين بالثقافة واللغة الفرنسية في التسيير الإداري، والتركيز على فئة القياد لأنهم حلقة وصل بين الإدارة الفرنسية والجزائريين[2]، وخاصة الفلاحين.

[1] سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ص ص285–335.

[2] Viollette (Maurice) L'Algérie vivra –T-elle, pp 272-295.

1-المطالب الفلاحية في برنامج فدرالية النواب المسلمين الجزائريين:

قام إتجاه النخبة الليبرالية بتأسيس فدرالية النواب المسلمين الجزائريين ضمت بعض المتشبعين بالثقافة الفرنسية، مثل: بلحاج، والزناتي، والفاسي، وطاهرات، والليشاني، وفرحات عباس، والدكتور محمد بن صالح بن جلول، وقد كان للأخيران دور نشيط خلال فترة الثلاثينات[1].

طرح موريس فيوليت برنامج اقتصادي واجتماعي سيسمح بتنمية الجزائر في نظره، ويؤدي إلى تصحيح الاختلالات القائمة فيها، ويجمع مجتمعات مختلفة [2] كما يدعي خلال الفترة التي تولى فيها رئاسة الحكومة العامة، لكنه اصطد بواقع سياسي واقتصادي مغاير لما كان يتوقعه في الجزائر، حيث أن الأوروبيين ورغم أنهم يمثلون 7/1 من السكان إلا أنهم يسيطرون على المراكز الإدارية والاقتصادية، ويعيشون في المدن الكبرى كوهران، وأرزيو، وسكيكدة، وقسنطينة وعنابة ومستغانم، وسيدي بلعباس، والبعض منهم يعيش في المناطق الريفية، ويسيطرون على الأراضي الأكثر خصوبة أي أن هناك أقلية من المستوطنين أصحاب الشركات الكبرى، وسادة الأرض المغتصبة، يتحكمون في الصناعة والتجارة والقروض الزراعية المختلفة، وكل مناحي الحياة، ويصنعون الرأي العام من خلال الصحافة التي تحت سلطتهم، كما يسيطر ممثلوهم على على المندوبيات المالية والمجالس المختلفة، ويفرضون أراءهم على الحكام العامون، وهي الفئة التي تشعر بالتفوق على السكان الأصليين[3]وترفض أي إجراء اقتصادي يهدف إلى التقليل من فقرهم وبؤسهم.

قدمت فدرالية النواب المسلمين الجزائريين فرع قسنطينة، والذي يتشكل مكتبها من الرئيس الشريف سيسبان، ومجموعة من النواب من بينهم محمد لخضر دحال، والأمين الشريف بن حبيلس، ونائبه مولود بن باديس، وأمين المال بن حمادي صالح أمزيان، ونائبه محمد زكرينو ومجموعة من المساعدين ملاحظات إلى لجنة مجلس الشيوخ الفرنسي التي زارت قسنطينة برئاسة موريس فيوليت [4] حول المشاكل التي يعاني منها الفلاح الجزائري، حيث طالبت بـــ:

---

[1] سعد الله (أبو القاسم)، المرجع السابق، ص ص 285-335.

[2] Cantier (Jacques), « Les Gouverneurs Viollette et Bordest, La politique Algérienne de la France à la Fin Des Années Vingts », Revue Française D'histoire D'outre-Mer, 1er Trimestre, T84, N°314, Paris, 1997, p28.

[3] Ayache (Albert) , « Essai Sur La Vie Syndicale En Algérie , L'année Du Centenaire (1930) » , Le Mouvement Social , p98.

[4] قدم موريس فيوليت خلال استجواب وزير الداخلية الفرنسي شهادة رسم فيها لوحة سوداء عن الوضع السيء الذي تعاني منه الجزائر، وخاصة السكان الأصليين، وعدم تطبيق الوعود التي قطعت لهم خلال الاحتفال بالذكرى المئوية للاحتلال الفرنسي للجزائر، وللتفصيل أكثر ينظر:

- Marie (M) et Mouton (Renée), « L'Algérie Devant Le Parlement Français De 1935 à 1938 », op-cit, pp92-128.

- اتخاذ صيغة جادة للقرض الفلاحي تكون عونا فعالا للفلاح الجزائري لزراعة أرضه.
- استرجاع رأس ماله الذي أضاعه خلال السنوات الصعبة.
- الإسراع في وضع قانون إنشاء رأس مال مشترك لجميع (ش.أ.إ) .[1]

ما يؤاخذ على هذه المطالب أنها جاءت عامة وبسيطة لم ترق إلى ما كان يصبو إليه الفلاح الجزائري وهو استرجاع أرضه وإيجاد آلية ذات فعالية للحفاظ عليها من الاغتصاب، وعليه فقد تكون هذه الفدرالية غير مهتمة بشكل جدي بالمشاكل الفلاحية على اعتبار أن معظم المنخرطين فيها من الفئات الميسورة ذات التوجه الليبرالي. إضافة إلى ذلك فخلال هذه الفترة لم تكن قد تبلورت بشكل عميق مطالب هذه الفدرالية، و لم ترسو على برنامج واحد يخدم فئات المجتمع الجزائري برمته وخاصة المجتمع الريفي، كما أن بعض أعضائها لم يكونوا قريبين من معاناة هؤلاء الفلاحين البؤساء، ومن بينهم فرحات عباس [2]نائب رئيس الفدرالية الذي أشاد بالاجراءات التي اتخذتها السلطات الفرنسية بعد الحرب العالمية الأولى، وطالب بتحسينها من خلال استفادة الجزائريين من التأمين الذي كان يمثل بضع مئات الآلاف من الفرنكات، والذي ارتفع في نهاية العشرينيات وفترة الثلاثينيات إلى 20 مليون فرنك، لذلك انتقد المعارضين من الاتجاه الاستقلالي والعلماء للسياسة الفرنسية وذلك بدعوته إلى عدم معاداتها بل النضال داخل الأطر والوسائل الموجودة التي تحت تصرفه، لتحسين المستوى المعيشي للسكان والرفع من المبالغ الاجتماعية التي يستفيدون منها، فبعد مرور أكثر من 100 سنة من الاحتلال لا يزال أكثر من مليون جزائري يعيشون في الأحياء الفقيرة حفاة وعراة يعانون من الجوع، لذلك طالب بـــ:

- تفعيل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية.
- تطوير التعليم الخاص بالجزائريين.
- الدفاع عن الفلاحين ومساعدتهم اجتماعيا وحفظ كرامتهم.[3]

---

[1]Sisban (chérif), Note Sur Des Reformes Desiree Par La Federation Des Elus Des Indigenes Du Departement Constantine, pp 6-7.

[2] نفى فرحات عباس وجود الأمة الجزائرية، حيث أكد: «... على عدم وجودها، فالقومية والوطنية حسب رأيه ليست موجودة فهو ليس أحمق حتى يرتكب مثل هذه الجريمة، وهو ما يفرقه – في نظره دائما- عن العلماء فهذه الأمة التي يتغنى بها البعض، وخاصة العلماء ودعاة الاستقلال بحث عنها فرحات عباس في المقابر و لم يجدها، فالإمبراطورية الإسلامية زالت كغيرها من الإمبراطوريات مثل الإمبراطورية الرومانية، والرومانية المقدسة في العصور الوسطى، فالوقت والإنسانية لم تعد كما كانت في ذلك الوقت ...»

ينظر: Abbas (Ferhat) ,« Le Jeune Algérien », l'oranie populaire, 2ème Année , Oran, Alger, 1938, p04.

[3] Ibid, p04.

كان فرحات عباس يعتقد بأن جزءً فقط من الجزائريين يعانون من مشاكل مختلفة تستدعي النظر فيها وحلها، وليس غالبية المجتمع الجزائري، وهو ما يتناقض مع الانتقادات التي وجهها موريس فيوليت للفلاحة "الأهلية" لّما كان حاكما عاما على الجزائر [1]، لكنه لم يحدد الأسباب الحقيقية وراء هذا الضعف، وحمّل الفلاحين الجزائريين المسؤولية في الغالب على اعتبار أنهم لا يتحكمون في الطرق والوسائل الزراعية الحديثة، واستشهد بالمردود الفلاحي لبلدية جسر يسر في عمالة وهران، حيث أن المردود المتوسط للهكتار الواحد يتراوح بين 15 و20 ق بالنسبة للقمح الليّن أو الصلب وأجرى مقارنة بين الفلاحين الأوروبيين والجزائريين

الجدول رقم (73): المردود الفلاحي من الحبوب في بلدية جسر يسر بعمالة وهران

السنة	المستغل	القمح الصلب (ق)	القمح الليّن (ق)	الشعير (ق)	النخالة (ق)
1890	أوروبي	6.300	2.500	6.100	750
1890	جزائري	17.300	4.000	16.000	--
1900	أوروبي	6.057	1.412	5.312	1.440
1900	جزائري	5.601	840	14.400	--
1910	أوروبي	12.540	3.000	16.272	4.392
1910	جزائري	9.630	1.810	14.020	--
1925	أوروبي	50.300	8.800	8.800	5.750
1925	جزائري	18.400	650	11.500	360
1928	أوروبي	34.650	11.060	9.860	6.750
1928	جزائري	14.280	490	16.000	770

المصدر: **Viollette** (Maurice) L'Algérie vivra –T-elle, p45.

2–تنظيم شركات القرض الفلاحي:

طالبت فدرالية النواب المسلمين الجزائريين بضرورة إنهاء حالة البؤس والشقاء التي يعاني منها الفلاح الجزائري نتيجة سياسة الإدارة القائمة على النهب والاستغلال والتي لا يمكن أن تتحقق إلا بـــ:

أ – معالجة مشكلة البؤس الذي يعاني منه الفلاح الجزائري لن يكون إلا بـــ:

- التخلص من نفوذ المعمرين.
- إجراء إصلاح زراعي عادل.
- تحقيق العدالة والمساواة بين مختلف فئات المجتمع الجزائريين والأوروبيين.

[1]Viollette (Maurice), op-cit, p45.

- إعادة توزيع الأراضي على الفلاحين الجزائريين .
- دعمهم بالقرض الفلاحي لتحديث زراعتهم.[1]

ب - معالجة مشكلة ديون الفلاحين الضخمة والتي تعرقل عملية استغلال الأرض، وهو ما اعترفت به الإدارة الاستعمارية واعتبرتها جد معتبرة، ومع ذلك لم تقترح لها حلولا للقضاء عليها[2].

اقترحت فدرالية النواب الجزائريين لفرع قسنطينة على حكومة الجبهة الشعبية مجموعة من المطالب تخص الجانب الفلاحي من خلال:

- تنظيم القرض الفلاحي لفائدتهم.
- إلغاء (ش.أ.إ) وتحويلها إلى صناديق محلية وجهوية للقرض الفلاحي التعاوني.
- تمويلها بشكل كاف من ميزانية الدولة[3] كما هو معمول به مع المستوطنين.

لم تلق هذه المقترحات الاستجابة من الإدارة، وهو ما أبقى الوضعية على حالها على الرغم من تصريح الحاكم العام لوبو أن الفلاحين الجزائريين استفادوا من 500 مليون فرنك بأشكال مختلفة كقروض ومساعدات، واتهم **القياد والـــجْماعات** بأنهم يقدمون معلومات خاطئة عن "الأهالي" المعنيين بالمساعدة إلى رؤساء البلديات الذين طالبهم باتخاذ جميع الإحتياطات لتصحيح الأوضاع حتى تذهب هذه الأموال إلى مستحقيها[4].

فهوإنتقاد ضمني للإدارة بأنها المسؤولة عن هذا الوضع باعتبارها هي من عينت هؤلاء **القيّاد والـــجْماعات**، وغضّت الطرف عن تصرفاتهم التي تخدمها في النهاية. لكن هذا المبلغ الذي ذكره لوبو يبقى مجرد رقم على الورق يبرر به عملية الدعم التي تقدم للجزائريين إلى السلطة السياسية لبلاده في باريس بعيدا عن الواقع الموبوء والميؤوس منه، وإذا سلّمنا جدلا أنه موجود في أرض الواقع فسيذهب إلى غير مستحقيه، والنتيجة بقاء دار لقمان على حالها، عامة الفلاحين الجزائريين يزدادون بؤسا، والقلة من المستوطنين وأتباع الإدارة يزدادون ثراءً، وللتأكيد على حقيقة ما ذكرناه الطلبات التي تقدمت بها (ش.أ.إ) بعمالة وهران إلى قسم الانتاج الزراعي للحصول على قروض بذور الخاصة بزراعة القمح للفلاحين الجزائريين مع الالتزام بضمان 50% منها كما يوضحه الجدول التالي:

[1] يحي (بوعزيز)، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830-1954، ص ص 94-95.
[2] A.N.O.M, G.G.A, 10H89, Le Crédit Agricole Indigène.
[3] Collot (Claude), Henry (Jean Robert), op-cit, pp60-61.
[4] Rédacteurs En Chefs, « La Misères Indigène », La Voix Indigène, N°404, Algérie, 03 Mai 1937, p2.

الجدول رقم (74) : طلبات قروض البذور لــ (ش.أ.إ) بعمالة وهران في نهاية 1935

المقاطعة	أسماء الشركات	كمية القمح المطلوبة بالقنطار		الإدارة المسؤولة عن التوزيع
		قمح صلب	قمح ليّن	
وهران	عين العربة	500	100	وهران
	بوهني	100	100	//
	حمام بوحجر	1024	226	وهران –بلعباس
	لافيريار	500	25	وهران
	لورمال	200	200	//
	واد امبارت	500	120	سيدي بلعباس
	سانت مور	300	1000	وهران
	طفراوي	1200	100	//
	عين تموشنت (المختلطة)	1000	200	//
	سانت لوسيان (المختلطة)	2120	100	//
	ريوسالادو	752	100	//
	مسرغين	60	100	//
معسكر	دومبازل	400	100	معسكر
	معسكر (المختلطة)	6584	1221	//
	سعيدة (المختلطة)	8600	1900	//
مستغانم	بالدي	70	14	تيارت
	بوسكات	100	27	//
	بليل	374	27	//
	جبل ناظور (المختلطة)	1964	9733	//
	لامينا (المختلطة)	1496	9733	//
	تيارت (المختلطة)	2500	750	//
سيدي بلعباس	تينيرا	200	200	سيدي بلعباس
	مكرة (المختلطة)	690	1385	//
	تلاغ (المختلطة)	1358	1171	//
	سليسن	100	50	//
تلمسان	مغنية (المختلطة)	1500	150	//
	رمشي	143	150	//
	المجموع	**34335**	**18672**	

المصدر: C.A.N.A, G.G.A, Préfecture d'Oran, Sous-Série E11-1/908, Etat Récaptilatulatif Des Demande Formulées Par les S.I.P du Département Ayant Produit L'engagement De Garantie De 50% depuis 31/10/1935.

وهو ما يدل على الحاجة الماسة إلى الدعم الخاص بالحملة الزراعية هي الأرقام الضخمة المرصودة في الجدول، ولكن إذا تمعنا في ذلك نجد أن هذه الطلبات قد لا تتحقق أو تذهب إلى غير مستحقيها نظرا لــ:

- ضخامة الكميات المطلوبة.
- أغلب الشركات التي تقدمت بها موجودة في المناطق التي يقطن بها المستوطنين بأعداد كبيرة.
- أغلب المخازن التي تتوفر على هاته الكميات من القمح محتكرة من المستوطنين، والنقابات التي تمثلهم.

فلا يمكن للفلاح الجزائري أن يحصل على الدعم وهذه الأموال والحبوب موضوعة تحت تصرفهم، ثم لو ذهبت هذه الكميات إلى من يحتاجها لما كان هناك بؤس بهذا الشكل المستشري بقوة، ولربما قلت الطلبات على الدعم. إن هذه الكميات تؤكد على أن المستوطنين ومن والاهم يريدون الاستثمار في احتياجات الفلاحين لإجبارهم على شراء أو اقتراض هذه الكميات من القمح من مخازنهم أو من (ش.أ.إ) التي تقدمت بها خاصة وأنها تحولت مؤسسة تجارية بعد تأسيس ديوان القمح "للأهالي"، الأمر الذي مكّن الإدارة من وضع يدها على أموال الجزائريين وبقوة القانون. هذه الوضعية جعلت فدرالية النواب المسلمين الجزائريين تطالب بإقرار إصلاحات فلاحية حقيقية يستفيد منها سكان الأرياف بصفة مباشرة دون وسائط تقوم على :

- إعادة إسكان الفلاحين الجزائريين في أراضي تابعة للدولة أو الأملاك التي تحت تصرفها أو الأملاك الخاصة التي يتم شراؤها من كبار المؤسسات مثل "الشركة الجزائرية" التي تسيطر على 100 ألف هك من الأراضي الخصبة بقسنطينة، و"الشركة العامة السويسرية" التي تسيطر على 20 ألف هك بسطيف، والمزارع الفرنسية بعنابة وغيرها.
- بناء السدود، والحواجز المائية في البلديات المختلطة والمناطق العسكرية لفائدة المسلمين الجزائريين.
- خلق بلديات جديدة خاصة بالسكان الأصليين.
- تهييئة وتنظيم الدواوير من خلال الاستفادة من الضرائب التي يدفعها السكان في إنجاز الطرقات، ووضع قنوات الصرف الصحي، والتزويد بالمياه، وبناء المدارس والمراكز الصحية ومراكز البريد والإنارة العمومية.
- إعادة تنظيم (ش.أ.إ) وذلك من خلال:
  - ✓ تحويلها وبقوة القانون إلى صناديق محلية للقرض التعاوني. [1]
  - ✓ سحب سلطة تسييرها من الإدارة الفرنسية التي كانت تمثلها هيئة معينة بصفة مباشرة مع "القايد" الذي يعتبر حلقة وصل بينها وبين الفلاح الجزائري.
  - ✓ انتخاب أعضاء مجلسها الإداري من المساهمين.

[1] Collot (Claude), Henry (Jean Robert), op-cit, pp117-119.

- ✓ إقامة إصلاحات تخص أموالها.
- ✓ زيادة تمثيل الفلاحين الجزائريين في المجالس الإدارية لصناديق القرض الفلاحي، والصندوق الجزائري للقرض الفلاحي التعاوني بناء على قانون 1935/04/04 و 1935/10/31[1]

إنّ الظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر وانعكاساتها الخطيرة التي ألّمت بالجزائريين عامة والفلاحين خاصة لم تغير من مواقف النوّاب وعلى رأسهم محمد الصالح بن جلول وفرحات عباس [2] اتجاه فرنسا[3]، حيث انتقد هذا الأخير حزب الشعب وجمعية العلماء بدرجة أقل واعتبرهم خياليون، ومواقفهم تبنى على الريح، وأن مستقبل الجزائر في نظره في مستقبل فرنسا[4]، وهو ما جعلهما يتطوعان في الجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945.

قام فرحات عباس[5] بعد تسريحه من الجيش الفرنسي في جويلية 1940 بإعداد تقرير قدمه إلى الماريشال بيتان (Petain) في 1941/04/10 رصد فيه المشاكل التي يعاني منها الفلاحين الجزائريين، واقترح مجموعة من الحلول الاستعجالية لصالحهم لإبقائهم في أراضيهم وخاصة الملاك الصغار، وإعادة تشكيل طبقة الفلاحين في المناطق التي انعدم وجودها فيها وهذا بـــ:

- o خلق صندوق خاص بالمزارعين لإعادة إسكانهم.
- o تطوير الملكية الفلاحية وحمايتها في الجزائر.[6]

لكن رد الماريشال بيتان لم يكن في المستوى المطلوب واستغل ظروف الحرب لتأجيل النظر فيها.

---

[1] Collot (Claude), Henry (Jean Robert), op-cit, pp117-119.

[2] قام فرحات عباس في 1939/01/20 بجولة إلى مدينة عين تموشنت رفقة جيلالي طالب من أجل الدعاية لأفكاره في الدائرة، ثم انتقل إلى مدينة وهران في اليوم الموالي 1939/01/21 من أجل جمع الإشتراكات لحزبه اتحاد الشعب الجزائري، وقد تناول في لقاءاته التي أجراها بعين تموشنت ووهران موضوع تجديد الغرف الفلاحية الخاصة بالأعضاء الجزائريين، حيث انتقد تركيز الاستعمار على العائلات الكبيرة الموالية لها، حيث تم ترشيح كل من بن شيحة قويدر آغا البلدية المختلطة بعين تموشنت، وبن سالم عبد القادر قايد في بلدية مغنية، وعبد الصدوق قدور باش آغا في كاسان وحميدات المختار مستشار عام بسعيدة للعضوية في الغرفة الفلاحية بوهران، وهو ماعتبره فرحات عباس اقصاء لباقي المواطنين الجزائريين.
ينظر:
A.N.O.M, G.G1.A, Série H,14H40, Renseignement Sur La Situation Politique En Oranie 1939.

[3] هناك العديد من النواب من أيدو فرنسا في حربها ضد ألمانيا من أمثال عدّة شنتوف عن دائرة معسكر، ولالوت عن دائرة بلعباس وغيرهم...
ينظر: A.W.O, Boite N°2261, C.I.E, Oran, N°01 de Décembre 1939 .

[4] Abbas (Ferhat), « Le Jeune Algérien » , L'orani populaire, p4.

[5] أظهر فرحات عباس استعداده للانخراط في الجيش الفرنسي طول مدة الحرب، وقد أوقف كل نشاطاته السياسية لانقاذ الأمة الفرنسية التي يتعلق بها مصيرنا حسب اعتقاده، وصرّح قائلا : « لو تنهار فرنسا الديمقراطية فستضيع معها آمالنا في الحرية ... »
ينظر: A.W.O, Boite N°2261, Dossier presse, L'Entente du 04 Septembre 1939.

[6] بوعزيز (يحي)، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه (1912-1948)، د.م.ج، الجزائر، ص ص60-61.

3- استقطاب النواب للفلاحين :

إستقال فرحات عباس من فدرالية النواب المسلمين الجزائريين في أوت 1941، لكنه لم يتوقف عن النشاط السياسي في الجزائر [1] الذي أصبح حكرا على النواب والشيوعيين بسبب التضييق الكبير الذي مارسته سلطات الاحتلال الفرنسي على حزب الشعب وجمعية العلماء خلال الحرب العالمية، خوفا من استغلالهم لضعف فرنسا والثورة عليها.

قدم فرحات عباس مذكرة إلى الحلفاء في 08 ديسمبر 1942 بعد نزولهم في شمال إفريقيا في نوفمبر 1942 طالب فيها بضرورة إنشاء قانون سياسي واقتصادي واجتماعي للمسلمين الجزائريين.[2]

هذا المطلب قوبل بالرفض من حكومة فيشي، و لم يستجب له الحلفاء لأن الأمر لا يعنيهم، وهو شأن داخلي فرنسي في نظرهم.

الوضع الاقتصادي والاجتماعي تدهور بشكل فضيع خلال سنوات الحرب مما حتّم على الجزائريين العيش في كنف الظلم والقهر والشقاء بسبب الاستغلال المفرط لمنتوجاتهم المختلفة التي أصبحت تحول إلى جبهات القتال مما زاد في ارتفاع أسعار المواد الغذائية، خاصة وأن الفلاح أصبح يجبر على بيع منتوجه بعد الدّرس بأسعار منخفضة التي لا يمكن أن توفي التزاماته تجاه المؤسسات القرضية فكان الفلاح يصرخ لعدم استطاعته إنقاذ أطفاله بسبب الجوع[3].

تأثر الريف الجزائري بشكل مباشر خلال الحرب مما أدى إلى :

- تناقص عدد المواشي من 6.460.000 رأس سنة 1939 إلى 2.053.000 سنة 1946 .
- تدني الأجور وزيادة البطالة .
- تفشي المرض والمجاعة .
- زيادة الهجرة نحو المدن بحثا عن العمل.[4]

[1] بن خرف الله (الطاهر)، «التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للريف الجزائري 1830-1962»، الذاكرة، س2، ع2، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص ص164-165.

[2] بن خرف الله (الطاهر)، «التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للريف الجزائري 1830-1962»، الذاكرة، ص ص 164-165.

[3] Rédacteurs En Chefs,« Au Secours Des Indigènes, Les Prêts Aux Indigène », La Voix Indigène, N°528, Algérie, 02 Janvier 1941, p02.

[4] سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ص ص188-189.

خلال هذه الفترة قلت الإعانات من (ش.أ.إ) والتي أصبحت مخازنها مفتوحة مباشرة لتموين الجيش الفرنسي من الحبوب في جبهات القتال.

الجدول رقم (75): الإعانات المسبقة بالآلاف فرنك الممنوحة لـــ (ش.أ.إ) بين 1940–1945

السنة / العمالة	1940	1941	1942	1943	1944	1945
الجزائر	12651	21069	14113	3550	7200	5305
وهران	7415	21209	14550	9400	21020	30949
قسنطينة	3761	18468	24720	10770	3500	11142
المجموع	**23827**	**60746**	**53433**	**23720**	**31720**	**47396**

المصدر: G.G.A, A.S.A, Nouvelle Série,Troisème Volume, Imprimerie V. Heintnz, Alger, 1950, p231

لم تصل هذه الإعانات المقترحة من (ش.أ.إ) إلى 100.000 ف.ف في العمالة الواحدة خلال هذه السنوات، وهو ما يعني عدم مقدرتها على الوفاء بالالتزامات نحو الفلاحين الذين أصبحوا يعيشون في وضعية فقر مزرية.

4–المواجهة بين النواب والإدارة الاستعمارية :

أصبحت نظرة فرحات عباس أكثر حدّة اتجاه السلطات الفرنسية وانعكس ذلك في **"بيان الشعب الجزائري"**[1] الذي يُشكل نقدا لاذعا للاحتلال الفرنسي الذي لا يعترف بالمساواة مع الجزائر المسلمة[2].

إحتوى البيان على خمسة أقسام ركّز القسم الأخير على المطالب الأساسية للجزائريين، وفيما يخص الجانب الفلاحي فقد طالب بـــ:

- إلغاء الإقطاع الفلاحي .

[1] يعد هذا البيان بمثابة برنامج مشترك لجل الأطياف السياسية وعلى رأسهم النواب، والعلماء، وأعضاء من حزب الشعب الجزائري الذين لم يشملهم القمع والاعتقال، واجتمعوا في مكتب الدكتور تامزالي رئيس القسم القبائلي في النيابات المالية، وغرس أحمد نائب مالي، وقاضي عبد القادر مستشار عام ورئيس جمعية الفلاحين، والدكتور محمد الأمين دبّاغين، وحسين عسلة عن حزب الشعب الجزائري، والعربي التبسي، والشيخ خير الدين، وأحمد توفيق المدني عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ومحمد الصالح بن جلول، وفرحات عباس عن النواب وغيرهم ... ينظر:

Abbas (Ferhat), Guerre et révolution d'Algérie , La Nuit Coloniale , Edition Alger –Livres , Alger, 2011, pp133-134.

[2] Mahsas (Ahmed), Le Mouvement Révolutionnaire en Algérie de La 1er Guerre Mondiale à 1954, Edition El Maarefa, Alger, 2007, p165.

- تحقيق إصلاح زراعي واسع يضمن الرفاهية والرخاء لكل الجماهير الفلاحية.[1]

حمل ملحق هذا البيان جملة من الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المستعجلة الخاصة بالمسلمين، حيث جاءت الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية للفلاحين على النحو التالي :

- إنشاء مصلحة للفلاحة الجزائرية لمساعدة الفلاحين.
- إنشاء وزارة عمل تشرف على تطبيق القوانين الاجتماعية للعمال الجزائريين.[2]

تم تقديم هذه المقترحات إلى الجنرال ديغول [3] والحاكم العام كاترو في جوان 1943[4]، لكنهما تظاهرا بقبول هذه المطالب وطلبا من الحركة الوطنية التريث إلى غاية انتهاء الحرب، وحاولا استمالتها من خلال العمل على تنفيذ هذه الإصلاحات ولو بشكل بطيء [5]، ونظرا لضغط الحركة الوطنية بواسطة النواب أعلن الحاكم العام كاترو بعض الإجراءات منها:

- تسهيل حصول الجزائريين على الأراضي.
- بناء مساكن جديدة .
- إنشاء المدارس والمراكز الصحية "الأهلية".

إلا أن هذه الإجراءات لم تطبق على أرض الواقع، وتم إلغاؤها آليا بالأمرية التي أصدرها ديغول في 07 مارس 1944 بعد الخطاب الذي ألقاه في قسنطينة في 02 ديسمبر 1943 والتي ركزت على القضايا السياسية، وأهملت المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ما عدا بعض الإجراءات التي تعهدت بها لجنة الستة عشر النظر فيها منها:

- دراسة الأوضاع المعيشية للجزائريين في المدن والقرى.
- تحسين الوضع الصحي بتقديم المساعدات الطبية.

---

[1] للمزيد من التفاصيل ينظر : بوعزيز (يحي)، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه (1912-1948)، ص ص 66-69.

[2] بوعزيز (يحي)، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه (1912-1948)، ص67.

[3] بعث الجنرال ديغول تعليمة إلى العمالات الثلاثة في جوان 1943 يحثهم فيها على التركيز والعمل على تغيير عقلية الجزائريين اتجاه حكومة فرنسا الحرة، كما طالبهم بجرهم إلى محاربة دول المحور عكس ما كانت عليه الأمور في عهد حكومة فيشي.

ينظر: A.W.O, Boite N°4480, Rapport du Commissariat à la Coordination Des Affaires Musulmans, N°02, Alger, 21/06/1943.

[4] بوعزيز (يحي)، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه (1912-1948)، ص96.

[5] Mahsas (Ahmed), Le Mouvement Révolutionnaire en Algérie de La 1er Guerre Mondiale à 1954, pp166-167.

- تطبيق النظام الاجتماعي على العمال الجزائريين .
- العناية بالصناعة التقليدية .
- تعميم التعليم على أطفال الجزائريين.

عارض فرحات عباس بشدة ما ورد في أمرية 07 مارس 1944 لأنها تجاهلت ما ورد في بيان الشعب الجزائري، فأعلن عن تأسيس حركة سياسية تجمع مختلف اتجاهات الحركة الوطنية أطلق عليها اسم **"حركة أحباب البيان والحرية"**[1] في 14 مارس 1944[2].

كانت مهمتها الأساسية هي الدفاع عن ما ورد في البيان، والتنديد بالاستبداد ورفض كل أشكال العنصرية[3]، لكن هذا النضال والكفاح المتواصل في هذه الحركة اصطدم بمجازر 08 ماي 1945 التي أدت إلى توقيف نشاطها وحلها من طرف الاستعمار بحجة تسببها في هذه الأحداث.

لم يتوقف نشاط فرحات عباس بالرغم من تعرضه للاعتقال [4] كغيره من المناضلين السياسيين باستثناء الحزب الشيوعي الذي اتهم حزب الشعب الجزائري بتسببه في هذه الجريمة الأليمة.

كتب فرحات عبّاس في السجن وصيته تحت عنوان " **وصيتي السياسية**"[5] برّأ فيها حركة أحباب البيان والحرية مما وقع من أحداث في ماي 1945، وفي هذه الوثيقة ركّز فرحات عباس على طبقة الفلاحين، وأن حل القضية الجزائرية تكمن عبر الاهتمام بمشاكلهم، وهو مقياس لنجاح أو فشل أي نظام أو إدارة هو مدى العناية بهم، ويسترجع بذاكرته صورا ومشاهد عن معاناة الفلاحين من خلال الصورة التي بقيت عالقة في ذهنه سنة 1910، والتي كان سببا في امتهانه للسياسة بالرغم من تكوينه الصيدلاني، وكان طموحه الوحيد هو أن

---

[1] بوعزيز (يحي)، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه (1912-1948)، ص97.

[2] ضمت حركة أحباب البيان والحرية أعضاء ونشطاء من مختلف الأحزاب السياسية مثل: حزب الشعب الجزائري، وجمعية العلماء، والنواب، والكشافة الإسلامية، والطلبة، وأصبح لها تأثير سياسي على الساحة الجزائرية بحيث انخرط فيها أكثر من 500 ألف جزائري في بضعة شهور . ينظر: سعيدوني (ناصر الدين)، «أحداث 08 ماي 1945، ذكرى وتضحيات جسيمة وعبرة كفاح مرير »، الذاكرة، س2، ع2، الجزائر، 1995، ص13.

[3] Abbas (Ferhat), Guerre et Revolution D'algerie, La Nuit Coloniale , p144.

[4] اعتقل فرحات عباس في 08 ماي 1945 في قاعدة الانتظار بالولاية العامة بعد أن جاء لتهنئة ممثل فرنسا على انتصار الحلفاء على النازية . ينظر: Abbas (Ferhat) , op-cit , p149.

[5] الوصية جاءت في شكل وثيقة وهي عبارة عن مخطوط تحت عنوان "وصيتي السياسية" نشرها شارل روبير أجيرون في المجلة الفرنسية لتاريخ ما وراء البحار، اعتمدها بنيامين ستورا في كتابه عن فرحات عباس، ويذكر عبد الحميد زوزو أنه عثر عليها ضمن الأرشيف الخاص بالثورة .

ينظر: زوزو (عبد الحميد)، محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)، دار هومة، الجزائر، 2004، ص ص 216-220.

يرى الفلاح ينام على سرير، ويرتدي ملابس نظيفة، وله مأوى وغذاء صحي وله مستوى تعليمي لا بأس به يستطيع من خلاله قراءة الجرائد حتى يكون مطلعا على أوضاع البلاد.

يظهر أن فرحات عباس قد تأثر بالاشهر التي قضاها في السجن تعسفا، بحيث شرب جزءً يسيرًا من الكأس التي يشرب منها جل فئات الشعب الجزائري، سواءً القابعين وراء القضبان أو خارجها، جعله يحس بمعاناتهم الجسيمة، ويستعيد شريط ذكرياته صور الفلاحين، وهم يلتحفون الكهوف والأراضي الجرداء ينتظرون من يعينهم ويأخذ بيدهم ويقلل من آهاتهم، وفي هذه الوصية طلب فرحات عباس من الفلاحين على اختلاف فئاتهم (عمالاً، فلاحين، خمّاسين، فلاحين صغار)، الانخراط في المنظمات التي تعجبهم لضمان قوتهم وعيشهم[1]، وهي دعوة صريحة منه للفلاحين بضرورة الانخراط في العمل السياسي وهذا لن يكون إلا بالتعاون بينهم وبين الفرنسيين واليهود لتطوير الريف في جميع المجالات، وهو دليل على أن فرحات عباس ما زال وفيا لمبادئه السابقة و لم يحد إطلاقا عن المطالبة بالمساواة بين مختلف الفئات المشكلة للمجتمع آنذاك، لكنه طوّرها نوعا ما وحصرها في الحكم الذاتي في إطار الاتحاد الفرنسي[2].

5-فشل النواب في ضمان القروض للفلاحين الجزائريين:

تزامن خروج فرحات عباس من السجن في 16 مارس 1946بعد صدور قرار العفو العام المصادق عليه من البرلمان الفرنسي في 09 مارس 1946 بإقرار الإدارة الاستعمارية بواسطة الحاكم العام إيف شاتينيو في إطار ما اصطلح عليه بسياسة "التهدئة" هيئات فرعية لـــ (ش.أ.إ) وهي (ق.ت.ر)، وبمجرد خروجه من السجن اتصل بالإطارات القريبة من توجهاته السياسية من أجل ضبط البرنامج السياسي لحزبه الجديد [3]، وفي أفريل 1946 أعلن فرحات عباس عن ميلاد حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والتف حوله النواب والأعيان الذين شاركوا في بعث البيان منهم: بومنجل، وساطور قدور، وسعدان، وفرانسيس، وبوطارن وغيرهم[4]، وقد خلص المؤتمر الأول للحزب المنعقد بسطيف أيام 25و26و27 سبتمبر 1947 إلى المطالبة بضرورة إجراء إصلاحات تكون في مستوى تطلعات الفلاحين الجزائريين والتركيز على :

- الزيادة في الانتاج الفلاحي.

[1] زوزو (عبد الحميد)، محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)، ص ص207-211.

[2] Abbas (Ferhat), op-cit ,p153.

[3] الزبيري (محمد العربي)، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 1999، ص ص108-112.

[4] Kaddache (Mahfoud), Histoire du Nationalisme Algérienne, Question Nationale Et Politique Algérienne 1919-1951, T02, 2ème , Edition Entreprise Nationale de livre , Alger, 2007, pp729-730.

- وقف ارتفاع أسعار المواد الغذائية.
- تنفيذ مشروع التأمين الاجتماعي حتى يستفيد منه الجميع على حد سواء[1].

غير أن هذه المطالب لم تأخذ بعين الاعتبار و لم تأتي المؤسسة الجديدة بالنفع على الفلاحين الذين لم يتمكنوا من الاندماج فيها بل كان رفضهم واضحا لها من خلال مقاطعتها باعتبارها في نظرهم وسيلة جديدة لـــ:

- ❖ التعرف على مداخيلهم الزراعية.
- ❖ وسيلة لفرض ضرائب إضافية عليهم .
- ❖ إرهاقهم بالديون ذات الفوائد السنوية العالية تجعلهم في النهاية عاجزين عن تسديدها فيكون ذلك مبررا قانونيا بمصادرة ملكياتهم لفائدة قطاع المستوطنين[2].

وهي السياسة القرضية القائمة على النهب والاستغلال، وفرض سلطة المستوطن، على الرغم من صدور أمر 1947/04/21 الذي يعطي تفويضا لحكام العمالات فيما يتعلق بالموافقة على بعض القروض الخاصة بالبلديات المختلطة[3] ذات الأكثرية الجزائرية وهو الأمر الذي لم يحدد الأصناف والفئات المستفيدة منه، كما أن قرارات حكام العمالات تكون جلها في خدمة المستوطنين الذين لهم سلطة معنوية عليهم، حيث بإمكانهم تغييرهم إن حادوا عن الطريق المرسوم لهم.

قدّم حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري خلال مؤتمره الثالث المنعقد أيام 07و08و09 سبتمبر 1951 تقريرا أسودا عن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للفلاح الجزائري بسبب السياسة القمعية، والتمييز العنصري، واللا مساواة وهو ما أدى إلى :

- زيادة البؤس.
- ارتفاع نسبة الأمية ومعدلات البطالة (أكثر من مليون بطال).
- تفشي الأوبئة والأمراض خاصة مرض السل..

[1] بوعزيز (يحي)، الإديولوجيات السياسية للحركة الوطنية من خلال ثلاثة وثائق جزائرية، ص ص 47-71.

[2] بهلول (محمد بن بلقاسم حسن)، القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر (تحديده ونظام دمجه في الثورة الجزائرية)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص241.

[3] C.A.N.A, G.G.A, Boite E.B.M/ELM021, N°1607, Texte Réglementaires Applications aux Communes Mixtes D'Algérie.

- انعدام المنح العائلية للعاملين في القطاع الفلاحي[1].

لم تستطع الـــ (ش.أ.إ) ولا (ق.ت.ر) تغيير هذا الوضع المزري نحو الأحسن، كما لم تتمكن الإدارة الاستعمارية من تنفيذ المخطط الخاص بإنشاء عدد كبير من (ق.ت.ر) من معظم الريف الجزائري، ويتبين ذلك من تراجع عدد المنخرطين فيها وفي الـــ (ش.أ.إ) التي تحولت إلى (ش.ز.إ) بموجب مرسوم 1952/08/28.

الجدول رقم (76): توزيع الـــ (ش.أ.إ) و (ق.ت.ر) حسب العمالات سنة 1950

العمالة	(ش.أ.إ)		(ق.ت.ر)	
	القطاعات	المنخرطين	القطاعات	المنخرطين
الجزائر	29	184219	42	28576
وهران	21	76422	41	23855
قسنطينة	39	129559	82	14791
المجموع	**89**	**390200**	**165**	**67222**

المصدر: A.S.A, Nouvelle série, 4ème Volume, Ancienne Imprimerie, Alger, 1951, p228.

6–نضال النواب لتغييرالتنظيم الاداري للريف الجزائري:

أصبح النواب يرون بأن أي إصلاح يمكنه من تحسين وضع الفلاح الجزائري لابد أن يوافقه تغيير جذري للنظام الإداري البلدي المطبق في الجزائر منذ 1884، لذلك فقد قدم النواب مشروع قانون إنشاء البلديات الريفية كبديل عن البلديات المختلطة بما يتوافق مع قانون الجزائر الخاص المصادق عليه في 1947/09/20، واحتوى مشروع القانون على 08 مواد نصت المادة الثانية من المشروع على أن البلدية الريفية التي سيتم إنشاؤها طبقا لقرار من الحاكم العام تحوي اسم البلدية الريفية الجديدة، والمدينة الرئيسية التابعة لها، وحدودها، وطرق إنشائها وتاريخ أول انتخابات جرت فيها، وينطبق هذا المظهر في حالة إزالة البلدية الريفية وإلحاقها بوحدات إدارية أخرى في حالة تعديل إقليمي.[2]

سعى حزب الاتحاد من خلال هذا المشروع وخاصة في مادته الثانية إلى استحداث بلديات ريفية خاصة بالجزائريين، لا علاقة للمستوطنين بها إلا لمن أراد البقاء فيها، بحيث سيصبح هيكل تسييرها مكون من جزائريين منتخبين وفق القوانين المعمول بها في الانتخابات الخاصة بالبلديات كاملة الصلاحيات، فتصبح هذه البلديات

[1] Collot (Claude) – Henry (Jean Robert) , op-cit,p297.
[2] C.A.N.A, G.G.A, Boite I.B.A/A.D.C-177, N°2211, Communes Rurales Délibérations de l'assemblées Algérienne 1950, J.O.A , N°03, Alger , 2/2/1950, p45.

والهياكل الموجودة فيها مسيرة من طرف الجزائريين، وستكون مستقلة نوعا ما عن الإدارة الفرنسية، ولا يكون هناك وسطاء بين السلطة العليا والبلدية، وهو ما جاء في المادة 05 من مشروع القانون، حيث ذكرت بأن الوصاية على البلديات الريفية تكون تحت مسؤولية حاكم العمالة أو رئيس الدائرة، أو من طرف مندوب يُسمّى من طرف الحاكم العام[1].

الإدارة الفرنسية كان لها رأيا آخر عند مناقشة مشروع هذا القانون في المجلس الجزائري بالرغم من أن مداولاته غير إلزامية إلا بعد مروره على الجمعية الوطنية الفرنسية للبت فيه، حيث انتقد نواب الحزب تعامل المجلس مع مشروع القانون حيث تفاجأ فرانسيس في مداخلته خلال جلسة 1950/12/28 تجاهل المجلس مقترحات نواب حزبه، وقيامه على تمرير مقترحات الحكومة العامة، كما انتقد بن خليل بشدة معارضة الإدارة لهذا المشروع، وحاول بوطارن وقاضي وفرانسيس وفرحات عباس تقديم مقترحات جديدة على مشروع القانون، وذلك بدمج المادتين 01و02 وإعادة صياغتهما في مادة واحدة، ومن خلالها يتم استبدال البلديات المختلطة في إطارها الإقليمي إلى بلديات كاملة الصلاحيات والدواوير تحول إلى بلديات فرعية[2].

حاول نواب الحزب من خلال هذه التغييرات استحداث بلديات يكون تسييرها من طرف الجزائريين وبالتالي يستطيعون من خلالها فرض سلطتهم المباشرة على السكان، ويكونون بعيدين عن السلطة الفرنسية إلا فيما يخص المراقبة على الميزانية المخصصة لها، وسينعكس ذلك مباشرة على المؤسسات الموجودة في هذه البلديات التي تطبق عليها جميع الإجراءات المعمول بها في تسيير هاته البلديات بواسطة الانتخابات، وعليه ستكون مسيرة بطريقة ديمقراطية وشفافة،ومن بين هذه المؤسسات شركات القرض الفلاحي المختلفة.

خامسا: الحركة الإصلاحية

1-رجال الإصلاح:

قام عبد الحميد ابن باديس [3] من خلال الوسائل الموضوعة تحت تصرفه بانتقاد السياسة الاستعمارية تجاه الفلاحين الجزائريين، مستغلا الجرائد التي يمتلكها لإسماع صوته إلى الإدارة، ومطالبته سلطات الاحتلال

[1] C.A.N.A, G.G.A, Boite I.B.A/A.D.C-177, N°2211, Communes Rurales Délibérations de l'assemblées Algérienne 1950, J.O.A , N°03, Alger , 2/2/1950, p45.

[2] Ibid, p6.

[3] عبد الحميد ابن باديس ولد في الرابع من شهر ديسمبر 1889 حفظ القران الكريم، تلقى العلم الشرعي على يد حمدالونيسي ثم انتقل إلى جامع الزيتونة حيث واصل تعليمه به، انتقل إلى الحجاز، ثم عاد إلى الجزائر، و اسس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، و اصبح رئيسا لها يعتبر من رواد النهضة الإصلاحية في الجزائر، و أحد علمائها الذين حاربوا الإستعمار بالفكر و القلم ينظر:

عمامرة (تركي رابح)،جمعية العلماء المسلمين التاريخية 1931-1956 ورؤسائها الثلاث، ط1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 2004، ص ص 123-141.

الاهتمام أكثر بهم لتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، فكل الجرائد التي أسسها تكلمت عن هذه الوضعية المؤلمة ولو بشكل محتشم، أو كمقالات واضحة تنتقد هذه السياسة، نظرا لأن عبد الحميد ابن باديس كانت مهمته الأساسة بناء مجتمع جزائري متمسك بهويته العربية والإسلامية، فلم يكن له الوقت الكافي للدفاع عن كل القضايا التي تمس الجزائريين ومنها مشاكل الفلاحين.

أسس عبد الحميد بن باديس مجموعة من الجرائد قبل إنشاء جمعية العلماء المسلمين في فترة العشرينات من القرن الماضي، وهي فترة مهمة في تاريخ الجزائر ميّزها نشاط سياسي كبير بعد إقرار فرنسا قانون 1919 الذي يسمح بتأسيس الأحزاب والجمعيات المختلفة، إضافة إلى مخلفات الحرب العالمية الأولى والتغيرات التي طرأت على العالم في ذلك الوقت من خلال الانتشار الواسع للأفكار الاشتراكية والشيوعية، وظهور الحركات الراديكالية المعارضة للأطروحات الفرنسية والبريطانية. الأمر الذي استغله رجال الإصلاح وعلى رأسهم عبد الحميد ابن باديس للدفاع عن القضايا الجزائرية، ومنها مشاكل الفلاحين التي تزداد يوما بعد يوم.

نشرت **جريدة المنتقد** مقالا عن الوضعية البائسة لسكان أرياف سطيف وما جاورها نظرا لتكاثر نزول البرد الذي أتى على الأخضر واليابس و لم يترك لا القليل ولا الكثير من الزرع في بعض المواضع،كعين ولمان ورأس الوادي وضواحي برج بوعريريج، وهو ما أثّر على الحالة النفسية للفلاحين، خاصة مع حلول وقت المغرم (الضرائب، والقروض المترتبة عنهم من شركات القرض الفلاحي)، وليس في يد هؤلاء المساكين ما يسددون به هذه الديون [1]. وهي الحالة التي أكدها منظرو الاستعمار حول الموسم الفلاحي 1924-1925 حيث كانت مردودية الإنتاج رديئة في بعض مناطق الجزائر، مما أجبر الإدارة على السعي لتوفير البذور للفلاحين[2].

المقصود هنا بالمستوطنين الذين قدمت لهم كل التسهيلات على حساب الفلاحين الجزائريين، فعلى سبيل المثال في عمالة قسنطينة منح القرض العقاري الجزائري والتونسي مبلغا قيمته 2.378.700 موجها لصالح المستوطنين لتحسين وضعيتهم الفلاحية، ومواجهة الظروف المناخية الصعبة، وتعويض الخسائر التي تعرضوا لها، كما قدمت نفس المؤسسة قرضا لضحايا موجة الحر قدر بـــ: 1.919.830 ف [3].

[1] الجيلالي محمد بن العابد، «أنباء عن الوطن حول سطيف»، المنتقد، س1، ع12، المطبعة الجزائرية الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 1925/09/17، ص02.

[2] Selnet (Frédéric), Colonisation Officielle Et Crédit Agricole En Algérie, pp197-200.

[3] Ibid, p200.

ذكر محمد بن العابد الجيلالي بأنه اجتمع بالنائب في المجلس المالي أحمد القلي،الذي أخبره بأنه قدم تقريرا شاملا شخّص فيه الوضعية المزرية لفلاحي المنطقة وقدمه للوالي العام، وأنّه ينتظر ما تقدمه الحكومة العامة من إجراءات لصالح هؤلاء الضحايا، هذه الوضعية يمكن إسقاطها أيضا على باقي مناطق الوطن، ومنها بلدية قصر البخاري في عمالة الجزائر التي دخلت في أزمة حادة بسبب توقف الحركة الزراعية، فزادت الخسائر التي تعرض لها الفلاحين، حيث طالب صاحب المقال الحكومة العامة بسد هذه الثّلمة بإسقاط الضرائب وتأجيل دفع الديون، وإعانة "الأهالي"، وحذّر من تفاقم الخطب واشتداد الأزمة إذا لم تتخذ الإجراءات الضرورية في أسرع وقت ممكن، وذلك بمساعدة هؤلاء المساكين بما يجبر كسرهم، كما حثّ النواب الجزائريون بالقيام بواجبهم الذي قدمتهم الأمة من أجله.[1].

يتبين مما سبق ذكره أن رجال الإصلاح وعلى رأسهم عبد الحميد ابن باديس حاولوا إسماع صوت وأنين الفلاحين من خلال الإمكانيات المتاحة لديهم آنذاك،خاصة الجرائد التي تعتبر منبر أساسي لرفع المظالم إلى سلطات الاحتلال وفضح الممارسات التعسفية رغم سياسة الإنكار.

2–مسألة التعاون عند جمعية العلماء:

خطفت الجزائر الأنظار سنة 1930[2] بمناسبة الاحتفالات بالذكرى المئوية للاحتلال الفرنسي للجزائر بواسطة العروض المختلفة والخطابات والمحاضرات، حاول خلالها الاستعمار التأكيد على هيمنة اللغة والفرنك الفرنسيين[3].

بيّنت هذه الاحتفالات مدى الزهو الاستعماري بما وصلت إليه حالة الجزائر من مسخ وتجهيل وفقر، جعل البعض منهم نتيجة الظروف الصعبة والإغراءات الاستعمارية يتنكرون لهويتهم وثقافتهم، وحتى ديانتهم في بعض الأحيان. فعلى سبيل المثال ما نشرته جريدة **الشريعة** التابعة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين،

---

[1] رئاسة التحرير، «رسائل عن الوطن»، المنتقد، س1، ع16، المطبعة الإسلامية الجزائرية، قسنطينة، الجزائر، 1925/10/15، ص02.

[2] تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بتاريخ : 1931/05/05 بنادي الترقي بالعاصمة، من طرف مجموعة من علماء الجزائر وعلى رأسهم عبد الحميد ابن باديس و محمد البشير الإبراهيمي و العربي التبسي و غيرهم . انتخب عبد الحميد ابن باديس رئيسا لها إلى غاية وفاته في: 16 أفريل 1940 مع بداية الحرب العالمية الأولى، فانتخب محمد البشير الإبراهيمي خلفا له، رغم وجوده في المنفى في أفلو و بقي في هذا المنصب إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية، وللمزيد من التفاصيل حول مبادئ وأهداف جمعية العلماء ونشاطاتها المختلفة ينظر:
عمامرة (تركي رابح)، جمعية العلماء المسلمين التاريخية 1931–1956 ورؤسائها الثلاث، ط1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2004.

[3] Marie (M) et Mouton (Renée), « L'Algérie Devant Le Parlement Français De 1935 à 1938 », op-cit, pp96-97.

تساءل فيه محمد السعيد الزاهري عن أسباب اعتناق حوالي 1700 مسلم النصرانية والتخلي عن الإيمان، وماذا أعجبهم في الكاثوليكية حتى سارعوا إلى اعتناقها؟ وقد أرجع هذه الردة إلى ثلاثة أسباب وهي:

1 -الفقر .

2 -الجهل.

3 -العجز أو الضعف أوالقصور، فهؤلاء المرتدون لم يتركوا دينهم حبا في النصرانية، ولكنهم تنصّروا ضعفا وجهلا وحاجة إلى الخبز[1].

مأساة أخرى تطرقت إليها جريدة **السّنة النّبوية المحمدية** تخص مدينة سيدي بلعباس التي عجّت بمساكين الفلاحين، خاصة من الأطفال الصغار يستجدون ميسوري الحال لمنحهم رغيف خبز يسدون به رمقهم[2].

إنّ عملية تنصير هذه الفئة من المجتمع الجزائري كانت بسبب الفاقة والحاجة إلى الخبز، وهو ما كانت تسعى إليه الإدارة الاستعمارية بإخراج الجزائريين من الإسلام وتحويلهم إلى النصرانية. فإفقار الجزائريين وخاصة الفلاحين كانت عملية مقصودة من إدارة الاحتلال، فكل المؤسسات التي أنشئت لمحاربة الفقر لم تقم بدورها بل كانت تتعمد عدم مساعدة المحتاجين، فحتى (ش.أ.إ) و مختلف مؤسسات القرض الفلاحي جُعلت في خدمة المستوطنين، ومكّنت للفقر والبؤس وبقوة في أوساط أصحاب الأرض، غير أن ما يدمي القلب هو أن البعض من الجزائريين ميسوري الحال لم يقوموا بدورهم في محاربة الفقر والقضاء على المجاعة،وعلى رأسهم شيوخ بعض الطرق الصوفية الذين كانوا يجمعون من فقراء المسلمين باسم : (الصدقات، والنذور، والزيارات) أموالا طائلة بدعوى أنهم سيصرفونها في أوجه البر وفي خير الإسلام والمسلمين، لكنهم أنفقوها على شهواتهم وأهوائهم، ومنحوها هبات وهدايا إلى من لا يستحقوها [3]، من أصحاب السلطان والجاه من الحكام، وأعوان الإدارة والمقربين منهم كالمستوطنين والقُياد وغيرهم، وتركوا بني جلدتهم يعانون الأمرين الفقر والجهل.

يمكن القول أن هذه الطرق قد أدت بطريقة أو بأخرى في مد عمر الاستعمار الفرنسي في الجزائر، فكانت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في مواجهة الاستعمار وأعوانه من جهة، وأنصاره من هذه الطرق من جهة

[1] الزاهري (محمد السعيد)، «ألف وسبعمائة مسلم يرتدون عن دينهم ويعتنقون النصرانية الكاثوليكية»، الشريعة، س1، ع2، م.ج.إ، قسنطينة، الجزائر، 1933/07/24، ص ص6-7.

[2] صاحب الإمضاء العضو بالجمعية، «سلام من شهداء العلم على شهداء الجوع، مدرسة "سيدي بلعباس" الشهيدة»، السنة النبوية المحمدية، س1، ع4، قسنطينة، الجزائر، 1933/05/01، ص7.

[3] الزاهري(محمد السعيد)،«ألف وسبعمائة مسلم يرتدون عن دينهم ويعتنقون النصرانية الكاثوليكية»، الشريعة، ص ص6-7.

أخرى، ومن هنا فجمعية العلماء المسلمين الجزائريين وبوسائلها القليلة دعت سكان الجزائر المسلمين إلى معالجة هذا الداء بالوسائل العادلة المشروعة قبل أن يستفحل ويعظم أمره، فلا يمكن حينها تلافيه[1].

لم يهمل رجال الحركة الإصلاحية العمل الخيري التضامني وتطويره في المجتمع الجزائري، حيث اعتبروا أن مسألة التعاون من المسائل التي نجح فيها الغرب وأهملها المسلمون، بالرغم من أنهم معنيون بها بشكل مباشر بنص القرآن الكريم والسنة النبوية، فكان الأولى أن يكونوا أكثر اعتناءً بالمسائل التضامنية، لما في التعاون من خير، وما في الشركات من صلاح وعلو ولكان المجتمع أكثر رقيًا وازدهارًا، وقلّ فيه البؤس والفقر[2].

أرجع رجال الإصلاح أن الفقر والإفلاس سببه التفرقة وغياب روح التعاون، وهو ما يؤكده الحفناوي هالي حول إفلاس التجار الجزائريين ويرجعه إلى:

- تفرقهم وسوء تدبيرهم.
- قلة التواصل فيما بينهم واعتمادهم على أنفسهم، وعدم تعاملهم مع بعضهم البعض.

طالبهم بتأسيس شركات تجمع شملهم وتوحد كلمتهم وتقوي صفوفهم [3]، نظرا لما للشراكة من مزايا وفضائل تمكنها من مواجهة ومنافسة الشركات والمؤسسات الاستعمارية القائمة على النهب والسلب، والمعاملات الربوية، والاحتكار المحرمة شرعا، وتتمثل هذه المزايا في :

- ❖ الانتفاع المادي والمعنوي بين المتشاركين.
- ❖ بروز روح التعاون بين الناس، واتصال القريب بالبعيد.
- ❖ محاربة الإسراف والتبذير والحفاظ على الأموال.
- ❖ تحقيق الأهداف المادية المتوخاة من الشركة، وهو ما لا يمكن الوصول إليها في المجهود الفردي.
- ❖ الشركات تريح أصحابها وتوفر لهم وقتا ثمينا يستفيدون منه في مجالات أخرى [4]، وخاصة في ميدان التعليم والدعوة والإرشاد، وهي المهام التي كانت تقوم بها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.
- ❖ خلق مناصب شغل للتقليل من البطالة.

---

[1] الزاهري(محمد السعيد)،المصدر السابق، ص ص6-7.

[2] محبوب (محمد بن بلقاسم)، «سعادة الأمة في تعاون الأفراد وتوحيد الجهود»، البصائر، ع62، 1937/04/09، ص06.

[3] الحفناوي (هالي)، «من أمراضنا الاجتماعية»، البصائر، ع88، 1949/07/25، ص02.

[4] محبوب (محمد بن بلقاسم)، «سعادة الأمة في تعاون الأفراد وتوحيد الجهود»، البصائر، ص06.

❖ محاربة الفقر ومختلف الآفات الاجتماعية، كالسرقة والسَكَر، وحتى الردة عن الإسلام.

3- بدائل القرض الفلاحي الاستعماري:

دعا رجال الإصلاح إلى محاربة التسول والبطالة، بإقامة مشاريع مختلفة بديلة عن المشاريع والسياسات الاستعمارية، ففي رسالة من أبو القاسم البيضاوي إلى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين طالب رجالها بضرورة العمل على: «استنهاض الأمة الجزائرية لإيقاظ النائمين عن العمل والشغل الذين استبد المستعمر بثرواتهم وخيراتهم واستغلها لصالحه... الغني الذي يملك المال يعمل وحده منفردا بالربح والخسارة من غير ضبط ولا تقدير لا يفقه معنى التعاون، وهو يجهل معنى الشركات التعاونية وما ينتج عنها من ثروة، وانشغال العاطلين من أهلهم ومواطنيهم، أما الفقير يتخبط في الشقاء هو ومن يعوله فاقد الأمانة والثقة والصدق، فلا يرى إلا الخيانة في العمل، والكذب في القول، وغيرها من شر الأخلاق وصاروا أكداسا في القمار، وديننا الإسلامي يأمر بالجد والعمل للدارين، ويريد المسلمين أن يكونوا في الدرجة العليا، والشرف الرفيع من العيش الدنيوي والأخروي»[1].

يظهر من خلال هذه الرسالة أن جمعية العلماء المسلمين ورجالاتها قد أدركوا مخاطر شركات القرض الفلاحي الاستعماري وما تخلفه من فقر وبؤس، وتطويق رقاب المشاركين فيها بالرّبا، مما يدخلهم في دائرة الاستغلال من طرف إدارتها المتحكم فيها من المستوطنين وأتباعهم من القُيّاد، ومن على شاكلتهم، فتصادر أموالهم وممتلكاتهم ويصبحون خماسين لدى هؤلاء، وفي أحسن الأحوال عمال أجراء، ومن هنا ترى أن البديل الأفضل لهؤلاء هو خلق مؤسسات وشركات خاصة بهم تسهم في:

- نشر روح التضامن والتعاون بين الأفراد.
- إعادة الاعتبار للعمل.
- القضاء على التسول.
- تحقيق الألفة بين الجزائريين التي حاولت الإدارة الاستعمارية القضاء عليها من خلال إثارة النعارات، وتشجيع العمل الفردي.

[1] البيضاوي (أبو القاسم)، «حاربوا البطالة والتسول المحرم»، البصائر، ع172، 1939/06/30، ص08.

هذه الجهود التي قامت بها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين جُوبهت بقوة من الإدارة الاستعمارية، إما بتوقيف جرائدها أو عرقلة أعمالها أو بخلق جمعيات تابعة لها تقوم بالتشويش عليها، واختلاق الأكاذيب والافتراءات عنها وعن زعمائها، وخاصة رئيسها عبد الحميد بن باديس، ومن بين هذه الجمعيات "**جمعية علماء السنة**".

كان لهذه الجمعية جريدة تسمى " **الإخلاص**" تنشر مقالات مناهضة لجمعية العلماء المسلمين وتصف رئيسها عبد الحميد بن باديس "بالخلّاط"[1] ورجالاتها بأدعياء "الإصلاح" الذين يقومون بجمع الأموال لأنفسهم، ويدّعون أنهم يجمعونها لبناء المدارس ومساعدة المحتاجين [2]، فلو كان ذلك صحيحا فلماذا يتضامن مناضلوا حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مع جمعية العلماء رغم اختلافهم معها فكريا وإديولوجيا، وحتى في طرق ووسائل النضال ضد الاستعمار الفرنسي، ويدعموا المدارس التي كانت تقوم بإنشائها في تطوير التعليم العربي وترقيته بالأموال. ففي تقرير أعدته الإدارة الاستعمارية حول علماء الإصلاح بتلمسان ذكر بأن جمعية العلماء حصلت على مبلغ مالي قدره 1.500.000 من السيد سكّال محمد عضو بلدية تلمسان عن (إ.د.ب.ج)[3]، لكن هذه العراقيل لم تثنها على مواصلة العمل لصالح المجتمع الجزائري بمختلف فئاته، والدفاع عنه لتحسين أوضاعه المتردية والرفع من المستوى المعيشي، حيث دعت إلى ضرورة تطبيق التأمين الاجتماعي والدفاع عنه بقوة من طرف الممثلين الجزائريين في المجالس المختلفة، وتحقيقه على أرض الواقع حتى لا يبقى حبيس أدراج المجلس الجزائري، فهو مشروع يرمي إلى :

- تأمين العامل على صحته .
- حماية حقوقه الاجتماعية وصيانته.
- دفع الطوارئ التي يتعرض لها عادة أثناء العمل.
- الاشتغال بكسب قوته اليومي.
- الرعاية الطبية المجانية.
- دفع تعويض مالي له إذا انقطع عن العمل لأسباب قاهرة كالمرض ونحوه.

---

[1] وصفت جريدة "الإخلاص" لسان حال جمعية علماء السنة عبد الحميد بن باديس "بالخلّاط" في مقال لها انتقدت فيه إرسال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وفدا إلى باريس، لكن تمّ إفشال عمل هذا الوفد من طرف النواب الحاليين من "الأهالي" واعتبروا أنه لا يمثلهم في رسالة بعثوا بها إلى الحاكم العام عن طريق مدير الشؤون الأهلية السيد (ميرانت). **ينظر**: م.أ.و.ج، رقم: JA186، «جمعية بن باديس تبعث وفدا إلى فرنسا»،الإخلاص، ع20، 1933 ص03.

[2] م.أ.و.ج، رقم: JA186، «أدعياء "الإصلاح"! ما يحرمونه على غيرهم يبيحون لأنفسهم»، الإخلاص، ع20، 1933، ص03.

[3] A.N.O.M, G.G.A, 925 H52, Association des Ulamas 1945-1948.

وعليه فالعامل إذا تمكن من اكتساب هذه الحقوق أدّى عمله بجد وإخلاص وانعكس ذلك إيجابا على المجتمع [1]، وعلى حياته وحياة أفراد أسرته.

4-دفاع جمعية العلماء عن قضايا الفلاّحين الجزائريين:

تطرقت جمعية العلماء إلى القضايا الاقتصادية من خلال جرائدها «كالبصائر» و «الشهاب». هذه الأخيرة نشرت تقريرا عن الوضعية المزرية التي كان يعيشها المجتمع الجزائري، و التي وصفها بالمرض المزمن، كما انتقدت تعامل الحكومة العامة مع هذه الأوضاع بسبب الإهمال و العجز الذي تبديه اتجاه هذه المسائل، كما أن الحلول التي يقترحها في معظمها غير ناجعة في معالجة هذا الوضع، فالإعانات التي تقدم إلى الجزائريين و خاصة الفلاحين البؤساء لإنقاذهم من وطأة الفقر و البؤس لم تصل إلى معظمهم، كما تتهم جريدة الشهاب الإدارة الاستعمارية و تعتبرها رأس الشرور و المصائب، باعتبارها تشتغل بالمشكل الاقتصادي بصفة سطحية عمومية في أغلب الأحيان و تقرّر طرق الإنقاذ للجميع سواء كانوا مسلمين أو مستعمرين، و بهذه الطريقة سيتأثر المستوطنون و نوابهم بالمجالس التشريعية و القياد بحصة الأسد من تلك الإعانات التي تصرفها الشركات الأهلية للاحتياط (S.I.P) رغم ما يمتلكونه من رؤوس أموال ضخمة[2]، و تواصل جريدة «الشهاب» عرض الأوضاع العامة للفلاحين الجزائريين و تصفها بالمتدهورة حتى في حالة الرخاء بحيث يبقى الفلاح فقيرا معدما، و يزداد فقرا حتى في سنوات العطاء بسبب الديون الثقيلة الوطأة المترتبة عن القروض الربوية التي يمنحها المرابين والشركات الأهلية للاحتياط في السنوات العجاف، فرغم كد و جد الفلاح إلا أن غلته تذهب إلى هؤلاء المرابين و كذا الشركات الاحتياطية، حتى أصبح الفلاح لا يفرق بين سنوات الجذب و سنوات العطاء، و لو خيّر بينهما على رأي الجريدة، لاختار عن عقل و روية سنوات الجذب[3]، كما انتقدت الشهاب كذلك حالة الكساد الزراعي التي عانى منها الفلاح الجزائري، في فترات الرخاء الفلاحي، بسب انخفاض أسعار القمح، و تكدّس القمح في المطامير العربية و الأوروبية، فأصبحت كالتراب القذر، لا يروج لها سوق، و لا يقام لها وزن، تعرض فتقابل بالإعراض، و تخفى فلا يسأل عنها سائل، و بالتالي فالجزائري أصبح يعاني في كل الحالات سواء في حالة توفر الحبوب، أو انعدامها، و في حالة الجفاف و القحط، أو السنوات الجيدة، الكثيرة الأمطار.[4]

---

[1] بن عمر (عبد العزيز)، «التأمين الاجتماعي في الجزائر»، البصائر، ع77، 1949/04/25، ص01.

[2] مجلة الشهاب، المجلد 11، ج10، قسنطينة،جانفي 1935، ص ص 566/565.

[3] مجلة الشهاب،ص 376.

[4] المصدر السابق، ص 376.

كما ردت جريدة البصائر على المقال الذي نشرته جريدة الوقت (Le temps) والذي أحدث ضجّة كبرى في الجزائر في مارس 1936 بسبب اتهامه لسكان مدينة تلمسان بالتعصب الديني العنيف، و أنها من الجهات التي تراقبها الحكومة العامة مراقبة دقيقة. فكان الأجدر حسب جريدة البصائر تحسين أوضاع المسلمين الجزائريين في الميادين الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، و خاصة سكان الريف بسبب سياسة نزع الملكية التي أدت إلى انتشار الفقر والبؤس بمختلف الجهات فعمّت المجاعة، و تأثر الفلاّحون بحالة السوق من ارتفاع و انخفاض الأسعار، وتسلّط عليهم المستوطن الأوروبي باعتبارهم يتقاضون أجوراً زهيدة، فأصبح الملايين من المسلمين لا يجدون ما يسد رمقهم، و ينهي حالة البؤس عنهم.

فكان الواجب حسب الجريدة دائما هو التفكير الجدي السريع في أمر هؤلاء البؤساء، و تأسيس مراكز لإسكان الأهالي مثل مراكز الاستيطان الأوروبي الكثيرة، أو على الأقل مد هؤلاء"المساكين"بالأرض لفلاحتها وبالتالي تحسين مستواهم المعيشي، بدل اتهامهم بالتعصب الديني [1].

تبلور نشاط جمعية العلماء من خلال مشاركتها الفعالة في المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في 07 جوان 1936 بنادي الترقي بالعاصمة. يقول محمد البشير الإبراهيمي[2] في مقال صدر له في جريدة البصائر: «بأن الأمة الإسلامية بجميع طبقاتها على تلك الدعوة الجامعة التي أذاعها الأستاذ (عبد الحميد ابن باديس) رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، و الدكتور (ابن جلول) رئيس جمعية النواب بعمالة قسنطينة إلى عقد مؤتمر إسلامي جزائري تعرض فيه مطالب الأمة و حقوقها، و تتبادل فيه الآراء بين علماء الأمة و نوابها وذوي الرأي منها»، ووصف هذا اليوم بالمشهود والتاريخي الذي وحد المشاركين تحت راية الإسلام والجزائر، وانعقد هذا المؤتمر برئاسة الدكتور محمد الصالح نائب قسنطينة المالي، و مستشارها العمالي ورئيس جمعية نوابها، وتم تشكيل مكتب مسير للمؤتمر من النواب والعلماء و الشباب، فمن النواب نجد الدكتور تمزالي النائب المالي عن الجزائر، والدكتور البشير عبد الوهاب النائب العمالي و السيد محمد الطاهر طيار الصيدلي، محمد الطاهر بوكردنة النائبان البلديان، و عن قسنطينة عبد الرحمان بن خلاف، والدكتور سعدان، و الصيدلي فرحات عباس عن

[1] البصائر، السنة الأولى، العدد11، الجزائر، 30 مارس 1936، ص ص 4-5.

[2] البشير الإبراهيمي: ولد في شهر جوان 1889 في قبيلة اولاد ابراهيم بالقرب من راس الوادي (ولاية سطيف)، حفظ القران الكريم و درس العلوم العربية على يد عمه الشيخ أعلى الإبراهيمي، انتقل إلى المدينة المنورة، ثم إلى دمشق إلتقى بالشيخ عبد الحميد ابن باديس و اتفقا على تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي أصبح رئيسا لها بعد وفاة عبد الحميد ابن باديس.

ينظر: بوالصفصاف (عبد الكريم)، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى، 1931-1945،ص ص 66-80.

النواب .وعن وهران السيد محمد بن سليمان النائب البلدي بتلمسان، و نائب رئيس جمعية النواب بوهران و الدكتور الجيلالي ابن التهامي و السيد محمد لالوت النائبان البلديان[1].

وعن العلماء الشيخ عبد الحميد بن باديس رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. و الشيخ محمد البشير الإبراهيمي، و الشيخ الطيب العقبي[2]، و قد اهتم هذا المؤتمر بمختلف القضايا السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية، هذه الأخيرة أخذت اهتماماً بالغاً خاصة فيما يخص وضعية الفلاحين الجزائريين الإجتماعية والاقتصادية البائسة حيث طالب بما يلي :

- تأسيس خزائن مساعدة العاطلين عن العمل.
- المساواة في الأجر بين الأهالي و الأوروبيين متى كان العمل الذي يقوم به كل منها مساويا لعمل الآخر.
- اعتبار الكفاءة فقط في كل موظف لأي منصب كان لا فرق بين المسلم و غيره .
- توزيع الإعانة المالية التي تمدها الميزانية الجزائرية للفلاحة، والتجارة، و الصناعة، والحرف، بحسب ما تقتضيه الحاجة، وبدون الالتفات إلى جنسيته.
- تأسيس جمعيات لمساعدة الفلاحة، و تشييد معاهد لتهذيب الفلاحين وتدريبهم على العمل.
- توزيع الأراضي الحكومية غير المستثمرة على فقراء الفلاحين.[3]
- الإقلاع عن انتزاع ملكية الأرض.
- إلغاء قانون الغابات.[4]

تم تكوين لجنة تنفيذية مهمتها تتلخص في السهر على تنفيذ مطالب المؤتمر، وتقديمها إلى السلطات الفرنسية في باريس، وباقتراح من عبد الحميد بن باديس أصبح ابن جلول (من النواب) هو رئيس الجنة التنفيذية، ونائبه الأمين العمودي(العلماء) وغيرهم، وقبل سفر الوفد إلى باريس قابل الحاكم العام لوبو

[1] الإبراهيمي (محمد البشير)، «المؤتمر الإسلامي "لا يبني مستقبل الأمة إلا الأمة"»، البصائر، السنة الأولى، العدد 23، الجزائر 12 جوان 1936، ص 02.

[2] العقبي (الطيب)، «مطالب الأمة الجزائرية التي قررها المؤتمر، و جاء الوفد إلى باريس لمطالبة الحكومة الفرنسوية بتنجيزها و الحصول عليها»، البصائر، س1، العدد30، الجزائر، 31 جويلية، 1936، ص 3.

[3] العقبي (الطيب)، «مطالب الأمة الجزائرية التي قررها المؤتمر، و جاء الوفد إلى باريس لمطالبة الحكومة الفرنسوية بتنجيزها و الحصول عليها»، ص ص 3-4.

[4] قانش (محمد)،وقداش (محفوظ)، نجم الشمال الإفريقي 1926-1937 وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ص112.

(Lobo)، وفي باريس قابل الوفد رئيس الوزراء ليون بلوم وعدد من المسؤولين الفرنسيين، و قد تظاهرت الحكومة الفرنسية بقبولها لهذه المطالب[1].

و بعد عودة الوفد من فرنسا واصل نضاله لتحقيق ما يصبو إليه الشعب الجزائري و عقد مؤتمره الثاني أيام 11/10/09 جويلية 1937، و بناءً على اجتماع اللجنة التنفيذية المنبثقة عن هذا المؤتمر و التي عقدت جلستها في 1937/08/29، و تأثرا من الحالة المزعجة التي لم تزدد إلا سوءً مع مرور الأيام، والتي يتخبط فيها الشعب الجزائري، سواء من الناحية السياسية، أو في الناحية و الاقتصادية و الاجتماعية، حيث قررت ما يلي:

1 -دعوة جميع المسلمين الالتزام بالهدوء .

2 -قررت بالإجماع مبدأ استقالة سائر النواب في مجالس الجماعات، و المجالس العمالية، و النيابات المالية على هذا المنوال:

أولا: استقالة سائر النواب حالا.

ثانيا: عدم مشاركة النواب المسلمين في المجالس المنتخبة ابتداء من 29 أوت 1939 .

ثالثا: جمع سائر الاستقالات بين يدي رؤساء وحدات النواب بالنسبة للنواب لمشاركين في الوحدات و بين يدي رئيس المؤتمر بالنسبة للنواب الذين ليسوا منظمين لتلك الوحدات.

رابعا: الاتفاق بين مكتب اللجنة التنفيذية و ممثلي وحدات النواب بالعمالات الثلاث لتقديم جملة الاستقالات دفعة واحدة .

خامسا: الأجل النهائي لتقديم الاستقالات هو 1937/09/30 .

سادسا: المؤتمر يقصي كل نائب لا يلتزم بهذا القرار.

سابعا: في حالة استجابة السلطات الاستعمارية، المؤتمر يتعهد ببذل كل جهوده لإعادة انتخاب النواب المستقيلين. و ذلك بعد الاستجابة لهذه المطالب و بعد إذن المؤتمر، وهي :

- تنفيذ جميع القوانين الاجتماعية التي صدرت، أو التي ستصدر بدون قيد.
- تحديد الأجر الأدنى للفلاحين بـــ 20 فرنك .
- تنفيذ الأشغال العمومية الكبرى وجعل خزينة لإعانة العمال العاطلين.
- إعانة الفلاحين و صغار التجار و الحرفيين.

[1] سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ص ص 160-161.

- إلغاء سائر القوانين الاستثنائية[1].

واصل عبد الحميد ابن باديس انتقاده للسياسة الاقتصادية و الاجتماعية المطبقة من طرف الاستعمار من خلال جريدة الشهاب، نظرا لعدم استجابة السلطات الاستعمارية لما جاء في المؤتمر الإسلامي، حيث يتهمها بأنها حادت عن الطريق الذي رسمته في البداية، و يقصد هنا حكومة الجبهة الشعبية، جراء ضغط المعمرين، بحيث أصبح الساسة الفرنسيون يهتمون فقط بحالة المستوطنين من خلال صرف أموال باهظة عليهم و خاصة في مجال الفلاحة الذين لا غاية لهم إلا تنمية ثروتهم.[2]

كما قدمت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تقريرا إلى لجنة البعثة البرلمانية الفرنسية التي زارت الجزائر في بداية 1937 سمي بـــ "الكتاب المفتوح من أجل إصلاح الحالة الراهنة للجزائر" والذي نشر جزء منه في جريدة البصائر بتاريخ 1937/03/13 يخص مختلف المظالم الإدارية والاقتصادية التي أضرت بالشعب الجزائري القاصر تحت أحضان فرنسا منذ قرن وبضع سنوات والتي من بينها:

- الضرائب الباهضة التي لم تتورع في نهب الجزائريين باسم السلطان والقانون.
- إدارة البلديات المختلطة والتي أصبحت تتصرف تصرفا مطلقا في الأملاك والأراضي المختلفة حيث يقوم الحكام والإداريون باستغلال سلطتهم لفرض مختلف الإجراءات التعسفية ضد الفلاحين بمنعهم من التصرف في الأراضي سواءً للرعي أو للزراعة[3]. وقد تم نشر الجزء الثاني من هذا الكتاب المفتوح في العدد الموالي من جريدة البصائر بتاريخ: 1937/03/19 والذي تطرق إلى الوضعية الاقتصادية والاجتماعية المزرية والتي من بينها :
  - الحالة الاقتصادية والاجتماعية والصحية تتجلى تعاستها في حالة القبائل المبعثرة تحت الخيم البالية والأكواخ العفنة بفقد وسائل العمران من بناء قرى عصرية ومآوى صحية وإعانات فلاحية، وهي الإعانات التي يتمتع بها المستوطنون، مما أسهم في ازدهار قراهم ورفاهية معيشتهم حيث تجلت روح المدنية الفرنسية في أوساطهم.
  - الوضعية الفلاحية للجزائريين تدهورت إلى حد الإفلاس بما أصاب الفلاحين "الأهالي" من ارتفاع الربا المتفاحش والأزمات المتوالية بسبب الجفاف، وموت المواشي، وانخفاض

[1] رئاسة التحرير، «مقررات اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي»، الشهاب، المجلد 13، ج7، قسنطينة، سبتمبر 1937، ص ص 227-229.

[2] ابن باديس (عبد الحميد)، «نحن و الواجهة الشعبية»، الشهاب، المجلد 13، ج9،، قسنطينة، نوفمبر 1937، ص ص 405-406.

[3] رئاسة التحرير،«رأي جماعة من أحرار الجزائريين في إصلاح الحالة الراهنة بالجزائر أو كتاب مفتوح إلى لجنة البعثة البرلمانية»، البصائر، ع58، الجزائر، 29 ذو الحجة 1355 الموافق ليوم: 1937/03/13، ص3.

أسعار الحبوب، وضعف التعاون الفلاحي الموجه إليهم مما أفلس أغلبيتهم وهو ما جعلهم يبيعون ممتلكاتهم بعد تدخل المحاكم التي طالبتهم بدفع ديونهم.

لذلك طالبت جمعية العلماء من اللجنة البرلمانية ضرورة الإسراع في اتخاذ هذه الإجراءات حتى تتمكن من انقاذ الفلاحين الجزائريين من حالة البؤس المستفحل وذلك من خلال :

- إصلاح إدارة الضرائب بإحداث رقابة يكون لها الفصل فيما يحدث من خلاف بينها وبين الرعية.
- إلغاء البلديات المختلطة واستبدالها بالبلديات[1] مثل ما هو معمول به مع المستوطنين.
- إعادة وضعيات الغابات إلى ما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى حتى يسمح للفلاحين باستغلالها والرعي فيها.
- إلغاء المناطق العسكرية وإلحاقها بالمناطق المدنية.
- إحداث إدارة تفقد عام أعضاؤها من البرلمانيين تطلع على ما يجري في الجزائر حتى تصبح السلطات في فرنسا على علم بكل ما يحدث في الجزائر.
- إلغاء المحاكم الزجرية، وقانون "الأهالي" والأحكام العرفية.
- إرجاع أراضي الأعراش والحكومية إلى الفلاحين الجزائريين لاستغلالها في الزراعة والرعي.
- تعيين مناطق من الجبال للرعي والاحتطاب .
- بناء مصانع تستهلك المواد الزراعية الجزائرية لتشغيل عدد كبير من العاطلين عن العمل.
- حفر الآبار وبناء السدود لاستغلالها في سقي الأراضي الزراعية.
- إصلاح حال الفلاحين بتأمين بنك شعبي يتولى توزيع الأموال على صناديق القروض الفلاحية التي تكون تحت سلطة الشعب ولا يكون للإدارة دخل فيها سوى بوجه الرقابة والتفقد [2]، أي أنها تطالب بإصلاح شركات القرض الفلاحي المختلفة وخاصة (ش.أ.إ) التي تتحكم فيها الإدارة الاستعمارية.

[1] رئاسة التحرير، «رأي جماعة من أحرار الجزائريين في إصلاح الحالة الراهنة بالجزائر أو كتاب مفتوح إلى لجنة البعثة البرلمانية»، البصائر، ع59، الجزائر، 07 محرم 1355 الموافق ليوم: 1937/03/19، ص3.

[2] المصدر السابق، ص3.

- تطبيق القوانين الاجتماعية الجاري العمل بها في أوروبا على العمال بالجزائر، والإسراع في تطبيق قانون الأربعين ساعة في الأسبوع.[1]

كما اهتمت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بالدفاع على حقوق الجزائريين المستضعفين، و دائما من خلال الجرائد الناطقة باسمها، حيث نشرت مجلة الشهاب في شهر أوت 1937 مقالا ردا على نداء أحد الأحزاب اليمينية الفرنسية الذي يدعو إلى إغاثة الشعب الجزائري، و انتشاله من الفقر والمجاعة بواسطة الصدقة و العطف، حيث أكد صاحب المقال أن انتزاع الأراضي من أصحابها، و مضار الرّبا، و ارتفاع الضرائب[2] هي الأسباب التي أدت إلى المجاعة، والبؤس، والضنك، والأزمة الاقتصادية التي يتخبط فيها ملايين من المسلمين الجزائريين. و أكد في هذا الخصوص دائما أن الدواء الناجع هو الكف عن خطف الأراضي من يد أصحابها، بل إرجاعها لهم ليخدموها بأنفسهم مع إعطائهم الآلات والوسائل اللازمة، وحينئذ يمكن للفلاح و الخمّاس تحسين مستواهم المعيشي[3]، وهو ما جعل الإدارة الاستعمارية تحاول تهدئة الوضع الذي أصبح ينذر بالإنفجار الوشيك خاصة وأنها تعاني من أزمة سياسية خطيرة نتيجة الصراع العالمي آنذاك بين مختلف القوى الأوروبية [4]، وخاصة ألمانيا النازية من خلال الموافقة على منح بعض السلف لصالح (ش.أ.إ) لعمالة قسنطينة للتقليل من حالة البؤس والفقر التي يعاني منها الفلاحين في هذه المنطقة.

---

[1] رئاسة التحرير، «رأي جماعة من أحرار الجزائريين في إصلاح الحالة الراهنة بالجزائر أو كتاب مفتوح إلى لجنة البعثة البرلمانية»، البصائر، ص3.

[2] كانت الإدارة الاستعمارية تولي اهتماما كبيرا لمسألة جمع الضرائب، واسترداد قروض (ش.أ.إ) الممنوحة للفلاحين الجزائريين والفوائد المترتبة عنها من خلال مراسلتها الدائمة عن طريق الحكام العامون أو حكام العمالات إلى مسؤولي هذه الشركات، ولا تقوم بتأخير عملية استردادها إلا للضرورة القصوى لتفادي المضايقات والمشاكل التي قد يتعرض لها المسؤولين من طرف المقترضين .

ينظر: .A.N.O.M, G.G1.A, Série H, 14H40, Chambre D'agriculture De Constantine Seance Du 19/04/1940

[3] ابن سليمان(محمد المرتضي)، «ليست الصدقة بدواء ناجع لشعب يريد العدل و الإنصاف»، الشهاب، المجلد 13، ج6،، قسنطينة، أوت 1937، ص ص 283-284.

[4] ما يؤكد أن الإدارة الاستعمارية لم يكن يهمها إسعاف الفلاحين الجزائريين وإنقاذهم من البؤس الأموال التي خصصتها لصالح (ش.أ.إ.ح) والممولة من (ش.أ.إ) من أجل تموين مستشفى سطيف وقسنطينة بـــ: 800 غطاء للأطفال، و 1600 صدرية لمصلحة رعاية الأمهات والمواليد، بالإضافة إلى خياطة 3770 غطاء قدم لصالح المعوقين والمصابين بعاهات مختلفة، وكذا مجموعة من الأغطية والبطانيات التي تسعى لتوفيرها لصالح منظمات ومخيمات الشباب، حيث سخرت من أجل ذلك العديد من النساء الجزائريات للإشتغال في هذه الحرفة،بأجر زهيد يقدر بحوالي 200.000 ف سنويا، ويبدو من خلال التقرير المقدم لصالح حاكم عمالة قسنطينة أن هذه المستلزمات تذهب مباشرة لصالح الأوروبيين وعائلاتهم، بالرغم من أن الأموال تأتي من (ص.م.م) لـــ (ش.أ.إ)، والتي يمولها الفلاح الجزائري بواسطة الاشتراكات التي يدفعها سنويا. ينظر: A.W.C, Boite N°56, Rapport à La Commission Administrative, 21 Mai 1941.

الجدول رقم (77): السلف التي تحصلت عليها بعض (ش.أ.إ) في عمالة قسنطينة في 1939/11/20

ش.أ.إ	المبلغ (ف.ف)
بلدية القالة المختلطة	**226.000**
بلدية لاسيفيا	**300.000**
بلدية واد شارف	**200.000**
بلدية سوق أهراس	**350.000**
بلدية غاستون فيل	**75.000**
بلدية جماباس المختلطة	**300.000**

المصدر:

A.N.O.M, G.G1.A, Série H,14H40, Chambre d'agriculture de Constantine, Aide aux cultivateurs Malheureux .

فمن خلال دراستنا لمواقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من القضايا الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين توصلنا إلى أنها استخدمت الوسائل المتاحة لديها وفق قانونها الأساسي باعتبارها جمعية دينية إصلاحية تهتم بقيم و ثقافة الشعب الجزائري، وذلك بواسطة المحاضرات و الصحافة و النوادي الثقافية، والكشافة الإسلامية التي تشكل دعماً للرّوح الوطنية التي ناضلت من أجلها، و بالتالي كانت ذات فعالية ميدانيا في محاربة السياسة الاستعمارية من خلال العمل الجبار الذي قام به قادتها و على رأسهم عبد الحميد بن باديس و البشير الابراهيمي.

هكذا نستنتج أن مواقف الحركة الوطنية من شركات القرض الفلاحي المختلفة كانت متطابقة في معظمها من حيث رفض السياسة التي تنتهجها اتجاه الفلاحين الجزائريين، والإستغلال المفرط لأموالها ، لكنها اختلفت من حيث طريق الرفض، وهذا بين المطالب بإلغاء هذه الشركات نهائيا والامتناع عن الانخراط فيها، ورفض التعامل معها،وبين المنادي بتعديل طرق تسييرها و تمويلها، وإصلاح نظامها الإداري للاستفادة منها بتوسيعها على كافة الفلاحين الجزائريين، وذلك من خلال إلغاء الفوائد الربوية التي كانت تشكل عائقا كبيراً أمام المساهمين على اعتبار أن الجزائريين متمسكين جدا بمبادئ الشريعة الإسلامية التي تحرّم الربا.

الفصل الخامس

الثورة الجزائرية في مواجهة خطر شركات القرض الفلاحي 1962-1954

تحوّل الفلاحون الجزائريون بفعل سياسة شركات القرض الفلاحي التي ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر، وتواصلت أعمالها ونشاطاتها إلى غاية 1962، وما ترتب عنها من عمليات نزع الملكية والاستيلاء على الأراضي إلى مجرد خمّاسين أو عمال زراعيين موسميين، أو إلى عاطلين عن العمل، وهو ما أدى إنتشار البؤس والفقر والمجاعة بقوة في أوساطهم. فالإستراتيجية الجديدة للثورة التحريرية والتي أقرها بيان 01 نوفمبر 1954 تقتضي إعادة الاعتبار للفلاح الجزائري، خاصة وأنه أكثر من عانى من الاستعمار وآثاره، ولن يكون ذلك إلا بهدم كل المؤسسات الإستعمارية التي كبلته طوال هذه الفترة، واستغلت ضعفه، وخاصة شركات القرض الفلاحي بمختلف فروعها.

أولا: تحطيم المؤسسات الاستعمارية

إنّ التوجه الاقتصادي لـــ (ج.ت.و) رغم أن بيان أول نوفمبر[1] لم يشر إليه مباشرة بل مجرد قراءات يمكن استخلاصها من عموم البيان يرمي إلى استرجاع الأراضي المغتصبة، وإخضاع مجالات الاستغلال والانتاج إلى التخطيط، آخذا بعين الاعتبار واقع البلاد وإمكاناتها، وبالتالي فهي تسعى إلى إعادة هيكلة الزراعة الجزائرية بعد إنهاء الوجود الاستعماري، عن طريق تغيير النظام الزراعي الذي جاء به الاستعمار الاستيطاني، وطبّقه طيلة الفترة التي سيطر فيها على الجزائر [2]، وهو نظام للاستغلال الزراعي يختلف تماما عن الأنظمة الاستغلالية [3] الاستعمارية التي عرفتها معظم الدول التي تعرضت للاحتلال، ومن هنا تحول الوعي الوطني إلى رغبة ملحة في استرجاع الأرض التي هي أساس وجود الإنسان الجزائري وبقائه، وهو ما ركّز عليه بيان أول نوفمبر [4]، فالشعب الجزائري قد قال كلمته بصفة صريحة علنية، إذ أعلن أنه لن يخضع بعد اليوم لحكم استعماري استغلالي[5]، ولكن هذا لن يتحقق إلا بتحطيم المؤسسات التي أقامها الاستعمار طيلة فترة الاحتلال التي مكنته من استغلال الإنسان الجزائري وإذلاله، وجعله في خدمة إدارته وإرادته، وأداة لتنمية وتطوير الممتلكات التي اغتصبت، ومُنحت للمستوطنين الذين وُطّنوا في هذه الأرض بدون وجه حق، وأصبحوا يتحكمون في رقاب الجزائريين من خلال الأدوات التي سُخّرت لصالحهم، بعد هدم المؤسسات التي كانت تحافظ على الجزائري

[1] للمزيد من التفاصيل حول بيان أول نوفمبر ومحتواه : ينظر: النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، منشورات م.و.ن.إ ، الجزائر، 2008، ص ص9-13.

[2] الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 1999، ص12.

[3] بهلول (محمد بن بلقاسم حسن)، القطاع التقليدي في الزراعة في الجزائر (تحديده، ونظام دمجه في الثورة الجزائرية)، ص29.

[4] الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، ص12.

[5] م.أ.و.ج، رقم: JA18، «الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري اتجاه الأزمة الجزائرية»، البصائر، ع348، الجزائر، 1956/01/06، ص07.

وتحمي كرامته وتجعله،بعيدا عن دائرة الاستغلال من أي طرف كان في كنف الاحترام والتعاون، وهو ما لا يخدم الإدارة الجديدة ورجالاتها، ومؤسساتها.

سكان القطاع الزراعي التقليدي الذي يتشكل منه صغار الفلاحين الفقراء هم أكثر إحساسا بالنهب والاستغلال والاضطهاد، وبالتالي فقد كانوا فتيل الثورة وغذاءها[1].

1-إنهاء شركات القرض الفلاحي:

العمليات العسكرية التي شهدتها مناطق عديدة من التراب الوطني، والتي تركزت في معظمها في منطقة الأوراس في بداية الثورة، كانت مباغتة جعلت الحكومة الفرنسية نفسها مندهشة أمام هذه الموجة المفاجئة من الكفاح المسلح[2].

لقد أصبح الجزائريون المسلمون مقتنعين اقتناعا تاما بأن نهاية عهد انهيارهم الاقتصادي، وبأسائهم الطويلة العهد لا يمكن أن تتحقق واقعيا إلا بتغيير جوهري للأوضاع [3]، ولن يكون ذلك إلا بالتخلص من الهيمنة والتسلط الاستعماري الذي جثم على صدورهم طيلة قرن ونيف، وهي المسألة التي لم يفهمها الاستعمار وغلاته من المستوطنين وأذنابهم الذين تملكهم الرعب مما يحدث، فتعالت الأصوات المنادية بوجوب تطبيق سياسة القمع الجماعي، وهم بذلك يثبتون أن :

- الشعب الجزائري متضامن ومتعاون مع الثوار.
- يرفض الاندماج في الجمهورية الفرنسية.
- فرنسا لا يمكنها أن تسيطر على الأرض الجزائرية إلا بواسطة القوة والقمع والبطش والإرهاب[4].

وهم يؤكدون بذلك رفضهم كل ما ينتج عن هذه الحكومةالقمعية من قرارات تهدف إلى وأدِ هذه الحركة الثورية المتصاعدة في بدايتها بمختلف الوسائل القمعية والإغرائية والتي بُدأ في تطبيقها في منطقة الأوراس بعد مجيء الحاكم العام سوستيل.

---

[1] بهلول (محمد بن بلقاسم حسن)، المرجع السابق، ص239.

[2] رئاسة التحرير،« مراحل الثورة الجزائرية، نوفمبر 1954- ديسمبر 1956»، المقاومة الجزائرية، ع4، 1956/12/24، ص06.

[3] م.أ.و.ج، رقم: JA18 « كيف يمكن اجتناب الحرب بالقطر الجزائري؟»، البصائر، س8، ع328، الجزائر، 1955/07/22 ص05.

[4] م.أ.و.ج، رقم: JA18 «هل تسير القضية الجزائرية في طريق الحل؟»، البصائر، س8، ع322، الجزائر، 1955/06/10، ص01.

مسألة القضاء على الاستعمار، واستعادة السيادة الوطنية كما نص عليها بيان أول نوفمبر تعني بالضرورة إزالة كل ما يمت بصلة بوجوده، فاستهداف مخازن الفلين والمزارع وأملاك المستوطنين والأسواق العمومية وغيرها،وكذا وشركات القرض الفلاحي المختلفة وخاصة (ش.ز.إ) و (ق.ت.ر) التي أصبحت لا أهمية لها مع إندلاع الثورة التحريرية والتي تعد عاملا أساسيا في القضاء عليها نهائيا، بالإضافة إلى عوامل أخرى يمكن حصرها في :

- استخدام العتاد الثقيل من أجل تطوير الزراعة التقليدية في الوقت الذي كان يعتبر سابقا لأوانه، نظرا لافتقار القطاع للمعرفة التقنية والفنية، خاصة وأن العتاد يعتبر منافسا خطيرا لليد العاملة، ويؤدي إلى الزيادة في البطالة بدل التقليل منها [1]، إضافة إلى ذلك فظروف الجزائر غير مستقرة تمنع من حراثة الأرض بهذه الوسائل الحديثة التابعة للاستعمار، والتي يمكن تحطيمها بسهولة تامة نظرا لأن الثوار هدفهم زعزعة استقرار الاستعمار، وتخريب اقتصاده من أجل إفلاسه.
- سلوك الممرنين الفلاحيين الذين كان يشعرهم بنوع من السمو والترفع الطبقي، وعدم قبولهم للحياة الريفية، والعيش وسط الفلاحين ولّد التّنافر بينهم وبين الفلاحين الجزئريين بدل التقارب والتآلف [2]، أي أن هؤلاء الممرنين يرون في الفلاحين الجزائريين مجرد أدوات لديهم لتحقيق مآربهم المادية نظير عملهم في هذه المؤسسات التي تمنحهم امتيازات ضخمة، فاندلاع الثورة التحريرية جعلتهم يرفضون العمل فيها خوفا من انتقام الفلاحين منهم بسبب سياسة التعالي والإهانة التي عاملوهم بها.

قام سوستيل بتشديد الخناق على المنطقة الأولى الأوراس، والرفع من عدد قواته العسكرية في المنطقة، والتي فاقت 125 ألف جندي في كل التراب الوطني [3]، أغلبهم وجهوا إلى المناطق الشرقية الأكثر التهابا، حيث لا يزال النشاط الثوري فيها مستمرا [4]، وهو ما اعترف به سوستيل بصفة مقتضبة بقوله: "إن الحكومة قد عزمت العزم الأكيد على فضّ المشاكل التي تضائق القطر الجزائري مضايقة شديدة، وذلك بعد رجوع السلام العام الذي هو الشرط الأساسي للرقي والتقدم، وعندئذ يمكننا أن نهاجم بقوة وعزم سائر المشاكل الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية" [5].

---

[1] بهلول (محمد بن بلقاسم حسن)، المرجع السابق، ص ص247-248.

[2] المرجع السابق، ص 248.

[3] م.أ.و.ج، رقم: JA18، «كيف يمكن اجتناب الحرب بالقطر الجزائري؟»، البصائر، ص05.

[4] م.أ.و.ج، رقم: JA18، «هل تسير القضية الجزائرية في طريق الحل؟»، البصائر، ص01.

[5] م.أ.و.ج، رقم: JA18، «يوميات الأزمة الجزائرية»، البصائر، س8، ع317، الجزائر، 1955/05/06، ص08.

خاض جيش التحرير الوطني في العام الأول من الثورة معارك عديدة ضد القوات الفرنسية في منطقة الأوراس بلغت ما يزيد عن 751 معركة، وفاجؤوا جيش الاحتلال الفرنسي، بـــ 303 هجوما على مراكزه وقواته[1]، وغيرهم من العمليات التي أحدثت ارتباكا في صفوفه، وأثرت على معنويات جنوده، مما زاد من تخوف المستوطنين من فقدان مكانتهم وهيبتهم، وممتلكاتهم التي تحصلوا عليها خلال عمليات الاغتصاب التي لم تتوقف حتى بعد اندلاع الثورة التحريرية.

الجدول رقم (78): أهم العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني بالمنطقة الأولى الأوراس سنة 1955

الرقم	تاريخ العملية	مكانها	القائمون بها	نوعها	نتائجها
01	1955/01/10 الثامنة ليلا)	حي المعسكر (ألكا سابقا) باتنة	– العربي دواق. – مناصرية احميدة. – جمادى عياش. – وهابي ابراهيم. – نصيب محمد. – عبد الله عبيد	إحراق مصنع للمشروبات الكحولية	تبادل إطلاق النار مع القوات الفرنسية أدى إلى مقتل 02 عسكريين و02 سينيغاليين، وأحد العملاء.
02	أوائل فيفري 1955	جبل مستتاوة (مروانة)	–مجموعة من المجاهدين والفدائيين.	إحراق مركز حراس الغابة	قصف المدفعية الفرنية في اليوم الثاني من العملية على مشتى مستواة لمدة ساعة ونصف.
03	فيفري 1955	أولاد منعة بلدية واد الماء	–مجموعة من المجاهدين والفدائيين.	إحراق مركز حراس الغابة.	--
04	1955/10/15	مروانة	–مجموعة من المجاهدين والفدائيين.	إحراق 35 مزرعة للمستوطنين بما في ذلك مواد العلف (التبن والقرط).	إحراق المزارع، والاستيلاء على المواشي.

المرجع:المنظمة الوطنية للمجاهدين، «التقرير المقدم للملتقى الجهوي بقسنطينة حول كتابة تاريخ الثورة »، باتنة، الجزائر، 08-09-1983/05/10، ص17.

وهي العمليات التي لم تتوقف في المنطقة الأولى، وازداد لهيبها أكثر خاصة فيما يخص ضرب المنشآت الاقتصادية، فقد عمد الثوار في ناحية مرسط، وتبسة على إحراق 35 ألف قنطار من الحلفاء الموجهة للتصدير

[1] المنظمة الوطنية للمجاهدين، «التقرير المقدم للملتقى الجهوي بقسنطينة حول كتابة تاريخ الثورة»، باتنة، الجزائر، 08-09-1983/05/10، ص17.

قيمتها تصل إلى نحو 20 مليون فرنك، وفي دوار الطارف بعنابة على مقربة من الحدود التونسية هاجمت مجموعة من الثوار مزرعة لأحد العملاء، واستولوا على مبلغ من المال كان موجودا بها.[1]

وقد أدت هذه الأعمال لجيش التحرير الوطني في المنطقة الأولى إلى شل حركة الجيش الفرنسي، واضطراره تحت ضربات الثوار إلى إخلاء بعض مراكزه[2]، لكن تبقى هذه العمليات غير مؤثرة بشكل كبير في قوة الجيش الفرنسي رغم أهميتها بسبب الحصار الكبير الذي فُرض على المنطقة، بالإضافة إلى من قاموا بالثورة [3] لم يكونوا معروفين لدى الشعب الجزائري، عددهم لا يزيد عن 3.000 مجاهد وأغلبهم بمنطقة الأوراس، و لم تكن لديهم الأسلحة بالقدر الكافي لمحاربة الاستعمار الفرنسي، ووحدة القيادة معدومة [4]، إلا أنه من الصعب جداً إن لم يكن من المستحيل التغلب عليهم عسكريا، خاصة مع زيادة عدد الشباب المتطوع، مما جعل قادة الثورة يرفضون قبول العدد الكبير من المتطوعين، وذلك لعدم توفر الأسلحة [5]، ويظهر أن سلطات الاحتلال الفرنسي أصبحت على علم بما يحدث على الأرض، وبما يمتلكه الثوار من وسائل، وفي أي منطقة يتمركزن بقوة، لذلك فتعيين جاك سوستيل حاكما عاما على الجزائر كان يصب في المقام الأول القضاء على الثورة في بدايتها، فكانت استراتيجيته المستعجلة ترتكز على:

- ❖ حصار الأوراس باعتبارها المنطقة الأكثر نشاطا ثوريا.
- ❖ فرض طوق أمني شديد عليها لعزل الثوار.
- ❖ إيقاف قوافل الغذاء والمؤن التي يوفرها الجزائريون لهم.

هذه الإجراءات حتى تكون ذات فعالية ميدانيا دُعّمت بقرارات مهمة من الحاكم العام سوستيل بعد موافقة السلطة السياسية في باريس، وتتمثل فيما يلي:

---

[1] م.أ.و.ج، رقم: JA18، «يوميات الأزمة الجزائرية»، البصائر، ص08.

[2] المنظمة الوطنية للمجاهدين، «التقرير المقدم للملتقى الجهوي بقسنطينة حول كتابة تاريخ الثورة»، ص17.

[3] يقول مصطفى الأشرف: «... جبهة التحرير الوطني ليست حزبا كالأحزاب الأخرى بل هي حركة سياسية – عسكرية في وقت واحد، وأن هذه الحركة قامت أول ما قامت به بمحو الحركات الأخرى، جبهة التحرير التي انبثقت عن اللجنة الثورية للوحدة والعمل هي الحركة الوحيدة التي أنقذت المبدأ الوطني الجزائري من التعفن والانحلال، وهي الحركة التي نفخت في الجزائريين روحا جديدة، وعزّزت في نفوسهم روح المقاومة، وجمعتهم في بوتقة واحدة، جديرة بأن تسمى الجبهة الجزائرية...».

ينظر: الأشرف (مصطفى)، «حقائق عن جبهة التحرير الوطني»، المقاومة الجزائرية، ع2، 1956/11/10، ص03.

[4] سعد الله (أبو القاسم)، خلاصة تاريخ الجزائر، المقاومة والتحرر 1830-1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2007، ص164.

[5] م.أ.و.ج، رقم: JA18، «كيف عكس اجتناب الحرب بالقطر الجزائري؟»، البصائر، ع328، ص01.

- إقرار قانون حالة الطوارئ في 03 أفريل 1955، والذي لم تُرِد الحكومة الفرنسية أن تعطي له إسم الأحكام العرفية، حتى لا تعترف بوجود حرب حقيقة بالجزائر.[1]
- إنشاء مكاتب جديدة للدرك الوطني خاصة في المناطق الساخنة.
- إنشاء قيادة واحدة للجنوب القسنطيني بقيادة الجنرال بارلانج (Parlange)[2] تنفيذا لقانون حالة الطوارئ، ولتنسيق سائر العمليات السياسية والحربية والإدارية، وهو ملم باللغة العربية واستعان بعدد من الضباط الذين عملوا معه في المغرب الأقصى مختصين في الاستعلامات، ويفهمون اللغة العربية واللهجات المحلية[3].
- تشكيل الوحدات المتنقلة للشرطة الريفية " Groupes Mobilies de police Rural"، تتكون من عناصر مسلحة وتعرف المنطقة بكل جيد، وتُعرف كذلك **بالقومية**[4]، أو الحرْكى[5]، وهي قوى محلية تتشكل من الحراس الذين يعملون تحت سلطة البلديات، ولهم صفة أشبه بحراس الغابات أو الشرطة المعاونة أو حراس المزروعات، ويكون كل ذلك تحت سلطة حاكم العمالة.
- تنسيق الأعمال بين السلطتين العسكرية والمدنية في المناطق التي أُعلنت فيها حالة الطوارئ بعمالة قسنطينة، وهذه الجهات توضع تحت السلطة العسكرية الجديدة بقيادة الجنرال بارلانج، والتي تعمل تحت دائرة وإشراف عامل العمالة، وتقوم بسائر الأعمال المدنية والعسكرية، وتُمكّن من جميع الوسائل المدنية والعسكرية الموجودة بعمالة قسنطينة (الجند، قوى الشرطة، الدرك، البوليس المعاون، الإدارات المدنية، القومية) [6]، وهذا يعني أن سلطة عامل العمالة أصبحت شكلية، حيث يقوم في

---

[1] رئاسة التحرير، « مراحل الثورة الجزائرية، نوفمبر 1954- ديسمبر 1956»، المقاومة الجزائرية، ص06.

[2] الجنرال جورج قاستو بارلانج (1897-1972): كان قائد مدني وعسكري بناحية الصويرة بأغادير بالمغرب الأقصى، تم استدعاؤه في 1955/04/25 لتولي مهام والي بالأوراس والنمامشة، ثم باتنة، من 1956 إلى 1957، عيّن بعدها مفتشا عاما لمراكز التجمعات التابعة لوزارة الجزائر سنة 1960، منحت له سلطات عسكرية ومدنية استثنائية. للمزيد من المعلومات **ينظر:**

- Soustelle (Jacques), Aime Et Soufrante Algérie, p101-104
- Geard (Jean-Louis), Dictionnaire Historique Et Biographique De La Guèrre d'Algérie, p95

[3] م.أ.و.ج، رقم: JA18، «يوميات الأزمة الجزائرية»، البصائر، ص08.

[4] القومية: قوة "أهلية" غير منظمة ساعدت القوات الفرنسية الاستعمارية على فرض سيطرتها على الجزائر، وكان يطلق عليها اسم "الحرس الوطني"، تقوم بعمليات تفتيش إلى جانب الجيش الفرنسي خاصة بالمناطق التي تكثر فيها الانتفاضات والثورات، ومن بين مهامها استخلاص الضرائب من القبائل التي تمتنع عن الدفع، وقد أعاد سوستيل تنظيمها خلال الثورة. **ينظر:**

فركوس (صالح)، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1871، منشورات جامعة باجي المختار، عنابة، 2006، ص ص31-32

[5] Soustelle, op-cit, pp101-104.

[6] م.أ.و.ج، رقم: JA18، «يوميات الأزمة الجزائرية»، البصائر، ص08

النهاية بالموافقة على ما تقرره القيادة العسكرية من تدابير تراها ضرورية لاستتباب الأمن، وكان من نتائج هذه السياسة الاستعمارية الجديدة في المنطقة أنه تقرّر :

- منع جميع الاجتماعات العمومية كيفما كان نوعها في دائرة باتنة، ومدينة تبسة، ومدينة تبسة المختلطة[1].
- سلوك سياسة القمع الجماعي والتنكيل بالناس دون تمييز[2].
- إجراء اتصالات مع الحركات السياسية والدينية المعتدلة في نظره، كالاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري برئاسة فرحات عباس، والشيخ خير الدين عن جمعية العلماء، وعناصر من حركة الانتصار، وذلك بهدف:
  - معرفة مواقفهم مما يحدث في الجزائر.
  - الحصول على معلومات منهم إن وجدت حول الحركة الثورية الجديدة.
  - مناقشة الخطط العسكرية والإجراءات الأمنية معهم من باب التخويف والترهيب من قوة فرنسا القادرة على القضاء على الثورة في مدة قصيرة[3].

بالرغم من الفضائع المرتكبة من الجيش الفرنسي والمؤسسات التابعة له في المنطقة، وحتى في باقي التراب الوطني[4] من سجن وإبعاد وتنكيل بالأبرياء، إلا أن المستوطنين رفضوا جملة وتفصيلا ما جاء به سوستيل، وما اقترحه من وسائل للقضاء على الثورة، فشنوا عليه حملات إعلامية عنيفة باعتباره في نظرهم:

- يركز على الحل السياسي غير المجدي وبالتالي فهو فاتر "المقاومة".
- منعهم من تجنيد كتائب خارج القانون، ودون رقابة مراعاة للحالة السياسية العامة.
- إن برنامج هؤلاء "المتنطعين" على رأي جون دانيال يقتضي تصفية الجميع، بمعنى إعدام 100 ألف جزائري مسلم لإنقاذ مليون أروبي، فهم يقولون إما نحن وإما هم، وبالتالي فسوستيل في نظر

[1] م.أ.و.ج، رقم: JA18، «يوميات الأزمة الجزائرية»، البصائر، ص08.

[2] المصدر السابق، ص01.

[3] Sostelle (Jacques), op-cit, pp101-104.

[4] ما يدل على أن الثورة قد بدأت تنتشر تدريجيا عبر مختلف أرجاء الوطن إصدار الولاية العامة قرارا يقضي بوضع بلديتي بسكرة والواد المختلطتين تحت نظام **"حالة الوقاية"** التي هي فرع من حالة الطوارئ، والتي تقضي منع التجوال من غروب الشمس إلى طلوعها، أما القوافل فإنه لا يسمح لها باجتياز تلك المناطق إلا بسلوك طرق معينة سيعلن عنها فيما بعد من خلال التدابير التي تراها السلطة ضرورية، ويبدو أن إعلان نظام حالة الوقاية في هاتين البلديتين يعود بالأساس بعد إلقاء القبض على مصطفى بن بولعيد قائدة المنطقة الأولى على الحدود الجزائرية الليبية قرب الوادي في 1955/02/12. ينظر: م.أ.و.ج، رقم: JA18، «يوميات الأزمة الجزائرية»، البصائر، ص08

المستوطنين فشل في تطبيق سياسته الرامية إلى إعادة الأمن وفق مخططه، لذلك وجب التخلي عنها وتطبيق سياسة أكثر عنفا اتجاه المسلمين الجزائريين[1].

2-مواجهة مخطط سوستيل الاقتصادي:

يقول روبير بارا في مقال نشرته جريدة لوموند (Le Monde): "إن حالة القطر الجزائري تزداد سوءً يوما بعد يوم ... اعلموا أننا لا نواجه عصيانا محليا كعصيان الجنوب الوهراني سنة 1901، ولا نجابه قلاقل صاخبة متحمسة كقلاقل العمالة القسنطينية عام 1945، بل إننا نواجه حركة منظمة قد أحسن مدبروها تدبيرها، وأداروها بمهارة وذكاء ... وليس كل هؤلاء الرجال من قاطعي الطرق .... إنّ الكثير من رجال ثورة اليوم هم رجال وطنيون ... إنّه لمن الصعب جدا إن لم نقل من المستحيل التغلب عسكريا على هؤلاء الثائرين..."[2].

يظهر أن سوستيل قد أدرك ذلك من خلال تقصيه للأوضاع في الجزائر، والتقارير الأمنية التي كانت تصله عما يجري في الأرض لكنه لم يشأ الإقرار بها، ومع ذلك فقد اعتبر أنّ للمأساة الجزائرية أسباب اقتصادية واجتماعية أصبحت مكشوفة ومعروفة، فنصف سكان الجزائر ليس لهم وسيلة للرزق إلا دخلا لا يتجاوز 20 ألف فرنك في السنة[3]، والبعض الآخر أقل من ذلك بكثير، خصوصا وأن أغلبية السكان ينتشرون في القرى والمداشر الريفية، وتأثروا بشكل مباشر بما يجري من أحداث منذ الفاتح من نوفمبر 1954، لذلك فقد حرس سوستيل على إطلاق برنامج اقتصادي يبتغي من خلاله إحداث إصلاح زراعي وإيجاد حركة صناعية في البلاد[4].

حاول التقليل من "التمرد"، وأرجعه إلى الجوع المنتشر بقوة في أوساط المسلمين فاقترح الإدماج الكامل للجزائر في فرنسا[5]، وقد وافقت الحكومة الفرنسية على المقترحات التي عرضها الوالي العام سوستيل في جوان 1955، والتي تهدف إلى:

---

[1] م.أ.و.ج، رقم: JA18، «هل تسير القضية الجزائرية في طريق الحل؟»، البصائر، ص01.

[2] م.أ.و.ج، رقم: JA18، «كيف يمكن اجتناب الحرب بالقطر الجزائري؟»، البصائر، ع328، ص01.

[3] م.أ.و.ج، رقم: JA18، «هل تسير القضية الجزائرية في طريق الحل؟»، البصائر، ص05.

[4] المصدر السابق، ص05.

[5] ذكر بورجيس مونوري بأن فرنسا تريد أن تبادر بمنح السكان المسلمين عدالة أشمل، وتساويا أوسع في الميادين الاجتماعية لذلك صادقت على برنامج إصلاح واسع عرضه سوستيل يشمل معظم ميادين الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وينفذ الدستور الجزائري تنفيذا صادقا، ويرفع مستوى المعيشة، ويمكن عددا كبيرا من الأرض .

ينظر: م.أ.و.ج، رقم: JA18 « القضية الجزائرية أمام المجلس الوطني الفرنسي»، البصائر، س8، ع338، 1955/10/31، ص03.

- إعادة الثقة إلى الجزائريين بتوسيع الجهاز العسكري، أي جعل الجيش أكثر تحركا وتنقلا.
- إنشاء عمالتين جديدتين في نطاق الإدماج، وهما عمالة عنابة وتيزي وزو.
- إصلاح البلديات المختلطة من خلال التطبيق الكامل لما جاء في قانون الجزائر الخاص 1947/09/20 .
- فصل الدين الإسلامي عن الدولة الفرنسية.
- نشر التعليم العربي.[1]

يقوم برنامج سوستيل في شقه الفلاحي على:

- توزيع الأراضي على سكان الريف.
- إصلاح نظام القروض الفلاحية.
- إنشاء بلديات ريفية[2] مكان البلديات المختلطة[3].

غير أن واقع الأمر يؤكد على أن البلاد ليست في حاجة إلى برنامج اقتصادي فحسب مهما كانت نجاعة هذا البرنامج، وعلى فرض تحقيق مخطط سوستيل فإنه لن يصل إلى نتائج مرضية إلاّ بعد سنوات طويلة، وربما لن يحدث ذلك مطلقا. الجزائر في حاجة أكيدة لحل سياسي فعال لأن الحقيقة الواقعية هي أن المشكل الجزائري إنما مشكل سياسي قبل كل شيء، وذلك خلافا لما يؤكده الرسميون الفرنسيون [4]، ومنهم سوستيل نظرا لأن الريف

[1] المجاهد، ع54، 01 نوفمر 1959، ص08.

[2] حاولت الإدارة الاستعمارية في عهد سوستيل تطبيق التنظيم الإداري الجديد على العديد من الدواوير من أجل السيطرة عليها، وتطويق العمل الثوري فيها من خلال ضمها إلى بلديات أخرى، لكن هذا التنظيم أحدث اختلالا في توزيع العروش والقبائل مما لقي رفضا من السكان، وعلى سبيل المثال التغيير الذي مسّ دواوير بلدية دي براز المختلطة بعمالة الجزائر خلال مداولات اللجنة البلدية في جلسة 1955/08/20، حيث تم اقتراح :

1 -دوار واد جر: يقسم إلى أربعة أجزاء ويضم إلى كل من البلديات كاملة الصلاحيات لـــ: بومدفع، العفرون، بورقيقة، حمر العين.

2 -دوار بوحلوان : ضم جزء منه إلى بومدفع، والجزء الآخر إلى بلدية فرسول بنيان.

3 -دوار الحمام : ضم جزء منه إلى بلدية بومدفع ذات الصلاحيات الكاملة .

الجْماعات المشكلة في هذه الدواوير رفضت هذه التقسيمات الجديدة المنبثقة عن هذا الاجتماع. بعد تبادل وجهات النظر بين الأعضاء الحاضرين، وافقت لجنة البلدية على الآراء التي أعربت عنها الجْماعات مع الأخذ بعين الاعتبار مشاريع التغيير الإداري الجارية، وخلص في النهاية إلى أنه سيكون من المنطقي تأجيل دراسة هذه المشاريع حتى يتم اتخاذ قرار بشأن تعديل البلديات المختلطة، وتحويلها إلى بلديات ريفية.

ينظر:

C.A. N.A, G.G.A, Boite IBA/ADC-233, N°2508, Projet de Rattachement De Certain Douars aux Communes De Plein Environnementes, Aout 1955.

[3] ضيف الله (عقيلة)، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، ص207.

[4] م.أ.و.ج، رقم: JA18، «هل تسير القضية الجزائرية في طريق الحل؟»، البصائر، ص05.

هو النواة الصلبة للثورة الجزائرية، ويُعد الداعم والممون الأساسي لها في تلك الظروف الصعبة التي كانت تمر بها، فلا يمكن التقدم بعمل لصالح فلاحيه كما هو مخطط له في مناطق معينة ضمن هذا المشروع في إقليم قسنطينة فيما يخص دعم (ق.ت.ر) بالوسائل الضرورية، وإنشاء فروع جديدة [1] فيها لتطوير وتنمية الريف وعزله عن الثورة، وبهذه المقترحات تبرهن فرنسا على أنها لا زالت متشبثة بسياسة الانفراد بوضع الحلول التي لا ترضي الأقلية الأوروبية،كما لا ترضي الأغلبية الجزائرية التي أصبحت أكثر من أي وقت مضى متمسكة بالمطالب التي وضعتها (ج.ت.و)، والتي تتلخص فيما يلي:

- الاعتراف بالدولة الجزائرية[2].
- التفاوض مع فرنسا يكون على أساس تقرير مصير الشعب الجزائري.
- البرامج "الإصلاحية" تجاوزها الزمن مع الانتشار الواسع للثورة، والتفاف الشعب حولها.

قام سوستيل بدعاية كبيرة لمشروعه بواسطة وسائل الإعلام المختلفة (الإذاعة، التلفزيون، الجرائد، الهيئات الرسمية...)، وفي أوساط الشعب الجزائري من خلال زياراته الميدانية المختلفة لبعض المناطق، والتي ركّز فيها على تنمية الريف في الميدان الفلاحي بواسطة المؤسسات الفلاحية الموجودة والمتعثرة عمليا، ومنها (ق.ت.ر). ففي خطاب ألقاه في مدينة الشهبونية [3] في 1955/08/15، دعا فيه سكانها، وسكان بوغزول والكاف الأصفر، وبول غزال (عين وسارة) دعم مشروعه والالتفاف حوله حيث قال:" ... إنه لا يهدف إلى الرفع من المردود المالي للدولة بل للرفع من المستوى المعيشي، والتطور الاقتصادي والاجتماعي، فهو مردود إنساني يرمي إليه برنامجنا، والذي لا يرضينا إلا إذا نجا هذا الشعب من حالة اللا أمن والبؤس، هذه الانجازات التي أنا في صدد ذكر أهميتها تندرج ضمن برنامج طموح يسعى إلى تحسين أكثر لظروف الحياة في هذه المناطق، كيف لا تذكر (ش.ز.إ) لبوغاري (Boughari)، و(ق.ت.ر) للشهبونية المتخصص في تربية المواشي والمدعومة بالمدرسة وقاعة العلاج وبيت للطبيب ومشروع للتزود بالماء، وبفضل مخطط التجهيزات المستعجلة التي وافقت عليها الحكومة باقتراح مني، والمزودة بقرض معتبر أسهم في بدء إنجاز مسلك البواعيش، السوق ومذبح بول غزال، وهكذا منطقة واسعة من الجنوب تخضع إلى تحول الذي ليس له دافع سوى التضامن الوطني،

[1] C.A.N.A, N°J132, « Le Paysanant », La Trubine Agricole, 50ème Année, Nouvelle Série , N°982, Alger , 04/01/1957, p01.

[2] الأشرف (مصطفى)، «حقائق عن جبهة التحرير الوطني»، المقاومة الجزائرية، ص05.

[3] مدينة تقع في الجنوب الغربي لولاية المدية حاليا، كانت تابعة لبلدية بوغاري (قصر البخاري حاليا) خلال العهد الاستعماري.

والعمل السلمي للجميع الذي ليس له هدف آخر غير التطور..." [1]، ويظهر من خلال هذا الخطاب أن سوستيل أمام جزء من الشعب الجزائري في منطقة سهبية رعوية ما تزال الثورة فيها في بدايتها يزعم أنه نجح في نشر السلم والأمن، وهو ما يدل على بداية التطبيق الفعلي لبرنامجه الاقتصادي [2]، فسوستيل يدرك بأنّ سكان هذه المناطق لا تصلهم المعلومات الكافية عمّا يجري من أحداث في المناطق الأكثر ثورية، والتي تمكنت من إفشال مشروعه في بدايته، فتجده يستعرض انجازاته الموجودة في أحلام الكثير من الرسميين الفرنسيين أمام جمع من المواطنين البسطاء والبؤساء الذين لا هم لهم سوى إيجاد ما يسد حاجاتهم، وقد يكون جيء بهم بالقوة لحضور هذا التجمع، وهو يعلم بأنّ أغلبهم لا يفهمون ما يقوله، ولكنه يهدف إلى إيصال هذه الانجازات إلى المعارضين لسياسته من غلاة المستوطنين، وجبهة التحرير الوطني عبر وسائل الإعلام الذي تتنقل معه في زياراته الميدانية المختلفة، لذلك تجده يدّعي بأنه تمكن في هذا الظرف الوجيز من:

- استصلاح واستغلال 124 ألف هك.
- غرس حوالي 2 مليون شجرة مثمرة.
- إنشاء 221 (ق.ت.ر) جديد يشمل 350 ألف فلاح يستغلون 435 ألف هك.
- تدعيم هذه القطاعات بالعتاد الميكانيكي الحديث.
- إنشاء 148 مركز نموذجي لتربية المواشي، وانتقاء 87 قطيع من أحسن السلالات الموجودة في الجزائر.
- تهيئة 1.300 حاجز مائي وتوفير 600 ألف قنطار من العلف، ومعالجة أكثر من 3 مليون حيوان من الأمراض المختلفة.[3]

فكيف في بلد في حالة حرب، حيث يتم قصف المدن والقرى وإحراق الغابات، وذبح النساء والشيوخ، والتعليم متدني يأتي في الدركات الأخيرة من اهتمامات السلطات الاستعمارية [4]، يمكن أن تتحقق فيها الانجازات التي ذكرها سوستيل في خطابه؟ فسوستيل الذي لم يستطع إخماد الثورة في الأوراس بالأساليب التي استعملها (الحصار، القمع، البطش، منع التجوال ...) [5]، هل يستطيع تنفيذ برنامج اقتصادي في مثل هكذا

[1] Sostelle, (Jacques), op-cit, pp273-274.

[2] الأشرف (مصطفى)، «حقائق عن جبهة التحرير الوطني»، المقاومة الجزائرية، ص05.

[3] Sostelle (Jacques), Op-cit, pp274-275.

[4] A.N.O.M, G.G.1A, 343A, Apelle Aux Algériens Pour Boycotter Les Ecoles Française, F.L.N, Octobre 1956.

[5] م.أ.و.ج، رقم: JA18، «هل تسير القضية الجزائرية في طريق الحل؟»، البصائر، ص01.

ظروف ؟ إنّه العبث والتلاعب بنفسية الجزائريين، ثم إن تكاليف هذا البرنامج ضخمة جدا، فمن أين يتم تمويله؟

إنّ الحقيقة المملموسة هي أن الخزينة الفرنسية أصبحت عاجزة، وغير قادرة على سد نفقات الدولة بما فيها النفقات العسكرية التي تصل إلى 30% من مجموع الميزانية، وهي أكبر نسبة مئوية تسجل في العالم كله آنذاك، وفي فرنسا منذ ما يزيد عن 100 عام، ومعلوم أن معظم النفقات العسكرية تلتهمها الحرب في الجزائر.[1] خاصة وأن عدد القوات العسكرية قد وصل إلى 150 ألف جندي في هذه الفترة موزعة على الجنود والدرك وعناصر الأمن والشرطة، بالإضافة إلى الميليشيات المسلحة المشكلة من الأوروبيين، فأرهقت بذلك اقتصادها، وبلغت النفقات اليومية المليار فرنك، وهو مبلغ تجاوز بكثير ما أنفق في حرب الهند الصينية [2]، فكانت تستعين بالإعانات الأمريكية في شكل قروض، والتي تطورت بتطور سياسة و.م.أ في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على اعتبار أن فرنسا عضو في حلف الشمال الأطلسي، واستفادت من مشروع مارشال الأمريكي، لذلك فقد بلغت الإعانة 310 مليار فرنك سنة 1954 وانخفضت إلى 290 مليار فرنك سنة 1955، ويبدو أن هذه المساعدات انخفضت أكثر فيما بعد نظرا لازدياد الوضع سوءً وعدم تمكن فرنسا من إيجاد حلول للمسألة الجزائرية[3]، ومع ذلك بقي سوستيل يطلق في التصريحات الإيجابية والمتفائلة بأن الوضعية العامة في الجزائر مستقرة، وهي تتحسن بشكل كبير، خاصة مع التعزيزات العسكرية التي ارتفعت مع مجيئه إلى الجزائر[4].

3-إضعاف الاقتصاد الفرنسي :

ركّز جيش التحرير في عملياته العسكرية على استهداف المصالح الاستعمارية بالدرجة الأولى لإضعاف الاقتصاد الفرنسي وشله، وخاصة مصالح المستوطنين باعتبارهم أكبر فئة مستفيدة من الواقع لبث الرعب في أوساطهم، وهو ما يفسر الإصرار على تخريب المزارع والمخازن التي كانت لها ارتباط وثيق بالانتاج الزراعي،

[1] رئاسة التحرير، «الأزمة الاقتصادية الفرنسية من تبعات الثورة الجزائرية »، المجاهد، ع9، 20 أوت 1957، ص07.

[2] رئاسة التحرير، «مذكرة جبهة التحرير إلى هيئة الأمم المتحدة»، المقاومة الجزائرية، ع03، 13 ديسمبر 1956، ص06.

[3] رئاسة التحرير، «الأزمة الاقتصادية الفرنسية من تبعات الثورة الجزائرية »، المجاهد، ص07.

[4] Sostelle (Jacques), op-cit, pp271-272.

ومن هنا كانت العمليات العسكرية التي قام بها جيش التحرير الوطني في 20 أوت 1955[1]، مركزة ومحددة على استهداف المنشآت العسكرية الفرنسية أكثر من قتل الجنود، وذلك لإرباك السلطات الاستعمارية وإيجاد مصادر دعم جديدة للثورة في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها.

الجدول رقم (79): أهم العمليات العسكرية والمعارك الخاصة بهجومات 20 أوت 1955

الأماكن والعمليات في 1955/08/20	المعارك والعمليات التي وقعت يومي 21و 23 لأوت
• طريق بني الغدر، واد بادو. • طريق سكيكدة من الزرزور إلى قرية سطارة إلى بوشارف إلى قرية برج علي. • قرية القفش حيث استهدف سكن لمعمر، وقاعدة فلين. • معدن بوكام، معدن بومعروف، ومعدن بوجردون، جسر ضروزاين، سكن فيو. • استهداف حراس الغابات في : القصيبة، بلبلدي، دار الحجرادة، تيغرمان، الدكارة، غار الحنش، آراقو. • تدمير سكنات المستوطنين: جويلي، ميلي، ضاماس.	• إحراق الفلين بمحطة الميلية. • اشتباك بواد بوالقفش بلدية السطارة. • اشتباك بحتمة بني هارون. • اشتباك بسنجيو بالميلية. • تحطيم جسر بني الزهاني، وإحراق المنجم الموجود بالمنطقة، والاستلاء على الآلات الموجودة به. • تهديم مساكن الأوروبيين بديار الفتات. • إحراق جميع المعدات الموجودة بمنجم ديار الهوادف. • إحراق آلات ومعدات منجم بودوكة. • تحطيم قنطرة النفاردية، وجسر بني العباس، وجسر قرية سليانة، وجسر أم تليلي، وجسر أحزو زاين، وجسر بن دارية. • تهديم سكن حراس الغابات ببوطاية. • تحطيم الحنفيات لقطع الماء على الأوروبيين. • تخريب الطرقات : الطريق الرابط بين الميلية وبونعجة، وطريق الميلية القل، وزرزور بني لالويدات ناحية سكيكدة. • حرق جميع ضيعات المستوطنين. • إحراق مخازن الحبوب والأعلاف. • قطع خطوط الهاتف وأسلاك الكهرباء.

المرجع: رئاسة التحرير، «من وحي ذكرى 20 أوت 1955»، مجلة أول نوفمبر، عدد 12، ص ص16-17.

[1] يجمع المسؤولون الذين عاشوا تلك الفترة على أن زيغود يوسف قائد المنطقة الثانية الشمال القسنطيني الذي خلف ديدوش مراد بعد استشهاده في 18 جانفي 1955 هو صاحب فكرة الهجومات، وعرضها على مساعديه وفي مقدمتهم لخضر بن طوبال، كما أن العملية لم تأتي بصفة عفوية بل حضّر لها بشكل جيد في اجتماعات متعددة مع معاونيه، وتم الاتفاق على أن العمليات تكون في 20 أوت 1955 وفي وضح النهار، لإحداث ارتباك في الأوساط الفرنسية، ولإعطائها صدى إعلامي واسع، ومن أجل فك الخناق على منطقة الأوراس. للمزيد من التفاصيل حول هذه الهجومات ونتائجها على الثورة داخليا وخارجيا **ينظر**:

- الزبيري (محمد العربي)، «حول انتفاضة 20 أوت 1955 »، الثقافة، س14، ع83، الجزائر، سبتمبر-أكتوبر 1984، ص113
- رئاسة التحرير، «من وحي ذكرى 20 أوت 1955»، مجلة أول نوفمبر، ع12، الجزائر، أوت 1975، ص ص14-16.

لقد اعترفت التقارير الفرنسية بأن هجومات 20 أوت 1955 بلغت درجة من الشدة والعنف تجعلنا نعتقد أن أصحابها يستجيبون لمشاعر وطنية قوية [1] من خلال إعطائها دفعا جديدا، وإمكانيات أخرى، ومنحت للثوار طاقة معنوية وإيمانا قويا بنجاح الثورة، وأقنعت المترددين والمشككين الذين وصفوا الثورة بالمغامرة والجنون إلى الانضمام إليها، كما شتت هذه الهجومات قوى الاستعمار، وبددت طاقته التي ركّزها في الأوراس[2]، وفتح يوم 20 أوت واجهة حربية جديدة كبرى في الشمال القسنطيني، مما اضطر القيادة العسكرية الفرنسية إلى تغيير كثير من خططها وبرامجها لمواجهة الثورة.[3]

زرعت هذه الهجومات الرعب في نفوس المستوطنين، خاصة وأن عمليات التخريب قد شملت معظم ممتلكاتهم، من مزارع ومساكن ومخازن وغيرها التي تحصلوا عليها بالغضب والاستلاء، كما ضربت مخطط سوستيل في مقتل وهو ما جعله يتراجع عن تصريحاته التفاؤلية، حيث صرّح « كنت على دراية بأن الوضعية مقلقة وأن مهمتي صعبة، والتي ترتكز على ثلاثة عناصر الأولى: القضاء على "التمرد"، والثانية تخص الإصلاحات اللازمة لتحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية، والثالثة البحث عن المسببات الحقيقية "للفوضى"، هذه الاهتمامات لم تغب عن تفكيري واهتماماتي وكانت من أولياتي .... »[4]، فلم تجد السلطات الفرنسية بدا من الالتجاء لسياسة القمع والاضطهاد والقتل الجماعي [5]، ويبدو أن هذه الهجومات قد أدخلت الشك في نفوس المسؤولين الفرنسيين من هول المفاجأة والصدمة، وهو ما جعل سوستيل يقرّ بقوتها وعِظم الخطب الذي أصابه منها بقوله: «... هناك تاريخان يفرضان نفسيهما على الذهن هما الفاتح من نوفمبر و 20 أوت، وهذا الأخير أكثر لأن سلسلة الحوادث بعده تكاثرت .. »[6]، وقد أيده مراسل جريدة لوموند، حيث كتب بعد شهر من هجومات الشمال القسنطيني يقول: «وجدت الحكومة الفرنسية نفسها أمام حرب غير مفهومة، فقوات الأمن تصطدم بعدو لا يمكن العثور عليه ولا يُرى،عدو تجهل قوات الأمن هذه مقدار ما عنده من السلاح، وما تحت أوامره من جنود ...».[7]

لقد زادت العمليات التي استهدفت المنشآت الاستعمارية بقوة بعد هذه الهجومات وفتحت الثورة جبهات جديدة، خاصة في الغرب الوهراني، التي كانت السلطات الاستعمارية تؤكد في كل مرة بأنها تحت

[1] رئاسة التحرير، « مراحل الثورة الجزائرية، نوفمبر 1954- ديسمبر 1956»، المقاومة الجزائرية، ع4، ص ص6-7.

[2] طالبي (عمار)، «مكانة 20 أوت الاستراتيجية في الثورة الجزائرية، مجلة أول نوفمبر، ع12، الجزائر،، أوت 1975، ص06.

[3] رئاسة التحرير، « مراحل الثورة الجزائرية، نوفمبر 1954- ديسمبر 1956»، المقاومة الجزائرية، ع4، ص07.

[4] Soustelle (Jacques), op-cit, pp 269-270.

[5] رئاسة التحرير، « مراحل الثورة الجزائرية، نوفمبر 1954- ديسمبر 1956»، المقاومة الجزائرية، ص7.

[6] Soustelle (Jacques), op-cit, p137.

[7] رئاسة التحرير، « مراحل الثورة الجزائرية، نوفمبر 1954- ديسمبر 1956»، المقاومة الجزائرية، ص7.

السيطرة، لكن المفاجأة المدوية كانت تلك الأعمال التي تزامنت مع الذكرى الأولى لثورة نوفمبر، حيث شهدت دائرة تلمسان ونواحيها في ندرومة ومغنية والغزوات عمليات عسكرية كبيرة في غرة الفاتح من أكتوبر 1955، وهو ما يبين توسع انتشار جيش التحرير الوطني [1]، الذي أصبح يستهدف النقاط المهمة والحساسة لزعزعة استقرار السلطات الفرنسية وتثبيط معنويات جنودها والسكان الأوروبيين، فقد شهدت الأشهر الأولى من سنة 1956 بعمالة قسنطينة عمليات ذات أهمية استهدفت الجسور وقطع أسلاك الكهرباء وأنابيب نقل المياه، وإحراق العديد من المزارع والضياع وغيرها [2]، وفي 17 ماي 1956 نظم جيش التحرير هجوما على مزارع معمرين بنواحي حمام بوحجر، برقش وتاسلة فتمكنوا من إحراق 5 مزارع في واد برقش، و6 مزارع في حمام بوحجر، و4 مزارع بتاسلة، ومزرعتين في سيدي بلعباس.

وتم تنفيذ العمليات في توقيت محدد[3]، وكان الهدف منها:

- زعزعة استقرار الإدارة الاستعمارية في هذه المنطقة.
- توسيع نشاطات جيش التحرير الوطني فيها.
- بث الرعب والخوف في أوساط المستوطنين.
- تشتيت جهود الجهاز الأمني الفرنسي.
- الاستلاء على المؤن والمواد الغذائية من مخازن الحكومة الفرنسية، وتعزيز احتياطات جيش التحرير منها.

وهو العمل نفسه الذي حدث بمنطقة تاوقريت بالشلف، حيث قام أفراد من جيش التحرير الوطني بعمليات عسكرية استهدفت مزارع المستوطنين وإتلاف المحاصيل الزراعية، كما تم حرق مزرعة المستوطن مالطي قرب مدينة الشلف، وتحطيم ما فيها من عتاد فلاحي، كما تم تحطيم 15 جرارا، بالإضافة إلى عدد كبير من العتاد الفلاحي للمستوطنين «باستيان» بالقرب من جندل.[4]

لقد أصبحت الثورة الجزائرية أكثر شمولية واتساعا بعد مرور أكثر من عام ونصف من اندلاعها، وذلك من خلال الأعمال العسكرية المتواصلة، والتي اشتدت أكثر بعد هجومات الشمال القسنطيني، لكن الحكومة الفرنسية كانت دائما تذهب إلى "الحلول" التي يفرضها عليها غلاة المستوطنين المتطرفين، الذين أصبحت ممتلكاتهم نصب أعين أفراد جيش التحرير، فاستسلمت الحكومة لدعاة البطش والعنف من المستوطنين

[1] رئاسة التحرير، « مراحل الثورة الجزائرية، نوفمبر 1954- ديسمبر 1956»، المقاومة الجزائرية، ص07.

[2] رئاسة التحرير، « من انتصار إلى انتصار جيش التحرير يحصل على نتائج باهرة»، المجاهد، ع1، ص6، دون تاريخ.

[3] المنظمة الوطنية للمجاهدين، «الندوة الجهوية الرابعة لكتابة تاريخ الثورة، المرحلة (1956-1962)، الولاية الخامسة»، تقرير الأحداث العسكرية، ج1، سيدي بلعباس، ص22.

[4] المنظمة الوطنية للمجاهدين، «تقارير تاريخية خاصة بالولاية التاريخية الرابعة»، ص ص 3-4.

وأنصارهم الذين أصبحوا يلحون بوجوب الإقدام على الزجر الجماعي دون هوادة [1]، لذلك فقد عمد جيش التحرير على اتخاذ تدابير تجاه الجزائريين الذين لم تتوصل المحاولات الفرنسية إلى جلبهم إلى جانبها سواءً باللين أو بالإكراه، لأن جيش التحرير كان بإمكانه أن يعينهم في جميع الميادين حسب ما هو متوفر لديه من امكانيات، خاصة وأنّ الثورة الجزائرية قد بلغت في هذه الفترة تطورات هامة صار بإمكانها إنجاز مشاريع تجاه السكان في المناطق التي تحت سيطرتها.[2]

ثانيا: مصادر تموين جيش التحرير الوطني:

أولت الثورة التحريرية اهتماما بالغا لمصادر تموين جيش التحرير الوطني، رغم الضغوطات الكبيرة التي تعرّض لها من طرف الاستعمار نتيجة الحصار الاقتصادي، ومراقبة الأرياف التي يأتي منها الدعم المباشر، وخاصة في المنطقة الأولى في بداية الثورة، وذلك لمواجهة الصعوبات التي تفرضها القوات الفرنسية، وكان من نتائجها تعرض الشعب والثوار إلى فترات عصيبة فيما يتعلق بالتموين، حيث لم يتحصل جنود جيش التحرير على الطعام لمدة أسابيع في بعض الأحيان بسبب الحصار الشديد، واكتشاف مراكز جيش التحرير وتخريبها، والاستلاء على المخزونات في المخابئ التي اكتشفها جيش الإحتلال.

لقد كان للمنطقة الأولى دوراً فعّالاً في تموين وتمويل باقي مناطق الولاية، والولايات المجاورة، وخاصة الثانية والثالثة والسادسة بعد مؤتمر الصومام، بمختلف أنواع المؤونة، وخاصة الأدوية والمواشي والاشتراكات الشهرية، والتبرعات التلقائية أو المفروضة حسب وضعية وظروف كل سنة، والعقوبات الناتجة عن المخالفين لنظام الثورة، والرسوم الخاصة بعقود البيع والشراء، وعقود الزواج، وغنائم جيش التحرير أثناء الهجومات على مراكز وضيعات المستوطنين [3]والتي نشطت بقوة بعد مؤتمر الصومام 1956/08/20[4]، وذلك من خلال عمليات التخريب التي مسّت بشكل مباشر الاقتصاد الفرنسي، باتلاف المحاصيل الزراعية، والاستلاء على

---

[1] م.أ.و.ج، رقم: JA18، «كيف يمكن اجتناب الحرب بالقطر الجزائري؟»، البصائر، ع328، ص01.

[2] رئاسة التحرير، «الثورة يفديها الشعب لفائدة الشعب»، المجاهد، ع10، 1957/09/08، ص07.

[3] رئاسة التحرير، «الثورة يفديها الشعب لفائدة الشعب»، المجاهد،، ص08.

[4] عقد هذا المؤتمر بمنظمة وادي الصومام في 20 أوت 1956، حيث مثل المنطقة الثانية زيغود يوسف، علي كافي، لخضر بن طوبال، إبراهيم مزهودي، مصطفى بن عودة، والثالثة، كريم بلقاسم، عميروس، محمدي السعيد، والرابعة، محمد بوقرة، عمر أوعمران، سي الصادق، الخامسة، العربي بن سعيدي، خرج بقرارات تمس التنظيم السياسي والإداري والعسكري للثورة. للمزيد من التفاصيل **ينظر:**

- المقاومة، ع2، ص6-8ص.
- جبهة التحرير الوطني النصوص،النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، ص ص15-47.
- علي (كافي)، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، ط2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011، ص ص123-135.
- أزغيدي (محمد لحسن)،مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية، 1956-1962،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1989.

المخازن الخاصة بها، وتحطيم دكاكين ومحلات التعاونيات الفلاحية بعد السيطرة على المواد المخزنة فيها وخاصة الحبوب[1].

بمناسبة انعقاد مؤتمر الصومام صدرت تعليمات وأوامر من القيادات العليا لجيش التحرير الوطني بتنظيم عمليات هجومية واسعة على مختلف مراكز الاستعمار، وتخريب اقتصاديات وممتلكات المعمرين ، شملت معظم الولايات التاريخية، ففي الولاية الرابعة بمنطقة الشلف تمكنت قوات جيش التحرير من القيام بعمليات واسعة نذكر منها:

الجدول رقم (80): العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني في الولاية الرابعة (الشلف)

التاريخ	المنطقة	النتائج
أكتوبر 1956	قرب مدينة الشلف	-حرق مزرعة المعمر "رولاس" وعتادها الفلاحي، تحت قيادة المجاهد خليفة عبد القادر. -حرق مزرعة المعمر "روبير جورج".
	سيدي عكاشة	-إتلاف المحاصيل الزراعية والعتاد الفلاحي.
	دائرة تنس	-قطع أشجار الكروم للمعمر "دالماس". -حرق مزرعة قارسيا، والاستلاء على ما فيها من مؤن. -حرق مخازن التين والعلف، التابعة للمعمر "برجي".
	العبادية	-حرق مزرعة المعمر "غابريال". - غنم العديد من رؤوس الأغنام.
	وادي الفضة	-تخريب مزارع شاندري وأوجان، وبول ميشال، تمثلت في قطع أشجار الحمضيات.
نوفمبر 1956	أم الدروع بالشلف	-حرق مزرعة المعمر "بيزقة"، وإتلاف محاصيلها الزراعية، وعتادها الفلاحي، والاستلاء على مخازنها.
	عامر بلدية الشلف	-حرق مزرعة المعمر "قوسطا"، وتحطيم العتاد الفلاحي، والاستلاء على العديد من المواشي.
	أولاد فارس	-قطع 10 هكتارات من أشجار البرتقال التابعة لمزرعة المعمر "باردو".
	ضواحي الشلف	-قطع 60 هكتار من أشجار البرتقال التابعة لمزرعة المعمر "كازيمير مارسال"، وحرق سكناه، والعتاد الفلاحي.
جانفي 1957	ضواحي الشلف	-حرق مزارع المعمرين، وممتلكاتهم لكل من (قالول-مينيس-بوكفيلان). -غنم مليون ونصف مليون فرنك قديم. -غنم العديد من رؤوس الماشية.
	قرية قالول قرب أبو الحسن	نسف خزانات للخمور

المرجع: المنظمة الوطنية للمجاهدين، «تقارير تاريخية خاصة بالولاية التاريخية الرابعة، الشلف»، ص ص18-38.

وفي الولاية الأولى الأوراس قامت قوات جيش التحرير الوطني بإحراق 7 جرارات وعدة آلات حصاد ودرس، وآلة للسماد، و 03 آلات بذور و 15 محراثا، وإضرام النار في 1560 طن من الحلفاء، و 2000 قنطار من التين، وخسائر أخرى قدرت بـــ: 13 مليون فرنك، أما في الولاية الثانية الشمال القسنطيني، فقد تم اتلاف 12 ضيعة، و 16 آلة ميكانيكية للحرث، و 685 قنطار من التين، و 4000 لتر من المازوت، وهذه العمليات حدثت كلها في شهر جانفي 1957.[2]

[1] المدني (أحمد توفيق)، حياة كفاح، مذكرات مع ركب الثورة، (م.و.ك)، الجزائر، 1986، ص257.

[2] رئاسة التحرير،«عمليات جيش التحرير الوطني في شهر جانفي 1957»، المقاومة الجزائرية، ع8، 1957/03/11، ص15.

لقد وضع مؤتمر الصومام من أولوياته مواصلة جيش التحرير الوطني تحطيم المنشآت الاقتصادية الاستعمارية، وخاصة الزراعية منها من أجل:

- إيجاد مصادر تموين للجيش و سكان الأرياف الواقعة تحت سلطة وإدارة جبهة التحرير الوطني.
- إرباك الاستعمار، واستنزاف قدراته وتحطيم معنويات جيش الاحتلال.
- إحداث الرعب والهلع في أوساط المستوطنين.

فكانت العمليات تستهدف بشكل مباشر المنشات الإستعمارية الاقتصادية كمخازن الحلفاء و(ش.ز.إ) وفروعها، ومزارع المستوطنين الخاصة بالكروم والحمضيات، غير أن السلطات الفرنسية ومن خلال مصالحها الإدارية المتخصصة كانت تقوم بعمليات مراقبة شديدة في ميدان التموين المنتشرة عبر كامل التراب الوطني تقريبا، فكان لا يسمح بحيازة أقل من 10 كلغ من القمح لكل شخص خلال شهر، وأقل من 100 كلغ من القمح للعائلة الواحدة لنفس المدة، لمنع الدعم عن جيش التحرير الوطني، كما كانت تقوم بإحصاء عمليات البيع والشراء خاصة تلك المتعلقة بالحيوانات حتى تتمكن من كشف الاتصالات التي تتم مع الثورة وأي محاولة لإخفاء أفراد جيش وجبهة التحرير.[1]

قام جيش التحرير الوطني باختراقات كبيرة في صفوف الإدارة الاستعمارية وأتباعها، حيث تمكن من تجنيد الكثير منهم للحصول على الدعم المادي للثورة، وخاصة من القُياد وأصحاب الأملاك الكبيرة، والمستثمرات الفلاحية، وأعضاء المجالس البلدية، وهذا لإيجاد مصادر بديلة للدعم بعيدة عن أعين المصالح الفرنسية وعملائها أي ضرب الإدارة الفرنسية من الداخل، ففي أحد السجلات التي عُثر عليها عند الشهيد أحمد ولد قويدر ابن الحاج، وفوسي امباركة بنت بارودي المولود بفرع دكيمة ببلدية بني صاف، والذي استشهد رميا بالرصاص في 1957/02/25[2]، يبين مدى تمكن الجيش التحرير من التغلغل في صفوف الاحتلال الفرنسي، والحصول على دعم كبير من أتباعها كما يبينه الجدول التالي:

[1] بية (نجاة)، إستراتيجية الثورة في التصدي للمصالح الإدارية المتخصصة (S.A.S) 1955-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، ص ص217-218.

[2] A.N.O.M, G.G1.A, 343A, Liste Des Donsteurs Du F.L.N.

الجدول رقم (81): أساليب الحصول على الدعم المالي للثورة من طرف جيش التحرير الوطني

رقم الطلب	الإسم واللقب	المبلغ المدفوع (فرنك)	تاريخ الدفع	المعلومات التي تم جمعها لتحديد الهوية
334	بن بريكي عدة	300.000	1956/09/05 1956/09/10	صاحب ملكية في سوف التلي، بلدية عين تموشنت، (معروف جدا)
335	الحاج بن رحو	300.000	1956/09/05 1956/09/10	صاحب ملكية في سوف التل، مقيم بعين تموشنت، عضو مجلسن (معروف جدا).
336	شرفي عبد القادر	200.000	1956/09/05	نائب سابق بالمجلس الجزائري، مقيم بعين تموشنت، (معروف جدا).
337	بوحجلة محمد	100.000	1956/09/05 1956/09/10	صاحب ملكية بعين تموشنت، (معروف جدا)
338	بوحجلة لخضر	100.000	1956/09/05	صاحب ملكية بعين تموشنت
339	بن عربية محمد	100.000	1956/09/05	لم تحدد هويته في تلك اللحظة .
340	محمد بن صالح	100.000	1956/09/05	لم تحدد هويته في تلك اللحظة .
341	بودياب يونس	100.000	1956/09/05	فلاح بعين كيال مقيم بعين تموشنت.
342	ولد تاميني قويدر	100.000	1956/09/05	فلاح بعين كيال .
343	الملياني مذكور	500.000	1956/09/05	صاحب ملكية بعين تموشنت
344	بوبكور محمد	50.000	1956/09/05	فلاح ببلدية غيارد
345	بولفراد قايد	100.000	1956/09/05	قايد سابق لثلاثة مرابو، عضو مجلس بلدي، مقيم بعين تموشنت.
346	الآغا منصور	500.000	1956/09/05	مقيم بعين تموشنت، صاحب ملكية بتيركو، عضو مجلس بلدي، بمركز تيركو
347	آروان لحبيب	50.000	1956/09/05 1956/09/28	والد الآغا منصور (رقم 346)، فلاح بتيركو
348	بن بريكي مختار	100.000	1956/09/05	أخ بن بريكي عدة (رقم334)، صاحب ملكية بسوف التل (معروف جدا).
349	ولد يمينة	500.000	1956/09/05	فلاح في غيارد
350	قويدر ولد يونس	100.000	1956/09/10 1956/09/16	لم تحدد هويته في تلك الفترة
351	بن تابة بومدين	150.000	1956/09/10	مقيم بعين تموشنت .
352	بن أحمد سي قويدر	100.000	1956/09/14 1956/09/26	قايد عين كيال .
353	بن شامة إبراهيم	100.000	1956/09/14	فلاح ببلدية عين كيال، يمكن أن يكون عضو سابق في المجلس البلدي لهذا المركز.
354	بن جريد فيلالي وأخوه	2.000.000	1956/09/14	مالك كبير في عين تموشنت، له العديد من المزارع.

356	بن شيحة يوسف	500.000	1956/10/17	مستشار عام في سيدي بلعباس شقيق بن شيحة قويدر
357	أروان الشيخ	200.000	1956/10/17	فلاح بتيركو أب الآغا منصور (رقم 346)
358	محمد ولد أحمد بن مديحي	300.000	1956/10/14	لم تحدد هويته في تلك اللحظة
359	هجريد الفيلالي	1.000.000	1956/12/30	لم تحدد هويته في تلك اللحظة
1952	القايد بن قويدر	1.000.000	1956/12/19	يمكن أن يكون أحد أبناء بن شيحة قويدر، وابن أخ بن شيحة يوسف (رقم 356).
--	علي عمار (جزء من الاسم غير واضح)	50.000	في بداية الشهر	لم تحدد هويته في تلك اللحظة
--	بن طيب جلول	100.000	1957/01/17	يمكن أن يكون سائق أجرة في عين تموشنت
--	سي رحمان بارنو	100.000	1957/01/20	لم تحدد هويته في تلك اللحظة
--	سعيد ولد العربي	50.000	1957	لم تحدد هويته في تلك اللحظة
--	الهواري	50.000	--	لم تحدد هويته في تلك اللحظة
--	بن ميلودي	50.000	--	لم تحدد هويته في تلك اللحظة
--	بن ميلود	40.000	--	يمكن أن يكون الحاج سعيد محمد المدعو بن ميلود، وسيط أرض في عين تموشنت.
--	الحاج بلهواري	40.000	--	يمكن أن يكون له عائلة بلهواري طيب
--	الحاج قويدر	30.000	--	يمكن أن تتطابق هويته مع الغربي حاج قويدر، صاحب ملكية في سيدي بوعزة بلدية ثلاث مارابو
--	بن أحرمود	40.000	--	لم تحدد هويته.
--	محمد ولد بلقاسم	40.000	--	لم تحدد هويته.
--	سليمان ولد أحمد	40.000	--	يمكن أن يكون دوليمان ساعاتي بعين تموشنت.
--	محمد ولد أحمد	20.000	--	لم تحدد هويته.
--	بوشنتوف	30.000	--	لم تحدد هويته.
--	قويدر ولد الجيلالي	75.000	--	لم تحدد هويته.
--	سي علي عبد القادر	75.000	--	لم تحدد هويته.
--	الغبري	100.000	1957/01/29	لم تحدد هويته.
--	محمد (بقية الاسم غير واضح)	30.000	1957/01/29	لم تحدد هويته.
--	بن الحاج	30.000	1957/01/29	لم تحدد هويته.
--	الاسم غير واضح	40.000	1957/01/25	لم تحدد هويته.
مجموع المبلغ				**7.780.000 ف.ف**

المصدر: A.N.O.M, G.G1.A 343A, Liste des Donsteurs Du F.L.N

الملاحظ من خلال الجدول أن المتبرعين بالأموال لجبهة التحرير الوطني أنهم:

- أصحاب مكانة وجاه في مدينة عين تموشنت وضواحيها.
- غالبيتهم مقربون من الإدارة الاستعمارية، وأعضاء في مجالسها البلدية أو قُيّاد، وعلى سبيل المثال عائلة بن شيحة[1] التي خدمت الاستعمار حتى فبل اندلال الثورة.
- الاموال التي قدموها لجبهة التحرير الوطني ذات قيمة عالية، وهو ما يدل على رفاهيتهم.
- لانعرف هل هذه التبرعات قدمت بالإكراه [2]، أو تم تجنيدهم في صفوف الثورة. يبدو أن الاستعمار لم يكن يعلم بها لأن أصحابها لم يبلغوا السلطات الأمنية بذلك خاصة وأن البعض منهم لم تحدد هويتهم بعد ترجمة السجل، وهو ما يجعلنا نستنتج أن ج.ت.و إما تمكنت من تجنيد هؤلاء، وتركتهم يديرون مسؤولياتهم بصفة عادية للحصول على المعلومات، والدعم المالي أو أنهم لم يبلغوا السلطات الأمنية مخافة الانتقام من جيش التحرير، وفي كل الأحوال استطاعت الثورة الحصول على مصادر دعم هامة من خلال الأرقام الواردة في الجدول.

تمكّنت (ج.ت.و) من أن تجند بعض الجزائريين الذين باستطاعتهم تحديد الشخصيات التي يمكن أن تسهم في دعم الثورة، ففي تقرير مقدم من شرطة عين تموشنت ضد المسمى كشّار زناغي [3] الذي يبدو أنه

---

[1] عائلة بن شيحة من بين العائلات التي خدمت الاستعمار الفرنسي الذي مكّن أبناءها من تولي العديد من المناصب كالآغوات والباش آغوات، والعضوية في الغرف الفلاحية، والمشاركة في الانتخابات الخاصة بممثلي الدواوير في الجماعات وعلى سبيل المثال ترشيخ القايد بن شيحة الحاج لانتخابات مجلس جْماعة الدوار في فيفري 1920 باعتباره نقيب سابق في فرقة القوم وقائد جوقة الشرف، ومنذ ذلك الوقت والعائلة تقوم بأعمال لصالح الإدارة الاستعمارية إلى غاية الثورة التحريرية أين قامت بأعمال عدائية ضد جبهة التحرير الوطني .

ينظر: A.N.O.M, G.G1.A, Série H, 13H1, Service de presse, L'echo D'oran Du 03 Février 1920.

[2] يبدو أن البعض منهم قد أجبروا بالقوة للمساهمة في دعم الثورة بالأموال، باعتبارهم أصحاب جاه ومال، وممن لهم علاقة بالإدارة الاستعمارية، ففي أحد الوثائق التي عثر عليها في مخبأ خلال عمليات تمشيط قامت بها القوات الاستعمارية في ضواحي عين تموشنت، وهي وثيقة للمدعو "سي جمال" أحد قادة جبهة التحرير ورئيس القطاع الثاني، الناحية الثالثة، بالولاية الخامسة، مؤرخة في 1957/09/24، تنص على أن "المتمردين" أي الثوار، أدانو المسمى بن شيحة قويدر بغرامة مالية قدرها 02 مليون فرنك، والمسمى أروان طيب بغرامة مالية قدرها 01 مليون فرنك، وفي السندات، والإيصالات المرفقة بالوثيقة تبين أن:

- بن شيحة قويدر قد منح للجبهة 300.000 فرنك بتاريخ: 1957/07/30، و300.000 فرنك في 1957/08/25.
- أروان طيب منح ج.ت.و 1 مليون فرنك المفروضة عليه كمخالفة بتاريخ: 1957/07/30.

ينظر: A.N.OM, G.G1.A,343A , Les Amendes Imposées Par le F.L.Net payées par Ben Chiha Koueider et Arwan Tayeb à Ain Temouchent.

[3] كشار زناغي: ولد في 26 جانفي 1926 بعين تموشنت ابن بوهجالة هنية بنت خالد، وعلي ولد عدة، كان يعمل في عيادة توربي، مقيم في 12 شارع سافاري (Safarné) بعين تموشنت متزوج وله أربع أطفال.**ينظر**:

A.N.O.M, G.G1.A, 343A, Collects de Fonds Au Profit Des Rebelles.

تعرّض بعد التحقيق والاستنطاق من طرف شرطة عين تموشنت إلى التعذيب الذي كان يمارس بقوة في تلك الفترة، وباعتراف من القادة العسكريين الفرنسيين، من أمثال بيجار، وبول أوسريس، اللذان اعترفا بتعذيب محمد العربي بن مهيدي، حيث اعترف كشّار زناغي باستضافته للثائرين، وجمع الأموال لصالح الثورة التحريرية، كما كشف عن هوية العديد من المسلمين الفرنسيين الذين قدموا المال له. إلا أنه غيّر أقواله عند التحقيق معه من قبل الشرطة القضائية الفرنسية بوهران، حيث نفى استضافته للثائرين في مترله، لكنه تحصل على أموال من العديد من المسلمين الفرنسيين، وادّعى بأنه مبعوث من قادة (ج.ت.و) في الناحية، لكنه أنفقها على احتياجاته الخاصة، وقد جمع 120 ألف فرنك[1].

استطاعت المخابرات الفرنسية من خلال التحريات التي قامت بها في دوار أولاد بوجمعة بعين تموشنت أن تحدد عناصر من جيش التحرير الوطني التي تقوم بجمع الأموال من المستوطنين، حيث توجد حوالي 15 مزرعة خاصة بهم، فكانوا يفرضون على كل مستوطن صاحب ملكية مبلغا قدره 100 ألف فرنك شهريا، ويتظاهرون أنهم من هواة لعب (الكارطة) أي القمار، وذلك من خلال ارتيادهم للمقاهي يوميا ويتناولون الشيشة، وذلك لإبعاد أعين الأمن والدرك عنهم، وقد اتهم التقرير الأمني عناصر الشرطة والدرك والجنود بالتراخي الأمني باعتبارهم يأتون إلى الدوار في دوريات تفتيشية في النهار فقط، أما عناصر (ج.ت.و) فكانوا يأتون إلى الدوار ليلا[2].

نستنتج من خلال هذه التقارير الأمنية أن جبهة التحرير الوطني قد تمكنت من :

- اختراق صفوف المستوطنين، والجزائريين الموالين للإدارة الاستعمارية.
- استطاع قادة الثورة من إيجاد بدائل لتموين وتمويل الثورة، بعد أن كانت تأتيهم من سكان الأرياف الذين فرض عليهم حصار شديد، وأغلبهم وضعوا في المحتشدات حتى يكونوا تحت المراقبة المباشرة للقوات العسكرية الفرنسية لإبعادهم عن الثورة.
- تجنيد العديد منهم للحصول على المعلومات الخاصة بتحركات الجيش الفرنسي.
- إحصاء أصحاب الأموال والأملاك الكبيرة في المنطقة، خاصة وأن منطقة عين تموشنت تشتهر بزراعة الكروم، وما تدره من أموال طائلة باعتبارها تحول إلى خمور (زراعة نقدية).

[1] A.N.O.M, G.G1.A, 343A, Collects de Fonds au Profit des Rebelles
[2] A.N.O.M, G.G1.A, 343A, Activités Rebelles, Departement D'oran 03/10/1956.

لقد أثرت هذه الأوضاع في الوضع الاقتصادي الاستعماري بشكل عام في جُل أنحاء الجزائر، وهذا باعتراف من السلطات الاستعمارية من خلال تقاريرها الشهرية التي كانت تصدرها الدوائر المختلفة الموجودة في العمالات، وكذا تقارير الشرطة والجيش وغيرها، ففي رسالة سرية ومستعجلة من رئيس دائرة عين تموشنت إلى حاكم عمالة وهران وتحت إشراف المفتش العام للإدارة بعمالة وهران بتاريخ 1958/01/25 أكّد فيها حالة الركود الاقتصادي الكبير الذي ميز هذه المنطقة خلال هذه الفترة، وخاصة التجارة التي عادت إلى وضعها الطبيعي في نهاية السنة بمناسبة احتفالات رأس السنة الميلادية، وخاصة تجارة الخمور بعد الركود الكبير الذي عرفته طيلة العام، وفيما يخص النشاط الزراعي والريفي فقد ذكر التقرير ما يلي :

- المشاريع المبرمجة في الأرياف ببلدية عين تموشنت لم تنطلق بعد.
- ارتفاع أسعار الخضر، وخاصة البطاطا بشكل كبير .
- انخفاض انتاج الزيتون بشكل محسوس مقارنة بموسم 1956، وينطبق الأمر كذلك على الحمضيات.
- توقف الاستثمارات الخاصة.
- تراجع في تربية المواشي لعدم وجود أماكن للرعي.
- تدهور وضعية المزارعين والمربين بسبب عدم وجود يد عاملة في المزارع المعزولة[1].

المشاريع الوحيدة التي نجحت فيها الإدارة الإستعمارية هي الزيادة في المنشآت الخاصة بالفرق الإدارية المختصة (S.A.S)، حيث أن الأشغال فيها سارت بشكل مرضٍ بعد تلقي المسؤولين الرئيسيين الأموال من السلطات العليا لتسهيل عملها [2]، والتي تسعى من خلالها الإدارة الاستعمارية إلى فرض سلطتها على المناطق الأكثر نشاطا ثوريا، وإنشاء خلايا من العملاء، بهدف إحداث حالة من الخوف في أوساط السكان وتحذيرهم من مغبة دعم الثورة أو الانضمام إليها، بالإضافة إلى نشر الأخبار الكاذبة والدعاية المغرضة داخلهم بأن العمل الثوري قد انتهى و لم تبق إلا بعض الجيوب ستتمكن فرنسا من إنهائها في أقرب وقت ممكن، وقد استمرت السلطات الاستعمارية في إنتشاء المكاتب الإدارية المختصة مع مجيء الوزير المقيم روبير لاكوست في فيفري 1956، الذي وضع مختلف الخطط العسكرية للقضاء على المقاومة المسلحة لأنه توهم أن المسألة مسألة قوة،

[1] A.N.O.M, G.G1.A, 354, Rapport Mensuel, Ain Temouchent, 25/01/1958.
[2] Ibid.

حيث طلب ألف جندي جديد في 05 أفريل 1956... فارتفعت القوات العسكرية من 190 ألف جندي في مارس 1956 إلى 337 ألف في جوان من نفس السنة.[1]

رافق هذا العدد الهائل من القوات العسكرية الزيادة في عدد الفرق الإدارية المختصة، والتي أكدت التقارير الفرنسية على عملها "الإيجابي" في دعم "التهدئة" في الجزائر.[2]

الجدول رقم (82): أهم مراكز (ف.إ.م) بعمالة وهران في جانفي 1958

(ف.إ.م) (SAS)	الموقع		تركيب العتاد	
	مؤقت	نهائي	البرج	حي بوغاسني
شتوان	--	أنجزت في شتوان	انتهى	انتهى
سيدي يعقوب (النقيب أموري)	--	أنجزت في سيدي يعقوب	انتهى	انتهى
واد سفيون (الملازم الأول بودو)	--	أنجزت في واد سفيون	انتهى	انتهى
بوني (الملازم الأول مولان)	سولي	مخطط لها في سولي	المناقصة القادمة	
بوتان (الملازم الأول مولان)	بونيي	مخطط لها في بونيي	المناقصة القادمة	
بوجياعة (الملازم الأول زوينجلستين)	--	أنجزت في بوجباعة	انتهى	انتهى
بولي (الملازم الأول شوبان)	بولي	مخطط لها في بولي	المناقصة جارية	
سيدي بلعباس (النقيب سول بالنيابة)	سيدي بلعباس		المكاتب تم وضعها في الموضع القديم لبلدية مكرة المختلطة.	

المصدر: A.N.O.M, G.G1, A354, Rapport mensuel, Sutiation economique, Departement D'oran, (mois janvier 1958) .

ثالثا: تحطيم التنظيمات الاستعمارية

قضى الفرنسيون أكثر من قرن من الزمن في خلق وبناء أنظمة إدارية خاصة بها للتحكم في الجزائريين عبر كامل التراب الوطني، ومن بينها البلديات المختلطة والمناطق العسكرية، الجماعات والقياد وغيرها[3]. ونظرا لأن هذه التنظيمات لم تُبن على قواعد وأسس سليمة، وكانت في خدمة المستوطن على حساب السكان الأصليين لم تصمد كثيرا بعد اندلاع الثورة التحريرية، على الرغم من المحاولات الفرنسية تعويضها بداية من 1955

[1] رئاسة التحرير، «كيف فضح الفرنسيون أنفسهم بادعائهم الانتصار على الثورة الجزائرية»، المجاهد، ع15، 1958/01/01، ص6.

[2] A.N.O.M, G.G1, A, 354, Rapport mensuel, Sutiation Economique, Departement D'oran (mois janvier1958).

[3] رئاسة التحرير، «ضابط فرنسي كبير يكشف هزائم جيش الاحتلال وانتصارنا في الميدان العسكري ... وكاتبة فرنسية تشرح نجاح الثورة في الميدان الاجتماعي»، المجاهد، ع24، 1959/05/29، ص7.

بمؤسسات جديدة أكثر سوءاً من سابقتها كالبلديات الريفية، والشرطة الريفية (فرق القومية)، والفررق الإدارية المتخصصة لإحداث القطيعة بين الثورة والشعب، وكانت تحت سلطة عسكريين لا يعرفون البلاد[1] وعاداتها، وتقاليدها ومسالكها ودروبها المختلفة، وهو الأمر الذي أثر بشكل كبير في نفسية السكان الأوروبيين فأصبحوا لا يثقون فيما تقره الإدارة الاستعمارية [2] من إجراءات وقرارات وفقا للتقارير الفرنسية المختلفة التي تستقي المعلومات والأخبار من مصادرها المحلية مما جعلها في مواجهة مباشرة ومكشوفة مع الشعب الجزائري الذي أصبح يتعرض لأبشع حرب إبادة في الفترة المعاصرة، ونظرا للرعب الكبير الذي أصاب المستوطنين،فكل الإجراءات الفرنسية كانت تصب في كيفية إيجاد الوصفات المناسبة لإنهاء هذا "التمرد" كما كانت تصفه، فالزيادة في القوات العسكرية والعتاد الثقيل وإقامة المحتشدات، والرفع من مراكز الإدارية المختلفة كلها أدوات لم تجد نفعا في القضاء على الثورة، ولكنها أضعفت الاقتصاد الفرنسي، وجعلته على حافة الانهيار بعد مرور أكثر من سنتين من اندلاع الثورة، وهو ما جعل المفوض الأعلى للاقتصاد الوطني والتجارة الخارجية ماكس فليشت (Max Flechet) يصرح: "يجب على فرنسا زيادة انتاجها والتحرك نحو الأسواق الخارجية ... لقد حان الوقت لبلدنا أن يحدد مرة واحدة وإلى الأبد الأهداف العظيمة لعمله الاقتصادي ..." [3] ولكن الزيادة في الانتاج تستوجب الزيادة في الاستثمارات المختلفة، ولتحسين مناخ الاستثمار يقتضي توفير الأمن والاستقرار لجلب المستثمرين، والحفاظ على على ما هو موجود من استثمارات، والتي أصبحت تتراجع وتتآكل يوما بعد يوم.

لقد أصبحت استراتيجية الاستعمار تقتضي إنشاء عدد كبير من الفرق الإدارية المختصة للزيادة في عدد العملاء لاختراق الثورة، والرفع من عدد القوات العسكرية لحماية هذه المنشآت، وكذا الاستثمارات المراد تحقيقها على أرض الواقع، ولكن كل ذلك باء بالفشل الذريع وأصبحت الأغلفة المالية تستهلك في مشاريع غير مجدية، وهياكل بدون روح ولا فعالية.

[1] رئاسة التحرير، «ضابط فرنسي كبير يكشف هزائم جيش الاحتلال وانتصارنا في الميدان العسكري ... وكاتبة فرنسية تشرح نجاح الثورة في الميدان الاجتماعي»، المجاهد، ص07.

[2] A.N.O M, G.G1.A, 354, Rapport Mensuel, Departement D'oran (Mois du 21/10 au 21/11/1958), p2.

[3] Ibid, p2.

الجدول رقم (83): نشاط الفرق الإدارية المختصة في عمالة وهران إلى غاية 1958/01/31

الدائرة	عدد (ف إ م)	العمال	المخازنية
وهران	03	15	81
باريغو	04	06	80
عين تموشنت	07	26	130
سيدي بلعباس	07	26	203
تلاغ	05	11	106

المصدر:

A.N.O. M, G.G1.A, 354, Rapport mensuel, Renseignement sur l'activite des SAS, Departement D'oran (Mois Janvier1958).

يتبين من خلال الجدول أن تركيز الفرق الإدارية المتخصة على المناطق الفلاحية، والتي تنتشر فيها المراكز الاستيطانية التي استطاعت الثورة من خلال عناصرها تجنيد العديد من المخبرين وزرعهم في أوساطها للحصول على المعلومات والدعم المالي للثورة، لذلك نلاحظ الزيادة في أعداد هذه المصالح، وعدد القومية العاملين فيها، تحت اسم المخازنية، ويبدو أن الإدارة الاستعمارية تحاول استقطاب الجزائريين إلى صفوفها لما لهم من دراية بأوضاع المشاتي والدواوير التي كانت تحت مسؤوليتهم قبل الثورة.[1]

لقد استطاعت الثورة التحريرية ومن خلال هؤلاء المجندين أن تنشئ تنظيما سريا محكما يعمل تحت إدارة ج.ت.ويتشكل من:

- قضاة يحتكم إليهم الجزائريين في جميع القضايا، في الجزائر العاصمة أصبح 30% فقط من القضايا يتحاكم فيها لدى المحاكم الفرنسية، وفي بلاد القبائل تم الاستغناء نهائيا عن القضاة الفرنسيين .
- تشغيل إطارات تعنى بتسجيل المواليد والوفيات .
- تشكيل فرق لجمع الضرائب والإعانات، كما تقوم بدفع إعانات لعائلات المجاهدين، والمنكوبين وتحرم التعامل بالربا[2]، والسرقات والمهور الكبيرة والنفقات الباهضة على الحفلات المختلفة، وكان من نتائج

[1] رئاسة التحرير، «ضابط فرنسي كبير يكشف هزائم جيش الاحتلال وانتصارنا في الميدان العسكري، وكاتبة فرنسية تشرح نجاح الثورة في الميدان الاجتماعي»، المجاهد، ص07.

[2] حاولت جبهة التحرير الوطني العودة إلى العمل بالقوانين الإسلامية في مجال القضاء، ومحاربة الربا، هذه الأخيرة كانت الإدارة الاستعمارية قد فرضتها، وقننتها لها طيلة فترة تواجدها في الجزائر، بواسطة البنوك وشركات القرض الفلاحي بهدف الاستحواذ على ممتلكات وأراضي الجزائريين.

ذلك إنعدام السوق السوداء في منطقة القبائل مثلا [1]، وبروز روح التعاون والتضامن وفقا للعادات والتقاليد المعروفة، والمتجذرة في المنطقة التي حاربها الاستعمار، وحاول القضاء عليها وإزالتها.

المؤسسات الاستعمارية البديلة التي أنشئت لمواجهة الثورة تجاوزها الزمن بعد أن أصبح الجزائري يتطلع إلى الحرية والاستقلال، والأوروبي يبحث عن الأمن والاستقرار وإنهاء العمل الثوري، مما جعله يتهم سلطات بلاده بالتقصير، فكل الإجراءات المبذولة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي لإغراء واستقطاب الفلاحين الجزائريين، لم تجد معهم نفعا، والمشاريع المقترحة لم تستكمل، و لم تستهلك الأموال المرصودة لها بسبب النشاط الثوري المتزايد، ونقص اليد العاملة، وغياب الحماية لهذه المنشآت.

الجدول رقم (84): الاعتمادات المالية المستهلكة في بعض المشاريع الزراعية والريفية بعمالة وهران إلى غاية 1958/01/31.

عنوان الميزانية	المخصصات المالية	الاعتمادات المستهلكة (ف.ف)		
	من: 04/01إلى 1958/01/31	من 04/01إلى 1958/12/31	خلال شهر جانفي 1958	من04/01إلى 1958/01/31
في مجال المياه والزراعة:				
الدراسات العامة:				
▪ الدراسات العامة المناسبة على المجمعات المائية الكبيرة.	4.000.000	436.750	136.517	573.087
▪ حفر آبار مائية كبيرة ومحطات للتجارب الزراعية.	41.000.000	502.550	18.100.030	18.602.580
	45.000.000	939.120	18.236.547	19.175.667
السدود: الإصلاحات والتحسينات الكبيرة على السدود والمجمعات المائية الموجودة.	29.900.000	16.787.739	4.048.988	20.832.727

المصدر: A.N.O M, G.G1.A, 354, Oran. Renseignement Sur L'activite Des SAS. Mois Janvier,1958.

[1] رئاسة التحرير، «ضابط فرنسي كبير يكشف هزائم جيش الاحتلال...»، المجاهد، ص07.

ينطبق الأمر كذلك على مراكز التكوين المهني المختلفة، وخاصة الزراعية منها التي أصبحت لا تستهوي الجزائريين بعد أن كانت ممنوعة عليهم طيلة فترة الاحتلال، فإلى غاية سنة 1955 لم يكن يتجاوز عدد مراكز التكوين المهني الفلاحي 10 مراكز، و لم يلتحق بها سوى 4000 مترشح و لم تتجاوز نسبة المسلمين الجزائريين 03%، نجح من هؤلاء المترشحين 1800 مترشح وتم قبول 329 مترشح[1]، ويعود ذلك إلى قلة المكونين ورفضهم الالتحاق بهذه المراكز خوفا على أنفسهم، بالإضافة إلى عدم توفر المقاعد البيداغوجية لكل هذا العدد.

الشكل البياني رقم (05): نسب تلاميذ التكوين الفلاحي سنة 1954

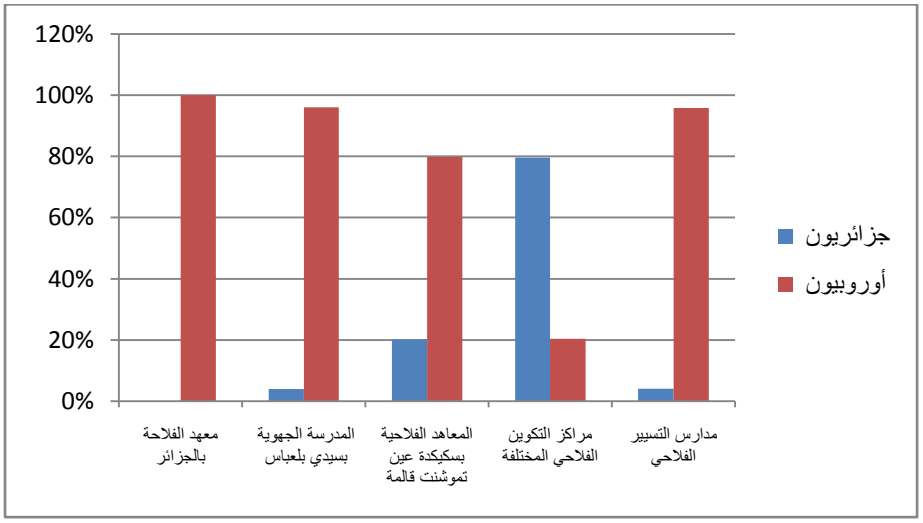

المرجع: غربي (محمد)، الأوضاع الاجتماعية والثقافية في عمالة وهران 1945-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، السنة الجامعية 214-2015، ص236.

إنّ سياسة التكوين الفلاحي قد ركّزت على الأوروبيين مثلما كان معمول به في التعليم العام الممنوع على الجزائريين باستثناء التكوين الزراعي الذي لا يحتاج إلى مؤهلات علمية، بل يحتاج إلى جهد بدني والذي لا يمكن أن يتخصص فيه الفلاح الأوروبي، لذلك ومع التطور الكبير للثورة والتفاف الشعب الجزائري حولها، فقد أرادت الإدارة الاستعمارية إغراء الجزائريين عامة والفلاحين خاصة الولوج إلى هذه المراكز التكوينية من أجل الحصول على شهادات التأهيل في الميدان الزراعي، واستغلالهم للعمل في مزارع المستوطنين، وكمبخبرين لدى (ف.إ.م)، حيث نجد أن غالبية الفروع المفتوحة لم تجد من يسجل فيها وتم الإستغناء عنها فيما بعد وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

[1] غربي (محمد)، الأوضاع الاجتماعية والثقافية في عمالة وهران 1945-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، ص235.

الجدول رقم (85): نشاط مراكز التكوين المهني للبالغين

المركز	ميدان التكوين	عدد الأقسام	عدد الممرنين	عدد المتربصين
وهران	التعدين: في الانتظار أو غير متاح	03	--	--
	في حالة تربص	--	--	--
	في حالة تشغيل	12	13	172
	البناء: في حالة تربص	03	--	--
	في حالة تشغيل	11	20	233
	المدرسة الجهوية للعتاد:			
	في الانتظار أو غير متاح	01	--	--
	في حالة تشغيل	11	01	54
سيدي بلعباس	مركز تكوين عمال الصيانة الزراعية:			
	-فروع متعددة المهام.	08	--	--
	- فروع تأهيل المعدات الزراعية	01	--	--
	-فروع البناء.	04	13	138
عين تموشنت	أقسام البناء (تابعة لمركز وهران)	01	01	22
بني صاف	أقسام البناء (تابعة لمركز وهران)	02	02	40

المصدر:

A.N.O M, G.G1.A, 354, Oran .Rapport Mensuel, Département D'oran, (Mois Janvier 1958).

يتضح من خلال الجدول أن الميدان الوحيد الذي استقطب بعض المتربصين هو قطاع البناء باعتباره في نشاط دائم نتيجة تعرض الهياكل القاعدية المختلفة للتحطيم من طرف عناصر جيش التحرير الوطني، وهو ما يستدعي إعادة الترميم أو البناء، كما أن المشاريع المقترحة من الإدارة الاستعمارية تحتاج إلى يد عاملة هائلة، ورغم ذلك يبقى عدد المتربصين في هذا القطاع لا يلبي احتياجات سلطات الاحتلال، أما فيما يخص باقي الاختصاصات وخاصة الزراعية منها، فمعظم الفروع التي تم فتحها لم تجد لا ممرنين ولا متربصين، وهو ما يؤكد العمل الذي قامت به الخلايا الإعلامية لـــ ج.ت.و لمنع الجزائريين من الانضمام إليها أو الإنخراط في أي مشروع إستعماري جديد، وهو ما يدل على فشل الإدارة الاستعمارية في توفير الأمن والاستقرار لإنجاح مشاريعها المختلفة واقعيا في ازدياد النشاط العسكري للثورة خلال هذه الفترة، والتي اعترفت بها سلطات الاحتلال الفرنسي من خلال تقاريرها المختلفة رغم ماترصده من معلومات بعيدة الحقيقة.

الجدول رقم (86): أهم العمليات العسكرية الاستعمارية بين 20 و 26 جانفي 1958

الناحية	مناطق الاشتباكات	الشهداء	الأسرى	السلاح والعتاد المسترجع
قسنطينة	21 جانفي، 17 كلم عن عين البيضاء.	19	--	استرجاع 19 سلاح حربي منها 02 رشاش.
	23 جانفي، 25 كلم جنوب غرب كارنوبات	16	01	استرجاع 14 سلاح حربي منها 01 مدفع هاون
	24 جانفي، في جبل محونة، 12 كلم عن قالمة.	76	08	استرجاع 5 بنادق صيد و50 سلاح حربي.
القبائل الكبرى	22 جانفي، 12 كلم جنوب شرق برج منايل.	02	11	استرجاع 45 سلاح حربي و12 قنبلة يدوية.
وهران	22 جانفي، 5 كلم شمال شرق بوتليليس	04	01	استرجاع : 01 بندقية رشاشة تشيكية. 01 بندقية من نوع كارابين. 01 مسدس آلي. 03 بنادق صيد.
حدود الصحراء	22 جانفي، 08 كلم جنوب شرق بوسمغون (البيض)	06	07	استرجاع 07 بنادق حربية.

المصدر:

A.N.O M, G.G1.A, 354, Oran .La Semaine en Algérie de 20 Au 26 Janvier 1958, pp 1-2.

الملاحظ من الجدول إذا سلمنا بصحة الأرقام الواردة فيه أن جيش الاحتلال الفرنسي قد تمكن من قتل عدد هام من الثوار، واسترجع كميات كبيرة من الأسلحة، لكن هذا يؤكد من ناحية أخرى قوة الثورة وتوسعها، وامتلاكها لأسلحة عديدة غير ثقيلة، وبأنواع مختلفة تم غنم أغلبها خلال المعارك التي خاضها جيش التحرير الوطني ضد الجيش الفرنسي، وهو ما تدعمه شهادة صحفي سويدي يدعى سيفن أوستيي يعمل بجريدة (داجنس نيهتر) الواسعة الانتشار آنذاك، والذي مكث عند الثوار مدة طويلة في المنطقة الشرقية من الجزائر في أواخر سنة 1957، حيث يقول: «... مدافع الهون والبنادق الرشاشة، البازوكة، والبواريد الأمريكية، والمسدسات الرشاشة الانجليزية[1]، مرت في الاستعراض الذي قامت به تجمعات "العصاة" ومعظم هذه الأسلحة

[1] التنوع في الأسلحة التي تم غنمها من طرف جيش التحرير الوطني خلال المعارك أو الكمائن التي خاضها ضد القوات العسكرية الفرنسية تؤكد على الدعم العسكري الكبير الذي كانت تتحصل عليه فرنسا من دول حلف الشمال الأطلسي، وخاصة الو.م.أ وبريطانيا وغيرها.

كانت قبلا ملكا للجنود الفرنسيين ... »[1]، وهذه الشهادة دعمتها التقارير الفرنسية بواسطة مصالح (ف.إ.م) مع التقليل من أهميتها وفعاليتها، حيث تذكر أن نشاطات جيش التحرير الوطني لم تتصاعد بشكل كبير خلال الأسبوع الثالث من شهر جانفي 1958 على المستوى العملياتي أي المعارك والكمائن، ولكن يبدو بأن الدعم الأجنبي القوي الذي تم الحصول عليه من ناحية العتاد، وكذا الدعم السياسي في تصاعد مستمر، بالإضافة إلى نشاطات بعض الأفراد الأجانب، وخاصة المغاربة[2] الذين أدوا دورا كبيرا في جمع التبرعات لصالح الثورة. كما أن الاشتباكات تظهر أن جيش التحرير الوطني قد بدأ مرحلة جديدة وبقوة، فقد أظهرت هذه الاشتباكات إعادة "العصابات المسلحة" -كما يصفها الفرنسيون- تطوير إمكانياتها من التسلح، ويشير التقرير أيضا إلى أن (ج. ت.و) تبذل مجهودات كبيرة لإعادة تنظيم وتطوير بنيتها الإدارية والسياسية والعسكرية، وبهذه الطريقة تحاول إستعادة السيطرة على السكان[3].

تمكنت الثورة التحريرية من خلال هياكلها المختلفة التي تم إنشاؤها من تنظيم الريف ومواجهة التنظيمات الفرنسية المنبثقة عن المصالح الإدارية، فعرف الدُّوار تنظيما إداريا محكما فتم تكوين الخلية من 05 إلى 07 أعضاء، ومن عدة خلايا يتكون الفوج، ومن عدة أفواج يتشكل الفرع، ولكل دوار مسؤول مهمته:

- جمع الأموال والاشتراكات.
- جمع المعلومات عن الدوار وساكنيه.
- تجنيد شباب الدوار .
- تنفيذ الأوامر التي تصله عن طريق مسؤوله المباشر الذي هو مسؤول العرش.[4]

كما يوجد في كل دوار مجلس للشعب يتكون من 5 أعضاء تتمثل مهمته في:

- تنفيذ التعليمات المقدمة من القيادة العليا لـــ ج.ت.و .

---

[1] رئاسة التحرير، «شهادات عن حرب الجزائر»، الثقافة، س14، ع83، سبتمبر، أكتوبر 1984، ص343.

[2] تمكنت مصالح الاستعلامات الفرنسية من الحصول على معلومات حول منظمة سياسية ومالية تقوم بجمع التبرعات في منطقة المرسى الكبير بين الأوساط المغاربية المقيمة فيها، وحسب المعلومات فإن المبالغ التي تم جمعها تم تقسيمها إلى جزأين أحدهما تم دفعه مباشرة إلى ج.ت.و والجزأ الثاني أرسل إلى المغرب، ومن بين أعضاء هذه المنظمة حسب التقرير الفرنسي نجد كل من عبد الرحمان بن محمد بن بادة، وعبد الله بن محمد بن خليفة، ومحمد بن سعيد، وحمان بن العيد بن ياؤو . للمزيد من التفاصيل ينظر:

- A.N.O M, G.G1.A, 343B, Oran, Activités Nationalistes à Mers-El (Kébir)

[3] A.N.O M, G.G1.A, 354, Oran, La Semaine En Algérie de 20 au 26 Janvier 1958, p02.

[4] علي (كافي)، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، ص95.

- تنشيط ومراقبة الهياكل النظامية للدوار.[1]

تتبع هذ المجلس هياكل متعددة منها : مسؤول الدعاية والأخبار، ومسؤول الأمن، ومسؤول التموين، هذا الأخير يقوم بجمع المؤونة وتوزيعها على مراكز جيش التحرير الوطني، كما يقوم بجرد شامل لأملاك الثورة، من حبوب ومواد غذائية، وحيوانات والعناية بها، ويوجد في الدوار مسؤول الدشرة الذي يعمل على :

- جمع الاشتراكات والتبرعات والزكاة.
- تنظيم الحراسة الشعبية بالتناوب.
- مراقبة الخونة.
- مراقبة تحركات الجيش الفرنسي.
- تأمين مأوى أفراد جيش التحرير الوطني.
- تحضير قوافل التموين والحفاظ على المؤونة وتخزينها.
- توزيع المنح العائلية على أسر الشهداء والمجاهدين.
- تسجيل المواليد والوفيات.
- العمل على حل المشاكل بين المواطنين عن طريق الصلح والقضاء. [2]

أشار ستيفن أوستيي إلى هذا التنظيم الإداري باقتضاب، حيث ذكر بوجود مجالس استشارية للسكان في القرى، وحتى في المناطق التي تحتلها القوات الفرنسية، فإذا اختلف عربي مع عربي، ففي أغلب الأحيان يلجأ المتخاصمان إلى المجالس والمحاكم التي أنشأتها ج.ت.و في الدواوير، وحتى في المدن[3].

إن هذه التنظيمات الإدارية سهلت عمل ج.ت.و وجيشها في التحكم في الريف، ومراقبته، وإفشال المؤسسات والتنظيمات الفرنسية في هذه المناطق، خاصة التي أصبحت تحت السيطرة المباشرة للثورة التحريرية، كما استطاعت إقامة مناطق تابعة لها بصفة مباشرة للثورة محرمة على السلطات الاستعمارية بشهادة الفرنسيين أنفسهم، ومنها ما ذكره النائب الفرنسي كلوسترمان الذي كان له دور كبير في حرب الجزائر، حيث يقول: «... إنني أستطيع أن أريكم فوق الخرائط مواقع "الثوار" المحصنة في كامل الجزائر، أستطيع أن أريكم الموقع

[1] علي (كافي)، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، ص95.
[2] المرجع السابق، ص95.
[3] رئاسة التحرير، «شهادات عن حرب الجزائر»، الثقافة، ص344.

الممتد بين بونقطة إلى واد مزي في جبل عمور ... وأعرف أنكم تحدون جنوب تيارت غربي جبل شمر فرقة قوية من جيش التحرير، وكذلك في جبال سعيدة، وفي الونشريس بين جبل موليير وجبل توريت توجد أربعة أو خمس مراكز محصنة، وفي جبل ذراع المائدة، وفي مرمول بالقرب من بوشقوف، والعوانة بالقرب من جيجل ... ويجب أن نذكر بهذا الصدد القاعدة الضخمة في جبال البراز والظهرة، والتي تمتد على مسافة طولها 200 كم وعرضها 50 كم، والتي تعتمد من ناحية على الجهة الغربية من ضواحي العاصمة، ومن ناحية أخرى على مستغانم، فتسيطر بذلك على جميع الساحل الممتد من شرشال إلى مصب نهر الشلف... إن البلاغات الفرنسية لا تتحدث عن هذه المنطقة أبدا لأننا لا نملك الوسائل اللازمة لا أقول للقضاء عليها —فذلك مستحيل- ولكننا لا نستطيع أن نتوغل فيها أكثر من 20 كم ... »[1]. ويمكن أن نتأكد مما ذكره كلوستر مان من خلال المراكز العسكرية التي أنشأتها السلطات العسكرية الفرنسية لتطويق المنطقة من أجل استعادة السيطرة عليها.

الجدول رقم (87): المراكز العسكرية الفرنسية من 20 أوت 1956 إلى غاية نهاية 1958 بالولاية الرابعة (الشلف)

مراكز التعذيب	مراكز الحراسة	المعتقلات	السجون	الثكنات	مكاتب ف.إ.م	المكتب الثاني	مراكز التجمع	المجموع
42	97	03	04	03	19	06	01	175

المرجع: المنظمة الوطنية للمجاهدين، «تقارير تاريخية خاصة بالولاية الرابعة (الشلف)».

كل هذه المراكز العسكرية تبين اتساع نطاق الثورة شرقا وغربا بفضل التنظيم العسكري الذي أقره مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، وكان من نتائجه زيادة العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني من كمائن، ومعارك، واشتباكات وعمليات فدائية.

الجدول رقم (88): أهم العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني بين 1956-1958 بالولاية الرابعة (الشلف)

السنة	عمليات فدائية	تخريب	كمائن	هجومات	معارك واشتباكات	المجموع
1956	60	87	10	09	05	171
1957	89	121	28	42	18	298
1958	27	24	15	15	20	101
المجموع	176	232	53	65	43	570

المرجع: المنظمة الوطنية للمجاهدين، «تقارير تاريخية خاصة بالولاية الرابعة (الشلف)».

[1] رئاسة التحرير، «ضابط فرنسي كبير يكشف هزائم جيش الاحتلال ...»، المجاهد، ص ص7-8.

رابعا: إجهاض الثورة التحريرية لمشروع قسنطينة الاقتصادي

قال شارل ديغول في خطابه بالجزائر في 04 جوان 1958: « أنا أعرف ما يحدث هنا ... أنا أرى هذا... أرى أن الطريق الذي فتحته في الجزائر، إنه التجديد والإخاء ... »[1]. ويظهر أن ديغول لم يستطع أن يمسك نفسه من المناظر المزيفة التي صورت له، فقد توّهم على أن الجزائريين كانوا يتألمون من أن فرنسا ستتركهم[2]، ويبدو أنه صدّق اللافتة التي رفعت أمامه في الخطاب الذي ألقاه في وهران في 01 جويلية 1958 أمام جمع من الناس جلهم من الجيش، والمدنيين المسلمين الفرنسيين، حيث كتب في أسفلها: " كلنا فرنسيون من دونكيرك إلى تمنراست[3].

في كل الخطب التي ألقاها ديغول بعد وصوله إلى الحكم أقدم إلى إعادة اجترار موضوع الإدماج وسياسة " **الجزائر الفرنسية** "[4]، حيث يذكر : «...طيّب من كل هذا أغتنم اسم فرنسا، وأعلن في هذا اليوم...لا يوجد في جميع أنحاء الجزائر إلا فئة واحدة من السكان، لا يوجد سوى الشعب الفرنسي مع نفس الحقوق ونفس الواجبات...»[5].

قام المستوطنون المستبشرون بمجيء ديغول إلى الحكم من أجل انقاذهم من براثن الثورة التي أقضّت مضاجعهم وجعلتهم يعيشون في توتر دائم خوفا على حياتهم ومصالحهم بالدعاية له في أوساطهم، وأوساط المسلمين بأنه المنقذ والمخلص للجزائري والجزائريين، حيث أكدوا على أن الجنرال ديغول يتمتع بمكانة هائلة عند الجماهير المسلمة التي استوعبت المشكلة بشكل ملحوظ، خاصة وأن "الإصلاح" الذي وضعه نصب عينيه سيكون فعالا[6]، وناجعا في نظرهم، خاصة البرنامج الاقتصادي الذي اقترحه في قسنطينة في: 1958/10/03 والذي أوجز فيه خطة تنموية لمدة 05 سنوات، حيث حدد فيه أهم الأهداف الاقتصادية، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- توزيع 250 ألف هكتار من الأراضي الزراعية على الفلاحين الجزائريين.
- بناء 330 ألف وحدة سكنية لإيواء مليون جزائري.

[1] Charles de Gaulle, La Conquette De L'histoire, Bibliotheque Nationale, Paris, France, 1990, p153.
[2] رئاسة التحرير،«الإدماج على طريقة ديغول»، المجاهد، ع25، 14 جوان 1958، ص10.
[3] Charles de Gaulle, La Conquette de L'histoire, p153.
[4] رئاسة التحرير، «الإدماج على طريقة ديغول»، المجاهد، ص10.
[5] Charles de Gaulle, La Conquette De L'histoire, p153.
[6] A.N.O M, G.G1.A, 354, Rapport Mensuel, Département D'oran (Mois du 21/10 au 21/11/1958, p02.

- الزيادة التدريجية في الأجور إلى المستوى المماثل في فرنسا.
- إنشاء مناطق صناعية كبيرة معدنية وكيماوية[1].
- توظيف الجزائريين في قطاع الوظيف العمومي.
- فتح المدارس لتعليم مليون ونصف مليون طفل.
- إيجاد 400 ألف وظيفة.
- رفع الدخل الوطني.[2]

أوصى مشروع قسنطينة باتخاذ تدابير فيما يخص سكان الريف، والفلاحين الصغار الذين يعانون من مشاكل كبيرة جراء الفقر، والحرب المتواصلة، وتتمثل في:

- تحسين القرض الفلاحي وتطويره.
- تحسين وضعية التعاونيات الفلاحية، ووسائل التخزين والانتاج.
- الرفع من مستوى آداء (ش.ز.إ) و (ق.ت.ر)[3]

غير أن هذه السياسة الزراعية الجديدة التي أقرها مخطط قسنطينة لا يمكنها أن تساعد إلا القليل من المزارعين، وبالتالي لا تستطيع ضمان معيشة السكان التقليدية نظرا للزيادة الملحوظة في عددهم، خاصة وأن الحكومة غير قادرة على استيعاب الفائض في القوى العاملة نتيجة النمو السكانمي المتزايد [4]، ومن جهة أخرى المؤسسات الزراعية والتعاونيات الفلاحية بقيت تتنتهج نفس السياسة السابقة التي سمحت لزراعة الكروم بالاستحواذ على مساحات شاسعة من الأراضي على حساب زراعة الحبوب.[5]

إن هذه الإجراءات لم يكن من السهل أن تُبعد سكان الريف عن جيش التحرير الوطني، وتقضي على الوعي الوطني الذي تطور مع توسع نشاطات الثورة، والانتصارات التي حققتها في الميدان السياسي والعسكري، حيث واجه هذا المخطط عوائق ومشاكل إستحال معها الوصول إلى نتائج ترضي السلطات الفرنسية، حيث ارتفعت أعمال ج.ت.و وجيشها رغم المخطط العسكري الذي طبقه الجنرال شال

[1] Rédacteur en Chefs, « Paix en Algérie Notre Responsabilité », Cahier Reconstruction, 15eme , N°03, Paris , France, 1960, p80.

[2] رئاسة التحرير، «مشروع قسنطينة بعد عام ...أين نتائجه؟! لماذا أفلس ؟»، المجاهد، ع53، 1959/10/19، ص04.

[3] Journal Officiel de la République Française, N°33, 10 Juin 1959, p811.

[4] Rédacteur en Chefs, « Paix en Algérie Notre Responsabilité », Cahier Reconstruction, p80.

[5] Journal Officiel, N°33, p811.

(Challe)[1] بداية من 1959، وشمل معظم المناطق الجزائرية، بحيث في هذا الوقت بالذات ينظم ج.ت.و عمليات عسكرية واسعة النطاق وهجومات فدائية شملت المناطق التي ادعى شال تهدئتها منذ شهر أفريل 1959، وخاصة في جبال الونشريس، مما اضطر القيادة العسكرية الفرنسية إلى الاعتراف بالصعوبات التي واجهتها فيها[2].

1-الثورة في مواجهة سياسة ديغول:

أ-الأساليب السياسية:

أثناء زيارة ديغول الثانية للجزائر العاصمة في جويلية 1958 وعدهم مخاطبا بقوله: «سننشر غدا ثلاثة قوانين تقضي بوضع قوائم الانتخابات استعدادا للاستفتاء [3] الذي سيؤسس الصندوق الموحد في جميع ميادين الجزائر...»[4]، هذه القوانين التي منحت حق التصويت للمرأة المسلمة الجزائرية [5]، وهي أحد المناورات التي أراد بواسطتها ديغول استمالة الجزائريين للمشاركة بقوة في هذا الاستفتاء، وعلى الرغم من ذلك لم تبد التقارير الفرنسية تفاؤلا كبيرا حول جدية الجزائريين في الذهاب بقوة إلى صناديق الاقتراع رغم الاهتمام الشديد الذي يولونه للوضع الداخلي، لكن مشاركتهم تبقى متوقفة على مدى تقبلهم لشخصية ديغول التي أصبحت أكثر وضوحا لدى غالبية المسلمين[6].

واجهت ج.ت.و هذا الاستفتاء بواسطة المناشير الدعائية التي وزعتها بين أوساط السكان لثنيهم من الذهاب إلى صناديق الاقتراع، وقد تم تداولها بكثرة ليلة 19 إلى 20 سبتمبر في معظم مناطق الجزائر محذرة من مغبة الانصياع للإغراءات الفرنسية والمناورات الديغولية الرامية إلى إبقاء الجزائر تحت السيطرة الفرنسية [7]، حتى ولو صوت الجزائريون بلا فإن ذلك الدستور حسب رأي ديغول، بأنهم يرفضون الاعتراف أنهم فرنسيون ولكن

---

[1] جنيرال استدعاه ديغول لقيادة الجيش الفرنسي بالجزائر سنة 1959، صاحب فكرة الخطوط المكهربة على الحدود الغربية والشرقية للجزائر، انقلب على ديغول في بداية المفاوضات الجزائرية الفرنسية، وشارك في انقلاب 21 أفريل 1961، حكم عليه بالسجن لمدة 15 سنة، أطلق سراحه ديغول بعفو منه سنة 1966. ينظر : Petit Larouse , Dictionnaire de la langue française, p1171.

[2] رئاسة التحرير،«مشروع قسنطينة بعد عام ...أين نتائجه؟! لماذا أفلس ؟»، المجاهد، ص11.

[3] المقصود بالاستفتاء هي التعديلات الدستورية التي أقرها ديغول والتي منحته صلاحيات واسعة لمواجهة الثورة الجزائرية.

[4] رئاسة التحرير، «في معركة الاستفتاء»، المجاهد، ع29، 1958/09/17، ص06.

[5] A.N.O M, G.G1.A, 354, Rapport Mensuel Département D'oran (Mois du 21/10 au 21/11/1958), p02.

[6] Ibid, p02.

[7] A.N.O M, G.G1.A, 343 B, de la Diffuision à Perregaux d'un Tract du F.L.N et du L'A.L.N 19/20 Septembre 1958.

باريس ترفض مجابهة مثل هذا الافتراض [1]، بمعنى أنه لا يمكن أن يرفض هذا الدستور في الجزائر وستقوم الإدارة بتزوير نتائجه، ولكن المعركة الحقيقة هي في ذهاب الجزائريين إلى صناديق الاقتراع ليثبت ديغول للعالم مدى جديته في إيجاد الحلول للمشكلة الجزائرية.

غداة نشر نتائج الاستفتاء حول الدستور في الجزائر، أذاعت الحكومة المؤقتة بلاغا نددت فيه بالأساليب التي استخدمها الجيش الفرنسي لتنظيم ومراقبة الانتخابات، والتي حكمت بالبطلان على هذه النتائج وعدم شرعية العملية نفسها[2]، وهي العملية التي أكدها ضابط فرنسي حتى قبل إجراء الاستفتاء بقوله: «... أما تنظيم الانتخابات نفسه، فإن عمال العمالات ورؤساء الفروع والمراكز الذين أصبحوا جميعا عسكريين منذ 13 ماي، فإن لهم الحرية الكاملة لتنظيم العمليات كما يرونها، بحيث تكون نتائجها على أقل تقدير 90% نعم ... وطبقا لهذا يمكننا أن نتوقع الحصول على 95% من الأصوات في كثير من المناطق... وإذا يمكننا أن نتساءل ضد من كنا نحارب؟.. »[3]، وهو ما ينفي ادعاءات السلطات الفرنسية بأنها لم تطلب من الجيش الفرنسي أن ينظم الانتخابات، وإنما طلب منه أن يسهر على أمن الجزائريين وحمايتهم مما أسمته "إرهاب الثوار والمفوضين السياسيين التابعين لـــ ج.ت.و [4]، ويضيف الضابط الفرنسي في فضحه لممارسات الجيش الفرنسي قبل بدء العملية الانتخابية قوله: «...فقد اقترح كثير من الضباط أن لا توضع في مكاتب التصويت إلا الأوراق التي تحمل عبارة "نعم" وإني أؤكد لكم تأكيدا جازما أن هذه الطريقة ستستعمل في أماكن كثيرة وعديدة ...»[5]، فكيف يتم الوثوق في "البرامج الإنمائية" التي اقترحها ديغول للقضاء على البؤس في أوساط المسلمين الجزائريين، وأصواتهم تصادر قبل بداية الانتخاب إذا افترضنا أنهم سيذهبون ؟ !، وينطبق الأمر كذلك فيما يخص الانتخابات التشريعية التي جرت في شهر نوفمبر 1958، حيث تحدثت التقارير السرية الفرنسية على أن المسلمين سيذهبون بقوة إلى صناديق الاقتراع لانتخاب ممثليهم [6] الذين سيقومون بتطبيق مخطط ديغول ومراقبته ميدانيا، وهو ما يعتبر مدعاة للسخرية والحسرة وحتى الألم عندما نعرف المترشحين الذين تقدموا لهذه الانتخابات، ليس لأنهم من أتباع الإدارة الاستعمارية وأقنانها، فهذا معروف مسبقا، لكن أغلبهم ليس له

[1] رئاسة التحرير، «في معركة الاستفتاء»، المجاهد، ص06.

[2] رئاسة التحرير، « نتائج الاستفتاء الفرنسي، مهزلة 98 في المئة لم يقتنع بها الرأي العام العالمي، ولا حتى الحكومة الفرنسية»، المجاهد، ع35، 1958/10/10، ص04.

[3] رئاسة التحرير، «ضابط فرنسي يفضح نتائج الاستفتاء في رسالة كتبت قبل عملية التصويت»، المجاهد، ع30، 1958/10/10، ص04.

[4] رئاسة التحرير، «نتائج الاستفتاء الفرنسي»، المجاهد، ع30، 1958/10/10، ص04.

[5] رئاسة التحرير، «ضابط فرنسي يفضح نتائج الاستفتاء ....»، المجاهد، ص10.

[6] A.N.O M, G.G1.A, 354 , Rapport Mensuel, Département D'oran (Mois du 21/10 au 21/11/1958), p02.

تكوين ثقافي، ولا إداري، ولا حتى سياسي يمكنه من خلاله جذب الجزائريين للتصويت عليه، فقد وصفتهم ج.ت.و في بيان لها حول بعض المترشحين في عمالة وهران تحت عنوان: "ديغول يبحث عن النخبة" بأشد وأبشع الأوصاف وفضحتهم أمام الرأي العام الجزائري، ومما جاء في البيان: «... فيما يخص هذه الانتخابات، ديغول ما يزال أعمى مثل أسلافه ... هذه النخب الجزائرية هم: الشرير سيدي قارة، القذر حقيقي، الخونة والعملاء: مغراوي محمد، درامشي مصطفى وبالجيلالي الحاج، وزملائهم الفاسدين مصيرهم الازدراء والرفض من الشعب الجزائري ... أيها الجزائريون مرشح ديغول هم من البغايا المعروفين مثل: بلزرق خيرة المعروفة باسم "جورجيت"، ومكي يمينة المعروفة: "بميمي"، وبلقاسم خيرة المعروفة بـــ "سوزان بيسترو"، وعامر فاطمة، وبشير خيرة ... العالم كله يلاحظ ويحكم على ديغول ونخبته... »[1]، وهو ما يعد في حد ذاته هزيمة لديغول وسياسته الجديدة القائمة على إيجاد مؤسسات تنفذ مخططاته السياسية والاقتصادية والعسكرية، باعتباره لم يجد من يشارك في انتخاباته من النخب الجزائرية أو ما يعرفون في الأوساط الفرنسية "بالمعتدلين الوطنيين" بعد استقالة النواب الجزائريين من مختلف المجالس المحلية والبرلمانية، حيث بانتصاف الليل في 09 نوفمبر 1958[2]، لم يتقدم أي أحد مما كان يأمل ديغول في مشاركتهم لإضفاء نوع من "المصداقية" على هذه الانتخابات، والنتيجة تقدم إليها من وصفتهم ج.ت.و بالفاسدين، والخونة، والعملاء. فالنخبة الحقيقية[3] أصبحت متلاحمة مع الشعب الجزائري وتقاتل معه في هذه المعركة العنيفة، والتي من شأنها أن تتوج بالنصر قريبا كما جاء في بيان ج.ت.و [4]، وما يدل على فشل الإدارة الاستعمارية في جذب الجزائريين، وخاصة فئة الشباب، وإغرائهم بالذهاب إلى الانتخابات، وعدم اهتمامهم بها ومعرفة لجل المترشحين هو ما ذكره أحد المسلمين الكبار الذي قد يكون من أتباع الإدارة الاستعمارية، أو من الضعفاء الذين لا حول لهم ولا قوة بقوله: «سأذهب للتصويت لا أعرف على من أنتخب عضوا في البرلمان، ولكني أعرف فقط أن هذه المسألة تهم المصلحة العامة..»[5]، ما يبين أن الدعاية الفرنسية من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وكذا مكاتب (ف.إ.م)

---

[1] A.N.O M, G.G1.A, 343 B, De Gaulle à La Recherche D'une "Elite" 1958.

[2] رئاسة التحرير، «شعبنا يقضي على الانتخابات»، المجاهد، ع32، 1958/11/19، ص10.

[3] أشاد بيان ج.ت.و بالنخبة الحقيقية التي لم تنفصم عن مطالب الشعب الجزائري وقاتلت معه في الصفوف الأولى، وقدمت أرواحها فداءً للجزائر، وذكر البيان كل من زدور بلقاسم، ليسانس في الأدب العربي من جامعة القاهرة، والدكتور بن زرجب بن عودة طبيب بتلمسان، والشيخ العربي التبسي الذي قدمه البيان كرئيس لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، والطالب عمارة رشيد، والمحامي علي بومنجل وكلهم استشهدوا تحت التعذيب لأنهم رفضوا الخضوع للاستعمار وطغيانه، ينظر: A.N.O M, G.G1.A, 343 B, De Gaulle à La Recherche D'une "Elite" 1958.

[4] Ibid.

[5] A.N.O M,G.G1.A, 354 , Rapport Mensuel (Mois du 21/10 au 21/11/1958), p03.

قد ركّزت في حملتها بإغراء الجزائريين، وخاصة الأميين منهم، وتخويفهم بأن الأمر يخص المصلحة العليا للبلاد، ولا علاقة له بمن سيترشح أو ينتخب عضوا في هذا البرلمان.

لقد كانت هذه الانتخابات البرلمانية، والاستفتاء على الدستور قبلها بمثابة مقدمات للبداية الفعلية بسياسة ديغول في الجزائر، حتى يتفرغ لتنفيذ مخططاته العسكرية والاقتصادية، هذه الأخيرة التي جاءت في مخططه الذي أقره في قسنطينة في 1958/10/03، حيث بُدأ في تطبيقه مع بداية 1959، ويمتد إلى غاية 1963.

إنّ الهدف السياسي لمشروع قسنطينة هو إقناع الجزائريين بأن فرنسا مهتمة بالجزائر بما أنها تقوم بنفقات هامة، وبأنه يمكنه الاعتماد عليها، وإقناع الجزائريين بضرورة قبول التواجد الفرنسي "الإيجابي" من ناحية الإعانات، والامتيازات الجبائية المتعددة، ومناصب العمل الجديدةن وبأن العمل "المتكامل" الذي يختلف عن سابقيه أفضل من ج.ت.و التي تقوم بإطالة الحرب [1]من أجل تحقيق أهداف شخصية لا علاقة لها بما يعاني منه الشعب الجزائري، لذلك يستوجب عليهم المساهمة في إنجاح هذا المشروع الضخم والمتميز في نظر الإدارة الاستعمارية.

غير أن الهدف الحقيقي من المشروع هو إيجاد "نخبة" متميزة من المسلمين تقتنع بمزايا الارتباط بفرنسا، فتكون حاجزا في وجه الثورة، وبديلا عن جبهة التحرير الوطني، وبعبارة أخرى إنشاء قوة ثالثة يستعملها ديغول في الوقت المناسب لمواجهة ج.ت.و[2].

كان من الضروري على ج.ت.و أن تجد الطرق والوسائل الضرورية لمواجهة سياسة ديغول الجديدة الأكثر خطورة من سياسات سابقيه، ومن بين هذه الوسائل الإكثار من الخلايا السرية التي تعمل داخل الشعب الجزائري بالإضافة إلى المناشير والبيانات التي توزعها من أجل التحذير من مناورات ديغول الذي يسعى بكل قوة لإجهاض الثورة التحريرية التي بلغت ذروتها، وتوسعت بشكل كبير في جل نواحي الجزائر، خاصة بعد إنشاء الولاية السادسة الصحراء، فكانت تقوم بحملات تحسيسية لإثارة الجزائريين، وتحميسهم لمحاربة الاستعمار، وتذكيرهم بأنها تهدف إلى جعلهم سادة هاته الأرض فخورين بهويتهم أمام العالم الحر، وبأن حملهم للسلاح كان من أجل:

[1]M (Rungis), Le Plan De Constentine, Une Demi-Réussiste Economique-Un Echec Politique, Trubine Socialiste, N°10, 11 Juin 1960, p07.

[2] عقيلة (ضيف الله)، المرجع السابق، ص ص379-380.

- استغلال الثروات الموجودة في باطن الأرض، وخاصة البترول الذي تقوم فرنسا بسرقة ملايين اللترات منه سنويا.
- الاستفادة من هذه الثروات في تطوير التعليم والصحة والبنية التحتية.
- إقامة علاقات مع جميع الشعوب المسالمة في شتى الميادين.[1]

هكذا استطاعت ج.ت.و أن تجهظ جميع المشاريع الفرنسية، ومنها مخططات ديغول، وخاصة مشروع قسنطينة، وباعتراف الفرنسيين أنفسهم حيث اعتبر غالبيتهم أن نجاح هذا المشروع من الناحية السياسية ضئيل جدا إن لم يكن منعدما ويعود ذلك إلى :

- الجزائريون لم يلحظوا أي تطور اقتصادي.
- فشل سياسة الري، والمسالك، والقروض المقترحة في المشروع بسبب ظروف الحرب، واتساع نطاق العمليات العسكرية.
- ارتفاع نسبة العزوف عن المشاركة في الانتخابات، وهذا يدل على اتساع الهوة بين السكان الجزائريين والسلطة الفرنسية[2].
- فشل المخطط في خلق قوة ثالثة في الجزائر.[3]
- التحسن الطفيف في المستوى المعيشي لجزء قليل من المجتمع الجزائري لم يجعلهم يتخلوا عن المطالب الوطنية التي رفعتها ج.ت.و.
- الوعود بتقديم الإعانات والزياداة في الاستثمارات للرفع من المستوى المعيشي للشعب الجزائري لم تجعل ج.ت.و تتخلى عن المقاومة ولا الشعب من دعمها ومساندتها لأنها تناضل من أجل حريته وكرامته.[4]

---

[1] A.N.O M,G.G1.A, 343B, Déclaration Du Front De Libiration National 1958.

[2] M (Rungis), Le Plan De Constentine, Une Demi-Reussiste Economique-Un Echec Politique, op-cit, p07.

[3] أراد ديغول من خلال مشروعه إنشاء قوة معادية لـــ ج.ت.و يستغلها في الوقت المناسب، خاصة إذا نجح مشروعه بعد خمس سنوات، لكن المفاجأة جاءته من مصالي الحاج رغم الصراع والخلاف الذي كان بينه وبين ج.ت.و إلا أنه دعا في رسالة وجهها إلى الشعب الجزائري بمناسبة نهاية شهر رمضان المعظم وحلول عيد الفطر المبارك لسنة 1955 دعاهم فيها إلى تجاوز الحواجز السياسية، وإنهاء صراعات الأشقاء، فالسلام والوحدة بين الجزائريين هو الطريق المفتوح نحو الحل، ويضيف بأنه إذا قمنا بذلك سنكون قد أظهرنا للعالم ولأبناء وطننا أننا نستحق أن نكون شعبا حرا.
ينظر: A.N.O M, G.G1.A, 354, Message de Massali El hadj Au Peuple Algériens 1959.

[4] M (Rungis), op-cit, p07.

مما أخلط حسابات ديغول الذي كان يظن أنه يستطيع إيقاف الحرب في الجزائر بهذه المخططات ضمن رؤيته التي لا تخرج عن النطاق الاستعماري على أساس أنه في موقع قوة تمكنه من تحقيق "السلم" الذي يريده [1]، لكن بعد مرور 18 شهرا على المشروع لم يصل إلى تحقيق ما كان مرجوا منه في الجانب الاقتصادي، أما في الجانب السياسي فقد فشل بشكل كلي، ويدعي أصحاب هذا المشروع إلى أن أسباب الفشل تعود إلى الوجهة الاقتصادية غير المجدية والسليمة للمخطط، بالإضافة إلى المجهود الأساسي الذي يجب أن يرتكز على الرفع من مصادر تمويل المسلمين الجزائريين، وخاصة في مجال الغذاءن وتوفير مياه الري، والآلات الفلاحية لتطوير الزراعة لم يعطها المشروع اهتمامات أكبر، وعولجت بصفة سطحية، فخلال 10 سنوات تزايد عدد السكان بحوالي 12%، أما الانتاج الزراعي فلم يتجاوز 20%، والانتاج الصناعي رغم ارتفاعه إلى النصف لكنه لا يعني إلا فئة قليلة من المجتمع [2]، ولا يركز خلال هذه الفترة إلا على البترول والغاز بعد اكتشافهما في الصحراء الجزائرية، ويهدف المشروع إلى تطوير الصناعة البترولية بما يخدم المصالح الاستعمارية، ومن هنا لا يمكن أن يصل هذا المشروع إلا مبتغاه، والإدارة الاستعمارية لا تزال رهينة للإرث الاستيطاني القائم على النهب والاستغلال وإهمال الفئات الغالبة للمجتمع الجزائري والموجودة في معظمها في المحتشدات، أو كلاجئين في المغرب وتونس، أو في الجبال تحارب من أجل الحرية والاستغلال.

وعلى هذا الأساس فقد تعالت الأصوات داخل المؤسسات السياسية الفرنسية بضرورة إيجاد حل سياسي للقضية الجزائرية، حيث أشار روشي فالداك (Rochet Waldek) بأن حل المشكلة الجزائرية لا يمكن أن يتحقق إلا سياسيا ولكن في إطار التعاون بين المسلمين والفرنسيين [3]، وهو ما نادى بهم صالي الحاج في رسالته إلى الشعب الجزائري، والتي كانت متناطبقة إلى حد ما مع ما ذكره روشي فالداك إلا في مسألة الاستقلال التي طالب بهام صالي الحاج، وأهملها فالداك، حيث يقول مصالي الحاج: «... ومهما حدث سأواصل بصفتي أنا العمل بهذه الطريقة كرجل سلام من أجل المصالحة بين جميع الجزائريين دون تمييز، أتحدث بالتحديد عن المصالحة، أود أيضا أن أدعو مواطنينا الجزائريين غير المسلمين لفهمنا بأخوة، أطلب منهم أن يروا فينا رجالا يريدون أن يكونوا أحرارا حتى يجتمعوا معا على أسس ديمقراطية، يمكننا من بناء الأمة الجزائرية من أجل رفاهية أطفالنا دون تمييز ديني أو عرقي، أنقل إليكم مرة أخرى وأقول ... لست أنا فقط، كلنا عليه أن يبني أمتنا الجزائرية ... الاستقلال هو الطموح المشترك بين جميع الشعوب، كنا نتحدث عنه دائما، ليس غاية

[1] رئاسة التحرير، «أزمات الاقتصاد الفرنسي»، المجاهد، ع32، 1958/11/19، ص10.

[2] M (Rungis), op-cit, p07.

[3] Journal Officiel, N°33, p814.

في حد ذاته، إنه أولا وقبل كل شيء تحرير شعب تالذي ينفتح على الحرية التقدم، والتعاون... في الواقع عندما يتحقق الاستقلال السياسي سيكون الطريق مفتوحا للتعاون بين فرنسا والجزائر [1] وبين فرنسا والاتحاد المغاربي...» [2].

إنّ حل القضية الجزائرية يقتضي توفير الوسائل الضرورية للوصول إلى الحلول السياسية التي تؤدي إلى توقيف الحرب، وذلك بفتح طريق للمفاوضات في أسرع وقت[3]، هذه الحلول يجب أن تكون بما يرضي الشعب الجزائري الذي يكافح من أجل الحرية والاستقلال، ولكن ما دام ديغول لا يزال يتلقى الدعم من القوى العظمى وعلى رأسها الو.م.أ، فالشعب الجزائري مجبر على مواصلة القتال كما جاء في بيان ج.ت.و: «... من أجل الثأر لأطفالنا المقتولين ونساءنا المغتصبات، ورجالنا المسنين، وإخواننا المشوهين ... نقول لديغول الذي أيديه ملطخة بالدماء: أنا جزائري وسأبقى جزائري ... »[4]، كما اتهمت ج.ت.و الو.م.أ في بيان آخر بتصديق الأكاذيب والمغالطات الفرنسية حول المسألة الجزائرية كأنّها ضعيفة أمامها[5].

ب- الأساليب العسكرية:

وُجهت انتقادات لاذعة لسياسة ديغول المتخذة في الجزائر سواءً القمعية فيها المتمثلة في مخطط شال العسكري، أو الاقتصادية المتمثلة في مشروع قسنطينة الاقتصادي، فخلال جلسات " **الجمعية الوطنية الفرنسية**" في جوان 1959 وجهت اتهامات إلى الهيئات المشرفة على إنجاز هذا المشروع بإهمالها "للأهالي" خاصة الشباب منهم حتى تتفادى دعمهم للمقاومة التي ازدادت ضراوة رغم تصريح ديغول بأن صفحة الحرب قد طويت خلال زيارته لمدينة تقرت في 05 ديسمبر 1958، وأكد بأن اليوم الذي سيعم فيه الأمن والاستقرار بالجزائر أصبح قريبا، وهو التصريح الذي كرّره بسانت إتيان (Saint Etienne)، ولكن النائب فالداك صرّح بأن الأحداث لا تتطابق مع تصريحات ديغول نظرا لزيادة العمليات العسكرية خلال شهر ماي

[1] يبدو أن مصالي الحاج في رسالته هذه أراد أن يدغدغ عواطف السكان الأوروبيين المستوطنين حتى يعملوا على إنهاء المشكلة الجزائرية، وبالتالي يكون لهم دور في جزائر ما بعد الاستقلال، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يريد أن يطمئن ساسة فرنسا بأن مصالحها ستحمى في الجزائر، إذا كانت له سلطة في صناعة قرارها، نقول هذا ونحن لا ندري، ربما قد تكون الرسالة قد حرفت وبترت بعض محتوياتها لأن المخابرات الفرنسية تراقب كل رسائل مصالي الحاج.

[2] A.N.O M, G.G1.A, 354, Message de Massali El Hadj Au Peuple Algeriens 1959.

[3] M (Rungis), op-cit, p07.

[4] A.N.O M, G.G1.A, 343, Déclaration du Front De Libiration National 1958.

[5] A.N.O M, G.G1.A, 343 B, De Gaulle à la Recherche D'une "Elite" 1958.

1959[1]، بالإضافة إلى مختلف النشاطات التي يقوم بها جيش التحرير لتمويل [2] عملياته ضد القوات الاستعمارية.

الجدول رقم (89): بعض العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني خلال شهر ماي 1959

العمليات	تاريخها	نتائجها
-اشتباك بين القوات الفرنسية وجيش التحرير الوطني جنوب الطاهير في جيجل . -عمليات تخريبية في بوراشد	02 ماي 1959	• مقتل 07 جنود فرنسيين وجرح 11 آخرين. • تخريب خطوط المواصلات التي تربط القرية بمن حولها
-اشتباك قرب مدينة سدراتة -كمين نصبه الثوار في إيغيل محلند في بورقيدون. -عمليات تخريبية شرقي فيالار وقرب ثنية الحد.	03 و04 ماي	-مقتل 18 جندي فرنسي واستشهاد 04 مجاهدين. -مقتل 35 جندي و03 ضباط برتبة ملازم، وملازم أول، ونقيب. -تخريب العديد من الطرق والمواصلات.
-كمين قرب قايس. -نسف المولد الكهربائي الرئيسي لمدينة سبدو.	05و06و07 ماي.	-غنم 03 بنادق حربية، و04 مسدسات رشاشة من نوع ماط49 -الخسائر تقدر بملايين الفرنكات.
-عملية عسكرية بوادي أميزور. -اشتباكات قرب برج غدير.	08، 09، 10 ماي	-إحراق العديد من المزارع الآلات الزراعية يملكها المستوطنون. -مقتل 08 جنود فرنسيين وجرح 08 آخرين.

المصدر: المجاهد، ع42، 1959/05/18، ص16.

أدى ذلك إلى زيادة العجز في الاقتصاد الفرنسي والذي لا يمكن التخلص منه إلا بإيجاد حل للقضية الجزائرية تنهي الحرب، وتعيد الحقوق إلى أصحابها[3]، لكن العمليات العسكرية لـــ ج.ت.و لم تتوقف وازدادت بقوة بعد سنة 1958 كما يبينه الجدول التالي:

[1]Journal officiel, N°33, p813.

[2] ذكر تقرير أعده الأمن الفرنسي أن العديد من نشطاء جيش التحرير الوطني يقومون بابتزاز أولياء المجندين في الجيش الفرنسي، ويفرضون عليهم دفع مبلغ مالي يتراوح بين 5000 و20.000 فرنك، وفي مقابل ذلك يضمنون للعائلات بأنها لن تكون ضحية للانتقام من طرف جيش التحرير الوطني، ما يهمنا من هذا التقرير هو المصادر التي أصبحت جبهة التحرير الوطني تمول منها عملياتها ضد الاستعمار الفرنسي، بالإضافة إلى إحداث خلخلة في أوساطه، وبين داعميه من الجزائريين أو المستوطنين.

ينظر :

A.N.O.M, G.G1.A, 343B, Note de Renseignement Oran 13/05/1959.

[3] رئاسة التحرير، «أزمات الاقتصاد الفرنسي»، المجاهد، ع32، 1958/11/19، ص10.

الجدول رقم (90): أهم النشاطات العسكرية لجيش التحرير الوطني في الولاية الرابعة (الشلف) من أواخر 1958 إلى 1962

السنة	عمليات	قتلى	عملاء	تحطيم شاحنات	طائرات	شهداء	غنائم	حرق المزارع	كروم	برتقال	قطع خطوط الكهرباء (كم)	هاتف (كم)	شهداء مدنيون
1958	84	395	7	5	2	53	21	2	28	20	6	3	54
1959	214	3368	8	10	6	477	130	2	16	12	4.5	1.1	349
1960	168	964	1	7	1	281	125	-	-	-	1	-	88
1961	94	480	5	3	-	145	109	-	-	-	-	6	6
1962	15	44	1	-	-	31	-	1	-	-	-	-	-
المجموع	575	5351	22	25	9	977	385	5	44	32	11.5	20	497

المرجع: المنظمة الوطنية للمجاهدين، التقرير السياسي والعسكري لتسجيل وقائع وأحداث الثورة التحريرية للفترة التاريخية من أواخر 1958 إلى 1962 بالولاية الرابعة (الشلف).

من عوامل نجاح جيش التحرير الوطني نذكر ما يلي:

- ✓ التطور الذي عرفه جهاز الاستعلامات الخاص بجيش التحرير الوطني بقيادة عبد الحفيظ بوصوف[1].
- ✓ المعرفة الدقيقة للمناطق المحاصرة، وباستطاعته أن يواجه القوات الفرنسية في الوقت الذي يريد، ويتجنبها في الوقت الذي يريد أيضا بفضل خفته، وسرعته وتكيفه مع الظروف[2].
- ✓ تركيزه على حرب العصابات وعمليات الكر والفر، بتصغير وحدات الجيش إلى أفواج صغيرة تجنبا للمواجهة المباشرة، وقد اعترفت الصحافة الفرنسية بذلك، خاصة مع التنسيق بين الولايتين الرابعة والخامسة[3]، وإنشاء الولاية السادسة التي عرفت فيها العمليات العسكرية تطورا ملحوظا بداية من 1960 باعتراف التقارير الفرنسية، باعتبارها شهدت تنظيما محكما في مجال العمل السري لمواجهة (ف.إ.م)، وهو ما مكن جيش التحرير الوطني من القيام بعمليات نوعية ضد المصالح الفرنسية.

[1] عبد الحفيظ بوصوف: يعتبر من القادة الأساسيين للثورة التحريرية، تكون في المنظمة الخاصة، واحد من الـ 22، سيّر دائرة سكيكدة لحزب الشعب سنتي 1952، 1953، ثم عيّن على راس دائرة تلمسان، أصبح نائبا للشهيد محمد العربي بن مهيدي على رأس المنطقة الخامسة وهران عند اندلاع الثورة التحريرية، ثم خلفة فيها سنة 1956 إلى غاية 1958، تولى مسؤولية تسليح الثورة، وتنظيم المخابرات التي بلغت في عهده أعلى المستويات، اعتزل السياسة بعد وقف إطلاق النار، ومات بسكتتة قلبية. ينظر: **الزبيري** (محمد العربي)، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، ص37.

[2] المجاهد، ع42، 1959/05/18، ص07.

[3] رئاسة التحرير، «برنامج شال ما كاد يبتدئ حتى انتهى»، المجاهد، ع44، 1959/06/14، ص08.

الجدول رقم (91): نشاطات جيش التحرير الوطني بالولاية السادسة، الناحية الثانية، بالمنطقة الثالثة (معلومات نوعية).

التاريخ	المكان	الواقعة
1961/12/26	الجلفة	هجمات بالقنابل اليدوية (06 مصابين منهم 01 ضابط)
1961/12/26	نسالبة	مناوشات بين عناصر جيش التحرير الوطني والقوات الفرنسية، وعرقلة عمل عمال الحطب
1961/12/28	زنينة	كمين للثوار ضد عناصر مركز (ف.إ.م) مما أدى إلى مقتل 10 مخازنية وضابطين.
1961/12/29	دار الشيوخ	هروب 02 مخازنية من مركز (ف.إ.م) بأسلحتهم، وتخريب مواقع الاستعمار من الداخل.
1961/12/29	الجلفة	تفجير مركز الشرطة.
1961/12/30	ديات الشياه	غنم قطيع من الأغنام من طرف عناصر جيش التحرير الوطني.
1961/12/30	دار الشيوخ	حرق 12 طن من الحلفة.
1961/12/31	مسعد	إلقاء قنبلة يدوية في محل لبيع الخمور ملك ليهودي.
1962/01/01	زنينة	حرق كميات من الحلفاء.
1962/01/01	الجلفة	حرق 04 قناطير من الخشب + شاحنة غرب الجلفة

المصدر:

A.N.O M, G.G.A, 03 SAS 105, Bulletin de renseignement, Activités Rebelles (Renseignement Qualitatifs).

الأمر الذي جعل النفقات العسكرية تزيد بارتفاع نشاطات وأعمال جيش التحرير الوطني والتي فاقت كل التوقعات وأثرت على المستوى المعيشي للمواطن الفرنسي، حيث ارتفعت من 500 مليار سنة 1956 إلى 1000 مليار سنة 1960[1]، وأمام هذا الخطر أعلنت المنظمات النقابية تصميمها الدفاع بكل شراسة عن حقوق العمال[2] بصفة خاصة والشعب الفرنسي بصفة عامة الذي أصبح رهينا لسياسات أفقرته، وقضت على مستقبل أبنائه في العيش الكريم في ظل المخاوف من زيادة العمليات العسكرية داخل فرنسا نفسها، خاصة وأن هذه المبالغ الضخمة لم تؤد إلى تهدئة الأوضاع في الجزائر ولقيت انتقادات من السياسيين اقتداءً بالنقابيين، لأنها لم تكن لها نتائج واضحة رغم إدّعاء الأوساط الحكومية بأنها ليست بالضائعة بل ستسمح بتطور الاقتصاد الفرنسي[3]، لكن كل هذه التوقعات لم توقف العمليات العسكرية في الجزائر بعد 1960.

[1] M (Rungis), op-cit, p07.

[2] رئاسة التحرير، «"لايف" تحلل الأزمة الاقتصادية بفرنسا »، المجاهد، ع35، 1959/01/15، ص13.

[3] M (Rungis), op-cit, p07.

الجدول رقم (92): بعض العمليات العسكرية بين 11/18 و1960/12/03

العملية	المنطقة	النتائج
فدائية	عين عبيد قرب قسنطينة	إتلاف جرار وحرق طاحونة
هجومات	منطقة حمام ريغة بالولاية الرابعة	تحويل 05 مزارع إلى مراكز عسكرية تابعة لجيش التحرير الوطني
تخريب	سيدي عيسى، شرشال (الولاية 3والولاية 4)	قطع 84 عمود هاتفي
تخريب	بني ورتيلان بالولاية 3 وثنية الحد بالولاية 4.	تخريب منشآت وطرقات يستخدمها الاستعمار.
فرار	خراطة، البويرة (الولاية الثالثة)	فرار جنديان 02 من خراطة و02 من البويرة ومعهم أسلحتهم 04 بنادق رشاشة من نوع ماط49.
هجومات	أم الطبول	تخريب 05 مراكز عسكرية، وإحداث العديد من الثغرات في الخط المكهرب.

المصدر: المجاهد، ع48، 1960/12/12، ص11.

والتي أصبحت أكثر تنوعا وانتشارا في جميع الولايات التاريخية ومنها الولاية السادسة الصحراء [1] التي قام فيها جيش التحرير الوطني بالعديد من العمليات العسكرية والهجومات على الممتلكات الخاصة لإحداث الرعب والخوف في نفوس أصحابها، وذلك في نهاية 1961 وبداية 1962.

الجدول رقم (93): أهم الهجمات ضد الممتلكات الخاصة بالولاية السادسة، الناحية الثانية، في المنطقة الثالثة (الجلفة).

الهجمات	ديسمبر 1961	جانفي 1962
هجوم بالألغام والمتفجرات ضد المركبات	02	--
حرق والإستيلاء على المحاصيل الزراعية	14	04
حرق والإستيلاء على الممتلكات المنزلية	--	03
حرق المركبات والإستيلاء على ما فيها	01	05
حرائق وتخريبات أخرى متنوعة	--	01
الإستيلاء على قطعان من الماشية	--	01
المجموع	**17**	**14**

المصدر:

A.N.O M, G.G.A, 03 SAS105, Bulletin de Renseignement Mensuel, Période du 23 Décembre 1961 au 25 Janvier 1962.

[1] يمكن أن يكون مصدر هذه الهجومات الواردة في الجدول حول الممتلكات الخاصة لبعض المعمرين في الولاية السادسة قد قامت بها فرقة من جيش التحرير الوطني لا يتجاوز عددها 20 مقاتلا حصلت على وثائقها دورية للجيش الفرنسي عند تفتيشها لأحد المخابئ بالناحية الثانية بالمنطقة الثالثة (الجلفة)، ويبدو من خلال التحليل الذي قامت به المخابرات العسكرية الفرنسية أن هؤلاء لا يلتقون إلا نادرا وفي المناسبات الهامة.

ينظر:

A.N.O M, G.G.A, 03 SAS 105, Bulletin de Renseignement, Liste Des Combattants Du P.C de La Nahia 2, Zone 03, Wilaya 06.

2- الفشل الاقتصادي للمشروع:

إن مشروع قسنطينة كما يدعي ديلوفري يسعى إلى تسوية المشكل الذي أثارته الثورة المسلحة، ويريد القضاء على أصل النزاع السياسي بواسطة تحقيق مساواة مندرجة في الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان وعلى هذا الأساس كان يجب أن يكون الهدف الأول هو القضاء على البؤس المادي الذي تعيش فيه طبقة الفلاحين، وبالتالي إعطاء الأولوية للتطور الزراعي[1]، وهو الهدف الذي سطرته السلطات الاستعمارية عندما أعدّت المخطط فكانت ترمي كما تقول إلى تحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية لثلثي السكان المسلمين باعتبارهم الفئة الأكثر تضررا، والتي لا تستطيع تنمية وتطوير نفسها، وهذا لا يمكن الوصول إليه إلا بأحداث تحول اقتصادي شامل يعتمد على:

- تطوير القطاع الذي يجب أن يؤدي دورا رئيسيا خاصة وأن جل السكان يقطنون في الأرياف.
- امتصاص الفائض السكاني في الحركية الاقتصادية والاجتماعية التي ستنتج عن المخطط.
- توجيه الاقتصاد الجزائري نحو مشاريع ذات فعالية عالية لتحمل التغيرات المفروضة على الجزائر في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها[2] .
- الرفع من مصادر السكان المسلمين، وخاصة الأرياف بتوفير الغذاء والماء والعتاد الفلاحي[3].
- تغيير أوضاع المسلمين الجزائريين خلال 05 سنوات، وهي المدة المقترحة لتنفيذ المخطط من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.[4]

هذا المشروع يبدو ناجحا على الورق من خلال الأموال المرصودة لتنفيذه، ولكن واقعيا هو مشروع فاشل حتى قبل أن يبدأ باعتباره لم يأخذ الظروف السياسية التي تمر بها الجزائر بعين الاعتبار، خاصة وأنه يهدف إلى تحقيق السلم حتى بعد 1962، لكنه لم يستطع إيجاد الحلول لا للمشاكل السياسية، ولا العسكرية، ولا الاقتصادية والاجتماعية[5]، وبالتالي من الوجهة العملية لم يكن من الممكن تنفيذه نظرا للظروف الإقتصادية الصعبة التي تعاني منها فرنسا آنذاك و هو ما اعترف به ديغول بقوله: « عند وصولي إلى الحكم وجدت الدولة على حافة الانهيار، فموازنة 1958 وصل العجز فيها إلى حوالي 1200 مليار فرنك، و الدين الخارجي بلغ 3 مليار دولار، يجب تسديد نصفه خلال أقل من عام، و من حيث الإحتياطي النقدي لم يكن في الخزينة في

[1] رئاسة التحرير، «مشروع قسنطينة وأهدافه الحقيقية»، المجاهد، ع94، 1961/04/25، ص8.

[2] Plan Constantaine , p177.

[3] M(Rungis), op-cit, p07.

[4] ديغول (شارل)، مذكرات الأمل، التجديد 1958-1960، تر: سموحي فوق العادة، ط1، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1971، ص71.

[5] Vatin (Jean – claude) , L'Algérie Politique Histoire et Société , Edition El-Maarifa, Alger , 2010, pp289-290.

بداية جوان 1958 سوى 630 مليون دولار أي قيمة ما تستورده فرنسا خلال خمسة أسابيع ...».[1] فهو يتطلب ضخ أموال طائلة، وجلب الشركات الأجنبية للإستثمار في الجزائر، و ليس من المعقول أن تقبل هذه الشركات بالمجيء إلى الجزائر وتنفيذ مشاريعها دون أن تطالب بأن يكون لها الحق في التدخل في الجانب السياسي من - **حرب الجزائر** - التي ستؤثر على مشاريعه. فالدول الغربية التي ستشارك في دعم السلطات الاستعمارية الفرنسية في تطبيق مشاريعها الاقتصادية لا يهمها إلا شيء واحد و هو الربح، و هذا لن يتأتى إلا بوجود السلم، وعندما يبرهن الجزائريون على مقدرتهم على مواصلة الحرب، فإن المستثمرين الأجانب سيضغطون على فرنسا حتى تحل المشكل الجزائري، و تستجيب لمطالب الشعب الجزائري[2].

هناك أمر آخر أسهم في عرقلة هذا المشروع وهو التغيير الذي شهده المجتمع الريفي خلال فترة الثورة التحريرية بسبب إرتفاع عدد النازحين إلى المدن هروباً من جحيم الحرب الأمر الذي عرقل التطور الإقتصادي والإجتماعي لسكان الأرياف، وخاصة بعد 1960 الفترة التي عرفت التطبيق الفعلي للمخطط، و هو ما لم يؤدي إلى تنفيذ ما أقرّه ديغول من المشروع في جزئه المخصص لسكان الريف[3]، مما انعكس على الإنتاج الزراعي الذي عرف تقهقراً كبيراً خلال الموسم الفلاحي 1960-1961، و الذي أرجعته الإدارة الإستعمارية إلى الجفاف الذي أصاب الجزائر خلال هذه الفترة قياساً بالموسم السابق (1960) الذي عرف تطوراً ملحوظاً في الإنتاج.[4]

الشكل البياني رقم (06): تطور زراعة الحبوب في الجزائر بين 1954 و 1961

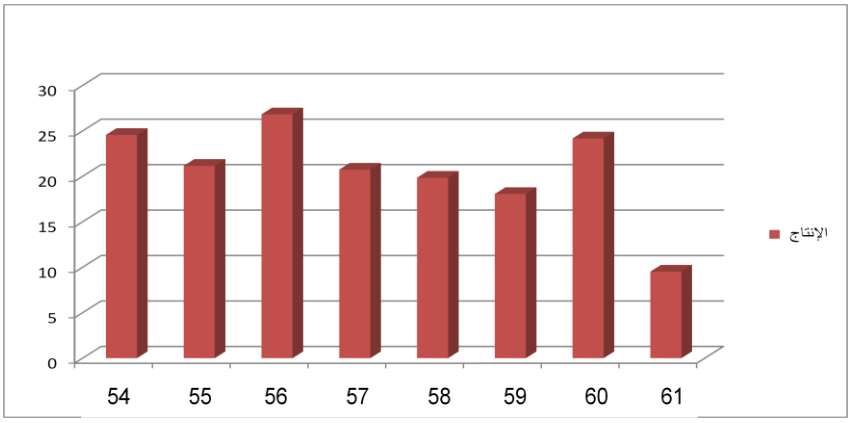

المصدر: Lequy (Roger), « L'agriculture Algérienne de 1954 à 1962 », Revue de l'occident Musulman et de Méditerranée, N° 8, 1970, P 98

[1] ديغول (شارل)، مذكرات الأمل، التجديد 1958-1960، تر: سموحي فوق العادة ، ص 154.

[2] المجاهد، العدد 34، 1958/12/24، ص 10.

[3] Vatin(Jean-Claude), op-cit, P 291.

[4] Lequy(Roger), « L'agriculture algérienne de 1954 à 1962 », op-cit, P 76.

لكن الشيء المؤكد أن هذه الزيادة لم تمس الزراعة الخاصة بالجزائريين، إضافة إلى ذلك فالتغييرات التي مست الشركات الزراعية للاحتياط (S.A.P) في إطار "فروع التعاونيات الفلاحية لمخطط قسنطينة" لم تؤد الدور المنوط بها وتراجعت سياسة القروض بشكل لافت بالنسبة للمحتاجين الجزائريين من الفلاحين عكس المستوطنين، وهو ما أدى إلى ارتفاع نسبة الفقر وزيادة عدد المحتاجين[1]، ويبدو أن الثورة التحريرية قد أسهمت بشكل كبير في عزوف الجزائريين عن الإقتراض من هذه المؤسسات التي أصبحت وسيلة في يد الإدارة للسيطرة على ما تبقى بحوزتهم من فتات.

3-إنهاء مشروع ديغول الاقتصادي:

أصبحت "الحرب" تشكل عائقا كبيراً في تنفيذ هذا المخطط، فاستصلاح 250 ألف هكتار المشتراة من قبل الحكومة الفرنسية بواسطة "(ص.ح.م.إ.ر)" توقفت لغياب الإقبال عليها من السكان من جهة، ومن جهة أخرى معارضة (ج.ت.و) لهذه العملية من أساسها[2].وقد اعترف بول دوليفريي (Paul Delouvrier)[3] بأن مشروع قسنطينة من المستبعد أن ينجح في إحباط الثورة، وإنهاء العمليات العسكرية في الجزائر، فالمشكل الجزائري مشكل سياسي، و أن كل تهرب من مواجهة هذه الحقيقة إلى الحلول الاقتصادية لا يجدي شيئاً. و هو ما عبّر عنه رجال الصناعة والإقتصاد الفرنسي من خلال صحيفة "ليزيكو" : « إنّه من المستحيل أن نبقى ساكتين عن المأساة الجزائرية، إنّ "**حرب الجزائر**" تُكلفنا 1200 مليار فرنك في السنة أضف إلى ذلك أكثر من 120 مليار من الاعتمادات الجديدة، فهل من الممكن أن نسوي القضية الجزائرية بواسطة الصناعة و التمويل من غير تفاهم مسبق، ألا تكون النتيجة هي ضياع أموالنامن غير فائدة».[4]

و على هذا الأساس فإنّ أهداف مشروع قسنطينة لن تتحقق باعتراف معديه، و المتحمسين له في الحكومة الفرنسية، لأنه في الحقيقة لم يكن برنامجاً إقتصادياً واقعياً بل شعار دعائي لسياسة أثبتت فشلها مع مرور السنوات التي قطعتها الثورة، و يعود هذا الفشل إلى العديد من العوامل الموضوعية التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ تخبط الإدارة الاستعمارية في كيفية تنفيذ هذا المشروع، و الوسائل الضرورية لتطبيقه.

[1] Lequy(Roger),op-cit, P 65.
[2] M,(Rungis), op-cit, P 06.
[3] عيّنه ديغول مندوبا عاما للحكومة الفرنسية في الجزائر مكلفاً بالإشراف على مخطط قسنطينة في ديسمبر 1958.
[4] رئاسة التحرير، «حربنا التحريرية تعرقل التصنيع الفرنسي بالجزائر»، المجاهد، ع39، 1959/04/02، ص 3.

- ✓ رفض أصحاب الأموال المغامرة برؤوس أموالهم في الجزائر، خاصة و أنّ الحكومة الفرنسية لم تستطع أن تمنحهم الضمانات السياسية التي طلبوها.
- ✓ إستمرار الثورة، فقد كانت السلطات الإستعمارية و على رأسها ديغول تأملْ من وراء الوعود التي جاء بها هذا المشروع أن تخلق طبقة اجتماعية من موظفين، و عمّال، و ملّاكين جدد من أجل فصل الثورة عن الشعب، لكن استمرار الكفاح المسلح قضى على هذا الأمل، و حطمه إلى غير رجعة.
- ✓ مشروع قسنطينة مشروعاً فرنسياً قبل أن يكون مشروعاً جزائرياً، و بالتالي فالمستفيد الأول هم المستثمرون الفرنسيون والأجانب.
- ✓ برنامج قسنطينة لا يمكن أن ينفذ ما دامت الحرب مستمرة، فالحروب لا تتلاءم مع برامج التنمية الاقتصادية و الإجتماعية، خاصة وأن مرور خمس سنوات على اندلاع الثورة وتواصلها دون توقف قلبت الحياة الجزائرية رأساً على عقب، فقد أُخليت مناطق شاسعة من سكانها، و أُتلفت مساحات واسعة من المزروعات، هذا بالإضافة إلى العدد الكبير من الجزائريين الذين سقطوا ضحية القمع الإستعماري، و المليونين الذين نقلوا قهراً و جُمعوا في "المحتشدات" أو التجأوا إلى الدول المجاورة كتونس والمغرب فراراً من جحيم القمع المسلط عليهم[1].

الوضعية السيئة التي عانى منها الجزائريون في المحتشدات وقف عليها أحد الصحافيين الفرنسيين العاملين في جريدة "**لوفيغارو**"، خلال اصطلاعه على الجحيم الذي يعيشه مئات الآلاف من الجزائريين في مركز "**بيسمبورغ**" لناحية القل في الشمال القسنطيني، حيث يقول: « يوجد 123 خيمة متراصة تحت أشجار الصنوبر، و57 كوخاً مغطاة بالتبن و47 مترل من الحجر، كل خيمة أو مسكن يعيش فيها نحو 15 فرد، من المتعذر وصف حالة البؤس .... يوجد بهذا المركز 1960 طفل يرتدون ألبسة رثة، المصدر الوحيد لغذاء هؤلاء القاطنين في هذا المركز هو الدقيق... وتوزع الإدارة نصف لتر من الحليب على الأطفال مرتين في الأسبوع، و هي المادة التي لا يستفيد منها كل الأطفال لقلتها، أمّا المواد الغذائية الدسمة فلا توزع إلاّ مرة واحدة كل ثمانية أشهر، وكل ما أمكن فعله من الصليب الأحمر[2] هو توزيع 100 لتر من الزيت ... واطلعت على عدة أرقام ومعلومات أخرى فوجدت أن السكر، والحمص، والصابون لم توزع منذ عام كامل ... وينهي الصحفي الفرنسي هذا التحقيق بالسؤال التالي: ماذا يمكن أن نفعل لإنقاذ سكان هذا المركز ؟ ...»[3]،

[1] رئاسة التحرير، «مشروع قسنطينة بعد عام...اين نتائجه؟! لماذا أفلس؟!» المجاهد، العدد 53، 1959/10/19، ص 10.

[2] هيئة دولية للاغاثةالانسانية تأسست سنة 1862.

[3] المجاهد، العدد 47، 1959/07/27، ص 2.

كما لو كان يجهل الحل الكفيل بإنهاء هذه المأساة التي يعاني منها الجزائريون الذين تم تجميعهم في هذه المحتشدات، فأين هي الإجراءات التي قال عنها ديغول بأنها ستقضي على حالة البؤس والفقر التي يرزح تحت وطأتها الجزائريون؟

لقد دخلت القضية الجزائرية مرحلة حاسمة بعد الإعلان عن حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره والموافقة عليه في الاستفتاء الذي جرى في: 08 جانفي 1961 رغم رفض الحكومة المؤقتة للمشروع الاستعماري المعلن عنه من جانب واحد، و مطالبتها الشعب الجزائري بعدم المشاركة فيه، و هو ما حصل بالفعل حيث أجمع الشعب الجزائري على مقاطعة الإستفتاء رغم الضغط بتهديد السكان بالقتل إن لم يقبلوا على التصويت فكل من لم يصوت يعتبر "فلاقاً"، و رغم ذلك فقد أجمع الملاحظون الأجانب الذين راقبوا عملية الإستفتاء استجابة معظم الجزائريين لتعليمات (ج.ت.و). و قد كان ديغول قد زار الجزائر في سنة 1960 لتعبئة الجزائريين على المشاركة في الإستفتاء، لكنه قوبل بمظاهرات عارمة في: 11 ديسمبر 1960 أكدت على وحدة و إلتفاف الشعب الجزائري حول (ج.ت.و) و قضيته العادلة، و هو ما أكدت عليه إحدى الجرائد البريطانية: « لقد فهم ديغول الآن أنه كان يتصور قوة الأوروبيين أكثر مما هي في الواقع، وكان يتصور قوة الجزائريين أقل مما هي في الواقع» لقد قضى الشعب الجزائري بهذه المظاهرات على شبحٍ كان ديغول يطلق عليه إسم "**الجزائر الجزائرية**"[1] و بالتالي فهذه المظاهرات أجهضت مشروع "**الجزائر الجزائرية**" الذي حاول ديغول فرضه دون إستشارة أصحاب القضية، إضافة إلى ذلك فاستمرار الكفاح المسلح الذي يقوده جيش التحرير الوطني بدعم من السكان جعله يضطر الإعلان عن رغبة فرنسا إجراء محادثات بواسطة وفد رسمي[2] لبحث شروط تقرير مصير الشعب الجزائري[3].

1 المجاهد، العدد 85، 1960/12/19، ص ص 2-3.

2 انطلقت المفاوضات بشكل رسمي من خلال اللقاءات التالية :

- لقاء مولان (Melun) من 25 إلى 29 جوان 1960.
- محادثات لوسيرن (Lucerne) 20 فيفري 1961.
- لقاء بال (Bâle) الأول 28-29 أكتوبر 1961.
- لقاء بال (Bâle) الثاني 09 نوفمبر 1961.
- لقاء دحلب – جوكس (Joxe) 9 ديسمبر 1961 و 23 ديسمبر من نفس السنة .
- محادثات لي روس (Les Rousse) 11-19 فيفري 1962.
- مفاوضات إيفيان (Evian) 07-18 مارس 1962 والتي توجت بالتوقيع على اتفاقيات إيفيان بين الوفدين في 18 مارس 1962 وبمقتضى هذا الاتفاق تم الإعلان عن وقف إطلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ في 19 مارس 1962، ينظر:

Ben Khedda (Ben Youcef), La Fin de la Guerre D'algérie , Les Accords D'évian, Deuxième Edition Revue Et Augmentée , Office Des Publications Universitaires, Alger, pp19-36.

3 رئاسة التحرير، «اخيرا اذعنت فرنسا للتفاوض لكن...»، المجاهد، العدد 92، 1961/03/27، ص 7.

تم الوصول إلى التوقيع على وثيقة إيفيان بعد مفاوضات عسيرة وشاقة، نظرا للمناورات الفرنسية الرامية إلى إضعاف أطروحات المفاوض الجزائري أمام الرأي العام العالمي باتهامه بعرقلة مسار المفاوضات، وذلك لكسب المزيد من الوقت بغية الحصول على تنازلات لصالح الدولة الفرنسية، وفي نهاية المطاف توصل الطرفان إلى الإمضاء على بنود الإتفاقية في 1962/03/18 التي شملت الميادين السياسية والعسكرية والثقافية والاقتصادية، ففي المجال ا الاقتصادي و المالي تم الاتفاق على ضرورة مساهمة فرنسا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر بعد الإستقلال، حيث تعهدت بتقديم المساعدات الفنية و العون المالي للمساهمة بصفة مستديمة في استمرار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر، و أنها ستقدر هذه المعونة خلال ثلاث سنوات قابلة للتجديد على أساس البرامج التي يجرى تنفيذها حاليا وبنفس الشروط، كما ستخصص المساعدة المالية والفنية لدراسة أو تنفيذ أو تحويل الاستثمارات العامة أو الخاصة التي تقدمها السلطات الجزائرية المختصة لإعداد الموظفين و الفنيين الجزائريين، و تطبق هذه المساعدات على الإجراءات الانتقالية التي تتخذ لتسهيل عودة السكان الذين وضعوا في معسكرات التجميع إلى أعمالهم، و من الممكن أن تتخذ هذه المساعدات تبعا للحالة، شكل مساعدات عينية أو قروض أو مساعدات أو مساهمة مالية[1].

لكن كل ما اتفق عليه في المجال الاقتصادي بقي حبراً على ورق، ولم تقدم السلطات الفرنسية المساعدات اللازمة للدولة الجزائرية الناشئة آنذاك، فلا يمكن التعويل على الاستعمار في تنمية و تطوير الجزائر ما دام قد كرّس كل جهوده خلال فترة الاحتلال في إستغلالواستنزاف خيرات الجزائر من أجل تطوير الاقتصاد الاستعماري، لذلك سعت السلطات الفرنسية إلى إبقاء الجزائر تحت التبعية الاقتصادية من خلال الإستئثار بثرواتها الطبيعية و على رأسها المحروقات، والتحكم في تجارتها الخارجية.[2]

لقد أثبتت الثورة الجزائرية نجاحها في الصمود في وجه السياسات الإستعمارية وخاصة فترة حكم ديغول، و أفشلت كل المشاريع التي جاء بها السياسية منها، و العسكرية، و الإقتصادية، وخاصة مشروع قسنطينة.

---

[1] Ben khedda(Benyoucef), op-cit, p98.

[2] لمزيد من التفاصيل عن سير المفاوضات و مراحلها بين جبهة التحرير الوطني بواسطة الحكومة المؤقتة، و الوفد الفرنسي الممثل لحكومة الفرنسية.

ينظر: - ديغول (شارل)، مذكرات الأمل، ص ص 111-146.

- لونغ (أوليفيي)، الملف السري – اتفاقيات إيفيان – مهمة سويسرية للسلم في الجزائر، ترجمة أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

- المجاهد، العدد 117، 20 مارس 1962، ص ص 6-8.

- Ben Khedda (Benyoucef), Les Accords D'evian.

خاتـمة

إنّ عمليات القتل، السلب والنهب والاغتصاب والتدمير كلها إجراءات رافقت الاحتلال الفرنسي للجزائر بعد 05 جويلية 1830، لكنها لم تقض على المقاومة الشعبية بشكل نهائي، لا سيما وأن الشعب الجزائري قد تولدت لديه الرغبة في دحر الاستعمار، وإنهاء وجوده بعد أن كشف عن أهدافه التي يريد الوصول إليها من خلال هذه السياسة الإجرامية، وذلك من أجل السيطرة على الأرض تمهيدا لاستغلالها، والاستفادة من خيراتها، بعد توطين العنصر الجديد الذي بدأت إدارة الاحتلال تهيئ له الظروف لإغرائه بالجنّة الموعودة التي تنتظره في الجزائر مثلما وعدته عشية التحضير لعملية الغزو.

إنّ فشل سياسة البطش، والقمع، والتنكيل في إطفاء شعلة المقاومة، جعل الإدارة الاستعمارية تفكر في أساليب جديدة أكثر خبثا وخداعا، تستطيع بواسطتها التحكم في رقاب الجزائريين، والاستحواذ على ممتلكاتهم وأرزاقهم، وتسليمها إلى السيد الجديد، وجعلهم أداة طيعة في خدمته، فكان لزاما عليها أن تقوم بتطبيق تنظيم إداري جديد يخدم مصالحها في الجزائر، ويتماشى مع متطلبات الوضع الجديد، تتمكن من خلاله من بسط سلطتها على المناطق التي تم احتلالها، غير أن هذا التنظيم الإداري يحتاج إلى أدوات مكملة له تساعده في فرض سلطته بشكل مباشر على السكان الجزائريين، ومن بين هذه الوسائل شركات القرض الفلاحي التي بدأت في الظهور بداية من 1848 بمبادرات فردية من طرف النقيب لاباسي، وطُورت أكثر من طرف الجينرال ليبرت، والحاكم العام ماكماهون، وتيرمان، في وقت ازدادت فيه حالة البؤس والفقر والمجاعة في أوساط الشعب الجزائري، لاستئساد المستوطنين وسيطرتهم واغتصابهم لأراضي الجزائريين بواسطة قوانين نزع الملكية، ومصادرة الأراضي بدون وجه حق، من خلال إقرار قوانين عنصرية ظالمة لإبقاء الجزائريين تحت رحمتهم، حتى لا يفكروا في الثورة والمقاومة مرة أخرى.

هلّلت الإدارة الاستعمارية للمؤسسات القرضية الجديدة التي أنشأتها في الجزائر بواسطة منظريها من أمثال: لوزيو، ولوكوك، وروجي ريكاردو، وبروند، وغيرهم من غلاة الاستعمار، بالإضافة إلى الدعاية الإعلامية الكبيرة التي قامت بها الجرائد الاستعمارية المحلية من أجل إيصال المعلومة إلى مصالح الحكومة العامة، والسلطة السياسية في باريس والادعاء بأن هذه المؤسسات الجديدة تهدف إلى حماية الفلاح الجزائري من الفقر والبؤس، وتفعيل الإحتياط لديه، ومن ثم فهي في نظرهم ستتمكن من رفع الغبن عنه، وخلق مؤسسات تعاونية ذات منفعة عامة يسهم الفلاّح في تطويرها، وينمي رأس مالها بنفسه عن طريق الاشتراكات التي يقدمها في نهاية كل موسم حصاد، سواء كانت عينية أو نقدية، للاستفادة منها في تطوير وتنمية زراعته، وتحديثها بعد اكتسابه للطرق والتقنيات الزراعية الحديثة، وبالتالي يتمكن من القضاء على مشاكله الاقتصادية والاجتماعية.

قامت الإدارة الاستعمارية بخلق العديد من الشركات القرضية باسم الفلاحين الجزائريين بين 1893 و1962، وبأسماء مختلفة، ولأهداف محددة، لا تخرج عن دائرة الاستغلال، والنهب، ونزع الملكية، منها: الشركات الأهلية للاحتياط التي تعد عماد الهيئات الأخرى المكملة لعملها في نظرنا، ما دامت كلها تغترف من مساهمات الفلاحين الجزائريين فيها، ومن بين المؤسسات الأخرى نذكر : شركات النشاط التساهمي، جْماعة الفلاّحة، صندوق المال المشترك، قطاعات التحسينات الريفية، وغيرها، بالإضافة إلى المؤسسات القرضية الخاصة بالمستوطنين منها صناديق القرض الفلاحي الجهوية والمحلية، والتعاونيات الفلاحية وغيرها، وهي كذلك استفادت بشكل أساسي من أموال الشركات الأهلية للاحتياط.

إنّ إنشاء مختلف هذه الشركات كان الغرض من ورائه تشتيت أفكار، ومجهودات الفلاّحين الجزائريين، وعرقلة مشاريعهم الفلاحية، مادامت السلطات الاستعمارية الفرنسية تعلم أن جلّهم أميون لا يعرفون القراءة والكتابة، بعد أن قضت على التعليم الذي كان موجودا قبل الاحتلال، حتى تتمكن من التحايل عليهم بسهولة من خلال الدعاية لهذه الشركات، بأنها سوف تقدم أعمالا جليلة لصالحهم، وسيحصلون على نتائج باهرة تخص زراعتهم في حالة إنخراطهم فيها، وحجتها في ذلك تعليم الفلاحين الجزائريين الاحتياط.

فمن خلال دراستنا المتواضعة لموضوع: **الفلاحون الجزائريون وسياسة شركات القرض الفلاحي في بلديات شمال الجزائر 1893-1962**، توصلنا إلى العديد من النتائج التي رأيناها ضرورية لفهم إستراتيجية الاستعمار الفرنسي الذي انتقل من التحكم المباشر في ممتلكات الجزائريين إلى السيطرة عليها بواسطة أدوات يمولها الفلاح بنفسه، لتستولي الإدارة بواسطتها على أرزاقه في نهاية المطاف، وهو الإجراء الأخطر والأكثر وقعا في نفوس الجزائريين من الاغتصاب بالقوة العسكرية.

لقد تركت هذه السياسة مجموعة من الآثار السلبية على المجتمع الريفي الجزائري، وبالتالي كشفت مدى زيف الإدارة الاستعمارية وخداعها للفلاحين الجزائريين، خاصة وأنّ هذه المؤسسات أصبحت مصدرا هاما مدرا للمنفعة عليها تستفيد منها متى تشاء وكيفما تشاء ما دامت تتحكم في مجالس تسييرها، خاصة في الظروف الطارئة كالحروب والأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وبقي المساهم الجزائري مجبرا على وضع أمواله فيها مقيدا بالفوائد الربوية المفروضة على القروض دون أن تمكنه من تنمية زراعته مثلما إدّعت الإدارة الاستعمارية عندما أنشأتها لترغيب الفلاحين وإغرائهم بالانخراط فيها.

بيّنت هذه الدراسة أن تأسيس شركات القرض الفلاحي كان الهدف منه:

- الاستيلاء على أموال الفلاّحين الجزائريين الموضوعة في صناديقها، ومخازنها بواسطة القوانين التي تسيرها.
- إحصاء كل الممتلكات التي بحوزة سكان الريف البعيدة عن سلطة الإدارة الاستعمارية.
- إحصاء سكان الريف، وتأطيرهم، والمعرفة الدقيقة بنشاطاتهم، وعلاقاتهم بالمعارضين للسلطة الاستعمارية.
- معرفة مصدر هذه الأموال، وفيما تصرف، وعلاقها بتمويل المقاومة الشعبية أو التنظيمات السياسية فيما بعد .
- مراقبة أموال الزوايا التي تستفيد من دعم سكان الريف، وبالتالي تجفيف منابع تمويلها تمهيدا لغلقها حتى لا تتمكن من استقطاب الأطفال للتعلم فيها.
- العمل على منع الزوايا من التبرعات التي كانت تذهب في معظمها في بداية الاحتلال إلى رجال المقاومة الشعبية، ومصدرا مهما للتكفل بالمعلمين، والطلبة المقيمين فيها.
- الاستيلاء على الأراضي الزراعية التابعة للزوايا المعارضة، بعد أن عجزت هذه الأخيرة على زراعتها بسبب عدم وجود من يشتغل فيها بعدما أصبح جل الفلاحين عمالا أجراء، أو خمّاسين لدى المستوطنين، بعد أن فقدوا أراضيهم نتيجة انخراطهم في هذه الشركات، وعجزهم عن إرجاع الديون، والفوائد المترتبة عليها، إضافة إلى عدم تمكن الزوايا من التكفل بهؤلاء العمال لانعدام التبرعات التي كانت تأتيها من سكان الأرياف، والتي استولت عليها شركات القرض الفلاحي.
- تحطيم العائلات المتنفذة في المجتمع الريفي، التي كانت تقوم باعمال جليلة في أوساط السكان في مجال التعاون والتكافل الاجتماعيين، والحفاظ على اللحمة بين السكان للتقليل من الفقر والبؤس بينهم، وهي العائلات التي كانت في معظمها ترفض التعامل، والتعاون مع الاستعمار، وتقوم بدعم وتمويل المقاومة.
- خلق فئة اجتماعية جديدة موالية للاستعمار تتكون من القيّاد، والباش أغوات، ورؤساء الجْماعات منحت لهم صفة العضوية في مجالس تسيير هذه الشركات، تقدم لهم كل التسهيلات والامتيازات،

باعتبارهم يقومون بمهمة الحفاظ على الأمن والاستقرار، ويراقبون تحركات سكان الريف، وبالتالي يحمون مصالح الاستعمار فيها.

- الاستفادة من أموال هذه الشركات في تمويل مختلف المشاريع الاستيطانية في الجزائر، ودعم المستوطنين بالقروض، وبمختلف الصيغ، وبفوائد مخففة للرقي بزراعتهم، وخاصة زراعة الكروم.
- تموين الجيش الفرنسي بالحبوب، واللحوم في جبهات القتال خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، خاصة وأن مخازن هذه الشركات تقع في معظمها في محيط وحدات الجيش، وقواعده العسكرية.
- تشجيع الملكية الفردية، والاقتصاد الرأسمالي عن طريق خلق فئات قليلة من المجتمع، وخاصة المستوطنين منهم يتحكمون في خيرات وممتلكات الجزائريين.
- منع ظهور أثرياء جدد في وسط المجتمع الريفي معارضين لسلطة الاحتلال الفرنسي، كما كان موجودا قبل 1871.
- إنهاء وجود الطبقة المتوسطة، وخلق طبقة اجتماعية تتشكل من غالبية المجتمع الريفي تعاني من الفقر والبؤس، تشتغل كيد عاملة لدى المستوطنين، لا تفكر سوى في كيفية الحصول على لقمة العيش.

أدت سياسة هذه الشركات إلى نتائج وخيمة على الريف الجزائري نذكر منها:

- انتشار الفقر والبؤس، وتوزيعه بشكل عادل على السكان لإجبارهم على الخضوع للإدارة الاستعمارية.
- إرتفاع عدد الخماسين والعمال الأجراء.
- إنتشار سياسة التمييز العنصري، والشعور بالدونية بين السكان، والموالين للاستعمار من جهة، وبين السكان والمستوطنين من جهة أخرى.
- خلخلة البنية الإقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفي، وضرب روح التعاون والتضامن بينهم.
- إنتشار المجاعة في العديد من المناطق، وفي فترات متعددة، خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، وخلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها.
- إضعاف المقاومة نظرا لغياب مصادر التمويل والتموين التي كانت تأتيها من السكان.

في مقابل ذلك فقد وحّدت شركات القرض الفلاحي عموم مواقف الحركة الوطنية، لكنها اختلفت في طرق الرفض، والوسائل المستخدمة في ذلك بين مطالب بإلغائها، ومطالب بإصلاحها، حيث طالب:

أ–الاستقلاليون بضرورة إلغائها نهائيا توافقا مع مطلب الاستقلال الذي كان ينادي به أنصاره، ودعوة الفلاحين إلى التكتل، والتعاون فيما بينهم لمواجهتها، ورفض الانخراط فيها، وتمويلها، والانسحاب النهائي منها، وعدم قبول أي مؤسسة استعمارية جديدة، والعودة إلى العمل التضامني، والاجتماعي الذي كان سائدا قبل الاحتلال.

ب–النواب والشيوعيون، أغلبهم كانوا أعضاء في المجالس المحلية والبرلمانية الفرنسية، ورغم ذلك فقد ناضلوا من أجل إصلاحها، وتغيير طرق تسييرها، وطالبوا الإدارة الاستعمارية بتمكين المنخرطين من الحصول على العضوية في مجالس تسييرها، وهيئاتها التنفيذية، من خلال اقتراح أسلوب الانتخاب كما هو معمول به في القوانين الفرنسية، حتى تؤدي دورها الذي أنشئت من أجله.

ج–العلماء ورجال الإصلاح من خلال الوسائل المتاحة لديهم، ونشاطهم الإصلاحي لم يهملوا العمل التعاوني، والتضامن بين الجزائريين، حيث دعوا الجزائريين إلى إيجاد مؤسسات بديلة عن شركات القرض الفلاحي تعمل طبقا لقوانين الشريعة الإسلامية، وتشجع روح التعاون والتضامن بينهم، مما ينمي أموالهم، ويجعلها في خدمة المجتمع، كما طالبوا في كل المنابر، والمؤتمرات التي شاركوا فيها بتمكين الفلاّحين الجزائريين من تسيير هذه المؤسسات لأنهم مسؤولون على تمويلها، والقيام بإصلاحات تمكنهم من استغلال أراضيهم، حيث دعت الإدارة الاستعمارية بإعادتها لأصحابها، وتطبيق مختلف القوانين الاجتماعية على الفلاحين الجزائريين، كما هو معمول به في فرنسا.

أما فيما يخص الثورة الجزائرية فقد قضت على كل تردد في مواقف الجزائريين المختلفة من المؤسسات الاستعمارية عامة، وشركات القرض الفلاحي خاصة، حيث أعلنتها صراحة بأنها ستقوم بإنهاء كل هاته المؤسسات، ورفض الأعمال التي تقوم بها، ودعوة الفلاحين إلى عدم التعامل معها ومقاطعتها، وتجلت مهمتها في:

- القيام بعمليات تخريبية واسعة ضد مخازن شركات القرض الفلاحي الخاصة بالحبوب، وغيرها من المواد الزراعية، والآلات، والعتاد الفلاحي الذي تمتلكه.

- الاستيلاء على الحبوب التي بحوزتها من أجل تموين عناصر جيش التحرير الوطني، وسكان الريف الذين يعانون من الفقر، نتيجة الاضطهاد والقمع الاستعماريين.
- تجنيد أعضائها من الجزائريين الذين هم في الغالب من القيّاد ومن على شاكلتهم، الذين كوّنوا ثروات طائلة من أموالها من أجل الإسهام في تمويل الثورة، وإعطاء المعلومات عن نشاطات الاستعمار، خاصة وأنهم يحوزون على معطيات هامة بسب علاقاتهم مع الفرق الإدارية المختصة، التي وظفتهم كعملاء ومخبرين ضد الثورة.
- إنشاء مؤسسات بديلة تتكفل بالجزائريين، وخاصة سكان الريف باعتبارهم أكثر فئة اكتوت بنار الثورة ولهيبها من خلال الوسائل التي أصبحت تحت تصرفها في المناطق المحررة، بالإضافة إلى تشجيع روح التعاون والتضامن بين الجزائريين فيما بينهم، وبين الجزائريين وجنود جيش التحرير الوطني مادام الهدف واحد وهو القضاء على الاستعمار وسياسته، واستعادة السيادة الوطنية المغتصبة.

هكذا لقد كانت شركات القرض الفلاحي طيلة فترة وجودها ونشاطها في الجزائر، رمزا من رموز الاستعمار وأداة من أدواته، لم تأت بالخير والنفع على الفلاحين الجزائريين بل كرّست البؤس والفقر في أوساطهم وزادت في معاناتهم، وأمدّت في عمر الإستعمار الفرنسي في الجزائرلأكثر من قرن ونيف.

قائمة المصادر والمراجع

القسم الأول:

مصادر البحث

أولا: الوثائق الأرشيفية:

1–الأرشيف المحفوظ:

أ–الوثائق الأرشيفية في الجزائر:

أ–**1**– مركز الأرشيف الوطني الجزائري ببير خادم:

- C.A.N.A, G.G.A, Sous Série E11-1/715, section Autres produits, Activités au titre des S.A.R Subvention-comptabilisation.
- C.A.N.A, Ministre de l'algérie, Sous Série E11-1/715, S.A.P- Arrêté du 12/12/1960-Approbation des status des S.A.P.
- C.A.N.A, G.G.A, Sous Série E11-1/715, Relevé des Restes, a recouvrer Echus et exigibles dus par des sociétaires à fin Octobre 1955.
- C.A.N.A, G.G.A, Sous Série E11-1/715, S.A.P de la région d'Ain Bessem, Election de conseils des secteurs Territoriaux, Juillet 1954
- C.A.N.A, M.A, Sous Série E11-1/715, S.A.P Arrêté du 12/12/1960-approbation des statuts des S.A.P .
- C.A.N.A, G.G.A ,Sous Série E11-1/715, S.A.P De la région du haut Sebaou, Section ''Crédit'', Situation financière au 25/09/1955
- C.A.N.A, G.G.A, Sous Série E11-1/757, Rapport sur d'activité et la situation financière des diverses de la S.A.P D'Ain Bessem.
- C.A.N.A, M.A, Sous Série E11-1/757, Relative aux disponibilités et l'organisation intérieure de la S.A.P de la région d'ain Bessem (Département D'Algérie).

- C.A.N.A, G.G.A, Sous Série E11-1/782, Rapport a la commission départementale.
- C.A.N.A, G.G.A, Sous Série E11-1/908, Etat Des rembourssements des Prêt de semences effectués au 30/06/1937.
- C.A.N.A, G.G.A, Sous Série E11-1/908, Prêt de semences de Blés Aux indigènes, Prêt accordés Avec La garantie des communes ,1935.
- C.A.N.A, G.G.A, Département D'Oran, Sous Série E11-1/908, Blés pour semences aux indigènes 1935.
- C.A.N.A, G.G.A, Boite I.B.A/H.B.M020, N°1255/I.B.A 02 Note d'ensemble sur les élections djamaa.
- C.A.N.A, G.G.A, Boite E.B.M/ELM021, N°1607, Texte Réglementaires Applications aux communes mixtes D'Algérie.
- C.A.N.A, G.G.A, Boite IBA/AFM.032, N°2125, Centre de stockage du Blé (Division D'Oran Place de Sidi Bel-Abes) 1936.
- C.A.N.A, G.G.A, Boite I.B.A/A.D.C-177, N°2211, Communes Rurales Délibérations de l'assemblées Algérienne 1950, J.O.A, N°03, Alger. 2/2/1950.
- C.A. N.A, G.G.A, Boite IBA/ADC-233, N°2508, Projet de rattachement de certain Douars aux communes de plein Environnementes, Aout 1955.

الصحافة المحفوظة:

أ–بالعربية:

- م.أ.و.ج، رقم: JA18، البصائر، س8، ع328، الجزائر، 1955/07/22.
- م.أ.و.ج، رقم: JA18،البصائر، س8، ع322، الجزائر، 1955/06/10.
- م.أ.و.ج، رقم: JA18، البصائر، ع348، الجزائر، 1956/01/06.
- م.أ.و.ج، رقم: JA18، البصائر، ع317، الجزائر، 1955/05/06.
- م.أ.و.ج، رقم: JA18، البصائر، ع338،الجزائر، 1955/10/31.
- م.أ.و.ج رقم:JA74، المغرب العربي، ع45، الجزائر، 08 رجب 1368.
- م.أ.و.ج، رقم: JA186، الإخلاص، ع20، الجزائر، 1933.

ب–بالفرنسية:

- C.A.N.A, N°J132, La trubine Agricole, 50ème Année, Nouvelle Série, N°982, 04/01/1957.
- C.A.N.A, N°J132, La trubine Agricole,50ème Année, Nouvelle série, N°1011, 02 Aout 1957.
- C.A.N.A, N°J-147-06 , L'Algérie libre , N°115, 25/06/1954.
- C.A.N.A, N°J147-06, L'Algérie libre, N°122, 27 Aout 1954.

أ–2–أرشيف ولاية وهران:

- A.W.O, Sous série I1,B N°2260, Bulletin de Renseignement sur L'activité Des Enciens éléments de L'ENA en Date du 30/04/1937, portant transcriptions suivantes : N°3094, 2ème S.C.R , Dossier P.P.A.
- A.W.O, Sous série I, B N°2261, C.I.E, Oran, N°01 de Décembre 1939.
- A.W.O, Sous série I,B N°2261, Dossier presse, L'Entente du 04 Septembre 1939.
- A.W.O, Sous série I, B N° 2661, Coupure du Journal l'echo d'oran du 03 Janvier 1940.
- A.W.O, Sous série I11, B N°4480, Rapport du Commissariat à la coordination des affaires Musulmans, N°02, Alger, 21/06/1943.
- A.W.O, Sous série I B N°4482, I19, Rapport, présenter par M.Vrolyk, Administrateur De La Commune Mixte de Zemoura.
- A.W.O, Sous Série I, B N° 4482, I 19, Tableau de répartition de la récolte entre la djemât El fellaha et ses associes.

أ–3–أرشيف ولاية قسنطينة:

- A.W.C, Boite N° 50, Extrait de la délibiration du conseil d'administration de la S.I.P.A de Constantine du 01 Avril 1950.
- A.W.C, Boite N°56, Rapport à la commission Administrative, 21 Mai 1941.

ب–الأرشيف الوطني لما وراء البحار (أيكس) **ANOM**:

- A.N.O.M, fonds Ministériels,F80/1708, Projet de Réorganisation de L'algérie, Dispositions Relatives Aux Travaux public , Paris, 07 Janvier 1881.
- A.N.O.M, fonds Ministériels,F80/1708, « Arabes et Kabyles », Akhbar, 44ème Année N°7978, 1882.

- A.N.O.M,fonds Ministériels,F80/1708, Consultation Constitutionnele, Apropos du Projet Ferry, Le petit Colon Algérien, 15ème Année, N° 5143, Lunidi 12 Décembre 1892, p01.

- A.N.O.M,fonds Ministériels, F80/1708, Impôt Payé par les Indigènes , 1887.

- A.N.O.M, fonds Ministériels, F80/1747, Permis de voyage.

- **A.N.O.M**, G.G.A, Série A, 343A, Collects de Fonds au profit des Rebelles.

- **A.N.OM**, G.G.A, Série A,343A ,Les Amendes imposées par le F.L.Net payées par Ben Chiha Koueider et Arwan Tayeb à Ain Temouchent.

- A.N.O.M, G.G.A, Série A, 343A, Apelle aux Algériens pour Boycotter Les écoles Française, F.L.N, Octobre 1956.

- A.N.O.M, G.G.A, Série A, 343 A d'Oran, liste des donsteur du F.L.N.

- A.N.O.M, G.G.A, Série B , 343B d'Oran, de la diffusion à perregaux d'un trac du F.L.N et du A.L.N 19-20 Septembre 1958.
- A.N.O.M, G.G.A, Série B, 343B d'Oran, Activités Nationalistes à Mers-El (Kébir), Novembre 1957.
- A.N.O.M, G.G.A, Série B, 343B d'Oran, Note de recherche, 12 Août 1958.
- A.N.O.M, G.G.A, Série B, 343B d'Oran, Raçon réclame par L'A.L.N, 09/11/1956.
- A.N.O M, G.G.A, Série B,343 B, De Gaulle à la recherche d'une "Elite" 1958.
- A.N.O M, G.G.A, Série B,343B, Déclaration du Front de libération national 1958.

- A.N.O.M, G.G.A, Série B, 343B d'Oran, Demande de souscription 1958.

- A.N.O.M, G.G.A, Série B, 343B d'Oran, Activités F.L.N, 13/05/1959.
- **A.N.O.M**, G.G.A, Série B, 343B, Note de renseignement Oran 13/05/1959.
- A.N.O M, G.G1.A, Série 354, Rapport Mensuel, département d'oran (Mois du 21/10 au 21/11/1958.

- **A.N.O.M**, G.G1, Série,354, Rapport mensuel, Sutiation economique, Departement D'oran, (mois janvier 1958).

- **A.N.O M**, G.G.A, Série, 354, Message de massali El hadj au peuple algériens 1959.

- A.N.O.M, G.G1.A, Série H, 1H36, les Élections municipales et Djemâat El-Douar .

- A.N.O.M, G.G.A, Série H,10H 89, Le Douar en Communes Mixtes 1936.

- A.N.O.M, G.G.A, Série H,10H 89, exposé sur les relations entre les berberes et Les Arabes dans C.M du Belzma, 1936.

- A.N.O.M, G.G.A, Série H, 10H 89, Organisation du crédit agricole indigène, Le Warrantage des troupeaux d'ovins dans la région hauts-plateaux (Sidi Aissa) 1935.

- A.N.O.M, G.G.A, Série H,10H89, Le Crédit Agricole Indigène.

- A.N.O.M, G.G1.A, Série H, 11H67, Rapport Mensuel Sur L'activité Politique Musulmane Dans Le Départements D'Oran Mois D'Avril Mai 1953.

- A.N.O.M, G.G1.A, Série H, 11H67, Rapport mensuel sur l'activité politique dans le Département D'Oran Mois de Mars 1955.

- A.N.O.M, G.G.A, Série H, 12 H 16, Affaire Musulmans 1929-1947.
- A.N.O.M, G.G.A, Série H, 12 H 16, Schéma de L'organisation Administrative.
- A.N.O.M, G.G.A, Série H,12H16, Organisation des Etudes entreprise pour la réforme des S.I.P 1945.
- A.N.O.M, G.G.A, Série H, 12H16, Liste D'election au 31/12/1945.

- A.N.O.M, G.G1.A, Série H, 13H1, Service de presse, L'echo d'oran du 03 Février 1920.

- A.N.O.M, G.G1.A, Série H, 14H40, Note pour Monsieur le directeur du service économique (1er Bureau-agriculture), 25/06/1938.
- A.N.O.M, G.G1.A, Série H ,14H40, Renouvèlement du Chambre Agriculture des Circonscriptions de la Série paire, 04/04/1938.
- A.N.O.M, G.G1.A, Série H, 14H40, Renseignement sur la Situation politique en Oranie 1939.
- A.N.O.M, G.G1.A, Série H,14H40, Chambre D'agriculture de Constantine Séance du 19/04/1940.
- A.N.O.M, G.G1.A, Série H, 14H40, Chambre d'agriculture de Constantine, Aide aux cultivateurs Malheureux.
- A.N.O.M, G.G1.A, Série H,14H40, Renouvelement du chambre agriculture des circonscriptions de la série paire.
- A.N.O.M, G.G.A, Série 925H52, Association des Ulamas 1945-1948, Activité des Ulamas réformiste, Tlemcen, 27/12/1948.

- A.N.O.M, G.G.A, Série 3SAS 105, Bulletin de renseignement mensuel, liste des combattons de la Nahia 2, Zone 3, Wilaya 6, Octobre –Novembre 1960.
- A.N.O.M, G.G.A, Série 3SAS 105, Bulletin de renseignement mensuel , Activités Rebelles (Renseignement Qualitatifs), période du 23 Décembre 1961 au 25 Janvier 1962.

2-الأرشيف المطبوع:

أ-التقارير:

1. **Berseville**, Rapport sur Les opérations des Sociétés Indigènes de Prévoyance, de Secours et de Prêts Mutuels Des Communes De L'Algerie pendant l'exercice,1895-1896, Giralt, Imprimeur du Gouvernement Général, Alger, 1897.
2. **Delpech** (Julien), Rapport Etabli au Nom du XVII Groupe du Syndicat Commercial Algérien sur le projet de loi concernant les responsabilité des accidents dont sont victimes des Ouvriers dans leurs travail en algérie, Imprimerie Oriental pièrre Fontana , Alger 1906.
3. La famine en Algérie et les discours Officiels, 2ème Edition, Chez louis Marle, Librairie Constantine, Alger, 1868.
4. **Leon** (Perier) , Rapport sur Les opérations des Sociétés Indigènes de Prévoyance, de Secours et de Prêts Mutuels Des Communes De L'Algerie pendant l'exercice,1913-1914, Imprimeur – Librairie – Editeur, Place du Gouvernement, Alger, 1915.
5. **M.** (Varnier) , Rapport sur Les opérations des Sociétés Indigènes de Prévoyance, de Secours et de Prêts Mutuels Des Communes De L'Algerie pendant l'exercice,1899-1900, Imprimeur Orientale , Pierre Fontana et C°, Alger, 1901.
6. **M.** (Varnier), Rapport sur Les opérations des Sociétés Indigènes de Prévoyance, de Secours et de Prêts Mutuels Des Communes De L'Algerie pendant l'exercice,1902-1903, Imprimeur Orientale , Pierre Fontana et C°, Alger, 1904.
7. **M.** (Varnier), Rapport sur Les opérations des Sociétés Indigènes de Prévoyance, de Secours et de Prêts Mutuels Des Communes De L'Algerie pendant l'exercice,1905-1906, Imprimeur Orientale , Pierre Fontana et C°, Alger, 1907.

8. **Sisban** (chérif), Note sur des réformes désirée par la fédération des Elus des indigènes du département Constantine.
9. Société d'Agriculture de Constantine, « Rapport fait au nom de la commission chargée d'examiner de la projet de loi sur l'impôt foncier en Algérie », Imprimerie de L, Marle, Constantine, Alger, 1875.

ب–الإحصائيات:

1. **C.A.C.A.M**, Rapport sur la production agricole algérienne et sur l'activité des institutions de crédit mutuel et coopération agricoles d'algérie en 1959, Imprimerie central, Bone, 1960.
2. **G.G.A,** Annuaire statistique de L'Algérie , Imprimerie Minerva , Alger , 1936.
3. **G.G.A,** Annuaire statistique de L'Algérie Année 1930 , Imprimerie E. PFISTER, Alger 1931.
4. **G.G.A,** Annuaire statistique de L'Algérie, Nouvelle série, 4eme Volume, Ancienne imprimerie, V.Heintz, Alger, 1951.
5. **G.G.A,** Annuaire statistique de L'Algérie, Nouvelle Série,Troisème Volume, Ancienne Imprimerie V. Heintnz, Alger, 1950.
6. **S.G.A**, Tableaux de l'économie, Tiré surpresses de l'imprimerie Baconier, Alger, 1958.

ج–الدراسات الحكومية المنشورة:

– باللغة العربية:

- جبهة التحرير الوطني، النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، منشورات م.و.ن.إ ، الجزائر، 2008.

– باللغة الفرنسية:

1. Bertholon (César), Enquèté sur la situation et les besoins de l'agriculture algérienne, Réponse aux questions 146 et 148, Chez tous les libraires , Alger 20/03/1868.
2. Bulltin Officiel du Gouvernement Général,T xxxIIIe,33ème Année,Imprimerie Piere Fontana,Alger,1893.
3. Conseil Général du département de Constantine, session 17 Avril 1917.
4. D.G.G.A, Recueil des actes administratifs, loi Décrets, Arrêtes, Décisions, circulaire, avis, Information et annonces, 2ème année, N° 72, Alger, 04/09/1959.
5. D.G.G.A, Plan de Constantine 1959-1963, rapport général, juin 1960.
6. Délégation financière algérienne assemblée plénière, 4 avril 1917, p215.
7. Document algériens, Série Economiques, N° 13, 01 Juin 1946.
8. Documents Algériens, Série économique, N°16 , 15 Juin 1946.
9. Documents algériens, Série Economiques, N° 39, 15 Décembre 1947.

10. G.G.A, Les Communes Mixtes et le Gouvernement des Indigènes En Algérie, Librairie Maritime et coloniale, Paris, France, 1897.
11. G.G.A, Exposé de la situation Générale de l'Algérie en 1912, Imprimerie Administrative, Victor Heintz, Alger.
12. G.G.A, Exposé de la situation Générale de l'Algérie en 1915, Imprimerie Administrative, Victor Heintz, Alger, 1916.
13. G.G.A, exposé de la situation Générale de l'Algérie en 1935, Imprimerie solal, Alger, 1936.
14. G.G.A, Office national interprofessionnel de blé, texte officiel de la loi du 15 aout 1936, Etienne Chiron, éditeur, Paris, France, 1936.
15. G.G.A, exposé de la situation de l'algérie en 1936 , ancienne imprimerie, Alger, 1937.
16. Journal officiel de La République française, Avis et rapports du conseil économique, N°01, Paris France, 29/01/1953.
17. Journal officiel de la république Française, Avis et rapports du conseil économique année 1955, N°10, France, 05/07/1955.
18. Journal Officiel de la république Française , N°33, 10 Juin 1959.
19. Ménerville (P), Dictionnaire de la Législation Algérienne, Code Annoté et manuel Raisonné des Lois , Ordonnances, Décrets, décisions et Arrêtés publiés au Bulletin officiel des Actes du Gouvernement, 1er Volume, 1830-1860, 2ème Edition , Librairie, Place du gouvernement, Alger, 1867

ثانيا: الصحافة

– باللغة العربية:

1. **الإقدام**، ع2، 06 ذو القعدة 1339.
2. **الإقدام**، ع6، 1920/11/15.
3. **الإقدام**، ع09، 1920/11/05.
4. **الإقدام**، ع17، 1920/01/04.
5. **الإقدام**، ع19، 1920/01/18.
6. **البصائر**، ع11، 1936/03/30.
7. **البصائر**، ع23، 1936/06/12.
8. **البصائر**، ع30، 1936/07/31.
9. **البصائر**، ع58، 1937/03/13.
10. **البصائر**، ع59، 1937/03/19.

11. **البصائر**، ع62، 1937/04/09.

12. **البصائر**، ع172، 1939/06/30.

13. **البصائر**، ع88، 1949/07/25.

14. **الجزائر الجديدة**، ع2، أوت 1946.

15. **الجزائر الجديدة**، ع06، ديسمبر 1946.

16. **الجزائر الجديدة**، ع10، أفريل 1947 .

17. **الجزائر الجديدة**، ع16، أكتوبر، 1947.

18. **الجزائر الجديدة**، ع26، أوت 1948 .

19. **الجزائر الجديدة**، ع57، جوان 1951.

20. **السنة النبوية المحمدية**، ع4، 1933/05/01.

21. **الشريعة**، ع2، 1933/07/24.

22. **الشهاب**، المجلد 11،ج10، جانفي 1935.

23. **الشهاب**، المجلد 13،ج6، أوت 1937.

24. **الشهاب**، المجلد 13، ج7، سبتمبر 1937.

25. **الشهاب**، المجلد 13، ج9، نوفمبر 1937.

26. **المبشر**، ع40، 06 جمادى الثانية 1256 هـــ الموافق لـــ: 1849/04/30.

27. **المجاهد**، ع1، دون تاريخ.

28. **المجاهد**، ع9، 1957/08/20.

29. **المجاهد**، ع10، 1957/09/08.

30. **المجاهد**، ع15، 1958/01/01.

31. **المجاهد**، ع24، 1959/05/29.

32. **المجاهد**، ع25، 14 جوان 1958

33. **المجاهد**، ع29، 1958/09/17

34. **المجاهد**، ع30، 1958/10/10

35. **المجاهد**، ع32، 1958/11/19

36. **المجاهد**، ع35، 1958/10/10
37. **المجاهد**، ع39، 1959/04/02
38. **المجاهد**، ع42، 1959/05/18.
39. **المجاهد**، ع44،1959/06/14.
40. **المجاهد**، ع47، 1959/07/27
41. **المجاهد**، ع53، 1959/10/19
42. **المجاهد**، ع54، 01 نوفمر 1959.
43. **المجاهد**، ع85، 1960/12/19
44. **المجاهد**، ع92، 1961/03/27
45. **المجاهد**، ع94، 1961/04/25
46. **المجاهد**، ع117، 20 /1962/03
47. **المقاومة الجزائرية**، ع03، 13 ديسمبر 1956.
48. **المقاومة الجزائرية**، ع2، 1956/11/10.
49. **المقاومة الجزائرية**، ع4، 1956/12/24.
50. **المقاومة الجزائرية**، ع8، 1957/03/11.
51. **المنتقد**، ع12، 1925/09/17.
52. **المنتقد**، ع16، 1925/10/15.

- باللغة الفرنسية:

1. **Aurès Nemencha**, 4ème Année, N°34, Algérie, 1960.
2. **L'Algérie agricole et viticole**, 30eme Année, N°1212, Alger, 21 Juin 1951.
3. **L'écho de Bougie**, 1er Année, N°82, Dimanche 10 Décembre 1905.
4. **L'impartial**, 19ème Année, N°931, 19/07/1908.
5. **L'impartial**, 33eme Année, N°1649, 19/05/1923.
6. **L'indépendant de Mascara,** 9ème Année, N°838, 26/06/1892.
7. **l'oranie populaire,** 2ème Année, 1938.
8. **La dépêche de Constantine**, 08 Mars 1915.
9. **La gazette Algérienne,** 9ème Année, N°20, 11/03/1893.
10. **La voix indigène,** N°404, Algérie, 03 Mai 1937.
11. **La voix indigène**, N°409, Algérie, 29/061937.
12. **La voix indigène**, N°528, Algérie, 02 Janvier 1941.
13. **Le progré de Bel-Abbes**, 19ème Année, N°1515, 13/10/1900.
14. **Tiart Agricole**, 27ème Année, N°1446, Algérie, 14/02/1958.
15. **Tiart Agricole**, 27ème année, N°1747, Algérie, 21/02/1958.
16. **Trubine socialiste**, N°10, 11 Juin 1960

ثالثا: الكتب

باللغة العربية:

1. **العنتري** (صالح)، مجاعات قسنطينة، تح، تق: بونار رابح، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1974.
2. **خوجة** (حمدان بن عثمان)، المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، 2006

باللغة الفرنسية:

1. **Aynard** (Raymond), L'œuvre Française en Algérie , Corbeil imprimerie , Paris, France, 1912
2. **Bequet** (M), L'Algérie 1848, Tableau Géographie et statistique, Librairie L'hathetie et Cie, Paris, France, 1849.
3. **Bronde** (paul passkiez) La Coopération et Les Fellahs Algériens, Imprimerie, F, Michand, 3, Rue Clauzel, 3 Alger, 1938.

4. **Champ** (Maxime), La Commune Mixte d'Algérie, Deuxièmes édition revue et augmentée, Éditions P.& G. Soubiron, Alger, 1933.
5. **Champ** (Maxime), Les communes en Algérie, Imprimerie Minerva, Alger.
6. **Démentes** (Victor) L'Algérie économique , T04, Imprimerie Algérienne, Alger , 1930.
7. **Démentes** (victor), L'Algérie Agricole, suivie de quelques renseignements sur des produits de la steppe et des forêts, librairie, larose, paris, France.
8. **Donop**, Lettre sur L'Algérie 1907-1908, Librairie Plon, Paris, France.
9. **Duval** (Jules), Réflexions sur la politique de L'Empéreur en Algérie, Chalamel, Aine, Librairie, Editeur Commissionnaire Pour L'Algérie et Létrager, Paris, France, Janvier, 1866.
10. **Ernest** (Mercier), L'algérie Et Les Questions Algeriennes, Etude Historique, Statistique et Economique, Librairie Algérienne et Coloniale, Paris, France, 1883.
11. **Estoublon**(Robert) et **Léfbure**(Adolphe), Code de L'Algérie Annote, Recueil Chronologique Des Lois, Ordonnances, Décrets, Arrêtés, Circulaires…, Formant la Législation Algérienne avec les travaux Préparatoires Et L'indication De La Jurisprudence suivi D'une Table De Concordance, T1 1830-1895, Adolphe Jourdan, Libraire-éditeur, Alger.
12. **Faucon** (Narssice),Le Livre D'or De L'Algérie, Histoire Politique, Militaire, Administrative, événements et fait principaux, biographie des Hommes Ayant Marqué dans L'armée, Les sciences, Les Lettres, de 1830-1889, T 1er , Biographiée, Challamel Et Cie, Editeurs, Librairie Algérienne et Coloniale, Paris, France, 1889.
13. **Fougher** (Victor), Les Bureaux Arabes en Algérie, Librairie international de l'agriculture et de la colonisation, Paris , France , 1858.
14. **Germas** (s), Economie Algérienne, Nouvelle Edition, Alger, 1955.
15. **Lacanaud** (E), L'Algérie au Poit-de vue de l'économie sociale, Imprimerie Giart, Alger, 1900.
16. **Lecoq** (Joseph), des sociétés de prévoyance de secours et de prêt mutuel des communes d'Algérie, A,Pedone,Editeur ,Paris, France ,1903.
17. **Marcel** (Calvelli), Emile (Andre), Etat de la propriété Rurale en Algérie, Imprimerie Victor Heintz, Alger, 1935.
18. **Messerschmit** (Raoul), Traité juridique et pratique du crédit mutuel et de la coopération agricoles en Algérie, ancienne imprimerie, Alger, 1936.

19. **Mirante** (Jean), La France Et les Œuvres Indigènes Algérie, cahier des Centenaire de l'Algérie, Imprimerie, Apiglet , 8, C^{ie}, Orléons.
20. **Plée** (Léon), Abd-El-Kader, Nos Soldat, Nos Généraux, Les guerres D'Afrique, Collection Georges Barba, Paris, France, 1866.
21. **Ricardot** (Roger), La Mutualité, Agricole chez des indigènes d'Algérie, Les presse Modernes, 96 Galerie Beaujolois, Royol, Paris, France.
22. **Selnet** (Frédérique), Colonisation Officielle Et Credit Agricole En Algerie, Imprimerie Minerva, Alger.
23. **Soualeh** (Mohammed), La Société Indigène de L'Afrique Du Nord (Algérie, Tunisie, Maroc, Sahara), 3em Partie, Vers L'avenir- L'action De La France et L'evolution Des Indigènes, La Typo-Litho & Jules Carbonel Éditeurs, Alger.
24. **Varlet** (J), Les Céréales d'Algérie, Imprimerie photograveur, Alger, 1900.

رابعا: المذكرات

باللغة العربية:

1. **المدني** (أحمد توفيق)، حياة كفاح، مذكرات مع ركب الثورة، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.
2. **علي** (كافي)، مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، 1946-1962، ط2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011.

باللغة الفرنسية:

1. **Abbas** (Ferhat), Guerre et révolution d'Algérie, La nuit coloniale, Edition Alger –Livres , Alger, 2011.
2. **Ben Khedda** (Ben Youcef), La Fin de la Guerre D'algérie, Les Accords D'évian, Deuxième Edition Revue Et Augmentée, Office Des Publications Universitaires, Alger
3. **CAMBON** (Jules), Le Gouvernement Général de L'Algérie (1891-1897), Librairie, Ad, Jourdan, Jules Carbonal, 04 Place du gouvernement, Alger, 1918.
4. **Soustelle** (Jacques), Aimée et sauffrante Algérie, librairie Plon, Paris, France, 1956.
5. **Violette** (Maurice), L'algérie vivra – T-elle, Libraire Félix alcan 108, Boulevard Saint-Germain, Paris, France, 1931.

القسم الثاني:

مراجع البحث

أولا: الكتب

باللغة العربية:

1. **أزغيدي** (محمد لحسن)،مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية،1956-1962،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1989.
2. **الزبيري** (محمد العربي)، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1+ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 1999.
3. **بن خليف** (عبد الوهاب)، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط1، دار طليطلة، الجزائر، 2009.
4. **بن داهة** (عدة)، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، ج1، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.
5. **بهلول** (محمد بن بلقاسم حسن)، القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر (تحديده ونظام دمجه في الثورة الجزائرية)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
6. **بوحوش** (عمار)، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962،ط1،دار الغرب الاسلامي،الجزائر،1997.
7. **بوعزيز** (يحي)، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه (1912-1948)، د.م.ج، الجزائر.
8. **بوعزيز** (يحي)، الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية من خلال ثلاثة وثائق جزائرية، د.م.ج، الجزائر،1980.
9. **بوعزيز** (يحي)، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830-1954، د.م.ج، الجزائر، 2007.
10. **بولوفة** (عبد القادر الجيلالي)، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية 1939-1954 في عمالة وهران، ط1، دار الألمعية، الجزائر، 2011.
11. **زوزو** (عبد الحميد)، دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
12. **زوزو** (عبد الحميد)، محطات في تاريخ الجزائر دراسات في تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

13.**سعدالله** (أبوالقاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1ط خ، دار البصائر، الجزائر، 2007.

14.**سعد الله** (أبو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ط.خ، دار البصائر، الجزائر، 2007.

15.**سعد الله** (أبو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ط.خ، دار البصائر، الجزائر، 2007.

16.**سعد الله** (أبو القاسم)، خلاصة تاريخ الجزائر، المقاومة والتحرر 1830-1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2007.

17.**سعدالله** (ابو القاسم)، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج5، ط6، دار البصائر، الجزائر، 2009.

18.**سعيدوني** (ناصر الدين) و **بوعبدلي** (الشيخ المهدي)، الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، ج 4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

19.**شويتام** (أرزقي)، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، 929-1246هـ، 1519-1830م، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009.

20.**ضيف الله** (عقيلة)، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، ط1، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

21.عمامرة (تركي رابح)،جمعية العلماء المسلمين التاريخية 1931-1956 ورؤسائها الثلاث، ط1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2004، ص ص 123-141.

22.**فركوس** (صالح)، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1871، منشورات جامعة باجي المختار، عنابة، 2006.

23.**قنانش** (محمد)، الحركة الإستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939، الشركة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 1982.

24.**قنانش** (محمد)، و**قداش** (محفوظ)،حزب الشعب الجزائري 1937-1939 وثائق وشهادات لدراسة الحركة الوطنية الجزائرية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

25.**مهديد** (ابراهيم)، القطاع الوهراني ما بين 1850و1919، دراسة حول المجتمع الجزائري، الثقافة والهوية الوطنية، منشورات دار الأديب، وهران، 2006.

26.**ولد النبية** (كريم)، تاريخ الادارة الاستعمارية المحلية في الجزائر 1830-1954 - من خلال الوثائق الأرشيفية، ، دار النشر كنوز الحكمة، بن عكنون، الجزائر،2019.

باللغة الفرنسية:

1. **Agéron** (Charles-robert), Les Algériens Musulmans et la France (1871-1919),T01 , presses universitaires de France, 108, Boulevard Saint-germain , Paris , France, 1968.

2. **Agéron** (Charles-robert), Les Algériens Musulmans et la France (1871-1919), T02 , presses universitaires de France, 108, Boulevard Saint-germain , Paris , France, 1968.
3. Amicale des anciens élèves des écoles d'agriculture d'algérie , l'œuvre agricole française en Algérie, 1830-1962, 2ème Edition, Edition Jacques Gandini, France, 2002.
4. **Benachenho** (Abdellatif), Formation du sous-développement en Algérie, Office des publications, Abou Nouas, Hydra, Alger, 1976.
5. Charles de Gaulle, La conquette de l'histoire, Bibliotheque nationale, Paris, France, 1990.
6. **Collot** (Claude), Les institution de l'algérie durant la période coloniale 1830-1962, Office des publications universitaire, Alger .
7. **Collot** (Claude) – **HENRY** (Jean Robert) , le Mouvement National Algérien Texte 1912-1954, Office des Publications Universitaires, 29 , Alger.
8. **Geard** (Jean-Louis), Dictionnaire historique et biographique de la guèrre d'Algérie, Edition Crurutchet, Paris, 2000.
9. **Henni** (Ahmed), La colonisation Agraire et le sous développement en Algérie, S.N.D.D, Alger 1982.
10. **Kaddache** (Mahfoud), Histoire du nationalisme Algérienne , Question Nationaleet politique algérienne 1919-1951, T02, 2ème , Edition entreprise Nationale de livre , Alger, 2007.
11. **Mahsas** (Ahmed), Le Mouvement Révolutionnaire en Algérie de La 1er Guerre Mondiale à 1954, Edition El Maarefa , Alger, 2007.
12. **Meynier** (Gilbert), L'Algérie Révélée , La guerre de 1914-1918 et Le premier quart du XXe siècle, Librairie droz, Genève , 1981.
13. **Rinne** (Louis), Les Royanne D'Alger sous le dernier Dey, Présentation de Abderrahmane Rebhi , Edition Grand-Alger livres (G.A.L), Alger, 2005.
14. **Vatin** (Jean – claude) , L'Algérie Politique Histoire et Société , Edition El-Maarifa, Alger , 2010.
15. **Yacono** (Xavier), Les Bureaux Arabas et L'Evolution Des Genres De Vie Indigènes Dans L'ouest Du Tell Algérois (Dahra, Chélif, Ouarsenis, Sersou), Edition Larose, 11, rue Victor-Cousin, Paris, France 1953.

ثانيا : الكتب المترجمة

1. **بير نيان** (أندري) و**موشي** (أندري) **و لاكوست** (إيف)، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: سطنمبولي رابح ومنصف عاشور، د.م.ج، الجزائر، 1984.
2. **ديغول** (شارل)، مذكرات الأمل، التجديد1958-1960، تر: سموحي فوق العادة، ط1، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1971.
3. **عدي** (الهواري)، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي1830-1960، تر. جوزيف عبد الله، ط1، دار الحداثة، بيروت، لبنان، 1983.
4. **قداش** (محفوظ)، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، 1989-1951، ج2، تر: بن البار (امحمد)، دار الأمة، الجزائر، 2011.
5. **لونغ** (أوليفيي)، الملف السري – اتفاقيات إيفيان – مهمة سويسرية للسلم في الجزائر، ترجمة أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012
6. **مصالي** (أحمد الحاج)،مذكرات مصالي الحاج 1898-1938، الفكر السياسي الجزائري 1830-1962، ترجمة محمد المعراجي، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2006.

ثالثا: مقالات (الدوريات)

باللغة العربية:

1. **الزبيري** (محمد العربي)، «حول انتفاضة 20 أوت 1955 »، **الثقافة**، س14، ع83، الجزائر، سبتمبر-أكتوبر 1984.
2. **بن خرف الله** (الطاهر)، «التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للريف الجزائري 1830-1962»، **الذاكرة**، س2، ع2، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،1995.
3. **بوراس** (محمد) و ولد النبية (كريم)، «كراء أراضي البلدية التابعة لدوار مسار –منطقة سيدي بلعباس أثناء الفترة الاستعمارية – من خلال أرشيف بلدية بوخنفيس» **آفاق فكرية**، المجلد الرابع،العدد الثامن، مارس 2018.
4. **بوعزيز** (يحي)، «المجاعة بالجزائر أواخر عقد الستينات من القرن 19 ومواقف وآراء الجزائريين من ادعاءات الفرنسيين حول أسبابها»، **الأصالة**، العدد 33، س 05، العاصمة، الجزائر، ماي، 1976.
5. **بوعزيز** (يحي)، «سياسة نابليون الثالث تجاه الجزائر من خلال أقواله، ورسائله، 1852-1870»، **الثقافة**، ع50، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، مارس-أفريل 1979.
6. **حلوش** (عبد القادر)،الكولون الفرنسيون والتعليم الفلاحي في الجزائر، **مجلة عصور**، مخبر البحث التاريخي – مصادر وتراجم –،العدد 02، جامعة وهران، ديسمبر 2002 .

7. **دحماني** (توفيق)، «النظام المالي الاستعماري في الجزائر خلال القرن 19»، **مجلة عصور**، الأعداد: 11/10/09/08، وهران، الجزائر، 2007/2006.

8. رئاسة التحرير، «من وحي ذكرى 20 أوت 1955»، **مجلة أول نوفمبر**، ع12، الجزائر، أوت 1975.

9. **سعيدوني** (ناصر الدين)، «أحداث 08 ماي 1945، ذكرى وتضحيات جسيمة وعبرة كفاح مرير »، **الذاكرة**، س2، ع2، الجزائر، 1995.

10. **طالبي** (عمار)، «مكانة 20 أوت الاستراتيجية في الثورة الجزائرية، **مجلة أول نوفمبر** ،ع12، الجزائر،، أوت 1975.

11. عبد الرحمن (تندراري) و ولد النبية (كريم)، «بوادر أزمة الكروم وعلاقتها بشكل المشروع الاستعماري في عمالة وهران 1851-1914»، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المجلد 03، ع06، ديسمبر 2017.

12. **مطمر** (محمد العيد)، «التنظيم الإداري في العهد الإحتلال الفرنسي وأثره على الحالة الاجتماعية للسكان بمنطقة الأوراس»، **مجلة العلوم الإنسانية**، ع4، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2003.

13. ولد النبية (كريم)، «الشركات الأهلية للاحتياط في الجزائر 1893-1962»، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، ع6، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، جوان2013.

14. ولد النبية (كريم)، «سياسة الإخضاع وقوانين الأنديجينا من خلال أرشيف الإدارة الاستعمارية في الجزائر »، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع2، ديسمبر 2011.

باللغة الفرنسية:

1. Rédacteurs En Chefs, « Colonies Française pays de protectorat et pays de mandat », **Bulletin de comité de l'afrique française**, 7ème Année, N°08, Paris, France, Aout 1927.
2. Rédacteurs En Chefs, « Les produits d'algérie», **document pour la classe moyens audio-visuel**, N°14, paris, France, 28 mars 1957.
3. Rédacteurs En Chefs, « Les Secteurs d'améliorations rurales En Algérie », **L'agronomie Tropicale,** T3, N°03-04, Mars-Avril, 1948.
4. Rédacteurs En Chefs, « Paix en Algérie Notre responsabilité », **Cahier Reconstruction** , 15eme , N°03, Paris , France, 1960.
5. Rédacteurs En Chefs, « pour comprendre le problème Algérien », **Cahier reconstruction,** N°55, Paris, Avril, 1955.
6. **Ageron** (Charles Robert), « Une politique algérienne libérale sous la IIIe République (1912-1919) », **Revue d'histoire Moderne et contemporaine** , Tome VI , Presse Universitaires de France , Département des périodiques, 1. Place Paul-Painlevé, Paris, Avril-Juin 1959.

7. **Ageron** (Charles Robert), «vers syndicalisme national en Algérie (1946-1956) », **Revue d'histoire Moderne et Contemporaine** , T36, N°3, France, Juillet-septembre 1989.
8. **Agéron** (Charles-Robert), « Jules furry La question Algérienne en 1892 (d'après quelques inédit) », **Revue d'histoire Moderne et Contemporaine** , T10, N°02, Paris , France, Avril-Juin, 1963.
9. **Alin** (cotta), « Les perspectives déconnales du développement économique de l'Algérie et le plan Constantine », **Revue économique**, v10, N°6, Paris, 1959.
10. **Aumerat,** « Le Bureau de bienfaisance musulman », **Revue Africain**, N°43, Office publications universitaires, Alger.
11. **Aumerat,** « Le Bureau de bienfaisance musulman », **Revue Africain**, N°44, Office publications universitaires, Alger.
12. **Ayache** (Albert), « Essai Sur La Vie Syndicale En Algérie, L'année Du Centenaire (1930) », **Le Mouvement Social**, N°78, Les Editions Ouvrières , Paris, France, Janvier-Mars 1972.
13. **Barrère** (Pierre), « Une histoire du vignoble algérien », **Cahier d'Outre –Mer**, 10ème Année, N°40, Paris, Octobre-Décembre, 1957.
14. **Benchetrit** (Maurice), « Les sols d'algérie », **Revue de giographie alpine**, T44, N°04, France, 1956.
15. **Bernard** (augustin) et **Doutté** (Edmond), « L'habitation des indigènes de L'algérie », **Annales de géographie**, T26, N°141, Paris, France, 1917.
16. **Bourdieu** (Pierre), « La société traditionelle, Attitude à l'égard du temps et conduite économique », **Sociologie des travail**, 5ème Année, N°01, Janvier Mars, France, 1963.
17. **Cantier** (Jacques), « Les Gouverneurs Viollette et Bordest et La politique Algérienne de la France à la fin des années vingts », **Revue Française d'histoire d'outre-mer**, 1er Trimestre, T84, N°314, Paris, 1997.
18. **Dimontes (**Victor), « Situation Economique Des Indigènes », **Bulletin Du Comité de L'Afrique française Organe du Comuté du Maroc**, N° 1, 8eme Année, Paris, France, Janvier 1908.
19. **Fontatille** (H) , « L'Algérie et le Statut Viticole », **Questions Nord-Africaines** , 1er Année, N°01, Librairie du Recueil Sirey , Paris, France, 25 Nouvembre 1934.
20. **Germaine** (Tillion), « Dans l'Aurès le drama des civilisations archaiques », **Annales économie, Sociétés civilisation**, 12ème année , N°03, Paris, 1957.
21. **Isnard** (Hilbert), « agriculture européenne et agriculture indigène (Etude comparé de l'heur structure régionale) », **Cahiers d'outre –Mer**, 12eme année, N°46, Paris, France, Avril-juin, 1959.

22. La Revue De Statistique, Recueil Hebdomadaire De Document Economique, Commerciaux, Industriels, Agricoles, 1er Année, N°20, Paris, 18/09/1898.
23. **Lequy** (Roger), « L'agriculture algérienne de 1954 à 1962 », Revue de l'occident Musulman et de Méditerranée, N° 8, 1970, pp 43-99.
24. M(C), « La session extrat ordinaire des assemblées Algérienne », **Bulletin du comité de l'Afrique française**, N°10 , Paris, France , Décembre 1934.
25. **Marie** (M) et **Mouton** (Renée), « L'Algérie devant le parlement français de 1935 à 1938 », **Revue Française De Science Politique** , 12ème année , N°1, Paris, France,1962.
26. **Mievre** (Jacques), « Note sur l'Algérie 1957», **Cahier de la Méditerranée**, N°26, 1983.
27. **Morin** (Georges), « perspectives économiques Algériens », **Cahier des Groupes Reconstruction**, 10ème année, N°21-22, Paris, France, Juin-Juillet, 1955.
28. **Ouled-Ennebia** (Karim) , « Lois Foncières et Etat civil en Algérie coloniale », **Revue D'histoire Magrebine**, 37ème Année , N°137, Publications de la fondation Temimi pour la recherche Scientifique et L'information , Tunis, Février 2010.
29. P.E.V, chronique Algérien, Question nord africain, N°7, 25 décembre 1936.
30. **Poncet** (Jean), «Quelques problèmes de l'Agriculture Algérienne vue à travers d'exemple du Département de Tiart », Tiers Monde, T5, N°18, Paris , France, 1964.
31. Rédacteurs En Chefs, **Question Nord africain**, N°7, décembre 1936.
32. **R**, (F), « Les résultats agricole de 1927 en Algérie », **Mercure Africain**, 9emeannée, N°235, Imprimerie, G chary, Alger, 28/07/1928.
33. Rédacteurs En Chefs « Questions Algériennes, Les Raisons d'un décret », **Bulletin de Comité de l'Afrique Française**, N°11, Paris, France, Nouvembre 1934.
34. Rédacteurs En Chefs, « L'assurance Mutuel Agricole Contre la Grêle en Algérie », **Le Musée Social**, N°05, Paris, Mai, Sans Date.
35. **Robert** (Tinthoi), « Evolution Réconte de l'économie algérienne », **Annales de Géographie**, T51, n°287, Paris, France, 1942.
36. **Stora** (Benjamin), «faiblesse paysanne du mouvement nationaliste Algérien avant 1954 », **Revue D'histoire**, N°12, Octobre-décembre, France, 1986.
37. **Torin** (Jean) et François (R), « aspecte de l'infrastructure économique de l'Algérie **», Méditerranée**, 3ème Année, N°3, France, 1962.

38. **Verrière** (L) et **Olivier** (Roland), « L'économie Algérienne –sa structure son évolution de 1950 à 1955 », **Etudes et conjoncture**, institut de la statistique et des études économiques, 12ème Année, N°2, France.

39. **Yeves** (lacoste) et **André** (parent), « quelques donnes du problème Algérien », **La pensé, Revue du Rationalisme Moderne, arts- Sciences, philosophie**, nouvelle série N°67 , paris, France, mai-juin, 1956**.**

40. **Yver** (Georges), « Méthodes et institutions de colonisation, les bureaux Arabes », **Annales , économies , Sociétés , Civilisations** , 10ème Année , N°04, France, 1955.

41. **Yver** (Georges)**,** «L'Algérie de 1830 à nos jours »,**Question Nord Africain** ,1er Année, N°03, Juin 1935.

رابعا: أعمال الملتقيات

باللغة العربية:

1. المنظمة الوطنية للمجاهدين، «التقرير المقدم للملتقى الجهوي بقسنطينة حول كتابة تاريخ الثورة »، باتنة، الجزائر، 08-09-1983/05/10.

2. المنظمة الوطنية للمجاهدين، «الندوة الجهوية الرابعة لكتابة تاريخ الثورة، المرحلة (1956-1962)، الولاية الخامسة، تقرير الأحداث العسكرية»، سيدي بلعباس، 1983/04/30.

3. المنظمة الوطنية للمجاهدين، «تقارير تاريخية خاصة بالولاية الرابعة، (1956-1962) »، الشلف.

4. **فارح** (رشيد)، «التشريعات العقارية الإستعمارية أثناء الثورة التحريرية (إصلاح أم حماية وضعيات ؟)»، الملتقى الوطني الأول و الثاني حول العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي 1830، 1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007.

5. **لونيسي** (ابراهيم)، «الملكية العقارية في الجزائر من خلال جريدة المبشر في ظل الحكم العسكري »، الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

باللغة الفرنسية:

1. Fédération Nationale des Ingénieurs Agricole, « Les Enseignements d'un Congrés », Congrés Coloniale des Ingéneurs Agricole, Paris, France, 26/10/1931.

2. **Tronette** (G), « D'élevage Indigène en Algérie », Congres du Perfectionnement de L'agriculture Indigène, Organisé par L'union Coloniale, Paris, France, 30 Juin -1er Juillet 1931.

خامسا: رسائل وأطروحات

1. **ولد النبية** (كريم)،الجزائريون والإدارة المحلية الاستعمارية في عمالة وهران 1866/1947،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ،جامعة سيدي بلعباس، السنة الجامعية2005/2006.
2. **تابتي** (حياة)، الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية للقطاع الوهراني 1929-1954، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر،، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2010-2011.
3. **بية** (نجاة)، إستراتيجية الثورة في التصدي للمصالح الإدارية المتخصصة (S.A.S) 1955-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، المدرة العليا للأساتذة -بوزريعة-، الجزائر، السنة الجامعية 2014-2015.
4. **عز الدين** (زايدي)، نزول قوات الحلفاء وأثره على منطقة شمال إفريقيا، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي اليابس- سيدي بلعباس، السنة الجامعية،2014-2015.
5. **غربي** (محمد)، الأوضاع الاجتماعية والثقافية في عمالة وهران 1945-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي اليابس- سيدي بلعباس، السنة الجامعية،2014-2015.
6. **خلوفي** (بغداد)، الحركة العمالية الجزائرية ونشاطها أثناء الثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أحمد بن بلة، وهران1، السنة الجامعية 2014-2015.
7. **هاشمي** (كوثر)، الحاكم العام جاك سوستال و الثورة الجزائرية (1955-1962)، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ العام، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، السنة الجامعية2016/2017

سادسا: المعاجم

-بالفرنسية:

-Petit Larouse , Dictionnaire de la langue française.

الملاحق

ملحق الوثائق الأرشيفية المحفوظة

ملحق رقم: (01)

آمر بالدفع من الصندوق الجهوي للقرض الفلاحي التعاوني لوهران

GOUVERNEMENT GENERAL
de l'Algérie
DIRECTION DES SERVICES ECONOMIQUES
Direction de l'Agriculture et de la Colonisation
AGRICULTURE
N° d'ordre 90.

Minute 2ex.

Compte Spécial du Crédit Agricole

Exercice I9 31-1932

ORDRE DE VERSEMENT

CRÉDIT AGRICOLE

Monsieur le Président de la Caisse régionale de Crédit Agricole Mutuel de Oran est requis de verser à la Caisse de M.le Trésorier général de l'Algérie,ou de son représentant,la somme dont l'indication suit,pour les motifs ci-après énoncés,savoir:

MOTIFS DU VERSEMENT A OPERER	MONTANT de la somme à verser	OBSERVATIONS
Remboursement annuel du quart des avances détenues au titre du crédit à court terme au 31 OCT 1931 Exécution des dispositions des arrêtés des ~~26 Décembre 1927 13 Janvier et 15 Mars 1928~~ 16 Décembre 1930, 26 Janvier, 27 février et 10 Août 1931.	325.000 f.	Faire recette au Compte spécial du Crédit Agricole

Arrêté le présent ordre à la somme de Trois cent vingt-cinq mille francs.

Alger,le 20 OCT 1931 I9

P.Le Gouverneur Général de l'Algérie:
Le s/Directeur de l'Agriculture et de la Colonisation,

Signé : de VIALAR

Copie certifiée conforme à remettre à Monsieur le Trésorier Général ou à son représentant, au moment du versement, pour servir d'ordre de recette

ALGER, le 20 OCT 1931

Le Chef du Bureau de l'Agriculture,

Signé : de VIALAR

المصدر: C.A.N.A, G.G.A, Sous-Série E11-1/908

ملحق رقم: (02)

وثيقة تثبت دفع الصندوق الجهوي للقرض الفلاحي التعاوني لوهران مبلغ 325.000 ف

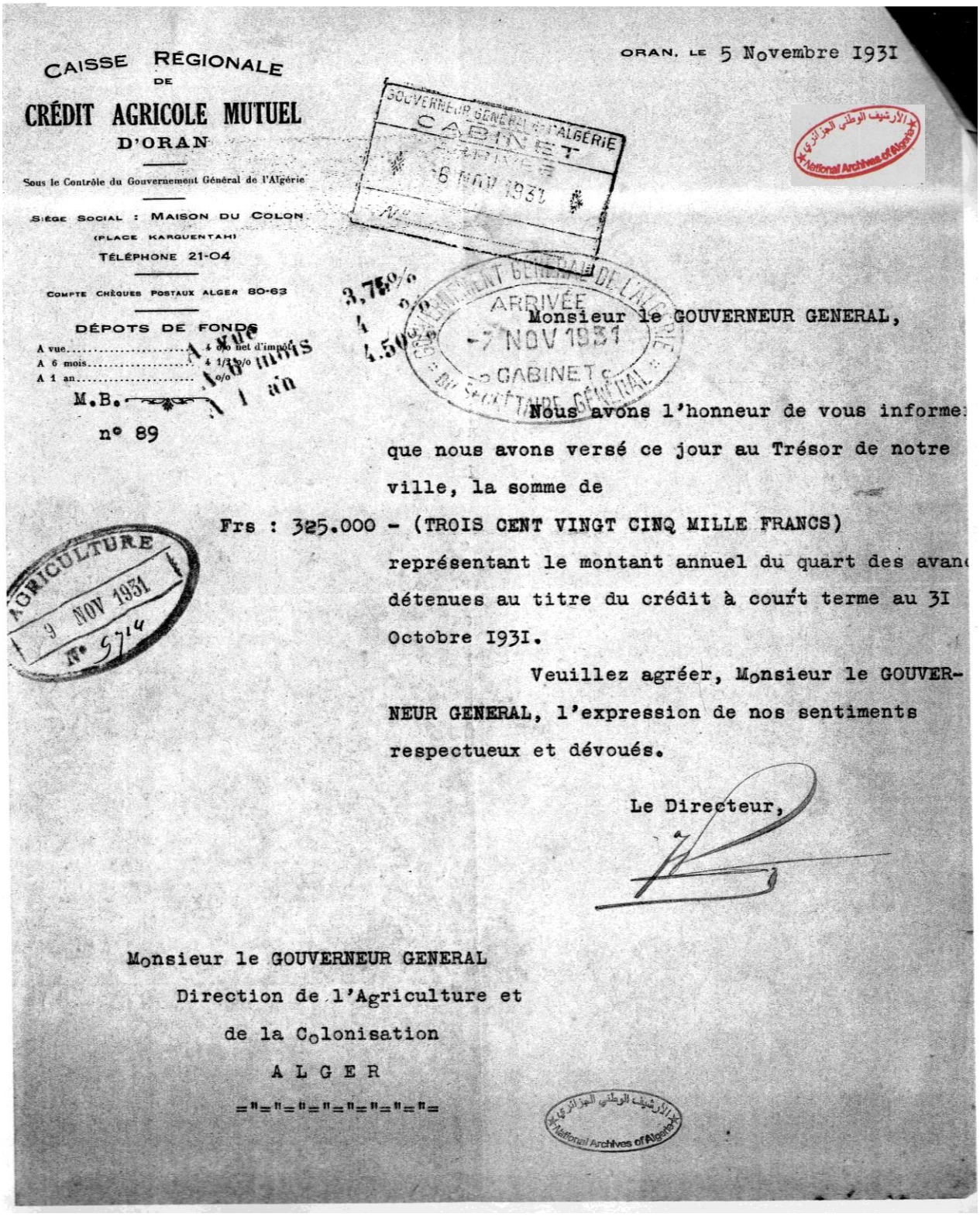

CAISSE RÉGIONALE
DE
CRÉDIT AGRICOLE MUTUEL
D'ORAN

Sous le Contrôle du Gouvernement Général de l'Algérie

SIÈGE SOCIAL : MAISON DU COLON
(PLACE KARGUENTAH)
TÉLÉPHONE 21-04

COMPTE CHÈQUES POSTAUX ALGER 80-63

DÉPOTS DE FONDS
A vue..... 4 o/o net d'impôt
A 6 mois..... 4 1/2 o/o
A 1 an..... 4 o/o

M.B.
n° 89

ORAN, LE 5 Novembre 1931

GOUVERNEMENT GÉNÉRAL DE L'ALGÉRIE
CABINET
6 NOV 1931

ARRIVÉE
7 NOV 1931
CABINET

Monsieur le GOUVERNEUR GENERAL,

Nous avons l'honneur de vous informe
que nous avons versé ce jour au Trésor de notre
ville, la somme de

Frs : 325.000 - (TROIS CENT VINGT CINQ MILLE FRANCS)
représentant le montant annuel du quart des avan
détenues au titre du crédit à court terme au 31
Octobre 1931.

Veuillez agréer, Monsieur le GOUVER-
NEUR GENERAL, l'expression de nos sentiments
respectueux et dévoués.

Le Directeur,

AGRICULTURE
9 NOV 1931
N° 5714

Monsieur le GOUVERNEUR GENERAL
Direction de l'Agriculture et
de la Colonisation
A L G E R
=="=="=="=="=="=="=

المصدر: **C.A.N.A, G.G.A, Sous-Série E11-1/908**

ملحق رقم: (03)

وصل دفع من الصندوق الجهوي للقرض الفلاحي التعاوني لوهران مبلغ 325.000 ف

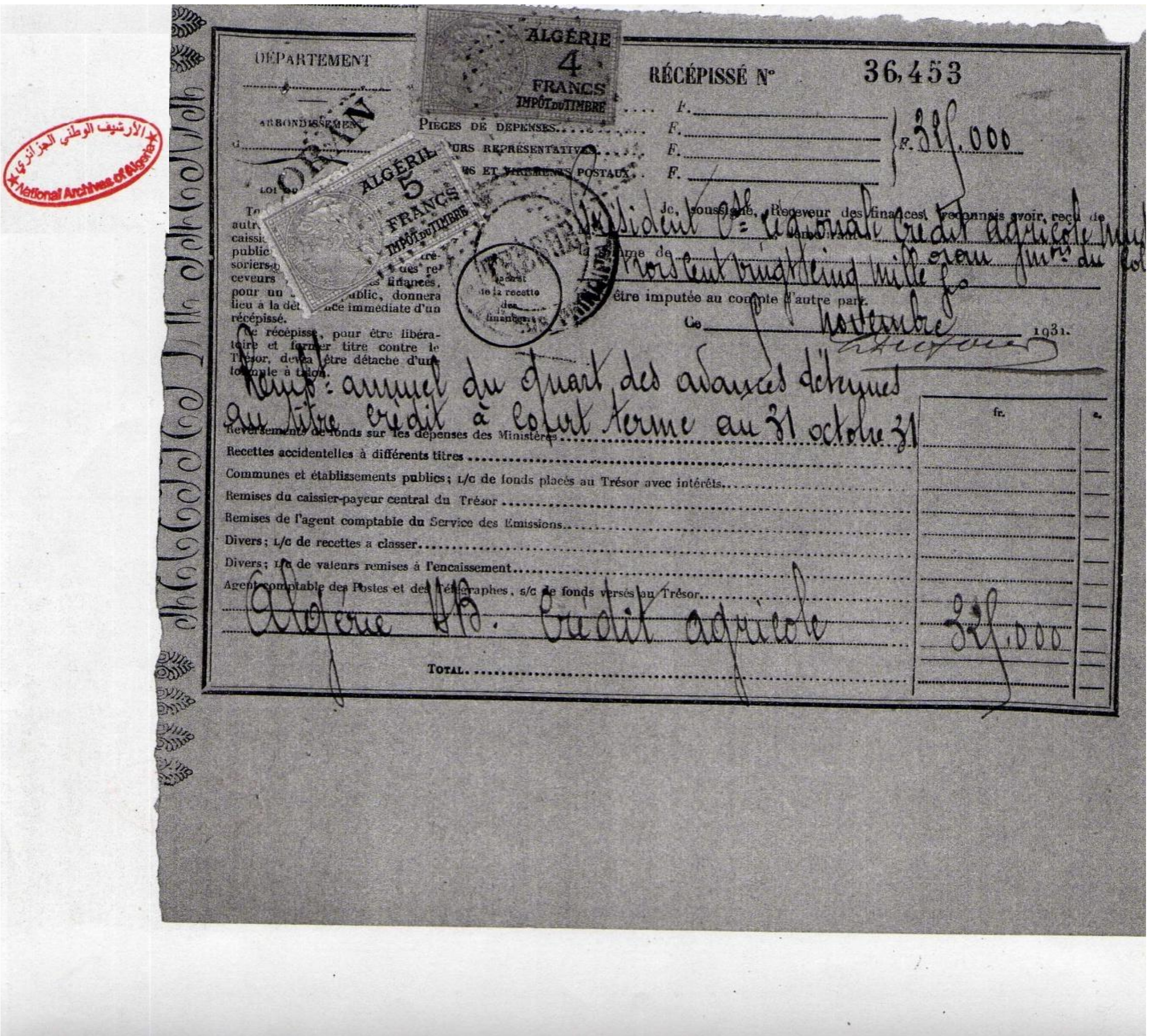

C.A.N.A, G.G.A, Sous-Série E11-1/908 :المصدر

ملحق رقم: (04)

توزيع بذور القمح من (ش.أ.إ) بعمالة وهران فيفري 1936

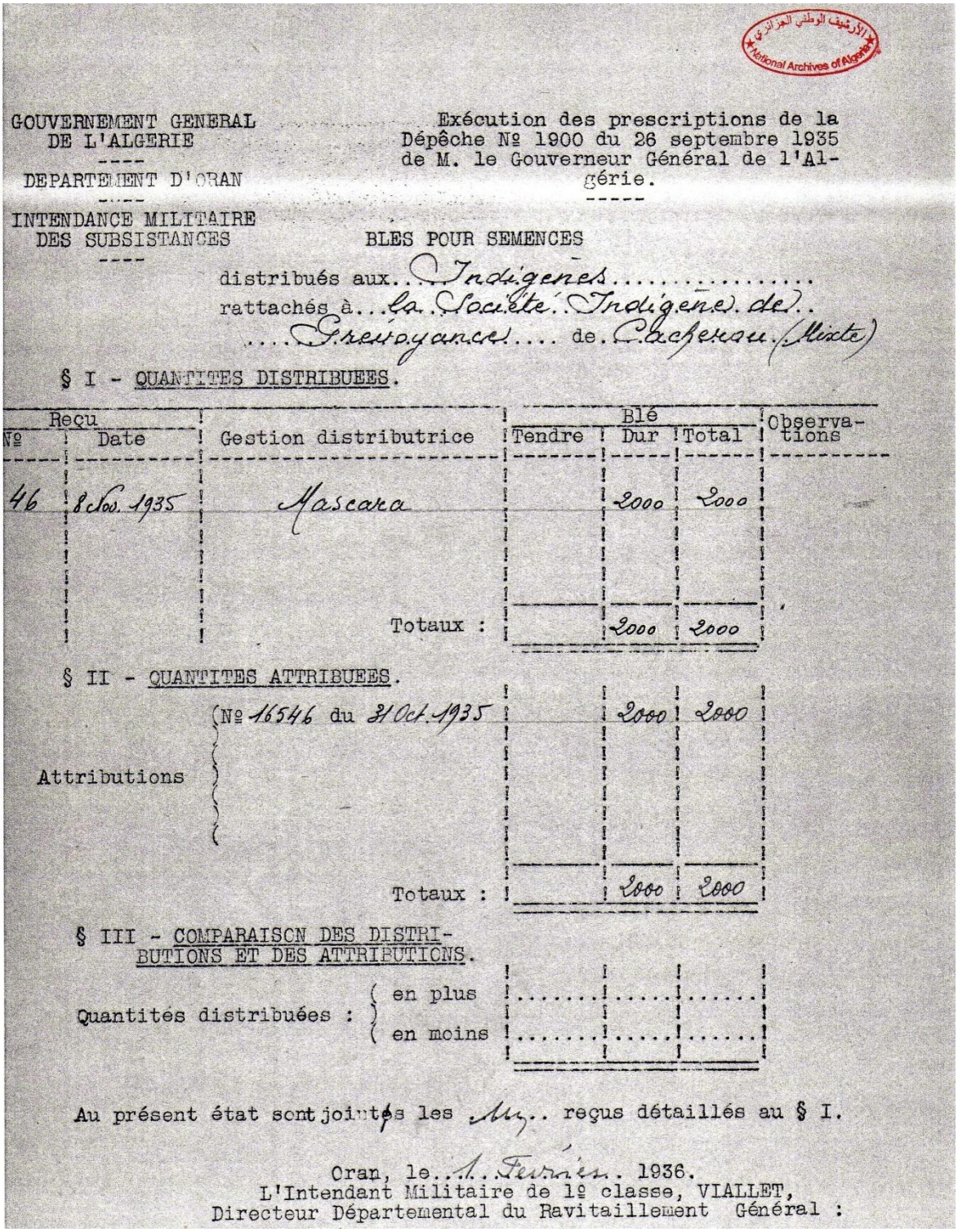

GOUVERNEMENT GENERAL
DE L'ALGERIE

DEPARTEMENT D'ORAN

INTENDANCE MILITAIRE
DES SUBSISTANCES

Exécution des prescriptions de la Dépêche Nº 1900 du 26 septembre 1935 de M. le Gouverneur Général de l'Algérie.

BLES POUR SEMENCES

distribués aux...Indigenes.....
rattachés à...la Société Indigene de...
....Prevoyance.... de.Cacherou (Mixte)

§ I - QUANTITES DISTRIBUEES.

Reçu Nº	Reçu Date	Gestion distributrice	Blé Tendre	Blé Dur	Blé Total	Observations
46	8 Nov. 1935	Mascara		2000	2000	
		Totaux :		2000	2000	

§ II - QUANTITES ATTRIBUEES.

Attributions	Nº 16546 du 31 Oct. 1935		2000	2000
	Totaux :		2000	2000

§ III - COMPARAISON DES DISTRIBUTIONS ET DES ATTRIBUTIONS.

Quantités distribuées :	en plus	.....	.....	.....
	en moins	.....	.....	.....

Au présent état sont jointes les ... reçus détaillés au § I.

Oran, le..1.. Février. 1936.
L'Intendant Militaire de 1º classe, VIALLET,
Directeur Départemental du Ravitaillement Général :

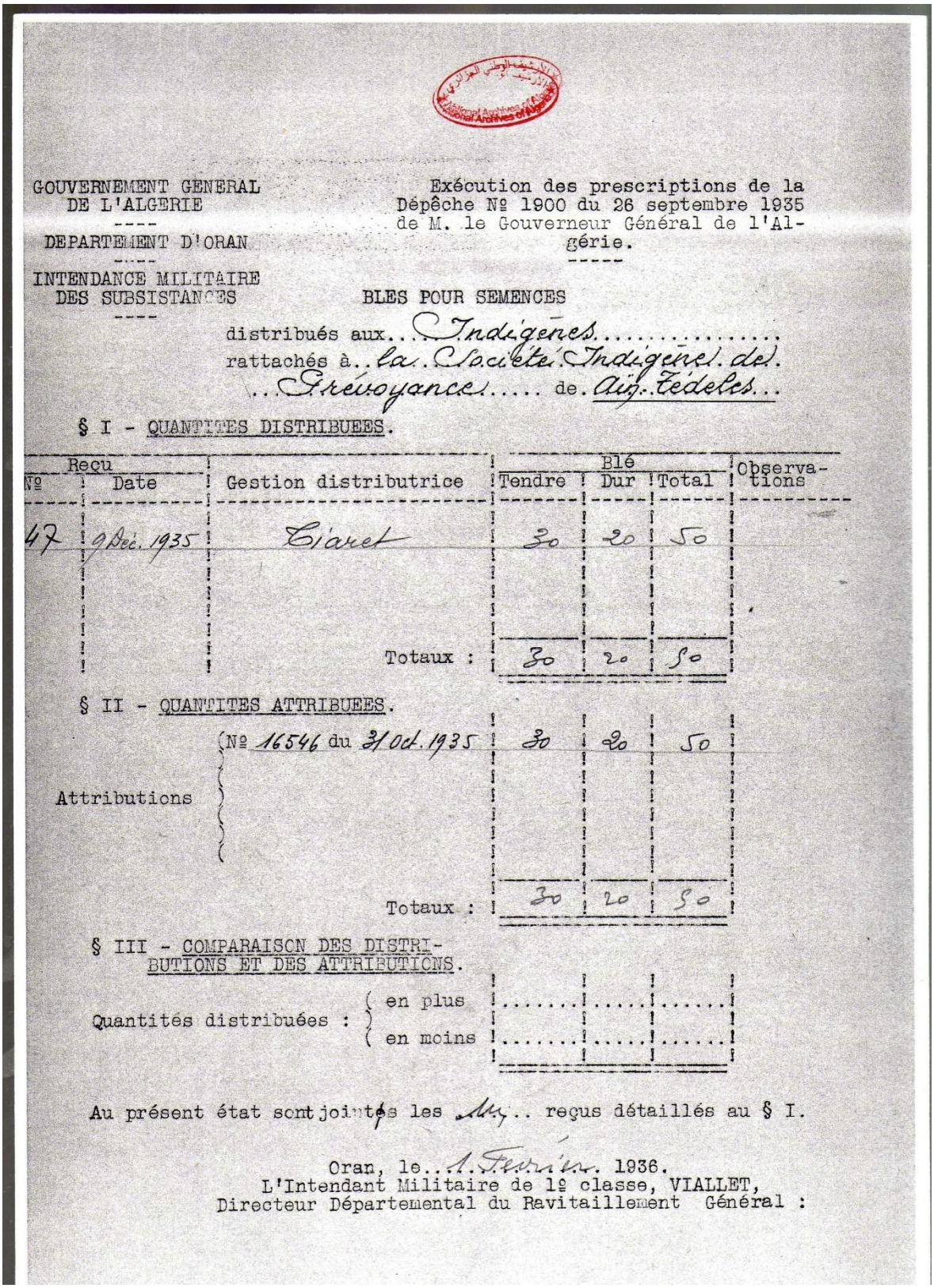

GOUVERNEMENT GENERAL
DE L'ALGERIE

DEPARTEMENT D'ORAN

INTENDANCE MILITAIRE
DES SUBSISTANCES

Exécution des prescriptions de la Dépêche Nº 1900 du 26 septembre 1935 de M. le Gouverneur Général de l'Algérie.

BLES POUR SEMENCES

distribués aux... Indigènes.....
rattachés à.. la. Société. Indigène. de.
... Prévoyance..... de. Aïn. Tédeles...

§ I - QUANTITES DISTRIBUEES.

Reçu Nº	Reçu Date	Gestion distributrice	Blé Tendre	Blé Dur	Blé Total	Observations
47	9 Déc. 1935	Ciaret	30	20	50	
		Totaux :	30	20	50	

§ II - QUANTITES ATTRIBUEES.

Attributions (Nº 16546 du 21 Oct. 1935	30	20	50	
Totaux :	30	20	50	

§ III - COMPARAISON DES DISTRIBUTIONS ET DES ATTRIBUTIONS.

Quantités distribuées : en plus	.....	.....	.....	
Quantités distribuées : en moins	.....	.....	.....	

Au présent état sont jointes les Néant reçus détaillés au § I.

Oran, le.. 1. Février. 1936.
L'Intendant Militaire de 1º classe, VIALLET,
Directeur Départemental du Ravitaillement Général :

المصدر: **C.A.N.A, G.G.A, Sous-Série E11-1/908**

ملحق رقم: (05)

القروض الموافق عليها مع ضمان (ش.أ.إ) بعمالة وهران لشهر أكتوبر 1935

Préfecture d' Oran
Affaires Indigènes

Prêts de semences de blés aux indigènes

I.- PRETS CONSENTIS AVEC LA GARANTIE DES SOCIETES INDIGENES DE PREVOYANCE

ETAT RECAPITULATIF des demandes formulées par les Sociétés Indigènes de Prévoyance du département ayant produit l'engagement de garantie de 50 %. depuis le 31 octobre 1935

N° d' ordre	Nom des Sociétés	Quantités de blés exprimées en quintaux		Observations
		Blé dur	Blé tendre	
	ARRONDISSEMENT D'ORAN			
I	Ain-el- Arba	500	I00	
2	Bou-Henni	I00	"	
3	Hammam-Bou-Hadjar	I024	226	
4	Laferrière	500	25	
5	Lourmel	200	200	
6	Oued-Imbert	500	I20	
7	Saint Maur	300	I000	
8	Tafaraoui	I200	I00	
9	Ain-Témouchent(Mixte)	I000	200	
I0	Saint Lucien(Mixte)	2I20	I00	
II	Rio-Salado	752	"	
I2	Misserghin	60	"	
	ARRONDISSEMENT DE MASCARA			
I3	Dombasle	400	"	
I4	Mascara(Mixte)	6584	I22I	
I5	Saida(Mixte)	8600	I900	
	ARRONDISSEMENT DE MOSTAGANEM			
I6	Bellevue	70	I4	
I7	Bosquet	I00	27	
I8	L'Hillil	374	"	
I9	Djebel-Nador(Mixte	I964	9733	
20	La Mina Mixte	I496	"	
2I	Tiaret(Mixte)	2500	750	
	ARRONDISSEMENT DE SIDI-Bel Abbès			
22	Ténira	200	200	
23	Mékérra(Mixte)	690	I385	
24	Télégh(Mixte)	I358	II7I	
25	Slissen	I00	50	
	ARRONDISSEMENT DE TLEMCEN			
26	Marnia(Mixte)	I500	I50	
27	Remchi(Mixte)	I43	"	

Oran, Le 6 Novembre 1935

LE SECRETAIRE GENERAL pour les AFFAIRES INDIG et la POLICE GENERALE

المصدر: **C.A.N.A, G.G.A, Sous-Série E11-1/908**

ملحق رقم: (06)

الوضعية العامة لـــ (ش.ز.إ) ناحية عين بسام 1957/12/31 إلى غاية 1958/03/31

RELEVÉ DES SITUATIONS RÉSUMÉES DES BILANS) DES SECTIONS DE GESTION

(SITUATION GÉNÉRALE DE LA SOCIÉTÉ)

SOCIÉTÉ AGRICOLE DE PRÉVOYANCE LA RÉGION DE AIN BESSEM

ALGER - IMP. P. MICHAUD

ACTIF

	SECTIONS DE GESTION				TOTAUX
	Crédit (1)	Céréales (2)	Autres Produits (3)	Exploitations Pilotes (4)	Matériel Agricole (5)	
Disponibilités	8376486	II27I099	330280	3496668	488I975	283564846
Valeurs engagées (Approvisionnements, cultures en cours, troupeaux, etc.)		II509057		472463	474623	I2456I343
Valeurs réalisables :						
— Marchandises						
— Prêts, intérêts, cotisations						II2295304
— Avances de Section à Section						I7000000
— Autres valeurs réalisables	2529932	95908I47	47550	I74740	849629	I00049998
Valeurs immobilisées :						
— Quotités au subventionnées		86I923I	I6400	600	I8727563	27363794
— Quotités subventionnées		827250		I3087247	9679663	23594160
Comptes divers :						
— Utilisation subventions	95000			8939589	4926800	I396I389
— Autres comptes	802528			I5250		8II778
Charges de l'exercice en cours	957720	73I6I32		222763	557I28	9047743
Résultats déficitaires :						
— P. et P. des exercices antérieurs (Y compris régularisations, etc.)	39I602I	4787BI		26366644	8782687	360I9733
TOTAUX	I4244259I	I3592969I	394230	533I5964	48880008	3809624490

PASSIF

	SECTIONS DE GESTION				TOTAUX
	Crédit (1)	Céréales (2)	Autres Produits (3)	Exploitations Pilotes (4)	Matériel Agricole (5)	
Valeurs exigibles :						
— Avances de Section à Section		I7000000				I7000000
— Caisse des S.A.P. - Avances échues	I2208594S	I900000		898300	I678I639	I4975058
— Autres valeurs exigibles	529810	I8269488	39729	I3227I82	38II439	3587648
Valeurs exigibles à terme :						
— Caisse des S.A.P.	4226666					202628232
— CAPCA (Emprunt matériel équip.		II66I2		2000000	52I6000	II44266
— C.A.C. M. (Emprunt matériel équip.)		27769000				II66I2
— Autres valeurs exigibles (Avances spéciales)		50000000				27769000
Valeurs non exigibles (Subventions, etc.)	883500	2477250		27358400	I4606463	89328278
Amortissements		4849013	I6400			5000000
Comptes divers :						45325613
— Constats ms (Cotisations, Intérêts)	9097176				8246829	45325613
— Autres c ptes		902524		I4I4620	I6466	I3II2242
Produits de l' rcice en cours	800882	8I088I2				I3II2242
Résultats bénéficiaires :						9097176
— P. et P. des exercices antérieurs (Y compris régularisations, etc.)	2344436	4536998	338I0I	285I52	I05840	II430786
— Fonds de reserve	2474176					2333610
						95332
						9052636
						9052636
						7610527
						2474176
TOTAUX	I4244259I	I3592969I	394230	533I5964	48880008	I0084703
						3809624490

OBSERVATIONS

Section "Crédit"

(1) Il s'agit de la situation provisoire "avant risation". Lors de notre passage, M. HACHI un par un, les comptes des intéressés.

OBSERVATIONS

aux fins d'établir la situation provisoire "après régularisation"

- Situation arrêtée à fin Décembre 1957
- Situation arrêtée à fin Mars 1958
- Situation arrêtée à fin Mars 1958
- Situation arrêtée à fin Mars 1958
- Situation arrêtée à fin Mars 1958

المصدر: **C.A.N.A, M.G, Sous-Série E11-1/757**

ملحق رقم: (07)

كشف للمبالغ المتبقية المراد تحصيلها من المساهمين لـــ (ش.ز.إ) ناحية عين بسام في نهاية أكتوبر 1955

RELEVE DES RESTES A RECOUVRER ECHUS ET EXIGIBLES DU [illegible] PAR DES SOCIETAIRES A FIN OCTOBRE 1955

N O M S			Section "CREDIT"			Section "CRETES"	TOTAL
			Campagne et Moissons	Labours	Semences	M. T.	Avances sur Livraisons	
OULZ Boumezreg	Président de Djemaa	Kou [illegible]kat			508.140			508.140
NDRE Pierre	Agriculteur	Ber [illegible]ville					164.717	164.717
ECKER André	Président de Secteur	Oued Berdi	1.200.000					1.200.000
ENGUERRAH Boualem	Agriculteur	Aïn-Hazem			166.925	100.000		266.925
ENGUERRAH Saad	Agriculteur	Aïn-Hazem				100.000		100.000
ENTOUNES Abderrahmane t Mustapha	Député et Bachagha	Oued Berdi	496.470			200.000		696.470
ENTOUNES Belkacem	Caïd	Met [illegible]tenane	266.607			958.921	212.000	1.437.528
ENTOUNES Hocine	Conseiller de l'Union Française	Aïn-Tixiret	790.000	494.940	1.710.681	800.000	994.044	4.789.665
ENTOUNES Menad	Délégué à l'Assemblée Algérienne	Aïn-Bessem					1.347.037	1.347.037
RAHIMI Ahmed	Bachagha	Bir-Rabalou			690.850			690.85
éritiers BRAHIMI Lakhdar	Fils Député et Fils Délégué Assemblée Algérienne	Les Frênes	137.300		957.300		1.838.371	2.932.97
RAHIMI Toumi	Caïd	Bir-Rabalou			558.409			558.40
HABIRA Lakhdar	Agriculteur	Aïn-Tixiret	909.429	112.536				1.021.96
HELLALI Bouguerrah	Président de Djemaa	Oued Berdi	30.000	63.604	732.956			826.56
AB Abdelkader	Président de Djemaa	Aïr-Bessem	65.000		605.839	480.000		1.150.83
AB Lafa ben Mohamed	Président de Secteur	Aïr-Bessem	25.000		366.007	515.760		1.906.76
ONON Merime	Président de Secteur	Ber [illegible]ville					824.320	824.3
EKKAT Hocine	Président de Djemaa	Aïr-Tixiret	209.500			300.000	15.591	525.09
ADANI Ahmed ben Tayeb	Agriculteur	Aïr-Hazem	234.729		420.510		61.867	717.1
OULD HOCINE Hamid	Agha	Oued Berdi	470.146		452.040	500.000		1.422.1
OULD HOCINE Mohamed	Agriculteur	Oued Berdi		137.433		266.739		404.1
EMIDI Hadj Ali	Agriculteur	Aïr-Bessem		129.738	145.789		4.500	280.0
EMIDI Tayeb ben Mebarek	Agriculteur	Aïr-Bessem			341.000			341.0
RANI Ameur	Agriculteur	Aïr-Bessem	1.842.685		325.670	334.300	121.487	2.624.1
		S.[illegible].R. Sidi Khelifa		396.747				396.7
EXPLOITATIONS PILOTES		S.[illegible].R. Oued Berdi		4.208.276	191.797			4.400.0
			6.676.866	5.543.274	8.173.913	4.555.720	5.583.934	30.533.

.../

المصدر: **C.A.N.A, G.G.A, Sous-Série E11-1/757**

ملحق رقم: (08)

جدول عام حول وضعية (ش.ز.ع) ناحية عين بسام في نهاية 1954/12/31

Année 1954

S.A.P. de la RÉGION

de AIN - BESSEM

TABLEAU GÉNÉRAL

de l'EXPLOITATION et des RÉSULTATS

pour l'année 1954

1re PARTIE. — Relevé des bilans (ou situations résumées) au 31 Décembre 1954

2e PARTIE. — Exploitation et résultats de l'année

N.B. — Ce tableau d'ensemble doit être :

1° Présenté à l'Assemblée Générale de la Société (Art. 44 des Statuts).

2° Adressé, chaque année, au Gouvernement Général (en 2 exemplaires) :

— à la Direction de l'Agriculture.

BLIDA - IMP. ADM. A. MAUGUIN

2e PARTIE

Exploitation et résultats pour l'année 1954

de la Région d'AIN-BESSEM

SECTIONS (1)	EXPLOITATION — Charges de l'exercice	EXPLOITATION — Produits de l'exercice	RÉSULTATS DE L'EXERCICE — Bénéficiaires	RÉSULTATS DE L'EXERCICE — Déficitaires
I. CRÉDIT	4 148 389	5 796 971	1 648 582	
I. AUTRES PRODUITS	5 886	18 860	12 974	
I. EXPLOITATIONS PILOTES	7 302 929	2 802 142		4 500 787
I. MATÉRIEL AGRICOLE	8 919 594	9 553 026	633 432	
TOTAUX	20 376 798	18 170 999	2 294 988	4 50078 7

SOLDE BÉNÉFICIAIRE (+) ou DÉFICITAIRE (—) pour l'exercice, pour les sections ci-dessus : (A) ou + — 2 205 799

	EXPLOITATION du 1er juin au 31 décembre — Charges	EXPLOITATION du 1er juin au 31 décembre — Produits	RÉSULTATS DE L'EXERCICE écoulé (au 31 mai dernier) — Bénéficiaires	RÉSULTATS DE L'EXERCICE écoulé (au 31 mai dernier) — Déficitaires
I. CÉRÉALES (1)	5 532 855	2 691 477	(B) ou + 353 885 —	
	Pour une collecte de : 13 951,63 quintaux		Pour une collecte de : 22 202,63 quintaux	

	GAIN ou PERTE de
I. RÉSULTATS D'ENSEMBLE POUR L'ANNÉE (toutes sections réunies). Solde des résultats bénéficiaires ou déficitaires enregistrés pendant l'année (Somme algébrique A + B).	ou + — 1 851 914

AIN-BESSEM, le 31 Décembre 1954

Le Président,

Certifié exact et conforme aux écritures.

L'Agent Comptable,

(1). — Pour les 4 sections "Crédit, Autres Produits, Exploitations Pilotes et Matériel Agricole", la période à considérer est celle du 1er janvier au 31 décembre. Par contre, pour la section "Céréales", à titre exceptionnel et provisoire, les charges et les produits correspondent à la période du 1er juin au 31 décembre. Les charges de cette section ne comprennent donc pas les amortissements. Pour cette section ("Céréales") le résultat à porter à la ligne V est celui du dernier exercice connu.

C.A.N.A, G.G.A, Sous-Série E11-1/715 : المصدر

الأرشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria

TABLEAU GÉNÉRAL de la SITUATION de la SOCIÉTÉ au 31 Décembre 195 4

1re PARTIE (2e partie au verso)

RELEVÉ des BILANS (ou des situations résumées) des diverses Sections de la S.A.P. de la Région d'AIN-BESSEM

ACTIF

	SECTIONS DE GESTION					TOTAUX
	CRÉDIT (1)	CÉRÉALES (2)	AUTRES PRODUITS (3)	EXPLOITATIONS PILOTES (4)	MATÉRIEL AGRICOLE (5)	
ibilités	469 024	652 143	21 484	14 310	36 601	1 193 562
s engagées		28 771 237	408 189	11 451 626	776 100	41 407 152
s réalisables	99 364 021	33 545 923	62 550	1 602 941	6 007 526	140 583 937
s immobilisées		10 419 837	16 400	12 755 237	23 038 909	46 229 983
es divers		7 700		2 375 250	3 774 645	6 157 595
s de l'exercice éventuellement)		5 532 855				5 532 855
ts déficitaires				2 126 044	3 837 279	5 963 323
ts déficitaires				4 500 787		4 500 787
	99 834 021	78 929 295	508 623	34 826 195	37 471 060	251 569 194

PASSIF

	SECTIONS DE GESTION					TOTAUX
	CRÉDIT (1)	CÉRÉALES (2)	AUTRES PRODUITS (3)	EXPLOITATIONS PILOTES (4)	MATÉRIEL AGRICOLE (5)	
A. — Valeurs exigibles à vue	181 009	11 321 142	163 933	6 791 935	3 360 660	21 818 679
B. — Valeurs exigibles à terme						
— F.C. des S.A.P.	90 017 717	1 900 000		9 861 645	20 298 039	122 077 401
— C.A.C.A.M.		46 121 312				46 121 312
— Autres Établissements				2 700 000		2 700 000
C. — Valeurs non exigibles (subventions, etc.)		827 250		14 869 000	10 578 663	26 274 913
D. — Amortissements		5 710 446	3 280	603 615	2 600 266	8 917 607
E. — Comptes divers	5 292 002	333 519				5 625 521
F. — Produits de l'exercice en cours (éventuellement)		2 691 477				2 691 477
G 1. — Fonds de réserve	1 739 635					1 739 635
G 2. — Résultats bénéficiaires antérieurs	955 076	10 024 149	328 436			11 307 661
H. — Résultats bénéficiaires de l'exercice	1 648 582		12 974		633 432	2 294 988
	99 834 021	78 929 295	508 623	34 826 195	37 471 060	251 569 194

RÉSULAT GLOBAL

(toutes Sections réunies)

Exercices antérieurs et Exercice écoulé

GAIN global de 4 878 174

ou PERTE globale de

ACTIVITÉ de la SECTION "CRÉDIT"

tif des sociétaires à jour	6 255	D) Montant total des prêts consentis dans l'année	69 178 241
uits des cotisations pour l'année	1 099 658	E) Montant total des prêts recouvrés dans l'année	17 935 350
bre de prêts consentis dans l'année	1 762	F) Montant des créances échues et restant à recouvrer	30 186 756

ÉTAT des DETTES ÉCHUES

	CRÉDIT	CÉRÉALES	AUTRES PRODUITS	EXPLOITATIONS PILOTES	MATÉRIEL AGRICOLE	TOTAUX
Dettes échues non remboursées	55 734 608	/	/	2 861 645	8 886 337	67482 590

ملحق رقم: (09)

انتخابات مجالس القطاعات الإقليمية (ش.ز.إ) ناحية عين بسام في جويلية 1954

SOCIETE AGRICOLE DE PREVOYANCE
DE LA REGION D' AIN-BESSEM

ELECTION DES CONSEILS DE SECTEURS TERRITORIAUX

- Douars ou Centres	Secteur n° I Bir Rabalou	Secteur n° II Aïn-Bessem Koudiat Hoche	Secteur n° III Mihoub Maghraoua	Secteur n° IV Aïn-Hazem Aïn-Tizirat La Baraque	Secteur n° V Sidi Khelifa Aïn-Bessem (P.E.) Bertville
- Date des Elections des Conseils de Sect.					
Membres Président Vice-président Secrétaire	}	8 Juillet 1954 16 Juillet 1954 16 Juillet 1954	8 Juillet 1954 16 Juillet 1954 16 Juillet 1954	10 Juillet 1954 16 Juillet 1954 16 Juillet 1954	10 Juillet 1954 16 Juillet 1954 16 Juillet 1954
- Membres Elus					
1 Président		DAB IAid b Mohamed	ZEBBACHE M'Hamed b Ali	BENTOUNES Mennad b Ali	CONON Maxime
2 Vice-Président		TOUATI Bouzid b Benchelkh	SAFIR Ahmed b Larbi	FERKAT Hocine b El Hadi	MATARI Ahmed b Said
3 Secrétaire		DAB Ali b Yahia	LAIDI Ahmed b Aïssa	AGRANE Salah	BOUAMRIA Mennad b Tayeb
4 Membres		NEMIR Bouaouda Khaldi	BEKKAID Hamoud b Salah	TANI Ameur	HALFAOUI Nadir
5		ATTIG Abderahmane b Laouf	BOUGAROUMI Mohamed b Ali	MEZIANE Abdelkader b Hadm	BOUAMRIA Boudjemfa bBouzid
6		ERIBI Lotfi b Salem	YAHIAOUI Mohamed b Layachi	ABDAT Tayeb b Belgacem	ABANE Bourahla b Loucif
7			SAIFI M'Hamed b Mohamed	BENGUERRAH Boualem	
8			REZGANE Mohamed b Ali		
9			MOULAHOUM Amar b Mohamed		
10			RAFAA Abderahmane b Boufi		
11			KHEMICI Moh.Seghir bHamida		
12			RAFAA Mohamed b Youcef		
13			GRINE Said b Mohamed		
14			SMAIL Chani b Ali		
15			KHOTTA L mouri b Said		
16					
17					

ELECTION DES CONSEILS DE SECTEURS TERRITORIAUX

Secteur n° VI	Secteur n° VII	Secteur n° VIII		Secteur n° III	Secteur n° IV	Secteur n° V
Mettenane Souflat	Sidi Zouikia Erfich Aboutville	Oued Berdi		Mihoub Maghraoua	Aïn-Hazem Aïn-Tiziret La Baraque	Sidi Khelifa Aïn-Bessem (P.E.) Bertville
12 Juillet 1954 16 Juillet 1954 16 Juillet 1954	12 Juillet 1954 16 Juillet 1954 16 Juillet 1954	13 Juillet 1954 16 Juillet 1954 16 Juillet 1954		8 Juillet 1954 16 Juillet 1954 16 Juillet 1954	10 Juillet 1954 16 Juillet 1954 16 Juillet 1954	10 Juillet 1954 16 Juillet 1954 16 Juillet 1954
BENTOUNES Nadir b Saad BENSALEM Khalad b M'Hamed BENTAHAR Ali b Athmane LADJAL Mohamed b Allel ABDENOUR Tahar b El Hadj OSMANI Lakhdar b Ahmed MESSILI Mohd b Meberek ZIANI Rabah b Ziane ZAROUD Ahmedb Mazouni LAALA Abdellah b Ali OUID Gacem ali b M'Hamed SABANE Ali b Ahmed TALI Menouar b Ahmed FACI Mohd b Mohd b Ali YAHI Larbi b Larbi OUNAS Rabah b Mahfoud ZADI M'Hamed b M'Hamed b Dafa	BENTOUNES Mokhfi dit Moh. MEZINE Amar b Belgacem DJELLALI Aïssa b Chabachi REKAB Djabri Mennad BOUSBAINE Saïd b Ahmed SENOUCI Amar b Messaoud DIF Salem b Saad ARAR Ali b Amar KHELIFI Said b Slimane ZAIBI Mahfoud b Saïd TIR Yahia b Ahmed BOUCHERIGUENE Amar b Belkm. KADDOUCHE Ahmed b Rabah	BECKER Emile HAMACHE Mohd b Hamouche RAOUANE Boudjemaa b Amar DJELID Ferhat b Messaoud BENCHEIKH Mohd b Ahmed TELDJOUNE Ahmed b Mohd	eikh Aoufi	ZEBACHE M'Hamed b Ali SAFIR Ahmed b Larbi LAIDI Ahmed b Afsir BELKAID Hamoud b Salah BOUGAROUMI Mohamed b Ali YAHIAOUI Mohamed b Layachi SAIFI M'Hamed b Mohamed REZGANE Mohamed b Ali MOULAHOUM Amar b Mohamed RAFAA Abderahmane b Laoufi KHEMICI Moh.Seghir bHamida RAFAA Mohamed b Youcef GRINE Saïd b MoHamed SMAIL Chami b Ali KHOTTA L'mouri b Saïd	BENTOUNES Mennad b Ali HERKAT Hocine b El Hadi AGRANE Salah TANI Ameur MEZIANE Abdelkader b Hocine ABDAT Tayeb b Belgacem BENGUERRAH Boualem	GONON Maxime MATARI Ahmed b Saïd BOUAMRIA Menad b Tayeb HALFAOUI Nadir BOUAMRIA Boudjemâa bBoud ABANE Bourahla b Loucif

ملحق رقم: (10)

نشاطات (ش.أ.إ.ح) لقسنطينة 1940

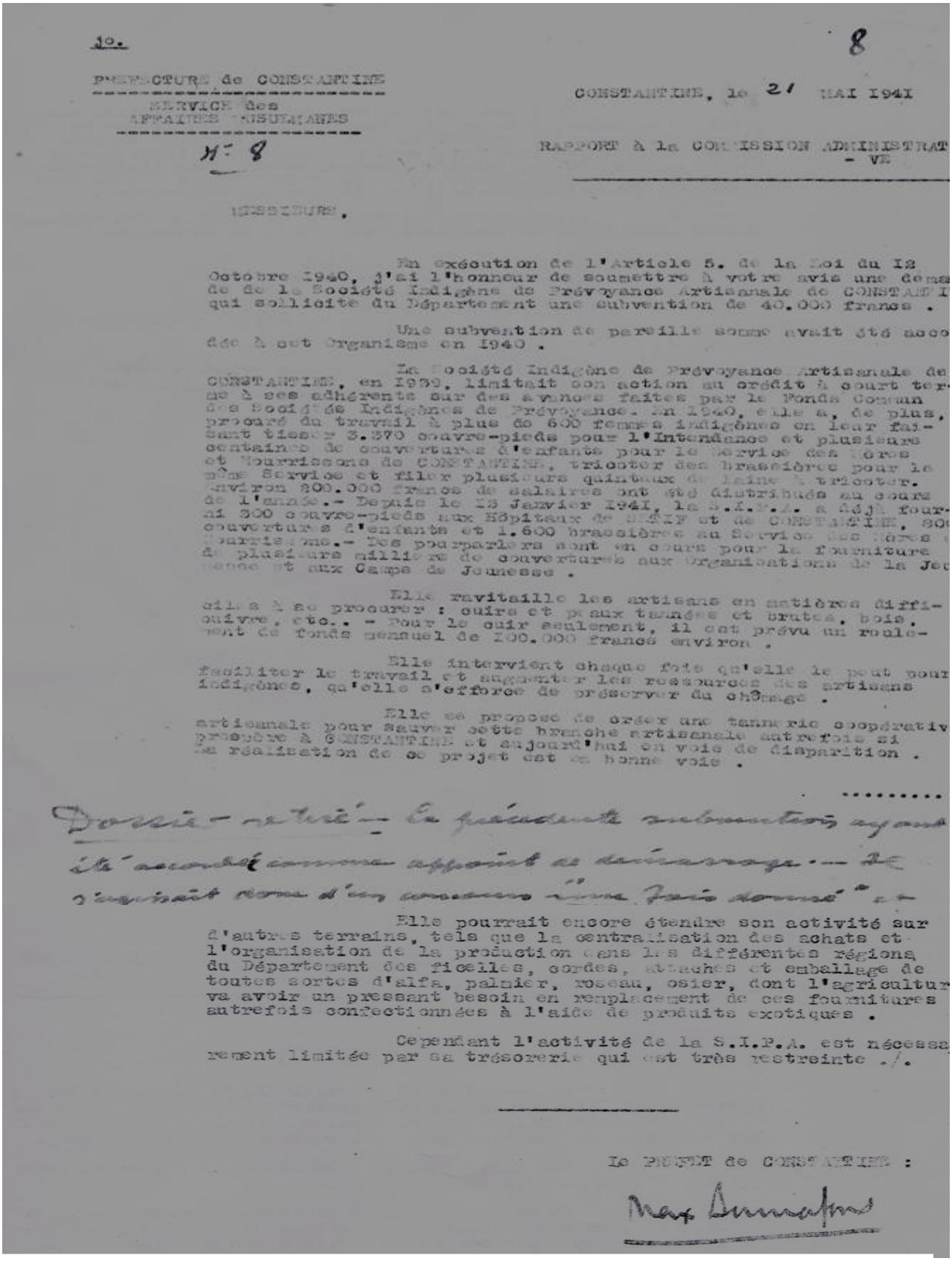

10.

8

PREFECTURE de CONSTANTINE
SERVICE des AFFAIRES MUSULMANES
N° 8

CONSTANTINE, le 21 MAI 1941

RAPPORT à la COMMISSION ADMINISTRAT
- VE

MESSIEURS,

En exécution de l'Article 5. de la Loi du 12 Octobre 1940, j'ai l'honneur de soumettre à votre avis une dema de de la Société Indigène de Prévoyance Artisanale de CONSTANTI qui sollicite du Département une subvention de 40.000 francs .

Une subvention de pareille somme avait été acco dée à cet Organisme en 1940 .

La Société Indigène de Prévoyance Artisanale de CONSTANTINE, en 1939, limitait son action au crédit à court ter me à ses adhérents sur des avances faites par le Fonds Commun de la Société Indigène de Prévoyance. En 1940, elle a, de plus, procuré du travail à plus de 600 femmes indigènes en leur fai- sant tisser 3.370 couvre-pieds pour l'Intendance et plusieurs centaines de couvertures d'enfants pour le Service des Mères et Nourrissons de CONSTANTINE, tricoter des brassières pour le même Service et filer plusieurs quintaux de laine à tricoter. Environ 800.000 francs de salaires ont été distribués au cours de l'année.- Depuis le 13 Janvier 1941, la S.I.P.A. a déjà four- ni 300 couvre-pieds aux Hôpitaux de SETIF et de CONSTANTINE, 80 couvertures d'enfants et 1.600 brassières au Service des Mères & Nourrissons.- Des pourparlers sont en cours pour la fourniture de plusieurs milliers de couvertures aux Organisations de la Jeu nesse et aux Camps de Jeunesse .

Elle ravitaille les artisans en matières diffi- ciles à se procurer : cuirs et peaux tannées et brutes, bois, ouivre, etc.. - Pour le cuir seulement, il est prévu un roule- ment de fonds mensuel de 200.000 francs environ .

Elle intervient chaque fois qu'elle le peut pour faciliter le travail et augmenter les ressources des artisans indigènes, qu'elle s'efforce de préserver du chômage .

Elle se propose de créer une tannerie coopérativ artisanale pour sauver cette branche artisanale autrefois si prospère à CONSTANTINE et aujourd'hui en voie de disparition . La réalisation de ce projet est en bonne voie .

.....

Dossier retiré — La présente subvention ayant été accordée comme appoint au démarrage — Il n'existait donc d'un caractère unique une fois donné" [illegible]

Elle pourrait encore étendre son activité sur d'autres terrains, tels que la centralisation des achats et l'organisation de la production dans les différentes régions du Département des ficelles, cordes, attaches et emballage de toutes sortes d'alfa, palmier, roseau, osier, dont l'agricultur va avoir un pressant besoin en remplacement de ces fournitures autrefois confectionnées à l'aide de produits exotiques .

Cependant l'activité de la S.I.P.A. est nécessa rement limitée par sa trésorerie qui est très restreinte ./.

Le PREFET de CONSTANTINE :

Max Amiaud

المصدر: **A.W.C, Boite N°56, Rapport à la commission Administrative, 21/05/1941**

ملحق رقم: (11)

نداء محمد الصالح بن جلول للتصويت على مرشحي فيدرالية النواب المسلمين الجزائريين في الانتخابات البلدية لسنة 1933.

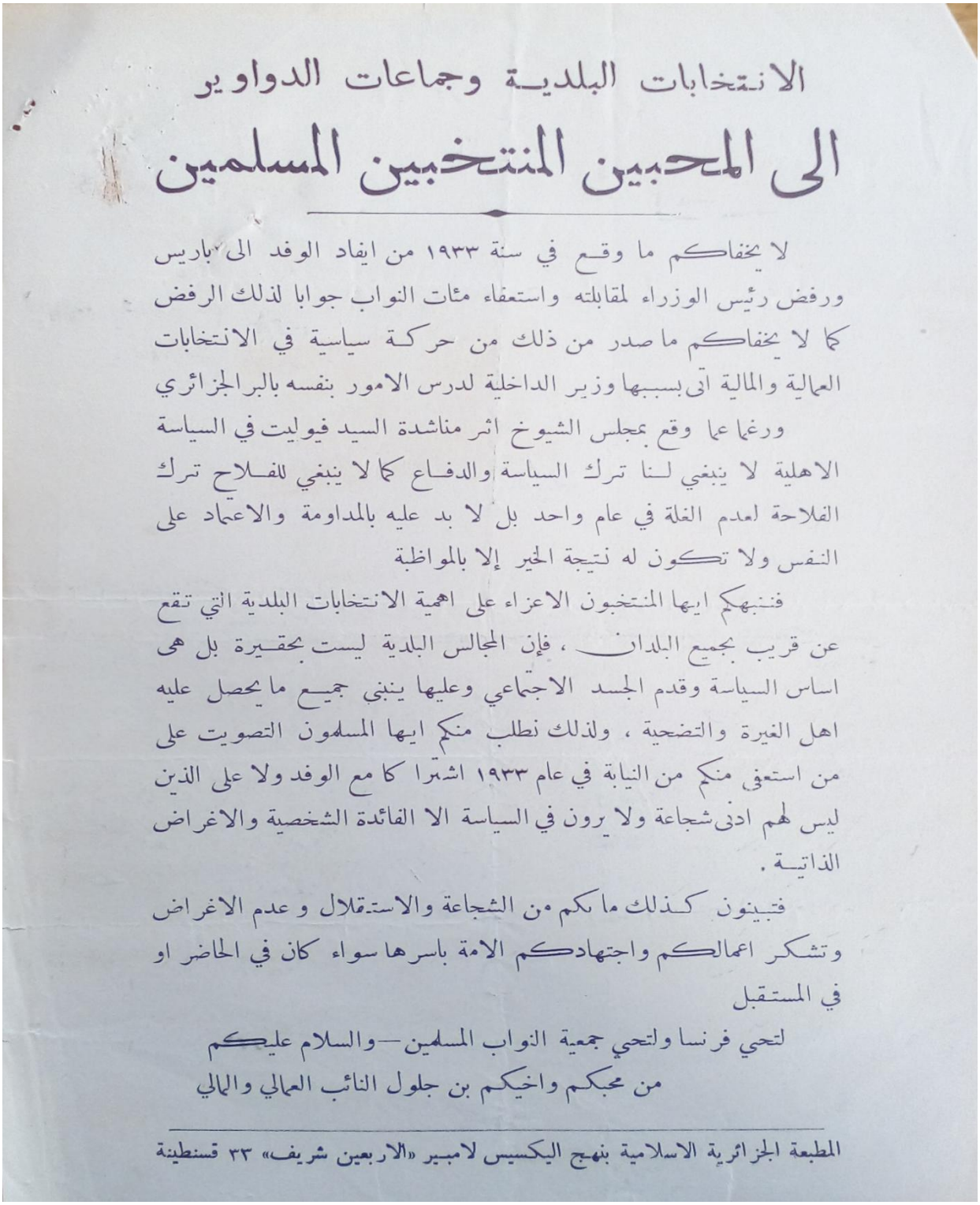

الانتخابات البلدية وجماعات الدواوير

الى المحبين المنتخبين المسلمين

لا يخفاكم ما وقع في سنة ١٩٣٣ من ايفاد الوفد الى باريس ورفض رئيس الوزراء لمقابلته واستعفاء مئات النواب جوابا لذلك الرفض كما لا يخفاكم ما صدر من ذلك من حركة سياسية في الانتخابات العمالية والمالية اتى بسببها وزير الداخلية لدرس الامور بنفسه بالبر الجزائري

ورغما عما وقع بمجلس الشيوخ اثر مناشدة السيد فيوليت في السياسة الاهلية لا ينبغي لنا ترك السياسة والدفاع كما لا ينبغي للفلاح ترك الفلاحة لعدم الغلة في عام واحد بل لا بد عليه بالمداومة والاعتماد على النفس ولا تكون له نتيجة الخير إلا بالمواظبة

فنتبهكم ايها المنتخبون الاعزاء على اهمية الانتخابات البلدية التي تقع عن قريب بجميع البلدان ، فإن المجالس البلدية ليست بحقيرة بل هي اساس السياسة وقدم الجسد الاجتماعي وعليها ينبني جميع ما يحصل عليه اهل الغيرة والتضحية ، ولذلك نطلب منكم ايها المسلمون التصويت على من استعفى منكم من النيابة في عام ١٩٣٣ اشترا كا مع الوفد ولا على الذين ليس لهم ادنى شجاعة ولا يرون في السياسة الا الفائدة الشخصية والاغراض الذاتية .

فتبينون كذلك ما لكم من الشجاعة والاستقلال و عدم الاغراض وتشكر اعمالكم واجتهادكم الامة باسرها سواء كان في الحاضر او في المستقبل

لتحي فرنسا ولتحي جمعية النواب المسلمين — والسلام عليكم

من محبكم واخيكم بن جلول النائب العمالي والمالي

المطبعة الجزائرية الاسلامية بنهج اليكسيس لامبير «الاربعين شريف» ٣٣ قسنطينة

المصدر: **A.N.O.M, G.G1.A, Série H, 1H36.**

ملحق رقم: (12)

مخطط التنظيم الإداري الإستعماري للجزائر 1945

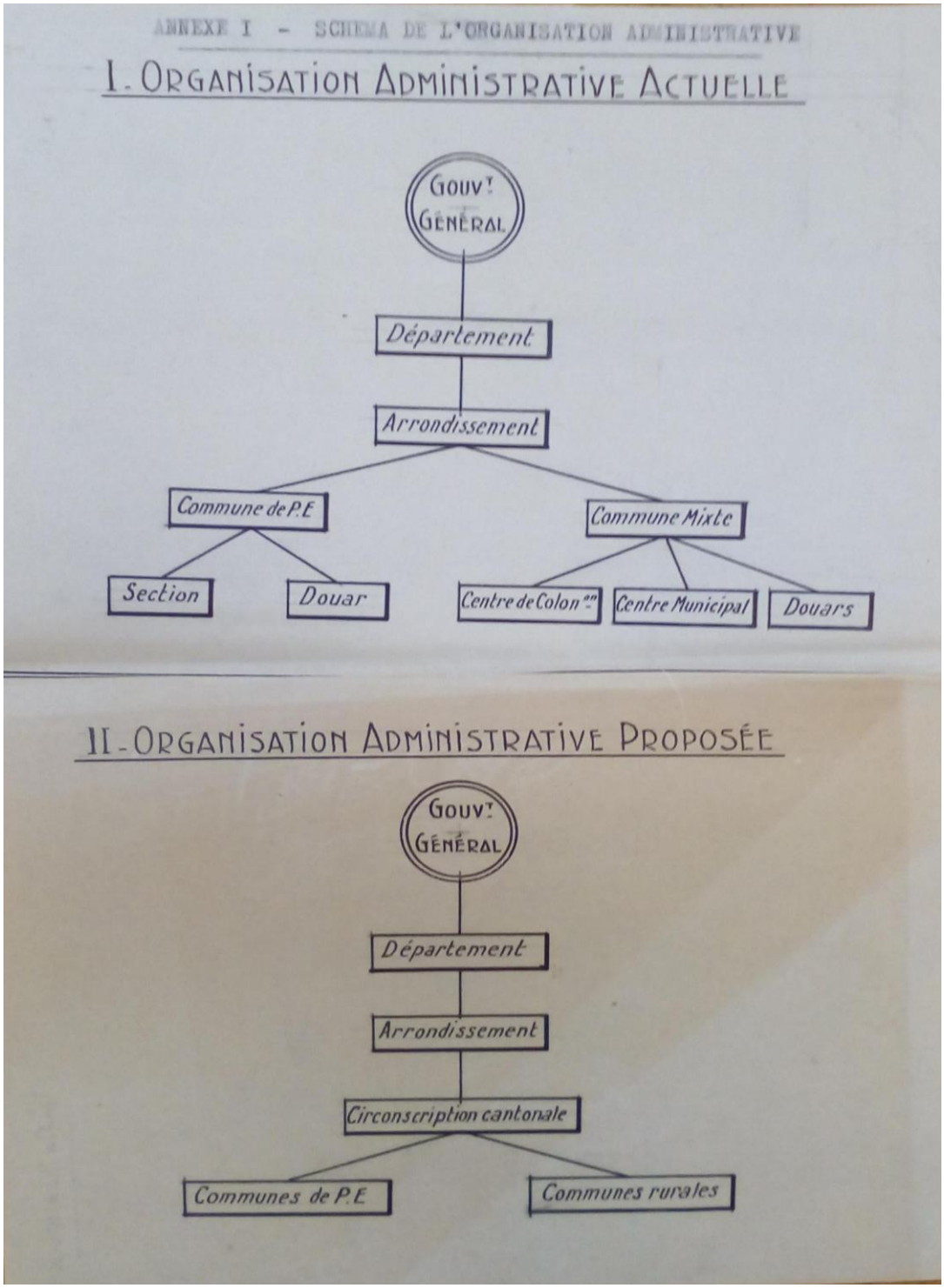

المصدر: A.N.O.M, G.G.A, Série H 12 H 16, Schéma de L’organisation Administrative.

ملحق رقم: (13)
رخصـــــــة سفـــــــر

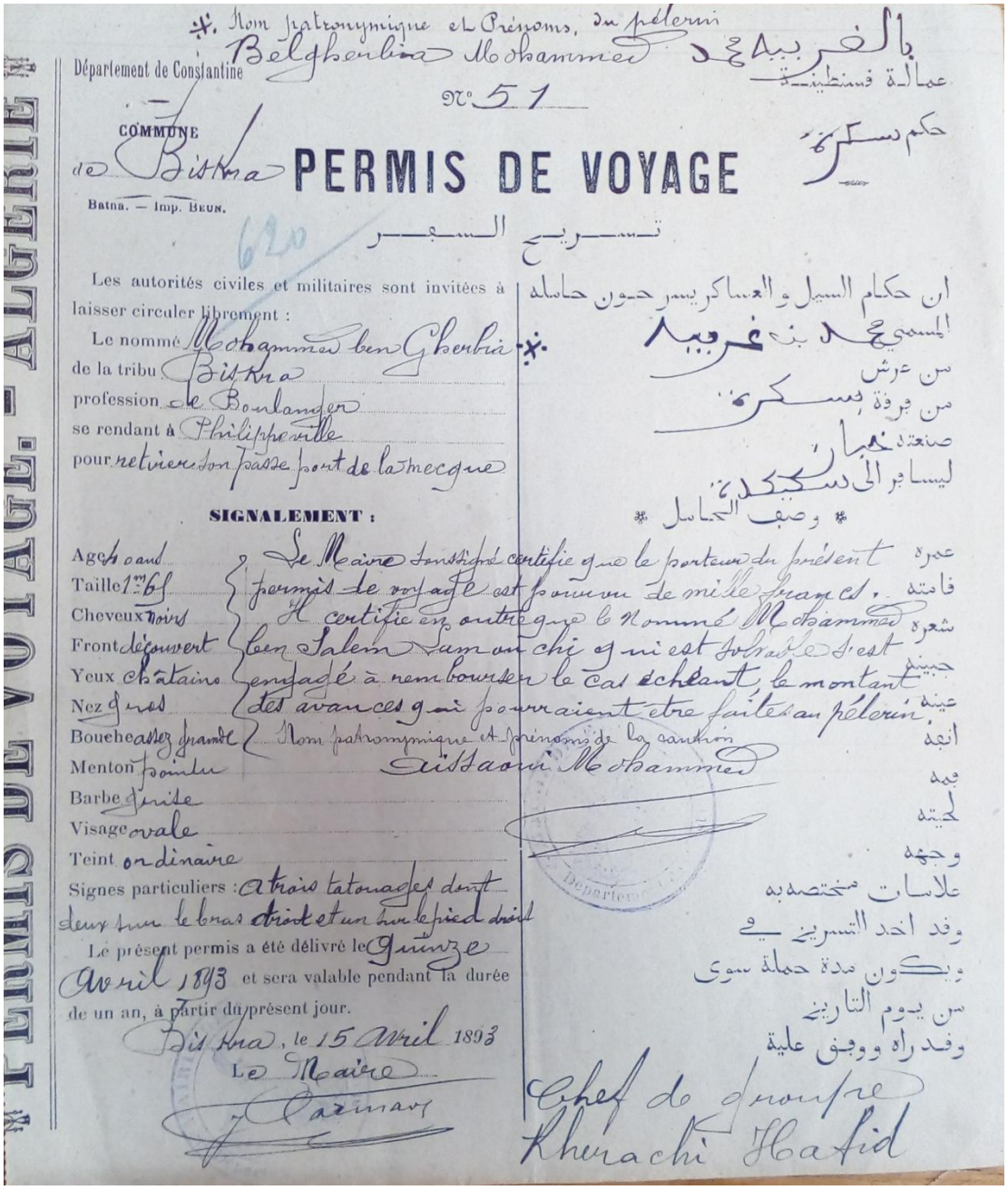

PERMIS DE VOYAGE

Département de Constantine — COMMUNE de Biskra

Batna. — Imp. Beun.

تسـريح السـفـر

Les autorités civiles et militaires sont invitées à laisser circuler librement :

Le nommé Mohammed ben Gherbia

de la tribu Biskra

profession de Boulanger

se rendant à Philippeville

pour retirer son passe port de la mecque

ان حكام السبل و العساكر يسرحون حامله

المسمى محمد بن غربية

من عرش

من قرية بسكرة

صنعته خباز

ليسافر الى سكيكدة

وصف الحامل

SIGNALEMENT :

Age 45 ans
Taille 1m 64
Cheveux noirs
Front découvert
Yeux châtains
Nez gros
Bouche assez grande
Menton fourchu
Barbe grise
Visage ovale
Teint ordinaire
Signes particuliers : a trois tatouages dont deux sur le bras droit et un sur le pied droit

Le Maire soussigné certifie que le porteur du présent permis de voyage est pourvu de mille francs. Il certifie en outre que le Nommé Mohammed ben Salem ou un chi qui est solvable s'est engagé à rembourser le cas échéant, le montant des avances qui pourraient être faites au pélerin.

Nom patronymique et prénoms de la caution
Ouissaoui Mohammed

Le présent permis a été délivré le Quinze Avril 1893 et sera valable pendant la durée de un an, à partir du présent jour.

Biskra, le 15 Avril 1893

Le Maire

Cazenave

Chef de bureau
Khirachi Hafid

عمره
قامته
شعره
جبينه
عينه
انفه
فمه
لحيته
وجهه
علامات مختصه به
وقد اخذ التسريح في
ويكون مدة حملة سوى
من يوم التاريخ
وقد راه ووقع عليه

المصدر: **A.N.O.M, Fonds Ministériels, F80/1747, Permis de voyage.**

ملحق رقم: (14)

تهكم جنود جيش التحرير الوطني بالقومي

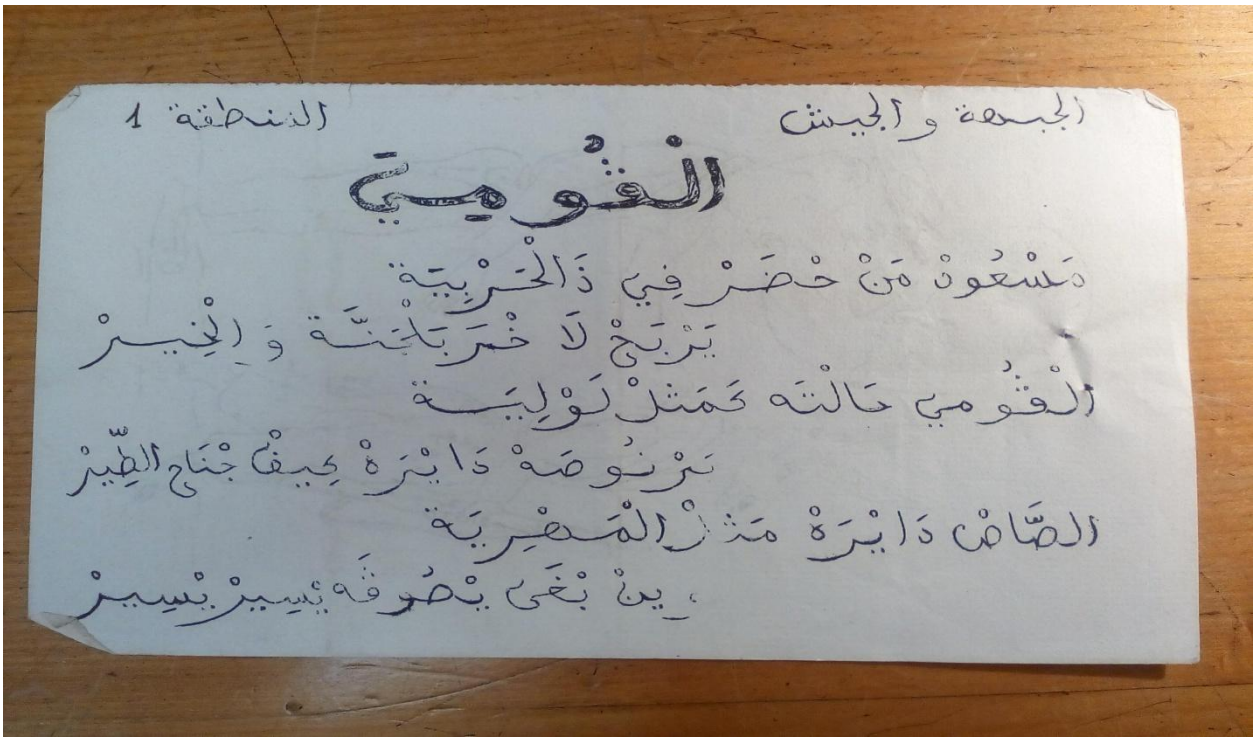

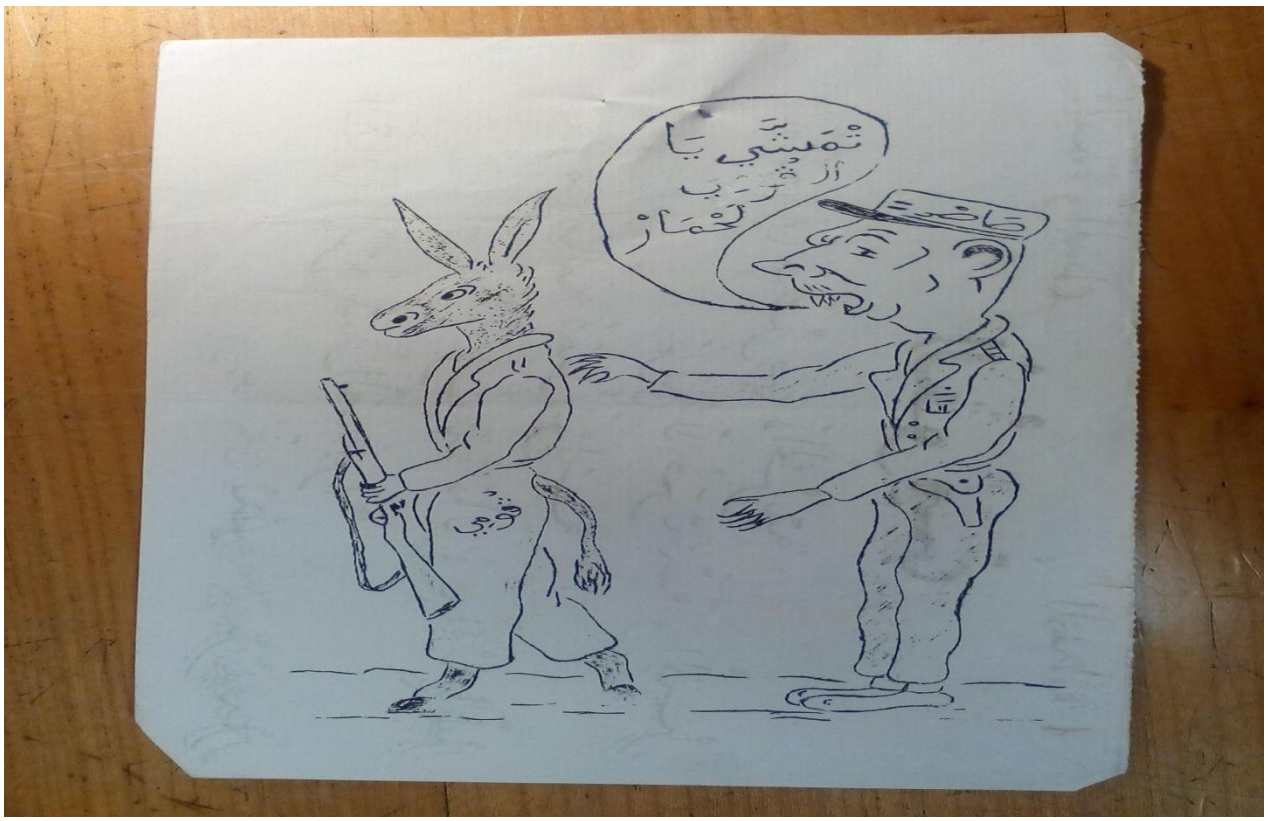

المصدر: **A.N.O.M, G.G.A,Oran, Série 343B**

ملحق رقم (15) رسالة مصالي الحاج إلى الشعب الجزائري بمناسبة عيد الفطر

بمناسبة عيد الفطر المبارك ونهاية شهر رمضان أخاطب الشعب الجزائري متمنيا له السعادة والحرية.

يستجمع شهر رمضان 1959 أفكار الجزائريين المنتشرين في فرنسا، وحول العالم، والشعب الجزائري يقاتل من أجل السلام والكرامة والحرية.

جمعت سكينة الصلاة المشتركة جميع الجزائريين في أفكار مشتركة، الطموح والرغبة التي من شأنها أن تمكنهم من العمل معا من أجل حل مشكلتنا. أتمنى من كل قلبي أن تستمر ذكرى رمضان في توجيهنا جميعا على طريق الاتحاد والإخاء.

إخواني الجزائريين في هذا اليوم المبارك مرة أخرى أود أن أناشدكم أن تتجاوزا كل الحواجز السياسية حتى تنتهي صراعات الأشقاء، السلام والوحدة بين الجزائريين هو الطريق المفتوح نحو الحل، فإذا قمنا بذلك سنكون قد أظهرنا للرأي العام العالمي، ولأبناء وطننا أنفسهم أننا نستحق أن نكون شعبا حرا قادرا على الحكم، ودعم العدالة والعمل من أجل الرفاه الاجتماعي، ومهما حدث سأواصل بصفتي –أنا– العمل بهذه الطريقة كرجل سلام من أجل المصالحة بين جميع الجزائريين دون تمييز – أتحدث بالتحديد عن هذه المصالحة – أود أيضا أن أعرب عن تمنياتي لجميع مواطنينا غير المسلمين وأدعوهم بأخوة لفهمنا، أطلب منهم أن يروا فينا رجالا يريدون أن يكونوا أحرارا حتى يجتمعوا معا على أسس ديمقراطية، يمكننا بناء الأمة الجزائرية من أجل رفاهية أطفالنا دون تمييز عرقي أو ديني.

أنقل إليكم مرة أخرى وأقول لهم:

– تطلعوا إلى المستقبل بثقة من غير توتر، سيتم احترام حياتكم، وأمنكم، وحريتكم بأمانة.

ليس أنت فقط كلنا علينا أن نبني أمتنا الجزائرية، ولكن لدينا أيضا مهمة إعداد الأجيال المقبلة لحياة حرة ومنسجمة، أعتقد أن هذا واجب لمن يهتمون بمستقبل أطفالهم.

الاستقلال هو طموح مشترك بين جميع الشعوب كنا نتحدث عنه دائما، ليس غاية في حد ذاته، إنه أولا وقبل كل شيء تحرير شعب يتطلع إلى الحرية والتقدم والتعاون، في الواقع عندما يتحقق الاستقلال السياسي سيكون الطريق مفتوحا للتعاون بين فرنسا والجزائر، وبين فرنسا والاتحاد المغاربي.

اتحاد المغرب العربي وجمهوريات إفريقيا ألا يمكنهم أن يشكلوا مجموعة رائعة من الشعوب المستقلة والمتساوية؟ ألا يكون ذلك أفضل كومنولث يمكن تخيله ؟

أدعوا الله كذلك أن تقودنا إرادته ومساعدته إلى طريق العدالة والوئام والمحبة والأخوة .

أيها الإخوة الجزائريون من جميع الديانات، اسمعوا إلى صوت ناشط قديم كرّس حياته في الكفاح من أجل حرية شعبنا وكرامته وشرفه، لم ينس أبدا في هذا النضال المستمر منذ عقود أن الانسان مخلوقا من الله، ومن ثمّ له الحق في الحياة والاحترام والكرامة.

أتمنى أن يتحقق هذا الاتفاق، وأن تتحقق الأخوة بين جميع الجزائريين من أجل رفاهيتهم، ومن أجل السلام والسعادة للأجيال القادمة.

المصدر:

A.N.O M, G.G1.A, Série 354 B, Message de massali El hadj aux peuples algériens 1959.

ملحق الوثائق الأرشيفية المنشورة

ملحق رقم (01) قانون 14 أفريل 1893.

المادة 01 :

الشركات الأهلية للاحتياط والقرض التعاوني الجزائري هدفها :

- مد يد العون بإعانات مؤقتة للفلاحين الأهالي، المزارعون الفقراء المتضررون من جراء الأمراض أو الحوادث.
- السماح لهم بالمحافظة، و تطوير فلاحتهم، و تحسين و زيادة آلياتهم و مواشيهم من خلال قروض سنوية عينية أو نقدية للفلاح "الأهلي" أو الخماس .
- بإمكانها الموافقة على توظيف العشر من أموالها، و منحها كقروض للشركات الأخرى للاحتياط التي في حالة أزمة .
- وضع تأمينات جماعية ضد الحرائق، البرد، الحوادث، و يمنع الشراكة فيما بينها.

المادة 02:

لا يمكن في أي حال من الأحوال أن تنشأ إلا شركة واحدة في البلدية، مقرها الاجتماعي يكون في العمالة، تتضمن عدة فروع بحسب عدد الدواوير و الأعراش. الأهالي القاطنين حقيقة في البلدية لهم الحق في التعامل مع هذه الشركة أو الاستفادة من خدماتها.

المادة 03:

كل شركة تسير من قبل مجلس مشكل من أعضاء من الأهالي، عدهم يوافق عدد الفروع (عضو عن كل فرع) و لا يكون بأي حال من الأحوال أقل من ستة أعضاء.

- رئيس المجلس يعينه حاكم العمالة بعد اقتراح قائمة من ثلاث أعضاء مقدمة من قبل المجلس البلدي للبلدية ذات الصلاحيات الكاملة، و من اللجنة البلدية بالنسبة للبلدية المختلطة، و لحاكم العمالة صلاحية عزله.
- مهام أمين المال من صلاحية قابض البلدية.
- على مستوى فروع الشركات في البلديات التمثيل يكون من طرف "**الجْمَاعَة**".
- كل المهام الإدارية مجانية ما عدا أمين المال، و أمين المجلس الإداري أو ممثل "**الجْمَاعَة**".
- الحسومات و المنح لهؤلاء العمال يحددها الحاكم العام باقتراح من حكام العمالات أو القادة العسكريون.

المادة 04:

لا يمكن لأي مؤسسة أو شركة إحتياط أن تبدأ نشاطها إلا بعد حصولها على قوانينها التنظيمية و التي تحدد:

1 - المقر الاجتماعي و هدف الشركة.

2 -كيفية الانضمام أو عزل الأعضاء.

3 -إجتماع المساهمين، و عدد أعضاء لمجلس الإداري و " **الْجَمَاعَة**"، و كيفية التعيين، و طبيعة و مدة الصلاحيات.

4 -تشكيل الأموال الاجتماعية، طبيعة و مبلغ الاشتراكات.

5 -الشروط التي تمنح فيها الإعانات والقروض، و طبيعة التأمينات.

6 -كيفية إيداع و سحب الأموال.

7 -الإعانات و القروض.

8 -مراقبة الأنشطة.

9 -تاريخ الجرد السنوي.

10 - كيفية حفظ الأرشيف، و بالأخص الوثائق الخاصة بالتسيير المالي.

المادة 05:

مؤسسوا الشركة "الأهلية" للاحتياط يجب عليهم توجيه طلبهم إلى الحكومة للموافقة عليه بواسطة حاكم العمالة أو القائد العسكري، هذا الطلب مرفق بقائمة الأعضاء و القوانين التنظيمية للمشروع.

المادة 06:

الموافقة على القوانين التنظيمية، تمنح بقرار من الحاكم العام المتخذ في مجلس الحكومة، هذا القرار يعنى بمطابقة القوانين التنظيمية مع الإجراءات الحالية للقانون.

المادة 07:

أي تعديل في القوانين التنظيمية للشركة الأهلية للاحتياط يجب أن يكون محل طلب جديد للموافقة حسب نص المادة الخامسة، و لا يجوز إجراء أي تغيير تنظيمي ما لم يكن مطابقا لما تنص عليه المادة السابقة.

المادة 08:

الشركة "الأهلية" للاحتياط و المساعدة و القرض التعاوني، المصادق عليها تحضى بالطابع المدني في الحدود الآتية:

- تستطيع اللجوء إلى العدالة، واكتساب المتابعة القضائية.
- إمتلاك عقارات و تجهيزات.
- تقبل الهبات العينية أو النقدية من الخواص أو إعانات الدولة من المقاطعات، والبلديات، و الشركات الفلاحية، والهيئات الخيرية.
- تقليص القروض لدى الشركات "الأهلية" للاحتياط الأخرى.
- وضع رؤوس الأموال في صندوق الودائع في حساب جاري .
- من أجل كل النشاطات و ممارسة الحقوق المذكورة في هذه المادة، كل ما كان هناك تدخل شخصي للضرورة، الشركات تكون ممثلة من قبل رئيسها.

المادة09:

يتوجب على البلديات منح الشركات "الأهلية" للاحتياط المقرات اللازمة لعقد مجالسها، و الأماكن من أجل وضع المخازن.

المادة 10:

الشركات "الأهلية" للاحتياط تخضع إلى المراقبة و التفتيش من قبل أعوان المالية، و يتوجب عليها إرسال بدون تنقل إلا في حالة قرار من عامل العمالة (الدفاتر، السجلات، المحاضر الرسمية، الوثائق المحاسبتية، من أي نوع إلى حاكم العمالة و ممثليهم.

تؤسس في كل مقاطعة لجنة لمراقبة الشركات "الأهلية" للاحتياط و القرض التعاوني مشكلة من حاكم العمالة، الرئيس، مفتش المالية، مدير المساهمات المختلفة.

المادة 11:

الفاتح جانفي من كل سنة رؤساء الشركات "الأهلية" للاحتياط يوجهون بواسطة حكام العمالات، و القادة العسكريون إلى الحاكم العام حسب الكيفية التي يحددها تقرير عن الوضعية المالية و الأدبية للشركات.

المادة 12:

الشهادات و عقود الملكية، و وثائق أخرى تتعلق بتطبيق القانون الحالي تمح مجانا، و تعفى من الطابع الضريبي و التسجيل.

المادة 13:

الحل الإرادي للشركة لا يكون إلا بطلب من ثلث المساهمين أو الأغلبية المطلقة لأعضاء الشركة، و لا يعلن عنه إلا بعد عقد جمعية عامة .

المادة 14:

عدم تطبيق تعليمات و توجيهات القانون الحالي، و القوانين التنظيمية، يؤدي إلى سحب الموافقة، و بالتالي حل الشركة و الذي يعلن عنه باقتراح من حاكم العمالة أو القائد العسكري، و بقرار من الحاكم العام المتخذ في مجلس الحكومة .

المادة 15 :

في حالة حل طوعي أو إجباري تصفية الشركة "الأهلية" للاحتياط تكون بمتابعة من حاكم العمالة أو القائد العسكري أو ممثل الشركة.

المادة 16:

بعد تسديد الالتزامات من قبل الشركة، المال العام يستعمل في المقام الأول إلى تحديد المبلغ الإجمالي للدفوعات المحسوبة بدون فائدة للمساهمين الحاليين. إذا كانت هناك زيادة تخصص إلى تنفيذ أعمال ضرورية خاصة بالفلاحة في كل فرع "أهلي".

المادة 17:

بعد حل بلدية، أو انخفاض عدد سكانها مساهموا الفروع لهم الحق في الانضمام إلى شركة البلدية الجديدة التي يوافونها برصيدهم و ديونهم. و في حالة انعدام الشركة في البلدية الجديدة،أوعدم إنشائها من قبل المساهمين خلال ثلاثة أشهر، التصفية تصبح إجبارية، والتي تجرى تبعا للإجراءات السالفة الذكر.

المادة 18:

الشركات الأهلية للاحتياط من أي نوع المتواجدة حاليا في الجزائر، يجب عليها في ظرف ثلاثة أشهر ابتدءا من الإعلان عن القانون الحالي، إيداع قوانينها التنظيمية المعدلة للموافقة، تبعا لتعليمات القانون الحالي. تجاوز هذه المدة حلها سيعلن عنه بتطبيق المادة 14 .

المادة 19:

قرارات الحاكم العام المتخذة في مجلس الحكومة. تنظيم تدابير القانون الحالي.

القانون الحالي المصادق عليه و المتبنى من قبل مجلس الشيوخ و غرفة النواب سيطبق كقانون دولة .

حرر بباريس في: 1893/04/14

من قبل رئيس الجمهورية كارنو (Carnot)

رئيس المجلس

وزير الداخلية شارل دي بوي (Charles Dupuy)

وزير الفلاحة فيجار (Viger)

وزير المالية ب.بييترال (P.Peytral)

المصدر: Rapport (S.I.P) 1895-1896 P P 92-96

ملحق رقم (02) قانون 18 جوان 1959 القاضي بإنشاء (ف.ت.ف.م.ق)

المادة (01):

الشركات الزراعية للاحتياط والقروض التعاونية بالجزائر يمكن أن تخلق فيها فروع تعاونية زراعية لمخطط قسنطينة .

المادة (02):

تهدف هذه الفروع التعاونية إلى :

- مساعدة وتوجيه أعضائها في تنفيذ الأعمال العامة وتطويرها من خلال الأراضي التي يمتلكونها، مملوكة بصفة شخصية أو بالإيجار، أو للاستخدام الفردي أو الجماعي، والأراضي التي يمكن تخصيصها لإعادة التوطين، وضمها للملكية الريفية.
- مساعدة الأعضاء في تحصين منتوجاتهم الزراعية المختلفة .
- تتلقى المساعدات المالية والمادية والتقنية من (ش.ز.إ) لضمان السيطرة والمراقبة، والاستخدام السليم للمعدات، وذلك من خلال القروض التي يمنحها الصندوق المركزي لـــ (ش.ز.إ) .
- السماح بأي إجراء يسمح بتطوير الزراعة التقليدية .

المادة (03):

يتم إنشاء فروع تعاونية بمبادرة مجموعة من أعضاء (ش.ز.إ) بموافقة من (ش.ز.إ) التي لها سلطة الإشراف، ويتم خلق هذه الفروع بعد مداولات من مجلس الـــ (ش.ز.إ) باعتبار أن له سلطة الإشراف.

المداولات تحدد الموقع، العدد، أسماء الأعضاء، أهمية الأرض بالنسبة للفروع التعاونية، والوسائل الموجودة تحت تصرف البلدية، فإذا كانت أهميتها تتطلب ذلك فإن الفرع التعاوني يجوز له جعلها كمنطقة لإقليم (ش.ز.إ).

المادة (04):

يتم تمثيل الفرع التعاوني من قبل اللجنة التنفيذية التي تتكون من :

- مدير الـــ (ش.ز.إ) .
- 03 تقنيين معينين من قبل رئيس الدائرة.
- رئيس لجنة الإدارة الذي يتم انتخابه من قبل اللجنة لمدة عام واحد (01) من بين (05) ممثلين للأعضاء، ويمكن إعادة انتخابه مرة أخرى.
- رئيس الدائرة أو ممثله، وكذلك رئيس (ف.إ.م) الذي قد يحضر اجتماعات الإدارة.
- مراقب القطاع الزراعي أو البلدي، وتكون له صفة استشارية في اللجنة وهو الشخص الذي يكون وجوده ضروري من قبل الرئيس.
- كل الملاحظات والآراء التي يتم النظر فيها من قبل اللجنة تقدم للمثلي الإدارة، وفي حالة رفض اللجنة الامتثال للإشعارات المقدمة من طرف الإدارة تحال المسألة إلى مجلس إدارة (ش.ز.إ).

المادة (05):

لجنة الإدارة تعمل كوسيط بين جميع أعضاء الفرع التعاوني، ومجلس وإدارة والهيئات الرئيسية لـــ (ش.ز.إ).

المادة (06):

العمل الداخلي للفرع التعاوني سيتم تحديده في لائحة داخلية معتمدة من قبل السلطة الوصية.

المادة (07):

يمكن للفرع التعاوني أن يحتفظ بالوسائل الموضوعة تحت تصرفه وفقا لاحتياجات التنمية.

المادة (08):

- لتغطية تكاليف التشغيل للفرع التعاوني، وتكلفة العمل موضوع الاهتمام غير المدعومة يمكن للجنة التنفيذية لـــ (ش.ز.إ) التقدم بطلب اعتماد مالي خاص إلى الصندوق المركزي لـــ (ش.ز.إ) لصالح الفرع التعاوني.
- يتم استرداد القرض عن طريق دفع ضمان بواسطة مساهمة خاصة التي تضعها لجنة إدارة الفرع التعاوني إلى الصندوق المركزي لـــ (ش.ز.إ) بعد الموافقة من قبل مجلس إدارة (ش.ز.إ).
- العمليات المالية الخاصة بالفرع التعاوني تتم في حسابات خاصة تفتح في حساب الـــ (ش.ز.إ).

المادة (09):

يتم غلق الفرع التعاوني بطلب من ثلثي (3/2) الأعضاء يقدم إلى السلطة الوصية لإبداء رأيها، وفي حالة الإهمال أو عدم الانضباط أو الرفض من جميع الأعضاء الامتثال لإرشادات الممثلين التقنيين مجلس الإدارة يمكن أن يقترح على السلطة الوصية بشكل قاطع وصريح الغلق الفوري للفرع التعاوني بعد التصويت على المقترحات.

المادة (10):

قرارات المقيم العام للحكومة في الجزائر سيحدد حسب الضرورة القواعد التنظيمية لتطبيق هذا القرار .

الجزائر في: 1959/06/18

المقيم العام للحكومة في الجزائر ب. ديلوفريي (P.Delouvrier)

المصدر:

D.G.G.A , Recueil des actes administratifs , loi Décrets, Arretes, Décisions, circulaire, avis, Information et annonces, 2ème année, N° 72, Alger, 04/09/1959, pp2083-2084.

ملحق قصاصات الصحف

ملحق رقم: (01)

بيان النائب عن (ح.إ.ح.د) أحمد بوده إلى المجلس الجزائري

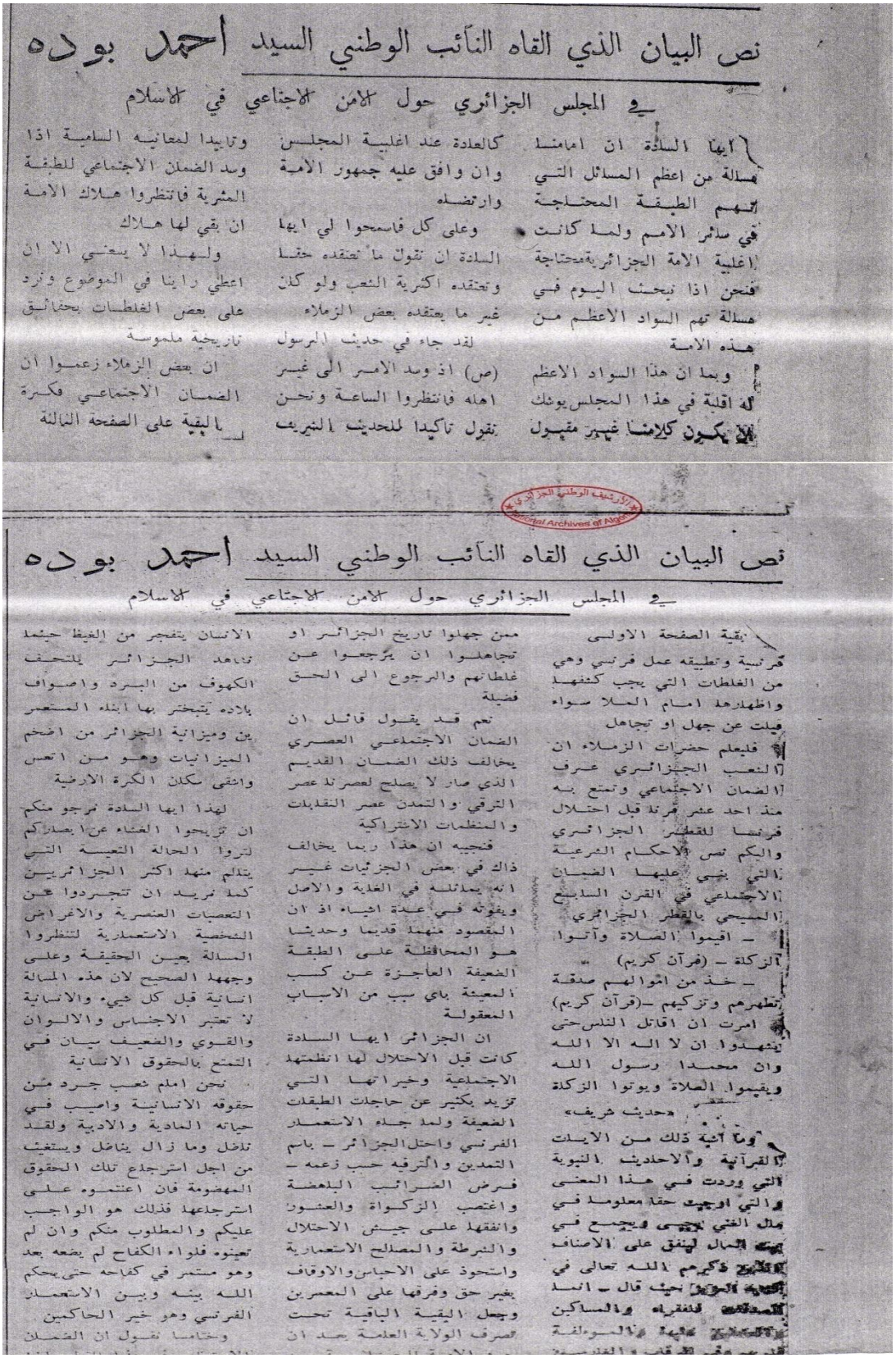

نص البيان الذي القاه النائب الوطني السيد أحمد بوده

في المجلس الجزائري حول الامن الاجتماعي في الاسلام

ايها السادة ان امامنا مسالة من اعظم المسائل التي تهم الطبقة المحتاجة في سائر الامم ولما كانت اغلبية الامة الجزائرية محتاجة فنحن اذا نبحث اليوم في مسالة تهم السواد الاعظم من هذه الامة

وبما ان هذا السواد الاعظم له اقلية في هذا المجلس يوشك الا يكون كلامنا غير مقبول كالعادة عند اغلبية المجلس وان وافق عليه جمهور الامة وارتضاه

وعلى كل فاسمحوا لي ايها السادة ان نقول ما نعتقده حقا وتعتقده اكثرية الشعب ولو كان غير ما يعتقده بعض الزملاء

لقد جاء في حديث الرسول (ص) اذ وسد الامر الى غير اهله فانتظروا الساعة ونحن نقول تاكيدا للحديث الشريف وتاييدا لمعانيه السامية اذا وسد الضمان الاجتماعي للطبقة المثرية فانتظروا هلاك الامة ان بقي لها هلاك

ولهذا لا يسعني الا ان اعطي راينا في الموضوع ونرد على بعض الغلطات بحقائق تاريخية ملموسة

ان بعض الزملاء زعموا ان الضمان الاجتماعي فكرة

الباقية على الصفحة التالية

الأرشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria

نص البيان الذي القاه النائب الوطني السيد أحمد بوده

في المجلس الجزائري حول الامن الاجتماعي في الاسلام

بقية الصفحة الاولى

فرنسية وتطبيقه عمل فرنسي وهي من الغلطات التي يجب كشفها واظهارها امام العلا سواء قيلت عن جهل او تجاهل

فليعلم حضرات الزملاء ان الشعب الجزائري عرف الضمان الاجتماعي وتمتع به منذ احد عشر قرنا قبل احتلال فرنسا للقطر الجزائري واليكم نص الاحكام الشرعية التي بني عليها الضمان الاجتماعي في القرن السابع المسيحي بالقطر الجزائري

– اقيموا الصلاة وآتوا الزكاة – (قرآن كريم)

– خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم –(قرآن كريم)

امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله ويقيموا الصلاة ويوتوا الزكاة

«حديث شريف»

وما أتية ذلك من الايات القرآنية والاحاديث النبوية التي وردت في هذا المعنى والتي اوجبت حقا معلوما في مال الغني يجبى ويجمع في بيت المال لينفق على الاصناف التي ذكرهم الله تعالى في الكتاب العزيز حيث قال – انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة

ممن جهلوا تاريخ الجزائر او تجاهلوا ان يرجعوا عن غلطاتهم والرجوع الى الحق فضيلة

نعم قد يقول قائل ان الضمان الاجتماعي العصري يخالف ذلك الضمان القديم الذي صار لا يصلح لعصرنا عصر الترقي والتمدن عصر النقابات والمنظمات الاشتراكية

فنجيبه ان هذا ربما يخالف ذلك في بعض الجزئيات غير انه يماثله في الغاية والاصل ويفوقه في عدة اشياء اذ ان المقصود منهما قديما وحديثا هو المحافظة على الطبقة الضعيفة العاجزة عن كسب المعيشة باي سبب من الاسباب المعقولة

ان الجزائر ايها السادة كانت قبل الاحتلال لها انظمتها الاجتماعية وخيراتها التي تزيد بكثير عن حاجات الطبقات الضعيفة ولما جاء الاستعمار الفرنسي واحتل الجزائر – باسم التمدين والترفيه حسب زعمه – فرض الضرائب الباهضة واغتصب الزكوات والعشور وانفقها على جيش الاحتلال والشرطة والمصالح الاستعمارية واستحوذ على الاحباس والاوقاف بغير حق وفرقها على المعمرين وجعل الباقية تحت تصرف الولاة العامة بعد ان

الانسان يتفجر من الغيظ حينما نشاهد الجزائر يلتحف الكهوف من البرد واصواف بلاده يتبختر بها ابناء المستعمرين وميزانية الجزائر من اضخم الميزانيات وهو من اتعس واشقى سكان الكرة الارضية

لهذا ايها السادة نرجو منكم ان تزيحوا الغشاء عن ابصاركم لتروا الحالة التعيسة التي يتالم منها اكثر الجزائريين كما نريد ان تتجردوا عن التعصبات العنصرية والاغراض الشخصية الاستعمارية لتنظروا المسالة بعين الحقيقة وعلى وجهها الصحيح لان هذه المسالة انسانية قبل كل شيء والانسانية لا تعتبر الاجناس والالوان والقوي والضعيف سيان في التمتع بالحقوق الانسانية

نحن امام شعب جرد من حقوقه الانسانية واصيب في حياته المادية والادبية ولقد تاخل وما زال يناضل ويستغيث من اجل استرجاع تلك الحقوق المهضومة فان اعتنموه على استرجاعها فذلك هو الواجب عليكم والمطلوب منكم وان لم تعينوه فلواء الكفاح لم يضعه بعد وهو مستمر في كفاحه حتى يحكم الله بينه وبين الاستعمار الفرنسي وهو خير الحاكمين

وختاما نقول ان الضمان

المصدر: م.أ.و.ج، المغرب العربي، ع45، الجزائر، 8 رجب 1368، ص ص1–3.

ملحق رقم: (02)

موقف (إ.د.ب.ج) من الثورة التحريرية في بدايتها

الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري

تجاه الازمة الجزائرية

ان ممثلي الاستعمار قد برهنوا من جديد على تمسكهم بمبدأ السلطة العنصرية والتفوق السياسي ، مصادمين بذلك كل المبادئ الداعية لاحترام حقوق الانسان والكرامة البشرية . فهم اذ يرفضون كل الحلول التي لاتؤيد سلطانهم ولا تؤيد امتيازاتهم الفاحشة ، انما يريدون حقا ابقاء هذا القطر بين احضان العنف .

ان الشعب الجزائري قد قال كلمته بصفة صريحة علنية ، اذ اعلن انه لن يخضع بعد اليوم لأي حكم استعماري وانه يريد الوصول بواسطة مؤسسات ديموقراطية ، الى الحياة القومية الحقيقية فهذه الرغبة التي اعلن عنها الشعب في « البيان للامة الجزائرية » قد اكدها كل مرة استطاع فيها الاقدام على انتخابات حرة صارمة .

لكن الحكومة ومجلس النواب ، بدل ان يعترفوا بهذه الحقائق التي تسجل تطورا مشهودا قداعترف بوجوده الجميع ، قد ساروا معاولين للاقطاعية الاستعمارية ، وارادوا كسب الوقت على نية انهم لايقدمون على عمل أي شيء يغيرون به كيان الهيكل الاستعماري القديم ، اللهم الا بواسطة الفاظ وكلمات

لقد انتهكوا حرمة الدستور الفرنسي والقوا وراء ظهورهم بالمواثيق الامية العامة ، فخيبوا آمال الملايين من الناس الذين كانوا يثقون بفرنسا ويثقون بالمقاومة ، وخانوا رغائبهم المقدسة .

اما القانون الذي « منح » به المشرع الفرنسي نظاما للجزائر فانه لم ينج من هذا العدوان الصارخ الذي شنه عليه

الجهات واصبح نظاما للدولة .

ان هذا الهجوم الاستعماري المستمر الموجه ضد شعوب ماوراء البحار ؛ هو اصل الحوادث التي وقعت ببلاد الهند الصينية ، وبقطري تونس والمغرب الاقصى ، وهو كذلك اصل الحوادث التي اخذت تهب بالبلاد الجزائرية منذ شهر نوفمبر ١٩٥٤ .

ولقد تكونت في بلادنا حالة الحرب. ولقد اصبحت هذه الحالة تخفي خندقا يفصل نهائيا بين العناصر التي يتألف منها الشعب الجزائري ، وصارت تهدد بانهيار الصورة التي رسمناها للجزائر المتصالح بعضها مع بعض والتي يتألف منها وطن للجميع ، غني بأعمال الجميع .

فلكي تتلافى هذه الحالة الخطرة ، رأت الحكومة الفرنسية وجوب القيام بسياسة « الامتزاج » تلك السياسة التي افلست منذ امد بعيد .

فالاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري ، يرفع عقيرته بفضح هذا العجز الذي بدا من السلط الحكومية ، ويعلن لفائدة الجزائر ولفائدة فرنسا معا ، انه قد وجب الاسراع بايجاد حل سلمي للكارثة الحالية .

فلكي يعجل هذا الحل ، يتخذ البيان الجزائري وهو شاعر بكل مسئوليته ، موقفه ، ويطلب الى سائر النواب المنتمين اليه ، في أي مجلس كانوا ، بتقديم استقالتهم من كرسي النيابة .

وليست هذه الاستقالة ولن تكون فرارا من جبهة المعركة .

فالاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري ، يريد بها استلفات انظار الرأي العام بالقطر الجزائري وبفرنسا معا ، لوجوب الاسراع بوضع حد لسفك الدماء والزجر والحروب .

انه لمن المستحيل تكران الحقائق

لايستطيعون المشاركة في اعادة حالة السلام ، الا اذا ما استطاعوا ان يرتفعوا فوق مستواهم الفكري الحاضر .

والاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري لايزال يرى ان تشكيل جمهورية جزائرية ، ديموقراطية اجتماعية يحقق الغاية التي يسعى اليها من التساكن بين مدنيتين ، والتعاون المتين بين سائر العناصر الذين لايريد احدهما ان يتسلط على الآخر . ويرى ايضا ان الغاية ليست ممكنة فقط ، بل هي غاية مرغوب فيها ايضا .

وانه ليرجو ان يقع الاستماع لصوت الحكمة والعقل . وان لايحدث الفتق الذي لارتق له .

« الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري »

IMPRIMERIE GENERALE
14, Rue Géricault — ALGER

Pour la légalisation,
L'Administrateur-gérant :
TALEB BACHIR

قدموا استقالاتهم كذلك طائفة كبيرة من رؤساء الجماعات والمراكز البلدية في مختلف دائرة تزي وزو .

* نشرت جريدة لكسبريس الشهيرة بصراحتها عدة وثائق مؤيدة بالصور عن عمليات القمع العسكري في الجزائر منتزعة من فيلم اميركي، فاحدث نشر هذه الوثائق هيجانا ملموسا في سائر الاوساط والاندية السياسية في باريس ، وهو ما احتج عليه م . سوستيل الوالي العام وسماه اعتداء على الشرف العسكري الفرنسي قائلا : ان الغرض من اذاعة هذا الفيلم ما هو الا تشويه سمعة الامة الفرنسية بنسبة هذه الاعمال الوحشية اليها . وقد اجرى البحث عنها لبيان ما فيها من خيال سينمائي اوحقيقة واقعية .

واحتج كذلك رئيس الحكومة بالنيابة عن هذه الصحيفة بدوره واعتبر نشر هذه الوثائق بدون تمحيص وتصحيح مما يجرح شرف الجيش ويسيء الى العلائق الودية بين المسلمين والفرنسيين...

انتهى بدون تعليق .

المصدر: م.أ.و.ج، البصائر، ع**348**، الجزائر، **1956/01/06**.

ملحق رقم: (03)

معاناة الجزائريين من البؤس

La misère indigène

Nous sommes très heureux d'avoir contribué, par nos écrits, à attirer l'attention des Pouvoirs Publics et de l'opinion algérienne entière sur la misère effroyable qui sévit dans le bled algérien et particulièrement sur les Hauts-Plateaux. Nous avons suivi avec intérêt les efforts de l'Administration algérienne pour venir en aide aux miséreux. Nous reconnaissons qu'elle a en partie réussi car avec la suite de mauvaises récoltes et la disette qui s'en est suivi nous aurions eu, sans le secours efficace de l'Administration, des épidémies nombreuses et une mortalité effrayante. Soyons justes et rendons hommage à M. Le Beau et à tous ses collaborateurs qui ont rivalisé de zèle et de dévouement.

Les distributions n'ont pas été tou jours parfaites ; les secours n'ont pas toujours atteint les plus nécessiteux mais nous reconnaissons que les difcultés sont grandes en la matière et que ces difficultés viennent des Indi gènes eux-mêmes. En général, les Maires et les Administrateurs prennent toutes les précautions voulues: ils dressent les listes des indigents avec le concours des caids et des djemaas, mais hélas! les renseignements fournis par les membres des djemaas ne sont pas toujours exacts. L'Administrateur et le caid ne sont pas sou vent en état de les contrôler et fatalement l'équité n'est pas respectée comme on le voudrait lorsqu'on observe les choses de loin. Dans le bled la « camaraderie » joue comme partout ailleurs, les devoirs envers les çofs s'imposent impérieusement et les besoins électoraux — malgré leur nouveauté — ne tiennent pas trop compte de la justice et de la charité.

Malgré ces petites défaillances,

المصدر: **La voix indigène,** N°404, Algérie, 03 Mai 1937

ملحق رقم: (04)

انتقاد جريدة الجزائر الحرة للنائب غلاتي

PROLETARIAT ALGERIEN

Ce que le président GUELATI Ali apporte aux sociétaires

DES S. A. P.

Nous avions montré que la campagne déclenchée dernièrement par les hobereaux et les vinassiers de la C.G.A. n'était orchestrée que pour les intérêts de la colonisation et qu'elle n'avait rien de commun avec les intérêts et les revendications des masses paysannes musulmanes. En même temps nous avions dénoncé l'attitude des ex-dirigeants des Fédérations des Fellahs et de tous ceux qui au nom de nos fellahs ne cessent de se pavaner dans les antichambres des pouvoirs publics et dans les différentes assemblées françaises pour la satisfaction des intérêts particuliers. Cela a permis à certains d'entre ces Messieurs de se réveiller ou plutôt de dire qu'ils ne dorment pas.

Il a fallu attendre que les seigneurs de la colonisation obtiennent satisfaction et font valoir par la menace et le chantage de passer à l'action, leurs exigences pour que MM. Guelati et consort osent daigner parler de la situation et des besoins des fellahs. Engager l'action de ceux-ci en même temps que celle de la C.G.A. ne faisait pas l'affaire des potentats de celle-ci ; c'aurait été compromettre un résultat certain. Engager l'action des fellahs en même temps que celle des colons pour aboutir à la satisfaction de ces derniers et à l'échec des agriculteurs musulmans, politiquement c'aurait été une mauvaise opération qui ne pouvait que desservir à la fois la C.G.A. et l'administration coloniale. C'était faire comprendre aux fellahs l'esprit raciste et colonialiste qui préside dans la satisfaction des uns et des autres, c'était faire comprendre aux fellahs et à toute la paysannerie algérienne qu'il n'y a qu'une seule voie qui lui reste pour son salut c'est celle que lui dicte le Mouvement National Algérien.

Donc on avait fait comprendre aux personnages préfabriqués que la soi-disant « défense des intérêts des agriculteurs musulmans » de surseoir l'action que ceux-ci les pressaient d'engager pour faire valoir leurs revendications particulières.

Et c'est ainsi que le jour même où M. le Gouverneur Général de l'Algérie annonçait lors de la réunion générale des trois Chambres d'Agriculture d'Algérie, que le Gouvernement français donnait satisfaction aux congrégations agricoles colonialistes ; on vit enfin se plastronner les dirigeants préfabriqués des S.A.P. (Sociétés Algériennes de Prévoyance).

Et c'est dans ces conditions que fut convoqué le Conseil d'administration des S.A.P.

Il fallait à M. Guelati Ali trouver quelque chose pour distraire la galerie. Il réunit donc son fameux conseil d'administration qui ne présente rien. Pour lui, tout le problème de la paysannerie algérienne se ramène à l'acompte à verser pour les livraisons d'orge.

Or, la question de l'orge ne constitue qu'une partie de l'ensemble du problème agraire en Algérie.

D'ailleurs au sujet de la commercialisation de l'orge qui est la principale production des paysans algériens, chaque année on en parle et chaque année ce sont les mêmes difficultés qui reviennent sans qu'on leur apporte une solution satisfaisante.

Ainsi l'acompte qu'on verse à la livraison de la récolte est un moyen ruineux pour nos fellahs qui voudraient qu'on leur verse l'intégralité de la somme de leur livraison. Leur donner un acompte et les faire traîner pendant des mois et même des années pour leur verser le reste, c'est autant dire les pousser à être la proie des usuriers et à ne pas modifier leur équipement matériel. Et, c'est cette situation malheureuse qu'on leur impose qui accentue d'année en année leur ruine en faisant hypothéquer et ensuite vendre leurs lopins de terre qui leur permettent de vivoter misérablement. En se contentant d'un acompte provisionnel M. Guelatti sait délibérément que c'est permettre la ruine de la paysannerie musulmane qui est si pauvre et qui n'a d'autre ressource que le maigre produit de son travail. Il y a des maux ou plutôt des fléaux dont souffrent particulièrement nos fellahs qu'il importe de résoudre et à propos desquels M. le Président n'avait qu'effleurer les aspects.

Ainsi il a parlé de la mortalité très accentuée du cheptel ovin mais sans y entrer dans les détails et sans rien préconiser pour mettre un terme à cette situation qui arrive presque chaque année.

La raison de cette mortalité du mouton algérien réside dans la diminution du pâturage. Avant l'extension de la colonisation le cheptel avait suffisamment de pâturage. Et en se déplaçant d'une région à l'autre pendant les époques de sécheresse dans telle région, il pouvait échapper à la mortalité massive. Mais actuellement un grand nombre de terrains de parcours sont devenus des domaines de la colonisation et sont devenus zones interdites pour nos moutons.

De ce fait pour pallier à cette situation qu'on a reconnue depuis plus de 20 ans, que fait-on ? On a parlé des points d'eau dans les Hauts Plateaux et de vastes programmes à réaliser dans ce domaine. Mais jusqu'ici ce ne sont que des discours et les quelques points qu'on avait forré à titre de propagande sont, loin de suffire aux besoins du cheptel et pour son développement. On consacre chaque année des milliards pour les vastes projets hydrauliques intéressant la colonisation tel le cas du Chott Ech-Chergui qui est d'ailleurs bien loin de répandre son eau bienfaitrice ; mais faire un effort sérieux pour la création des points d'eau et autres travaux de petite et de moyenne hydraulique en faveur de la paysannerie musulmane cela n'entre pas dans les préoccupations de la politique de l'administration coloniale ni des idyles de son Assemblée Algérienne.

A propos des prêts, même à court terme, alors que la moisson de l'orge est sur le point de se terminer et que celle du blé va bientôt commencer, M. Guelatti n'y a songé que maintenant et constatant d'ailleurs que les fellahs attendent encore les prêts qu'ils ont demandé. On ne peut pas mieux se moquer des cultivateurs musulmans. Ecoutons-le :

« A la veille de la campagne céréalière qui s'annonce comme satisfaisante et afin de limiter les méfaits de l'u

sure il eût été indispensable de mettre à la disposition des sociétaires des S.A.P. des crédits de moissons qui leur sont nécessaires... » Autrement dit-il, il n'y a rien et les sociétaires des S.A.P. que sont nos fellahs sont déjà à la merci des usuriers.

Enfin après avoir lui aussi constaté l'accroissement démographique de notre population qu'il faut nourrir, M. Guelatti demande l'augmentation de la production céréalière. Mais ici au lieu causes de cette situation le président des S.A.P. en voit tout le mal dans « l'indivision de la propriété foncière ». C'est divaguer à côté du vrai problème.

Que la production céréalière se trouve en dimution, il y a d'autres raisons que celles invoquées par l'ami de M. Borgeaud.

Il y a d'abord la culture vinicole qui s'est accaparée une large partie des bonnes terres qui avant, étaient pour la culture des céréales.

Mais il n'y a pas que cela. Si les fellahs étaient équipés ainsi qu'ils le désiraient, et s'ils disposaient des crédits qui leur manquaient, il est certain que le rendement ne serait pas 6 à l'hectare. Si nos fellahs avaient pu disposer de tracteurs et de défonseuses et d'autres instruments aratoires modernes et d'engrais, si l'administration française leur avait accordé l'aide qu'elle ne marchandait pas à ses nationaux, et si les banques et les organismes de crédits ne leur refusaient pas à dessein les prêts qu'ils demandaient sous prétexte « d'indivision » et de garantie suffisante et ne les laissaient pas à la merci des usuriers et des bacchicheurs des S.I.P., toute la terre labourable serait cultivée et la production serait plus élevée que les besoins du pays.

Ce sont ces problèmes et d'autres dont la paysannerie musulmane attend la solution, et non pas les balivernes de M. Guelatti.

PROTESTATION

المصدر: C.A.N.A, N°J-147-06 , L'Algérie libre , N°115, 25/06/1954.

ملحق الجداول

ملحق رقم: (01)

الشركات الأهلية للإحتياط (S.I.P) إلى غاية 1914 في بلديات شمال الجزائر.

عمالة الجزائر	(ب.ك.ص)	(ب.م)	عمالة وهران	(ب.ك.ص)	(ب.م)	عمالة قسنطينة	(ب.ك.ص)	(ب.م)
دائرة الجزائر	الأربعاء بيرغبالو مينارفيل باليسترو	عين بسام أومال بني منصور قوراية باليسترو سيدي عيسى تابلاط بوسعادة	دائرة وهران	عين الأربعاء،بوهني بوتليليس،الرحال غيارد، حمام بوحجر لافيريار، لورمال مانجان، واد امبارت باريغو، ريو سلادو تليلات، سيق سان مور، طفراوي	عين تموشنت سانت لوسيان	دائرة قسنطينة	عين عبيد– عين البيضاء عين كرمة –عين التين بيزو، سمندو قرارم،الحامة الخروب، ميلة وادي العثمانية وادي الزناتي أولاد رحمون ريني–سيدي مروان تبسة،زراية	عين مليلة شاتودان دوري حمال الميلية –فج مزالة مسكيانة مورسوت أم البواقي سدراتة تبسة
دائرة المدية	البرواقية بوغار بوغاري داميات لودي المدية	عين بوسيف البرواقية بوغاري الشلالة	دائرة معسكر	دوبلين	كاشيرو فرندة معسكر سعيدة	دائرة باتنة	باتنة لومبيز	عين القصر عين التوتة أوراس باريكة بلزمة خنشلة
دائرة مليانة	عين سلطان دوبيري خربة لافاروند روينة	البراز جندل ثنية الحد سرسو	دائرة مستغانم	بو قيراط عين سيدي الشريف عين تادلس –بالكوت بالفو –توراية بوسكني –عين كرمان ستيدية –هليل نوازي –بليسي الشلف –غليزان سان إيمي –تونين	عمي موسى كساين جبل ناظر مينة رينو تيارت زمورة	دائرة عنابة	هاربيلون لاكال موريس	إيدوغ لاكال
دائرة أورليونفيل	العطاف،كارنو كافينياك،شارو مونتو نوت أورليونفيل وادي الفضة	الشلف تنس	دائرة سيدي بلعباس	بونيي،شانزي داتري، مارسي لاكومب. باليسي تينيرا، تسالة ترومبلي	مكرة تلاغ	دائرة بجاية	بجاية شقفة	أقبو،جيجل قرقور وادي.مرسى الصومام الطاهير
دائرة تيزي وزو	دلس،برج منايل كاندي مرشال فور ناسيونال حصون فليلي مقلع، ريفال تيزي وزو	أزفون جرجرة فور ناسيونال سيباو العليا ميزرانة	دائرة تلمسان	بني صاف الحناية بوندو ليسي تلمسان	ندرومة رمشي سبدو	دائرة قالمة	كلوزيل أنشير السعيد ملزيمو بوتي	وادي الشارف الصافية سوق اهراس
المجموع	**30**	**23**		**46**	**18**		**31**	**28**
مجموع.عام	**176 (ش.أ.إ)**							

المصدر:Léon (Périer), Rapport sur les opérations des S.I.P 1913-1914 ,pp38-44

ملحق رقم: (02)

وضعية التعاونيات الفلاحية الاستعمارية إلى غاية 1926/12/31

أ- عمالة الجزائر:

التعاونيات المعنية	تاريخ الإنشاء	عدد المشاركين	قدرة الاستيعاب	السلفات المقبوضة في 1926	السلفات المحصل عليها منذ بداية الإنشاء إلى نهاية 1926	السلفات المتبقية إلى نهاية 1926	الإعانات المحصل عليها		ملاحظات
							في سنة 1926	منذ الإنشاء إلى نهاية 1926	
تعاونيات الخمور									
دوبليكس	1905	34	27.840	/	148.000	100.700	39.000	118.200	
فونتين دي جيني	1908	19	12.000	/	101.000	4.800	/	36.000	
بورلي لاسابي	1917	16	6.000	/	75.000	33.700	/	40.00	
المرسى	1920	12	10.000	/	240.000	182.800	/	120.000	
بول روبيرت	1920	17	19.900	42.500	402.500	366.900	12.750	196.750	
برازا	1922	12	5.000	/	127.500	164.200	/	63.750	
بوانت روج	1923	08	2.800	17.500	67.500	58.300	8.750	33.750	
رابيلي	1923	13	8.500	/	95.000	85.500	11.500	47.500	
فرومنتان	1925	12	3.900	/	/	/	3.200	32.000	
ندسومبورغ	1926	13	8.700	/	/	/	46.000	46.000	
	المجموع	156	104.640	60.000	1.256.500	996.900	150.000	733.950	

مخازن الحبوب								
برازا (الزبيرية)	1921	15	12.000	/	72.000	59.500	/	36.250	
سرسو (بوردو)	1921	56	100.000	195.000	720.000	651.500	/	500.000	
هاردي	1923	27	12.000	8.250	50.000	53.250	/	33.375	
	المجموع	98	124.000	203.250	842.500	764.200	/	569.625	
مؤسسات التجهيزات الزراعية								
عين بوسيف	1921	12	/	/	30.000	12.000	/	20.000	آلات خاصة بالدرس
فلاتير	1922	16	/	/	31.328	18.860	/	15.664	
لوتورنو	1922	25	/	/	31.500	18.900	/	15.750	
بوقانفيل	1923	16	/	/	24.000	19.200	/	18.000	
رابيلي	1923	07	/	/	47.500	38.000	/	21.125	
تان	1923	07	/	/	16.000	3.300	/	8.000	
	المجموع	83	/	/	180.328	110.200	/	98.539	
الشركات المختلفة								
تعاونية رشايقة	1926	12	/	90.000	90.000	90.000	/	/	
تعاو زناترة القور	1926	13	/	97.500	97.500	97.500	/	/	
	المجموع	25	/	187.500	187.500	187.500	/	/	

ب– عمالة وهران:

التعاونيات المعنية	تاريخ الإنشاء	عدد المشاركين	قدرة الاستيعاب	السلفات المقبوضة في 1926	السلفات المحصل عليها منذ بداية الإنشاء إلى نهاية 1926	السلفات المتبقية إلى نهاية 1926	الإعانات المحصل عليها		ملاحظات
							منذ الإنشاء إلى نهاية 1926	في سنة 1926	
تعاونيات الخمور									
لافاييسير	1919	19	11.000	/	150.000	100.000	75.000	/	
حمام بوحجر	1922	12	15.000	/	238.700	191.000	119.000	/	
سيدي عبدلي	1922	16	6.000	/	100.000	100.000	/	/	
تريملي	1922	14	6.500	19.500	178.200	168.200	88.700	9.700	
قناسدة	1924	21	2.500	91.500	133.000	133.000	56.500	2.500	
بيكارد	1924	09	6.180	36.000	71.000	71.000	12.000	34.000	
شانزي	1924	07	4.000	208.000	208.000	208.000	38.000	38.000	
أولاد عوف	1925	07	2.400	/	/	/		/	
	المجموع	105	53.580	355.000	1.078.900	971.200	389.200	84.800	
مخازن الحبوب									
المعاليف	1922	20	30.000	37.500	150.000	135.000	75.000	/	

شركات العتاد الزراعي								
عين دزاريت	1922	15	/	/	42.575	34.000	/	21.300
شانزي	1923	08	/	/	45.000	27.500	/	25.000
مارتيبراي	1923	09	/	/	51.500	41.200	/	25.570
مونتوغولفي	1923	18	/	/	50.000	40.000	/	25.000
تلاغ	1923	07	/	/	52.500	42.000	/	26.250
المعاليف	1924	07	/	28.500	57.000	57.000	/	11.400
بنيان	1925	07	/	51.200	51.200	51.200	10.240	10.240
أولاد عوف	1925	08	/	61.850	61.850	61.850	12.370	12.370
	المجموع	79	/	141.550	411.625	354.750	22.610	157.130
شركات متنوعة								
تعاونية تربية المواشي (سبدو)	1926	15	/	/	/	/	/	/

ج–عمالة قسنطينة

التعاونيات المعنية	تاريخ الإنشاء	عدد المشاركين	قدرة الاستيعاب	السلفات المقبوضة في 1926	السلفات المحصل عليها منذ بداية الإنشاء إلى نهاية 1926	السلفات المتبقية إلى نهاية 1926	الإعانات المحصل عليها		ملاحظات
							منذ الإنشاء إلى نهاية 1926	في سنة 1926	
تعاونيات الخمور									
أورييو	1924	14	3.800	75.000	136.000	136.000	23.000	11.000	
لانوي	1924	19	4.500	61.000	111.000	111.000	18.500	7.500	
الطارف	1924	15	3.000	97.000	165.000	165.000	28.000	15.000	
	المجموع	48	11.300	233.000	412.000	412.000	69.500	33.500	
شركات العتاد الفلاحي									
باستور	1922	11	/	/	42.750	34.200	21.375	/	عتاد الدرس
ركنية	1922	18	/	18.250	36.500	36.500	7.300	/	
	المجموع	29	/	18.250	79.250	70.700	28.675	/	

المصدر: Selnet, (Frédéric), Colonisation officielle Et crédit Agricole En Algérie, pp176-181.

ملحق رقم: (03)

المساحة المزروعة وكمية الإنتاج الزراعي من القمح اللين والقمح الصلب لسنة 1930

أ–القمح الليّن :

المقاطعة	المساحة المزروعة (هك)			كمية الإنتاج (ق)		
	الأوروبيون	الجزائريون	المجموع	الأوروبيون	الجزائريون	المجموع
الجزائر	4377	2579	6956	49307	15852	65159
المدية	1878	1543	3421	7669	4883	12552
مليانة	30265	6863	37128	319847	48562	368409
أورليونفيل	14332	12423	26755	138009	74000	212009
تيزي وزو	962	4532	5494	9547	19858	29405
وهران	18058	3557	21615	218724	31997	250721
معسكر	30938	7569	38507	307207	47285	354492
مستغانم	34665	20448	55113	324015	140089	464104
سيدي بلعباس	40938	5162	46100	475290	44304	519594
تلمسان	12679	7643	20322	143400	32054	175454
قسنطينة	8468	5200	13668	36011	13967	49978
باتنة	1297	484	1781	4290	1340	5630
عنابة	102	227	329	725	525	1250
بجاية	16	161	177	58	611	669
قالمة	239	//	239	2928	/	2928
فليب فيل	696	2607	3303	7015	13443	20458
سطيف	8489	8826	17315	43698	23728	67426
المجموع العام	**208399**	**89824**	**298223**	**2087737**	**512498**	**2600255**

ب–القمح الصلب:

المقاطعة	المساحة المزروعة (هك)			كمية الإنتاج (ق)		
	الأوروبيون	الجزائريون	المجموع	الأوروبيون	الجزائريون	المجموع
الجزائر	13136	74905	88041	137360	377105	514465
المدية	7552	41277	48829	48303	105982	154285
مليانة	27342	50990	78332	244080	305523	549603
أورليونفيل	3582	38293	41875	36203	217735	253938
تيزي وزو	1507	14385	15892	9982	65930	75912
وهران	14197	14785	28982	162838	115358	278196
معسكر	12576	32440	45016	124808	218940	343748
مستغانم	32646	87495	120141	388558	550320	938878
سيدي بلعباس	15864	11970	27834	181752	84045	265797
تلمسان	9973	25974	35947	103926	99926	203852
قسنطينة	59374	315466	374840	332670	819622	1152292
باتنة	10960	113702	124662	38621	265892	304513
عنابة	5297	18793	24090	31476	53073	84549
بجاية	1589	26105	27694	8594	70584	79178
قالمة	12301	62335	74636	112575	169668	282243
فليب فيل	4295	18640	22935	43194	69075	112269
سطيف	33393	104688	138081	216351	370414	586765
المجموع العام	**265584**	**1051944**	**1317528**	**2221300**	**3959192**	**6180492**

المصدر: G.G.A, A.S.A Année 1930 , Imprimerie E. PFISTER, Alger 1931

ملحق الصور

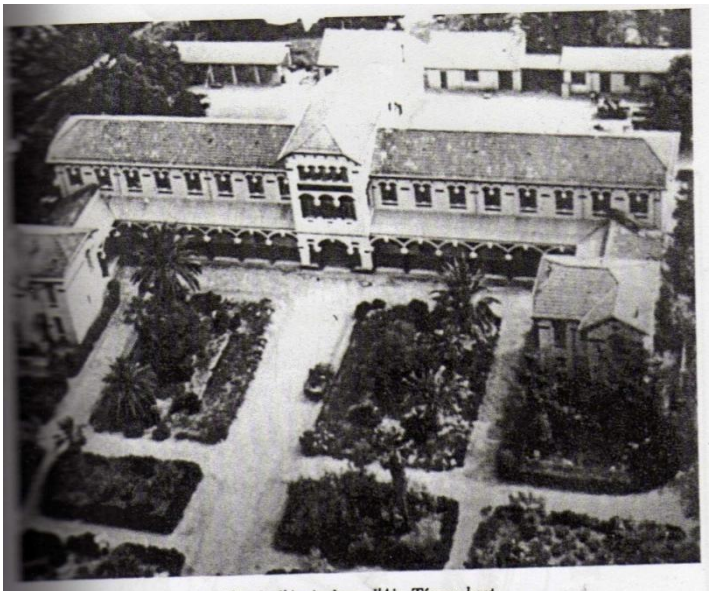

L'Ecole d'Agriculture d'Ain-Témouchent

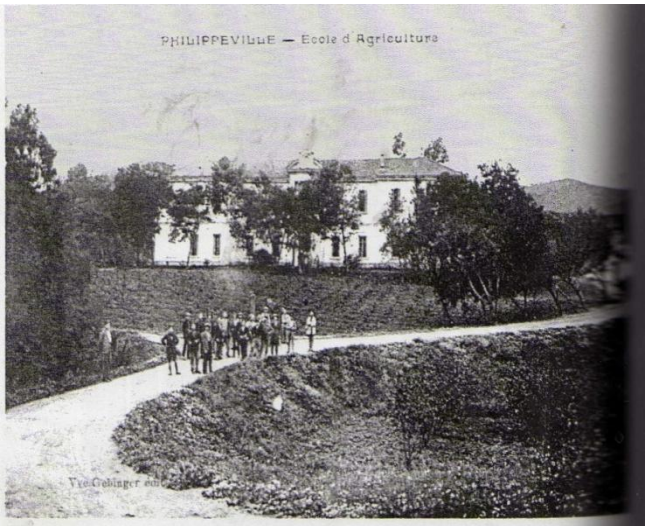

L'Ecole d'Agriculture de Philippeville au début du Siècle

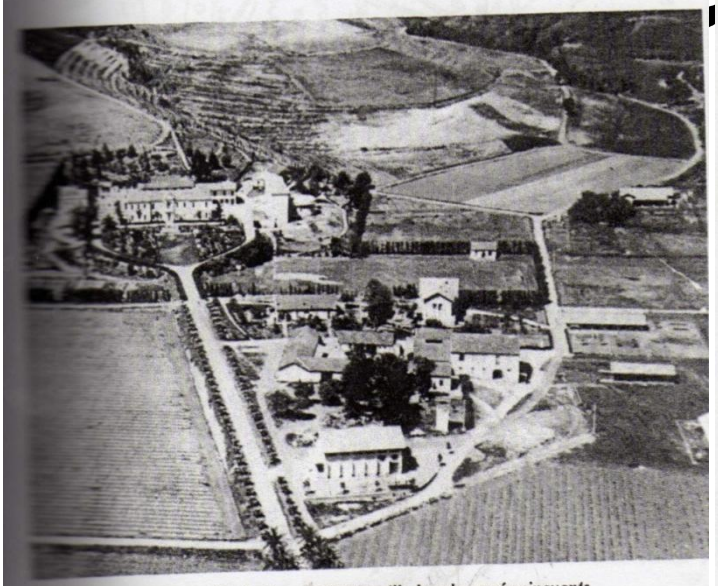

L'Ecole d'Agriculture de Philippeville dans les années cinquante

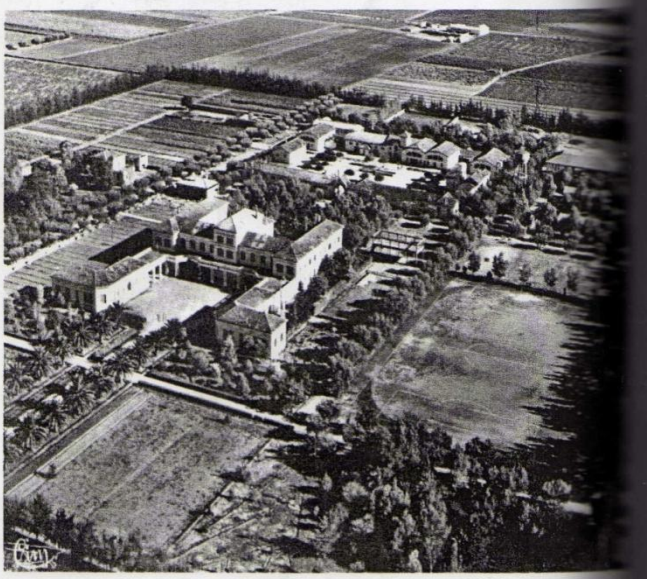

Sidi-Bel-Abbès. Vue Générale Aérienne de l'École d'Agriculture

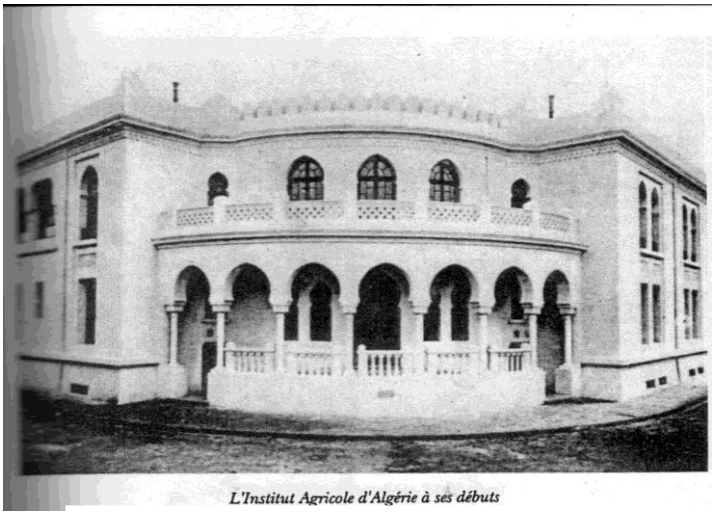

L'Institut Agricole d'Algérie à ses débuts

Semis sur la ferme de Maison-Carrée (Coll. C. Maréchal)

المرجع: **L'œuvre Agricole Française en Algérie 1830-1962, pp81-83**

ملحق الخرائط

ملحق رقم: (01)

خريطة بلزمة المختلطة ودواويرها، دائرة باتنة بعمالة قسنطينة 1936

المصدر: A.N.O.M, G.G.A, 10H 89, Le Douar en Communes Mixtes 1936

ملحق رقم: (02): خريطة متوسط تساقط الأمطار في الجزائر بين 1913–1938.

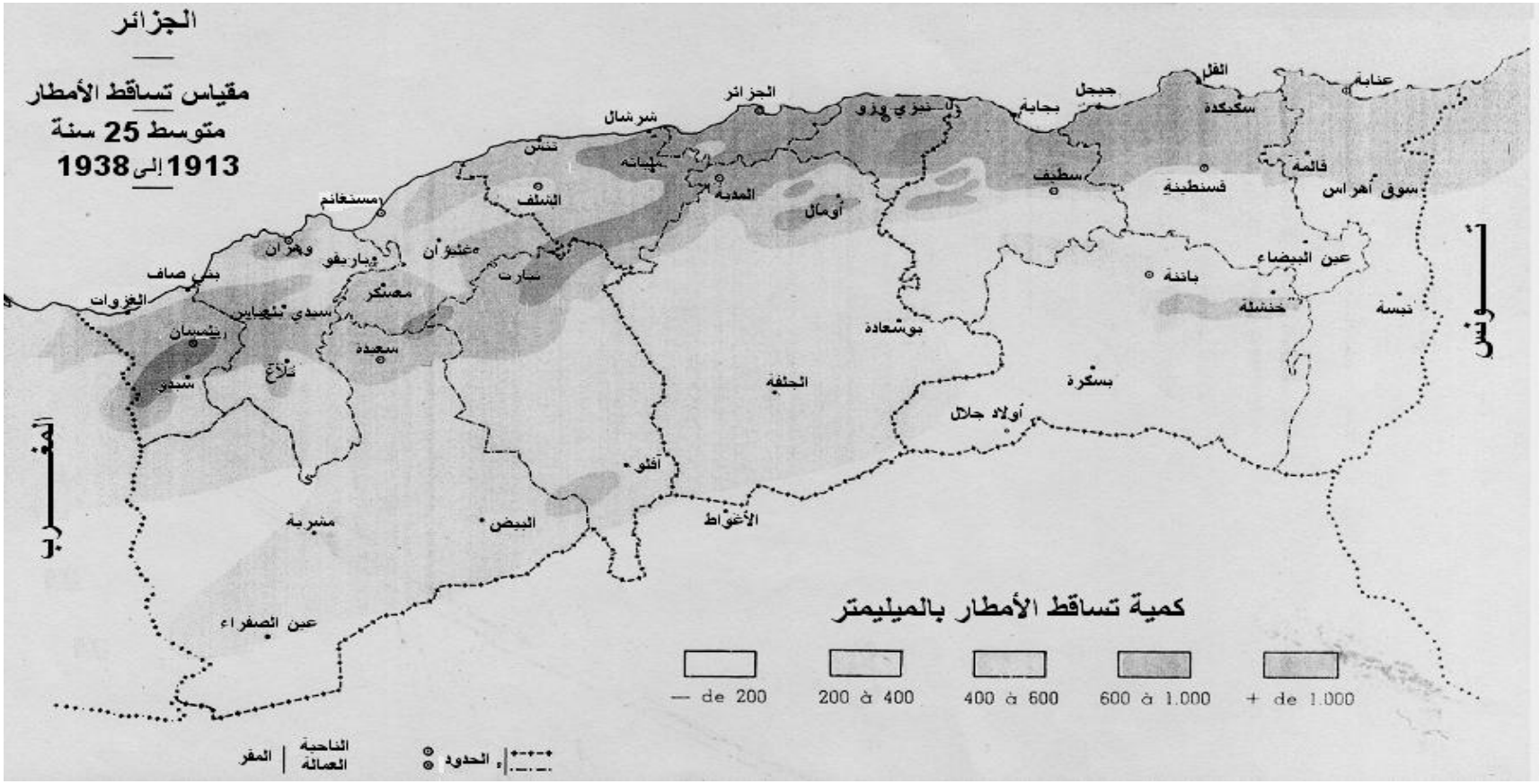

المصدر:D.G.G.A,Plan de Constantine 1959-1963, Rapport Général, Juin 1960.P 195.

الفهارس

فهرس الجداول والأشكال البيانية

أ–فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	متوسط أسعار بعض المنتوجات الفلاحية في الجزائر في أواخر العهد العثماني	06
02	تطور رؤوس الحيوانات في نهاية العهد العثماني	07
03	إحصائيات عامة عن (ب.ك.ص)	15
04	إحصائيات عامة عن (ب.م) في المناطق العسكرية	16
05	(ب.م) في المناطق المدنية	16
06	إحصائيات عامة عن (ب.أ)	17
07	المساحة العامة لشمال الجزائر والبلديات المختلطة والدواوير المشكلة لها وتعدادها السكاني سنة 1936.	20
08	مجمل الضرائب العربية المحصلة سنة 1897	30
09	أسعار القمح والشعير في بعض مدن الجزائر سنة 1849	32
10	المكاتب الخيرية الإسلامية سنة 1912	33
11	تطور القرض الفلاحي التعاوني الاستعماري من 1905–1926.	45
12	انتشار صناديق القرض الفلاحي الاستعماري في بلديات شمال الجزائر سنة 1906.	47
13	زراعة القمح بنوعيه الصلب واللّين بالنسبة للأوروبيين (1878–1903).	51
14	المتوسط المالي للحبوب سنة 1900	52
15	الوضعية العامة ل(ش.أ.إ) إلى غاية 30–09–1896	71
16	بيان بالمنح السنوية المخصصة للمكاتب الخيرية الإسلامية بين 1890–1896	71
17	الوضعية العامة لـــ(ش.أ.إ) إلى غاية 31–12–1914.	73
18	الوضعية المالية لـــ(ش.أ.إ) إلى غاية31–06–1906.	74
19	العتاد الفلاحي المستغل من (ش.ن.ت) حسب المدة.	80
20	الوضعية المالية لجْماعة الفلَّاحة بدوار عمامرة بزمورة إلى غاية 1922/09/01.	96
21	وضعية المشاركين (جْمَاعة الفلاّحة دوار عمامرة) إلى غاية 1923/10/15	98
22	السلف المقترحة من طرف إدارة عمالة الجزائر لبعض المزارعين الأوروبيين والجزائريين1931	100
23	الوضعية العامة لـــ (ش.أ.إ) إلى غاية 1935/12/31	109
24	مخازن ودكاكين القمح في عمالة الجزائر سنة 1937	115
25	مخازن ودكاكين القمح في عمالة وهران سنة 1937	116
26	مخازن ودكاكين القمح في عمالة قسنطينة سنة 1937	117
27	عدد الشركات الأهلية للاحتياط سنة 1936.	118
28	وضعية تسديد القروض الخاصة بالزرع بمركز التخزين بسيدي بلعباس بعمالة وهران في نهاية جوان 1937.	119

29	وضعية تخزين القمح بسيدي بلعباس بعمالة وهران إلى غاية **1936/08/15**.	**120**
30	ملخص القروض التي طلبتها البلديات في عمالة وهران مع التزامها بضمان **50**% منها إلى غاية **1935/10/31**	**122**
31	الكمية الموزعة من القمح كبذور المقدمة من (ش.أ.إ) بلدية حمو بوتليليس بعمالة وهران في **1935/10/31**.	**123**
32	السعة الإجمالية للمخازن ومقرات (ش.أ.إ) (بالقنطار).	**124**
33	عدد الخيام الخاصة بالبدو الرحل قبل الحرب العالمية الأولى	**125**
34	الحيوانات حسب الأنواع لسنة **1930** موزعة كالآتي	**126**
35	إنتاج الحبوب في الجزائر نهاية **1927**	**128**
36	عدد رؤوس الحيوانات نهاية **1927**	**129**
37	مجمل العتاد الفلاحي لـــ (ق.ت.ر) سنة **1947**.	**139**
38	(ق.ت.ر) للحبوب بمنطقة أولاد ميمون بتلمسان سنة **1947**	**141**
39	تطور رؤوس الحيوانات بالآلاف	**143**
40	عدد وأهمية (ق.ت.ر) إلى غاية **1951**	**146**
41	توزيع (ق.ت.ر) حسب النوع إلى غاية **1951**	**146**
42	بيان بالسلف الخاصة لشراء معدات جماعية لـــ (ق.ت.ر) بفروع (ش.ز.إ) لعين بسام	**148**
43	الناخبون المسجلون في القوائم الانتخابية إلى غاية **11** ديسمبر **1945**	**151**
44	عدد (ش.ز.إ) بين **1953**و **1955**	**153**
45	متوسط درجة الحرارة وكمية الأمطار في بعض مناطق الجزائر بين **1935**–**1949**	**157**
46	المساحة المستغلة من الأوروبيين والمسلمين في نهاية **1955**	**158**
47	تطور السكان في المناطق الحضارية في العمالات الثلاثة	**160**
48	الدخل الإجمالي للإنتاج الزراعي لسنة **1955**	**161**
49	الأراضي المزروعة في العمالات من الحبوب الشتوية لسنة **1955** بالآلاف الهكتارات	**165**
50	الوضعية المالية لـــ (ش.ز.إ) بسيباو العليا إلى غاية **1955/09/25**	**166**
51	كشف المبالغ بالفرنك والمراد تحصيلها من المساهمين بـــ (ش.ز.إ) ناحية عين بسام نهاية أكتوبر **1955**	**167**
52	توزيع الأراضي وفق إستغلال المساحات لسنة **1955**.	**169**
53	وضعية القروض طويلة الأجل المسترجعة نقدا (فرنك)	**174**
54	الإنتاج الرئيسي من الشعير لسنة **1956**	**176**
55	وضعية السلف طويلة المدى للشركات التعاونية إلى غاية **1957/12/31**	**178**
56	تكاليف العتاد الجماعي الخاص بالبلديات الريفية	**181**
57	نفقات العتاد المحلي بالمليون فرنك جديد	**183**
58	الأجر الأدنى المضمون حسب المناطق	**185**

59	متوسط الأجور حسب الفئات	186
60	أجور عمال (ق.ت.ر) لــ (ش.ز.إ) بعين بسام سنة 1957	187
61	أجور العمال الفرنسيين في (ش.ز.إ) لعين بسام سنة 1956	188
62	عدد الممرنين الفلاحيين الفعليين والمتوقعين بين 1958 و1964	190
63	بيان باقي مساهمات فروع (ش.ز.إ) لآزفون بعمالة الجزائر إلى غاية 1959/12/31	195
64	أهم السلف طويلة الأجل الممنوحة لــ (ش.أ.إ) من ميزانية الجزائر، ومساعدات مشروع مارشال	195
65	أعباء التشغيل المتوقعة على عاتق ميزانية (ش.ز.إ) بالمليون فرنك جديد	197
66	الأعباء المتوقعة عن إقامة (ش.ز.إ) و الممرنين الفلاحيين بالمليون فرنك جديد	197
67	بيان القروض المخصصة لملة نوفمبر 1962	199
68	النتائج التي تحصلت عليها التشكيلات السياسية في انتخابات الجــْماعات	215
69	انتخابات الجْماعة بمقاطعة تلمسان	215
70	عدد المقاعد المحصل عليها للأحزاب في انتخابات الجْماعة	216
71	إنتاج الحبوب بين 1951–1954	218
72	تعداد سكان الجزئر إلى غاية 1948/10/31	229
73	المردود الفلاحي من الحبوب في بلدية جسر يسر بعمالة وهران	235
74	طلبات قروض البذور لــ (ش.أ.إ) بعمالة وهران في نهاية 1935	237
75	الإعانات المسبقة بالآلاف فرنك الممنوحة لــ (ش.أ.إ) بين 1940–1945	241
76	توزيع الــ (ش.أ.إ) و (ق.ت.ر) حسب العمالات سنة 1950	246
77	السلف التي تحصلت عليها بعض (ش.إ.إ) لعمالة قسنطينة في 1939/11/20	261
78	أهم العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني بالمنطقة الأولى الأوراس سنة 1955	266
79	أهم العمليات العسكرية والمعارك الخاصة بهجومات 20 أوت 1955	275
80	العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني في الولاية الرابعة (الشلف)	279
81	أساليب الحصول على الدعم المالي للثورة من طرف جيش التحرير الوطني	281
82	أهم مراكز (ف.إ.م) بعمالة وهران في جانفي 1958	286
83	نشاط الفرق الإدارية المختصة في عمالة وهران إلى غاية 1958/01/31	288
84	الاعتمادات المالية المستهلكة في بعض المشاريع الزراعية والريفية بعمالة وهران إلى غاية 1958/01/31.	289
85	نشاط مراكز التكوين المهني للبالغين	291
86	أهم العمليات العسكرية الاستعمارية بين 20 و 26 جانفي 1958	292
87	المراكز العسكرية الفرنسية من 20 أوت 1958 إلى غاية نهاية 1958 بالولاية الرابعة (الشلف)	295
88	أهم العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني بين 1956–1958 بالولاية الرابعة (الشلف)	295
89	بعض العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني خلال شهر ماي 1959	305

90	أهم النشاطات العسكرية لجيش التحرير الوطني في الولاية الرابعة (الشلف) من أواخر 1958 إلى 1962	306
91	نشاطات جيش التحرير الوطني بالولاية السادسة، الناحية الثانية، بالمنطقة الثالثة (معلومات نوعية).	307
92	بعض العمليات العسكرية بين 11/18 و1960/12/03	308
93	أهم الهجمات ضد الممتلكات الخاصة بالولاية السادسة، الناحية الثانية، في المنطقة الثالثة(الجلفة)	308

ب–فهرس الأشكال البيانية:

الرقم	عنوان الشكل البياني	الصفحة
01	عدد الـــ (ش.أ.إ) بين 1900 و 1951	153
02	كمية الإنتاج الزراعي من الحبوب لسنة 1953	159
03	التقديرات الاقتصادية الجزائرية لسنة 1954 و1966	194
04	توزيع نسب اليد العاملة الجزائرية والأوروبية حسب القطاعات	220
05	نسب تلاميذ التكوين الفلاحي سنة 1954	290
06	تطور زراعة الحبوب في الجزائر بين 1954 و 1961	310

فهرس الأسماء والأماكن

أ- فهرس الأسماء

- أ -

ابن الأحرش الدرقاوي 05-08
ابن توهامي 232
أحمد القلي 249
أحمد بودة 216-217-218-220
أحمد توفيق المدني 75
أحمد ريجاني 211
أحمد ولد قويدر ابن الحاج 280
آرتور يونغ 86
أروان الشيخ 282
آروان لحبيب 281
أريغي دومينيك 04
آق فالبي 79
الآغا منصور 281-282
الأمير خالد 201-203-205
الأمير عبد القادر09-25-26-28-54
إلبات 188
البشير عبد الوهاب 255
الجيلالي ابن التهامي 256
الحاج أحمد باي 09-25
الحاج بلهواري 282
الحاج بن رحو 281
الحاج سعيد محمد المدعو بن ميلود 282
الحاج قويدر 282
الحفناوي هالي 251
الزناتي 233
السيد محمد بن سليمان 256
السيدة دازين 188
السيدة فيري 188
الشاذلي المكي 211
سيدي قارة 300
الشريف بن حبيلس 233
الشيخ الطيب العقبي 256
العربي دواق 266
العنتري 05-08-31
الغبري 282
الغربي حاج قويدر 282
الفاسي 359
القاسم البيضاوي 252
القايد بن قويدر 282
الليشاني 233
المليانى 281
ألموند 188
الهواري 17-20-282
آندري بيير 167
أوفيد 157
أوكيل موسى 187
إيف شاتينيو 134-244

-ب-

باراس 107
بارلانج 268
بالجيلالي الحاج 300
براهيمي أحمد 167
براهيمي تومي 167
براهيمي لخضر 167
براوند 79-82-84-85-87-97-
99-100-101-102
بن بريكي عدة 281
بشير خيرة 300
بلحاج 233
بلزرق خيرة 300
بلقاسم خيرة 300
بلهواري طيب 282
بليسي 18-25-47
بمزراق 167
بن أحرمود 282
بن أحمد سي قويدر 281
بن الحاج 282
بن بريكي مختار 281
بن تابة بومدين 281
بن تونس الحسين 167
بن تونس بلقاسم 167
بن تونس عبد الرحمان 167
بن تونس مناد 167
بن جريد فيلالي 281
بن حمادي صالح أمزيان 233
بن شامة إبراهيم 281
بن شيحة يوسف 282
بن طيب جلول 282
بن عربية محمد 281
بن قراح بوعلام 167
بن قراح ساعد 167
بن ميلود 282
بن ميلودي 282
بن يمين ستورا 212-213
بن عيشة محمد 98
بنوار رمضان 187
بهلول محمد بن بلقاسم 152
بوبكور محمد 281
بوحجلة لخضر 281
بوحجلة محمد 281
بودو 286
بودياب يونس 281
بورجيس مونوري 270-271
بورداس 101
بورديو 57
بوشريط أحمد 187

بوشنتوف 282
بوطارن 247
بوعمرية دحمان 187
بول أوسريس 284
بول كوتولي 129
بولفراد قايد 281
بومدين معروف 211
بومنجل 244
بيتام 211
بيتان 231
بيجار 284
بيجو 21-26-27-28-31-54
بيكي آندري 167
بيير تاتينجر 46-203
-ت-
تارديو 106
ترمان 55-62
تمزالي 255
تيمزي 188
تيكسيي 101
-ج-
جمادى عياش 266
جورج لوزيو 55
جورج موران 155-161
جوزيف لوكوك 66-69
جول بينواست 186
جول فيري 07-10-103
جول كامبون 69-71-77
جون دانيال 269
جون مير 103
جونار 81-101
جدارجي 101
-ح-
حركات حسين 167-168-188
حمدان بن أمين السّكة 24
-خ-
خليفة بن عمار 211
-د-
داب العيد بن محمد 167-168
داب عبد القادر 167
داميريمون 25
درامشي مصطفى 300
دوفال 55
ديبورمون 24
ديغول 151-161-171-178-
196-242-296-298-299-
301-302-303-304-309-
310-311-312-313-314
ديمونتيس 103
-ر-
رشيد دالي باي 255
روبير بارا 270
روبير لاكوست 171-172-178-285
روبيرت تينوا 127
روجي ليونار 161
روفيقو 25
روشي فالداك 303
روفيي 55
رولان 90-91-93-94-95-97-
98-99
ريباس 188
ريتشي 106
ريفوال 73
ريكاردو روجي 84
-ز-
زوينجلستين 286
-س-
ساطور قدور 244
ستروك 186
ستيق 46-203
سعدان 255
سعيد ولد العربي 282
سكّال محمد 253
سليمان ولد أحمد 282
سول 286
سوستيل 162-166-168-186-
264-267-269-276
سي رحمان بارنو 282
سي علي عبد القادر 282
سيلا محاد الطاهر 187
-ش-
شارل بورلي 55
شارل روبير أجيرون 71-73-201-243
شارلي لوفي 201
شال 183-297-304-306
شربي 188
شرفي عبد القادر 281
شلالي بوقراح 167
شوبان 286
-ص-
صفاح 188
-ط-
طاهرات 233
-ع-
عامر فاطمة 300
عبد الحفيظ بوصوف 306
عبد الرحمان بن خلاف 255
عبد الله عبيد 266
عرابي لونيس 187
علي عمار (جزء من الاسم غير واضح) 282

عمّار مسعودي 211
عيسات إيدير 213
عيمورأحمد 98
-غ-
غرغاري أحمد 187
غي مولي 171-172-176
غيلاتي 140
-ف-
فارني 62
فرانسيس 247
فرج عبد القادر 187
فرج محمد 187
فرج مناد 187
فرناند مارتن 147
فروليك 96
فوركاد 107
فول هوفن 86
فيشي 161-211-231-240-242
فرحات عباس 171-134-234-
235-239-240-241-243-
244-255-269
فوسي امباركة بنت بارودي 280
-ق-
قاستوف ديفر 172
قاسم الطاهر 187
قونون مكسيم 167
قويدر ولد الجيلالي 282
قويدر ولد يونس 281
قويزي 188
-ك-
كاترو 242
كارنو 54-55
كافينياك 31-100
كانرون 188
كشّار زناغي 283
كلوزيل 30
كلوسترمان 294
كونستون 55
كيميل لايار 229
-ل-
لاباسي 53-54-56-57-58-
59-60
لامورسير 25
لعراشي مناد 187
لوبلان 107
لوبو 121-236-256
ليبرت 53-54-59-60-61
ليتون 90
ليون بلوم 104-257
-م-
مارشال 195-247
ماسينيسا 219
ماكس فليشت 287
ماكسيم شون 13-104-105
ماكماهون 60-117
محمد (بقية الاسم غير واضح) 282
محمد البشير الإبراهيمي 249-255-
256
محمد السعيد الزاهري 250
محمد الصالح بن جلول 239
محمد الطاهر بوكردنة 255
محمد الطاهر طيار 255
محمد العربي بن مهيدي 284-306
محمد المقراني 61
محمد بن العابد الجيلالي 249
محمد بن صالح 281
محمد خيضر 211
محمد زكرينو 233
محمد لالوت 256
محمد لخضر دحال 233
محمد ولد أحمد 282
محمد ولد أحمد بن مديحي
محمد ولد بلقاسم 282
مرزوق ساعد 187
مسيا 65
مصالي الحاج 134-206-207-208-
209-210-211-220-221-302-
303-304
مغراوي محمد 300
مفدي زكريا 211
مكي يمينة 300
مناصرية احميدة 266
منديس فرانس 172
منورامحمد 98
منور بن عودة 98
منورعبد القادر 98
موريس 70-96-104-105-106-
127-129
موريس فيوليت 96-104-105-106-
127-130-131-226-232-233-
235
موريس كولان 70
مولود بن باديس 233
ميرانت 30-33-70-71-75-93-253
ميشال لوني 65
-ن-
نابليون الثالث 07-18-29-82-61
نصيب محمد 266
نعمان محمد 187
نوقيس 210
-هـ-
هجريد الفيلالي 282

-و-
ولد تاميني قويدر 281
ولد يمينة 281
وليد 18-92
وهابي ابراهيم 266

أ– فهرس الأماكن

-أ-

أباش 195

آراقو 275

أرزيو 233

أرمال 176

آزفون 115

الأصنام 32-205

الأغواط 157

أفلو 11-249

أقبو 117

ألما-قشتوم 195

ألمانيا 110-239-260

أم البواقي 84-102-117

أم الدروع

أم الطبول 308

الأوراس 21-22-117-155-

264-265-266-267-273-

275-276-279

أورليونفيل 33-47-54-61-78-

115-176

أورنيو 47

أوريلي

أولاد بوجمعة 284

أولاد سيدي دحو 63

أولاد صابور 101

أولاد فارس 279

أولاد منعة 266

أولاد ميمون 141

أومال 115

آيت بوسليمان 195

آيت شافعة 195

آيت لرزال 195

إيدوغ 117

إيطاليا 110

إيغيل محلند 305

إيفرفيل 115

إيلداسن 195

البابور 03

البرواقية 98

البليدة 115

البواعيش 272

البويرة 98-115-308

التيطري 03

الجزائر02-03-06-13-18-20-32-

41-42-53-60-72-100-109-111-

128-137-144-150-181-191-

198-201-216-222-231-310

الجلفة 113-227-307-308

الخرايسية 47

الدكارة 275

الدويرة 47

الزرزور 275

السرسو 115-230

السطارة 275

الشريعة 62-66-117-132-144-162-

249-250-261

الشلالة 115

الشلف 05-47-49-50-54-115-158-

277-279-295-306

الشمال القسنطيني 171-275-276-277-

279-312

الصافية 117

الطاهير 47-305.

العبادية 279

العريشة 11

العفرون 47 -271

العلمة 84-101

العنصر. 12-20-47

العوانة 295

القالة 117-261

القصيبة 275

القفش 275

القليعة 47

الكاف الأصفر 272

المدية 32-33-61-115-

176-272

المسيلة 117-226

المعذر 117

المغرب الأقصى 268

الميلية 275

الهبرة 05

الونشريس 03-196-295-

298

-ب-

بابا حسن 47

باتنة 01-03-117-176-

266-268-269

بارادول 47

بارت فيل 167-168

بارتلوت 116

باريغو 47

بارموتي 47

باريس 55-170-172-

179-202-206-236-

253-256-267-299

بالفو 47

باليسترو 115-196
باليكاو 116-122
برج غدير 305
برج منايل 292
بجاية 25-33-117-176
براز 115-271
برج بوعريريج 47-248
برقش 277
بوجردون 275
بوكام 275
بومعروف 275
برج علي 275
بني الغدر 275
بورقيدون 305
بوشقيف 141
بوغاري 61-115-157-272
بوغزول 272
بوفاريك 33-47
بوقيراط 47
بول روبارت 115
بول غزال 272
بولي 286
بومدفع 47-115-171
بونعجة 275
بونعمان 195
بوني 286
بير توتة 47
بيرارد 47
بيرغبالو 167
-ت-
تابلاط 84-115
تابية 47
تاخمارت 116
تاريقو 122
تاسلة 277
تاسين 47
تافرانت 117
تامزيوان 195
تاملاحت 141
تاوقريت 277
تبسة 117-126-269
ترمان 122
تروميلي 47
تريزل 47
تلاغ 47-116-237-288
تلمسان 05-32-33-47-116-120-122-137-141-171-176-215-230-237-253-255-277-306
تمنراست 296
تنس 32-33-54-57-115-279
توريت 295
تيارت 33-47-116-171-176-198-237-295
تيارزفيل 116
تيركو 281
تيزي وزو 115-176
تيغرمان 275
تيغرين 195
تيغزيرت 115
تيفلافل 117
-ث-
ثنية الحد 115-203-230-305
ثلاثة مرابو 281
-ج-
جرجرة 03-76-115
جماباس 47-117-261
جندل 115-196-277
جويلي 275
جيجل 47-295-305
جيريفيل 113-157-196
-ح-
حتمة بني هارون 275
حمام بوحجر 237-277
حمام ريغة 308
حمر العين 47-271
-خ-
خراطة 308
خلف الله 116
خنشلة 117-226
-د-
دار الحجرادة 275
دار السلطان 03-24
دار الشيوخ 307
دلس 47-115
دوبلينو 72
دوبيري 115
دوزارفيل 47
دونكيرك 296
ديات الشياه 307
ديار الفتات 275
ديار الهوادف 275
ديسكارت. 47
-ذ-
ذراع المائدة 295
-ر-
رأس الوادي 255
رحال 47
ركنية 117
رمشي 116-237
رواشد 47

روبيرتسو 117
روفاش 47
رونو 116
روينة 47-115
ريبال 115
ريبيلي 47
ريجاس 47
ريفولي 47
ريفيسي 47
ريوسلادو 47
-ز-
زراية 47
زرداساس 117
زمورة 96-97-116-204-205
زنينة 307
-س-
سان إيمي 122
سان لو 47
سان مور 47
سانت إتيان 304
سانت آرنور 101
سانت لوسيان 116-237
سبدو 116-229-305
سدراتة 47-117-305
سطيف 05-32-33-38-47-50
84-101-117-157-176-248
260-252
سعيدة 116-176-237-295
سكيكدة 117-275-306
سليانة 275
سليسن 116-237
سور الغزلان 32
سوق الجمعة 115
سوق أهراس 33-82-117-261
سيدي بلعباس 01-03-09-19-29-33
33-47-54-89-134-250-288-290
سيدي بوعزة 282
سيدي خليفة 148-168
سيدي عكاشة 279
سيدي عيسى **115-130-131-133**
134-226-308
سيدي لحسن 47
سيدي يعقوب 286
-ش-
شارف 117-261
شارن 115
شاسيرو 115
شرشال 32-33-47-295-308
-ص-
صبايحية 117
-ض-
ضاماس 275
ضروزاين 275
-ع-
عامر 279
عزازقة 47-115-196
عمامرة 96-98-247-249
عمي موسى 116
عنابة 09-33-47-117-157-
271-268-176
عين البيضاء 292
عين التوتة 117
عين الحجر 122
عين العرابة 47
عين القصر 117
عين بسام 47-115-166-
186-168-167
عين بوسيف 100-115
عين تادلس 47
عين تاسرة 117
عين تالوت 116
عين تيزيرت 167
عين حازم 167-168
عين عبيد 308
عين كرمان116
عين مليلة 47
عين وسارة 115-272
عين ولمان 248
-غ-
غار الحنش 275
غاستون فيل 261
غليزان 33-116-171
غيارد 281
-ف-
فالمي 122
فج مزالة 79-80-117
فرانشتي 122
فرندة 72-116-122
فرنسا 10-22-44-110-
170-248-302-313
فليبفيل 33-117
فورناسيونال 115
فيالار 115-305
-ق-
قالمة **32-33-117-161-292**
قالول 279
قدحية 115
قسنطينة **03-05-19-74-**
106-190-215-272-304
قومبيطة 117

-ك-

كارنو 47

كاسان 47-116-196-239

كاستو 47

كاستيليون 47

كاشيرو 72-116-196

كانروبات 117

كدية 167-168

كورناي 117

-ل-

لاباسي 47

لاسيفيا 261

لافورير 47

لافيجري 115

لالة مغنية 11

لالمة 47

لامينا 116-237

لوتورنو 47-115

لورسال 47

لوسي 47

لوني 47-65

ليبان 47

ليفرانس 167

-م-

ماجينو 115

مارغيريت 47

ماركريا 47

ماكماهون 117

متيجة 05-47-60

مثنان 167-168

محونة 292

مدريسة 116

مدفون 102

مرمول 295

مروانة 266

مزران 115

مزغران 47

مستغانم 32-33-47-54-116-122

171-176-202-237-295

مستواة 266

مسعد 307

مسكيانة 117

معاليف 116

معسكر 01-03-05-32-33-72-

116-119-122-171-237-239

مليانة 05-32-33-60-115

مورسوت 117

موزاية 47-54

مولان 116-286-316

موليس 47

موليير 295

مونتغومري 116

مونتنياك 116

مونتوقولفي 122

مونتونوت 47-57

ميرابو 47

ميلة 33-117

ميلوت 115

ميلي 275

مينارفيل 115

-ن-

ندرومة 116-196-277

نسالبة 307

نوسي 47

-و-

واد الماء 266

واد بادو 275.

واد بردي 148-167-168

واد تارية 122

واد سفيون 286

واد فودا 47

واد مرسى 117

واد مزي 295

واد موغراس 117

وادي الزهور 08

وادي العثمانية 117

وادي الفضة 279

وادي أميزور 305

وهران 01-03-05-11-55

103—122-171-237

286-291-300-306

-ي-

ياكوران 115

يسر 235

يوزاس لودي 116

فهرس البحث

فهرس البحث

مقدمة ..... أ
مدخل.....01
أولا:الريف الجزائري في أواخر العهد العثماني 02
1-التنظيم الإداري 03
أ- التقسيم الإداري لريف البايلك 03
ب- القبائل والأعراش 03
2-الوضع الاقتصادي 05
أ-المجال الزراعي 05
ب-الثروة الحيوانية 06
3-تأثير الوضع السياسي على الريف الجزائري 08
ثانيا:التنظيم الإداري الاستعماري ومسألة التحكم في السكان الأصليين 08
1- نظام العمالة 10
2- المجلس العام.....11
3- استحداث الدائرة 11
4- البلديات وأقسامها 12
أ-البلديات كاملة الصلاحيات 13
ب-البلديات المختلطة: 15
ب- 1-البلديات المختلطة في المناطق العسكرية.....15
ب-2- البلديات المختلطة في المناطق المدنية 16
ج-البلديات الأهلية: 17
د-الدُوّار وخلخلة البناء الاجتماعي للقبيلة: 17
د-1-تعريف الدُوار: 18
د-2-تشكيلة الدوار 20
* القايد في مهمة إخضاع السكان الجزائريين 21
* الجْماعة واجهة الإدارة الاستعمارية للتحكم في السكان 23
ثالثا:وسائل الإدارة الاستعمارية لإخضاع الجزائريين 23
1-إعادة تفعيل منصب آغا العرب 24
2-الديوان العربي 25

3-إدارة الشؤون العربية 25
4-المكاتب العربية 26
5-المكاتب الخيرية الإسلامية أو طوابير البؤس 30

الفصل الأول

شركات القرض الفلاحي وتحطيم العمل التعاوني التقليدي

1893- 1919

أولا: شركات القرض الفلاحي الاستعماري.....36
1- القرض العقاري والفلاحي الجزائري 37
2-الشركة الجزائرية.....38
3- شبابيك تسديد القروض.....38
4- القرض الليوني 39
ثانيا: مؤسسات القرض التعاوني الفلاحي الاستعماري 39
1-صناديق القرض الفلاحي الاستعماري 40
2-أنواع القروض التي يستفيد منها المستوطنون.....41
أ-القرض قصير المدى.....41
ب-القرض متوسط المدى 42
ج-القرض الطويل المدى.....43
3-القرض الاستعماري في خدمة الزراعة الاستيطانية 48
أ-زراعة الكروم 48
ب-زراعة الحبوب 50
ثالثا: مظالم شركات القرض الفلاحي الاستعماري 53
1- الشركات الأهلية للاحتياط 53
أ-تعريف الشركات الأهلية للاحتياط 53
ب- دوافع المشروع.....54
ج-التجارب التي سبقتها 56
ج-1-مخازن الاحتياط للنقيب لاباسي.....56
ج-2- أهداف إنشائها 58
ج-3-نتائج عملها 58
د-الجنرال ليبرت وإحياء مشروع لاباسي.....59

ه- إعادة هيكلة مشروع ليبرت 61
و- تشكيلة الشركات الأهلية للإحتياط 63
ي- مصادرها المالية 64
6 – أهداف استحداثها 67
7- انتشارها في بلديات شمال الجزائر 69
8-الآثار المترتبة عن أعمالها 75
أ- استفحال ظاهرة الرّبا 75
ب-انتشار البؤس 77
رابعا: شركات النشاط التساهمي والحرث التعاوني 78
1-تعريف شركات النشاط التساهمي 79
2-أصل شركات النشاط التساهمي 79
3-وظيفتها ونشاطاتها 81
4- طرق تسييرها 83
5-نتائج عملها 84
أ-طبيعة الأرض 84
ب المسيرون الإداريون 85
ج- الفلاحون الجزائريون 86

الفصل الثاني

تسلط الإدارة الاستعمارية والهيمنة على شركات القرض الفلاحي 1919- 1954

أولا: جْماعة الفلَّاحة البديل الاستعماري للتويزة 89
1-تعريف جْماعة الفلاّحة 89
2-أصل الجْماعة 90
3-علاقتها بالشركات الأهلية للاحتياط 91
4-أعضاء جْماعة الفلَّاحة 93
5-أموال جماعة الفلاّحة 94
6-أهم تجاربها حسب العمالات 96
أ-جْماعة الفلَّاحة لزمورة في عمالة وهران 96
ب-جْماعة الفلَّاحة لتابلاط في عمالة الجزائر 98

ج- عمالة قسنطينة 101
ج-1- جْماعة الفلّاحة للعلمة 101
ج-2-جْماعة الفلّاحة ريرة 102
ج-3-جْماعة الفلّاحة لأم البواقي 102
7- التكوين التقني للفلاحين الجزائريين..... 103
ثانيا:تكريس الهيمنة الاستعمارية على أموال شركات القرض الفلاحي 105
1- صندوق المال المشترك للشركات الأهلية للاحتياط. 106
ا-تعريف صندوق المال المشترك 106
ب-مراحل تأسيسه 106
ج-أهداف الصندوق 107
د-المصادر المالية للصندوق 108
ه-تنظيمه الإداري 111
ثالثا:تحكم المستوطنيين في مخازن الاحتياط 112
1:تعاونيات "الأهالي" للقمح..... 112
أ-تعريف التعاونيات..... 112
ب-تسييرها الإداري 113
ج- علاقتها بالشركات الأهلية للاحتياط..... 114
د- الصعوبات التي واجهتها..... 120
رابعا:شركات القرض الفلاحي تستهدف مواشي الجزائريين..... 125
1-الادارة الاستعمارية ومسألة المواشي 126
2-القرض التعاوني لقطعان الماشية لبلدية سيدي عيسى المختلطة 130
أ- طرق تسييره 132
ب- أهميته الاقتصادية 133
خامسا:قطاعات التحسينات الريفية وتحطيم البناء الاجتماعي للفلاحين..... 134
1- تعريف قطاعات التحسينات الريفية..... 134
2- علاقتها بالشركات الأهلية للاحتياط 135
3- طرق تسييرها 136
4-مصادر تمويلها 138
5- أهداف إنشائها 139
6-نشاطاتها الزراعية 140

6-أ-قطاعات التحسينات الريفية للحبوب 140
6-ب- قطاعات التحسينات الريفية لتربية المواشي 142
6-ج- قطاعات التحسينات الريفية للأشجار المثمرة 145
7- تعثر تجربة قطاعات التحسينات الريفية 145
سادسا- مشروع إعادة تنظيم الشركات الأهلية للإحتياط 148
1-التنظيم الإداري المقترح 149
2-إنشاء الشركات الزراعية للاحتياط 151

الفصل الثالث

شركات القرض الفلاحي واستراتيجية ضرب الثورة التحريرية 1954-1962

أولا:السياسة الفلاحية الاستعمارية لمواجهة الثورة الجزائرية..... 155
1-القطاع الريفي..... 156
2- محاولة تفعيل عمل قطاعات التحسينات الريفية 160
ثانيا:جاك سوستيل في مهمة تطويق الريف الجزائري..... 162
ثالثا:مخطط لاكوست لانقاذ شركات القرض الفلاحي 171
1-صندوق الحصول على الملكية والاستغلال الريفي 172
أ-تعريف الصندوق 173
ب-أهداف الصندوق ب173
ج- نتائج أعماله..... 175
2-مصير الصندوق..... 177
رابعا:إستراتيجية ديغول لاحتواء الريف الجزائري 178
1-دوائر الحماية والتجهيز الريفي 179
2-تطوير عمل الممرنين الفلاحيين..... 184
أ- مدير الشركة الزراعية للإحتياط 188
ب-مهندس المصالح الزراعية 189
ج-مهندس الأشغال الزراعية..... 189

3-الفروع التعاونية الفلاحية لمخطط قسنطينة 190
أ-أعضاء الفرع التعاوني 191
ب-أهداف الفرع التعاوني 192
ج- العوائق التي اعترضته 196

الفصل الرابع
المواقف الوطنية المختلفة من مظالم شركات القرض الفلاحي
1919-1954

أولا: حركة الأمير خالد 201
1-الأمير خالد في مواجهة مظالم الاستعمار 201
2-فضح ادعاءات الاستعمار 203
ثانيا:الاستقلاليون في مجابهة شركات القرض الفلاحي 205
1-السياسة الفلاحية في برنامج حزب نجم شمال إفريقيا.....206
2- تصدي حزب الشعب الجزائري لشركات القرض الفلاحي 208
3- حزب الشعب الجزائري يستهدف العمل النقابي.....211
4- صراع حزب الشعب الجزائري مع الكنفدرالية العامة للشغل 213
5-نواب حركة انتصار الحريات الديقراطية والمسألة الفلاحية 214
ثالثا: الحزب الشيوعي الجزائري 221
1-الحزب الشيوعي الجزائري والعمل النقابي 222
2-المطالبة بإصلاح الشركات الأهلية للاحتياط 225
3-الحزب الشيوعي يستهدف الطبقة الكادحة 226
4-إهتمامات نواب الحزب الشيوعي بقضايا الفلاحين 229
رابعا:مسألة القرض الفلاحي في برنامج النواب المسلمين الجزائريين 232
1-المطالب الفلاحية في برنامج فدرالية النواب المسلمين الجزائريين.....233
2-تنظيم شركات القرض الفلاحي 235
3- إستقطاب النواب للفلاحين 240
4-المواجهة بين النواب والإدارة الاستعمارية 241
5-فشل النواب في ضمان القروض للفلاحين الجزائريين 244
6-نضال النواب لتغيير التنظيم الاداري للريف الجزائري 246
خامسا: الحركة الإصلاحية 247

1-رجال الإصلاح.....247
2-مسالة التعاون عند جمعية العلماء 249
3- بدائل القرض الفلاحي الاستعماري 252
4-دفاع جمعية العلماء عن قضايا الفلاّحين الجزائريين 254

الفصل الخامس

الثورة الجزائرية في مواجهة خطر شركات القرض الفلاحي 1962-1954

أولا: تحطيم المؤسسات الاستعمارية.....263
1-إنهاء شركات القرض الفلاحي 264
2-مواجهة مخطط سوستيل الاقتصادي.....270
3-إضعاف الاقتصاد الفرنسي 274
ثانيا: مصادر تموين جيش التحرير الوطني 278
ثالثا: تحطيم التنظيمات الاستعمارية 286
رابعا: إجهاض الثورة التحريرية لمشروع قسنطينة الاقتصادي 296
1-الثورة في مواجهة سياسة ديغول.....298
أ-الأساليب السياسية 298
ب- الأساليب العسكرية 304
2- الفشل الاقتصادي للمشروع 309
3-إنهاء مشروع ديغول الاقتصادي.....311
خاتمة 315
قائمة المصادر والمراجع.....322
الملاحق.....345
الفهارس.....393
فهرس البحث.....408